

فى
أصول اللغة

الجزء الرابع

ويشتمل على أعمال لجنة أصول اللغة ، معلقاً عليها ،
مقرونة بما قدم فى شأنها من بحوث ومذكرات ، وذلك
فى الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين

تقديم ومراجعة
الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر
عضو المجمع

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

اعده وراجع تجاربه

نادر صلاح الدين

مدير إدارة المعجمات اللغوية

تم صفه وإخراجه للطباعة

بمركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية

القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

سبق أن أصدر مجمع اللغة العربية ثلاثة أجزاء من كتاب " في أصول اللغة" ضـمت أعمال لجنة الأصول، والقرارات التي أصدرها المجمع بشأنها. وقد غطت هذه الأجزاء الثلاثة ما صدر من قرارات حتى الدورة السابعة والأربعين التي عقدت عام ١٩٨٠ ــ ١٩٨١م، وكان صدور الجزء الثالث عام ١٩٨٣م.

وبعـد أن قطعـت لجـنة الأصول شوطا كبيرا في عملها، وقدمت عشرات القـرارات والاقـتراحات لمجلس المجمع ــ في الدورات من الثامنة والأربعين إلى الثامـنة والستين ــ رأى مجلس المجمع أن يكلف الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر ــ عضو اللجنة، ومقررها منذ نهاية الدورة السابعة والستين ــ بالإشراف على جمع هذه الأعمال من خلال محرر اللجنة الأستاذ نادر صلاح الدين مدير إدارة المعجمات اللغوية وبالتعاون مع إدارة التحرير والشؤون الثقافية .

وقد بذلت إدارة التحرير جهدا خارقا لجمع ما تفرق من أعمال لجنة الأصول مـنذ الدورة الثامنة والأربعين، وبخاصة تلك الدورات التي كانت قد عقدت بالمبنى القديـم للمجمـع، والتي تفرقت جذاذاتها في أثناء الانتقال إلى المبنى الجديد، وحفظ بعضـها بطـريقة غـير مـنظمة اقتضت إنفاق أوقات طويلة في محاولة جمعها، وترتيـبها، واسـتكمال الناقص منها . وبجهد إضافي من محرر اللجنة أمكن حصر معظم القرارات على مستويات اللجنة، والمجلس، والمؤتمر؛ وبقي بعضها ناقصا في واحد أو أكثر من هذه المستويات الثلاثة .

ومـــنذ اختارني مجلس المجمع لحمل مسؤولية الأمانة العامة للمجمع وضعت نصب عيني إنجاز ما تأخر إنجازه ونشره من أعمال اللجان، وقد وفقت في ذلك إلى حـــد كبـــير؛ إذ تـــم في أقل من عام إصدار أعداد من المصطلحات العلمية والفنية، وثلاثـــة أعـــداد من مجلة المجمع كذا تم طبع معجم مصطلحات في الحديث النبوي الشـــريف وإعادة طبع الجزء الثاني من معجم المصطلحات الطبيّة إضافة إلى إعادة طـــبع أربعة أجزاء من كتاب الأفعال للسرقسطي . وإعادة طبع الأعداد من السادس إلـــى العاشـــر مـــن المجلة، كما بدأ العمل في جمع أعمال لجنة البحوث واللهجات وإعدادها للنشر، ونأمل في إصدارها خلال الدورة المجمعية الحالية .

والآن .. يســـعدني في بداية الدورة التاسعة والستين أن أقدم للمهتمين بشؤون اللغة، والمتابعين لأنشطة المجمع الجزء الرابع من أعمال لجنة الأصول، وهو جزء يضم نشاط اللجنة والمجلس والمؤتمر على امتداد واحد وعشرين عاما، ولذا جاء هذا الجزء ضخما إلى حد ما، إذ يبلغ ما يقرب من تسعمائة صفحة .

ومـــا كان لكل هذه الأعمال وغيرها أن ترى النور لولا حرص السيد الأستاذ الدكـــتور شوقي ضيف رئيس المجمع على إخراج هذه المادة المتراكمة منذ أكثر من عشرين عاماً .

وهكذا تتضافر الجهود، وتتوالى إصدارات المجمع لتشكل في النهاية منظومة مـــتألقة تحقـــق الهدف من إنشاء المجمع، وتضع أمام المهتمين بأمور لغتنا العربية، الحريصـــين علـــى تقدمهـــا ومواكبـــتها روح العصر ـــ خلاصة تجارب الشيوخ، وعصـــارة اجـــتهاداتهم فـــي خدمة هذه اللغة العريقة، لغة القرآن الكريم الذي تكفل سبحانه وتعالى بحفظه .

دكتور كمال بشر

الأمين العام للمجمع

مُقَدِّمَة

هــذا هو الجزء الرابع من أعمال لجنة الأصول، وهى إحدى اللجان اللغوية الفعّالــة فـــي مجمع اللغة العربية، والتى لا تخلو دورة من مقترحات لها تقدمها إلى مجلس المجمع .

وقــد ضـــم هذا الجزء أعمال اللجنة التى امتدت لواحد وعشرين عاما شملت الدورات الثامنة والأربعين حتى الثامنة والستين .

وقــد مـــثل إصـــدار هــذا الجزء صعوبة ما، إذ إن جمع مادته، والرجوع إلـــى قـــرارات المجلس ثم قرارات المؤتمر بشأنها قد استغرق وقتا وجهدا طويلين نظـــرا لغـــياب بعض المادة، ووجود نقص في محاضر المجلس والمؤتمر . ولكننا اســـتطعنا ــ وبجهود محرر اللجنة وإدارة التحرير والشؤون الثقافية وبحفز مستمر مـــن الأمين العام للمجمع ــ استكمال معظم النواقص، وإن ندت بعض الأعمال عن الحصر مثل :

١- رأى المؤتمر في الدورة الثامنة والأربعين، وكان اعتمادنا في جبر النقص على كتاب مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما .

٢- لـــم نستطع الحصول على رأى المؤتمر في أعمال الدورات الحادية والخمسين، والثالثة والخمسين، والرابعة والخمسين والخامسة والخمسين واقتصرنا على رأى المجلس فقط .

٣- اعـــتمدنا على البيان الختامي السنوي لإثبات رأى المؤتمر في الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين .

٤- اعـــتمدنا علـــى كـــتاب الوضـــع اللغـــوي فـــي الفصـــحى المعاصرة للدكتور محمد حسن عبد العزيز في الدورة السابعة والخمسين .

وقد ضمت لجنة الأصول خلال هذه الدورات الإحدى والعشرين عددا كبيرا من الأعضـــاء والخـــبراء والمحرريـــن، كما تتابع على مقرريتها أو رياستها كل من الأساتذة أو الدكاترة : مهدى علام، محمد شوقي أمين، شوقي ضيف، عبد الرحمن السيد ، أمين السيد ، أحمد مختار عمر ، المقرر الحالى للجنة (هناك بيان تفصيلي بأســماء الأعضـــاء والخبراء والمحررين من الدورة الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين) .

وقـــد تولـــى إعـــداد مادة هذا الجزء، وتجهيزها للطباعة، ومراجعة تجاربها الأستاذ نادر صلاح الدين مدير إدارة المعجمات اللغوية فله الشكر على ما بذل من جهد، كما لا ننسى توجيه الشكر إلى كل من إدارة التحرير والشئون الثقافية ومركز الحاسب الآلي بالمجمع على سرعة إنجازها لهذا العمل ــ على الرغم من ضخامته ــ والله يجزيـــنا جمـــيعا خـــير الجزاء على ما نبذله في خدمة لغتنا العربية، وفي قواعدها وأحكامها .

دكتور أحمد مختار عمر

مقرر اللجنة

الدورة الثامنة والأربعون

١٩٨١م – ١٩٨٢م

ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين*

بعـــث الأســـتاذ محمد الباشا من لبنان إلى المجمع ــ برسالة ضمَّنها مقترحًا بضـــبط عين المضارع .. ولما كان هذا الموضوع من المشكلات التي تعوق شداة العربـــية عـــند تعلمها والتحدث بها ، لذا أحال مجلس المجمع هذا المقترح إلى لجنة الأصول لدراسته وإبداء الرأي فيه .

وقد تدارست اللجنةُ ما قُدِّم في الموضوعِ من مذكرات وما عُرض عليها من مقـــترحات ، ورأت أن جمهرةً من اللغويين والنُحاة كأبي زيدٍ والمبرِّد وثعلب وابنِ دُرُستَوَيْه وأبي علي الفارسي وغيرهم يقولون بجوازِ ضمِّ مضارعِ فَعَلَ وكسرِه فيما

* عـــرض هذا الموضوع على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ من فبراير ١٩٨١ فوافق عليه، ثم عُرض على المؤتمر في جلسته الثامنة فوافق عليه . (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً) .

* رأى الأســـتاذ مصـــطفى مرعى أن المسألة مسألة حس لغوى وأن الأمر يتعلق بالمتكلم وتساءل من منا حين يرتجل يحتكم إلى القواعد ؟ ورأى أن يترك الأمر على ما هو عليه لأن ما فعلته اللجنة ليس تيسيراً .

* علـــق الدكـــتور مهـــدى علام قائلا بأن اللجنة قد يسّرت حين قالت : لا يؤخذ بهذا الترخيص فيما نحرره من المعاجم .

* وعلق الأستاذ محمد شوقي أمين قائلا بأن اللجنة لا تعرض تيسيراً مبتدعاً وإنما تعرض حصيلة دراسة جعلتها تنتهـــي إلى استخلاص ما ييسر القواعد المدرسية السائدة التي تقرر أن مضارع الفعل الماضي لا باب له وإنما هو موقوف على السماع .

* كما علق الدكتور الشيخ محمد رفعت فتح الله قائلا بأن ذكر المستثنيات فيه شيء من التعب وأن اللجنة سهلت بعض التسهيل وأن التساؤل هو هل نقر التسهيل غير الكامل أو لانقره ؟ ! .

* ورأى الدكتور حسن إبراهيم أن ما جاءت به اللجنة تسهيل يُقبل .

* كما رأى الأستاذ محمد عبد الغنى حسن أن الموضوع عظيم وأن المجهود الذي بُذل مجهود كبير (مجلس).

* ومع هذا الموضوع ــ رسالة الأستاذ محمد الباشا إلى المجمع .

ــ تعليق على محاولة لضبط عين الفعل الثلاثي في المضارع للأستاذ الدكتور شوقي ضيف .

ــ مذكرة بعنوان : « أبنية الفعل الثلاثي المجرد » للدكتور محمد حسن عبد العزيز .

ــ مذكرة بعنوان: « رأي في الفعل وصوره في العربية وبعض اللغات الأخرى » للأستاذ الدكتور مهدى علام.

ــ مذكـــرة بعـــنوان : فـــي تصريف الأفعال : ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين للأستاذ : محمد شوقي أمين .

ــ مذكرة بعنوان ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين للأستاذ الدكتور : شوقي ضيف .

لـــم يشـــتهرْ من الأفعال، ويُستأنس في الجواز بأن الكسرَ والضمَّ يتعاقبانِ في الفعلِ الواحدِ كثيرا، ولهذا تقترح اللجنةُ ما يأتي :

يجوزُ في فَعَل المفتوح العَين ضمُّ عينِ مضارِعهِ وكسرُها باستثناء :

أـ ما شاع بين المتكلمينَ فلا يكادون يُخطئون فيه مثل : يضرِبُ ويقتُل فيبقى على الوجه الشائع .

ب ـ ما اشتهر من ألفاظٍ حلقية العين أو اللام بالفتح فالوجه فيها الفتح مثل :

فَتَح يفتَح وسَبَح يسبَح ووضَع يضع ورأى يَرى ونأى ينأى .

جـ ـ ما كان لمعنى الغلبة مثل خصمته أخصمه فالباب فيه الضم .

د ـ مــا كــان واويّ الفاء كوعد أو يائيَّ العين أو اللام كباع ورمَى ، والمضاعف اللازم مثل حنَّ فالباب فيه الكسر .

وترى اللجنة :

أولا : ألاَّ يتبعَ ذلك في تحرير المعاجم .

ثانيا : ألاَّ يرخصَ في استعماله للمتكلمِ العادي إلا حين لا يكونُ هناك نص صريح على بابِ الفِعل الذي نريد أن نترخص في ضبطه .

رسالة الأستاذ محمد الباشا*

سيادة العلامة رئيس مجمع اللغة العربية المحترم

سيدي الرئيس،،

تيســير درس العربية أصبح واجبا قوميا يفرضه واقع راهن يقوم عليه ألف دلــيل وكان الجهد الذي بذلتم وتبذلون على هذا الصعيد خيراً مشكوراً، لكنني أحسب أن واجبــنا نحوكــم، نحــن البعيديــن عنكم، يجب ألا يقتصر على شكر نزجيه، أو إعجاب بكم نكتبه أو نبديه، بل يجب أن نعرب عنه بإسهام فعليٍّ بين أيديكم، ولو أنه جهد المقل، فلعل في هذا الوعل منهلا لعطشان .

من المصاعب التي يقف أمامها شداة العربية حائرين مشفقين، إطلاق القياس فــي مواطــن لغويــة كثــيرة تتجافى عن كل اطراد، وتخرج عن أي سنن يوصف فيصــرف فيتبع ، وتبقى رهن السماع فحسب، فتكل الأذهان عن الإحاطة بحفظها ، فتتداولها الأقلام والألسنة على فساد ، فساد هو سقم في جسم العربية يجب أن نجد له الدواء .

ومن ذلك حركة عين الفعل الثلاثي في المضارع، انك لتقف أمام كل فعل فلا تــدرى أتقــول يبسِــط أم يبسُط ، ويربِط أم يربُط، ويخفِر أم يخفُر، وتعتمد الذاكرة وحدهــا ، وهذه قلما تسعف إلا في بعض مشاهير الأفعال ، ويطول وقوفك ، فتنطق أخــيرا ، والله وليّ أمرك في أن تصيب، أو في ألا يفطن السامعون إلى خطئك ، أو قد تكون ممن وهبهم الله القدرة على التمويه والتلبيس ، فتميل الحركة حتى هي كقباء حرب، لا يميز السامع أهي ضم أم هي كسر .

إننا نعلم إنه ما من أحد يستطيع أن يغير شيئا من واقع اللغة العربية، فما جاء مضــموما ســيبقى على ضمه،وما جاء مكسورا سيبقى على كسره ، وليس هذا ما قصــدنا إلــيه بهذه الرسالة ، بل أردنا أن نقترح منهجا ثابتا ، لا نفرضه على عين

---

* محمد الباشا – بيروت في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٠م .

الفعــل ، ولا على قواعدها المعروفة ، فلا نغير شيئا من هذه ولا شيئا من تلك ، بل نفرضـــه على أنفسنا كما نفرض القواعد، ونلتزم بها لكي نستطيع التعاطي مع عين الفعل بيسر واطراد .

أبواب الفعل الثلاثي، من حيث حركة العين في المضارع، جمعها القدماء في قولهم ١= فتح كسر، فتح ضم، فتحتان كسر فتح، كسر كسر، ضمتان ثم قالوا ـــ لا يعول في معرفة هذه الأوزان إلا على كتب اللغة .

غـــير أنّ البحـــث يجد أن الصرفيين وضعوا ضوابط تناولت بعض الأفعال، ولبث بعضها طليقا وهو الأكثر، وهذه القواعد نستعيدها معا في ما يلي:

ـــ الباب الأول « فتح كسر « تكسر عين فعل المضارع في :

١- المثال الواوى = " وجد يجِد " .

٢- الأجوف والناقص اليائيين = " باع يبيع ـــ رمى يرمى " .

٣- المضاعف اللازم ـــ « خف يخِف " (باستثناء بعض الأفعال مثل يمر ويشذ) .

ـــ الباب الثاني = " فتح ضم " تضم عين فعل المضارع في :

١- الأجوف والناقص الواويين = قام يقوم ، " نما ينمو " .

٢- ما هو للغلبة = " ضاربنى فضربته فأنا أضرُبه " .

٣- المضـــاعف المـــتعدي = " مـــد يمـــد " (باســـتثناء بعض الأفعال مثل يود ويشد ويشم) .

ـــ الـــباب الثالث = " فتحتان تفتح عين في المضارع " إذا كانت عين الفعل أو لامه حـــرف حلـــق (الهمـــزة والحـــاء والخاء والعين والغين والهاء) " يذهَب ويمنَح " (باستثناء بعض الأفعال مثل : يبلغ ويرجع) .

ـــ الباب الرابع = «كسر فتح» تفتح عين فعِل في المضارع إطلاقا « غضِب يغضَ».

ـــ الباب الخامس ـــ « كسر كسر» تكسرعين فعل في المضارع في خمسة عشر فعلا مثل وثق يثق منها ثلاثة تفتح فيها أيضا = حسب يحسب، وواحد اجتمع له فتح وضم وكسر " نعم ينعم " وهذا الباب يكاد يكون مماتا وأفعاله تعد نادرة عن الباب الرابع .

ـــ الباب السادس = " ضمتان " تضم عين فعل في المضارع إطلاقا " كرم يكرم ".

لئـــن أنعمـــنا الـــنظر فـــي هـــذه القواعـــد فاننا نلاحظ أنه ليس فيها اطراد ، وأن البابيـــن الأول والثانـــي (فعـــل ــ) لبـــثا طليقيـــن تقريـــبا من القيود والضوابط، وهما رئيسان في الموضوع لأن منهما تأتى أكثر الأفعال الثلاثية .

نحـــن إذًا بعد كل هذه القواعد، ما برحنا أمام الإبهام شبه التام في حركة عين الفعـــل ونحســـب أن هذه القواعد، إما أن تؤدى مهمة ما في خدمة العربية فتستحق عناء الإبقاء عليها وحفظها ، وإما يجب إلغاؤها لكي تكون ضغثا على إبالة .

إن إلغاءهـــا مع ما فيه من نكر ، لا يخرجنا مما نحن فيه ، بل نرى ضرورة استكمالها لتكون شاملة ينتظم فيها كل الأفعال، وهذا نقترحه كما يلي :

١- اطراد هذه القواعد .

٢- إجـــراء فعـــل ــ الســـالم مجرى المضاعف، أي الضم مع التعدي، والكسر مع اللازم.

يســـتثنى مما ذكرنا مشاهير الأفعال، يلتزم بها من عرفها، وعلى من جهلها أن يلزم القاعدة .

هـــذا الاقـــتراح على بساطته ، يحل مشكلتنا لأن فيه معيارا يؤخذ به ، وإماما يبنى عليه :

فلئـــن بلغـــتك شهرة الفعل نطقت به بحسب ما حفظت، وإذا كانت شهرته قد فاتـــتك أخضـــعته لهذه القاعدة فكنت في حل من أمرك، ولا غرو، فقد تحلل منه من قـــبل أبـــو زيد الأنصاري المتوفى سنة ٢١٥ هـــ بقوله " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الضم والكسر . " وروى الإمام السيوطى في المزهر " أن أبـــا زيد طاف في هوازن وهذيل يسألهم عن كل فعل ثلاثي مفتوح العين وليس ثانيه أو ثالـــثه من حروف ــ الحلق أو من الحرف الهاوي ، أبا لضم هو أم بالكسر، فلم يـــرهم يفرقون بين الحركتين بل يلفظ لافظهم كما يتهيأ له . فيقولون ضرب يضرب ونفر ينفِر وينفُر ونصر ينصِر وينصُر بالضم أو بالكسر .

فـــإذا كانـــت الحال كذلك في القبائل التي عنها أخذت العربية، وإذا كان هذا التساهل قد أجيز منذ أكثر من ألف سنة ، ولمن شأنهم الوحيد الاشتغال بالعربية دون

أي شـــاغل آخر، فلماذا نعنت طلابنا اليوم ونلزمهم ما لم يلتزمه الأوائل ، مع الفرق الشاســـع في الوقت الذي كان متوافرا للأقدمين ، ونراه ضاغطا على هؤلاء يزحمهم زحما دراكا ، لا كن فيه ولا هوادة ، في مزدحم المواد الجمة في المناهج المدرسية التـــي هي أبلغ من عين الفعل أثرا في تكوين شخصيتهم العلمية، وتوطيد مستقبلهم، وخصوصـــا أن حركة العين في الثلاثي لم تستقر في يوم من الأيام، وما برحت قلقة حتى الآن ، والمعجمات لم تجمع على الكثير منها ، فحيث يكسر هذا قد يضم ذاك ، وكثيرا ما ترد الحركتان معا ، وأحيانا الحركات الثلاث .

للحـــركات المـــتعددة مسوغ غالبا، إلا أن المعجمات أهملت الإشارة إلى هذا المســـوغ إلا قلـــيلا حـــتى يخيل أن هذا التعدد هو كيفي، وأنه يجوز التصرف بهذه الحـــركات كيفما اتفقت الحال، لكن الاقتراح الذي نقدمه يعطى التحليل المنطقي لهذا الـــتعدد ويرشد إلى استعمال صحيح له = فإذا كانت عين الفعل مثناة فإننا نضمها إذا جـــاء الفعل بمعنى المتعدي ، ونكسرها إذا جاء بمعنى اللازم ، فنقول هبط يهبِط من الجـــبل وهبط يهبُط الكتاب إذا أنزله ، وحلج يحلُج القطن ، وحلج يحلِج في سيره إذا بـــاعد للخطـــي ، ودرس يدرِس الكتاب ، ودرس يدرُس الرسم ، إذا امحى ، وخرق يخرُق الثوب ، وخرق يخرِق الرجل إذا كذب ، ونثر ينثُر الحب ، ونثر ينثر الرجل إذا امتخط ... الخ .

أمـــا الأفعال المثلثة العين مثل هنأ ونغب ونحت ومحى ـــ، وهي مما عينه أو لامـــه حـــرف حلـــق، فتستطيع فيها الضم مع التعدي، والكسر مع اللازم ، والفتح مـــراعاة لحـــرف الحلق ، لكننا نرجح الفتح لأنه الأعمل ، وفي ذلك التزام بالاطراد الذي نقترحه.

قال بعضهم إن الضم في المثلث العين جاء من امتزاج اللغات، أي الامتزاج مـــع فعل المضموم العين، إلا أن هذا الامتزاج الذي نسب إلى أفعال كثيرة لا يجوز القـــبول بـــه ولا نحن بحاجة إلى الإبقاء عليه، ولا يعقل وجود أي امتزاج بين فعل الدال على حدث وفعل الدال على اكتساب صفة، إلا إذا أردنا أن نتحمل للخطأ عذرا للإبقاء عليه بدلاً من أن نعمل للتخلص منه .

وأخـــيرا نســـائل النفس ما قيمة عين الفعل هذه لتبقى شوكة في جنب العربية ومن قال ان البلاغة على التزامها، ومع ذلك فإننا لا ندعو إلى اطلاقها إطلاقا يبلبل اســتعمالها ، بل ندعو إلى وضع ضوابط نلتزم بها ، فيصبح لدى المتكلم دليل يسير بهديه ولا يتبدل في الواقع شيء من الأفعال .

إنـــه مجرد اقتراح متواضع مقتضب نسوقه إليكم لعلّ فيه ما يستحق اهتمامكم فــتدرجوه في جداول أعمال المجمع الموقر ، فقد ينظر بعين العطف إلى عين الفعل ويمن عليها بالإبصار بعد هذا العمى الطويل .

*

* *

* * *

تعليق

على محاولة لضبط عين الفعل الثلاثي في المضارع*

حـــاول الأســـتاذ محمد الباشا في بحثه الذي قدمه إلى مجمعنا اللغوي أن يضع قواعــد مطـــردة لضـــبط عيـــن الفعل الثلاثي في المضارع ، وقدم لذلك بيان كثرة الضـــوابط التـــي وضعها الصرفيون في ذلك ونقف معه في جوانب من قواعده، فقد ذكر أن عين فعل المضارع تكسر في :

١- المثال الواوى مثل وجد يجد . وفاته أنها تفتح في مثل وهب يهب ووضع يضع – ووزع يزَع ووقع يقَع .

٢- المضـــاعف الـــلازم فـــي مثل خف يخِف (باستثناء بعض الأفعال مر يمر) . ونظيرها كثر في اللغة مثل كر يكر وعم يعم وذر قرن الشمس يذر وذب يذب وهب يهب وهم يهم ومن يمن . ولا يقال لكل ذلك وأمثاله أنه استثناء ، وذكر أن عين فعل المضارع تضم في :

مضـــاعف المـــتعدى مثل مد يمُد (باستثناء بعض الأفعال) والمستثنى كثير مثل يشِد بكسر العين وفاته :

أن المضـــارع المضـــعَّف العيـــن المـــتعدى كثـــيرا ما يأتى مكسور العين ومضمومها مثل بت الحبل يبِّته ويُبتُّه ويرشِف الماء ويرشُفه ونمَّ الحديث ينِمُّه وينُمُّه.

وأيضـــا فـــإن المضارع المضعف العين اللازم كثيرا ما يأتي مكسور العين ومضمومها مثل در اللبن يدِرّ ويدُر وشطَّت الدار تشِط وتشُطُّ .

وذكـــر أن عيـــن فعـــل تفتح في المضارع إطلاقا وهى تكسر في أفعال من أشـــهرها وثـــق يثِق وورث يرِث وومق يمق وورم يرم ووعى يعِي (يعجل) ووقه يقه (يطبع) ووفق يفق (يصح) (ووكَم يكم) (يَغتم) وذكر أن ثلاثة على وزن فعـــل تفتح في المضارع جوازا منها حسب يحسَب بفتح السين وكسرها، والمعروف

---

* للدكتور شوقي ضيف عضو المجمَع .

أنه يكسر جوازا في هذا الباب بئس ونعم ووري وورع ووحم وبئس ووحر (وغر) ووجد ويبس ولعل فيما قدمنا ما يوضح أن الضوابط التي ذكرها الأستاذ محمد الباشا لأبــواب عين الفعل الثلاثي في المضارع لا نحصرها حصرا دقيقا . وقد انتهى من عــرض تلك الأبواب وما يتصل بها من ضبط عين المضارع في الفعل الثلاثي إلى مــا روى عــن أبى زيد اللغوي من أنه رجع إلى بعض القبائل يسألهم عن كل فعل ثلاثــي مفــتوح العين وليس ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق أو من الحرف الهاوى بالضــم هو أم بالكسر فلم يرهم يفرقون بين الحركتين، بل يلفظ لافظهم كما يتهيأ له فــيقولون ضــرب يضرُب ويضرِب ونفر ينفُر وينفِر ونصر ينصُر وينصِر كل ذلك بالضم أو بالكسر، وخلص الأستاذ الباشا من كل ما سبق إلى وضع قاعدة هي : ضم عيــن المضــارع إذا كان متعديا وذلك في الفعل الثلاثي، وكسرها إذا كان لازما . ورتب على ذلك أن يقال :

هــبط من الجبل يهبِط (بالكسر لازما) وهبط الكتاب يهبُط إذا أنزله(بالضم متعديا) وحلج يحلج في سيره إذا باعد الخطى (بالكسر لازما) وحلج القطن يحلجه (بالضــم متعديا) ودرس الرسم يدرس إذا امَّحى (بالكسر لازما) ودرس الكتاب يدرُســه. (بالضم متعديا) وخرق الرجل يخرِق إذا كذب (بالكسر لازما) وخرق الــثوب يخــرُقه. (بالضم متعديا) ونثر الرجل ينثر إذا عطــس (بالكسر لازما) ونثر الحب ينثُــر . (بالضم متعديا) .

والأفعــال الخمسة في المعاجم لازمة ومتعدية بضم عين المضارع وكسرها، فحــتى الأمــثلة التــي جاء بها الأستاذ الباشا تشذ عن القاعدة التي وضعها مما يدل بوضــوح على أن العربية لا تجري عليها . ومعروف أن في اللغة أفعالا كثيرة من بــاب فعل يفعِل بكسر العين المضارع وهي متعدية مثل ضرب، ولم يضبطها لغوى بضم الراء ولا قيل إنها لغة فيها .

وقاعدته بذلك قاعدة غير صحيحة ومن شأنها أن تحدث اضطرابا في الضبط اللغوي العام . مثل هذه القاعدة في الخطأ القاعدة التي رتبها عليها في مضارع الفعل الثلاثي إذا كانت عينه أو لامه حرف حلق، وذلك أن الصرفيين قالوا إن هذا الفعل يغلب فيه

أن تفــتح عيـــنه في المضارع مثل منع يمنَع وفتح يفتَح وسحر يسحَر وبعث يبعَث . ورجح في مثل هذه الأفعال الفتح لأنه الأصل كما يقول، وأجاز حسب قاعدته السالفة الضم فيها لأنها متعدية كما أجاز الكسر في مثيلاتها اللازمة مثل جمع وبرع ورحل ونجح .

وواضـــح أن القاعدة لا يمكن قبولها لأنها تؤدى إلى لحن واسع في اللغة مع خلل في الضبط للمضارع لا يمكن رتقه ولا تداركه .

*

* *

* * *

أبنية الفعل الثلاثي المجرد*

حصـــر الصـــرفيون أبنـــية الفعــل الثلاثي المجرد تبعا لشكل عين الماضي والمضـــارع في تسعة أبواب أخرجوا منها ثلاثة قالوا أنها لم ترو عن العرب وهى فعُل يفعِل وفعُل يفعَل وفعِل يفعُل .

وقد روى أبو عبيدة فعلا على فعِل يفعُل هو فضل وقال سيبويه : بلغـــنا أن بعض العرب يقول : نعِم ينعُم مثل فضل يفضل[١]، وقد زعم ابن جنى أن هذا من تداخل اللغة أي أن الذين يقولون فضِل يفضُل أخذوا الماضي المكسور العين من لغة والمضارع المضموم العين من لغة أخرى.[٢]

ولـــم أستبن مما ذكره الصرفيون واللغويون عن الأبواب السابقة الواردة عن العـــرب قاعدة مطردة بل الأمر في النهاية إلى السماع ، وكل ما حاولوه أن وضعوا ضـــوابط تقـــيد الأبنـــية فحســـب . وقد استخلصت مما ذكره الصرفيون واللغويون الضوابط الآتية :

الباب الأول فعَل يفعُل (فتح فضم)

ويجئ مما يأتي :

١- المضاعف المتعدى مثل مَدَّ يمُد [٣]

٢- الأجوف الواوي مثل قال يقول[٤]

٣- الناقص الواوي مثل سما يسمو[٥]

---

* للدكتور : محمد حسن عبد العزيز (خبير لجنة الأصول) .

(١) انظر : أدب الكاتب ٣٧٢ ، ٣٧٣

(٢) يقــول ابـــن جـــنى : نعِم في الأصل ماضي ينعُم وينعم في الأصل مضارع نعم ثم تداخلت اللغتان . انظر الخصائص ٣٧٨/١ .

(٣) اســـتثنى الفراء من ذلك ثلاثة أفعال جاءت بضم عين المضارع وكسرها وهى : شد وضم وعل وزاد غيره بـــت. انظـــر أدب الكاتـــب ٣٦٩ وزاد المبرد هره أي كرهه ، وجاء في بعض اللغات حيه . انظر إصلاح المنطق ٢١٥ وشرح الشافية ١٣٤/١ .

(٤) استثنى ابن قتيبة من ذلك ستة عشر فعلا جاءت بالكسر أيضا: فلح ولاط وساغ انظر أدب الكاتب٣٧٠،٣٦٩

(٥) اســـتثنى ابن قتيبة من ذلك طما ونما وطبا فقد جاءت بالكسر أيضا انظر أدب الكاتب ٣٦٩ ، ٣٧٠ . وذكر ابـــن درســـتويه في نما وإنما ذكر ثعلب نمى ينمى، لأن العامة تقولها بالواو ينمو ، وهي لغة لبعض العرب، وليست بخطأ، ولكن الياء أعلى (انظر في كلام الفصحاء تصحيح الفصيح ١١٧) .

الباب الثاني : فعَل يفعِل (فتح فكسر)

ويجئ مما يأتي :

١- المثال الواوي مثل وَزن يزنُ [١]

٢- الأجوف اليائي مثل باع يبيع

٣- الناقص اليائي مثل رمى يرمي [٢]

٤- المضاعف اللازم مثل حن يحن[٣]

الباب الثالث : فعَل يفعَل (فتح ففتح)

يجـــيء فَعــل على يفعَل بفتح العين إذا كانت عينه أو لامه من حروف الحلق، وهى عندهم ستة : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء [٤]

الباب الرابع فعِل يفعَل (كسر ففتح)

يقـــول الرضــــى : اعلم أن القياس في مضارع فعِل المكسور العين فتحها مثل علم يعلم[٥]

---

(١) اســتثنى ابــن قتيبة فعلا واحدا هو وجد إذ يجيء بالضم وقال هو حرف شاذ لا نظير له انظر أدب الكاتب ٣٦٩ وقال الرضي هي لغة بنى عامر انظر : شرح الشافية ١٣٢/١ . وإذا كان المثال الواوي حلقي العين أو اللام فتحت عين مضارعه نحو : وهب يهب ، وضع يضع وقع يقع ، ولغ يلغ . وانظر تصحيح الفصيح ١/ ١١٤ .

(٢) إذا كان الناقص اليائي حلقي العين يفتح عين المضارع مثل سعى يسعى .

(٣) اســتثنى ابن قتيبة من ذلك ستة أفعال تجيء بالضم أيضا هي جدّ وشبّ وجمّ وصدّ وشحّ انظر أدب الكاتب ٣٦٩ وانظر إصلاح المنطق ٢١٥ .

(٤) يــرى ابن يعيش أن فتح عين مضارع فعَل ليس عينها أو لامها حرف حلق عدوا منها أبى يأبى وقلى يقلى وغمـــا يغمــى وسلا يسلى وركن يركن (عن أبى عمرو) وهلك يهلك ، وزاد البطليوسى حيا يحيا وحكى كـــراع عـــثا يعـــثى مقلــوب عاث يعيث اذا فسد، انظر شرح المفصل ١٥٤/٧،١٥٣ وأدب الكاتب ٣٧٢ والاقتضاب ٢٣٢.

وقـــد استثنى اللغويون من الضابط السابق أفعالا عينها أو لامها من حروف الحلق وتروى بفتح عين المضارع وكسرها ومنها : منح ونبح ونطح ... الخ انظر أدب الكاتب ٣٧١.

واســـتثنوا أفعـــالا أخرى رويت بالضم أو الكسر تحسب رجع ونزع ودخل وصلح وصبغ وطبخ ... الخ وانظر أدب الكاتب ٣٧١ وشرح المفصل ١٥٣/٧ ـــ ١٥٤.

(٥) اســـتثنى اللغويون من ذلك أفعالا صحيحة رويت بالفتح والكسر وهي حسب وبئس ونعم وبئس . انظر أدب الكاتــب ٣٧٢ وتصـــحيح الفصيح ١٤٣/١ وشرح الشافية١٣٥/١ وزاد البطليوسى، انظر الاقتضاب ٢٣٢ واستثنوا من المثال الواوى أفعالا لم يرد في مضارعها الفتح عد منها ابن قتيبة ثمانية هى ورم، ولى، وثق، ورع، ورث، ورى، وفق وزاد ابن درستويه وسع، وطئ .

انظر أدب الكاتب ٣٧٢ وتصحيح الفصيح ١٤٣/١ وشرح الشافية ١٣٥/١ .

الباب الخامس فعِل يفعِل (كسر فكسر)

أمــا فعِل يفعِل مثل حسِب يحسِب فقد جعله اللغويون فرعا عن باب فعِل يفعَل بفتح عين المضارع وجعله بعضهم باباً مستقلا وأدخلوا فيه ما استثناه اللغويون من الباب السابق .

الباب السادس : فعُل يفعُل (ضم فضم)

وقــياس فعُــل أن يجيء على يفعل بضم العين ولا يجيء إلا لازما ، لأنه موضوع للغرائز والهيئة مثل كرم يكرم[١]

نتبيــن مما ذكرنا أن أبواب الثلاثي المجرد لا تخضع لقاعدة مطردة، فلم يخل باب منها من استثناء ، ومن غير المعقول كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس أن تنسب للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ، وجاءت بها الآثار الجاهلــية ، ويظهر أن الرواة قد تلقنوها من لهجات عربية متباينة خضعت كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق المضارع من الماضي أو العكس[٢].

ويقــول الدكــتور أحمــد علــم الدين الجندي : أن الصرفين حشدوا في هذه التقســيمات صــيغ اللهجــات جميعها دون عزو لهذه الخلافات، كما أنهم لم يراعوا الفصل بين لهجة وأخرى[٣] ومما يروى من ذلك :

- جــاء في نوادر يونس أن تميما تقول : يبطش وأهل الحجاز يقولون يبطِش بكسر الطاء .
- ولغة هذيل في مضارع عرج هو يعرِج بكسر الراء .
- ومضارع عرش عند الحجازيين هو يعرِش بكسر الراء، وغيرهم يضمها .
- ومضارع نشز عند الحجازيين هو ينشُز بضم الشين ، وغيرهم بكسرها .

انظر أدب الكاتب ٣٧٢ وتصحيح الفصيح ١٤٣/١ وشرح الشافية ١٣٥/١ .

(١) استثنى اللغويون من ذلك كدت بالضم أكاد والقياس أكود . وانظر أدب الكاتب ٣٧٣ . وشرح المفصل ١٥٣/٧ وشرح الشافية ١٣٨/١ .

(٢) أبواب الثلاثي مجلة مجمع اللغة العربية ١٧٢/٨ ، ١٧٣ .

(٣) اللهجات العربية في التراث .

وقد استشعر اللغويون الأوائل ما في هذه الأبواب من الاستثناءات فأتاحوا للمتكلم أن يختار ما يستحسن مما سمع عن العرب ، بل أجازوا له حين لا يعرف المروي عن العرب أن يضم أو يكسر.

يقـول ابـن درستويه معلقا على اختيار ثعلب الكسر في ينفر ويشتم : إنه لا علـة له ولا قـياس، بل هو نقص لمذهب العرب والنحويين جميعا في هذا الباب ... قـال أبـو زيد : طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبـيرهم لأعـرف مـا كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر فلم أعرف لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك[١]

ويقـول أيضا فيمن فضل الكسر : ونظن المختار للكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالا عند بعضهم فجعله أفصح من الذي قل استعماله عندهم وليست الفصاحة في كـثرة الاستعمال ولا قلته ، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وآنس بطول العادة له [٢]

ويقـول ابـن يعـيش : والمضـارع من فعل يجئ على يفعِل ويفعُل بالكسر والضـم، ويكثران فيه حتى قال بعضهم ليس أحدهما أولى من الآخر، ويكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله، وقال بعضهم إذا عرف أن الماضـي فعَـل بفتح العين ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون يفعِل بالكسر، لأنه أكـثر والكسر أخف من الضم، وقيل هما سواء[٣] ومن الواضح أن باب فعُل وفعِل يكـاد يطـرد مضارعهما والاستثناء فيهما قليل ، ويبقى باب فعَل المفتوح العين مع ضم مضارعه وكسره وفتحه .

وأعتقد أنه من الممكن أن نضع له ضابطا .

---

(١) تصحيح الفصيح ١٠٩/١ ، ١١٠

(٢) تصحيح الفصيح ١١٠/١

(٣) شرح المفصل ١٥٢/٧ ، ١٥٣

إذا لم نعرف ضبط عين مضارع فعل يجوز لنا أن نضمها أو نكسرها إذا لم يكن عينه أو لامه حرف حلق . فإن كان حلقي العين أو اللام ولم نعرف أنه مضموم أو مكسور فهو مفتوح دائما .

وليس ما أقترحه بعيدا عما ذكره أبو زيد وابن درستويه وابن يعيش وغيرهم من النحاة واللغويين .

- أدب الكاتب : ابن قتيبة ص ٣٦٧-٣٧٤ .
- إصلاح المنطق : ابن السكيت ص ١١٨ ـ ١٢٥ .
- تصحيح الفصيح : ابن درستويه ص ١٠٥ ـ ٢٣٩ .
- الخصائص : ابن جنى ٣٧٧/١ ـ ٣٨٥ .
- ديوان الأدب : الفارابي ٩٨/٢ وما بعدها .
- شرح الشافية : الرضى ١١٤/١ ـ ١٤٥ .
- شرح المفصل : ابن يعيش ١٥٢/٧ ـ ١٥٥
- الأفعال : السرقسطي ٥٦/١ ـ ٦٢.
- الاقتضاب : البطليوسي ٢٣١ ـ ٢٣٣.
- المزهر : السيوطي ٣٧/٢ ـ ٤٠ .

*

* *

* * *

رأى فى الفعل وصوره في العربية وبعض اللغات الأخرى*

" الفعل " في كل لغة ، وفى كل لغة راقية على وجه الخصوص ، هو مصدر التعبير عن أفكار المتحدثين بهذه اللغة ، هو اللفظ الذي يصور النشاط والحركة وكل ما تموج به حياة البشر من فكر ووجدان . ويدلنا على هذا أن اللغات البدائية ، التي لا تتعدد فيها صور الحياة المتطورة ، تعتمد ــ أكثر ما تعتمد ــ على " الأسماء " ، وتستعين بقدر قليل من " الأفعال " . وحينما يرتفع مستوى تفكيرها إلى الحاجة إلى مزيد من التمييز بين صور نشاطها التي يعبر عنها بصيغ " الأفعال "، تستعين عندئذ بإضافة ألفاظ إلي مجموعة " الأفعال " التي لديها ــ ألفاظ تعدل معاني هذه الأفعال، وتنوع دلالاتها، كإلحاق ما يقابل عندنا في العربية " الظرف " أو الحال ". ومن أمثلة ذلك " الأفعال " التي تنتمي إلي أصل " أنجلو سكسونى " في اللغة الإنجليزية ، قبل أن تثرى هذه اللغة بالأفعال التي استعارتها من اللغتين العريقتين ، اللاتينية واليونانية.

وإن نظرة سريعة إلى بعض تلك الأفعال " الأولية " في أى معجم إنجليزي ، لتدل على مدى تنوع الدلالات للفعل الواحد، بإضافة هذه المكملات النحوية إليه . ففعل (Get) مثلا يعبر عن عشرة معان (أي ما يساوي عشرة أفعال مختلفة) بسبب الإضافات التي تلحقه، مثل (N , IN) (Away – out) الخ . وفعل (Look) يدل ، بسبب مثل هذه الإضافات على سبع دلالات . وفعل (Set) على سبع كذلك ، وفعل (Put) على نحو عشرين .

وقد كان اختيار النحاة العرب المصطلح " فعل " لهذا الجزء من الجملة اختيارا موفقا ، وهو لا شك اختيار مستوحى من معناه ووظيفته في اللغة ، فهو ــ كما أشرت ــ مصدر الفعل والنشاط والحياة في التعبير .

وشبيه بهذا التوفيق في اختيار مصطلح ذي إيحاء لمعنى هذا اللفظ النحوي ، أي " الفعل " المصطلح الذي تستعمله له اللغات الأوربية جميعها ، وهو لفظ (verb)

---

* للدكتور مهدى علام (عضو المجمع) .

و(verbe) المســتعار من اللفظ اللاتيني (verbuw) ، ومعناه " الكلمة " كأن وظيفة " الفعــل " فــي الجملــة هي " الكلمة المعبرة " ، هي اللفظة المؤدية لأهم معنى في الجملة .

وهــنا أشــعر بمــيل للمجازفة بهذه الدعوى : وهى أن الجملة الاسمية التي يقتصــر عليها التعبير في اللغات الهندية والأوربية (فليس في هذه اللغات ما يقابل الجملــة الفعلية في اللغات السامية) ليست فى جوهرها وأدائها إلا جملة فعلية ذات ترتيــب خاص في وضع ألفاظها، بحيث لا يبدأ فيها بالفعل ، ولكنها لا تستغني أبدا عن الفعل في مناط الإسناد، حتى في أبسط صورها ، عندما يكون مناط الإسناد هو مجرد فعل الكينونة، أو ما يسمى في اصطلاحنا النحوي " الكون العام ".

ونظــراً لأهمية هذا الجزء من التركيب اللغوي، أي الجملة، وهو « الفعل »، قد اهتم به علماء اللغة والنحو في جميع اللغات، حصرا وتوضيحا، وجدولة، وتأليفا. ولكل لغة مواضع اهتمامها بضبط " الأفعال " فيها، من حيث اشتقاقها، وتصريفاتها، ومــا هو مطرد منها على نسق واحد (وهو قليل في معظم اللغات) ، وما هو غير مطرد على قياس، بل يختلف اختلافا قليلا أو كثيرا عن القياس، وما هو شاذ شذوذا كاملا .

وطلاب اللغات، من أهلها ومن غيرهم، يجدون أن أهم صعوبة تواجههم هي إتقــان صــيغ الأفعــال وتصريفاتها . وحسبي أن أشير ـــ تمثيلا لا حصرا ـــ إلى الجــداول والمعجمــات التــي تحصر أنواع التصريفات المختلفة للأفعال في كل من اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية .

أمــا لغتــنا العربية، بمالها من تطور عظيم، واتساع وتقديم، فلها نصيبها من هذه الميزة التي هى في حقيقتها صعوبة ـــ صعوبة المجد والرقى ـــ فمن ذلك تحديد صــيغ الفعل الثلاثى الذي هو أساس لصيغ الزيادة (إذا استثنينا القلة العددية للفعل الرباعي الأصل) . وأفعالنا الثلاثية تحتاج إلى علم واسع ، وجهد عظيم ، لتحديدها ـــ فــي صــيغتها ومعانيها ـــ " فالبطاقة الشخصية » لكل فعل تحتوى على بنيته أو

صيغته في أحد الأبواب الستة المعروفة (وأحيانا خارج نطاقها) ، كما تحتوى على تحديد وظيفته ، لزوما وتعديا ، ثم على الدلالات التي يعبر عنها .

وأشير هنا إلى ضبط بنية الفعل بقليل من الأمثلة التي تدل على مدى الحاجة إلى حصر الأفعال وتحديد ضبط كل منها ، ولو لم يكن لكل فعل إلا بنية واحدة في أحد الأبواب الستة للفعل الثلاثي لكان هذا كافيا في وجوب تحديد هذه البنية أو الصيغة التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالتوقيف والتعليم ، (وإن يكن هناك ما يشبه الضوابط للاهتداء إلى بعضها) فكيف الحال ومئات الأفعال لها أكثر من صيغة واحدة في أحد الأبواب الستة !

فمما يأتي من بابين مثلا : نشَأ ينشَأ (من باب فتح) ، ونشُؤ ينشُؤ (من باب شرُف) وهَزِءَ يهزَأ (من باب سمِع) ، وهَزَأ (من باب منَع) ، وبصُر يبصَر (من باب شرف) وبصِر يبصَر (من باب فرح) .

وما يأتي من ثلاثة أبواب : بطِر (مِن باب فرِح، ومن باب نصَر، ومن باب ضرَب) ، وفطِن (من باب فرِح ، ونصر ، وشرَف) ، ونعِم (من باب فرِح، ونصَر، وضرَب)، وفضَل (من باب نصَر، وفرِح، ثم فضِل يفضُل من غير باب).

ومما يأتي من أربعة أبواب : حسَب (من باب نصَر، وشرُف، وفرح، وورِث) ومثله بَرأ يبَرأ (من باب فتح) وبرئ يبرأ (كفرح) ، وبَرأ يبرُؤ (كنصر) ، وبرِئَ يَبرؤ (على غير باب) ، وملح (كفتَح، ونصَر، وشرُف، وفرِح) .

وقد تنبه علماء اللغة العربية لأهمية " الفعل " في بنائه ومصدره ومعناه، فألفوا الرسائل ثم الكتب في ذلك .

في تصريف الأفعال

ضبط عين المضارع من ماضى الثلاثى المفتوح العين*

١- الفعل الثلاثي المجرد كثير الأبواب ، فإن عين ماضيه أو مضارعه نهب للحركات الثلاث ، ومن ثم كان الضبط له غير ميسور، واللحن فيه غير مأمون ، وكان التدبير معه اللياذ بالمعجمات للتثبت والاستيثاق .

وما بنا أن نقتحم العقبة بوثبة، فحسبنا هذه العجالة أن نعالج جانبا منها هو باب فعل المفتوح العين ، وليس من شك في أنه أكثر الأبواب عدد ألفاظ .

٢- وعلى وفرة ما أفاض فيه النحاة في هذا الباب ، أرى أن « الخضري » قد أوجز ضوابطه وأحكمها في قوله : " فعَل المفتوح العين قياس مضارعه يفعِل بالكسر كضرب يضرب أو الضم كنصَر ينصُر ، فيخير بينهما، إذا لم يشتهر أحدهما ، وشذ الفتح في أبى يأبى وصلى يصلى . إلا إذا كان حلقي العين أو اللام ، فقياسه الفتح كسأل يسأل، ومنع يمنع . ويتعين الكسر في يائي أحدهما كباع يبيع ورمى يرمى، والضم في واويه كقال يقول ودعا يدعو " .

٣- وبالرجوع إلى المظان النحوية المبسوطة، يتبين لنا أن « أبا زيد » بين متقدمى النحاة ـــ وهو من لقبه " سيبويه " بالفقه ، هداه التقصِّي إلى أن يجهر بقوله :

" طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم، لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر، فلم أعرف لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن وما يستخف لا على غير ذلك " .

ولم يجترىء " أبو زيد " بهذا الإخبار الذي كان ثمرة تقصيه، بل أصدر حكما في قوله : " إذا جاوزت المشاهير من الأفعال نحو دخل وضرب، وما اشبه ذلك من مشهور الكلام ، فقل إن شئت يفعِل وإن شئت يفعُل ، إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق فإنه يأتي على فعَل يفعَل، وربما جاء على يفعِل ويفعُل " .

---

* للأستاذ محمد شوقي أمين ـــ عضو المجمع .

٤- ولم ينفرد " أبو زيد " بهذه المقالة، فقد حكى عن محمد بن يزيد المبرد ، وأحمد بـــن يحيى ثعلب أنه يجوز الوجهان في مستقبل فعَل في جميع الباب ونقل عن « أبى علـــى الفارسي قوله : " هذان المثالان ـــ يعنى يفعِل ويفعُل جاريان على السواء في الغلبة والكثرة ط .

وكـــان " أبـــو الحسن الأخفش " يرى أن يفعِل بالكسر أغلب من يفعُل بالضم فعقّـــب عليه " الفارسي " بأن ذلك ظن منه، إنما توهم ذلك من أجل الخفة، فحكم بأن يفعِـــل أكثر من يفعُل ، ولا سبيل إلى حصر ذلك ، ليعلم أيهما أكثر وأغلب غير أننا وجدنـــا الكسر أفصح للخفة . ويقول " ابن سيده " : " وأما فعَل فمستقبله يجيء على يفعُـــل ويفعِـــل، ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين انه ليس أحدهما أولى به من الآخـــر ، فانـــه ربمـــا يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح اســـتعماله » . وبعد أن أورد " ابن سيده " جملة من الأفعال، قال : « وأشباه هذا في الكـــلام كثـــير جدا، ولكننى ذكرت منه عامة ليدلك على أن المثالين يكثران في هذا الباب ، وجعلت لك تعاقبهما على الكلمة الواحدة تعليلا على كثرتهما واشتراكهما في هذا البناء » .

تلـــك أقـــوال متقدمي النحاة في هذا الباب، وقد اعتمدها متأخروهم، فتناقلوها منســـوبة أو غـــير منســـوبة، مبسوطة أو مجملة، في شرح الشافية وشرح المفصل وغيرهما من الشروح والحواشي .

٥- بقـــي في باب فعل ما كانت عينه أو لامه حرف حلق، فقد تواردت أقوال النحاة على أن المضارع منه على يفعَل بفتح العين، وعللوا ذلك بأن العرب إنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع مـــن الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها ، وهو الألف ، فإذا كانت حـــروف الحلـــق عينات أو لامات ثقل عليهم الضم والكسر ، وإن فتحوا فالفتحة من الحلـــق ، على أنهم يكررون التعبير بأن ذلك جاء غير الأصل ، الذى هو الضم أو الكسر، حتى أن " ابن سيده " يقول : قد يكون الآتي من فعَل : يفعَل إذا كانت لامه أو عيـــنه حرف حلق ، وليس هذا الموضع كليا، فقد يجئ بعض ذلك على الأصل، وذلـــك كثير، وبعد أن يسوي " ابن سيده " طائفة مما جاء مضموما، وحقه الفتح ، أو

مـــا جاء فيه الاشتراك، قال : " ولعله قد حكى غير هذا ، فان المجيء على القياس والأصول لا يحاط به ، وإنما يحصر النادر من هذا الضرب ".

٦- ولـــنا بعـــد هذا الذي أسلفناه ، من أقوال فقهاء اللغة وصيارفتها ، وما هدى إليه الإحصـــاء والاستقصـــاء لألفاظهـــا، أن نأنس برفع الحرج عن عين مضارع فعَل المفتوح العين ، على النحو الآتي :

باب فعل المفتوح العين يجوز في مضارعه ضم العين وكسرها، باستثناء:

أ ــ ما شاع بين المتكلمين، فلا يكادون يخطئون في ضبطه، مثل : يضرِب ويقتُل فيبقى على الوجه الشائع .

ب ــ مـــا اشـــتهر من ألفاظ ــ حلقية العين أو الفاء، فيؤثر فيها الفتح المشهور كيسبح وينجح .

ج ــ مـــا كـــان واوي العين أو اللام كقال ودعا، أو كان لمعنى التغلب مثل خصَمته أخصُمه ، فقياسه الضم ، وما كان واوي الفاء كوعد أو يائى العين أو اللام ــ كباع ورمى ، فقياسه الكسر .

ويلاحظ أن الخطب في هذه المستثنيات عين، إذ أن مدركها مألوف قريب.

مراجع البحث

- المخصّـــص لابـــن ســـيده : الجـــزء الرابع في مواضع متفرقة ، وبخاصة الصفحات من ١٢٣ وما بعدها . والصفحات من ٢٠٥ وما بعدها . وفي الجزء الخامس عشر (الأمثلة) .

- الأفعال للسرقسطي ــ الجزء الأول ــ مقدمة المؤلف .

- دروس فـــي التصـــريف ــ للشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد إلى جانب أمهات الكتب النحوية والصرفية وكتب فقه اللغة .

ضبط عين المضارع من ماضي الثلاثي المفتوح العين *

درس الأســتاذ الجليل محمد شوقي أمين عضو المجمع هذا الموضوع دراسة وافــية من خلال ما كتبه أئمة العربية في العصور الماضية وانتهى إلي أنه يجوز في فَعَل المفتوح العين ضبط مضارعه بكسر العين أو ضمها، واستثنى منه ذلك :

١- ما اشتهربين المتكلمين فلا يكادون يخطئون في ضبطه مثل ضرَب يضرِب وقتَل يقتُل .

٢- ما كان حلقي العين أو اللام فإن مضارعه يضبط غالبا بفتح العين مثل قرأ يقرَأ ــ نجح ينجَح .

٣- ما كان واوي العين أو اللام أو لمعنى التغليب فان مضارعه بضم العين مثل قال يقول، دعا يدعو ــ خصَمه يخصُمه .

٤- ما كان يائي العين أو اللام فإن مضارعه بكسر العين، مثل : شَاع يشِيع ــ رمى يرمي . واستند في القاعدة العامة إلي ما جاء عن أبى زيد من أنه طاف في عليا قيس وتميم فوجد ضبط عين المضارع لفعَل مفتوحها يدور في ألسنة القوم على الاستحسان والاسترواح مما جعله يضع لفَعل مفتوح العين قاعدة عامة قائلا :

« إذا جــاوزت المشــاهير مــن الأفعــال مــثل ضرب يضرِب ودخَل يدخُل جاز لــك فــي عيــن المضــارع الكسر أو الضم إلا ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلــق فإنــه يــأتى علــى فعَــل يفعَل بفتح عين المضارع وربما جاء على يفعِل مــثل هــنأ يهنِــئ أو علــى يفعُــل مــثل برأ يبرُؤ، وأبو زيد يستثني من القاعدة المشــاهير مــن الأفعــال ومــا كــان حلقي العين أو اللام واستثناهما معه الأستاذ محمــد شــوقي أميــن . وذكــر بعــض النحاة أن يفعِل بكسر عين المضارع أكثر مــن يفعُــل بضــمها فــرد علــيه أبــو علي الفارسي بأنهما على السواء في الغلبة والكــثرة . وممــا يــدل علــى جــواز الكســر والضــم في الباب أنهما كثيرا ما

* للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

يتعاقبان في الفعل الواحد . فيقال : " خفَق الفؤاد يخفِق ويخفُق وحجَل الغرابُ يحجِل ويحجُل وبرد الماء يبرِدُ ويبرُد " . ومما يسند القاعدة المذكورة من أنه يجوز في عين مضارع فَعَل المفتوح العين الكسر أو الضم ما حكى عن إمامي البصرة والكوفة المبرد وثعلب من أنه يجوز الوجهان في مستقبل فَعل في جميع الباب مع ذلك فقد أضاف الأستاذ محمد شوقي أمين إلي القاعدة الاستثناءين اللذين ذكرهما أبو زيد واستثناءين آخرين ، وبكل ذلك أصبحت القاعدة أكثر سدادا ، ويمكن أن يضاف إليها أيضا أنها إنما تجرى في فعل الذي لا يعرف ضبطه أي في غير ما دار ضبطه على الألسنة وشاع استعماله ، وليس ذلك استثناء يضاف إلى استثناءات الأستاذ محمد شوقي أمين بل هو تأكيد لاستثنائه الأول . وإذا كان أئمة اللغة والنحو الذين يحتج بهم أجازوا هذه القاعدة ونبهوا عليها، فحرى بنا أن نأخذ بها للتخفيف والتيسير .

*

* *

* * *

الدورة التاسعة والأربعون

١٩٨٢م - ١٩٨٣م

قامت اللجنة بدراسة المسائل اللغوية التالية * خلال الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين .

١- صيغة فَاعَل للدلالة على المشاركة والموالاة .

٢- الرأي في مثل قولهم أمينُ عامِ الجامعة .

٣- الفصل بين المتضايفين بالعطف .

٤- إضافة المتضايفين .

٥- مما يعد من الإضافة اللفظية .

٦- عن حفيد وأحفاد .

٧- إضافة حيثُ إلى الاسم المفرد .

٨- جواز وقوع الشرط ماضيا في مثل « مهما فعل » .

---

* عرضت هذه المسائل على مجلس المجمع بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧م فوافق عليها جميعها. وكانت هذه المسائل مؤجلة من الدورة السابقة حيث عرضت على مجلس المجمع في جلسته الثلاثين المنعقدة بتاريخ ٢٦ من جمادى الأولى ١٤٠٢هـ الموافق ٢٢ من مارس ١٩٨٢ فووفق عليها جميعها ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته السابقة المنعقدة بتاريخ ١٦ من جمادى الأولى ١٤٠٣هـ الموافق ١ من مارس ١٩٨٣ فوافق عليها عدا أمين عام الجامعة .، كما أرجأ اتخاذ القرار اللازم بشأن جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل مهما فعل إلى الدورة التالية (الخمسين) (تقرير قُدّم لمقرر لجنة الأصول أ. محمد شوقى أمين عن أعمال اللجنة خلال دورتها التاسعة والأربعين، ساهم في تحريره أ. أيمن مصطفى (المحرر بالمجمع) وأشرف عليه د. ضاحى عبد الباقي المراقب العام بالمجمع آنذاك) .

الموضوع الأول

صيغة فَاعَلَ للدلالة على المشاركة والموالاة*

عرضـــت لجـــنة الفيزيقا على لجنة الألفاظ والأساليب كلمتى المعاوقة والمحاثة للدلالـــة علـــى أصل الفعل وتواليه، ولوحظ أن المعاجم لم تثبت هذين الفعلين عاق وحاث ، ، وأن اللجان العلمية في حاجة إلى قياسية فاعل في المواد التي لم ترد فيها ــ وقد تدراست لجنة الأصول هذه المسألة وانتهت فيها إلى القرار التالي :

يستخلص مما أثبته علماء الصرف أن من أمهات معاني فاعَلَ الدلالة على الموالاة ، والمتابعة ، وفى متن اللغة عشرات الأمثلة على ذلك ، ومن ثم ترى اللجنة صوغ فاعل للدلالة على الموالاة والمتابعة إذا أريد إبراز هذه الدلالة عند الحاجة ، وعلى هذا يجاز في المصطلح العلمي مثل المعاوقة والمحاثَّة بمعنى تابع التعويق والحث .

---

* رأى د. إبراهـــيم السامرائى أن قصر بناء فاعل على الموالاة هو تضييق لهذا البناء وذلك لأن في الكثير مما جاء فاعَلَ لا يؤدى المفاعلة ولا الموالاة ومنها طالَعَ وجاهر .

* وعلق أ. محمد شوقي أمين قائلا بأن صيغة الزوائد ليست مقصورة على معنى واحد، فلكل صيغة عدة معانٍ وكذلك صيغ فاعَلَ وتفعّل وتفاعل واستفعل .

وقد وافق المؤتمر على القرار على أن ينص على التوالى بدلاً من الموالاة .

* مع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور شوقي ضيف بعنوان : قياسية فَاعَل للدلالة على المشاركة والموالاة .

الموضوع الثاني :

الرأي في مثل قولهم : " أمين عام الجامعة " *.

يشيع في اللغة العربية المعاصرة قولهم : أمين عام الجامعة ومجلس محلي بنها وغـيره مما يأتي فيه الموصوف مضافاً إلى صفته ــ وقد جاءت أمثلة عن العرب مـثل مسجد الجامع وحبة الحمقاء ... الخ ــ وقد رأى البعض أن الفصل بينهما وارد في العربية بالجار والمجرور والظرف والمفعول به والنداء والمعطوف والجملة بل والنعت . وقد تدراست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

شـاع في اللغة العربية المعاصرة مثل قولهم : أمين عام الجامعة ، ومجلس محلـي بـنها والوجه الفصيح أن يقال الأمين العام للجامعة ، والمجلس المحلى لبنها وترى اللجنة إجازة هذا التعبير المعاصر بأحد توجيهين :

١- أن يكـون مـن قبيل إضافة الموصوف إلى صفته، وفي العربية أشباه له من نحـو قولهـم مسـجد الجـامع، وصلاة الأولى . ومع أن البصريين يمنعون ذلك ويؤولون ما جاء منه على أنه صفة لموصوف محذوف أي مسجد الوقت الجامع ، فـإن من الكوفيين وعلى رأسهم الفراء وابن الطراوة والسهيلى من يجيز الإضافة بلا تأويل ووافقهم ابن مالك .

٢- أن يكـون مـن قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ، وله شواهد قديمة في العربية ويتبع النعت منعوته في الإعراب وفي الجنس وفى العدد ويحذف منه التنوين تخفيفاً .

---

* مع الموضوع بحث بعنوان « في إضافة الموصوف إلى صفته » للأستاذ : محمد شوقي أمين .

ــ وبحث بعنوان : « الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف » للأستاذ الدكتور : شوقي ضيف .

* علق .. د. السامرائى قائلاً بأن هذا الأسلوب ليس من العربية، بل قرضته علينا اللغات الأجنبية، والوجه فيه أن يقال : الأمين العام للجامعة ــ كما رأى ألا يفتح هذا الباب لأن يجعل العربية فطنة ردة أساليب لا تقبل .

* ورأى د.عمر فروخ أن الاحتجاج والقياس كان ضعيفا جداً .

* ورأى د. محمد عبد الغنى حسن أن اللجنة حاولت أن تأتى بتخريجات وتجاوزات لا داعي لها، وأن المحافظة على اللغة تكون بالتزام قواعدها وضوابطها .

* وأوضـح د. مهـدى علام أنه لايقر هذا التعبير بيد أنه يجد أنها عملية من عمليات الإصلاح التي لم يستعفها شخصياً ولا أقل من أن يتركها .

الموضوع الثالث :

الفصلُ بين المتضايفين بالعطف * .

شـــاع على الألسنة والأقلام : مدير ومحررو المجمع ، ومكان وموعد الحفل وغـــير ذلـــك . وفقهاء العربية قد درسوا هذه المسألة ومثّلوا لها بشواهد من فصيح العربـــية شعرها ونثرها وإن اختلفوا في التأويل والتوجيه . وقد تدارست اللجنة هذه المسألة وما قدم فيها من بحوث وانتهت إلى القرار التالي :

يجرى في الاستعمال الحديث قولهم : مكان وموعد الحفل ، ومدير ومحررو المجمع ، وغير ذلك مما يجئ فيه الفصل بين المتضايفين بالعطف ، وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة من فصيح الكلام العربي ، وترى اللجنة ألا حرج من هذا الاستعمال .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : « في الفصل بين المتضايفين بالعطف»
ـ وبحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : « رأي في الفصل بين المتضايفين بالعطف » .

الموضوع الرابع :

إضافة المتضايفين *

تـتابع الإضـافات لا تأبـاه العربية ، إذ يقال : كتاب نحو البصرة ، وكتاب أحكـام الفقه ، بيد أن أمثلتها عند المعاصرين ما يأبى التأويل والتخريج نحو قولهم : محكمة استئناف طنطا وكلية آداب الزقازيق ...

وقـد رأى الأستاذ محمد شوقي أمين في توجيه ذلك أن الإضافة في المضاف الثاني علـى معـنى (في) أو (اللام) ـ وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يجرى في الاستعمال العصري قولهم : محكمة استئناف طنطا وكلية آداب الزقازيق وغير ذلك مما يجري فيه اسمان منكران متضايفان إلى مضاف إليه معرفة بغية التعريف والتحديد ، وترى اللجنة إجازة مثل هذه الإضافة على أنها من إضافة الأول إلى الثاني والثاني إلى الأخير على معنى في أو اللام مما له في العربية نظائر. والإضافة بهذا المعنى لغة مقبولة ولا حرج في استعمالها .

---

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " إضافة المتضايفين في اللغة المعاصرة " .

الموضوع الخامس :

مما يعد من الإضافة اللفظية *

شـــاع في العربية المعاصرة ثلاثة أساليب هي قولهم : إنك الرجل بعيد النظر ــ صـــادق الفراســـة ــ حمـــيد الســـيرة ــ وفـــي هذه الأساليب موصوف وصفة، الموصوف معرف بالألف واللام، والصفات مضافة إلى معرف بالألف واللام ولكنها لـــم تســـتفد من إضافتها تعريفاً أو تخصيصاً؛ لأن إضافتها في هذه الحالة لفظية لا معنوية ولا محضة ، وقد تدارست اللجنة هذه الأساليب وانتهت إلى القرار التالي :

يشيع في العربية المعاصرة مثل قولهم : إنك الرجل بعيد النظر صادق الفراسة، محمود السيرة، فتجئ (بعيد وصادق ومحمود) صفات لمعرف بالألف واللام وهي مضافة إلى معرف بالألف واللام ولكن إضافتها إليه إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً ولهذا اعترض على وقوعها صفات للمعرفة .

وترى اللجنة قبول هذا الأسلوب من الإضافة بأحد توجيهين :

١- أن الخلـــيل ويونس وسيبويه يجيزون في اسم الفاعل المضاف إلى معرفة أن تعـــده معـــرفة وأن تعده نكرة ــ وترى اللجنة أن الصفة المشبهة أقرب إلى أن تكـــون إضافتها معنوية . وذلك لما فيها من معنى الدوام وذلك ما يسوّغ مجيئها صفة لمعرفة في المثال السابق .

٢- أن الوصـــف فـــي اســـم الفاعل في المثال يقصد به الاستمرار ومن ثم تكون إضافته معنوية فتفيده التعريف إذا لوحظ فيها معنى الحال والاستقبال .

---

* مـــع الموضـــوع :- بحث للأستاذ على النجدي ناصف بعنوان : " انك الرجل بعيد النظر ، صادق الفراسة ، محمود السيرة " وقد قدمه للجنة الأصول يستفتى فيه اللجنة .

ــ وبحث بعنوان « في الإضافة اللفظية » للدكتور محمد رفعت فتح الله .

ــ وبحث للأستاذ عبد السلام محمد هارون بعنوان : « فيما ظاهره أنه إضافة لفظية في مثل قولهم : اشترى من محمد بائع الفاكهة » .

الموضوع السادس :

عن حفيد وأحفاد*

« لأحفــاد» نظائــر فــي جمــع مفــردها بهــذا الجمــع مثل : أشباه وأمثال وأنصــار، ممــا يــرد فــي مفــرده « فعيل » .. وقد رأى الأستاذ الدكتور مهدي عــلام أنــنا لســنا بصــدد إلــزام الجمــع « حفدة » أن يكون جمعاً لحفيد وأنَّ « أحفــاد » جمــع مقــبول لمفــرد يــدل علــى حفــيد وإن كــان بلفظ حافد ـــ وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

يجرى على أقلام الكتاب قولهم " الأحفاد " بمعنى أبناء الأبناء وقد عرض بعض النقاد لذلك فأنكروا هذا الجمع، مستندين إلى أن " الحفدة " هو الجمع المأثور.

وترى اللجنة :

أن " الحفدة " إنما هي جمع حافد وأن " الأحفاد " جمع لحفيد ، وكلا المفردين مأثور في اللغة ، وكذلك الجمع " حفدة " ، فأما " الأحفاد " فهو جمع مألوف لـــ " حفيد " استناداً إلى أن صيغة فعيل تجمع على أفعال .

وبناء على ذلك تقرر اللجنة سلامة استعمال لفظ " أحفاد " جمعاً " لحفيد " وتوضح أن الجمع " حفدة " هو " لحافد " .

---

* مــع الموضــوع : بحــث للأستاذ الدكتور محمد مهدي علام بعنوان : " عن حفيد وأحفاد " . تضمّن رسالة للأستاذ محمد خلف الله أحمد إلى سيادته في هذا الموضوع.

الموضوع السابع :

إضافةُ حيثُ إلى الاسم المفرد *

قـدم الأسـتاذ الدكـتور شـوقي ضـيف مذكرة جوز فيها أن تضاف حيث إلـى الجملـة اسـمية وفعلـية وأنهـا تضاف أيضاً إلى الاسم المفرد أخذاً برأي الكسـائي ومـا ورد فـي الشـعر . ومع ذلك يجاز أن يقال ألقاك حيث الجامعةِ ، واشهد من حيث الحقِ .

وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم الكتاب رخيص من حيث ثمنه بجر ثمن والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسمية وفعلية ، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها قياسا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، أخذاً برأي الكسائى وما احتج به من الشعر فيجوز أن يقال بادر إلى حيث العملِ الجاد ، ولا تماري الحكم من حيث العدلِ وعلى ذلك فإضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسا واستعمالا .

* مع الموضوع بحث بعنوان : « إضافة حيث إلى الاسم المفرد » . للأستاذ الدكتور شوقي ضيف .

الموضوع الثامن :

جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل : « مهما فعل » *

بعـــض نقاد اللغة ينكرون وقوع الشرط ماضياً في مثل قول الكتاب (مهما فعل فإنـــه غير موفق) بيد أنه في المأثور من الشعر والمنقول عن الفصحاء من مرسل الكـــلام ــ دخـــول مهمـــا على الفعل الماضي - وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

يجري على أقلام الكُتَّاب مثل قولهم " مهما تحدثت فأنت مجيد ، ومهما فعلت فأنت موفق ، بدخول مهما على فعل شرط ماضٍ ، ويتحرّج بعض نقّاد اللغة من ذلك لشهرة دخول مهما على الفعل المضارع ، وظنّاً منهم أنها لا تدخل على الماضي ــ ولكن نصوصاً فصيحة متعددة تشهد بجواز هذا الاستعمال ومثلها في ذلك مثل أخواتها من أدوات الشرط .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل : مهما فعل .
ـ وبحث للأستاذ الدكتور شوقي ضيف بعنوان : مهما يكن ــ مهما كان .

قياسية فَاعَل
للدلالة على المشاركة والموالاة *

وردت كلمــتا المعاوقــة والمحاثّة في مصطلحات الفيزيقا للدلالة على أصل الفعــل وتواليه أو تتابعه؛ ولما كانت المعاجم لم تثبت الفعلين : « عاوق ــ حاثّ » رأى مجلــس المجمــع إحالــتهما إلى لجنة الألفاظ والأساليب لمحاولة تسويغهما إذا أمكــن. وعرضتا على لجنة الألفاظ والأساليب ورأت أن ذلك يقتضي الأخذ بقياسية فــاعل في المواد التي لم ترد فيها مع إضافة دلالاتها على الموالاة إلى دلالاتها على الاشتراك التي تستخدم فيها بكثرة .

وبالــرجوع إلــى كتب الصرف وجدنا أن الصرفيين ينصون على أن الاشــتراك أظهر معاني فَاعَل وأن من معانيها أيضا المتابعة والموالاة (نَصَّ على ذلــك شرح لامية الأفعال لابن مالك والشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد في كتابه دروسِ التصــريف والشــيخ عضيمة في كتابه المغني وغيرهم)وإذن فالمعنى الذي أرادتــه لجــنة الفيزيقا لفَاعَل معنى صحيح من معانيها ، وتزخر المعاجم بألفاظ لها نفس الدلالة مثل " تابع ــ والى ــ ثابر ــ حاصر ــ دافع ــ ذاكر ــ رابط ــ داوم ــ زاول ــ سامح ــ طاول ــ عامل ــ عالج ــ عاود ــ عاون ــ غامر ــ ناضل ــ مارس ــ ماطل ــ لاطف ــ لازم ــ حاضر ــ واصل ــ واظب " .

ولمــا كانــت لجــنة الفيزيقا في حاجة إلى استخدام كلمتي : « المعاوقة ــ المحاثَّــة » بمعــنى تتابع الإعاقة والحثّ وكان المجمع قد أجاز من قبل قياسية فعَّل للدلالــة علــى التكثــير والمــبالغة وقياسية استفعل للدلالة على الطلب والصيرورة وقياســية صيغة التفاعل للدلالة على المساواة والاشتراك والتماثل فإني أقترح قياسية فَاعَلَ للدلالة على المتابعة والموالاة لشدة حاجة لجنة الفيزيقا إليها في كلمات أخرى كثيرة تقترحها مثل مواسعة من واسع ومقاصرة من قاصر وهلم جرا وهى أفعال لم

* للدكتور شوقي ضيف – عضو المجمع.

تثبـتها المعاجم . وأرى أن يضاف إلى دلالة الموالاة في هذا القياس دلالة الاشتراك لأنهـا أظهـر معاني فَاعَل وتحتاج اللجان العلمية إلى تسويغها بدورها ولذلك أرى الاتساع في قياسية فَاعَل التي لم تثبتها المعاجم للدلالة على الاشتراك وعلى الموالاة وأن الفعـل يـتلو بعضـه بعضا أخذاً بتيسير اللغة العلمية وإمدادها بما يعوزها من المواد اللغوية .

*

* *

* * *

" نحو تيسير النحو "
في إضافة الموصوف إلى صفته *

١- تـأنس اللغـة المعاصـرة ، بغية التخفيف والتيسير، بأمثلة تجري فيها إضافة الموصوف إلى صفته ، نحو :

أمين عام الجامعة.

وكيل أول الوزارة .

مدير فني المصنع .

قائد عام الجيش .

سكرتير خاص الوزير .

مجلس حسبي مصر .

مجلس محلي " بنها " .

مجلس قروي " قها " .

وقد شاع في وزارة المعارف لعهد مضى منصب " مفتش أول اللغة العربية " والوجـه فـي هـذه الأمثلة أن يقال : الأمين العام للجامعة، والوكيل الأول للوزارة والمديـر الفني للمصنع، والقائد العام للجيش ، والسكرتير الخاص للوزير، ومجلس مصـر الحسبي ومجلس بنها المحلي، ومجلس قها القروي، أو يقال غير ذلك، بحيث يتحرر التعبير من إضافة الموصوف إلى الصفة، نحو أمين الجامعة العام، وسكرتير الوزير الخاص والمجلس المحلى لبنها .

٢- وقـد عـرض النحاة لذلك في مباحث الإضافة، ونقلوا عن العرب أمثلة يضاف فـيها الشـيء إلـى نفسـه ، ومنها إضافة الموصوف إلى صفته فذكروا مسجد الجـامع، وجانـب الغـربى وماء البارد ، وحبة الحمقاء ، ودار الآخرة، ومكر السيئ، ونساء المؤمنات ، وغرابيب سود ، إلى غير ذلك مما وثقه السماع .

* للأستاذ محمد شوقي أمين ـــ عضو المجمع .

٣- فأما البصريون فلم ينكروا ما ورد من أمثلة عن العرب ، ولكنهم أبوا أن يستخلصوا منها إجازة " أن يضاف الموصوف إلى صفته ، بل تأولوا في هذه الأمثلة وقد ردوا من المحذوف ما يصل الأمثلة بالوجه الفصيح في الكلام فهي على هذا ليس مناطها القياس . والتأويل الذي سبق في تقدير الأمثلة المسموعة لا يسوغ اعتباره ارتكاب تلك الإضافة وإنما هو تخريج للمسموع على وجه جائز.

٤- وأما الكوفيون فقد استخلصوا من الأمثلة الإجازة بإطلاق ، دون تأويل فهم يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته استشهاداً بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي ، يقولون إن الإضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف الكلام ، وذلك من باب إضافة الشيء إلى نفسه مع اختلاف اللفظين، كما هو مذهب الفراء .

٥- وبين النحاة في القرنين الخامس والسادس يجنح ــ ابن الطراوة " وتلميذه السهيلي إلى تأييد المذهب الكوفي في هذا الصدد، فنرى ابن الطراوة ويسمى هذا النوع من الإضافة إضافة تخصيص ولكن السهيلي يشترط للإجازة في إضافة الاسم إلى الصفة، ويأخذ عليه توجيهه لما جاء في القرآن شرطين : تعريف المضاف إليه، وأمن اللبس . ويقول إن الوصف إذا كان لازما نحو مسجد الجامع وماء البارد فالمضاف إليه أفاد معنى ليس في الموصوف، وهو الصفة فصرت كأنك تضيف إلى هذا المعنى، وعلى ذلك لا يجيز السهيلي إطلاق قياس الكوفيين في هذه الإضافة، إذ أن قياسهم يجيز أن يقال في نحو رأيت رجلا قائما : رأيت رجل قائم، على حين أن الوصف ليس بمعرفة وليس بلازم .

٦- أما أخلاف النحاة فلم يفتهم تسجيل المسموع مما جاء فيه الموصوف مضافا إلى صفته وقد أفاضوا في تأويله ، طوعا للقاعدة العصرية في المنع، بيد أنهم إزاء القول بالإجازة لم يجدوا مناصا من تعداد المجيزين من أئمة النحو، وهم الكوفيون، وعلى رأسهم الفراء ، ومن بعده ابن الطراوة والسهيلي، والظاهر من

كـلام ابـن مـالك في التسهيل وشرحه الموافقة . وصرح الخضري بأن إجازة الكوفيين لذلك بلا تأويل .

٧- وفي العصر الحديث عرض " إبراهيم اليازجي لهذا ، وساق شاهدين من الشعر المولد ، أحدهما لابن النحاس ، إذ يقول :

الجود بحر وهو در يقيمه والمجد بيت وهو فيه قوام

. والآخر للأمير أحمد بن معصوم ؛ إذ يقول :

هو الحسن بل حسن الورى منه مجتدى وكلهم يعزى لجوهر فرده

وهـذان الشـاهدان يجريان على المذهب الكوفي ، ولا مساغ فيهما لتأويل بصري . ونـبه « أسعد داغر » في كتابه « تذكرة الكاتب » على خطأ قولهم « مجلس حسبي مصـر ، ومفـتش أول مصلحة التليفونات ، ونحو ذلك مما يفشو في الدواوين ، فهم يفصـلون بيـن المضـاف والمضاف إليه بوصف المضاف ، والصواب أن يقال : مجلس مصر الحسبي ، ومفتش مصلحة التلغرافات الأول .

٨- ولا أحسـب بعد هذا الذي عول عليه الكوفيون في القياس من الكلم الفصاح أن إجـازة الاسـتعمالات العصـرية لا تعدو سنة العربية في مرونتها وطواعيتها للتصرف وقبولها لأنماط التخفيف والتيسير في صور التعبير ؟ .

بعض المراجع :

١- السهيلي في أماليه .

٢- ابن الطراوة مآثره في النحو .

٣- ابن الحاجب والرضي في الكافية .

٤- الزمخشري وابن يعيش في المفصل .

٥- الأشموني والصبان في شرح الألفية والحاشية .

٦- الخضري في حاشيته على ابن عقيل .

٧- اليازجي في السنة الرابعة من مجلة الضياء .

٨- أسعد داغر في تذكرة الكاتب .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف *

تجرى عل ألسنة المعاصرين صيغ كثيرة يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ، ومن أمثلة ذلك :

وكيل أول الوزارة .

مفتش أول اللغة العربية .

أمين عام الجامعة .

مجلس حسبي طنطا .

مجلس قروي طلخا ... وهلم جرا .

والصحيح المتبادر في الأمثلة السابقة على الترتيب : وكيل الوزارة الأول، مفتش اللغة العربية الأول، أمين الجامعة العام ، مجلس طنطا الحسبي ، مجلس طلخا القروي .

وبذلك يتخلص التعبير من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ويجري على النسق المعتاد للعربية . وفي رأيي أنه يمكن إساغته عربيا بعرض ما يلي

١- أجاز نحاة الكوفة في باب الإضافة أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وبالظرف والجار والمجرور . ومن أمثلة الفصل بالمفعول به قول شاعر في وصف راحلة :

فزججتها بمزجة   زج القلوص أبي مزاده

أي زج أبي مزادة القلوص ، ومن ذلك قول الطرماح في وصف بقر الوحش :

يَطُفْن بحوزيِّ المراتع لمْ يُرَعْ   بواديه من قرع القسيِّ الكنائنْ

والجوزى : الفحل . ومن أمثلة الفصل بالظرف قول أبى حية النميري :

كما خط الكتاب بكف يوما   يهودي يقارب أو يزيل

* للدكتور شوقي ضيف ـــ عضو المجمع .

ويـــزيل : يـــباعد . وكلمـــة " يوما " فاصلة بين المضاف والمضاف إليه أي " بكف يهودي " .

ومن أمثلة الفصل بالجار والمجرور قول ذى الرمة في وصف الإبل :

كأن أصوات من ايغالهن بنا   أواخر الميس أصوات الفراريج

إيغال : شدة السير ــ الميس : شجر . وأراد ذو الرمة بأواخر الميس الرحل المنحو منه .

٢- ذكـــر النحاة واللغويون أمثلة شعرية مختلفة للفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ما مر بنا آنفا . من ذلك الفصل بالنداء في قول الشاعر :

كأن برذون أبا عصام   ، زيد حمار دق باللجام

أى كأن برذون زيد ــ ياأبا عصام ــ حمار دق باللجام ــ ومن ذلك الفصل في قول تأبط شرا :

هما خطتا إما إسار ومنة   وإمادم وللقتل بالحر أجدر

فصـــل تأبط شرا بين كلمتي « خطتا » و « إسار» بكلمة« إما ». ومن ذلك الفصل بمعطوف على المضاف كقول الفرزدق :

يامن رأى عارضا أرقت له   بين ذراعي وجبهة الأسد

والعـــارض : الســـحاب . وذراعـــي الأسد وجبهته من منازل القمر . وتتردد هذه الصـــيغة بين المضاف والمضاف إليه في لغتنا العصرية . ومن ذلك الفصل بالنعت بيـــنهما وهـــو ما يتفق تمام الاتفاق مع الصيغ العصرية التي ذكرنا بعض أمثلتها . كقول معاوية بن أبى سفيان :

نجوت وقد بل المرادي سيفه   من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

والمـــرادي : عـــبد الرحمن بن ملجم قاتل على بن أبى طالب . وأوصل التعبير في الشـــطر الثانـــي : مـــن ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ففصل معاوية بين المضاف والمضاف إليه بالنعت ، ومن ذلك قول الفرزدق :

ولئن حلفت على يديك لأحلفن   بيمين أصدق من يمينك مقسم

وأوصل التعبير في الشطر الثاني بيمين مقسم أصدق من بيمينك ، ولم يفصل الفرزدق بين المضاف والمضاف إليه بنعت فحسب ، بل فصل بنعت ومعه متعلق.

٣- قد يقال إن هذه الأمثلة إنما جاءت في ضرورة الشعر فلا يعتد بها في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، غير أنه بالرجوع إلى قراءات الذكر الحكيم نجد بينها قراءة تفصل بين المصدر المضاف وفاعله المضاف إليه بالمفعول في قوله تعالى في سورة الأنعام : ﴿ كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ وهي قراءة ابن عامر أحد القراء السبعة . ونجد أيضا بين القراءات قراءة تفصل بين اسم الفاعل المضاف ومفعوله الأول المضاف إليه بالمفعول الثاني، وذلك من آية سورة إبراهيم ﴿ فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله﴾ . وبجانب ذلك نجد كتب اللغة والنحو تحكي عن العرب قولهم : قطع الله يد ورجل من قالها الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعطوف كبيت الفرزدق آنف الذكر؛ يقول ابن جنى : "ومنه قولهم هو خير وأفضل من هناك " ويقول بعد أن أنشد أمثلة شعرية كثيرة لفصول بين المضاف إليه :« هذا الفصل بينهما كثير ، وفيما أوردناه منه كاف بإذن الله » ويقول ابن الجزري في تعليق طويل له على قراءة ابن عامر لآية سورة الانعام : " هذا الفصل " بين المضاف والمضاف إليه« الذي ورد في هذه القراءة منقول في كلام العرب في فصيح كلامهم ... فقد ورد في أشعارهم كثيرا ، أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيد وثعلب وغيرهم .. وقد صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فهل أنتم تاركو لي صاحبي » ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله ... وقد فصلوا بين المضافين بالجملة في قول بعض العرب : " هذا غلام ــ إن شاء الله ــ أخيك " فالفصل بالمفرد أسهل .

٤- واضح مما سبق أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت له شواهد قديمة في العربية ، وبدون ريب هو أكثر الفصول المذكورة بين المضاف والمضاف إليه

التصـــاقا بالمضاف وهو بذلك أحق منها جميعا بأن يقبل استخدامه في بعض الصيغ العصرية حين تشيع وتدور على الألسنة . وقد يقال كيف يعرب في الصيغ المذكورة وهل ينون أولا ينون مثل المضاف إلى منعوته ؟ أما حكمه الإعرابي فمعروف وهو أن النعــت يتــبع المنعوت في إعرابه وتنكيره وتذكيره وإفراده وأرى أن يحذف منه التنوين تخفيفا ، ولذلك نظائر متعددة في قراءات الذكر الحكيم ، فقد كان يعقوب أحد القــراء العشرة يقرأ ﴿ فلا خوفُ عليهم ﴾ بضم خوف دون تنوين تخفيفا في سورة الــبقرة وحيــث وقعــتَ في الذكر الحكيم وكان أبو عمرو بن العلاء برواية تلميذه هــارون بــن موسى يقرأ : ﴿ قل هو الله أحدُ ﴾ بضم أحد دون تنوين تخفيفا . وقرأ بعــض القراء آية سورة يس ﴿ ولا الليل سابقُ النهارَ ﴾ بدون تنوين سابق ونصب النهار ، وروى على مثالها لأبى الأسود الدؤلي قوله :

فألفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله إلا قليلا

بنصــب لفظ الجلالة بـــ ذاكر « على المفعولية مع حذف التنوين منها . وسمع عن العــرب " سلامُ عليكم " بدون تنوين " سلام " كما يشيع في لغتنا اليومية . وكل ذلك قصد به إلى التخفيف ، مما يتيح لنا قياسا عليه حذف التنوين من النعت الفاصل بين المضاف والمضاف إليه في الصيغ العربية السالفة .

ونســتطيع أن نضــيف مسوغا ثانيا لحذف التنوين في نعت المضاف على هدى ما ذهــب إليه الفراء من أن المضافين المتعاطفين مضافان معا إلى ما بعدهما في مثل " هــو كريم وشجاع القوم " ولذلك لا ينون المعطوف . وفي رأينا أن نعت المضاف فــي الصــيغ العصــرية المذكورة أولى بهذا الحكم لأن التحام النعت بمنعوته أقوى وأوثــق من التحام المعطوف بالمعطوف عليه ؛ إذ هو من حيث المعنى مضاف إلى ما بعده بنعته .

٥- لعل في كل ما أسلفت ما يبين بوضوح أن الأمثلة المذكورة الجارية على الألسن والتــي فصــل فيها بين المضاف والمضاف إليه بنعت غير منون سائغة وتجري على هدى من صياغات العربية في باب الإضافة . ونحن إنما نسوغ الأمثلة التي

ذكــرناها ونظائرها في لغتنا العصرية دون أن نجعل من ذلك قاعدة عامة لجواز الفصــل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت في الكتابة الأدبية ؛ إذ كل ما نريده إنمــا هــو إجازة الأمثلة العصرية المذكورة وما يجرى على غرارها في الألسنة وبيان قبولها وصحتها في العربية .

المراجع

كتب نحوية :

- الخصائص لابن جني
- الرضي على الكافية
- همع الهوامع للسيوطى
- الصبان على الاشمونى .

كتب قراءات :

- السبعة في القراءات لابن مجاهد
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري .

*

*   *

*   *   *

" نحو تيسير النحو "

في الفصل بين المتضايفين بالعطف *

١- وجـه الكلام في فصيح العربية ألا يفصل بين المتضايفين بالعطف فيقال مثلا : أسماء الأعضاء وألقابهم ، مكان الحفل وموعده ، مدير المجمع ومحرروه الرد على برقيات التهاني ورسائلها .

ولكن اللغة المعاصرة يكثر فيها الفصل بين المتضايفين بالعطف ، وذلك التخفيف ، بالتحرر من الضمير العائد على المعطوف ، وتوصلا إلى اقتران المتعاطفين بلا فاصل إضافي يطول أو يقصر . فيقال في الأمثلة : أسماء وألقاب الأعضاء ، مكان وموعد الحفل ، مدير ومحررو المجمع ، الرد على برقيات ورسائل التهاني ، إيثارا لما هو أيسر في العبارة ، وأسرع في الإفادة .

٢- وبالرجوع إلى المصطلحات وتعريفاتها في المجمع ، تبين أن نظائر هذه الاستعمالات قد وردت بها ، ومن أمثلة ذلك مديريات ومحافظات مصر (في مجلس الدورة الرابعة والعشرين) وفقدان أو إعاقة القدرة، أسس وقوى الغازات ، زيادة أو نقصان الكمية لها طعم ورائحة الكافور (المصطلحات ٩٥-٦٨-٧٨في مؤتمر الدورة السابعة والثلاثين) .

٣- وقد عرض فقهاء العربية لذلك ، وأثبتوا له الشواهد المحتج بها ، وإن اختلفوا في التوجيه والتأويل ، على ثلاثة أنحاء؛ نحو يقول بتقدير محذوف من الأول ، وثان يقدر الحذف من الثاني ، والثالث ينفي تقدير المحذوف ، ويعد الاسمين مضافين والأنحاء الثلاثة للمبرد وسيبويه والفراء . فمن الشواهد قول الفرزدق :

يامن رأى عارضا أرقت له : بين ذراعي وجبهة الأسد

وقول الأعشى :

لسنا نقاتل بالعِصِيِّ ولا نُرَامى بالحجـارهْ
إلا عُلالـةَ أو بُدا هَةَ سابحٍ نَهْـدِ الجُـزَارهْ

---

* للأستاذ محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

وحين عرض ابن هشام لقول أبي نواس :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها : حصباء در على أرض من الذهب

سجل أن بعضهم يقول! إن (من) زائدة وأن صغري وكبرى مضافان إلى فقاقعها ولم يمنعه من قبول ذلك إلا أن (من) لا تقحم في الإيجاب ولا مع تعريف المجروره .

٤- وقد أورد الفيومي في المصباح المنير أمثلة لتعدد المضاف معطوفا في غير موضع من معجمه ، ففيها (يقال له نصف وربع درهم) وعقب على ذلك في مادة نصف بأنه كثير في كلامهم وأن الأول مضاف في النية .

٥- والذين يترجمون للصولي يذكرون من تصانيفه كتاب سؤال وجواب رمضان .

٦- وقصارى القول أن ماألفه المعاصرون في تعبيرهم من إضافة مفردين متعاطفين إلى اسم ليس بدعا في العربية وأن النحاة حين يعرضون له ويسوقون شواهده ويتخالفون في تأويله لا يصمونه بالندرة أو الشذوذ وأقل ما يقال فيه : إنه كثير في الكلام ومن ثم يسوغ لنا ألا نتحرج من قبوله عند اقتضاء المقام .

بعض المراجع

١- سيبويه ج ١-٩٢

٢- الخصائص ٢-٩٣

٣- سر الصناعة

٤- المغني ٢١-٤٢٥٠

٥- غيث الوليد ٨

٦- خزانة الأدب (في موضعين) .

٧- المصباح (ضيف ونصف وغير هذا)

٨- أمهات كتب النحو كالكافية والمفصل والهمع وغيرهما .

٩- محاضر مجلس المجمع (د ٢٤)

١٠- محاضر مؤتمر المجمع (د ٣٧)

رأي في الفصل بين المتضايفين بالعطف*

قـدم الأسـتاذ محمـد شـوقي أميـن إلى اللجنة بحثا ضافيا في الفصل بين المتضـايفين بـالعطف من نحو قولنا : مدير ومحررو المجمع وغير ذلك مما يشيع علـى الألسنة والأقلام ، وقد اطمئن سيادته إلى جواز هذا الفصل واستشهد له بعدد من الأمثلة من فصيح العربية شعرها ونثرها ، وذكر أن فقهاء العربية قد أثبتوا هذه الشـواهد ــ وان اختلفوا في التوجيه والتأويل ، وانتهى إلى أن ما ألفه المعاصرون مـن إضافة مفردين متعاطفين إلى اسم لم يوصم بالندرة أو الشذوذ بل قيل لمن كثير الكلام ، ومن ثم يسوغ لنا ألا نتحرج من قبوله عند اقتضاء المقام .

وفـي أثناء عرض الموضوع على اللجنة قلت في نفسى : ماوجه الحرج في التعبير السابق إذا كانت أدلة تسويغه بهذه القوة ؟

وقـد استشرت عددا من أمهات كتب النحو فوجدت أن النحاة يعدون الفصل بيـن المضاف والمضاف إليه غير مستساغ إلا في ضرورة ، وإن كان في العربية شـئ منه في الشعر والنثر ؛ لأن فيه فصلا بين متضايفين ، ومع ذلك فهم يجوزونه وإن اختلفوا في التأويل والتوجيه .

فسـيبويه يسـتقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر وغيره ــ علـى مـا فهمـت من عبارته في " الكتاب " يقول : ومما جاء مفصولا بينه وبين المجرور قول الأعشى :

لسنا نقاتل بالعِصِيِّ ولا نرامى بالحجارهْ
إلاعُلالَـة أوبـُدا هَةَ سابحٍ نَهْد الجُزارهْ

وقال ذو الرمة :

كأن أصوات ــ من ايغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

فهذا قبيح

---

* للدكتور محمد حسن عبد العزيز (خبير لجنة الأصول)

ولعل هذا ما جعل بعض المصنفين يرى قبح الفصل ، فالشيخ خالد يقول تعليقا على قولهـم : خذ ربع ونصف ما حصل : وقال هذا سيبويه، والجمهور لا يجوز إلا في الشعر .

ومـن الطريف أن سيبويه ومن وافقه ـ مع استقباحهم هذا الفصل يؤولون ما جاء منه . فهم يقولون : إن علالة مضاف إلى قارح وفصل بينهما ببداهة .

أما المبرد فيرى أن الشاعر أراد الا علالة قارح أو بداهة قارح فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني .

وقـد اخـتار ابـن مـالك ذلك ومن ثم فلا فصل ويكون الكلام جائزا قياسا وسـماعا. وهكـذا يكـون الجواز أو عدمه متوقفا على تأويل الكلام على وجه من الوجوه . وهذا غريب .

وقد فصل السيوطي القول في هذه المسألة ومما قاله فيها :

ويحـذف المضاف إليه منويّاً ، ويكثر هذا الحذف في الأسماء التامة ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما ، وقال ابن عصفور : لا يقاس إلا في مفرد مضافه زمان .

وقد يبقى المضاف بلا تنوين إن عطف على المضاف لمثله ، أو عطف عليه لمثله ؛ فالأول نحو حديث البخارى عن أبى برزة " غزوت مع الرسول الله صلى الله علـيه وسـلم ، قـال : بتحضـين في علم الله ستة أو سبعة أيام " ، وخصه الفراء بالمصـطحبين كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها ، والنصف والربع ، وقبل وبعد الخلاف، دار وغلام فلا يقال اشتريت دار وغلام زيد ،،

ولا شـك أن فـي إجازة التعبير السابق تسهيلا في التعبير مع الوفاء بالمعنى وفي ذلك أيضا رفع لحرج قد يستشعره بعض العارفين بدقائق العربية .

ولكنى أردت أن تضع اللجنة قرارها بالإجازة وتحت نظرها وجه الحرج في هذا التعبير .

مراجع البحث :

- سيبويه : الكتاب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، جـ١ ص ١٧٩ ، ١٨٠
- ابن جنى : الخصائص جـ٢ ص ٤٠٧
- المبرد: المقتضب ٤/٢٢٧-٢٣٠
- ابن يعيش : شرح الكافية ١/٢٩٣،٢٩٢
- ابن هشام : المغني (تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد) ص ٣٨٦
- الأشموني / منهج السالك (تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد) ص ٣٢٦
- الشيخ خالد : شرح التصريح ٢/٥٧،٥٦
- البغدادي : خزانة الأدب (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون) ٤/٤٠ ، ٤٠٦

*

* *

* * *

نحو تيسير النحو

إضافة المتضايفين في اللغة المعاصرة *

١- في تركيب الجمل ما تتتابع فيه الإضافات على وجه لا تأباه أوضاع الفصحى مثل : كتاب نحو البصرة، وكتاب أحكام الفقه .

ولكن هناك من التراكيب ، في لغتنا المعاصرة، ما يعتبر فيه المتضايفان كالكلمة الواحدة، ترتكب فيها الإضافة مع إرادة معنى المتضايفين معا، مثل : محكمة جنايات القاهرة، وقسم شرطة الجيزة، وليس بالعسير تسويغ هذين المثالين ومالف لفهما في فصيح العربية، على معنى أن جنايات القاهرة هذه محكمتها ، وأن شرطة الجيزة هذا قسمها .

٢- بيد أن ثمة من أمثلة التركيب الإضافي عند المعاصرين ما يتأبى على هذا التخريج اليسير ، مثل : محكمة استئناف أسيوط ، وكلية آداب الزقازيق . وما يستقيم المعنى بأن استئناف أسيوط له محكمة ، وأن آداب الزقازيق لها كلية ، وإنما المقصود الحق بالإضافة هو إضافة محكمة الاستئناف إلى أسيوط ، وكلية الآداب إلى الزقازيق .

فكيف السبيل إلى توجيه أشباه هذين المثالين ، اللذين يضاف فيهما اسمان متضايفان مقترنان ؛ كأنهما مضاف واحد إلى المضاف إليه ؟

٣- أشير بادئ بدء إلى أن مسموع الفصحى ليس بمألوف فيه هذا النحو من التعبير، فيما أحق .

ولكني أحفظ للشاعر العباسي " أبي نواس " ـ وهو ممن يستشهد بهم ثقات النحاة ـ قوله من أبيات يتشفع فيها إلى الخليفة أن يعفو عن جريرته ؛ إذ يقول له :

من ذا يكون " أبا نواسك " إن قتلت " أبا نواسك "

وواضح أن المضاف هنا علم مركب تركيبا إضافيا ، وقد أجرى الشاعر إضافته بجزأيه إلى مضاف ؛ إذ لا معنى لإضافة الجزء الثاني وحده ، فالمراد لا يتعين

---

* للأستاذ : محمد شوقي أمين ـ عضو المجمع .

بإضـــافة " نـــواس "، بـــل بإضافة الجزأين المتضايفين، كالشيء الواحد، وهما "أبو نواس" .

وإذا عـــنّ للخاطـــر أن العلمـــية في " أبى نواس" تسوغ اعتبار المتضايفين كالكلمة الواحدة فإن مثل " محكمة الاستئناف " و " كلية الآداب " مشرب معنى العلم المفـــرد أو مقـــارب له ، وإن ليكن إياه ، فلا ينكر أن يجري مجراه. على أن العلم المفـــرد لا يضاف إن أضيف إلا بتأويل فإن قلت : هذا زيدنا وهذا زيدكم ، لم يجز التعبـــير بذلـــك إلا على نية إخلاء الاسم من تعريف العلمية أو سلبه إياه ، وإكسابه التعريف بالإضافة؛ إذ لا تجوز في أصل القاعدة إضافة "المعرفة " إلى مضاف إليه.

٤- كذلـــك أذكـــر مما يضاهي استعمال المعاصرين أو يتصل به ، ما نصادفه في استعمال قدامى المولدين ، من ازدواج كلمتين متضايفتين ، تعاملان معاملة الكلمة الواحدة فيجري تعريف المصدر أو الجزء الأول منهما بالألف واللام . وأكثر ما يجـــيء من ذلك في الألقاب على صيغة المنسوب ؛ نحو : الخيرارزي الشاعر ، والدارقطـــنى المحدث ، والماوردى ــ صاحب " أدب الدنيا والدين " . وما دخلت الألـــف واللام على هذه الأعلام إلا من حيث اعتبار المضاف والمضاف إليه في كـــل مـــنهما جزأيـــن لكلمة واحدة ، فشأنهما شأن الاسم المفرد غير المعرف في صلاحيته لدخول الألف واللام عليه .

وعلـــى غـــرار المولـــد القديم، جاء في المولد الحديث مثل : السنامكى، أي الســـنالكى، وما زهره أي ماء زهر، بحسبان كل منهما اسما واحدا، وإن كان مركبا من جزأين .

ولـــولا أن التركيـــب المـــزجى فـــي مسموع الفصحى مقصور على أعلام الأشخاص والأعلام والأجناس والظروف والأحوال والأصوات والمركبات العددية، لكان الأحرى أن يكون ذلك النمط من التعبير من قبيل ما ركب بمزج .

٥- ربما وسعنا في تخريج مثل " محكمة استئناف القاهرة " أن يقال إن هناك مضافا إلـــيه محذوفًـــا مفهومـــا من المقام، وهو لفظ قضايا ، فالتقدير : محكمة استئناف قضايا " القاهرة " .

ولكـــن هذا التقدير الذي يتيسر في ذلك المثال قد يتعذر في غيره من الأمثلة كما في " كلية آداب الزقاريق " .

٦- أولـــى بـــنا أن نـــتجه في التخريج اتجاها يستغرق ذلك النمط من التعبير على اخـــتلاف الأمـــثلة التي تجري عليه ، وهو أن الإضافة في المضاف الثاني على معـــنى " فـــي " أو على معنى اللام ، وكلاهما من عمد معنى الإضافة ومدلولها، فيكون التقدير في ذينك المثالين السالفين :

" محكمة استئناف في أسيوط أو القاهرة " ، "وكلية آداب للزقازيق أو في الزقازيق" .

بذلك يتسنى في العربية قبول أمثلة هذا التعبير الذي تؤثره أقلام الكاتبين وعيا لما فيه من خفة وإيجاز ، لا جهلا بما يقتضيه وجه الكلام في ذلك المقام .

*

* *

* * *

إنك الرجل بعيد النظر ، صادق الفراسة ، محمود السيرة*

هــذه أســاليب ثلاثة يقولها الناس فيما يقولون من لغة العصر، وإنها لتتشابه صياغة وتتفق حكما .

ففـــي الصياغة يشتمل كل منها على موصوف وصفة، والموصوف فيها كلها واحــد ، وهو الرجل أما الصفات فهي بعيد في الأول ، وصادق في الثاني، ومحمود فـــي الثالــث : والموصـــوف معرف بالألف واللام، وكل من الصفات مضاف إلى المعرف بالألف واللام ، لكن ثلاثتها لا تستفيد تعريفا ولا تخصيصا من إضافتها إلى المعـــرفة ؛ لتشبهها بالفعل ، لذلك لا تعد إضافتها معنوية ولا محضة ، بل لفظية لا تفيد إلا التخفيف الذي يحدثه حذف التنوين منها .

ويدل لبقائها على التنكير مع الإضافة إلى المعرفة وصف النكرة بها في قوله تعـــالى في سورة المائدة ﴿ فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بـــالغ الكعـــبة﴾ ، فبالغ اسم فاعل مضاف إلى مقرون بأل وهو الكعبة ، ووقع صفة لـــ (هديًا) ، وهو اسم نكرة .

وكذلـــك وقوعها حالا في قوله تعالى : ﴿ ومن الناس من يجادل في الله بغير علـــم ولا هدى ولا كتاب منير ثانى عطفه ليضل عن سبيل الله ﴾ ، فثاني حال من فـــاعل يجـــادل "، والأصل في الحال أن تكون نكرة ، وهى مضافة إلى مضاف إلى ضمير .

فالأســـاليب الثلاثة إذن مدخولة، قد وصف في كل منها المعرفة وهى الرجل بالنكرة ، وهي الصفة التالية له . غير أن إعرابها على هذا الوجه ليس حتما مقضيا، فـــإن لنا عنه مندوحة في البدل ، أي جعل كل من هذه الصفات بدلا من الرجل قبلها ولا يشـــترط فـــي الـــبدل أن يطابق المبدل ، عنه في التعريف والتنكير . وهو في الأساليب الثلاثة من قبيل بدل النكرة من المعرفة كالذي في قوله تعالى : ﴿ لئن لم

* للأستاذ على النجدي ناصف ـــ عضو المجمع .

ينته لنسفعا بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة ﴾ .

علـــى أن ابـــن عصفور يرى أن بدل المشتق قليل في العربية ، ولم أر هذا القول لأحد غيره ، ولا رأيت له سببا مسوغا، ولا شاهدا مؤيدا فيما رجعت إليه من المصادر .

ومهما يكن من أمر فقلة الشيء لا تنفي وجوده ولا توجب منعه وخاصة في مثل ما نحـــن بســـبيله هنا ؛ فالأساليب الثلاثة (تحظى) برضا اللغوى، وقد أورثها شيوع استعمالها كثيرا من الصلاحية والقبول .

وإذن تكون أساليب صحيحة الاستعمال ولا مانع من تداولها بين الناس .

*

*   *

*   *   *

بحث في الإضافة اللفظية*

في مثل قولهم : أشتري من محمد بائع الفاكهة

سأل سائل عن مثل قوله " أشتري من محمد بائع الفاكهة " .

هل يجوز جر (بائع) على النعت (محمد) ؟ أولا يجوز ؟

وظاهـر مـا قالـه كثير من النحاة أنه لا يجوز الجر على النعت ؛ لأن نحو (بائع الفاكهة) يعد عندهم نكرة ــ وإن أضيف إلى معرفة ــ فلا تنعت به المعرفة نحـو (محمـد) ؛ لعدم المطابقة بين النعت والمنعوت ، وتسمى الإضافة في نحو (بائع الفاكهة) الإضافة اللفظية .

والإضـافة اللفظية تحصل إذا كان المضاف صفة تشبه الفعل المضارع في إفادة الحال أو الاستقبال ، وتبدو في إضافة اسم الفاعل واسم المبالغة واسم المفعول والصـفة المشبهة ؛ فإضافة هذه الصفات عندهم لا تفيد المضاف تعريفا إن أضيف إلى معرف ، بل يعد مضافها نكرة دائما ؛ قال ابن مالك في ألفيته :

وإن يشابه المضاف (يَفْعلُ) وصفا فعن تنكيره لا يُعَزَلُ

وهـذا التنكـير بالـنظر إلى الأصل ؛ إذ يكون المضاف في حكم المنفصل، والأصـل في هذه الصفات أن تكون عاملة ، فقولنا (بائع الفاكهة) يرجع في أصله إلـى (بـائعٌ الفاكهــة) بتنويـن (بائع) منكرا ونصب (الفاكهة) على المفعولية والمفعول يعد منفصلا عن عامله الوصف ، فإذا حدثت الإضافة في (بائع الفاكهة) كان الوصف بمنزلة المنون المنفصل النكرة .

قـال سيبويه[1] : ويزيد هذا عندك بيانا قوله عز وجل « هديا بالغ الكعبة » و« عـارض ممطـرنا » ، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة .

---

* للدكتور محمد رفعت فتح الله ــ عضو المجمع .

(١) الكتاب جـــ١ صـــ٨٤

ونحـــن لا نجادل في أن المضاف إضافة لفظية يجيء في الاستعمال العربي وله حكم النكرة ، ولكننا نقول هل هذا واجب أو جائز ؟

ذكرنا في أوائل هذا البحث أن ظاهر ما قاله كثير من النحاة أن هذا واجب لا يجوز غيره ، كما ذكرنا توجيه التنكير عندهم بالنظر إلى الأصل .

والتحقــيق عندنا أن هذا كثير جائز لا واجب ، فيجوز في الوصف المضاف إلـــى معرفة أن نعده معرفة ؛ كما يجوز أن نعده نكرة ، وإذا عددناه نكرة وصف به الـــنكرة أو حـــالا للمعـــرفة ، وإذا عددناه معرفة وصفت به المعرفة كما في المثال المذكور أولا .

وهـــذا الـــتعريف الذي ذكرناه ــ في الوصف المضاف إلى معرفة ــ يتجه بالـــنظر إلـــى حال الإضافة الحاصلة لا بالنظر إلى الأصل الذي فرضوه ؛ فإن من شأن الإضافة إلى معرفة إفادة التعريف .

ويؤيـــد ما ذكرناه تظاهر قوله عز وجل : ﴿ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين ﴾ وقوله : ﴿ تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ﴾ .

ولـــيس الـــتجويز الذي حققناه مخترعا ، بل ذكره قدامى النحويين ؛ فقد نقل ســـيبويه عـــن أستاذيه يونس والخليل « أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صـــارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ، وذلك معروف في كلام العرب يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك ... » [١]

وهذا نص صريح يهدي إلى الجواز .

وذكر الزجاج في تفسير سورة هود من كتابه معاني القرآن وإعرابه [٢] أنه لو قريء ﴿ مجـــريها ومرسيها ﴾ بصيغة اسم الفاعل لجاز جرهما على النعت ونصبهما على الحـــال ؛ فالجر على النعت إذا عدا معرفتين وصفين للمعرفة ، والنصب على الحال إذا عدا نكرتين حالين للمعرفة بالعطف .

---

(١) الكتاب جـــ١ صـــ٢١٣

(٢) معاني القرآن للزجاج مخطوط ، وطبع منه جزءان .

وقـــال أبو حيان في البحر المحيط [١] : إن (عالم الغيب) يجوز أن يتعرف، وكـــذا كل ما أضيف إلى معرفة مما كان لا يتعرف بذلك يجوز أن يتعرف بالإضافة إلا الصفة المشبهة فلا تتعرف بإضافة ، ذكره سيبويه في كتابه ، وقل من يعرفه .

وقـــال في موضع آخر من البحر المحيط [٢] : ذهب الخليل إلى أن ما كانت إضـــافته غـــير محضة قد يصح أن يجعل محضة فتتعرف ، إلا ما كان من الصفة المشبهة فلا يمحض إضافتها فتتعرف ، إلا ما كان من الصفة المشبهة ، فلا تمحض إضافتها .

فقـــد تنبه أبو حيان على ما ذكره سيبويه في كتابه من تجويز التعريف ــ كما جاز التنكير ــ في الصفات المضافة إلى معرفة وكانت إضافتها لفظية . وقال : قل مـــن يعـــرفه ، ولكنه استثنى من الصفات المشبهة ، ونحن نرى أن استثناءها غير مقبول ، لأنها أقرب من غيرها ــ لما في معناها من الدوام ــ إلى أن تكون إضافتها محضة غير لفظية ، وهي الإضافة التي يتعرف فيها المضاف بإضافته إلى معرفة.

قـــال الشـــهاب في كتابه عناية القاضي[٣] : جعل (عالم الغيب) وصفا لـــ (ربي) ؛ لأنه أريد به الدوام ، فإضافته محضة .

وعقب الألوسي [٤] على أبي حيان بقوله : والجمهور على أنها تتعرف به.

يســـتطيع الخاطـــر أن يطمئن ــ بما ذكرناه ــ إلى أن الوصف المضاف إلى معـــرفة إضافة لفظية يجوز أن يعد معرفة كما جاز أن يعد نكره ، فيجوز أن تصف به المعرفة في قولك (أشتري من محمد بائع الفاكهة) .

كما يجوز أن تصف به النكرة في قولك (أشترى من رجل بائع الفاكهة) .

ولا حاجـــة بعد هذا إلى تكليف العلماء التأويل لما يخالف الذى ذكروه من الاقتصار على التنكير .

---

(١) جـــ ٧ صـــ ٥٧

(٢) جـــ ٥ صـــ ٣٢٥

(٣) جـــ ٧ صـــ ١٨٩

(٤) روح المعاني جـــ٢٢ صـــ ١٠٥

بحث فيما ظاهره أنه إضافة لفظية في مثل قولهم :

أشترى من محمد بائع الفاكهة*

مـن المقـرر أن الإضافة اللفظية في الصفات يقصد بها مجرد التخفيف في اللفـظ بحـذف التنوين أو نون المثنى والجمع، أو رفع القبح في الصفة المشبهة في رفعها أو نصبها لما بعدها .

وهـذه الإضـافة تجعل المضاف باقيا على تنكيره إن كان نكرة، لا يكتسب الـتعريف ممـا بعـده . وقد جعلوا علامتها أن يكون الوصف مشبها للمضارع أي بمعـنى الحال أو الاستقبال، مضافا إلى مفعوله . أو يكون صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها .

ومن المقرر أيضا أن الإضافة المعنوية هي إضافة الشيء أو الوصف إلى ما بعـده بتقدير اللام أو من ، والوصف فيها يكون بمعنى المضي فقط ، وهذه الإضافة تكسب المضاف تعريفًا أو تخصيصا مما بعده .

وعلى هذا ينظر في (محمد بائع الفاكهة) من أي الضربين هو ؟ ونحن نريد أن نصـل بـه إلى الإضافة المعنوية التي تكسب المضاف تعريفا مما بعده ، ليصح وصف (محمد) المعرفة بالوصف (بائع) .

فلننظر بدءا إلى ما قاله سيبويه قال سيبويه [١] : "وزعم يونس الخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ...، وذلك معروف في كلام العرب ؛ يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربِك . فجعلت ضاربك بمنزله صاحبك .

فهذا نص في جواز اعتبار التعريف في اسم الفاعل النكرة المضاف إلى معرفة .

ويقول الرضي[٢] مفسرا كلام سيبويه هذا : " قال سيبويه تقول مررت بعبد الله

---

* للأستاذ عبد السلام هارون – عضو المجمع .

(١) سيبويه ١ : ٤٢٨ هارون

(٢) شرح الكافية ١ : ١٢٧٥.

ضـــاربك كما تقول بزيد شبيهك أي المعروف بشبهك. فإذا قصدت هذا المعنـــى لم يعمـــل الفاعل ــ يعنى اسم الفاعل في محل المجرور به نصبا في صاحبك وإن كان أصـــله اســـم فاعل من صحب ، بل تقدره كأنه جامد ، قال الله تعالى : ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ .

وفـــي هـــذا الـــنص توضـــيح للإجازة التي نص عليها سيبويه بناء على أن الإضـــافة معـــنوية وكأن: ضاربك في مثال سيبويه اسم جامد كما أن الصاحب اسم جـــامد أيضـــا، فإذا انتقلنا إلى حاشية الصبان [١] تجده يذكر نصا عن شرح الكشاف لليمني ــ يقول فيه :

(اســـم الفـــاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط، كانت إضافته حقيقية لنفي مشابهة المضارع التي هي العلة في عمله. وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقـــط كانت إضافته غير حقيقية؛ لتمام المشابهة. وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضـــافته اعتـــباران: اعتـــبار المضي فتكون محضة ، فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتـــبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه) .

وبـــناء على هذا النص الأخير الذي جعل للاستمرار دخلا في الاعتبار ، نجد أن " بائع الفاكهة " من قبيل الوصف المقصود به الاستمرار؛ لأنه بلا ريب قد نصب نفســـه لهـــذا العمـــل قبل حدوث الشراء ، وفي أثناء حدوث الشراء ، وبعد حدوث الشـــراء ومـــن الميسور فيه اعتبار المضي ، لا يمنع عن ذلك مانع ، فتكون إضافة " بائع " إضافة معنوية محضة ، تكسبه التعريف مما بعده وهو الفاكهة " .

فقد صح بذلك أن تتحقق المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف ، فإن محمدا معرفة بنفسه ، وبائع الفاكهة معرفة بالإضافة .

وهكـــذا نُجـــري القاعدة في كل اسم فاعل يفيد الاستمرار باعتبار صلاحيته للأزمنة الثلاثة .

---

(١) الصبان على الأشمونى ٢: ٢٣٩ الحلبي .

وبـــناء علـــى هـــذا أيضا يكون إجماع النحاة بدءا من سيبويه ، على لفظية الإضـــافة في الصفة المشبهة التي تفيد بطبيعتها معنى الاستمرار ـــ لا يعطينا منفذا إلى الإضافة المعنوية بهذا الاعتبار المنصوص عليه ، فإن اعتبار المضي وحده فيها مخالف لطبيعتها ؛ إذ أن قولنا مررت برجل حسن الوجه لا يمكن فيه اعتبار الحسن لوجهــه فــيما مضى فقط ، بخلاف نحو بائع الفاكهة ، أو صانع الخبز ، أو صائغ الذهب ونحوها .

*

* *

* * *

عن حفيد وأحفاد*

أستأذن في أن أعرض على اللجنة نقطة تتصل باللغة ، وقد تناولتها أنا وصديقي الأستاذ محمد خلف الله أحمد في مراسلاتنا ، فقد كان يحدثني عن أحفاده فذكرت له في ضميمة لخطابي أنني أستعمل لفظ «الأحفاد » مع شعوري بأن الجمع المستعمل للفظ " حفيد " هو " حفدة " ؛ كما جاء في القرآن الكريم ﴿ وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾ النحل ٧٢ ، فعلق على هذا في رده بقوله :

" وبعد فأنا أشكر لكم توجيهكم في « بنين وحفدة »، والاستعمال القرآني على الرأس والعين ، وهو أعرب وأمثل ، ورجائي المزيد من الإيضاح في تخريج " أحفاد " ولعل الأقيس في جمع مفردها - بعد الاستعمال القرآني - حفداء ، أو لعل الشك حول " أحفاد " آت من عدم انطباقها على الضوابط المشهورة في جموع العصر الحديث .

وقد ورد على ذهني لهذا الجمع مثل : أشباه وأمثال وأنصار وأعراف، وأنباء جمع نبيّ مما يرد في مفرده فعيل ، وقد يعترض الذهن أن مفرد أحفاد حافد وله نظائر .

وفي بعدى عن المراجع المطولة ، والقرارات المجمعية ومناقشتها في لجنة الأصول حول جمع التكسير (أفعال) ، رجعت إلى الوسيط في طبعته الثانية وهو على علاته يصلح للاستئناس به ، فوجدته يورد في مادة حفد والحافد العون والخدم وولد الولد والجمع حفدة وحفد وأحفاد ، والحفيد ولد الولد وجمعه حفداء .

وأخيرا ما قولكم ـ دام فضلكم في أحباب ، وأغراب وأشباههما ؟ وأنا أعرض هذا على اللجنة مع التعليق الآتي :

وهو أنني وجدت في المصباح المنير في مادة سرى : " السرى الرئيس والجمع سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يكون له نظير؛ لأنه لا يجمع فعيل على فعلة.

---

* للدكتور مهدي علام – عضو المجمع.

وأرى أنـــنا لسنا بصدد إلزام « حفدة » أن تكون جمعًا لحفيد ، وإنما يكفيني أن أجد فـــي اللغة أحفاد جمعاً مقبولا لمفرد يدل على حفيد وإن كان بلفظ حافد . والأمر أمام اللجنة الموقرة .

*

* *

* * *

إضافة حيث إلى الاسم المفرد*

حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحله النصب إلا أن يجر بمن وإلى ، ودائما يضاف إلى جملة اسمية أو فعلية ، فيقال : رأيتك حيث زيد جالس ــ رأيتك حيث جلس زيد ــ جئت من حيث تعلم ــ اذهب إلى حيث يذهب زيد . وجاء عن العرب مثل : قمت حيث زيد . وحينئذ يرفع البصريون لفظ زيد ، ويعربونه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير قائم أو موجود ونحو ذلك .

وذهب الكسائي إلى أن الاسم المفرد عقب حيث في مثل قمت حيث زيد مجرور بإضافة حيثُ إليه ، وجعل ذلك قياسا مطردا لمجيئه عن العرب في قول بعض الشعراء .

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا   نجما يضيء كالشهاب ساطعا

وأنشد ابن الأعرابي تلميذ الأصمعي لأحد الشعراء :

ونطعنهم حيث الكُلَى بعد ضربهم   ببيض المواضي حيث ليّ العمائم

أي حيث الرءوس . وأنكر ذلك البصريون ، وافترقوا فريقين : فرقة أنكرت رواية " سهيل " في البيت الأول بالجر، ورفعته على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، وبالمثل أنكرت رواية " لي " في البيت الثاني بالجر ورفعته على أنه أيضاً مبتدأ محذوف الخبر؛ وفرقة لم تنكر رواية الكلمتين بعد حيث بالجر ، غير أنها قالت : إن ذلك نادر ، والنادر لا يقاس عليه .

ويرجع الأخذ برأى الكسائي ومن تابعه من الكوفيين مثل تلميذه الفراء أن ظروف المكان أخوات حيث جميعا تضاف إلى الاسم المفرد رجوعًا بها إلى الأصل المأخوذ به في نظائرها من ظروف المكان وكان الكسائي أدق من البصريين وأرهف حساً لغويا حين جوز- إضافتها إلي الجمل .

ونخلص من كل ما سبق إلي أن حيثُ تضاف إلي الجمل: اسمية وفعلية

---

* للدكتور شوقي ضيف – عضو المجمع.

خارجــة بذلك على القياس على أخواتها من ظروف المكان وأنها تضاف إلي الاسم المفــرد ، فــيجر بالإضافة إليها قياسا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية ، وأخــذا بــرأي الكسائي وما احتج به من الشعر فيقال : ألقاك حيث الجامعة أو حيث الأهرام ، وبادر إلى حيث العمل الجاد ، وسافر إلى حيث المعيشة الهنيئة ، ولاتمار فــي الحكــم من حيث العدل ، واشهد من حيث الحق ، ومن كل ما تقدم يتضح أن إضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسا واستعمالا .

المراجع

- ابن يعيش على المفصل
- الرضي على الكافية
- المغني لابن هشام
- همع الهوامع للسيوطي
- الصبان على الأشموني
- لسان العرب .

*

* *

* * *

جواز وقوع الشرط ماضيا
في مثل : مهما فعل*

١- منذ عهد بعيد، يتناقل بعض النقاد اللغويين أفكارهم عن وقوع الشرط ماضيا، في مثل قول الكتّاب : مهما قال فإنه غير مصدَّق، أو:مهما فعل فإنه غير موفق .

وقد فكرت مليا فيما عسى أن يكون من أوجه التكثير لأمثال هذا التعبير فاستخلصت الأوجه الآتية :

الوجه الأول : أن محل الشرط هو الاستقبال ، فذلك هو الأصل فيه ، وما جاء على غير وضعه احتاج إلى تأويل .

الوجه الثاني : أن النحاة حين يسردون أمثلة استعمال أدوات الشرط ، لا يذكرون من الأمثلة على « مهما » بوجه خاص إلا ما كان الشرط فيه مضارعا .

الوجه الثالث : أن رواة الأدب قلما يعلق بذاكرتهم شاهد على دخول « مهما » على فعل مضى . وأما دخولها على أفعال مضارعة فأمثلته لا تند عن الذاكرة .

٢- والحق أن جمهرة النحاة في ضوابطهم العامة لأدوات الشرط، يطبقون على أن الأصل في الشرط والجزاء أن يكونا مضارعين، ومحلهما الاستقبال لفظا ومعنى، أو يكونا ماضيين مصروفا معناهما عن المضي إلى الاستقبال تقديرا لمخالفتهما الأصل، وحسَّنهما وجود التشاكل . وأما أن يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا فقد وافقوا عليه كذلك ، وفي هذا يقول « المبرد » : « وأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة؛ لأنه يعربها ، ولا يعرب إلا المضارع » . فأما أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا فقد استضعفه النحاة ، ولكن « المبرد » يجوز « بحمل المضي على معنى الاستقبال ؛ إذ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع ، فموضعه مجزوم وإن لم يتبين إعرابه . وقد عرض « ابن مالك » أمثلة لذلك من الحديث ومن الشعر ، وحكم بصحة جوازه على الإطلاق .

---

* للأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع.

٣- وعلى صعيد الاستشهاد بالمأثور من الشعر ، والمنقول من الفصحاء من مرسل الكـلام ، نذكر البيت الذي أورده الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، منسوبا للمتنخل الهذلى مالك بن عويمر ، وهو :

إذا سدته سدت مطواعة ومهما وكلت إليه كفاه

وهذا البيت من شواهد النحاة في صدد الخلاف على اسمية « مهما » أو حرفيتها ، وهنا عاد الضمير في « كفاه » على « مهما » فهي اسم ، وليس من المألوف عود الضمير على الحروف .

علـى أن البيـت كما ورد في الشعر والشعراء لابن قتيبة ورد في " مختار أشعار القبائل " منسوبا لذي الإصبع العدوانى .

ونضيف إلى هذا البيت ، قول الأسود بن يعفر :

ألا هل لهذا الدهر من متعلل عن الناس مهما شاء بالناس يفعل

وهو من أبيات سيبويه في كتابه .

ومن شعر " البحتري " قوله :

فمهما رأوا من غبطة في اصطلاحهم فمنك بها النعمى خرت ولك الفضل *

ومـن المنـثور قـول « الجاحظ » في رسالة القيان : « فمهما أطنبنا فيه فللشرح والإفهام ، ومهما أدمجنا وطوينا فليخف حمله ».

وقول "ابن سيده" في المخصص ج ١٤ ص ٦٥: « فمهما رأيت الباء بعدها سألت»

وقول « ابن هشام » في المغني : ١٤٧ ج ٢ : " ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن ... "

وفيما سلف لإطلاق الإجازة بلاغ .

بعض المراجع

١- المقتضب ١/٤٦ ــ ٥٨ . ٢- شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧.

٣- الهمع للسيوطي في مواضع . ٤- كتاب سيبويه ١ــ٤٣٧

٥- ديوان البحتري مج ٣

مهما يكن ــ مهما كان*

مهمـــا : اســـم شرط جازم يليه فعلا شرط وجزاء ، ومعروف أن الفعلين في بـــاب الشرط أو باب الجوازم قد يكونان مضارعين مثل : ﴿ وإن تعودوا نعد ﴾ أو ماضــيين مـــثل : ﴿ وإن عدتم عدنا ﴾ أو ماضيا فمضارعا مثل : ﴿ من كان يريد حـــرث الآخرة نزد له في حرثه ﴾ أو مضارعا فماضيا مثل الحديث النبوي : (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له) .

وهـــذا الحكـــم العام لفعلي الشرط والجزاء يقتضي أن يجري على مهما كما جـــرى على أخواتها غير أن جماعة توقفت في طرد هذا الحكم على الفعلين التاليين لمهمـــا بحجة أن فعل الشرط دائما معها مضارع؛ كقوله تعالى : ﴿ مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين ﴾ ، وقول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة   وإن خالها تخفى على الناس تعلم

والنحاة يقرنونها بما ويقول بعضهم إنها مكررة ووصلها بما يجعلها أدنى إلى أن يـــأخذ حكمها في باب الشرط ، وخاصة أنها مثلها قد تكون غير زمانية كما في الآيـــة وبيـــت زهـــير ويقابلهما مثل : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ وقد تكون زمانية كما في قول حاتم :

وإنك مهما تعط بطنك سؤله   ونفسك نالا منتهى الذّم أجمعا

ويقابلها حينئذ مع ما مثل : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾ .

معنى ذلك أنه ينبغي في رأينا أن تأخذ مهما الشرطية حكم ما الشرطية فيليها تارة فعل شرط مضارع وتارة فعل شرط ماض ، فكما يجوز مهما يكن يجوز مهما كـــان . وجـــزاؤها في بيت حاتم ماض ، مما يرشح فعلها الشرطي؛ ليكون ماضيا مثله. ويقطع بذلك أنه جاء فعلا ماضيا على لسان شاعر هذلي.
قديم هو المتنخل بقوله يرثي أباه :

إذا سدته سدت مطواعة   ومهما وكلت إليه كفاه

---

* للدكتور شوقي ضيف – عضو المجمع.

واضح أن فعلي الشرط والجواز بعد مهما في البيت ماضيان ، مما يدل بوضوح على أن مهما مثل أخواتها من أسماء الشرط الجازمة قد يليها مضارعان أو ماضيان، أو مخالفان كبيت حاتم . ونخلص من ذلك إلى أن ما يدور على ألسنة الأدباء في عصرنا من قولهم " مهما كان " صحيح لغويا صحة « مهما يكن » .

المراجع

١- **فـــي مهما** : ابن يعيش على المفصل ــ الرضي على الكافية ــ المغني لابن هشام ــ الأشموني على الألفية .

٢- **فـــي بيـــت المتنخل** : ديوان الهذليين ٢:٣٠ والأغاني ١٤٦/٢٠ وأمالي المرتضى ٣٠٦/١ طبعة الحلبي .

*

* *

* * *

الدورة الخمسون

١٩٨٣م – ١٩٨٤م

قامت اللجنة بدراسة المسائل اللغوية التالية خلال الدورة الخمسين : *

١- حذف " أنْ " في بعض الأساليب المعاصرة.
٢- " إنَّ " وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا).
٣- جمع " فَعْلَة " على " فِعَل "

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١/٣٠ م فوافق عليها جميعها ، على أن يزاد على نصّ قرار حذف « أن » والأصل في التعبير هو إثبات أن وذكرها . وفيما يتعلق بالنونيات رأى المجلس أن يكتفي بنشر قرار اللجنة والمجلس في مجلة المجمع . ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٦ من جمادى الأولى ١٤٠٤هـ الموافق ٢٥ من فبراير ١٩٨٤ م فوافق عليها جميعها.

الموضوع الأول :

حذف أن في بعض الأساليب المعاصرة *

مِن النحاة مَنْ اختصَّ " أنْ " بجواز الحذف اكتفاء بالصلة ، وذكر بعضهم أن رفـع المضـارع بعد حذف «أنْ» غير شاذ وساق أمثلة كثيرة من القرآن والحديث والشعر والمنثور على حذف «أن» قبل المضارع ، كما أن حديث الناس يجري في يسـر بإسقاط أن في الجملة المصدرية. وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالي :

يشيع في الاستعمالات المعاصرة ، مثل قولهم : يحب يأكل ، ويريد يضحك ـــ ، مما يتوارد فيه فعلان مضارعان ثانيهما متصل بالأول مما عهد فيه ذكر أن ، وترى اللجنة أن حذف " أن " باب من أبواب العربية واسع ، وأن هذا الاستعمال له نظائر في مسموع العربية وذلك في مثل قول الله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمرونى أعبد... ﴾ ، وفي الحديث النبوي : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » .

وفي الشعر العباسي لابن الرومي :

" كل حر يريد يظهر حاله " ، وفى القرن الثالث الهجري أمثلة متعددة في كتاب *أخبار القضاة* لوكيع . منها : " تحسن تتوضأ " و " أحب تقطن عندي " و" تتجرأ تشهد عندي " ومن ثم لا ترى اللجنة مانعا من قبول ذلك الاستعمال إذا شاع وقبله الذوق " . (والأصل في التعبير هو إثبات " أن " وذكرها) .

---

* – مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان:« موقع أن في الجملة المصدرية وجواز إسقاطها ».
* وبحث للأستاذ الدكتور تمام حسان بعنوان : « توالي المضارعين مع حذف أن المصدرية».
* وبحث للأستاذ : محمود شاكر بعنوان : « شواهد التوضيح لتقدير أن في بعض الأساليب ».
* وبحث للأستاذ : عبد العليم السيد فودة بعنوان : « تقدير أن في بعض الأساليب بين فعلين مضارعين » .
* وبحث ثان له بعنوان : إضمار أن قبل المضارع والقول فيه : « مواضع إضمار أن وجوباً ».
* ذكـر الأسـتاذ محمـد شـوقي أمين أن هذه الإضافة الأخيرة أضافها مجلس المجمع بعد أن نظر الموضوع ووافق عليه.
* وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني أن للأستاذ محمد عبد الغني حسن بحثًا مجمعيًا في هذا الموضوع من قبل ، جمع فيه كثيرًا من الأقوال القديمة والحديثة.

الموضوع الثاني:

إنَّ وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا)*

إنَّ وأنَّ وكـــأنَّ ولكنَّ إذا اتصلت بالضمير (نا) . هل تبقى نوناتها كلها أو تحـــذف إحداها ؛ ولأن جمهور النحويين لم يذكروا بياناً يوضح حكم هذا مع علمهم بما ورد في القرآن والشعر المستشهد به مما نراه ينطق بالحكم، وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالي :

عرض النحاة للنونيات من الحروف الناسخة ، وهى إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وانتهوا إلى حكم فيما يتعلق بحذف إحدى النونين أو النونات عند اتصالها بياء المتكلم . ولكنهم لم يجهروا بالحكم في جواز حذف إحدى النونين عند اتصالها بالضمير (نا) بيد أنهم حين ناقشوا أي النونات هي المحذوفة عند الاتصال بياء المتكلم ، نظروا بينهما وبين اتصالها بالضمير (نا) وإذا أضيف إلى ما يدل عليه ذلك من الإجازة ما سمع من فصيح الكلام وبخاصة القرآن الكريم؛ إذا ورد فيه ذلك بالحذف والإثبات ومن ثم فإنَّ اللجنة ترى إضافة الضابط النحوي لذلك ، وهو أن اتصال الضمير (نا) بتلك النونات يستوي فيه إثبات كل النونات وحذف إحداها .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد رفعت فتح الله بعنوان : " (إنَّ) وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا) "

* وبحث للأستاذ : عبد العليم السيد فودة للرد على البحث المقدم من الأستاذ محمد رفعت فتح الله .

* رأي المجلس أن يكتفي بنشر القرار في مجلة المجمع .

الموضوع الثالث :

جمعَ فَعْلة على فِعَل *

ناقشـت اللجـنة هـذا الموضـوع واستندت إلى ما ذهب إليه الفراء ونحاة مدرسته، وهو يرى فِعَلاً جمع فَعْلة يائي العين، كما أن النحاة ذكروا من أمثلة جمع فَعْلة على فِعَل ما يكاد يعد شاذاً، وقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

لم يذكر الصرفيون في أقيسة الغالب من جموع التكسير جمع فَعْلة بفتح الفاء على فِعَل بكسرها . ولكن مسموع اللغة العربية فيه من ذلك أمثلة كثيرة ، وطوعا لهذا يقال فيما شاع في الاستعمال العصري من إطلاق كلمة الفصلة على المستل أو المنتزع أو المستخرج من كتاب أو مجلة في صورة مستقلة أن وجه ذلك هو أن اللغة تثبت الفَصْلة بفتح الفاء لمعنى النخلة المنقولة وجاء جمع الفصَل في عنوان كتاب ابن حزم : " الفصل في الملل والنحل " ، وذلك في القرن الخامس الهجري ، وعلى هذا تجيز اللجنة استعمال الفَصْلة مفتوحة الفاء وجمعها بكسرها، لتلك الدلالة العصرية .*

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان « جمع فَعْلة على فِعَل في مثل: فَصْلة وفِصَل » .

* علق الأستاذ محمد شوقي أمين قائلاً بأن اللجنة درست ما في مسموع اللغة في المعجمات المتداولة من ورود فَصْلة (بالفتح) وقد ورد على لسان ابن حزم فِصَلة بكسر الفاء وعليها جمع الفِصَل. وقد تدارست اللجنة جمع فَصْـلة بالفـتح عـنى فِصَل وهناك من أئمة اللغة من يجيز ذلك كالفرّاء. وقد قامت اللجنة بجمع أمثلة كثيرة وشائعة لذلك.

* وعلق الدكتور إبراهيم مدكور قائلاً بأن ليس هناك ما يمنع من الإضافة وأن ذلك قياسي.

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان « جمع فَعْلة على فِعَل في مثل: فَصْلة وفِصَل » .

موقع أن في الجملة المصدرية
وجواز إسقاطها*

١- قبل خمسين عاما ، ظهر للشاعر المصري « محمود أبو الوفا » ديوان، عنوانه «أنفـاس محـترقة ..» ويومئذ كتبت في نقده ما كتبت ونشرته في صحيفة كوكب الشرق وكان مما توقفت فيه قوله :

أريد أضحك للدنيا فيمنعني   أن عاقبتني على بعض ابتساماتي

وعلـة التوقف أن الشاعر أسقط أن المصدرية بين العامل ومعموله الفعليين بيد أن طرافة معنى البيت بعثتنى فيما بعد على أن أنظر في تصويب ذلك الاستعمال ، ولا سيما أنه ليس من ابتداع الشاعر ، بل أن حديث الناس يجرى به في يسر .

٢-والحـق أن النحاة في مباحث متفرقة يعرضون في الجملة المصدرية لما يسمونه حذف « أن » أو إضمارها ، وقد كثر تعرضهم لذلك في تأويل استعمالات شتى منها مـا لا يخلـو من تكلف وافتعال، حتى أن بعض الشعراء النحويين ، نظم أبياتا يبثُ فيها نجواه وشكواه ، وجعل ختامها قوله :

أكاد لإضمار " أن " أن أجن .

علـى أن من النحاة من يقول بأن رفع المضارع بعد حذف " أن " غير شاذ ، ويعلل ذلـك بـأن الحـرف عامل ضعيف ، فإذا حذف بطل عمله ، وآية ذلك أن الحرف الخافض ينصب الاسم بعده إذا حذف كما في قوله تعالى: ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ أي على كل مرصد .

وللـنحاة قدامى ومحدثين في حذف الموصول الحرفي ، آراء فيما يجوز منه وما لا يجـوز ، أو مـا يطرد منه وما يشذ ، وبينهم من اختص " أن " بجواز حذفه اكتفاء بصـلته، وفـيهم من يرى أن الحرف إنما جيء به لمحض الوصل بين فعلين ، أو لجعل الفعل في موقع الاسم ، وإقامته مقامه ، ليعمل عمله في مساحة الكلام .

---

* للأستاذ محمد شوقي أمين – عضو المجمع.

٣- ولا يفوت النحاة الاستشهاد بما ورد في القرآن، فيما يستظهر فيه حذف « أن » فيذكرون قوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ أفغير الله تأمرونى أعبد ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون﴾ . وفي هذه الآية قال الزمخشري قيل في أصله : أن سبقوا فحذفت "أن".

٤- ويضاف إلى ذلك من الحديث النبوي كما وعته الصحاح قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تُحدّ على ميت فوق ثلاث» . وقوله عليه السلام : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » وقوله صلوات الله عليه : « ما حق امرئ يبيت بليلتين .. »

٥- وأما في الشعر الجاهلي فقد أورد النحاة قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي .. وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ونزيد عليه قول جميل من الشعراء الأمويين :

« وحق لمثلى يابثينة يجزع »

وقول ابن الرومي من الشعراء المولدين :

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يظهر حاله .

٦- وأما في المنثور المأثور ، فقد جاء حذف « أن » في مثل سائر هو :

" تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه " .

٧- وأما في استعمال الفصحاء الابيناء في القرن الثالث وما بعده ، فهذه أمثلة منه معدودة .

في كتاب أخبار القضاة للقاضي « وكيع » في القرن الثالث .

" أحب تقطن عندي " ٤١٤ - ٢

" أتحسن تتوضأ " ٣٠٠ - ٢

" فكيف تلومني أعجب بنفسي " ٣٤٧

" فأبيت أجيز مشهادته " ٣٥٩

" تتجرأ تشهد عندي " ٧٢-٢

" إن العقاب إذا يحسن يفصل " ٦٩ - ٢

" تكتب تذُمه "   ٩٦

" لا والله ما يحسن يتوضأ "   ١٩١ .

ويلاحظ أن هذه الجمل ليست جميعها لقائل فرد؛ فكل واحد منها لقائل على حدة.

وفي تاريخ بغداد " نجد قوله :

" يأمر بمال الصدقات يصير ... " ١٧٥-١٠ .

وقوله " ما أحسن أصف ... " ٢٠١ - ١٤ .

كذلــك نجد في المنتظم (لابن الجوزي) قوله : " فلما جئت أقوم ، أخذ قرطا ما " ٢٣-٩ .

٨- وفـــي هذه الشواهد ، في ضوء الضوابط ، ما يكتفي به للقول بإجازة إسقاط أن الواقعة بين فعلين مضارعين في الجملة المصدرية .

بعض المراجع

١- السيرافي على سيبويه ج ٣ - ٦٤٤ -٦٥٣ .

٢- غيث الوليد للمعري   ٣٠ ، ٧٢ .

٣- شواهد التوضيح لابن مالك ١٥٥ .

٤- المغني لابن هشام ٢-١٦٥ .

٥- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٢- ٥٩ .

٦- نحو القرآن لعبد الستار الجواري ٧٤ .

٧- أخبار القضاة لوكيع .

٨- المنتظم لابن الجوزي .

٩- الألف المختارة من البخاري لعبد السلام هارون .

١٠- كتب النحو المعروفة .

*   *   *

توالي المضارعين مع حذف أن المصدرية*

فـــي القواعد النحوية جواز حذف أن قليلا بعد عسى، وكثيرا مع كاد وأفعال الشـــروع ولكـــن حذف أن المصدرية يكثر في الاستعمال الفصيح، فيتوالى الفعلان المضارعان مع رفع ثانيهما، وليس معناه الحال .

والمقصود أن يكون الكلام هنا عن الحذف لا عن الإضمار؛ لأن إضمار أن إنما يكون بعد اللام ونحوها .

ويكـــثر ذلـــك حين يكون المضارع الأول من الأفعال التي فيها القول أو من أفعال النزوع ، كقوله تعالى : ﴿ قل أفغير الله تأمرونِّي أعبد أيها الجاهلون ﴾ .

ولعـــل مسوغ الحذف هنا أن المصدرية هي المعنى الوحيد الذي يرد على المضارع الثانـــي، وأن هـــذا المعنى لو تطرق إليه الاحتمال للزمت أن ولم يجز حذفها اتقاء اللبس وقد يفصل بين المضارعين تتمة أولهما ويقع حذف أن من ثانيهما فيرتفع كما في قولـــه - صلى الله عليه وسلّم - : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميتٍ فوق ثلاث » . وقوله : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » .

أما بعد عصر الاستشهاد فقد وقع ذلك في قوله ابن الرومي :

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يُظهر حاله

وكذلك ورد في كتاب أخبار القضاة لوكيع القاضي في القرن الثالث :

أحـــبُّ تقطـــن عندي ــ أتحسن تتوضأ ــ فأبيت أجيز شهادته ــ أن العقاب لمن لم يحسن يغتسل ــ لا والله ما يحسن يتوضأ .

وهذه عبارات يرد بها وكيع عن رواة متعددين يروون عن قائلين مختلفين .

وفي تاريخ بغداد عبارات مشابهة من أمثال :

١- يأمر بمال الصدقات يصير ــ مما أحسن أصف .

الاقتراح :

إجازة حذف أن في هذا الموقع عند أمن اللبس قياسا على ما سبق .

---

* للدكتور تمام حسان – عضو المجمع.

شواهد التوضيح لتقدير أن في بعض الأساليب*

وما حذف فيه (أن) واكتفي بصلتها قوله تعالى: ﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ والأصل (أن يريكم) لأن الموضع موضع مبتدأ ، خبره « ومن آياته » [١].

ومثله قو له عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فـوق ثـلاث (الـبخاري فـي الجـنائز) « باب حد المرأة على غير زوجها » (الفتح ٣ : ١١٧)

- وقوله عليه السلام " لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها " .

(البخاري، في النكاح ، باب الشروط التي لا تحل في النكاح) (الفتح ٩ : ١٩) [٢]

- (أراد أن تحد ، وأن تسأل) .

قـال هذا تعليقا على الخبر « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة ، بيد كل أمة أوتو الكتاب من قبلنا » [٣]

-والأصـل في الرواية من روى « بيد كل أمة » (بيد أن كل أمة ، فحذف (أن) وبطـل عملهـا ...وهذا الحذف في (أن) نادر ، لكنه غير مستبعد في القياس على حذف « أن » فإنهما أختان في المصدرية ، وشبيهان في اللفظ .

-في حديث معاذ بن جبل قال :

« لو كنت آمرا بشرا يسجد لبشر ، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » .[٤]

- في حديث أنس بن مالك : (الأدب المفرد رقم ٢٧٨)

« جاء أعرابي فأخذ بثوبه ، فقال إنما بقى من حاجتي يسيرة ، وأخاف أنساها » .

---

* للأستاذ محمود شاكر – عضو المجمع.

(١) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك صـــــ١٥٥

(٢) الفتح ١١٧/٣ ، ١٩٠/٩ .

(٣) الفتح ٣٨١/٦ .

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٢٨٨/٥

– في حديث لهشام بن عامر :   (رقم ٤٠٧)

« لا يحل لمسلم يصارم مسلما فوق ثلاث ليال » .

– حديث حرملة بن عبد الله قال :

« قلت يا رسول الله : ما تأمرني أعمل » .   (رقم /٢٢٢)

– ليس يحسن يكتب " . (١)

–حديث سعد بن أبي وقاص ، قال عمر بن الخطاب :

« لقد شكاك أهل الكوفة في كل شيء ، حتى زعموا أنك لا تحسن تصلي بهم » (٢)

– حديث جابر بن عبد الله ، عبد الله بن أنيس : (٣)

« إن الملك ، لا ينبغي لأحد يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ولا ينبغي أحد من أهل النار يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة » .

*

*   *

*   *   *

(١) في مسند أحمد بن حنبل ٢٩٨/٤ ، تاريخ الطبري ٨٠/٣ .

(٢) مسند الحميدي ٣٨/١ ، ومسند أحمد رقم ١٥١٨ ، ١٥٤٨ ، ١٥٥٧ .

البخاري (الفتح ١٩٦/٢) في الأذان (باب وجوب القراءة للإمام والمأموم) .

(٣) الأدب المفرد رقم ٩٧٠، المسند ٤٩٥/٤ .

تقدير أن في بعض الأساليب بين فعلين مضارعين *

يجري في الاستعمال الآن أساليب : أحب أسافر، نود نلعب ، نتمنى تنجح

و أريد أضحك للدنيا فيمنعنى أن عاقبتني على بعض ابتساماتى

في شعر محمود أبي الوفا الشاعر المعاصر ، وفي كل ذلك توالَى مضارعان

ونرى مثل تلك الأساليب في القرآن الكريم :

في قوله تعالى : ﴿ قل أفغير الله تأمرونِّى أعبد أيها الجاهلون ﴾ (٦٤ الزخرف)

وفي الحديث الشريف : « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » .

وفي وصف الإمام علي للرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ : « وكان لا يحسن يكتب » .

وفي شعر ابن الرومي :

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يظهر حاله

وفي استعمال الفصحاء في القرن الثالث وما بعده ،

ففى كتاب أخبار القضاة لوكيع

أحب تقطن عندي ، أتحسن تتوضأ ، لا والله ما يحسن يتوضأ ، فكيف تلومني أعجب بنفسى ، تتجرأ تشهد عندي ، وفي تاريخ بغداد : ما أحسن أصف .

وفي ضوء الشواهد يمكن القول بجواز مثل هذه الأساليب على تقدير " أن " قبل الفعل الثاني الذي خط تحته ، وذلك أن جماعة من النحاة يجوزون حذف أن قبل المضارع في غير مواضع الحذف إن وجوبا وجوازا وهى المواضع المشهورة .

المضارع الذي قدرت قبله (أن) هو المذهب ، ويرى أبو الحسن الأخفش وكثير من النحاة وجوب رفع هذا الفعل[١] ؛ لأن العامل الناصب ضعيف لا يعمل إلا مذكورا . فأما نصب هذا الفعل فشاذ لا يقبل منه إلا ما رواه العدول[٢]

ونلحظ في الأمثلة التي أوردناها أن المعنى مستقيم على تقدير (أن) ، ويكثر ذلك والفعل الأول يطلب الثاني معمولا :

---

* للأستاذ : عبد العليم فودة ــ خبير اللجنة .

(١)المقرب لابن عصفور .

(٢) الاشمونى ٣٦٤/٢ ، التصريح ٣٤٥/٢ .

إما فاعلا في: لايحل لامرأة تسأل طلاق أختها. أي لا يحل سؤال امرأة طلاق أختها
وإما مفعولا به في : يريد يظهر حاله . أي : يريد إظهار حاله ،

أحب تقطن عندى أى : أحب قطونك عندى .
أتحسن تتوضأ أى : أتحسن التوضؤ .
ما أحسن أصف أى : ما أحسن وصف .

وإما مفعولا ثانيا في : ﴿ تأمرونى أعبد ...﴾ أي : أتكلفونني عبادة غير الله.
فإذا لم يطلب الفعل الأول الفعل الثاني معمولا كما في :

تتجرأ تشهد ، تلومني أعجب

فالمصدر منصوب بنزع الخافض أي تتجرأ على أن تشهد ، تلومني على أن أعجب
فإذا لم يصح المعنى على تقدير أن قبل الفعل الثاني :

في مثل (تكتب تذمه) من كتاب أخبار القضاة .

فالأسلوب صحيح كذلك على اعتبار الفعل الثاني صدر جملة تعرب حالا من فاعل الفعل الأول .

وخلاصة ما سبق ، أن الأساليب التي تشتمل على مضارع يتلوه مثله أساليب صحيحة سواء صح تقدير أن بينها أو لم يصح ، وتخريج ذلك ميسور كما سبق ، ولا يجوز في الفعل الثاني إلا الرفع أما نصبه فلا يجوز إلا إذا نقله العدول؛ كما في قراءة ﴿ قل أفغير الله تأمرونِّي أعبد أيها الجاهلون﴾ ، في قراءة النصب لذا نرى أنه يسوغ في الاستعمال مثل الأساليب الآتية :-

١- تريد تأكل ، أحب أسافر ، نود نلعب [1] وكذا .
٢- محمد يقف ينتظر السيارة ، ويجلس يستمع إلى المذياع .

---

(١) الكشاف ، البحر المحيط .

إضمار أن قبل المضارع والقول فيه

مواضع إضمار أن وجوبا*

في المواضع الآتية :

١- بعـــد لام الجحود التي تفيد النفي ، وهى حرف جر وتسبق بكون ماض لفظا أو معـــنى منفي بما مثل : ﴿ وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم ﴾ ، أو ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾

٢- بعد كي التعليلية عند البصريين وهى حرف جر بمعنى اللام مثل جئت كي تكرمني إذا قدَّرت النصب بأن .

٣- بعد حتى الجارّة التي تفيد التعليل ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها مثل أسلم حتى تدخل الجنة ، أو تفيد الغاية إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها مثل سرتُ حتى أدخل المدينة أو التي تفيد معنى « إلا » مثل ﴿ لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ﴾

وكقول الشاعر :

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود وما لديك قليل

٤- بعـــد أو بمعـــنى حتى التى تفيد (إلى أن) وهى التي يسبقها فعل ينقضي شيئا فشيئا مثل :

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى   فما انقادت الآمال إلا لصابر

أو تفيد معنى (إلا أن) وذلك إذا كان الفعل قبلها لا ينقضي شيئا فشيئا مثل :

وكنت إذا غمزت قناة قوم   كسرت كعوبها أو تستقيما

٥- بعد فاء السببية في جواب النفي المحض ﴿ لا يقضى عليهم فيموتوا ﴾

أو جواب الطلب ، أمرا مثل :

سيرى عنقا فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

---

* للأستاذ عبد العليم فودة ــ خبير اللجنة .

أو نهيا مثل : ﴿ لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ﴾ .

أو دعاء مثل : (رب انصرني فلا أخذل) .

أو استفهاما مثل : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾ .

أو عرضا مثل : (ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا) .

أو تخصيصا مثل : ﴿ لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق ﴾ .

أو تمنيا مثل : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما ﴾ .

أو ترجيا – عند الكوفيين – مثل : ﴿ لعلي أبلغ الأسباب أسباب السماوات ...﴾ .

٦- بعد واو المعية في جواب النفي مثل : ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾ أو الطلب ، أمرا مثل :

فقلت ادعى وأدعو إن أندى   لصوت أن ينادي داعيان

أو نهيا مثل :

لاتنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

أو استفهاما مثل:

ألم أك جاركم ويكون بيني   وبينكم المودة والإخاء

٧- إذا وقع المضارع بعد الفاء أو الواو أو ثم أو أو بين الشرط والجزاء فإن من وجوه إعرابه أن ينصب بأن مضمرة وجوبا .

مثل إن تأتني فتحدثني أحسن إليك ، ومن يأتني ويحدثني أحسن إليه ، ﴿ ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله رسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله ﴾ ، في قراءة من نصب (يدرك) ...، وإن تزرني أو تحسن إلى أحسن إليك ،

٨- المضارع السابق الواقع بعد تمام الشرط والجزاء

فإن من وجوه إعرابه أن ينصب بأن مضمرة وجوبا .

مثل : ﴿ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ...﴾

وكذا ﴿ وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم ﴾ قريء (بالجزم والرفع والنصب) في (يغفر ويكفر) .

مواضع إضمارها جوازا

١- بعد لام التعليل التي لم تعقبها (لا) :مثل جئتك لأراك أو لأن أراك .

٢-٣-٤-٥ بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم خالص أي غير مقصود به معنى الفعل .

وأمثلتها على الترتيب السابق :

للبس عبــاءة وتقرعيني أحب إليّ مــن لبــس الشفــوف

لولا توقع معتر فأرضيه ما كنت أوثر أترابا على تــرب

إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقــر

﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ ومثله:

ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءَك علقما

استعمال أن في خبر أفعال المقاربة

أفعال هذا الباب أربعة أقسام :

١- ما يجب اقتران خبره بأن وهو: حرى واخلولق

مثل : فحرى أن يكون ذاك وكانا، اخلولقت السماء أن تمطر .

ب- ما يغلب اقترانه بها وهو: عسى وأوشك، مثل ﴿ فعسى الله أن يأتي بالفتح ﴾ وقول الشاعر :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وذلــك أن عســى طمع ، وهو لا يكون إلا فيمّا يستقبل فناسب الخبر أن يدل على الاستقبال ، فلزمته أن التي تخلص المضارع للاستقبال .

وقــد تشــبه عسى بكاد فتسقط أن من الخبر ويرفع الفعل كما هو مع كاد ، وبعض المســتقبل أقرب إلى الحال من بعض ، فإذا قال: عسى زيد يقوم، فكأنه قرب حتى أشبه قرب كاد مثل :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

وكذا أوشك في :

يوشك من فر من منيته   في بعض غراته يوافقها

جـ- وما يجب تجرد خبره من أن وهو أفعال الشروع لأنها للأخذ في الفعل ؛ فخبرها في المعنى حال وأن تخلص للاستقبال ، فوجودها ينافى معنى الفعل مثل:

أنشأت أعرب عما كان مكنونا   أخذت أسأل والرسوم تجيبني

د-وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب ، وجرد خبر كاد من أن لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال وأن تصرف المعنى إلى الاستقبال ، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين . مثل :

﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ ، ﴿ يكاد زيتها يضيء ﴾

كرب القلب من جواه يذوب   حين قال الوشاة هند غضوب

وقد تشبه كاد بعسى فيقترن خبرها بأن مثلما ورد في الحديث كاد الفقر أن يكون كفرا، وقد كربت أعناقها أن تقطعا

قال ابن يعيش وإذا أدخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى.

حذف أن

١- حذف أن في غير مواضع إضمارها وجوبا وجوازا ــ وقد سبقت ــ مع نصب المضارع شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول من مثل :

قراءة الحسن بنصب (أعبد) في ﴿ قل أفغير الله تأمرونّي أعبد﴾

وفي قراءة بنصب (يدمغه) في ﴿ بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ﴾

وفى قراءة الأعرج بنصب (يسفك) في : ﴿ ويسفك الدماء ﴾.

وفي قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

وقول الشاعر :

وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد   شفيعا إليه غير وجود يعادله

خــذ اللــص قبل يأخذك ، تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، ومن يحفرها، ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعله.

ولا يجوز القياس على النصب مع حذف أن ، وأجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم، وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذفت أن بقي عملها؛ لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل .

قال أبو حيان : والصحيح قصره على السماع ؛ لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزر فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه .

فحــذف أن فــي غــير مواضــع إضــمارها مــع رفــع الفعــل بعدها ليس بشاذ وذلــك مذهب أبي الحسن ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح التسهيل فإنه جعل منه ﴿ ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا ﴾ فيريكم صلة لأن ؛ الواو حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حذف بطل عمله .

وقد روى ذلك في مواضع النصب من الأمثلة السابقة .

وبناء على ذلك وتأييدا له ، قال ابن يعيش (١١٧/٠٧) :

إن الفعــل فــي خبر عسى إذا تجرد من أن كان مرفوعا وإنما يرفع الفعل بوقوعه موقع الاسم مثل :

عسى الله يعفى عن بلاد ابن قادر   بمنهمر جرن الرباب سكوب

وأشباهه كثير .

٣- وذهــب قــوم إلــى أن حــذف أن مقصــور علــى الســماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصــب بعــد الحــذف إلا ما سمع والى ذلك ذهب متأخرو المغاربة قيل وهو الصحيح .

حذف أن قبل المضارع في الاستعمال اللغوي

أولا : بعد قبل ، وقبيل، سبق في المثل (خذ اللص قبل أن يأخذك)

وقال المتنبى يرثى أبا الهجاء عبد الله بن سيف الدولة وقد توفي بميارفارقين سنة ٣٣٨هـ :

وقبل يرى من جدده ما رأيته ويسمع فيه ما سمعت من العدل

- وقال تميم بن المعز الفاطمي:

ويمنعني من الشكوى إلى الله علمه بجملة ما ألقاه قبل أقول

وقال أيضا : لا ادعى الفضل قبل يشهد لي به أداني الدنا وأقصاها

وقال الشريف العقلي (من أشراف الطالبيين في مصر القرن الرابع والخامس الهجري) :

فكن لداعي التقى مجيبا من قبل تدعى فلا تجيبا

وقال أيضا: فاسبق الشمس قبل تبدد بشمس سرها في غمامة الكأس جهر

وقال أيضا: فأشرب على مذهب أزهاره من ذهب في فضة تجري

قبل يريك الصبح بلوره يلمع في فيروز الفجر

وقال ابن حيوس الدمشقى (٤٧٣هـ) :

لا زلت تحكم في الأنام مخولا ملكا يزول الدهر قبل يزول

وقال ظافر الحداد الإسكندرى (القرن السادس) :

من قبل بيسم أو تنهل عيناه

ومن أساليب الرسالة للإمام الشافعي تحقيق الأستاذ أحمد شاكر:

قبل تكمل الصلاة

قبل يحل عليك

وجاء في شعر المحدثين : إيليا أبي ماضى

تشتاق عينى قبل يغمضها الردى لو أنها اكتحلت ولو بر مالها

وفي قول الشاعر المهجري ، زكى قنصل :

ما كنت أعلم قبل يجمعنا الهوى أن النعيم على مدى خطوات

ومثال قبيل قول المتنبى

ياحابى غيرها وأحسبنى أوجد ميتا قبيل أفقدها

ثانيا : في غير أسلوب قبل

من الحديث :

قولـــــه عليه السلام : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث [١] وقوله : «لا يحل لامرأة أن تسأل طلاق أختها» [٢] .

وحديـــث عوف بن مالك : فلقد رأيت بعض أولئك النفر يسقط سوطه فما يسأل أحدا يناوله إياه[٣]

وحديث أبي ذر :أوصاني رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لا أسال الناس شيئا[٤]

وحديث معاذ : لو كنت آمرا بشرا يسجد لبشر لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها [٥]

وحديث أنس : ... إنما بقى من حاجتي يسيرة وأخاف أنساها [٦]

وحديث هشام بن عامر (لا يحل لمسلم يصارم مسلما فوق ثلاث ليال). [٧]

وحديث حرملة (قلت يا رسول الله ما تأمرني أعمل). [٨]

وحديث جابر: لا ينبغي لأحد يدخل الجنة ، وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة ، ولا ينبغي لأحد من أهل النار يدخل النار، وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة. [٩]

---

(١) البخاري : باب حد المرأة على غير زوجها (الفتح ٣:١١٧)

(٢) البخاري : باب الشروط التي لا تحل في النكاح (الفتح ٩:١٩٠)

(٣) تهذيب الآثار: الخبر ٣٩ .

(٤) تهذيب الآثار: الخبر ٤٩

(٥) سند أحمد ٢٨٨/٥

(٦) الأدب المفرد رقم ٢٧٨

(٧) الأدب المفرد رقم ٤٠٧

(٨) الأدب المفرد رقم ٢٢٢ .

(٩) الأدب المفرد رقم ٩٧٠

وحديث عمر بن الخطاب لسعد بن أبي وقاص : " لقد شكاك أهل الكوفة في كل شيء حتى زعموا أنك لا تحسن تصلي بهم " [١].

وفي مسند احمد : « ليس يحسن يكتب » [٢].

من الشعر والنثر

مع فعل الإرادة : أريد أخاطب الأمير [٣]

وقال ابن الرومي:

وهو عيب يكاد يسقط فيه كل حر يريد يظهر حاله

وقال ابن حيوس يمدح أكبر الجيوش:

أراد يرينا الله جاهك عنده ومن منك أولى بالمحبة والزُّلفى

وقال تريد ... في كل وقت وذلك عند أمثالي عزيز .

وقال محمود أبو الوفا :

أريد أضحك للدنيا فيمنعني أن عاقبتني على بعض ابتساماتي

وبعد أفعال متعدية غير فعل الارادة

أحب تقطن عندى ، أتحسن تتوضأ ، ما يحسن يتوضأ ، تكتب تذمه [٤] ، ما أحسن أصف [٥] ، أحتاج أحفظ ، أخاف لا يقبل مني [٦] .

لا شتهت تصفع نفسك [٧] .

وبعد أفعال لازمة

فما قدرنا نقابله ( ) ، تتجرأ تشهد عندي (١)

---

(١) مسند الحميري ٣٨/١

(٢) مسند أحمد ٢٩٨/٤

(٣) سيرة أحمد بن طولون تحقيق الأستاذ كرد علي .

(٤) من أخبار القضاة للقاضي وكيع

(٥) تاريخ بغداد

(٦) أخبار سيبويه المصري لابن زولاق (القرن الرابع)

(٧) المغرب لابن عصفور

ومره يحفرها ( ) فكيف تلومني أعجب بنفسي (١)

فعقد على أبيه لا يعمل الصرف (٣)

وفي موقع المصدر المجرور بحرف الجر أو الإضافة

لابد من يتتبعها (٤)

فتهاربت منه خوف يطوف عليه (٣)

... على شريطة تعطيني (٣)

وفي موقع المصدر المرفوع

عليه يتعلم الصلاة .

﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ .

وقد تحذف أن والمضارع معا كما في قول المتنبي:

ولو أنى استطعت خفضت طرفي فلم أُبصر به حتى أراكا

أي لو استطعت (أن أخفى)

– وقوله تعالى : ﴿ قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ﴾ .

أي لو شاء الله (أن أتلوه) .

﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ .

ولو شاء ربك ألا يفعلوه ما فعلوه .*

*

* *

* * *

* رسالة الشافعي : تحقيق أحمد شاكر

التخريج النحوي لتلك الأساليب

نلحـــظ في المواضع التي حذفت فيها أن أنها كلها في مقام يتطلب المصدر اما فاعلا في مثل : لا يحل لامرأة تحد على ميت أي لا يحل لامرأة حدها على ميت .

ومثله لأن " تسؤلها ، لا يحل لمسلم مصارحة ... ، لا ينبغي لأحد دخول ...

وإما مفعولا به بعد الفعل المتعدى ولا سيما فعل الإرادة

أريد مخاطبة الأمير ، كل حُرٌ يريد إظهار حاله

أريد الضحك للدنيا ، ما أحسن وصف ... إلخ

لا تحسن الصلاة ، يحسن الكتابة وكأخاف نسيانها

وإما منصوبا على نزع الخافض إذا كان الفعل لازما

في مثل : فما قدرنا على أن نقابله ، تتجرأ على أن تشهد ، تلومني على أن أعجب :

ومره بأن يحفرها ، أوصاني بعدم السؤال

وإما مجرورا بحرف الجر : في لابد من (أن تتبعها)

أو بالإضافة بعد قبل ، قبيل (قبل يرى) قبل رؤيته ... إلخ

ومظاهــر ذلك استعمالها القرآني قد وردت مضافة للمصدر مؤولا وصريحا ثلاثين مرة من جملة استعمالاتها مضافة (٣٩) مرة ،

وإما مرفوعا على أنه مبتدأ في :

علــيه تعلــم الصـــلاة (أي تعلم الصلاة) ، ﴿ ومن آياته يريكم البرق ﴾ (أي إراءتكم البرق من آياته) ، أو خبر ، في : تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه .

– وخلاصة القول أن الاستعمال اللغوى جوز حذف أن في نصوص كثيرة

وبخاصـــة إذا قامت أدلة على حذفها من وجود أن أخرى كما في (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) .

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

أو أن يقتضـــي المقـــام المصـــدر الذي يعرب فاعلا ومفعولا به أو منصوبا بنزع الخافض أو مجرورا بمن أو الإضافة أو مرفوعا مبتدأ أو خبرا

وحق هذا الفعل أن يكون مرفوعا بعد حذف أن .

بعض المراجع

- ابن عقيل وحاشية الخضري .
- حاشية الصبان على الاشموني .
- التصريح .
- همع الهوامع .
- المفصل لابن يعيش .
- مذكرة للأستاذ شوقي أمين عضو المجمع .
- مذكرة للأستاذ محمود شاكر عضو المجمع .
- مقال " محمد عبد الغني حسن في مجلة المجمع ج ٤٣٩ .
- ديوان المتنبي من بحوث مؤتمر الدورة ٤٥ .

*

* *

* * *

(إن) وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا)*

(إنَّ وأخواتها) من أبواب النحو المعروفة .

ونعــنى بالنونــيات مــنها ما كان في آخره نون مشددة ، أي نونان أدغمت إحداهمــا فــي الأخرى ، وهى : إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ ، ويجري مجراها ما جاء من لغات (لعل)[1] في آخره نون مشددة كذلك مثل (لأن) و (لعن) و(لغن) .

فــإذا اتصل الضمير (نا) بهذه الأحرف النونيات اجتمع في كل منها ثلاث نونــات ، أي ثلاثــة أمثال ، فهل تبقى النونات الثلاث فيقال (كأننا) ونحوها ؟ أو تحذف نون وتبقى نونان فيقال (كأنا) ونحوها .

هذا سؤال يورده بعض السائلين .

ولــم يذكــر جمهور النحويين بيانا يوضح حكم هذا ، مع علمهم بما ورد في القــرآن الكريم والشعر المستشهد به مما نراه ينطق بالحكم ، وقد يستشهدون ببعض هذه الشواهد لغير هذا الشأن المقصود هنا .

نرى أن الشواهد كثيرة ، وهى تنطق بجواز الأمرين ، فيقال (إننا) و(إنا)[2] و(أنــنا) و (أنا) ، و(كأننا) و (كأنا) و (لكننا) و (لكنا) وكذلك ما جرى مجراها .

ونذكر من الشواهد الكثيرة بعضا وهو كاف لاطمئنان النفس في الاحتجاج.

---

* للدكتور محمد رفعت فتح الله – عضو المجمع .

(١) لغــات نون (لعل) جاءت في المفصل وشروحه ، وقال ابن يعيش في شرحه (٨٧١٨) : اعلم أن العرب قد تلعبت بهذا الحرف كثيرا لكثرته في كلامهم ، وجاءت في شرح الرضي للكافية ٣٣٥١٢ ، وهمع الهوامع ١٣٤/١ ، والإنصاف ١،٢٢٤ – ٢٢٥ ، وخزانة الأدب ٣٦٩/٤ والقاموس والتاج (لعل) .

(٢) (إنا) قد حذفت فيها نون مفتوحة ، ولعل الراجح أن تكون المحذوفة ثانية النونين في (إن) ونحوها لأنها قد عهد حذفها في تخفيف (إن) ، وأما (نا) فلم يعهد حذف نونه ، وإذا حذفت النون المفتوحة في (إن) قامت مقامها في الإدغام نون (نا).

شواهد (إننا) و (إنا) بكسر الهمزة فيهما .

﴿ ربنا إننا آمنا ﴾ [١] .

﴿ ربنا إننا سمعنا مناديا ينادى للإيمان ﴾ [٢] .

قال سعد بن ناشب يخاطب بلالا الخارجى :

لا توعدنًا يا بلال فإننا وان نحن لم نشقُق عصا الدين أحرار [٣]

﴿ إنا آمنا بربنا ﴾ [٤]

﴿ إنا سمعنا قرءاناً عجبًا ﴾ [٥]

﴿ إنا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾ [٦]

قال بشامة النهشلى :

إنا محيــوك ياســلمى فحيينــا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

إنا لنرخص يوم الروع أنفسنــا ولو نسام بها في الأمن أغلينا [٧]

شواهد (أننا) و (أنا) بفتح الهمزة فيهما

﴿ ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة ﴾ [٨]

﴿ واشهد بأنَّا مسلمون ﴾ [٩]

---

(١) الآية ١٦ في سورة آل عمران .

(٢) من الآية ١٩٣ في سورة آل عمران .

(٣) الحماسة بشرح المرزوقى ٦٦٧/٢ .

(٤) من الآية ٧٣ في سورة طه .

(٥) من الآية ١ في سورة الجن .

(٦) الآية ١ من سورة الفتح .

(٧) الحماسة بشرح المرزوقى ١٠٤/١

(٨) الآية ١١١ من سورة الأنعام .

(٩) من الآية ٥٢ في سورة آل عمران .

قال ذو الإصبع العدوانى :

أزرى بنا أننا شالت نعامتنا فخالنى دونه وخلته دونى [١]

وقال عوف بن عطية بن الخرع :

......ألم تَرَ أننا مِردَى حروب تسيل كأننا دُفّاعُ بحرِ [٢]

﴿ وأنا لما سمعنا الهدى آمنا به ﴾ [٣] ، ﴿ واشهد بأنا مسلمون ﴾ [٤].

قال عمرو بن كلثوم :

بأنا العاصمون بكل كحـــل وأنـــا الباذلـــون لمجتدينـــا

وأنا المانعـــون لمـــا يلينـــا اذا ما البيض زايلت الجفونا

وأنا المنعمـــون اذا قدرنـــا وأنـــا المهلكـــون اذا أتينـــا

وأنا الشاربون الماء صفوا ويشرب غيرنا كدرا وطينـــا [٥]

شواهد (كأننا) و (كأنا)

قال جرير يصف خيمة أقامها له ولأصحابه فنفذ اليهم الحر الشديد من خلالها :

ظللنا بمستَنِّ الحَرور كأننا لدى فرس مستقبل الريح صائم [٦]

قال الجعدى :

حتى لحقنا همو تعدى فوارسنا كأننا رعى قف يرفع الآلا [٧]

قال عويف القوافى الفزارى :

بلغ النفوس بلاؤه فكأننا موتىَ وفينا الروح والأجساد [٨]

---

(١) المفضلية ٣١ .

(٢) المفضلية ٩٥ .

(٣) الآية ١٣ من سورة الجن .

(٤) الآية ٥٢ آل عمران .

(٥) شرح القصائد العشر للتبريزى ٢٣٤ــ ٢٣٥ .

(٦) سيبويه ٢١١/١، الهمع ١٨٨/٢ وديوان جرير ٥٥٤ .

(٧) في (أول) من الصحاح واللسان والتاج .

(٨) الحماسة بشرح التبريزى .

قال ذو الاصبع العدوانى ، أبو نخيلة :

كأنا يوم قرَّى انما نقتل ايانا [١]

قال ذو الرمة :

كأنا والرحال على صوار برمل حزاق أسلمه الصريم [٢]

قال الحارث بن وعلة :

كأنا وقد حالت حذوفة دوننا نعام تلاه فارس متواتر [٣]

شواهد (لكننا) و (لكنا) :

قال طهمان بن عمرو :

وما كان غض الطرف مناسجية ولكننا في مذحج غربان [٤]

قال معبد بن علقمة :

فقل لزهير ان شتمت سراتنا فلسـنا بشتّامـين للمتشّـتمِ

ولكننا نأبى الظلام ونعتصى بكل رقيق الشفرتين مصمم [٥]

قال المرقشى الأكبر :

لكننا قوم أهاب بنا في قومنا عفافة وكرم [٦]

﴿ قالوا ما أخلفنا موعدك بملكنا ، ولكنَّا حُمِّلْنا أوزاراً من زينة القوم ﴾ [٧]

﴿ ولكـنا أنشأنا قرونا فتطاول عليهم العمر وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنَّا كنا مرسلين ﴾ [٨]

---

(١) سيبويه ٢٧١/١ ، ٣٨٣/١ ، وابن يعيش ١٠١/٣ ، والخصائص ١٩٤/٢ وأمالى ابن الشجرى ٣٩/١ ، والانصاف ٦٩٩/٢ ، والخزانة ٤٠٦/٢ .

(٢) ديوان ذي الرمة ١٦٨٠/٣ .

(٣) الحماسة شرح المرزوقى ١٢٧٦/٣ .

(٤) عزب في أمالى ابن بري واللسان والتاج .

(٥) الحماسة بشرح المرزوقي ٧٥٢/٢ .

(٦) المفضلية ٥٤ .

(٧) من الآية ٨٧ في سورة طه .

(٨) الأية ٤٥ في سورة القصص .

قال حجر بن خالد الثعلبى :

فلو أنا شهدناكم نصرنا بذى لجب أزب من العوالى [١]

شواهد لبعض لغات لعل :

قال امرؤ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الديار كما بكى ابن خذام [٢]

قال الفرزدق :

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام [٣]

قال أبو النجم :

أغد لغنا في الرصان نرسل [٤]

فهذه شواهد ناطقة بجواز الوجهين ، وتجعلنا نطمئن الى الحكم الآتى :

اذا اتصل الضمير (نا) بأن وأخواتها النونيات جاز بقاء النونات الثلاث ، وجاز حذف احدى النونات .

*

* *

* * *

---

(١) الحماسة بشرح التبريزي .

(٢) الهمـع ١٣٤/١ ، والـدرر ١١١/١ ، والخزانة ٢٣٤/٢ – ٢٣٥ ، وابن يعيش ٨٩/٨ ، ولصحاح واللسان (خذم) ، والتاج (حذم) و (لعل) والديوان صـ١١٤.

(٣) ديوانه / ٨٣٠ ، والنقائض / ١٠٠٤ ، وشرح شواهد الشافية / ٤٦٤ والانصاف ٢٢٥/١ ، واللسان (لغن) وأمالى القالى ١٣٤/٢ والسمط ٧٥٨/٢ ، وخزانة الأدب ٣٩/٤ ، ٣٦٩/٤ .

(٤) الهمـع ١٣٤/١ ، والعقـد الفريد ١٧٢/١ ، وسمط اللالى ٣٢٧/١ ، ٧٥٨/٢ وابن يعيش ٨٩/٨ ، والأمالى للقالى ١٠٨/١ ، ١٣٤/٢ .

مذكرة مقدمة من :

الأستاذ عبد العليم السيد فودة ، الخبير بالمجمع للرد على البحث المقدم من فضيلة الأستاذ محمد رفعت فتح الله ، عضو المجمع ولجنة الأصول عن بحثه

***" إن وأخواتها النونيات إذا اتصل بها الضمير (نا)* "**

جاء فيها " نعنى بالنونيات ما كان في آخره نون مشددة :- (إنَّ) ، (أنّ) ، (كأنَّ) (لكنّ) ويجرى مجراها .

ما جاء من لغات في (لعل) تعنّ ، لأن ، عنَّ ، لغنّ .

فإذا اتصل بهذه الأحرف (نا) اجتمع في كل منها ثلاث نونات ، فهل تبقى الثلاث نونات أو تحذف إحداها ؟ هذا سؤال .

لم يذكر جمهور النحاة بيانا يوضح حكم هذا ثم ساق أمثلة كثيرة من القرآن والشعر القديم جاء فيها :

إننا ، أننا ، كأننا ، ولأننا (لعلنا)

في قول امرئ القيس :

عوجا على الطلل المحيل لأننا نبك الديار كما بكى ابن خذام

ـــــ الحذف (إنّا) ، (أنّا) ، (كأنّا) ، (لكنا) ، لغنّا) في قول أبى النجم :

أغد لغنّا في الرهان نرسله .

وبعد أن انتهى من ايراد الشواهد قال :

فهذه الشواهد ناطقة بجواز الوجهين وتجعلنا نطمئن إلى الحكم الآتى :

إذا اتصل الضمير (نا) بان وأخواتها النونيات جاز بقاء النونات الثلاث ، وجاز حذف إحدى النونات .

٢- وبعد أن قرأت ما سبق سألت نفسى وماذا يشبه الظاهرة السابقة في توالى النونات فوجدتها تأتى من اتصال هذه الأحرف النونية الناسخة بياء المتكلم ، فإن

---

* للأستاذ عبد العليم السيد فودة ــ الخبير بالمجمع .

نون الوقاية تسبقها فتكون هذه الأحرف :

- إنــنى ، وأنــنى ، كأنــنى ، لكننى (باثبات النونات الثلاث) ، أو تحذف إحدى النونات فتكون :

- إنّى ، أنّى ، كأنّى ، لكنىّ ، بحذف واحدة منها .

وعدت إلى القرآن الكريم والشعر فجمعت شواهد كل منها :

فأمثلة : إننى : ﴿ (إننى) أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدنى ﴾ ١٤ / طه .

وقول علقمة :

فإن تسألونى بالنساء (فإننى) بصير بأدواء النساء طبيب

ومالك بن الريب :

ولاتنسيا عبدى خليلى (إننى) تقطع أوصا لى وتبلى عظاما .

وأمثلة : (إنى) : ﴿ قال (إنى) جاعلك للناس إماماً ﴾ . ٢٤ / البقرة

ومثلها في القرآن كثير .

وقول حسان :

وإنى لمزج للمطى على الوجى و (إنى) لثراك لما لم أعود .

وقول مالك بن الريب :

هَيا صاحبى رحلى دنا الموت فانزلا برايته (إنِى) متيم لياليا.

وبقول ذى الأصبع :

انى لعمرك يابانى بذى غلق على الصديق ولا خيرى بممنون

(إنىّ) أبــى ذو محافظــة وابن أبــى أبــى مــنى أبيــن

وقول عدى بن زيد :

للوارث الباقى من المال فاتركى عتابى (فإنى) مصلح غير مفسد

وأمثلة (أننى)

قول امرئ القيس :

أصبحت ودعت الصبا غير (أننى) أراقب خلات من العيش أربع .

كقول عبد يغوث :

وقد علمت عرس مليكة (أننى) أنا الليث معدوّا على وعاديا

كقول عنترة :

يخبرك من شهد الوقيعة (أننى) أغشى الوغى وأعف عند المغنم

كقول دريد بن الصمة :

وطيب نفسىّ (أننى) لم أقل له كذبت ولم أبخل بما ملكت يدى

وأمثلة (أنى)

قول امرئ القيس :

ليقتلنى (أنى) شغفت فؤادها كم شغف المهنوءة الرجل الطالى

وكقول متمم :

وحسبك (أنى) قد وجدت فلم أجد بكفى عنه للمنية مدفعا

وكقول أحيحة بن الجلاح :

ولو (أنى) أشاء نعمت حالا وباكرنى صبوح أو نشيــل

وقد علمت بنو عمرو (بأنى) من السرارات أعدل ما أميل

وكقول أبى ذؤيب :

وتجلدى للشامتين أريهم : أنى لريب الدهر لا أتضعضع

وأمثلة (كأننى)

قول امرئ القيس :

فظلت في زمن الديار (كأننى) نشوان باكره صبوح مدام .

وأمثلة (كأنى) :

كقول امرئ القيس :

(كأنى) غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل

وكقول عبد يغوث :

(كأنى) لم أركب جواد ولم أقل لخيلى كرى نفسى عن رحاليك

وقول أبي ذؤيب :

حتى (كأني) للحوادث مروة　　　بصفا المشقر كل يوم تقرع

وأمثلة (لكنني) :

قول زهير :

وأعلم علم اليوم والأمس قبله　　　و (لكنني) عن علم ما في غد عَمِ

وكقول النابغة :

و (لكنني) كنت امرءاً لي جانب　　　من الأرض فيه مُستراد ومذهبُ

وكقول عبد يغوث الحارثي :

و (لكنني) أحمي ديار أبيكم　　　وكان الرماح يختطفن المحاميا

وأمثلة (لكني) :

قوله تعالى : ﴿ ولكني أراكم قوما تجهلون ﴾ (٢٩/ هود) .

وكقول عنترة :

إذ يتقون بي الأسنة لم أخم　　　عنها و (لكنني) تضايق قدلي

٣- وعدت الى كتب النحو لأرى ماذا قال النحاة .

فوجدت الأشموني عند شيخه لقول ابن مالك :

وليتني (فشا) وليتي ندرا　　　ومع لعل اعكس وكن مخيرا

في الباقيات ، واضطرارا خففا　　　مني وعني بعض من قد سلفا

يقول : (وكن مخيرا في الباقيات ، فتقول إني وإنني ، وأني أو أنني ، كأني ، أو كأنني ، لكني أو لكنني)

فثبوتها (نون الوقاية : الأخيرة) لوجود المشابهة (يقصد مشابهة هذه الأحرف الناسخة للفعل كان وحذفها لكراهة توالي الأمثال .

ثم قال الصبان معقباً : " قوله حذفها لكراهة توالي الأمثال مبني على أن النون المحذوفة في (إني) نون الوقاية لأنها منشأ الثقل وقبل النون المحذوفة هي الأولى المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع إليه الإعلال وقبل الوسطى المدغم فيها

لأنهـــا فى محل اللامات التى يلحقها التغيير، وبعض هذا الخلاف يجرى في(إنا) فقيل المحذوفة الأولى ، وقيل الثانية ، ولم يقل أحد يعتد به أنها الثالثة لأنها اسم " .

كذا في الردوانيّ .

ومما سبق يتضح أمران :

أن ظاهرة توالى النونات في الحروف الناسخة النونيات تتحقق في موضعين :

١- عند اتصالها بـــ (نا) ب ــ وكذا عند اتصالها بياء المتكلم .

جــــ يجوز في الموضعين السابقين حذف إحدى النونات ، ويصح إلغاء الثلاث كما ظهـــر فـــي الشواهد التي ساقها الأستاذ محمد رفعت فتح الله في اتصال هذه الحروف (بنا) والتي سبقتها في اتصال هذه الحروف بياء المتكلم .

٢ – وأن الـــنحاة لـــم تفتهم هذه الظاهرة بل لحظوها وسجلوها ويفهم من كلامهم حكمهـــا وهو إثبات النونات الثلاث على الأصل أو حذف إحدى النونين في إنّ تخفـــيفاً، والمـــتكلم مخـــير بين الاستعمالين وكلاهما صحيح فصيح كما تظهره الشواهد .

*

* *

* * *

جمعَ فَعْلة على فِعَل
في مثل : فَصْلة وفِصَل *

١- أكثر الأحكام شيوعاً على ألسن الباحثين في اللغة والمؤلفين فيها أن جمع التكسير أغلبه موقوف على السماع . وأن القليل منه ما يغلب في بعض أوزان المفرد .

وقد عالج " مجمع اللغة العربية " هذا الموضوع في جملة من أوزان مجموع التكسير ، فقال بقياسيتها ، جريا مع ما ذهب إليه أئمة النحاة في الحكم عليها بأنها الغالب أو الكثير أو الباب.

وفي خصوصية جمع فَعْلة بفتح الفاء وسكون العين على فِعَل بكسرها ، لم يجد المجمع في أقوال النحاة ما يطمئن به إلي القول بإجازته ، بل انتهى إلى أن هذه الصيغة تجمع على فَعْلات جمع قلة ، وفِعال بكسر الفاء جمع كثرة ، ومثل للمفرد بقَصْعَة ورَوْضَة وضَيْعَة .

٢- وفي هذا العصر ، جرت فى استعمال المثقفين كلمة " الفِصلة " يدللون عليها بأنها المقال أو البحث المنقول من مجلة ، المطبوع على حدة ، وهم يجمعونها على فِصَل ، ويضبطون المفرد بكسر الفاء وسكون الصاد ، والجمع بكسر الفاء وفتح الصاد .

ثم المريب في أن الكلمة مستحدثة بدلالاتها تلك ، وأجمع الظن أنها ترجمة لمقابل أجنبى .

وأما أن ضبط مفردها وجمعها على هذا النحو الذي اسلفناه ضبط يتفق مع الألسن اللغوية ، فلا خلاف على أن الفِعْلة بكسر الفاء وسكون العين تجمع على فِعَل بكسر الفاء وفتح العين جمع كثرة ، قياسا مطردا .

---

* بحث للأستاذ محمد شوقي أمين – عضو المجمع .

٣- ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح نفسه في هذا المقام : هل الفِصْلة بهذا الضبط من مسموع العربية ، وهل جمعت هذا الجمع الذي يجرى به الاستعمال ؟

وإذا رجعـنا إلـى معجمات اللغة وما فيها نستخبرها ، فإننا لا نجد فيها إلا " الفَصـلة " بفتح الفاء وسكون العين ، ومعناها : النخلة أو الفسيلة المنقولة المحولة التي اقيلت عن موضعها . وتجمع على فَصْلات .

ومـن الواضـح أن الباحـث الذى تطلع الى ترجمة الكلمة الأجنبية بمعناها العصـرى ، كـان موفقًا كل التوفيق في الاهتداء الى كلمة " الفصلة " ونقل دلالتها النباتية إلى الدلالة الثقافية على سبيل المجاز .

وعلـى الرغم من شيوع كلمة " الفصلة " ـــ أيا كان ضبطها ـــ لهذه الدلالة العصرية ، نهضت كلمات أخرى تزاحمها في هذه الدلالة ، فإننا نجد من المستعمل بقلـة أو كثرة ، كلمات : سليلة ، مستلة ، مفرز ، مستخرج . وكلها مرادف الفصلة بالمعنى العصرى .

٤- بقـى جـواب لسؤال عن الجمع ، وهو " الفصل " ومكان من مسموع اللغة .
والحـق أن هـذا الجمع لم تنص عليه المعجمات ، ولكنه مشهور بكونه عنوان كتاب " ابن حزم " : " الفصل في الملل والنِّحَل " . منذ القرن الخامس الهجرى.

٥- يخلص لنا من حصاد البحث المعجمي أن " الفَصْلة " مسموعة فصيحة بفتح الفاء وسـكون الصـاد ، كما يخلص لنا من الترصد للكلام المولد أن جمع " الفِصَل " بكسر الفاء وفتح الصاد معروف منذ القرن الخامس الهجري على أقل حساب.

ومن ثم يخطر للناقد اللغوي أن يتوقف فيما يجرى على ألسنة المعاصرين من ضبط الفِصلة بكسر الفاء ، إذ أن هذا الضبط لا وجود له في مسموع الفصحى ، وليست الصيغة التي هو منها مقيسة في أبنية الأسماء .

وعلى افتراض جواز هذا الصوغ ابتداء ، يتساءل الناقد : ما الحاجة إلى ارتجال صـيغة على سبيل الجواز ، وهناك في مسموع الفصحى ما يقوم مقامها ، ويغنى غناءها ؟

٦- الإشكال إذن يتحدد في جمع الفَصْلة بفتح الفاء على فِصَل بكسرها . وفي صفحة عنوان كتاب " الفِصَل " لابن حزم ، نجد ما يأتى :

" الفِصَل بكسر ففتح جمع فَصْلة لمن يفتح فسكون ، كقَصْعة وقِصَع : النخلة المنقولة مـــن محلها إلى محل آخر " ولا أدرى لمن هذه المقولة ، ولكنها تفتح الباب للنظر فيما نشير إليه ، وهو جمع فَعْلة على فعل . وذلك بيت القصيد في هذه العجالة.

٧- خلاصـــة مـــا يتفق عليه جمهور النحاة أن فِعْلة بكسر على فِعال غالبا الصحيح وغيره ، كقِصاع . وقد يجيء على فِعَل ، وكأنه مقصور فِعال ، وجاء فيه ايضا : فعول لأن فعولا وفعالا أخوان ، وذلك مثل مائة ومئون وبدرة وبدور . وعلة غلبة فِعال في جمع فعلة أنه أخف من بناء فعل وفعول .

وفـــي هذا ما يسمح شيئا ما بقبول ما يجمع من فعلة على فعل ، ولكن الفراء يزيد الأمر سماحا ، فهو يرى أن فعلا ينقاس في جمع فعلة يائى العين .

٨- وقـــد ذكر النحاة من أمثلة جمع فعلة على فعل ما يكاد يعد شاذا ، اذ يقتصرون على مثالين أو ثلاث . ولكنى ببعض الجهد في الترصد والتلفظ للأمثلة من فصيح العربـــية تسنى لى أن أجمع ما يزيد على العشرين ، والكثرة الكاثرة منها ما ليس يأتى العين ، وما يقول بعض النحاة انه مما يحفظ حين يوقون منه ما يوقون .

والأمثلة هى :

بدرة ــ بطة ــ حلقة ــ هضبة ــ قصعة ــ لزبة ــ مرة ــ رفقة ــ عبرة ــ أزمة ــ ســحنة ــ صبحة ــ سبخة ــ قامة ــ حاجة ــ تارة ــ دولة ــ عولة ــ ضيعة ــ صيفة ــ عيبة ــ حيضة ــ بيعة .

٩- دستة ــ بدلة ــ جنية ــ جلسة ــ جزمة ــ فردة ــ لوزة ــ جوزة ــ موزة .

وفـــى الكلمـــات الأربع في اللوحة الأخيرة ينطبق المفرد باشمام فائه الصحيحة لمناسبة الواو في عينه .

*

* *

* * *

الدورة الحادية والخمسون

١٩٨٤م – ١٩٨٥م

الموضوعات التى عرضت فيها [*] :

١- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام .

أ - حذف همزة الاستفهام .

ب - خروج ماذا عن الصدر .

جـ تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات استفهام عن صدارتها .

٢- حذف تمييز كم

٣- جواز دخول الألف واللام على كل وبعض .

٤- دخول إذا على الجملة الاسمية .

---

* عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٨٥م .

الموضوع الأول :

١- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام .

أ- حذف همزة الاستفهام *

بعد أن تدارسته اللجنة انتهت فيه إلى القرار التالى :

يجرى في الاستعمال المعاصر حذف همزة الاستفهام في مثل قولهم : كتبت الدرس ؟ محمد في الفصل ؟ اكتفاء بالنبر وطريقة الأداء أو بوضع علامة الاستفهام عقب الجملة .

وترى اللجنة :

جواز ذلك لما ورد من أمثلته في المأثور اللغوى شعره ونثره ولما نص عليه جمهرة النحاة *.

ب ــ خروج ماذا عن الصدر

تدارسته اللجنة وانتهت فيه إلى القرار التالى :

يكاد النحاة يجمعون على أن أسماء الاستفهام لها الصدارة في جملتها ولكن البحث في آراء الأئمة وشواهد العربية يجيز لنا في شأن (ماذا) أن يقال : (فعلت ماذا) ؟ و (قرأت ماذا ؟) ونحوهما .

لذا ترى اللجنة :

أنه لا تثريب على هذا الاستعمال حيث تكون(ماذا) معمولة لما قبلها.

أ ــ ردّه المجلس إلى اللجنة لاستيفاء الكلام في حذف همزة الاستفهام بالمجال الحقيقى أو الانكارى .

ب ــ أعيد إلى اللجنة لإعادة النظر فيه .

قدّم الأستاذ عبد العليم فودة خبير اللجنة تلك المذكرات :

١- حذف همزة الاستفهام .   ٢- التصرف المحدث في أساليب الاستفهام وموقف الفصحى منه .

٣- في صدارة أسماء الاستفهام .

جـ ـ تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات استفهام عن صدارتها :

انتهت فيه اللجنة إلى القرار التالى :

يشيع قولهم : محو الأمية مسئولية قومية . كيف ؟

وأنت من ؟ منزلك . أين ؟ السفر . متى ؟

ظاهرة خروج أداة الاستفهام عن صدارتها ؟

ولهذه الاستعمالات نظائر منها :

قوله تعالى : ﴿ كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاًّ ولا ذمة ... ﴾ (التوبة/)

وقول محمد بن كعب الغنوى :

وحدثتمانى إنما الموت في القرى فكيف وهاتا روضة وقليب

وقول زياد الأعجم :

ومن أنتم أنا نسينا من انتم وريحكم من أى ريح الأعاصر .

وتخــرج علـــى أن أسماء الاستفهام وقعت صدرا في جملتها التى حذفت ركنها ، أو حذفت برمتها

وترى اللجنة

إجازة هذه الاستعمالات استشهادا بالمأثور ، واستئناساً بهذا التخريج .

الموضوع الثانى :

حذف تمييز كم *

ورد فـــي الفصـــيح حذف تمييز كم استفهامية أو خبرية فى حين أن جمهرة الـــنحاة لا يصرحون بجوازه وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالى :

يجرى في الاستعمال حذف تمييز كم استفهامية أو خبرية في مثل قولهم :

كم بقى من الشهر ؟ وكم نصحت لك ؟

وقد ورد مثل ذلك في الفصيح : كقوله تعالى :

﴿ قال كم لبثتَ قال لبثتُ يوما أو بعضَ يوم ﴾

" وقول معن بن أوس :

وكم علمته نظم القوافى فلما قال قافية هجانى

ولمـــا كـــان جمهرة النحاة لا يصرحون بجواز الحذف في كلا الاستعمالين ، وكانت كتب القواعد التعليمية تغفل ذلك ، ترى اللجنة :

ضرورة النص على ذلك تعويلا على المأثور في الفصيح

وعلى ما ذكره ، بعض النحاة .

---

* وقد وافق المجلس عليه على أن يزاد في عجز القرار ... على أن يوجه هذا بمذكرة فى المرحلة المناسبة .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : " تمييزكم ووجوب النص على جواز حذفه " .

ـــ وبحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " تمييزكم وجواز حذفه " .

الموضوع الثالث :

جواز دخول الألف واللام على " كل " " وبعض " *

جمهـــرة الـــنحاة يمـــنعون دخول الألف واللام على كل وبعض . ومنهم من أجـــازه كابـــن درستويه والزجّاجى ، كما أن له أمثلة من مأثور الشعر .. تدارست اللجنة هذا الموضوع واتخذت فيه القرار التالى :

يجـــرى فـــي الاستعمال دخول (أل) على (كل) و (بعض) فيقال : الكل موافق أو البعض موافق وجمهرة النحاة يمنعون ذلك ، على أن منهم من أجازه ومن بيـــنهم ابن درستويه والزجاجى ، وثمة من المأثور أمثلة لورود ذلك في الشعر، وقد جرى بذلك استعمال المولدين من قديم .

ولذا ترى اللجنة :

إجازة دخول الألف واللام على (كل) و (بعض) .

---

* وافق المجلس عليه .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : " جواز دخول الألف واللام على كل وبعض . "

الموضوع الرابع :

دخول إذا على الجملة الإسمية *

فـــي القـــرآن الكـــريم شواهد كثيرة لدخول إذا على الجملة الاسمية وكذا في الشـــعر العربي .. وللنحاة آراء في تخريج ذلك .. لذا تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالى :

يجرى كثيرا في الاستعمال دخول إذا على الجملة الاسمية في مثل قولهم :
إذا المطر انقطع فأخرج .
وللنحاة في تخريج مثل هذا رأى بصرى شائع ، وهو أن الاسم الذى بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .
وهناك رأى يقول إنه مبتدأ وينسب إلى الأخفش والفراء ، وغيرهما من نحاة الكوفة ويعزى إلى سيبويه فيما ذكره السيرافى أيضا .
ولما كانت أمثلة القرآن الكريم من ذلك تزيد على عشرين ، ومن الشعر تزيد على ستمائة ، وظاهرها دخول اذا على جملة اسمية خبرها ماض لفظا أو معنى ،
فإن اللجنة ترى :
أن إعراب الاسم فاعلا ، وان كان أقيس في الصناعة النحوية ، فان الرأى الذى يجعله مبتدأ ، فيه أخذ بالظاهر ، وتيسير في الإعراب ،
وبعد عن افتراض فعل محذوف .

---

* وافق المجلس على القرار وبأن ينص على هذا القيد في دخول إذا الشرطية.
* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقى أمين بعنوان : " دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية " .
وبحث للأستاذ عبد العليم فوده بعنوان : إيلاء إذا الجملة الإسمية .

حذف همزة الاستفهام *

شـــاع فـــي الاســـتعمال الآن حذف همزة الاستفهام من جملته فتكاد لا تظهر واكـــتفى عـــنها بالنبر ، فيقال قام القطار ! سافر محمد ! تكتب الدرس ! حسن جاء !كتبك معك ! هذا شغل ! على معنى أقام القطار ...

وإذا عدنا الى كتب النحاة وجدناهم يقفون منها موقفا مختلفا ، فمنهم من يتشدد فـــلا يجوّز حذفها كسيبويه وابن يعيش والرضى وابن الحاجب وأبى جعفر النحاس ، وأبى عمرو بن العلاء الذى خطّأ عمر بن أبى ربيعة في قوله :

ثم قالوا تحبها ؟ قلت بهرا   عدد الرمل والحصى والتراب

إذ حذف همزة الاستفهام في (تحبها)

وخـــروجا مـــن تخطئة ابن أبى ربيعة قال المبرد : " إن الجملة خبر لا استفهام لأن حذفها في البيت لا دليل عليه فهو خطأ فاحش " .

ومـــنهم من جّوز حذفها في الاختيار أمناً من اللبس ، كابن فارس الذى يقول وربما حذفت العرب ألف الاستفهام .

وعلاء الدين الإربلى يقول : " وكثر حذفها ؛ مع إرادة معناها متى وجدت أم المتصلة في أسلوبها ، بل ورد حذفها بدون أم في قول الكميت :

طربت وما شوقا الى البيض أطرب   ولا لعبا منى وذو الشيب يلعب

على معنى : (أذو الشيب يلعب)

والزمخشرى يقول : " قد يستغنى عنها بهمزة سبقتها " .

وابو الحسن الأخفش وتابعه قطرب جوّزوا حذفها من أساليب (تُراك ، تظنك ...)

وعدت إلى الاساليب الفصيحة ولآراء العلماء فوجدتها

تحذف حيث يكون في الكلام همزة أخرى وذلك في أساليب(أإذا) تصحبها (أإنّا) سابقة كما في ﴿ أإذا ضللنا في الأرض أإنا لفى خلق جديد ﴾ ١٠/ السجدة .

---

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فودة ـــ الخبير بالمجمع .

أو متأخرة كما في ﴿ أإنا لمردودون في الحافرة أإذا كنا عظاما نخرة ﴾ ١١،١٠/ النازعات .

فنافع قرأ بإثبات همزة الاستفهام الأولى وحذفها من الثانية .

وابن عامر قرأ بالعكس فحذف الاولى وأبقى الثانية .

وأبو عمرو وحمزة أثبتا الهمزة في الموضعين .

وفي ﴿ اصطفى البنات على البنين ﴾ . ١٥٣/ الصَّافَّات ، قرأ أبو جعفر من غير همزة .

﴿ قال أبشرتموني على أن مسني الكبر ﴾ ٥٤/ الحجر قرأ الأعرج بحذفها .

﴿ لولا فُصِّلَت آياته أأعجميٌ وعربي ... ﴾ ٤٤ / فصِّلَتْ . " الحسن "

وفي ﴿ أإذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد ﴾ . قرأ الأعرج وابن عامر وغيرهما (بحذف الهمزة)

﴿ قال فرعون آمنتم به قبل أن آذن لكم ﴾ ١٢٣ الأَعْراف ، قرأ حفص (بحذفها)

﴿ قالوا أإن لنا لأجراً إن كنا نحن الغالبين ﴾ ١٢٣/ الأعْراف ، قرأ نافع (بهمزة واحدة) . (إنَّ لنا ...)

ورأى علماء التفسير تقديرها في مواضع من القرآن ، فقدروها في :

﴿ وتلك نعمة تمنها عليّ أن عبدت بني إسرائيل ﴾ ٣٢/ الشعراء . فالأخفش والفراء يقولان إن الهمزة محذوفة والتقدير (أو تلك نعمة ...)

وكذا قال الأخفش بحذفها من (هذا ربي) على معنى الإنكار في قصة إبراهيم .

﴿ فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي ﴾ ٧٤/ الأنْعام وفي ﴿ قال موسى ما جئتم به السحر ﴾ (٨١ / يونس) قال العكبري في التبيان ؛ يجوز أن يكون المعنى على همزة الاستفهام (السحر ؟) أي أهو السحر ؟

وفي ﴿ والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادّي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء ﴾ (٧١/ النحل)، في البحر أنَّ ، ومن العلماء من قدر الهمزة في جملة (أفهم فيه سواء) .

وفـــي ﴿ مَثَل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار من ماء غير آسن ... ﴾ كمن هو خالد في النار "(١٥/ محمد) .

يـــرى الزمخشرى أن همزة الاستفهام محذوفة والمعنى : أمثل الجنة .. كمن هو في النار . وحذفت في أسلوب أم المتصلة التى تدل عليها .

في ﴿ أتخذناهم سخريا أم زاغت عنهم الابصار ﴾ .

وفى ﴿ أستكبرت أم كنت من العالين ﴾ .

يقـــول الزمخشـــرى حذفـــت همزة (اتخذناهم ، استكبرت) بدلالة أم المتصلة ومما اطرد حذفها فيه أساليب أم المنقطعة .

فقـــد ذهـــب العلماء إلى أن معنى أم المنقطعة (الهمزة وبل) أى الاستفهام والإضراب معا .

ورأيت كما رأى الكوفيون : " أن معنى أم بل فقط ، والاستفهام في أساليب أم المـــنقطعة آت من الهمزة المقدرة وذكرت من أدلتى على ذلك أنه من غير المألوف أن يتضمن الحرف معنيين مختلفين كالإضراب والاستفهام .

ومن مواضع حذفها في رأيى أساليب الخبر الإنكارى .

– فـــي قول امرأة للنبي ـــ صلى الله عليه وسلم ـــ وقد أجهضت امرأة أخرى فحكم عليها بغرة ندى من لاصلح ولا أكل ، ولا شَرِب ولا استهلّ ، ومثلُ دمه يُطَل.

– وقـــول حضـــر مـــيّ بنى عامر لجزء الذى ادعى عليه أنه فرح بموت أخيه لأنه يرثه:

إن كنت أرننتنى بها كذبا | جـــزء فلاقيت مثلها عجلا
أفرح أن أرزأ الكرام وأن | أورث ذودا اشصائصا نبلا

وقد نص الزمخشرى في الكشاف على أن الهمزة محذوفة من (افرح) على أن المعنى استفهام إنكارى .

ومن أمثلة ذلك في رأيى ما جاء في المثل :

" تعلمنى بضب أنا حرشته ".

وقول النمر بن تولب :

لعمرى لقد أنكرت نفسى ورابنى مع الشيب أبدالى الذى أتبـــدل

وتسميتى شيخا وقد كـــان قبلـــه لى اسم فلا أدعى به وهو أول

أى (أفلا ادعى به)

وقول عفراء :

ألا أيها الركب المخبون ويحكم بحق نعيتم عروة بن حزام .

أى (أبحق نعيتم)

وقول المقنع الكندى :

يعاتبنى في الذين قومى وإنما ديونى في أشياء تكسبهم حمدا .

أى : (أيعاتبنى ...)

وقول خداش بن زهير :

أكلف قتلى معشر لست منهم و لا أنا مولاهم ولا نصرهم نصرى

وأمثال ذلك كثير .

مـــن كـــل هذا نعلم : ان حذف همزة الاستفهام لقرائن لفظية أو معنوية تدل عليها كهمزة أخرى وأم المتصلة والمنقطعة ، ودلالة الانكار في الكلام ــ أمر سائغ وكثير تظاهره النصوص الفصيحة شعراً ونثراً .

وأن الاستعمال الحديث في الاستفهام عن مضمون الجمل بحذف الهمزة دائما اكـــتفاء بالنبر الذى هو دلالة معنوية في نظرنا على حذفها ــ لم يخرج على مألوف اللغة .

بعض المراجع التى اعتمدت عليها

١- كتب النحو واللغة والبلاغة والتفسير .

٢- الأشمونى ــ المفضل ــ التذييل .

٣- الجنى الدانى

٤- الصاحبى .

٥- جواهر الأدب .

٦- أمالى المرتضى .

٧- الكشاف .

٨- البحر المحيط .

٩- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى .

١٠- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس .

١١- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر .

١٢- الكامل للمبرد .

*

*   *

*   *   *

التصرف المحدث في أساليب الاستفهام
وموقف الفصحى منه

أولا : في الاستفهام عن الجملة :

شـــاع حـــذف همزة الاستفهام من جملته فتكاد لا تظهر ، اكتفى عنها بالنبر فـــيقال : قـــام القطـــار ، ســـافر محمد ، تكتب الدرس ، حسن جاء ، كتبك معك ، هذا شغل على معنى أقام القطار ؟ ...

وإذا عدنا إلى كتب النحاة نجدهم يختلفون في حذف همزة الاستفهام فمنهم من منعوا حذفها في غير الشعر كسيبويه وابن يعيش والرضى وابن الحاجب .

ومـــنهم من منع حذفها حتى في الشعر كأبى عمرو بن العلاء الذي أخذ على عمر بن أبى ربيعة قوله :

ثم قالوا تحبها قلت بهرا عدد الرمل والحصى والتراب

أى أتحبها ؟

لـــذا جعـــل المبرد الجملة خبراً لا استفهاما لأن حذفها في البيت لا دليل عليه فهـــو خطـــأ فاحش ومنهم من يجوز حذفها في الاختبار عند أمن اللبس كابن فارس الذي يقول : وربما حذفت العرب ألف الاستفهام . (١)

وعـــلاء الدين الإربلى يقول : وكثر حذفها مع إرادة معناها متى وجدت أم المتصلة في أسلوبها وورد حذفها بدون أم في قول الكميت :

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعباً منى وذو الشيب يلعب

والزمخشرى يقول قد يستغنى عنها بهمزة سبقتها (٢) والاخفش يقول والمختار حذفها في تراك وتظنك ، وتابعه قطرب في ذلك بل أجازه في غير ذلك (٣)

---

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فودة ـــ الخبير بالمجمع .

(١) الصاحبى ١٥٤

(٢) جواهر الأدب

(٣) أمالى المرتضى جـــ ٢

وقــد انتهيــت فــي دراستى لهذا الموضوع[1] إلى إن همزة الاستفهام حذفت وتحذف في السعة عند وجود قرائن لفظية تدل عليها وهى محذوفة .

وتلك القرائن لفظية كوجود همزة أخرى في الكلام أو وجود أم المتصلة أو أم المنقطعة ومن القرائن المعنوية أن يكون في الكلام معنى الهمزة الذي كثرت دلالتها عليه وهو الإنكار وما يتبعه من تعجيب وتوبيخ .

وأمــثلة هذا الخبر الإنكاري الذي نراه من معاني الهمزة الأصلية ونرى في أسلوبه همزة محذوفة قول امرأة لنبى " ص " وقد أجهضت امرأة أخرى فحكم عليها بغرة : نَدِى من لا صلح ولا أكل ، ولا شرب ولا استهلّ ، ومثل دمه يطل .

وقولهم في الأمثال : تعلمنى بضبٍ أنا حرشته

وقول الربيع بن أبى الحقيق :

ترجو الغلام وقد أعياك والده   وفي أرومته ما ينبت العود .

المقنع الكندى [2،3]:

يعاتبنى في الدين قومى وإنما   ديونى في أشياء نكسبهم حمداً .

خداش بن زهير :

أكلف قتلى معشر لست منهم   ولا أنا مولاهم ولا نصرهم نصرى

(الجمهرة ١٩٤)

وقــول حضــرمى بن عامر لجزء الذى ادعى عليه انه فرح بموت أخيه لانه يرثه اللسان (١-٤٠)

إن كنت أرننتنى بها كذبـــا   جزء فلاقيت مثلها عجـــلا

أفرح أن أرزأ الكرام وأن   أورث ذودا شصائصا نبلا

ومن أمثلة الخبر الإنكارى في القرآن : [4]

﴿ يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾ (٦٢/ التوبة) .

---

(١) الكشاف ٥٥٥/٣

(٢) الجنى الدانى ص ٥

(٣) التذييل ٩٠٤/٢ .

(٤) أساليب الاستفهام في القرآن ص ٤١٩ .

﴿ يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها وأكثرهم الكافرون ﴾ (٨٣/ النحل) .

﴿ تدعوننى لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لى به علم ﴾ (٤/ غافر) .

ومــن القرائن المعنوية النبر : وهو ما شاع في الاستفهام الحديث ، واستغنى به عن الهمــزة أصلاً ، وهذا يدل على أن الاستعمال الحديث في الاستفهام عن الجملة من غير همزة له أصله في فصيح العربية الراسخ .

*

* *

* * *

صدارة أسماء الاستفهام *

أ- شاع في لغة الصحافة المعاصرة وبعض الكتب المدرسية أن يقال مثل الأساليب الآتية :

لوسائل الاعلام دور ثقافى مهم . كيف ؟

محو الأمية مسئولية قومية . كيف ؟

ونسمع في اللغة الدارجة :

يقام الاحتفال . أين ؟

وتدخل الامتحان . متى ؟

اشتريت الحقيبة . بكم ؟

جئت من بلدتك . كيف ؟

أكلت في الفطور . أي شيء ؟

قرأت في المكتبة . أي كتاب ؟

رأيت . من ؟

لعبت . مع من ؟

وذلك بتأخير أسماء الاستفهام عن جمل كاملة ، وهذا يوهم أن أسماء الاستفهام لم تعد صوراً فهل لهذه الاستعمالات وجه في العربية ؟ وما تخريجها ؟ وما الشواهد عليها ؟ في رأيي أنه يجوز ذلك ، ويخرج على أن في الكلام حذف جملة للعلم بها ودل عليها ما سبق أداة الاستفهام من كلام .

والتقدير : يقام الاحتفال . أين يقام الاحتفال ؟

تدخل الامتحان . متى تدخل الامتحان ؟

وكذا بقية الأمثلة .

ب ـ وفي أمثلة (كيف) : لوسائل الإعلام دور ثقافي مهم . كيف يكون لوسائل الإعلام دور ثقافي مهم ؟

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فودة ـ خبير اللجنة .

فما تحته خط من الجمل السابقة حذف للعلم به .

ويؤيد هذا ما جاء فى القرآن الكريم فى أساليب (كيف إذا ...) .

﴿ فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً ﴾ (٤/النساء) .

﴿ فكيف إذا أصابتهم بعض مما قدمت أيديهم ﴾ (٦٢/ النساء) .

﴿ فكيف إذا جمعناهم ليوم لا ريب فيه . ﴾ (٢٥/ آل عمران) .

﴿ فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم ﴾ (٧٧/ محمد) .

فالمفسرون يقدرون بعد كيف في المواضع السابقة (يصفون) أو (يكون حالهم) .

ومما شاع في الاستفهام في اللغة الدراجة أيضاً مثل قولهم :

أنت . من ؟ ، معك . كم قرشا ؟ ، كتابك . أين ؟ ، الامتحان . متى ؟

حيث نجد اسم الاستفهام ركن جملة وقد تأخر ؛ وهذا يوهم أنه خرج عن صدارته فهل يجوز ذلك وما تخريجه وهل له شواهد ؟

في رأي أنه يجوز أيضا ، ويخرج على أن في الكلام حذفا من جملتين وأصل الكلام : من أنت ؟ من أنت ؟ ، متى الامتحان ؟ ، متى الامتحان ؟

فحذف من الجملة الأولى الخبر . ومن الثانية المبتدأ .

وليس ذلك بدعا ولا غريبا ، فأسلوب الاستفهام كأساليب الخطاب تكثر فيه الحذوف وتتنوع [1]

وقد وجدت شاهدا يؤيد هذا الاستعمال في قول زياد الأعجم يهجو قوما :

ومن أنتم ؟ إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصر

حيث أخر اسم الاستفهام (من أي ريح الأعاصر) وهو خبر على مبتدئه (ريحكم) وما سبق من تخريج لتلك الاستعمالات يبقى أسماء الاستفهام على صدارتها في جملتها، ولكن الأقدمين قالوا بإخراج (ماذا) الدالة على الاستفهام عن صدارتها ؛ فالكوفيون يجوزون أن يعمل فيها ما قبلها [2] .

وقال الدماميني : (خصت ماذا بجوار عمل ما قبلها فيها، والكلام العربي على ذلك)

---

(١) انظر (أساليب الاستفهام فى القرآن) ص ٤٤٣ .

(٢) حاشية الصبان ٢٥/١

وقـــد ذكر ابن هشام هذه المسألة في توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح .

وأستشـــهد علـــيها بقول عائشة رضى الله عنها ــ في حديث الإفك : « أقول ماذا؟ وأفعل ماذا ؟ » ، وقول بعض الصحابة (فكان ماذا ؟) .

وقـــال الشـــيخ يّســـين : وعلى هذا بتخريج ماوقع في الكشاف في سورة آل عمران (فيقولون ماذا) وقد وقع في شعر ابن المرحل (وكان ماذا) فأنكره ابن أبى الربيع فرد عليه ابن المرحل :

عاب قومٍ (كان ماذا ؟) ليت شعرى لـــم هـــذا ؟
وإذا عابـــوه جهـــلا دون علم (كان ماذا ؟)

وقد وجدت شواهد تؤيد هذا الاستعمال .

منها ما جاء في الأمالى : قال هشام بن الملك لإسماعيل بن أبى الجهم (وقد طلب مـــنه ألـــف دينار) . قال هشام : ألف دينار لماذا ، فقال إسماعيل أقضي بها دينا فدحنى حمله ، وأرهقنى أهله . وما جاء في ذيل الأمالى :

" مـــر نوفـــل بســـعيد بـــن المسيب فسلم عليه ثم قال له : يأبا سعيد : من أشعر ؟ أصاحبنا أم صاحبكم ، يريد ابن أبى ربيعة وقيس بن الرقيات ، فقال له ابن مساحق: حين يقولان ماذا .." ، وما جاء في أمثال الميداني :

قـــال ســـعيد بن النعمان بن ثواب العبدى لصديقه خزيم بن نوفل : إنى قتلت فلانا وهو الذى تراه مُسجى ، فقال له خزيم : أيسر خطب . فتريد ماذا ؟

مـــن كـــل ذلك نعلم أن التصرف فى أسلوب الاستفهام بتأخير اسمه فى الجملة أمر سائغ يؤيده الاستعمال اللغوى من أقدم العصور .

بعض المراجع

- الأشمونى
- التصريح على التوضيح
- الأمالى وذيله
- الأمثال للميدانى .
- أساليب الاستفهام .

في صدارة أسماء الاستفهام *

سبق أن قلنا في (ماذا) : أنها خصت بجواز استعمالها ، وليست صدرا في جملـتها بمعـنى أن مـا قـبلها يعمل فيها ، فهل يجوز ذلك في غيرها من أدوات الاستفهام ؟

وقـبل الإجابـة علـى ذلـك نعرض لموضوع : تجرد أدوات الاستفهام من معناها: ومتى يحدث ذلك ؟ وبالرجوع إلى كتب النحاة نجدهم يتعرضون لذلك .

١- ففى الهمزة يقولون :

أن همزة التسوية في مثل : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ... ﴾

الكـلام معها خبر والهمزة هنا لا تدل على الاستفهام ، كما قال الرضى [١] ، وابـن يعيش [٢] ، والسيرافى [٣] ، والطبرى [٤] ، والزمخشرى [٥] ، وأبو حيان [٦] والسبكى [٧] .

٢- وفى (هل) قالوا أنها بمعنى " قد "

قال ابن خالويه : كل ما فى القرآن من (هل أتاك) فهى بمعنى قد [٨] وفى : " هل أتى على الإنسان حين من الدهر) .

قال القرطبى نقلاً عن الكسائى ، والفراء وأبو عبيدة أنها معنى قد .

---

* بحث للأستاذ : عبد العليم السيد فودة ـ الخبير بالمجمع .

(١) شرح الكافية ٣٧٥/٢ .

(٢) المفصل ٩٣/١ .

(٣) المفصل ٦١/٣ .

(٤) المفصل ٤٥/١ .

(٥) المفصل ٢٦/١ .

(٦) البحر ٢٧/١ .

(٧) عروس ٢٤٧/٢ .

(٨) إعراب ثلاثين سورة ٦٤ .

وقال ابن مالك : يتعين أن تكون بمعنى قد إذا وقعت هل بعد الهمزة في مثل (أهل رأونا) [١] .

وكذا إذا وقعت بعد أن ، كما في :

أم هل كبير بكى لم تقض عبرته   إثر الأحبة يوم البين مشكوم .

يقول ابن يعيش : خلع الاستفهام من هل ، ولولا ذلك لم يجمع بين استفهامين وهما : (أم ، وهل) وإنما حكمنا على خلع دليل الاستفهام من هل دون أم لأن هل قد استعملت غير استفهام في نحو (هل أتى على الإنسان)

ونحو : هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ، والمراد النفي أي ما جزاء ؟

٣- ما قالوا في (أم) المنقطعة .

قال الرضي : هي بمعنى بل ، والهمزة كما في : ﴿ أم يقولون افتراه ﴾ ، ﴿ أم اتخذ مما يخلق بنات ﴾ ، وقد تجئ بل فقط كقوله تعالى : ﴿ أم أنا خير ﴾ إذ لا معنى للاستفهام هنا .

ومثل ذلك : إذا جاءت بعدها أداة أستفهام كما في : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ، ﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ .

وقول الشاعر :

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به   رئمان أنف إذا ماض باللبن

يقول ابن يعيش في (أم كيف) [٢] :

ينبغي أن يعتقد نزع دليل الاستفهام من أم ، وقصرها على العطف لا غير .

أي ترى أنا لو نزعنا الاستفهام من كيف للزوم إعرابها .

٤- ما قالوه في (من) في باب الحكاية . قال ابن يعيش :

ما حكى من قولهم (ضربَ من منا) فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها وقد استبعدها سيبويه فقال : لا يتكلم به العرب ، ووجهه من القياس أنه جرد من الدلالة على الاستفهام حتى صارت اسما كسائر الأسماء يجوز إعرابها وتثنيتها وجمعها .

---

(١) التذييل ١٩١/٥

(٢) المفصل ١٨/٤

٥- ما قالوا في (أي) الدالة على الكمال :

أ- وتأتى صفة للنكرة كما في : زيد رجل أي رجل ؟

ب ــ وتأتى حالا من المعرفة في : مررت بعبد الله أى رجل ؟

وكذا : فأومأت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى .

قال ابن يعيش [١] :

جردوا من الدلالة على الاستفهام في باب الحكاية كما جرد وا أيا من الاستفهام .

حين وصفوا بها فقالوا : مررت برجل أى رجل .

جـــ ــ وفي باب الحكاية [٢]

يقال : جاءني رجـــل	فتقول : أي هذا
جاءني رجلان	فتقول : أيان هذا
جاءني رجـــال	فتقول : أيون هـــذا

٦- وما قالوه في (ما)

ذهب إليه الفراء ولبن درستويه إلى أن ما التعجبية استفهامية ، ودخلها التعجب وتأوله ابن درستويه عن الخليل .

ونسب ابن مالك كونها استفهامية إلى الكوفيين . [٣]

٧- وما قالوه في حقيقة الاستفهام في باب التعليق قال الرضى :

ليست أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو (علم زيد أيهم قام) مفيدة لاستفهام المـــتكلم للـــزوم التناقض في نحو علمت أيهم قام ، وذلك لأن علمت يفيد أن القائل عـــارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين ، فلو كان استفهام المتكلم حقيقة لكان دالاً على انه لا يعرف انتساب القيام إليه ، لأن أيهم قام ، استفهام عن مشكوك فيه ، وهو تناقض فتكون أدلة الاستفهام لمجرد الاستفهام [٤]

---

(١) المغنى .

(٢) المغنى ٧٢/١ .

(٣) الارتشاف ١٠٣/٩ .

(٤) شرح الكافية ٢٨٢/٢.

وقال ابن مالك :

فهذا كلام تدافع أوله وآخره لأن حصول العلم ينافى طلب العلم ، فالجواب إن هذا مما صورته صورة الاستفهام .

فإذا قلت : علمت (أيهم في الدار) . فمعناه : علمت الذى هو في الدار .

وكذلــك جميع الاستفهام الذى علق عنه الفعل ليس معناه على الاستفهام [1] ، وقال سيبويه : [2] " إذا قلت قد علمت أزيد ثَمَّ عمرو ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثــم أردت أن تسِّــوى علــم المخاطب بهما ، وقد سأل مروان بن سعيد المهلبى أبا الحسن الأخفش : إذا ــ قلت قد علمت أزيد عندك أم بكر " أفليس علمت أن ثم كونا ثابــتا ، ولكــن لا تدرى من أيهما . قال : بلى قال : فلم جئت بالاستفهام قال جئت لألــبس عن المخبر من علمت فقال له مروان : إذا قلت قد علمت من أنت . فأردت ان تلبس عليه أنه لا يعرف نفسه . فسكت الأخفش . قال المازنى عندي أنه لا يريد أن يلــبس عليه لأنه لا يعرف نفسه ولكن أراد قد علمت من أنت أخير أمرك أم شر كما نقول قد علمت أمرك .

ممــا ســبق نعلم أن أدوات الاستفهام في المواضع السابقة تتجرد من الدلالة علــى معــناها وبناء على ذلك يمكن أن تخرج عن صدارتها ، ويعمل فيها ما قبلها أســوة بأي الدالة على الكمال التي أصلها استفهام ، فلما تجردت عن معناها الأصلي فيها ما قبلها فتكون في باب التعليق .

١- مفعولا به لما قبلها .

في مثل قوله تعالى : ﴿ ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ﴾ .

﴿ فانظروا كيف كان عاقبة المجرميــن ﴾ .

﴿ قل انظروا ماذا في السمـٰوات والأرض ﴾ .

﴿ .. أدع لنا ربــك يبيــن لنا ما هــي .. ﴾ .

---

(١) التذييل على التسهيل ٩٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١٣٠/١ .

٢- أو فاعلا :

في مثل قوله تعالى : ﴿ .. وتبين لكم كيف فعلنا بهـم ﴾ .

﴿ أَوَ لَمْ يَهْدِلهم كم أهلكنا قبلهم ﴾ .

٣- أو نائب فاعل :

فـي قـراءة [١] (لـيُعْلَم) بدل (لنعلم) في قوله : ﴿ ثم بعثناهم ليُعْلَم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ .

يقـول الرضـى [٢] . وقد تجيء الجملة (بقصد الاستفهامية في مقام الفاعل ونائب الفاعل ، وهى في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته) .

فالمعنى في ﴿ تبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾ : (تبين لكم فِعْلنا بهم) .

والمعنى في ﴿ أو لم يهد لهم كم أهلكنا ﴾ : (أو لم يهد لهم إهلاكنا) .

٤- أو بدل اشتمال في مثل قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الساعة أيان مرساها ﴾ .

و ﴿ وانظر إلى العظام كيف ننشرها ﴾ . و ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾.

و ﴿ فانظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها ﴾.

و ﴿ ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ﴾ .

وكذلك في قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة   وبالشام أخرى كيف يلتقيان

وكون اسم الاستفهام بدلا مما قبله على أنه دال على مضمونه الأسمى فحَسْبُ بعد أن تجـرد من معنى الاستفهام فتكون (أيان) بمعنى وقت وكيف بمعنى حال أو الكيفية أولى وأقرب مما قالوا حيث جعلوا جملة الاستفهام هي البدل [٣].

* * *

(١) انظر البحر ١٠٣/٦

(٢) شرح الكافية ٨٣/١

(٣) (انظر) أيان مرساها البحر ٤٣٤/٤ ، وفي (كيف ننشزها) المغنى ٢٨٤/٢ ، وفي (كيف خلقت (المغنى ٢٩٩/١ .

تمييز " كم "
وجوب النص على جواز حذفه *

منذ بضع سنوات أخرجت وزارة التربية في مصر كتابا جامعا في اللغة العربية ، سمته " القواعد الأساسية في النحو والصرف " وحرصت على أن توزعه في مطلع العام على طلاب المدارس الثانوية ، ليكون مرجعا عاماً شاملاً ، لا منهجاً جزئياً لسنة دراسية معينة . وقد توالت طبعات هذا الكتاب ، لما تبين من عموم الانتفاع به .

وقد أتيح لي أن أقف على بحثه في كنايات العدد ، فألفيته قاصرا على النص على جزئية فيه لها شأنها في الاستخدام، ولها سندها في مأثور الشعر والنثر، وفي المطولات من كتب النحاة .

وليس الكتاب المصري بدعا في هذا القصور ، فقد شاركه في ذلك الكثير من الكتب الدراسية في أوطان العروبة .

وأعنى بهذه الجزئية حذف مميز " كم " ، فإن الكتب الدراسية لا تنص على ذلك من قريب أو بعيد ، ولا تسوق مثالا يشير إليه ، ويدل عليه .

هذا على حين أن الاستعمال العصري يشيع فيه مثل قولك : كم معك ؟ وكم نهيتك ؟ فيدور التساؤل بين الطلاب ومعلميهم عن جواز هذا الاستعمال وعن توجيهه .

والحق أن تمييز " كم " الاستفهامية أو الخبرية يجوز حذفه ، باعتبار أنه محذوف مقدر إذ هو مفهوم من المقام، بحسب ما يدل عليه الجواب في الاستفهام، أو ما يوصى به التعبير في الأخبار .

ومن أمثلته في الشعر ، قول أبي العلاء :

فكم أعانك قوم ما استعنت بهم   أو استعنت بقوم لم يعينوكا

---

* بحث للأستاذ محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

وقول الآخر :

وكم علمته نظم القوافي   فلما قال قافية هجانى

وقول التميمى :

كم ذا رأيت بصيرا   أعمى وأعمى بصيرا

وفي النثر المثل السائر : " كم ترك الأول للآخر "

ومن الشعر المحدث قول حافظ :

كم ذا يكابد عاشق ويلاقى   في حب مصر كثيرة العشاق .

وقد ألمح إلى جواز الحذف غير واحد من قدامى النحاة ومن ثم وجب توجيه النظر إلى ضرورة النص على ذلك في الكتب التعليمية ، حتى لا يضل السائل والمجيب في الحكم على الاستعمالات العصرية الشائعة .

*

*   *

*   *   *

تمييز كم وجواز حذفه*

١- لحظ في كتب النحو التعليمية وبخاصة الكتب المدرسية في مختلف المراحل التعليمية في جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول العربية خلوها من التنبيه إلى جواز حذف مميز كم الاستفهامية الخبرية، ولكن مطولات كتب النحو تشير إلى ذلك :- ففي الأشمونى [١] " ويجوز حذف مميزها إذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييزكم الخبرية " .

وقال السيوطى [٢] : ويجوز حذف تمييزكم الخبرية نحو (كم ضربت رجلاً) ورجلا مفعول به ، كم رجل جاءك (ورجل مبتدأ) . أي كم مرة أو يوما .

ويؤيد ما قاله النحاة في جواز حذف مميزها ما ذكر في الفصيح شعراً ونثرًا .

أ-فمما أثر فيه من حذف مميز الاستفهامية قوله تعالى :

﴿ قال كم لبثت قال لبثت يوما أو بعض يوم ﴾ .

وقول جعفر بن عُلْبَة : [٣]

ولم ندر أن جفنا عن الموت جيضة   كم العمر باق والمدى متطاول

ويكثر في الاستعمال الصحيح .

كم معك ؟ وكم مر من النهار ؟ وكم بقى من الوقت ؟ وكم حضر ؟ وكم غاب ؟

ب ــ ومن أمثلة حذف مميزكم الخبرية : قولهم : كم ترك الاول للآخر .

وقول الفرزدق [٤] يمدح هشام بن عبد الملك :

وكم أنعمت كَفَّا هشام على امرئ   له نعمة خضراء ما يستثيبها

---

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فودة ــ الخبير بالمجمع .

(١) ٨٠/٤ .

(٢) الهمع ٢٥٥/١ .

(٣) الحماسة ١٩/١.

(٤) الديوان ٦٧/١.

وقول الشاعر ، معن بن أوس :

وكم علمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني

وترى اللجنة بناء على ما سبق :

أنه يجوز حذف تمييزكم استفهامية وخبرية إذا دل عليه دليل وتقترح أن يضمن ذلك كتاب النحو التعليمي في المرحلة المناسبة .

*

* *

* * *

جواز دخول الألف واللام على كل وبعض*

١- كثر التساؤل عن دخول الألف واللام على كل وبعض ، في مثل قولنا : عرفت البعض أو أنكرت الكل ، هل يجوز ذلك أو لا يجوز ؟ وذلك لأن المتعارف من قاعدة العربية أن هذين اللفظين معرفتان ، فلا يتعرفان بالألف واللام .

وكان التساؤل من قبل يرد على لفظ " غير " هل يجاز دخول الألف واللام عليه ؟ وقد حسم الخلاف منذ سنين في ذلك ، إذ بحث المجمع فيه ، وانتهى قراره إلى الإجازة تعويلا على ما أسفر عنه البحث من آراء جمهرة من النحاة .

وبين لفظ " غير " ولفظي " كل " و " بعض " من التشابه ما ليس فيه خفاء .

٢- والمتتبع للأساليب الفصاح يعز عليه الوقوف على استعمالات من عهد الاستشهاد فيه دخول الألف واللام على " كل " و " بعض " ولكن أمثلته واردة فيما هو مأثور عن علية الكتاب والعلماء ، في أزهى عصور الفصحى .

وبعض نقذة اللغة تصدوا لهذا الاستعمال ، وأنكروا ورود أمثاله في كلام العرب نظيمة ونثيره ، ومنهم من عده لحنا ، كما يروى عن " الأصمعي " قوله " قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيها لحنا إلا قوله " العلم أكثر من أن يحاط به الكل منه فاحفظوا البعض .

بيد أن هذا التصدي لذلك الاستعمال ، والنعّى عليه ، واجهة بعض العلماء فدفعه بالاستشهاد على الاستعمال والتوجيه له ، فهذا " أبو العلاء " في رسالة الغفران ينقل عن " أبى على الفارسي " أنه كان يجيزه في " كل " وينسب ذلك إلى " سيبويه "، وليس بشائع في كلام العرب ، وأنشد لسحيم شاهدا عليه وهو قوله :

رأيت الغنى والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت للكل معمدا

وأما " البعض " فأنشد عليه في " الشرح الهادئ لمجنون ليلى قوله :

لا تنكر البعض من دينى فتجحده ولا تحدثنى ان سوف تقضينى

---

* بحث للأستاذ محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

وينقل (النووى) عن " أبى الحسن " في شامله قوله :

" وعـــندي لا مـــانع مـــن دخـــول الألف واللام على كل وبعض وغير ، لأن اللام فيهاليســـت للـــتعريف ، ولكنها اللام المعاقبة للإضافة ، وقد يحمل الغير على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء ، فيصبح دخول اللام عليها بهذا المعنى "

ويثبـــت " الفيروزابادى " مشهور القول في منع دخول الألف واللام على كل وبعـــض ، ويعقـــب بقوله : خلافا لابن درستويه والزجاجى فإنهما قالا : " البعض والكل " .

وفي شوارد الصغانى أن ابن درستويه يجيز الكل والبعض فيخالفه نحاة عصر حتى قال فيه " الناقدى " :

فتى درستوى إلى خفض　　أخطأ في كل وفي بعض

دماغـــه عفنـــه نومـــه　　قصار محتاجا الى نفض

٣- ذلك مجمل ما أزجاه أئمة اللغة في الموضوع تأييدًا وتفنيداً، وأما ورود في ذلك الاســـتعمال فـــي كلام المولدين منذ أواخر القرن الثاني الهجري، فكثر يتعاصى علـــى الإحصـــاء، وهو بذلك في غنية عن التمثيل، وفي هذا المقام لا أنسى أن " الصـــبان " كـــرر كلمـــة (الـــبعض) في حاشيته عشرات المرات، مريدا بها الـــتعريض بقريعة العالم النحوي" الحفني " إذ يقول : " وأخطأ البعض ، أو وهو خطأ كما يقول البعضّ وليس (الصبان) أول نحوي استخدم هذا الاستعمال، فقد أفادنـــي الصديق الزميل الدكتور رمضان عبد التواب أن ممن جرت به أقلامهم مـــن الـــنحاة : الفراء ، وابن جني: فالأول يقول في معاني القرآن: لا إن شئت ذهبـــت بـــه إلـــى أن البعض مفرد، وإن شئت جعلت البعض جمعا في المعنى" والآخر يقول : في " الخصائص" : (واقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض) ويقول : " وترك البعض " ، ويقول : " سمعت البعض فقست عليه ".

٤- رعـــيا لمـــا أســـلفناه، من الاستئناس بشعر مأثور، والاستناد إلى توجيه نحوي مذكـــور، والتمثيل باستعمالات نحاة لهم قدر مقدور، لا تثريب على القول بإجازة

دخـــول الألف واللام على كل وبعض إضافة إلى ما بينهما وبين غير من وجوه التنظير.

بعض المراجع

١- الشوارد للصغاني.
٢- درة الغواص للحريري مع شرحي الخفاجي والألوسي.
٣- شرح الأشموني وحاشية الصبان.
٤- اللسان والتاج في غير كل وبعض.
٥- في أصول اللغة ج (٢) ط. المجمع.
٦- المزهر للسيوطي ١/١٥٨
٧- معاني القرآن ١/٤٩
٨- الخصائص لابن جني ١/٦٤ ، ٦٥ ، ٣٥٧.

*
* *
* * *

دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية*

١- ما برح سمعي تتخايل فيه أصداء محاضرة شهدتها للأستاذ الدكتور طه حسين ، ألقاها في جلسة مجمعية علنية ، عقدت خارج المجمع في قاعة إحدى الجمعيات العامـــة ، وذلك قبل سنين طويلة. وكان موضوع المحاضرة (مشكلة الإعراب) وانتهت المحاضرة حتى تعاقب على التعقيب عليها جملة من الأساتذة والدارسين.

وقد استرعى انتباهي من توجيهات المحاضرة، الاعتراض على تأويل إضافة اسم الشرط إلى الجملة الاسمية، في مثل قوله تعالى :

﴿ وإن أحـــد مـــن المشـــركين استجارك فأجره ... ﴾ ، فإن جمهور النحاة يؤولون الجملـــة الاســـمية بأنهـــا جملة فعلية محذوفة الفعل والتقدير: إن استجارك أحد من المشـــركين استجارك ، فأفاض المحاضر في إنكار هذا التأويل ، لأنه عدول بالكلام عن وجهه الظاهر، دون حاجة داعية، والوجه الظاهر أن الاسم الواقع الشرط مبتدأ، ولا ضير في أن يضاف الشرط إلى جملة اسمية كما هو نص الآية الكريمة.

وكان قصاري ما عقب به المعقبون على هذا الجانب من المحاضرة أن هذا التوجيه يخـــالف المتعارف من الضابط النحوي الذي يقرر أن اسم الشرط إذا دخل على اسم فإن الاسم ركن جملة فعلية محذوفة الفعل ، وليس من هذا التأويل بد.

٢- والحـــق الذي يخلص من البحث الواسع المستفيض أن ذلك التوجيه العاري من الـــتأويل فـــي إعراب مثل قوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ ، له سنده فيما ارتـــآه أعـــلام النحاة فالمسألة خلافية؛ بيد أن الرأي القائل بالتأويل استمسك به جمهرة من النحاة البصريين فاشتهر واستقر، وانزوي التوجيه الآخر أو كاد .

وعلـــة استمســـاك جمهرة البصريين بالتأويل فيما يرد فيه اسم الشرط داخلا على اسم ، أن ذلك يحقق اطراد الضابط النحوي، وهو إضافة اسم الشرط إلى جملة فعلية في كل حال .

---

* بحث للأستاذ محمد شوقي أمين ـــ عضو المجمع

علـــى أن المنقول عن أئمة النحو والمؤلفين فيه يثبت أن القول بجواز دخول اســم الشـــرط على الجملة الاسمية وإعراب الاسم مبتدأ ينسب إلى الفراء والأخفش وغـــيره من نحاة الكوفة، ومع ابن مالك يقول في (ألفيته): وألزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال " فقد قال في كتابه " التسهيل ": ولا يضاف اسم زمان إلى جملة اسمية غير ماضية (الخبر) إلا قليلاً "، بل إن ابن عقيل ينسب إلى السيرافي قوله : " لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد (إذا) " .

والموازنة بين وجهتي النظر في إعراب تلك العبارة تبيح لنا إجازة الأخذ بأن ما بعد أداة الشـــرط جملـــة اســـمية فيها الخبر ما ضوى، فإن الغناء عن التأويل أولى من الافتقار إليه، ولا سيما حين يدعم ذلك رأى نحوي عريق وثيق.

٣- والأمـــر الـــذي حداني إلى عرض هذا الموضوع الذي أثارته محاضرة الأستاذ الدكـــتور طـــه حسين منذ سنين وسنين والحرص اليوم على تقديمه للانتهاء إلى قـــرار فـــيه ، أنـــنا تلقينا في الأسبوع الماضي كتابًا عنوانه نظرية النحو القرآني وضعه عالم نحوى نحرير تراحب أفقه وتعمق بحثه في مناقشة الضوابط النحوية والمقارنـــة بيـــنهما وبين النصوص القرآنية، ذلك هو الأستاذ الدكتور أحمد مكي الأنصـــاري ، أســـتاذ الدراسات النحوية بقسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى (بمكة المكرمة) ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب بجامعة القاهرة (فرع الخرطوم) سابقا .

فلقد عرض واضع الكتاب لظاهرة التأويل النحوي في القرآن، وخص بالبحث موضـــوع إضـــافة أداة الشرط " إذا " إلى الجملة الاسمية، وبسط القول بسطا علميا كافـــيا فـــي الموازنة بين القول بإعراب الاسم مبتدأ، وإعرابه فاعلا لفعل محذوف ، واستند إلى المأثور عن النحاة في وجهتي النظر كلتيهما ولم يقف واضع الكتاب عند هذا بل زاد عليه ما جاء في القرآن من أمثلة وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) فأربى العـــدد علـــى العشـــرين ، وعمد مع ذلك إلى التقاط ما في الشعر المستشهد به من النظائر، فزاد ما جمعه من الأبيات على ست مئين.

٤- وأحســبني بعد ذلك غير غالٍ إذا جنحت إلى ضرورة تأكيد القول بإجازة دخول أداة الشــرط على جملة اسمية خبرها ما ضوى ، وفي ذلك أخذ بالظاهر وتيسير فــي الإعراب، وبعد عن تكلف افتراض جملة فعلية محذوفة الفعل فإن هذا الوهم من التقدير، ليس له في مأثور العربية نصير.

*

* *

* * *

إيلاء إذا الجملة الاسمية*

أ- ورد هذا الاستعمال في القرآن الكريم أكثر من عشرين مرة :

في سورة التكوير (١٢) ﴿ إذا الشمس كورت ﴾ .

وفي سورة الانفطار (٤) ﴿ إذا السماء انفطرت ﴾ .

وفى سورة الانشقاق (٢) ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ .

ب- وورد أيضا في الشعر الفصيح وروداً الا يكاد يحصى كثرة .

وعلى سبيل المثال ورد في المفضليات نيفاً وخمسين مرة .

منها قول تأبط شرا :

ولا أقول إذا ما خلة صرمت   ياربح نفسي من شوق وإشفاق.

وقول الكلحبة :

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت   حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا.

وقول الشنفرى :

وإني لحلو إن أريدت حلاوتـــي   ومر إذا نفس العزوف استمرت.

وقول عبد يغوث :

وكنت إذا ما الخيل شمصها القنا   لبيقا بتصريف القنـــاة بناينـــا .

وقول سويـــد :

وزن الأحلام إن هـــم وازنـــوا   صادقوا اليأس إذا اليأس نصع .

وقول المرقـــش :

إذا عَلَـــم خلفتـــه يهتـــدى بـــه   بدا عَلَم في الآل أغبر طامس .

وقول أفنون :

لعمرك ما يدرى أمرؤ كيف يتقى   إذا هو لم يجعل له الله واقيـــا .

---

* بحث للأستاذ عبد العليم السيد فوده (الخبير بالمجمع).

وقول متمم :

وكان إذا ما الضيف حل بمالك   تضمنه جار أشم منيع .

وقول ربيعة بن مقروم :

وفتيان صدق قد صبحت سلافة   إذا الديك في جوش من الليل طربا .

وشجوجه بالماء ينز حبابها   إذا المسمع الغريد منها تحببا .

وقول أبى ذؤيب :

وإذا المنية أنشبت أظفارها   ألفيت كل تميمة لا تنفع .

وجاء في جمهرة أشعار العرب كثير من هذا الاستعمال :

منه قول امرئ القيس:

إذا ما الثريا في السماء تعرضت   تعرض أثناء الوشاح المفصّل .

وقول النابغة :

إذا الركاب دنت عنها ركائبها   تشذّرت ببعيد الفتر خظار

وقول لبيد :

وإذا الأماني قسمت في معشر   أو في بأعظم حَظّنا قسامها .

وقول عمرو بن كلثوم :

وإذا ما الملك سام الناس خسفا   أبينا أن نقر الذل فينا .

وقول طرفة :

إذا أنت لم تنفع بودك أهله   ولم تُنْكِ بالبؤس عدوك فابعد .

ومن كل ذلك يمكن القول أن (إذا) تستعمل استعمالا فصيحا صحيحا بأن يليها الاسم ، وبعده فعل ماض أو مضارع منفى بلم .

وتخريج ذلك عند جمهرة البصريين أن الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وقالوا بذلك ليكون باب الشرط على وتيرة واحدة ، وهى أن التعليق يكون على الأحداث التي تدل عليها الأفعال ، والأخفش والفراء وغيرهما من نحاة الكوفة يجعلون الاسم مبتدأ ، والجملة الفعلية بعده خبر له فتكون (إذا) مضافة إلى الجملة

الاسمية ، وليس بلازم حصر إضافتها إلى الجملة الفعلية، بل أن الفراء جوز أن يقع بعدها اسمان (مبتدأ وخبر) من غير تقدير فعل .

كقول الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظلية　　له ولد منها فذاك المزرع

فابن عقيل ينسب إلى السيرافي قوله :

" لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا ".

*

*　*

*　*　*

الدورة الثانية والخمسون

١٩٨٥م — ١٩٨٦م

المسائل التي عرِضَتْ

١- إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية.

٢- إعراب الاسم المرفوع بعد لو الشرطية.

٣- أفعال بصيغة (تمفعل) قديمة وحديثة.

٤- قياسية صيغ المبالغة.

٥- صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة.

٦- أحكام العدد تيسيراً للتذكير والتأنيث في أدنى العدد.

٧-

أ ــ تحقيق أفعال المطاوعة.

ب ــ قياسية أفعال المطاوعة.

٨- في ضوابط الخبر.

٩- في ضوابط الحال.

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٠ ووافق عليها المجلــس جميعها على أن تعدل عبارة المسألة الثالثة .. " لا يجرى على قاعدة العربية " لتكون " لا يجرى على القواعد المروية، عن علماء اللغة ".

ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس ١٩٨٦ فوافق عليها جميعها بنص قراراتها .

الموضوع الأول :

إعراب الاسم المرفوع بعد إن الشرطية *

بحثت اللجنة هذا الموضوع لأن علماء اللغة ونقادها في هذا العصر الحديث تناولوا مسألة إعراب الاسم المرفوع بعد أن الشرطية ، وبعد استعراض آراء النحويين اتخذت اللجنة القرار التالي :

يجيء الاسم مرفوعا بعد إن الشرطية أحيانا في نصوص كثيرة في القرآن والشعر وللنحاة في إعرابه رأيان :

أ- رأى البصريين وهو أن هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

ب- ورأى الأخفش والكوفيين انه مبتدأ .

واللجنة تؤثر الأخذ بالرأي الثاني ، لأن فيه أخذاً بالظاهر واستغناء عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام ، وتيسيرا على المعلمين والمتعلمين وتنظيرا بين إن ، وإذا الشرطيتين في مثل هذا الاستعمال .

* مع الموضوع بحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " إن الشرطية تدخل على الاسم المرفوع " .

الموضوع الثاني :

إعراب الاسم المرفوع بعد لو الشرطية *

استعرضـــت اللجنة آراء النحاة على اختلاف مدارسهم وانتهت بعد البحث إلى القرار التالي :

يقع بعد لو الشرطية الاسم الصريح مرفوعا بفعل ، وذلك كثير في القرآن والشعر القديم .

أ- وكثير من النحاة يرون هذا الاسم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور .

ب ـ وآخرون (منهم سيبويه وغيره) يرون إعرابه مبتدأ .

واللجنة تؤثر الرأي الأخير، لأن فيه استغناء عن تقدير مالا يحتاج إليه الكلام ، وأخذاً بالظاهر وتيسيراً على المتعلمين ، وتنظيرا (للو) بأن وإذا في مثل هذا الاستعمال .

---

* مع الموضوع بحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " لو الشرطية يليها الاسم للمرفوع . "

الموضوع الثالث :

أفعال بصيغة تمفعل قديمة وحديثة *

استعرضت اللجنة آراء فقهاء العربية فيما ورد من صيغ على وزن تمفعل باستبقاء الحرف الزائد عند الاشتقاق وبعد البحث انتهت إلى القرار التالى :

تدعو الحاجة إلى اشتقاق صيغ على وزن (تمفعل) من كلمات مزيد
فيها الميم على حسبان الميم أصلية مثل :
(تمحور – تمركز – تمفصل) ...
وعلى الرغم من أن ذلك لا يجرى على قاعدة العربية التي تلزم بالرجوع
إلى الفعل المجرد للصوغ منه ، فقد ورد في مسموع العربية
ما روعي فيه استبقاء الحرف الزائد وبخاصة الميم عند
الاشتقاق كما في : (تمسكن – تمندل – تمنطق) ...
وقد علل فقهاء العربية ذلك بأن فيه استبقاء للمعنى ، وصيانة له
من الاشتراك ، يضاف إلى هذا أن المجمع قد اتخذ من قبل
قرارين بالإجازة ؛ باعتبار توهم الحرف الزائد أصليا وطوعا
لذلك لا ترى اللجنة بأسا في إجازة ما يشيع في التعبير العلمي من هذا القبيل ...

---

* ووفق على القرار على أن تعدل عبارة " لا يجرى على قاعدة العربية " لتكون : " لا يجرى على القواعد المروية عن علماء اللغة " .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " أفعال بصيغة تمفعل قديمة وحديثة " .

الموضوع الرابع :

قياسية صيغ المبالغة *

بحثت اللجنة مدى إجازة صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة وبعد استقراء ما سبق للمجمع أن عرض له من قبل من القول بقياسية صوغ " فعّال " " وفعول " من اللازم والمتعدى ، وما نقل عن البصريين في هذا الصدد انتهت إلى القرار التالي :

درج المؤلفون المحدثون في نحو العربية على القول بأن صيغ المبالغة سماعية كلها ، كما جرت على ذلك كتب القواعد التعليمية في معظم البلاد العربية ، وبخاصة مصر، وفي جمهرة كتب النحو المتداولة أنها تصاغ من الأفعال المتعدية .

ورعيا لما عرض له المجمع من قبل من القول بقياسية صوغ فَعّال وفَعُول من اللازم والمتعدى وهما من صيغ المبالغة الخمس المشهورة ، وكذلك قياسية صوغ فعيل من اللازم والمتعدى ، وصوغ فُعَلة بإطلاق ، وهما من صيغ المبالغة غير المشهورة ، واستظهارا بما نقل عن البصريين من أن الأمثلة الخمسة منقاسة في كل ثلاثي متعد ، وبما ورد به السماع بكثرة من اللازم .

ترى اللجنة :

إجازة القول بقياسية صوغ أمثلة المبالغة من الأفعال الثلاثية متعدية ولازمة .

---

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " قياسية صيغ المبالغة " .

الموضوع الخامس :

صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة :
صيغتا فَعيل وفَعِل من صيغ الصفة المشبهة *

ترى اللجنة مع تسليمها بأن صيغ المبالغة الخمس قياسية في اللازم والمتعدى :

أن صيغتي فعيل وفَعِل من صيغ الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار لاطراد قياسها فيها ...

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " صيغ المبالغة والتقاؤها بصيغ الصفة المشبهة ".

الموضوع السادس :

أحكام العدد تيسيراً للتذكير والتأنيث في أدنى العدد

رأت لجـنة الأصول أنها بهذا الموضوع تعرض من ألوان التيسير ما استقر علـيه رأى النحاة ، وأن مشكلة أحكام العدد أضعف ما فى الاستخدام العصرى للغة العربية وقد بحثت اللجنة هذه المسألة وانتهت إلى ما يأتى :

السائد المتعارف في قواعد العربية في أحكام العدد هو المخالفة في التذكير والتأنيث بين أدنى العدد ــ وهو من الثلاثة إلى العشرة ــ ومعدوده ، فيقال : ثلاثة رجال وثلاث بنات . ولكن الاستظهار لما قال به جمهرة النحاة فيما أثر عنهم يبين منه أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا ، وكذلك ما كان لفظه مؤنثا ومعناه مذكرا ، يجوز معه الوجهان : المطابقة والمخالفة بين أدنى العدد ومعدوده في التذكير، والتأنيث . فيقال مثلا: خمسة عيون أو خمس عيون ، ويقال: ثلاث شخوص أو ثلاثة شخوص ، ويقال مثلا : أربع بطات وأربعة بطات . وفي إجازة ذلك ما يرفع الحرج عمن يجده في مراعاة قاعدة المخالفة .

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان " في أحكام العدد تيسير التذكير والتأنيث في أدنى العدد"

الموضوع السابع :

تحقيق أفعال المطاوعة وقياسيتها

سبق للمجمع أن وضع ضوابط لأفعال المطاوعة، وقد أعادت اللجنة النظر في هذا ، وقام الأستاذ الدكتور شوقي ضيف بمراجعة أفعال المطاوعة في كل مطولات النحو واستطاع أن يضبط الباب بصيغ قياسية وغير قياسية ــ وعلى هذا فالمسألة مراجعة لقرارات مجمعية سابقة ، أضافت إلى ما سبق . وفيها بعض ما كشفت عنه المراجعة في تحقيق الدقة في بيان المقيس وغير المقيس .. وبعد مناقشة اللجنة لهذه المسألة اتخذت فيها القرار التالي :

عبر جمهرة النحاة بأفعال المطاوعة ــ عن الأفعال التى تدل على قيام الفاعل بالفعل وقبول أثره ــ فهى بهذا التعبير تتناثر أحكامها وضوابطها في أبواب من النحو والصرف وفقه اللغة ، ومن ناحية التعدى واللزوم ، ومن ناحية صيغها المتعددة ، ومن ناحية دلالة الحروف الزائدة فيها .

ولما كان بعض النحاة قد عبر عن المطاوعة باللزوم فإن ذلك التعبير أجمع لشتات موضوعها وأبين في الدلالة عليها ، إذ أن الفعل المسمى بالمطاوع ليس إلا فعلا تحول من فعل متعد إلى فعل لازم ، ودلالة اللزوم هي قيام الفاعل بالفعل وحدوث أثره فيه .

وعلى هذا يتسنى تحديد ضابط المطاوعة بأن الفعل المتعدى ينقاس تحويله إلى اللزوم في صيغ متعددة ، تنحصر في ضوابط مقررة .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " أفعال المطاوعة " .

ــ للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " قول في تحقيق ما يسمى أفعال المطاوعة " .

ــ ومذكرة له بعنوان : " تتمة القول في تحقيق أفعال المطاوعة " .

أ- صيغ قياسية :

١- انفعـــل لكـــل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف (ولنمر)

٢- افـــتعل لكـــل فعل ثلاثي متعد إذا أريد به الدلالة على أصل الفعل مثل : حبست الماء فاحتبس ، وكذلك لكل فعل ثلاثي دال على معالجة حسية إذا كانت فاؤه أحد حروف (ولنمر)

٣- تفعّل لكل فعل ثلاثي مضعف العين مطلقا مثل : علمته فتعلّم .

٤- تفعلل لكل فعل على فعلل وما ألحق بها مثل : دحرجته فتدحرج .

ب ــ صيغ غير قياسية .

١- تفاعَلَ لكل فعل على صيغة فاعل مثل : باعدته فتباعد وهى نادرة .

٢- فَعَــل مثلـــثة العين : لكل فعل مضعف العين مثل : قعدته فقعد وشجعته فشجع وعلمته فعلم ، وهى صيغة نادرة تلتبس بدلالة الفعل الأصلية .

٣- أفعـــل مـــثل :قشعت الريح السحاب فأقشع ، وقد أنكرها الزمخشرى وقال إنها للصيرورة .

٤- استفعل مثل أحكمه فاستحكم ، وأنكرها ابن هشام وقال إنها للصيرورة أيضا .

الموضوع الثامن :

ضوابط الخبر

بعد البحث والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

تجمع الكتب النحوية التعليمية أو تكاد على أن الخبر يحب أن يطابق مبتدأه في أمرين ، النوع والعدد ، وهذا الضابط على إطلاقه يعارض ما يجرى به الاستعمال الفصيح في منثور ومنظوم كما في قولك :

الحياة نظام والبيت طبقات

ولكي تتضمن ضوابط الخبر معظم الأمثلة من هذا القبيل يجب أن يحصر شرط التطابق في الخبر المشتق (وحده) أو ما هو بمنزلته ، كما جاء ذلك في أقوال بعض النحاة .

---

* وافق المؤتمر على نص القرار على أن تحذف كلمة (وحده)

مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " ضوابط الخبر " .

الموضوع التاسع :

في ضوابط الحال

بعد البحث والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

المشهور في كتب النحو التعليمية والدراسية في تعريف الحال أنه لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما أو ما في معناهما وهذا الضابط النحوي لا يستوعب من الجملة الحالية ما رابطه الواو وحدها ، كما في قولك *تسلل اللص وأهل البيت نيام* . فالحال هنا ليست نفس صاحبها في المعنى ، كما يقول بذلك أئمة من النحاة ، والأمثلة على هذا تفوق الإحصاء ، وهي سائغة ليس في فصاحتها جدال وعلى هذا يجب أن تتسع ضوابط الحال ، فيقال : إن الحال لبيان ما انبهم من هيئة تصاحب أو تلابس صاحب الحال من الفاعل أو المفعول أو كليهما .

---

* مع الموضوع مذكرة للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " ضوابط الحال " .

إن الشرطية تدخل على الاسم المرفوع

من القرآن الكريم :

﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فَأَجِرْهُ ﴾ . (٦/ التوبة)

﴿ وإن امرؤٌ هلك ليس له ولدٌ ﴾ (١٧٦/ النساء)

﴿ وإن امــرأةٌ خافتْ من بعلها نشوزا أو إعراضًا فلا جُناحَ عليهما فيما أن يُصلِحا بينهما صُلْحاً ﴾ (١٢٨ / النساء)

ومن الشعر :

قال طرفة [١]

وإن ناصح منك يومــا دنـــا　　فلاتنأ عنه ولا تقصـــه

وإن باب أمرى عليك التوى　　فشاور لبيبا ولا تعصه

المتوكل الليثى [٢]

لسنا وان أحسابنا كرمت　　يوما على الاحساب نتكل

العباس بن مرداس [٣]

رسول امرئ يهدى إليك رسالة　　فإن مَعْشرٌ جادوا بعرضك فابخل

أبو تمام بن عازب الضبى [٤]

وإن منطق زل عن صاحبى　　تعقبت آخرذا معتقب

العباس بن مرداس [٥]

وحارب فإن مولاك حادر نصره　　ففى السيف مولى نصره لا يحادر

المساور بن هند [٦]

---

* للأستاذ عبد العليم فودة ـــ الخبير بالمجمع .

(١) ديوان طرفة

(٢) الحماسة ٣٣٩/٢

(٣) الحماسة ١٧٢/١

(٤) الحماسة ٢٣٠/١

(٥) الحماسة ١٧٤/١

(٦) الحماسة ١٨٢/١

ولتعلمن ذبيان إنْ هى أعرضت　　أنا لنا الشيخ الأغر الاكبر

أوس بن حبناء [١]

فإنْ أنت لم تقدر على أن تُهينه　　فذره إلى اليوم الذي أنت قادره

سعد بن ناشب [٢]

لا توعدنا يابلال فإننا　　وإن نحن لم نشقق عصا الدين أحرار

العديل بن الفرخ العجلى [٣]

وإن نحن نازلنا هم بصوارم　　رَدَوْا فى سرابيل الحديد كما نَرْدِى

عروة بن الورد [٤]

فإن نحن لم نملك دفاعا بحــادث　　تلم به الأيــام فالمــوت أجمــل

عاود هراة وإن معمورها خربا(٥)　　فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب

السموأل بن عاديات :

وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها　　فليس إلى حسن الثناء سبيل

ونلحظ في تلك الأساليب ان الاسم وليه فعل ماض بكثرة أو مضارع منفى بلم وهو في حكم الماضى وهذا هو الاختيار [٦]

وكونه مضارعا دون لم ضرورة [٧]

كقول الشاعر :

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه　　ولديك إن هو مستزدك مزيد

ورأى البصريين [٨] في هذه الأساليب أن الاسم مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف

---

(١) الحماسة ٢٧١/١

(٢) الحماسة ٢٢٧/١

(٣) الحماسة ٣٠٩/١

(٤) الحماسة ٢٦/٢

(٥) الحماسة ٣١/٢

(٦) المفصل ١٠/٩

(٧) الهمع ٥٩/١

(٨) الاشمونى ١٢/٤٢ ، همع ٥٩/١

يفســره المذكور [١] لأن حرف الشرط لا يليه إلا الفعل ويفتح إن تقدم الاسم فيه على الفعل . فأما أن خاصة فلفوتها في بابها وعدم خروجها عن الشرط الى غيره توسعوا فــيها فأجازوا فيها الفصل بالاسم ، فإن كان بعدها فعل ماض في اللفظ لا تأثير لها فــيه فالفصــل حســن ، وجاز في الكلام ، وحال السعة والاختيار وشبهته بما ليس يعامل من الحروف نحو همزة الاستفهام [٢]

وإن كــان بعدها فعل مضارع مجزوم قبح تقدم الاسم إلاّ في الشعر لأنها قد جرت بعد الأعمال وظهره مجرى لم ولما فكما لا تقول :

لــم زيــد يقم إلا في ضرورة الشعر لا تقول إن زيد يقم أقم إلا في ضرورة الشعر ، فعلى هذا نقول إذا وليها الفعل الماضي إن زيد ركب ركبت ، وقال تعالى: ﴿ إن امرؤ هلك ﴾ [٣]

وأبو الحسن الأخفش : يجعل هذا الاسم مبتدأ [٤]

تــرى اللجنة إعراب الاسم في هذه الحالة مبتدأ أخذا بالظاهر وتيسيرا في الإعراب واستغناء عما لا يحتاج إليه الكلام .

وإجراء لان مجرى إذا في إيلائها الجملة الاسمية .

وهذا الرأي ييسر الأمر فيما إذا وقع الاسم التالي لحرف الجزاء وكان بعده فعل واقع علــى ضميره ، فالنحاة يقولون بإضمار فعل ناصب لهذا الاسم وهذا النصب لازم ، كما في قول النمر بن تولب [٥]

لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

وعلى القول بأنه مبتدأ لا يلزم إضمار هذا الناصب [٦]

---

(١) همع ٥٩/٢ ، الاشمونى ١٢/٤ (٦)

(٢) الانصاف المسألة ٨٥ص ٣٥٩

(٣) المفصل ٩/٩

(٤) الانصاف المسألة ٨٥/ ص ٣٥٩

(٥) المفصل ٣٨/٢

(٦) قال ابن يعيش ولو على رفع تقدير ان هلك منفس لجاز لأنه اذا أهلكه فقد هلك .

ومثل ذلك وجدته في الأغاني [١] وهو قول أبى الطمحان القيني :

إذا كان في صدر ابن عمك إحنة فلا تستثرها سوف يبدو دفينها

وإن حمأة المعروف أعطاك صفوها فخذ عفوه لا يلتبس بك طينها

فيمكن إعراب (منفسا) ، (حمأة) مبتدأ لا مفعولا به لفعل محذوف .

*

* *

* * *

(١) الأغانى ١٣/١٣ .

لو الشرطية يليها الاسم المرفوع

يقع بعد لو اسم مرفوع يليه فعل يقع عليه ، وأمثلة ذلك كثيرة :
قوله تعالى : ﴿ قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى إذاً لأمسكتم خشية الإنفاق ﴾ .
قول حاتم : لو ذات سوار لطمتنى .
وقول عمر لأبى عبيدة : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة .
وقول الشاعر :

لوغيركم على الزبير بحبله أدى الجوار إلى بنى العوام

وقول الآخر :

أخلاّى لو غير الحمام أصابكم وكلن ما على الموت معتب

وقول المتنبى :

ولو قلم ألفيت في شق رأسه من السقم ما غيرت في خط كاتب

وللنحاة في تخريج هذا الاسم المرفوع رأيان :
أ- أن يكون مرفوعا لفعل محذوف يفسره المذكور وذلك رأى البصرين .
ب ـ ويرى غير البصريين انه مبتدأ ، ففي الهمع ٦٦/٢ " ويليها جزآ ابتداء اختيارا فيقال لو زيد قام خلافا للبصرية " .
وتؤيد اللجنة هذا الرأي لأن فيه استغناء عن تقدير مالا يحتاج إليه الكلام ، وأخذاً بما هو ظاهر ، وتيسيراً على المتعلمين وتنظيراً (للو) بإن وإذا في مثل هذا الاستعمال، ولأن الجملة الاسمية غير المشتملة على فعل قد وليها .
في مثل :

لو في طهية أحلام لما عرضوا دون الذى أنا أرميه ويرمينى

ولأنه وليها كثيرا المصدر من (أن واسمها وخبرها) من مثل
قوله تعالى : ﴿ ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ﴾ (١٠٣ / البقرة)

* للأستاذ عبد العليم فودة ـ الخبير بالمجمع .

ورأى النحاة لهذا المصدر أنه مرفوع عند الجميع .

فقال سيبويه وجمهور البصريين بالابتداء ولا يحتاج إلى خبر لاحتمال صلتها على السند والمسند إليه .

وقيل الخبر محذوف يقدر   أي _ ولو ثابت إيمانهم

وقال ابن عصفور مقدر مؤخرا أي ولو إيمانهم ثابت

وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشرى أنه فاعل لثبت مقدرا .

ويؤخذ من ذلك أن لو يليها الاسم المرفوع ويعرب مبتدأ إذا كان مصدرا مؤولا كما سبق .

والقول بذلك إذا كان اسما صريحا غير مصدر فى مثل (لو ذات سوار لطمتنى) يجعل الباب على وتيرة واحدة .

*

*   *

*   *   *

أفعال بصيغة " تمفعل " قديمة وحديثة*

من المعروف أن العربية تميزت من بين أخواتها الساميات بكثرة التفنن في صيغ الأفعال والتنويع فيها، على نحو ما نرى في الفعل الثلاثي ومزيداته، وهي عند سيبويه اثنتا عشرة صيغة على هذا النمط، أفعل - فعَّل - فاعل - تفعَّل - تفاعل - افتعل - انفعل - افعلَّ استفعل - افعَّول - افعوعل - افعالَّ. واستدرك النحاة واللغويون عليه سبع صيغ ، هي:

افَّعل ومثالها : ادّبج إذا لبس الديباج.

افْعَلى ومثالها : اجْأوى الفرس إذا علته كدرة.

افعَّيل ومثالها : اهبيخ الرجل إذا تبختر في مشيته.

افْعَوْعَل ومثالها : اعثرجج البعير إذا أسرع.

افْوَنْعَلَ ومثالها : احْوَنْصل الطائر إذا أخرج حوصلة.

افْعَنْلَى ومثالها : اسْلَنْقَى الرجل إذا نام على ظهره.

افْعَنْلَل ومثالها : اسْحَنْكك الليل إذا اشتدت ظلمته.

ولفتني في هذه الصيغ السبع المستدركة على سيبويه أن النحاة واللغويين عزَّ عليهم أن يجدوا لكل منها في اللغة أكثر من مثال واحد، وهو مثال - كما نرى - نادر وشديد الغرابة ، ولعل ذلك ما جعل سيبويه يهملها جميعًا. وكان أولى باللغويين والنحاة أن يستدركوا على سيبويه صيغة " تَمَفْعَلَ " التي ساق لها ابن جني في كتابه الخصائص ستة أمثلة واحتج لها قائلا :

" جاء تَمَسْكن وتَمَدْرع وتَمَنْطق وتَمَنْدل وتَمَخْرَق وتَمَسْلم، فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل في حالة الاشتقاق ، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة ودلالة عليه ألا ترى إذا قالوا تدرَّع وتمسكن عرَّضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم: أمن الدرع والسكون أم منْ المدرعة والمسكنة .. وفي هذا حُرْمَة الزائد في الكلمة عندهم حتى أقروه إقرار الأصول".

---

* للدكتور شوقي ضيف ـــ عضو المجمع .

وابن جني لا يثبت وهذه الأمثلة صيغة " تمفعل " فحسب ، بل يضيف احتجاجا لها ذا شـقين، أما الشق الأول فهو أن العرب لجأت إلى هذه الصيغة للتفرقة بين دلالتين = دلالـة الفعل المشتق من الحروف الأصلية ودلالة الفعل المشتق منها ومما زيد معها مـن الميم . ويوضح ابن جني ذلك في الفعلين: تمدرع وتمسكن فإن مجردهما تدرع وسـكن، ودلالة المجرد فيهما تغاير دلالة المزيد، فتدرع لبس درع الحرب وتمدرع: لـبس مُدرعةً أو قميصًا من الصوف؛ وسكن من السكون ضد الحركة، وتمسكن من المسكنة أي الفقر؛ وبالمثل تنطقت المرأة إذا شدَّت شقة إلى وسطها ترخى بها أعلى ثوبهـا إلـى الأرض، وتمـنطق الرجل إذا لبس منطقة، ويقال تندل الرجل إذا أزال الوسـخ عـن نفسـه وتمندل إذا تمسح بالمنديل كما يقال تخرّق الرجل إذا أكثر من الكـذب وتمخـرق في الكرم إذا أسرف فيه قولهم هو مخراق في الجود، ويقال أسلم الرجل إذا دخل في الإسلام وواضح أن صيغة تمفعل في الأمثلة كلها تعبر عن دلالة خاصة بجانب دلالة الفعل قبل زيادة الميم فيه، وأثبتت المعاجم القديمة من هذا الباب: تَمَـرْأَى الـرجل: إذا نظـر فـي المرآة بجانب رأى إذا نظر بالعين. وفي الحديث لا يَتَمَرْأَى أحدكم في الماء أي ينظر وجهه فيه.

تمـرفق الـرجل: إذا اتكأ على مرفقة أي مخدة بجانب رفق به وترفق إذا تلطف به وحسن صنيعه .

تمكحل الرجل: إذا تناول مكحلة ليكتحل بها بجانب كحل العين إذا فيها الكحل.

تمولـى الـرجل: إذا تشـبه بالموالي أي السادة بجانب ولي الشيء وتولده إذا تقلده وواضـح أن تلك الأفعال مثل سابقتها اشتقت من كلمات مزيدة بالميم لدلالات جديدة بجانب دلالات كلماتها المجردة من الميم.

ويكمل ابن جني احتجاجه للصيغة التي بنيت على أساسها هذه الأفعال؛ وهي صيغة " تمفعل " فيقول ان للحرف الزائد في الكلمة عند العرب كحرف الميم في هذه الصيغة مـا للحرف الأصلي من حرمة في الاشتقاق. وواضح من الشق الأول في الاحتجاج أن العـرب تصنع ذلك حين تريد التعبير عن دلالات جديدة بجانب دلالات الكلمات

المجردة ؛ مما يجعل الحرف الزائد في الألفاظ يأخذ حكم الحروف الأصلية ؛ وبذلك كلــه يكــون ابن جني أول من سجل هذه الصيغة " صيغة تمفعل " بما ذكر لها من أمــثلة؛ ولم يكتف بذلك فقد وضع في يدها احتجاجا قويما سديداً. ولعل من الطريف أنــه تبنى من هذه الصيغة أفعال كثيرة تشيع في اللغة العصرية مما يدل على أنها لا تزال حية في السليقة العربية إلى اليوم، ومن أمثلتها الأفعال التالية:

تمألت عليه: إذا سخر منه وأسمعه مالا يرضيه بجانب ألته إذا نقصه.

تمحلس له: إذا تقرب إليه وتزلف بجانب حَلِسَ به إذا لزمه.

تمخطر: إذا مشى في بطء مدلا معجبا بنفسه بجانب خطر في مشيه إذا اهتَّز.

تمحــورت الدولــة: إذا كونــت مع دولة أو دول محورا سياسيا بجانب حوَّر الكلام وتحاور فيه.

تمــرجح: إذا ركــب مرجوحة أو أرجوحة بجانب رجح الشيء إذا ثقل وترجح إذا تحرَّك.

تمــرجل: إذا اصطنع المرجلة أو الرجولة بجانب ترجل إذا مشى على رجليه ومثلها ترجَّل .

تمرقع: إذا أفرط في المرقعة والصفاقة بجانب رقع أي حمق.

تمركــزت الأفكار في السلام: فهو مركزها الذي تلتقي عنده بجانب ركز الرمح إذا ثبَّته وغرزه.

تمسخر به: إذا اتخذه مسخرة بجانب سخر منه.

تمروح بالمروحة: إذا حركها لتجلب إليه نسيم الهواء بجانب راح وراوح ضد غدا.

تمســمر الــباب: إذا شُــدَّ شَدًّا قويا بمسمار بجانب سَمَر لأن أهم معانيها تحدث مع آخرين ليلا ، ولها معان أخرى.

تمشور : إذا سار مشواراً طويلا أو مشاوير متعددة بجانب شار إذا سار مسرعا.

تمطوح : إذا بعد جدا كأنما ألقى بمطواح بعيدا جدا، بجانب طلح بمعنى تاه وضل.

تمظهر: إذا عني بمظهره بجانب ظهر.

تمعجن : الدقيق إذا اشتد عجنه، بجانب عجنه.

تمعظم : إذا ادّعى العظمة بجانب عظم أي صار عظيما.

تمعـلم : إذا ادّعى المعلمة بجانب علم وعلَّم.

تمفصل : تحرك بما يشبه التحرك بمفاصل بجانب فصل.

تمكـرم : إذا أصنع مكرمة بجانب كرم وتكرم إذا تكلف الكرم.

تملعَـنَ : إذا ازدادت ملعنته بين عارفيه بجانب لَعَنه ولعّنه.

تمـنظر: إذا أعجب بمنظره أو بفكره أكثر مما ينبغي بجانب نظر الشيء وتنظَّره إذا تأمله ببصره.

ويمكن للعلميين أن يستخدموا هذا الفعل في النظر بالمنظار.

تمهزأ به : إذا جعل منه مهزأة وسخرية، بجانب هَزَأ به إذا سخر.

تمهـمز: كأنما يتحرك بمهماز، بجانب همزه إذا دفق وحرّكه.

ووراء هـذه الأفعـال العشـرين أفعال أخرى بصيغتها تتداول في اللغة المعاصرة، وحـرى بنا أن ندخل أمثلتها ومشتقاتها في معاجمنا الحديثة، وتفرض علينا ذلك سنن العربـية التـي تفتح أبوابها - وطالما فتحتها - لاشتقاقات كثيرة في المواد اللغوية، سـواء فـي باب الأفعال أو في باب الأسماء، رغبة متأصلة فيها لتعيين المدلولات والصـفات وتخصيصـها وتحديدهـا تحديدا دقيقا؛ ومعروف أنها كانت تجيز قديما للشـعراء أن يشتقوا الأسماء والأفعال ويرتجلوها حسب حاجاتهم الدلالية على نحوما نعـرف عـن رؤبـة - وينبغـي أن نستغلَّ دائما هذه الظاهرة في العربية لتنميتها باشـتقاقات مستحدثة بُنيت على غرار اشتقاقات قديمة، وعلى نحو ما نرى الآن فيما استحدثته اللغة المعاصرة من أفعال مشتقة على غرار أفعال قديمة وجميعها من بناء واحد أو صيغة واحدة هي صيغة " تمفعل".

وحرى بنا أولا أن ندخل هذه الصيغة مع صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة الاثنى عشر التي أحصاها سيبويه، لوفرة ما جاء على بنائها قديما وحديثا، وبدون ريب هي أولـى أن تسـلك مـع تلك للصيغ من صيغة " افعوّل " التي أثبتها سيبويه في صيغ

الثلاثـــي المزيد الاثنى عشر ذاكراً لها مثالين هما اجلوَّذ البعير إذا أسرع في السير واعلـــوَّط الـــرجل البعـــير إذا ركبه ، ومثلهما أخروَّط بهم السير إذا اشتد. والكلمات الـــثلاث مـــن غريـــب اللغة المهجور ، ومع ذلك فتح لها سيبويه بابًا في أبنية،الفعل الثلاثي المزيد ، ولا شك في أن صيغة تمفعل أولى منها في الانتظام بين تلك الأبنية وأيضا أمثلتها القديمة والحديثة أولى من أمثلة صيغة افعول المهجورة بأن تدرج في المعـــاجم الحديثة. ويفيدنا ذلك فائدة مهمة في تصحيح لغة العامة لأنها تنطق الأفعال الحديـــثة الصـــيغة" تمفعـــل " بتســـكين التاء، فتقول: اتْمأْلت - اتمحْلس - اتمْخطر - اتمـــرْجح وهلم جرا - ولابد أن أشير إلى أن المجمع كان قد درس الاعتداد بالحرف الـــزائد في اشتقاق بعض الكلمات وانتهى في سنة ١٩٦٥ إلى إجازة معاملته معاملة الحـــرف الأصلي مستضيئا في ذلك ببعض كلام ابن جني الذي أثبتناه، ومشترطا أن يـــتداول المعاصـــرون أمثلـــته وأن تتضـــح الحاجة إليها، وأفعال صيغة " تمفعل " العصـــرية التـــي ذكرناها متداولة وتحس إليها الحاجة في الأداء اللغوي إذ جميعها مشتقة من الفاظ وأمهات مزيدة بالميم، ولا توجد في اللغة أفعال تؤدي حيزها بمادتها فـــي الدلالـــة والصفة . ونخلص من كل ما قدمنا إلى أنه ينبغي أن تضاف صيغة " تمفعـــل " إلـــى أبنية الفعل الثلاثي المزيد في كتب التصريف واللغة ، كما ينبغي أن يضـــاف ما صيغ على أساسها حديثا إلى معاجمنا المعاصرة وإلا كان مثلنا مثل من يـــريد الحجـــر علـــى العربية وحرمانها من النمو والتطور، وهما حقان ثابتان من حقوقها اللغوية وجوهران أصيلان في بنيتها وبنية اللغات جميعها.

المراجـــع :

- كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢٣٠ وما بعدها.
- الاستدراك على سيبويه للزبيدي (طبع روما) ص ٣٩.
- الخصائص لابن جني (طبع دار الكتب المصرية) ١/٢٢٨.
- شرح الشافية للرضي (طبعة القاهرة) ١/٨٣ وما بعدها.
- المزهر للسيوطي (طبعة دار احياء الكتب العربية) ٢/٤١.
- جمـــع الهوامع للسيوطي (طبع دار البحوث العلمية بالكويت) ٦/٢٢ وما بعدها.
- كـــتاب فـــي أصول اللغة لمجمع اللغة العربية ١/٤٤ وما بعدها و٣/٣٢٦ وما بعدها.

*

* *

* * *

نحو تيسير النحو

قياسية صيغ المبالغة*

١- إذا تقصــينا ما سلف للمجمع من قول في صيغ المبالغة ، بان لنا أنه طرق بابها غـــير مرة تودد إليها ، وتردد عليها حينا بعد حين، وكان في جملة ذلك يترجى أمرين: تطويع الدلالة ، وتوسيع الاستخدام.

وموجز ذلك ما يأتي:

أ- صحة صوغ " فعالة " اسمًا للآلة.

ب- صحة صوغ " فعال " للصانع.

جـ - صوغ " فعال " للمبالغة من اللازم والمتعدي.

د- صوغ " فِعِّيل " بكسر الفاء وكسر العين المشددة لإفادة المبالغة من اللازم والمتعدي.

هـ - صوغ " فُعلة " بضم الفاء وفتح للدلالة على الكثرة والمبالغة.

و- مجيء صيغة " فعول " للمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية.

ويلاحـــظ فـــي قـــرارات المجمع حول هذه الصيغ أنه كان بين أن يطلق القول بصـــحة الصـــوغ، دون قيد التعدي في الأفعال، وأن ينص على صحة الصوغ من الـــلازم والمـــتعدي، ويلاحظ أن من لبين هذه الصيغ صيغة فِعّل بكسر الفاء وتشديد العيـــن وصيغة فُعَلة بضم الفاء وفتح العين، وكلتاهما من صيغ المبالغة غير الخمسة المشهورة.

٢- ومـــع ذلك كله، مازال أمام الباحث سؤال يعرض له، دون أن يستظهر الجواب عنه في يسر، ذلك السؤال هو مقطع الرأي في صيغ المبالغة. أيقاس صوغها أم هـــو مقصـــور علـــى السماع ؟ وهل يعم ذلك صيغ المبالغة جميعا وهي قرابة عشرين صيغة، هل يشترط التعدي في الأفعال للصوغ منها ؟

---

* للأستاذ : محمد شوقي أمين - عضو المجمع .

لـــم يكن ذلك جلية في الظاهر من الضوابط ، بل شاع بأن صيغ المبالغة لما تجيء من الأفعال المتعدية ، وأنها كلها سماعية . وفيما أذكر أن ذلك ما سجله كتاب القواعـــد الأساســـية الـــذي أخرجـــته وزارة التربـــية والتعليم شاملا لأبواب النحو والصرف.

وأصدرت منه طبعات تلو طبعات.

٣- على أن تصفح أقوال النحاة ومن خلفهم من أصحاب الشروح والحواشي وغيرها يتيح لنا أن ننتهي في الحكم على صيغ المبالغة إلى رأي جميع وهنا بعضها:-

أ- يقول ابن هشام فى " شذور الذهب " وشرحه : " ما حول : من فاعل إلى فعالة أو مفعال أو مفعول أو فعول بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة "

ب ـــ وفى " ألفية ابن مالك ":

فعال أو مفعال أو فعول ... في كثرة من فاعل بديل

فيستحق ما له من عمل ... وفي فعيل قل ذا وفعل

يقول " الأشمونى " :

" كثيرا ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة بقصد المبالغة والتكثير " .

وفي الصبان :

قولـــــه : " كثـــيرا مـــا يحول ، أخذ الكثرة من قوله " بديل " ، لأنه صيغة مبالغة وأحسن منه أن يقال : أخذها .

من قوله : " وفي فعيل قل ذا وفعل " .

جـــ ـــ وفى حاشية " يسر " على شرح الشيخ خالد لأوضح المسالك ".

ما قاله " أبو حيان " ، وهو : " هذه الأمثلة الخمسة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل ثلاثي متعد " ، وعقب عليه " الدنوشرى ".

بقوله : " وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر ".

٤- يستخلص من هذه الآراء ، ومما رجع إليه المجمع من آراء في قراراته السابقة ما يأتي :

أ- أن بعض النحاة رأى أن صيغ المبالغة كلها سماعية .

ب ــ وأن بعضهم يرى كثرة صوغ فعال ومفعال وفعول ، وقلة فعيل وفعل .

جـــ ــ أن بعضهم يرى الصوغ من الأمثلة الخمسة .

د ــ أن النحاة يكادون يجمعون على شرط التعدى .

هـــ أن المجمع أقر قياسية الصوغ لفعال وفعالة وفعول من الأمثلة الخمسة، وكذلك أقر قياسية فِعِّيل بكسر الفاء وكسر العين المشددة وفُعلة بضم الفاء وفتح العين من صيغ المبالغة غير المشهورة .

و ــ أن المجمع تجاوز عن شرط التعدي في بعض ما أقر نصًّا ، وفي بعضه تضمنًا. وذلك استنادا إلى المسموع بكثرة .

٥ ــ ويتضح من حصيلة ذلك ، كما يتضح من القرارات المجمعية والمذكرات التي كتـــبها حول هذه القرارات أعضاء المجمع ــ أنه قد آن لنا أن نحسم القول في صيغ المبالغة جميعا من حيث قياسية الصوغ ، أولا ومن حيث الإطلاق في لزوم الفعل أو تعديه أخيرا . ولنا فيما قال به بعض النحاة وفيما أثر عن العرب من الشواهد منادح شتى لا مندوحة واحدة .

بعض المراجع :

١- الكتاب لسيبويه .

٢- الشذور وشرحه .

٣- التصريح وحاشية يس .

٤- الاشمونى وحاشية الصبان .

٥- مجموعة القرارات المجمعية .

٦- في أصول اللغة ــ الأول والثاني .

٧- القواعد الأساسية (كتاب وزارة التربية والتعليم) .

صيغ المبالغة
والتقاؤها بصيغ الصفة المشبَّهة

(أ) ــ صيغ المبالغة

هــي أبنية متعددِّة محوَّلة عن اسم الفاعل المشتق من أفعال ثلاثية متعدِّية أو لازمــة للدلالــة على المبالغة والكثرة ، وأوسعها دورانا في اللغة خمس حكاها كلها سيبويه ، هى :

١- فعَّــال مثل : رزّاق ــ وهَّاب ــ فتَّاح ــ ضرَّاب ــ غدَّار ــ شرَّاب ــ نوَّام ــ نمَّام ــ أكَّال ــ نهَّاب .

ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم لتدلَّ على الصانع صاحب الحرفة مثل : نجَّار ــ بنَّاء ــ حدَّاد ــ سبَّاك .

٢- مِفْعَــال مــثل : مِطعان ــ مهذار ــ معطار ــ منحار ــ مضحاك ــ مفساد ــ مصلاح ــ مكثار .

ويســقط معــنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم الآلة مثل: مضراب ــ ميزان ــ منشار ــ مفتاح ــ منقاش .

٣- فَعــول مثل : غفور ــ فخور ــ شكور ــ ضحوك ــ حقود ــ صبور ــ هَجوم ــ أكول طهور . ويسقط معنى المبالغة من هذه الصيغة حين تستخدم للدلالة على اسم المفعول مثل : رسول ــ ذلول .

٤- فَعِل مثل : حَذِر ــ مَزِق ــ جَزِع ــ طرب ــ عجل ــ قنع ــ غضب وتستخدم هــذه الصيغة كثيرا في الصفة المشبهة حتى لتكون قياسية فيها على نحو ما سيتضح عما قليل .

٥- فعــيل مثل : رحيم ــ قعيد ــ شريد ــ فتيت ــ عنيد ــ سحيق ــ قدير - عليم - سميع . وتستخدم هذه الصيغة كثيرا في الصفة المشبهة ، حتى ليطرد القياس فيها

---

* للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

على نحو ما سنرى عما قريب .

ويذكر سيبويه أن العرب تستعمل الصيغ الأربعة الأولى في المبالغة أكثر من استعمالها لصيغة فعيل ، إذ يقول : " إن الأصل الذي تجرى عليه دلالة المبالغة هو فعول ومفعال وفعّال وفَعِل ، وقد جاءت فيها صيغة فعيل " أي أنها أقل أخواتها استعمالا فيها . ووافقه ابن مالك في الثلاثة الأولى وسوّى بين صيغتى فَعِل وفعيل في ندرة الاستعمال للدلالة على المبالغة . وواضح من الأمثلة السابقة أن صيغ المبالغة جميعا تصاغ من الأفعال المتعدية وكذلك من الأفعال اللازمة كما في مثل : نمّام ـ مضحاك ـ ضحوك ـ جَزِع ـ قعيد .

وفي رأى سيبويه وأصحابه من البصريين أنها حين تصاغ من الأفعال المتعدية تعمل عملها ، فيليها المفعول به ، وأنشد في ذلك أبياتا مسموعة ، وساق النحاة بعد سيبويه للصفة المشبهة صيغاً أخرى نكتفى بأن نذكر منها :

١- فِعِّيل مثل : سِكِّيت (كثير السكوت) ـ سِكِّير (كثير شرب الخمر) ـ شرِّيب (كثير الشرب) صِدِّيق (دائم التصديق) .

٢- فُعَلة مثل:خُدَعة (كثير الخداع) ـ لُعَبة (كثير اللعب) ـ قُعَدة (كثير القعود) ـ أُمَنة (كثير الثقة بالناس) ـ نُوَمة (كثير النوم) وفي القرآن الكريم : (وَيْلٌ لكل هُمَزة لُمزَة) وهو العَّياب للناس .

وهاتان الصيغتان ـ مثل صيغ المبالغة السالفة ـ تبنيان من الأفعال المتعدية واللازمة . وفى اللغة أمثلة للصيغ الخمس الأولى من أفعال غير ثلاثية مثل درَّاك من أدرك ـ معطاء من أعطى ـ زهوق (أى بعيد من أزهق في سيره) ـ نذير من أنذر .

(ب) التقاء صيغ المبالغة بصيغ الصفة المشبَّهة :

للصفة المشبهة صيغ كثيرة تختص بها مثل : أبيض ـ حَسَن ـ ضَخْم ـ سيِّد ـ غضبان ـ جبان ـ شجاع . وتلتقى أمثلتها ـ في رأى النحاة ـ بأمثلة المبالغة في الصيغ الثلاث التالية :

١- فعول :

مــرت بنا هذه الصيغة بين صيغ المبالغة ، وقد أدخلها النحاة في صيغ الصفة المشــبهة ممثلين لها بكلمة حصور ، وأمثلتها عندهم في الصفة المشبهة قليلة جدا ، بينما أمثلتها الدالة على المبالغة كثيرة ، ولا حظ ذلك سيبويه من قديم . وطرد النحاة البصريون بعده قياسها من الأفعال المتعدية كما ذكر ذلك أبو حيان ، وفي ذلك شيء مــن الــتحكم لأن أمثلتها عند سيبويه مشتركة بين الأفعال المتعدية واللازمة ، ومن أمثلة الأخيرة عنده : هجوم ــ هيوج .

وحرى ــ لذلك ــ أن نطرد قياسها من الأفعال المتعدية واللازمة جميعا وأن نقصــرها علــى دلالة المبالغة ، لأن من الصعوبة بمكان أن نميز بين صيغها دالة عليها مرة وعلى الثبوت الذي تدل عليه الصفة المشبهة مرة ثانية ــ وبذلك نخرجها مــن باب الصفة المشبهة ونقصرها على باب المبالغة مع صيغتيه القياسيتين : فعَّال ومفعال .

٢- فَعِل :

هذه الصيغة تختلف مع الصيغة السالفة في أنه لا يوجد لها قياس في الدلالة على المبالغة بينما تنقاس في الصفة المشبهة ــ كما نص النحاة ــ قياسا مطرد ا من فَعِــل اللازم الدال على الأدواء والعيوب والهيجانات والفرح والحزن مثل : وَجِع ــ حَدِب ــ عَطِس ــ بطر ــ نِكد ــ شكس ــ مَرِح ــ شهب ــ لهف ــ قلق ــ قنع ــ جزع ــ طرب ــ .

ومــا دامت هذه الصيغة مطردة القياس في باب الصفة المشبهة ولا قياس لها فــي الدلالة على المبالغة فينبغى أن نخرجها من باب صيغ المبالغة ونقصرها على بــاب الصــفة المشبهة ، وخاصة أن ما ساقوه من أمثلة لها في الدلالة على المبالغة قليل جدا كما لا حظ ذلك ابن مالك .

٣- فعيل :

هذه الصيغة ــ مثل سابقتها فَعِل ــ ليس لها قياس في الدلالة على المبالغة بينما

تـــنقاس في الصفة المشبهة ــ باعتراف النحاة قياسا مطردا من فَعُل مضموم العين الـــدال علـــى الغرائز والأوصاف الخِلْقية والخُلقية مثل : كريم ــ قبيح ــ جميل ــ حليم ــ رءوف ــ شريد ــ ظريف ــ كبير ــ صغير .

ولاحـــظ سيبويه من قديم أن هذه الصيغة من صيغ المبالغة نادرة الاستعمال فقال :

" فممـــا هـــو الأصـــل الذي عليه أكثر المبالغة فعول ومفعال وفعَّال وفَعِل وقد جاء فعيل " .

وفـــي ذلك ما يشير إلى ندرة مجيئ فعيل واستعماله ، وتبعه ابن مالك فذكر أنه قليل الـــورود . وقد يقال إن فعيل تشتق أحيانا من أفعال متعدية مثل : رحمه فهو رحيم ؛ وعلمه فهو عليم ، وكأنه معدولة في هاتين الصيغتين وما يماثلها عن فاعل للمبالغة ، إذ يقال : راحم ورحيم كما يقال عالم وعليم .

وفـــي رأينا أن تُحْمَلَ هاتان الصيغتان المعدولتان عن فاعل وما يماثلهما على دلالة الصـــفة المشـــبهة المفـــيدة للثبوت والاستمرار ، لأن حَمْلَ تلك الأمثلة على المبالغة شـــذوذ فـــي قياسية صيغة فعيل وخروج على أصلها ، وفي اللسان لابن منظور = الرحمـــن الرحـــيم = بنيت الصفة الأولى على فعلان لأن فعلان من أبنية المبالغة ؛ ورحيم فعيل بمعنى فاعل كما قالوا : سميع سامع وقدير بمعنى قادر " .

وممـــا يؤكد أن صيغة فعيل من الأفعال المتعدية إنما تدل على معنى فاعل دون مـــبالغة اســـتخدام القرآن لكلمتي : عليم وعالم في وصف الذات العلية بهما دون أي فـــارق في مثل : ﴿عالم الغيب والشهادة ، ــ والله عليم بالمتقين ، ــ وكان الله بكل شيء عليماً ﴾ .

وفـــي رأينا أن ذلك كله يشهد لما نزعم من أنه ينبغى إخراج صيغة فعيل من صيغ المبالغة وحمل أمثلتها جميعا على القياس المطرد في صيغة الصفة المشبهة.

ويلاحـــظ أنها قد تأتى بمعنى مفعول مثل : قتيل ــ جريح ــ سليب . وبذلك تصبح للمبالغة صيغ أساسية هي : فعَّال ــ مِفْعال ــ فعول وثلاثتها مقيسة في الدلالة على

المبالغة عند سيبويه والنحاة . وتُبْنى جميعا من الأفعال الثلاثية المتعدية واللازمة كما تدل على ذلك أمثلتها عند سيبويه وغيره من النحاة .

ونضـــم إلـــيها صـــيغتين ضمهما المجمع في قرارات سابقة إلى صيغ المبالغة القياسية هما : فِعِّيل حِرِّيف ، وفُعَلة بفتح العين مثل هُزَءة (لكثير الهزء بالناس)

– ونخلص من ذلك كله إلى النتيجة التالية :

" صيغ المبالغة القياسية التي تصاغ من الفعل الثلاثي المتعدى واللازم القابلة للمبالغة خمس هي :

فعَّال ــ مِفْعال ــ فعول ــ فِعِّيل ــ فُعَلة ــ أما صيغتا فَعِل وفعيل فمن صيغ الصفة المشبهة الدالة على الثبوت والاستمرار .

المراجع

ــ كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١/٥٦ ، ٢/ ٣٦٦

ــ شـــرح الشـــافية للرضـــى (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه ١/٧١ وما بعدها ١/١٤٣ ، ٢/١٧٢

ــ المزهر (طبعة دار إحياء الكتب العربية) ٢/٢٤٣

ــ التصريح على التوضيح مع تعليقات يسن (طبع المطبعة الأزهرية ٢/٦٧ وما بعدها .

ــ الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٢/٢٣٤،٢٢٠، ٢/٣ وما بعدها .

مجموعة القرارات العلمية للمجمع في خمسين عاما ص ٤٩،٥١-٥٣.

*

* *

* * *

نحو تيسير النحو
في أحكام العدد
تيسير التذكير والتأنيث في أدنى العدد*

١- لا مشـــاحة في أن أحكام العدد على تباين وجوهها فيها من التنوع والتشابك ما يـــدق أو يجــل عـــن جمهرة القارئين أو الكاتبين من المتعلمين ، وذلك أدى إلى تفشـــي الخطأ فيما يجرى به الأقلام ، أو تنطق به الافهام ، بل أدى إلى أن يعمد غـــير الخاصة بين الخطباء والمتحدثين والمذيعين إلى اللهجة العامية في العدد ، للمقصـــور عـــن استظهار ضوابطه المقررة في القواعد التعليمية الفصحى درءا لذلك من بعض الوجوه التي عالجت في جملة من الأبحاث فروع ضوابط العدد، بغـــية التيســـير والتسهيل ، وانتهت فيها إلى توجيهات فيها افتئات على العربية الخالصـــة ، فـــنظر فيها المجمع ، وأقر منها ما أقر مستندا من مأثور الفصحى وآراء نحاتها إلى ركن شديد .

٢- وفـــى هـــذه العجالـــة ، أرى أن أعالج طرفا آخر من ضوابط العدد وأحكامه، متوخيا ما يرفع الحرج عن متحدث أو كاتب . ومناط ذلك أن السائر في القواعد هـــو المعاكسة في التذكير والتأنيث بين أدنى العدد ومعدوده، فيقال مثلا : أربعة أشخاص وأربع أنفس .

والذين يرددون النظر في مأثور العربية شعره ونثره ، يعرض لهم مثل قول عمر بن أبى ربيعة :

وكان نصيرى دون من كنت أتقى   ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فـــإذا رابهـــم ذلك أسعفهم الشراح والمعقبون بأن ذلك على تأويل الشخص بالمرأة معـــنى، ولطالمـــا وقفـــنا على أمثلة من شبيه ذلك ، وكان الجواب عنها في تعقيب المحققيـــن أنها مؤولة ، حتى لقد شاع بين الباحثين أن قاعدة المخالفة أو العكس بين

* للأستاذ : محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

العدد ومعدوده في التذكير والتأنيث قاعدة تطرد في أدنى العدد ، دون تفصيل ، وأن ما يرد من الأمثلة مجانبا لذلك ، محمول على التأويل .

٣- بيد أن المراجعة لما أفاض فيه النحاة خلفا عن سلف يحدونا إلى الاطمئنان بأن هذه الأمثلة التي ترد على غير القاعدة المتعارفة ليست شاذة ، بحيث تفتقر إلى التعليل والتأويل ، بل إنما تستند إلى بيان نحوى غير مرجوع .

وقد تناقل أئمة النحو القدامى والمحدثون هذا البيان على نحو يجعلة ضابطا أصيلا فيه مندوحة للتيسير، لا مجرد تأويل لما ورد من الشوارد أو الشواذ في مسموع الشعر أو النثر ، يحفظ ولا يقاس عليه .

٤- وقصارى هذا البيان أو الضابط النحوى غير المشهور عند الخاصة ، أنه يجوز تذكير اسم العدد وتأنيثه على السواء اذا كان لفظ المعدود مذكرا ومعناه مؤنثا على الحقيقة أو على المجاز ، ويسرى هذا الجواز كذلك إذا كان اللفظ مؤنثا يدل على مذكر ، ففي مثل : العين للباصرة ، والعين للسيد ، والمرضع للمرأة، والربعة للرجل المتوسط الطول ، والنابغة للرجل ، والبطة أو الوزة واحدة البط أو الوز للذكر والأنثى ، والشخص للرجل أو المرأة ، والقرء للحيضة ، مما هو مذكر لفظا مؤنث معنى حقيقة أو مجازا ، أو ما هو مؤنث لفظا مذكر معنى ، فيه جواز تذكير أدنى العدد ، وهو من الثلاثة إلى العشرة أليس في ذلك خلاف بين بصرى أو كوفى بإطلاق، وإن علله بعضهم بالتأويل.

٥- لا مسوغ للتكاثر بتتبع أقوال النحويين وآرائهم منذ فجر الدراسات النحوية للتأصيل والتقعيد، وحسبنا الاقتصار على نبذ ما أجمل فيه أئمة النحو المتأخرين ما سبقهم إليه أقطاب العلماء من النحاة في شأن ذلك الضابط النحوى الميسر .

أ- في باب العدد من " الهمع " نقل السيوطى عن ابن هشام وغيره ، قوله :

" ان ما كان لفظه مذكرا ، ومعناه مؤنثا ، أو العكس ، فإنه يجوز فيه الوجهان "

ب- وفيه أيضا :

" والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالبا، لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك المعنى

بقلـــة ، فـــيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويل بمذكر، ويترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث . والعبرة في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله، أي بحال الموصوف لا بحـــال الصـــفة فـــيقال : " رأيت ثلاثة ربعات بالتاء إذا أردت رجالا وثلاث ربعات بحذف التاء إذا أردت نساء " .

جـ ـ وفي شرح التسهيل للدماميني :

" تحـــذف تـــاء الـــثلاثة وأخواتها إذا كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازاً. والاعتبار بالمعنى لا باللفظ "

٦- ومممـــا جـــرى فـــي اســـتعمال المتقدميـــن مـــن علية الكتاب قول الجاحظ في رسالته " مناقب الترك " : " وللتركى أربعة أعين "

وحـــبهلا بمـــا صنعه الأستاذ عبد السلام هارون ، حين عقب على الجملة بأنها وجـــه جائز في العربية ، حيث ذكر ابن هشام " أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنـــثا ، أو بالعكس فانه يجوز فيه وجها له " وزجة الثناء على الأستاذ المحقق أنـــه لم يبادر إلى تصحيح الجملة لا جرائها على القاعدة المتعارضة ، بل أحسن توجيهها .

٧- فمـــن الحقـــيق بنا نحو تيسير النحو أن ننوه بهذا الضابط النحوي الميسر ، بأن نجـــيز التذكير والتأنيث لاسم العدد ، إذا كان لفظ المعدود مذكرا والمعنى مؤنثا ، أو كان العكس ، وفي ذلك من تيسير الدرس ما تطمئن به النفس .

المراجع

١- باب العدد من أمهات كتب النحو. بدءا بسيبويه وختاما ، بالصبان .

٢- رسالة مناقب الترك للجاحظ .

*

* *

* * *

أفعال المطاوعة

المطاوعة في اللغة ؛ الموافقة والقبول ، وفي اصطلاح النحاة تأثر فعل لازم بفعــل متعد متفق معه اشتقاقا مثل : كسرت الإناء فانكسر، ففعل انكسر اللازم فعل مطاوع لفعل كسر المتعدى، وسمى الفعل اللازم مطاوعا لقبوله أثر الفعل المتعدى إذ أصــبح فــاعلا للفعل اللازم، وكأنهم سموا الفعل اللازم المسند إلى الفاعل مطاوعا مجازاً .

صيغ أفعال المطاوعة

أفعـــال المطاوعة في اللغة متعددة، وقد اختار المجمع منها قديماً خمس صيغ قـــرر اطـــراد القياس فيها؛ نعرضها فيما يلى ونعرض معها تعليقاتنا عليها وصيغاً أخرى للمطاوعة .

١- صيغة انفعل :

قـــرر المجمع قياسية هذه الصيغة للمطاوعة على هذه الصورة : " كل فعل ثلاثـــي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسيّ " انفعل " ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راء ويجمعها قولك : " ولنمر " فالقياس فيه افتعل .

والمجمـــع فـــي هـــذا القرار يأخذ برأي الرضى في شرحه على الكافية لابن الحاجـــب، إذ قال : " هذا الباب : باب انفعل موضوع للمطاوعة، وهى قبول الأثر، وهـــو في الأغلب مطاوع فَعَل بشرط أن يكون فعل علاجا أي من الأفعال الظاهرة للعيون كالكسر والقطع والجذب " .

وإنمـــا احتاط الرضى بقوله إن الأغلب فيه أن يكون مطاوع فعل ثلاثى لأنه جاءت منه أمثلة مطاوعة لأفعل الرباعى مثل : أزعجته فانزعج ولفعّل مضعف العين مثل:

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

فحَّمته فانفحم ، وأيضا جاءت على هذه الصيغة المطردة للمطـــاوعة أفعال لازمة لا تدل عليها مثل : انطلق ــ انكمش .

وقرار المجمع سديد، والأفعال المستثناة في طَرْد القياس في الباب أشار إليها الرضى، والقرار بذلك قرار محكم .

٢- صيغة افتعل :

رأي المجمع اطراد القياس في هذه الصيغة للمطاوعة لكل فعل ثلاثي متعد دال علـــى معـــانٍ حسية إذا كانت فاؤه واو أو لاما أو نونا أو ميما أو راء . وبذلك جعـــل المجمـــع قـــياس المطاوعة في صيغة افتعل خاصا بالأفعال الثلاثية المتعدية المبتدئة بحرف من حروف كلمة : " ولنمر " وأصل هذا القرار عند الرضى قوله : " ويكـــثر اغناء افتعل عن انفعل في مطاوعة ما فاؤه لام أو راء أو نون أو ميم مثل : لأمـــت الجـــرح فالـــتأم، ومثله رميت به فارتمى، ووصلته فاتصل، ونقيته فانتقى، ومحوته فامحى، وذلك لأن هذه الحروف مما تدغم النون الساكنة فيها، ونون "انفعل" علامة المطاوعة فكُره طَمْسُها . ويقول الرضى : قال سيبويه : الباب في المطاوعة انفعـــل، وافتعل قليل مثل جمعته فاجتمع، ومزجته فامتزج . وعلق على ذلك الرضى بقوله : فلما لم يكن افتعل موضوعا للمطاوعة كانفعل جاز مجيئه لها في غير العلاج مـــثل غممته فاغتم . وأطلق ابن الحاجب القول في الصيغة فقال : " افتعل للمطاوعة غالـــبا " وحقـــا قـــد تأتى للمشاركة مثل اقتتلوا وبمعنى فعلوا مثل اقتدروا؛ وبمعنى التخير مثل :

انتخـــب واصـــطفى، وللتصرف مثل : اكتسب، وبمعنى تفعّل كابتسم وتبسم وبمعنى استفعل كاعتصم واستعصم؛ وبجانب ذلك يأتى للمطاوعة غالباً كما قال ابن الحاجب : " إذا أريد وصف الشئ بأصل فعله مثل : خبزت الدقيق فاختبز، وشويت اللحـــم فاشـــتوى وطبخـــت الطعـــام فاطَّبخ، وغذوت الصبى فاغتذى، ورشا الرجل فارْتَشَى، وشعل النار فاشْتَعَلتْ وجذبه صاحبه فاجتذب ومن أجل ذلك أرى أن يعدل قرار المطاوعة لهذه على هذه الصورة التالية :

" يطرد قياس المطاوعة لصيغة افتعل من كل فعل ثلاثي متعد إذ أريد الدلالة علـــى أصل فعلها المتعدى مثل : حبست الماء فاحتبس ـــ نقصت الشراب فانتقص . وكذلـــك يطـــرد هذا القياس للمطاوعة في الصيغة من كل فعل ثلاثي متعد دال على معانٍ حسية إذا كانت فاؤه واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راءً على نحو ما مرَّ ."

٣- صيغة تفعَّل :

قـــرر المجمـــع قياســـية هذه الصيغة لمطاوعة صيغة فعّل أو بعبارة أخرى لمطاوعـــة كـــل فعـــل ثلاثي مضعَّف العين ما لم يكن تضعيفه للتعدية، وعبارة ابن الحاجب في الشافية: " وتفعل لمطاوعة فعل نحو كسَّرته فتكسَّر وللتكلف نحو تشجّع وتحلَّـــم ، وللاتخـــاذ نحو توسَّد وللتجنب نحو تأثم وتحرَّج وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرعته ، ومنه تفهم، وبمعنى استفعل نحو تكبَّر وتعظَّم .

وجميع هذه المعاني التي أضافها ابن الحاجب إلى معنى المطاوعة علق عليها الرضى بقولـــه : إن ابن الحاجب يريد بمطاوعةَ فَعَّل أن ذلك يجرى فيه سواء كان للتكثـــير مـــثل : قطَّعته فتقطع او للنسبة نحو قيَّسته نسبة إلى قيس فتقيَّس أو للتعدية نحـــو علَّمـــته فتعلم، أو للتكلف نحو شجَّعته وحلَّمته فتشجَّع وتحلَّم، أو للاتخاذ مثل : وسَّدته الحجر فتوسده أو للتجنب مثل أثَّمته وحرَّجته بمعنى جنبته الإثم والحرج فتأثم وتحـــرج أو للعمـــل المتكرر في مهلته مثل : جرَّعته الماء فتجرَّعه وحسَّيته المرق فتحسَّـــاه . وذكر الرضى أن ابن الحاجب قال : ومنه تفهَّم لأن معنى الفعل المتكرر فـــي مهلة ليس بظاهر فيه؛ لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسى فبيَّن بذلـــك أن الفهـــم من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة، وحتى الفعلان الأخيران في كلمة ابن الحاجب وهما : تكبَّر وتعظَّم يمكن ان يُرَدَّا أيضا إلى كبر وعظم . ومعنى ذلـــك إن جميع المعاني الإضافية التي ذكرها ابن الحاجب لصيغة تفعّل يمكن أن ترد إلى المطاوعة بحيث لا نبعد إذا قلنا إنها دلالة مطردة في صيغة تفعّل .

وواضح أن المجمع لم يستثنِ في قراره الفعل الثلاثي المضعف العين للتعدية، ومرَّ بنا آنفا أن الرضى لم يستثنه، بل ذكر صراحة أن مثله مثل الأفعال الأخرى .

وضـــرب لذلـــك مثلا هو : علَّمته فتعلَّم . وعلى شاكلته فهَّمته فتفهَّم ــ فقهته فــتفقَّه ــ بصَّرته فتبصَّر ــ أدبته فتأدَّب ــ وجهته فتوجه . وإذن ينبغي تعديل قرار المجمـــع فـــي مطاوعة صيغة تفعَّل بحيث لا يكون فيها استثناء لما تضعيفه للتعدية، وبحيث يصبح على هذه الصورة :-

" يطــرد قــياس المطاوعـــة لصيغة تفعَّل من كل فعل ثلاثي مضعف العين " .

وجاءت على هذه الصيغة ــ كما جاءت على صيغة انفعل السابقة ــ أفعال لازمة لا تدل على مطاوعة مثل : تأيَّمت المرأة إذا صارت عزبا ــ تصدَّى ــ تجبَّن اللبن .

غــير أن مـــثل ذلك في هذه الصيغة وأختها السالفة قليل، ولا ينقض قاعدتها العامة المطردة .

٤- صيغة تفعلل :

قـــرر المجمـــع قياسية هذه الصيغة لصيغة فعلل وما ألحق بها مثل : دحرجه فـــتدحرج ــ سلْسَله فتسلسل ــ بعثره فتبعثر ــ قلقله فتقلقل ــ زحزحه فتزحزح ــ جَلْبَبته فتجلبب ــ شَمْلله فتشملل .

وهـــو قرار سديد لأن قياسيته في الدلالة على المطاوعة لصيغة تفعلل قياسية مطردة .

٥- صيغة تفاعل :

رأى المجمـــع قياسية هذه الصيغة لدلالة المطاوعة من صيغة (فاعَل) حين يـــراد بها وصف مفعولها بأصل مصدرها مثل :باعدته فتباعد . وليست هذه الدلالة لصـــيغة تفاعل هي الأصل أو لأكثر في بابها على نحو ما رأينا لدلالة المطاوعة في الصيغ الأربع السالفة؛ والأصل في دلالتها هو المشاركة؛ مثل :

تجـــادل زيد وعمرو ــ تحاورا ــ تسابقا ــ تصارعا ــ تشاجرا ــ تراهنا ــ تعاونا ــ تصـــالحا تقاسما ــ تجالسا ــ تحادثا ــ تخاصما؛ وتأتى تفاعَل كثيرا للدلالة على ادعـــاء الفعـــل والتظاهر به مثل : تغافل ــ تجاهل ــ تباله ــ تمارض ــ تعامى ــ

تفاصـــح، تـــنادم ــ تغابى ــ تصامم ــ تعارج؛ وللدلالة على فَعَل مثل : توانى ــ ونـــى ــ تعـــالى وعلا ــ تناوح وناح ــ تقارب وقرب ــ تقاعد وقعد، وللاستغناء عن فَعَل الثلاثي مثل :تثاءب ــ تمادَى ــ تمارى ــ تذاءبت الرياح .

ويذكر ابن الحاجب أخيرا من دلالات هذه الصيغة للمطاوعة؛ باعدته فتباعد، ويقـــيدها الرضـــى بقيد مماثل للقيد الذي صاغه المجمع في قرارها، وهو قيد ينطبق على كل فعل مطاوع في هذه الصيغة وغيرها من صيغ أخرى لم يتخذ المجمع فيها قـــرارات لقياسية دلالتها على المطاوعة، لأنها ليست أصلا في دلالتها وأمثلتها فيها قليلة، بالضبط كصيغة تفاعل، إذ هي مثلها لها دلالات أصلية، ودلالات أخرى ثانوية بينها دلالة المطاوعة وأمثلتها قليلة جداً .

٦- صيغ أخرى :-

(ا) صيغة فعل مثلثة العين .

ذكـــر الرضـــى أن الأغلـــب في مطاوعة فعل الذي للتعدية؛ أن يكون الفعل بصيغته الثلاثية فهو في مثل : قَعَّد ــ شَجَّع ــ علَّم هكذا على الترتيب : قعَّدته فقعَد ــ شـــجعته فشـــجُع ــ علمـــته فعلم . ولما كانت المطاوعة في هذه الأفعال ثانوية بالقـــياس إلـــى معانيها الكثيرة التى ذكرها سيبويه فإنها لا تصلح لأن تصبح قاعدة قياسية مطردة لدلالة المطاوعة .

(ب) صيغة فَعِل :

معـــروف أن هذه الصيغة للفعل الماضي كثيرة الدوران في اللغة، ويغلب أن تســـتخدم في العلل الحسيَّة والمعاني الباطنة والألوان والعيوب مثل : قَرِض ــ فَرِح ــ فـــزِع ــ عَوِر، حَمِر ، ومثل : علم ــ فهم ــ زهد ــ نشط ــ ظمئ ــ طرب ــ وجل ــ قوى .

وقـــد تدل هذه الصيغة على مطاوعة فَعَل بفتح العين في أمثلة قليلة؛ إذ يقال : جَدَعْـــته إذا حبســـت عـــنه الخير فجدع ــ عَقَرت (اسقطت) البعير فعقِر ــ ثَلَمْت الإناء إذا كسرت حرفه فثلِم ــ ثرم الغلام (كسر) من صاحبه فثرِم ؛ والأمثلة من

الندرة بحيث لا تبيح لنا أن نتخذ منها قاعدة لدلالة فعل على المطاوعة .

(جـ) صيغة أفعل :

الدلالة الغالبة في هذه الصيغة هى دلالة التعدية مثل كرم وأكرم وعلم وأعلم، وجاءت عليها أمثلة قليلة دالة على مطاوعة الفعل لأصله الثلاثي مثل : قَشَعتِ الريح السحاب فأقشع كبَّ الرجل فأكبَّ ــ وانكر الزمخشرى في تفسيره لسورة الملك أن تخرج صيغة أفعل عن دلالة التعدية إلى دلالة المطاوعة، وقال إن الصيغة في المثالين المذكورين إنما تدل على الصيرورة فمعنى أقشع صار ذا قشع ومعنى أكب صار ذا كب، والمطاوع الصحيح للفعلين إنما هو انقشع وانكبَّ . وتابعه الرضى في تعليقه على المثال الثاني في حديثه على دلالات صيغة أفعل قائلاً : " إنها لا تدل على المطاوعة بحالٍ وإنها قد تدل على الصيرورة فيظن أنها تدل على المطاوعة " وبذلك كله تخرج صيغة أفعل من صيغ المطاوعة .

(د) صيغة استفعل :

الأصل في هذه الصيغة أن تفيد أحد معنيين، إما الصيرورة والانتقال من حال إلى حال مثل : استحجر الطين إذا صار حجرا ــ استنسر البغاث (طير ضعيف) أي صار كالنسر في القوة وإما الطلب مثل : استفهم إذا طلب الفهم ــ استكتب إذا طلب الكتابة .

وفي الهمع أن هذه الصيغة قد تدل على المطاوعة مثل : أحكمه فاستحكم ؛ وواضح أن الصيغة في هذا المثال إنما تدل على الصيرورة ولا مطاوعة ولا ما يشبه .

ونقل ابن هشام في المغنى عن ابن بَرى أن الفعل ومطاوعه في باب استفعل قد يتفقان في التعدى لاثنين مثل : استفهمته الحديث فأفهمنى . ورد عليه ابن هشام بأن صيغة استفعل هنا لا علاقة لها بالمطاوعة، وإنما هى طلبية ومعها الاجابة؛ وبذلك تخرج صيغة استفعل الدالة على الطلب والصيرورة ــ مثل صيغة أفعل ــ من باب المطاوعة .

وواضح أنه يخرج من هذه الصيغ الأربع الأخيرة للمطاوعة صيغة أفعل لأن الأمـــثلة التي ذكروها لها لا تتصل بمعنى المطاوعة وإنما تتصل بمعنى الصيرورة كما لاحظ الزمخشري، وبالمثل تخرج صيغة استفعل لأن الأمثلة التي ساقوها فيها لا تتصل أيضا بدلالة المطاوعة وإنما تتصل بدلالتها الأصلية من الصيرورة والطلب .

والصـــيغتان : فعـــل مثلـــثة العين وفعل بكسرها أمثلتهما نادرة الاستعمال، ومـــثلهما صـــيغة تفاعل التي قرر المجمع قياسيَّة شروطه لها على دلالة المطاوعة لندرة أمثلتها ولأنها تغنى عنها في الدلالة على المطاوعة صيغة تفعّل كما يلاحظ في مثل : عاهدته فتعاهد أو تعهد .

وتـــبقى إذن للدلالـــة على المطاوعة القياسية الصيغ الأربع السالفة، وهى : صـــيغة انفعل بقياسها الذي قرره المجمعى مستضيئا بعرض ابن الحاجب والرضى لهـــا، وصيغة افتعل بقياسها المجمع المستمد من كلام الرضى، مع إضافة قياس ثان لدلالـــتها علـــى المطاوعة مستمد أيضا من كلام الرضى حين تدل على أصل فعلها المـــتعدى مســـندة إلى مفعولـــه . وصيغة تفعّل مع طَرْد القياس فيها وتعميمه دون اســـتثناء لمـــا أخرجه المجمع منها مما تضعيفه في أصله ـــ وهو فعل ـــ للتعدية . وصيغة تفعلل بقياسها المجمعى المطرد .

* * *

المراجع

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٢/٢١٤، ٢٤٠، ٢٥٢ ـــ ٢٥٤، ٣٨٠ ـــ ٣٨٣ .
- تفسير سورة الملك للزمخشرى .
- شـــرح الشافية للرضى ـــ (تحقيق محمد نور الحسن وزميليه) ١/٧١ـــ ١١١ المغنى لابن هشام (تحقيق سعيد الأفغاني وزميليه) ص ٥٧٤
- الهمـــع للسيوطى (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ـــ طبع الكويت) ٦/ ١٥ـــ٣٠ .

نحو تيسير النحو

قول في تحقيق ما يسمى (أفعال المطاوعة)

١- لبثت دهرا من الدهر سائل النفس فيما يسمى " أفعال المطاوعة " وطالما صرفت القلم من القول فيها : ولكنى آثرت أن أعلن ما علن لى في شأنها .

لقد تمالات صيارفة النحو والتصريف على تعاقد التصانيف في القول بأن الافعال الثلاثـية المجـردة لها مطاوعها : الانفعال أو الافتعال ، وان المضعف مطاوعه تفعل : وما كان تضعيفه للتعدية مطاوعة ثلاثية ، وان فاعل الذى أريد به وصف مفعولــه بأصل مصدره مطاوعه تفاعل ، وأن فعلل وما ألحق به مطاوعه تفعلل. تقــول : كسرته فانكسر ، ولأمته فالتأم ، وقدمته فتقدم وشرفته فشرف ، وباعدته فتباعد ، مع تفصيل في الضوابط وتفريع في الشروط.

وعلى هذا الغرار كلن للمجمع في قياسية أفعال المطاوعة ، منذ دورته الأولى قرارات محكمة مرت عليها حتى اليوم سنون خمسون .

٢- وقــد رابتني في تسمية " أفعال المطاوعة " شبهة غير عابرة ، وكنت أذاكر فيها أهــل الذكــر الفينة بعد الفينة ، حتى كان حديث بينى وبين لغوى العراق الأستاذ مصـــطفى جواد منذ عشرين عاما وعاما في بغداد ، فكان الى وفاتي في الرأي وإقــراري عليه أسرع منى في المجاهرة به ، وكانت منه لى عدة بأن يكتب الى بمالـــه من قول فيه ، ولكن وافته منيته قبل الوفاء بما وعد وهكذا حال الجريض دون القريض .

٣- والأمر الذي رابنى يفى " أفعال المطاوعة " أنى لم أتذوق أن يقال مثلا : كسرته فانكســـر اذ أن الفعل المبدوء به يدل أصالة على حدوث الكسر في زمن مضى ، وقولنا بعد ذلك " انكسر" لا يزيدنا شيئا فيه جديد، فهو تعبير عن حدوث الانكسار وهو في حقيقته عين المعنى المستفاد من الفعل المبدوء به في قولنا " كسرته " .

---

* للأستاذ : محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

وهذه الشبهة تتجلى أيما جلاء، حين يجرى تسليط النفي على الفعل الأخـر، فهـل يصح أن يقال : كسرته فلم ينكسر ، أو هدمته فلم ينهدم ، أو هضمته فلم ينهضم ، أو هزمته فلم ينهزم ، أو نقلته فلم ينتقل ، أو حسنته فلم يتحسن أو داويته فلم يتداو ؟

ألا ن ذلك معناه أنك تنفى بالفعل الآخر ما أثبته من الحدث في ذلك الفعل أولا وفي ذلك من التناقض قدر ملحوظ .

إذ كيف تجمع بين النفي والإثبات في مقام واحد من الكلام ، فتثبت الكسر وتنفيه في آن .

ولا أحسب أن هناك سبيلا للخلاص من هذا التناقض الظاهر الا أن يكون الفعل الذى دل على حدث مضى محمولا في دلالته على المجاز ، فليس مرادا به وقوع الحدث بل مجرد الهم به ، أو الشروع فيه ، أو المعالجة له . فحقيقة القول في مثل كسرته فانكسر هو الهم بالكسر أو الأخذ فيه على سبيل المحاولة والتجريب وفى هذا التخريج والتأويل من التكلف والتعمل مافيه .

٤- على أنى لم أدخر وسعا في الترصد للمأثور من التعبير ، عسى أن أتصيد أمثلة يجئ فيها ما يعبر به النحاة من مثل قولهم: كسرته فانكسر، أو كسرته فلم ينكسر، فعز العثور على شئ منها على طول التتبع والترقب ، ولكنى أصبت مثالا في شعر محدث ، هو عجز بيت من قصيدة شوقية مغناة ، وذلك قول أحمد شوقي :

عطفته رقة فانعطفا

فإذا كان معنى " عطفته رقة " أوقعت عليه عطفا أو جعلته يعطف ، كما هي دلالة الفعل الماضي، لم يكن قوله " انعطف " بعد ذلك إلا توكيدًا وتثبيتا، ان لم يكن لوناً من الإطناب .

أو هو حمل دلالة " عطفته " على أنها مجاز حقيقته المعالجة أو المزاولة أو المحاولة ، ليس الإحداث الفعلي والإيقاع العملي .

٥- لا أبغـــي بهـــذا البحـــث إنكار الأفعال التي هي محتوى " باب المطاوعة " ولا التهويـــن مـــن شأن ما ترتب على الباب من أحكام ، فما جال ذلك لي بخاطر ، وانمـــا أبغي إغلاق باب المطاوعة أو على الأصح إلغاء الاصطلاح عليه ، على أن يكـــون التدبير في شأنه إلحاق محتواه بما هو به أحق ، وعليه أدل ، وما هو فيه أبعد عن الإغماض ، وأنفى للإلباس .

بـــيان ذلك أنى تقربت أمثلة أفعال المطاوعة ، فإذا هي في جملتها صيغ أفعال تحولت من التعدي إلى اللزوم .

فأنت تقول : هضمت الطعام ، أي أوقعت عليه أو أحدثت فيه هضما، وتقول انهضم الطعام أي حدث له هضم أو انهضام، والمعنى العام في كلا الفعلين واحد، لا أن أولهمـــا مـــتعد، لإفـــادة الاحـــداث والإيقاع ، والآخر لازم لإفادة الحدوث والوقوع والآخر لازم، وما يقال في هذا المثال يصدق على غيره من الأمثال في كل مجال ...

وإذا تدبرنا العلاقة بين الأفعال المتعدية ، وما يجيء لازماً مما يسمى بأفعال المطاوعـــة ، ألفيناه قريب الشبه بما بين الفعل المتعدى وما يستحيل لازما بالبناء للمجهول كما تقول : هضم فلان الطعام ، وهضم الطعام ..

٦- وبعض ظني أن النحاة لم يفتهم أن يدركوا علاقة ما يسمى : أفعال المطاوعة : بموضوع التعدي واللزوم ، فهم على اطباق بأن الفعل المتعدى يستحيل لازما اذا صيغ على أوزان المطاوعة .

والحق ان التزام النحاة بذكر " المطاوعة " وهم بصدد ضوابط الفعل اللازم والمـــتعدى إنما هو انسياق مع المألوف في الأعراف النحوية ، ولست أدرى ماذا جـــنح بهـــم إلـــى الفصل بين محتوى باب المطاوعة وباب التعدي واللزوم ، ولو اقتصـــروا علـــى بـــاب الـــتعدي واللزوم لكان فيه معنى ، ولسلمت الأمثلة مما يعترضها من التناقض ، أو مما تفتقر اليه من التعليل ..

٧- هـذا إلـى أن فـي معجم العربية الكثرة الكاثرة من الأفعال الثلاثية مجردة أو مضعفة أو مزيدة ومن مادتها يرد المتعدى واللازم ، كما في شققته ، وانشق هو ومددتـه وامتد هو ، وعودته فتعود هو ، ويامنته فتيامن هو ، ولا يفهم من كلتا الصيغتين في أمثال هذه الأفعال إلا أن الصيغة الأولى للدلالة على احداث الفاعل وايقاعـه علـى المفعول ، وأن الصيغة الأخرى للدلالة على أن الفاعل وقع منه الفعـل أو عـام بـه ، فالفـارق بيـنهما هو الفارق بين الإيقاع والوقوع . وما المطاوعة في ذلك إلا مجرد مطاوعة لاصطلاح نحو ليس فيه صلاح بل ان فيه ما أسلفنا نظر .

٨- ولسـت أنسـى أن محـتوى بـاب المطاوعة في العربية ، ترتبت عليه أحكام وضـوابط ، وهـو بهذا يعد بابًا من أبواب تنمية اللغة وتطويع أفعالها للتوسع في الصـوغ ، وتوفـير الدلالات بحسب حاجة الاستعمال ، وذلك من ناحية انقياس تحويل صيغ الأفعال الثلاثية المجردة أو المزيدة إلى أفعال تحمل معانى ودلالات خاصة.

ولا مشـاحة في أن ما أدعو اليه من نقل باب المطاوعة الى باب التعدى واللزوم فـي أفعال لا يحرم فقه العربية تلك المرونة المستفادة مما في باب المطاوعة من أقيسة في الصوغ لاكتساب ما ينجم عن تطبيقها من معان ودلالات ..

٩- وربمـا عـنّ لسـائل أن يواجـه ذلك كله بقوله " ما ضرر أن يكون موضوع المطاوعة في بابين أحدهما للعلاقة المعنوية ، والآخر للعلاقة النحوية ، والجواب عـن ذلـك أن افراد المطاوعة بباب خاص لدلالتها المعنوية ليس من النحو في شـيء وأن أمثلـته المسـوقة لبيانه يرد عليها ما يشوبها من التناقض . هذا إلى الاقتصـار علـى باب واحد ، في الموضوع الواحد خير من الثنائية فيه . ومن المسلم أن فتح باب لغير حاجة فضول . غير مقبول .

١٠- وغايـة القول أن إغلاق باب المطاوعة ميسور اذ يغنى عنه أن تساق في باب التعدى واللزوم صيغ الأفعال المتعدية التي ينقاس تحويلها إلى اللزوم في صيغ

معينة ، وفق شرائط وضوابط متعالمة بسطها النحاة .

ومـــا تفقـــد العربـــية بذلـــك طرفاً من أوضاعها وخصائصها ، بل يفيد النحو به اختصارا في التبويب ، ويسرا في التقعيد ، وتبيانا للمقصود ، وعناء عن التجوز والتأويل فيما يعرض من تعقيد .

*

*   *

*   *   *

تتمة القول في تحقيق أفعال المطاوعة *

سبق لي القول في تحقيق أفعال المطاوعة ، وقد بدا لي من تقليب النظر أن أسوق له تتمة فيما يلي :

١- أبدأ هذه التتمة بما أرشدني إليه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ، وهو أنه جاء في مادة " طوع " من اللسان قوله :

"وربما عبر النحاة عن المطاوعة وبالفعل اللازم " .

وهذا القول هو جوهر ما ذهبت إليه إيثارا منى لوضع هذا الباب في نصابه ، وهو مواضع تحويل الفعل المتعدى إلى اللازم لإفادة قيام الفاعل بالحدث أو قيام الحدث به ، بدلا من إيقاف الفعل عليه أو احداثه به ، وفي ذلك من الإيضاح والتيسير قدر كبير .

٢- يتردد في الشواهد قول الراجز : جبر الدين الإله فجير .

وفي هذا الشاهد وضوح انتقال الفعل المتعدى إلى اللازم لإفادة حدوث الفعل ، بعد أن كان بالتعدية مفيدا إيقاع الفعل على الفاعل واحداثه به ، وما التعبير بالمطاوعة في هذا إلا تأييداً للإيقاع والاحداث بصيغة اللازم الدالة على الحدوث والوقوع .

٣- قول النحاة في الفعل المضعف أو المضاعف للتعدية أن مطاوعة ثلاثية ، إفصاح صريح عن أن الفارق بينهما هو التحويل من التعدي إلي اللزوم .

فإذا كان التضعيف أو المضاعفة لغير التعدية فلا ينقاس عليها كما هو الشأن في التعدية .

٤- على أن النحاة لا يكادون يتفقون فيما بينهم حول اعتبار التضعيف لغير التعدية من المطاوعة أو ليس منها ، كما في علمته فتعلّم ، أو كسرته فتكسّر ، ولو قصروا الأمر على التحويل من التعدي إلى اللزوم لا يقطع النزاع ، إذ لا شبهة

---

* للأستاذ محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

في فصاحة قولك : تعلم وتكسر .

٥- أن التقرى للأفعال المزيدة يستبين منه أن منها المزيد ابتداء فلا مجرد له ، كما تقول : انطلق ، ومنها ما مزيده كمجرده كما تقول : (اقترب) . فهى زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى ، وان لم يكن إلاّ التأكيد ، كما يقول " الرضى " وغيره من أقطاب النحو والتصريف ، وليس لها من مفهوم في المدارك النحوية إلاّ دورانها حول اللزوم والتعدى .

٦- وفى الحق أن الأفعال الثلاثية سواء منها المجرد والمزيد لها مقام نحوى صرف، هو مقامها من حيث التعدي واللزوم ، وهو مقام ضابط شمولي ، وفى الوقوف عليه تبيين وتيسير ولها مقام آخر صرفي ، أو بتعبير أدق : دلالي معنوي ، هو مقام معاني حروف الزيادة في مواقع الصيغ ، ومن ذلك الباب معاني الحروف التي ينتقل بها الفعل من التعدي إلى اللزوم ، وعلى هذا ليس على سبيل المعاندة للمطاوعة ترجيح ما ذهب إليه بعض النحاة من التعبير عن المطاوعة باللزوم ، وهو ما أفضت في بيانه ، والمظاهرة له في بحثي السابق وفي هذه العجالة المتمة .

٧- ولا غناء عن التنويه بما كتبه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف من بحث في أفعال المطاوعة فقد عرض للقرارات المجمعية فيها وناقشها وعقب عليها ، ولم يقف عندها ، بل أجرى ما أسميه " مسحا " للباب في مبسوط ما أفاض فيه النحاة ، واستخلص منه ضوابط سمحة لها إسنادها من مأثور المسموع ، وليس من ريب في أنها جديرة بالنظر ، للاستفادة منها في توسيع الأقيسة وتبسيط الإجازات .

بيد أن البحث في جملته وتفصيله لا يصادر القول بأن ذلك كله يندرج في باب التعدي واللزوم ، فهو منصب على ما يجوز فيه تحويل الفعل المتعدى إلى اللزوم، وما وراء ذلك من تحديد الصيغ وتحرير الضوابط .

نحو تيسير النحو

ضوابط الخبر

المؤلفات العصرية في النحو تكاد تتفق على أن الخبر يجب أن يطابق مبتدأه في أمرين :

النوع ، والعدد . وذلك ما سجله كتاب قواعد اللغة العربية لحفني ناصف ورفاقه ، وما سجله كتاب وزارة التربية والتعليم الرسمي في القواعد الأساسية في اللغة العربية وعلى ذلك يسود هذا القول عند جمهرة المعلمين وجمهور المتعلمين في مصر وفي غيرها من بلاد العروبة .

ويقف في وجه هذا الضابط النحوي أن الاستعمال لا يجرى عليه في العبارات الفصاح، في المأثور وغير المأثور أو في المنظوم والمنثور .

ومن أمثلة ذلك أن يقال : (الحياة معبر قصير) و(القيادة ذوق، والصوم جُنة) و(المطر رحمة) وأن يقال : (الكتاب فصول، والنحو أبواب، والكلام قسمان) والبيت طبقات وإلى غير ذلك مما لا يعلق بفصاحته غيار .

على أن أحد علمائنا المعاصرين، وهو الأستاذ / عباس حسن، لم يخل كتابه " النحو الوافى " من التنبيه لذلك، والتنبيه عليه، فجاء قوله في الزيادة والتكميل :

" يجب أن يكون الخبر مطابقا للمبتدأ في الإفراد والتذكير وفروعهما بشرط أن يكون الخبر مشتقا ... " ، وقال بعد ذلك : " ولا يجب التطابق في مثل : زينب إنسان ولا في مثل : الدنيا إقبال وإدبار " .

ومع أنى أميل إلى تجاوز شرط الاشتقاق لإجازة مثل قولنا :

" الجبل ثالثة الأثافي، أجترئ بالدعوة إلى تقييد التطابق بأن يكون الخبر مشتقا، وبذلك تسلم الأمثلة التي قلناها من شبهة الخروج إلى شرط التطابق الذي يتناقله مؤلفو النحو ومعلموه " .

---

* للأستاذ محمد شوقي أمين ــ عضو الـ جـ ع .

وهذه طائفة لبعض أمثلة الخبر غير المطابق بين المبتدأ والخبر، وجاء فيها :-

١- المبتدأ مذكر

(١) - أمرهم شورى

ـ القرآن سور وآيات

ـ المصريون شعب كريم

ـ الصدق فضيلة

ـ القضاء والقدر مشكلة

ـ العمل عبادة

ـ الطريق مرحلتان

ـ الأموال نهب

(٢) ـ الصلاة سجدات وركعات

ـ الزكاة نماء

ـ الشكوى عيب

ـ الشرذمة قليلون

ـ الفاكهة أنواع

ـ الغالبية مؤيدون

ـ الشوارع زحام

٢- المبتدأ مؤنث .

ـ القمر آية مبصرة

ـ شعبنا مسلمون وغيرهم

ـ الحقوق بقضاء

ـ الشباب نعمة

ـ الوضوء غسلتان ومسحتان

ـ العمر أطوار

ـ السلم درجات

ـ الصلاة فرض

ـ النيابة مخاصم شريف

ـ فلانة شاهد بكذا

ـ الصورة لونان

ـ السماء طبقات

ـ الشمس سراج

ـ الدنيا يومان

*

* *

* * *

ضوابط الحال

لا يختـــلف المؤلفون في قواعد العربية في أن الحال اسم نكرة منصوب يأتى بعد الكلام لبيان هيئة منتقلة أو مؤقتة في الفاعل أو المفعول وما في معناهما أو هما معـــا . وقد جرى على ذلك المحدثون من المؤلفين حسبي أن أذكر منهم الطهطاوى فـــي التحفة المكتبية، وحفني ناصف ورفاقه في قواعد اللغة العربية، والدكتور أحمد شـــلبى في قواعد اللغة العربية ، وأخيراً وزارة التربية والتعليم المصرية في كتابها الرسمي " القواعد الأساسية " والمجمع في دراساته .

ويـــبدو لـــى أن هذا الضابط للحال لا يستوعب صوره في الاستعمال . سواء مـــنها ما هو كثير غزير ، وما هو قليل ضئيل . وهو مثل قولنا، تسلل اللص وأهل البيـــت نيام . فهذا المثل ليس هيئة للفاعل، وعلى ذلك لا يصح فيه القول بأن الحال هـــي نفـــس صـــاحبها فـــي المعنى ولا القول بأن العامل في الحال هو العامل في صـــاحبها، كمـــا يقـــول جمهـــرة النحاة بهذا وبذاك وفيها التعريف لصاحب الحال، والتنكـــير للحـــال، وكونهـــا مؤقتة أو متنقلة قيود مدفوعة بآراء بعض النحاة طوعا لشـــواهد غير مجحودة ، وإن كانت عند المخالفين للمستدلين بها مجال تأويل وليس بيـــن الدارسين للنحو من لم يصادف ذلك ومبسوطا في المطولات ، ولكن ما يهدى إليه من التيسير مذكور وغير منكور. وإنى أقترح أن يكون تعريف الحال فيما يتعلق ببـــيان الهيـــئة خاصة أن يقال انه لبيان ما انبهم من هيئة الفاعل أو المفعول وما في معـــناها أو همـــا معا ، وكذلك لبيان هيئة تصاحب أو تلابس أحدهما أو كليهما ضد الحدث .

---

* للأستاذ : محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

الدورة الثالثة والخمسون

١٩٨٦م - ١٩٨٧م



موضوعات الدورة *

١- لزوم الفعل الثلاثى وتعدّيه .

٢- التضمين .

** عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢م فوافق المجلس عليها كما عرضتها اللجنة ، ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣م .

* مع الموضوع بحث للدكتور : شوقي ضيف بعنوان " لزوم الفعل الثلاثي وتعديه " .

الموضوع الأول

لزوم الفعل الثلاث وتعدّيه

درســت اللجــنة موضوع لزوم الفعل الثلاثي وتعديه ، وأخذت برأي النحاة القائليــن بأن الفعل المتعدى قسمان . متعد مباشرة ، ومتعدٍ بواسطة حرف جر ، كما نظــرت اللجنة فيما لاحظه أبني جنى من كثرة تحويل الفعل اللازم في العربية إلى فعلٍ متعدٍ بنفس صيغته واستشهاده ، ولاحظت أمثلة تحويل الفعل المتعدى بنفسه إلى فعــل متعد بحرف من حروف الجر ، وأمثلة تحويل الفعل المتعدى بحرف الجر إلى فعل متعدٍ مباشرة .. واتخذت القرار التالي :

١- يجوز أن يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب اذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

٢- يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدى بنفسه إلى فعل متعدٍ بحرف من حروف الجر إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

٣- يجوز تحويل الفعل الثلاثي المتعدى بحرف من حروف الجر إلى فعل متعدٍ مباشرة إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

---

* بحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " الأفعال اللازمة " .

الموضوع الثاني :

التضمين

التضـــمين ــ فـــي رأى نحاة البصرة ــ إشراب فعل معنى فعل آخر فيأخذ حكمـــه فـــي التعدي واللزوم ــ وله صورتان : الأولى : صورة تضمين فعل متعد بحـــرف جر معنى فعلٍ متعدٍ بحرف جر آخر ــ والثانية : تضمين فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف من حروف الجر فيتعدى مثله بحرفه .

وقد استعرضت اللجنة آراء البصريين ، وآراء الكوفيين ــ كما درست رأى ابن قتيبة في ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

١- تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل نيابةً مطردة لغرض بلاغي.
٢- تزيد حروف الجر أحيانا مع مفاعيل الأفعال المتعدية مباشرة لغرض بلاغي .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " التضمين " .

لزوم الفعل الثلاثي وتعديته

الفعـل اللازم : هو ما وليه فاعل فقط إما انه قائم به مثل: حسن زيد ـ قبح عمـرو ، وإما على أنه واقع منه مثل : قعد زيد ـ جلس عمرو . وسمى ابن هشام هذا الفعل قاصرا .

الفعـل المتعدى : هو ما وليه فاعل مرفوع ومفعول به منصوب أو جار ومجرور ، وهو بذلك قسمان : قسم يلى الفاعل المرفوع بعده مفعول به منصوب مثل كتب زيد رسالة ، ظننت زيدا مسافرا " وقسم يلى الفاعل المرفوع بعده جار ومجرور مثل : " مـر زيـد بـالدار ـ أذنت له ـ عكف على القراءة " . وسمى بعض النحاة الفعل المـتعدى واقعا لوقوعه على ما بعد الفاعل من مفعول أو مجرور ، وسماه آخرون مجـاوزا لـتجاوزه الفـاعل إلى ما بعده . واختلف النحاة في القسم الثاني من الفعل المـتعدى ، فبعضـهم جعله قسما ثانيا له كما صنعت ، وبعضهم ضمه إلى اللازم ، وقـال انه إما أن يكتفي بفاعل ، وإما أن يضم إلى الفاعل جار ومجرور. ورجحت الـرأي الأول لأن الفعل مع الجار والمجرور يقع على المجرور كما يقع المفعول به على المفعول ، فإذا قلت مثلا ، " لفظ زيد بالكلام ـ لفظ زيد الكلام " كان اللفظ أي النطق في الجملتين واقعا على الكلام . فمن التحكم أن نسمى الفعل في الجملة الأولى لازمـا وفـي الثانية متعديا ، والفعلان متساويان في المعنى . وهو ما جعلني أضم الفعل مع الجار والمجرور إلى الفعل المتعدى ، وبذلك يكون الفعل المتعدى قسمين : قسما يتعدى بنفسه أو مباشرة ، وقسم يتعدى بواسطة أو بحرف الجر . ويتضح ذلك فـي فعـل ، " ذهب زيد " اللازم فانك إذا أردت أن تحوله من باب اللزوم إلى باب الـتعدي كنت بالخيار ، إما أن تقول : " أذهب زيد عمرواً وإما أن تقول " ذهب زيد بعمرو " وقد يقال أن الباء في الجملة الثانية تفيد معنى " مع أو مع المصاحبة ، وهو مـالا تفـيده الجملـة الأولى ، وينقض هذا الفهم قوله عز شأنه في سورة البقرة :

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ـ عضو المجمع .

﴿ ذهــب الله بــنورهم ﴾ . وهى قاعدة لا تتخلف ، أن الفعل المتعدى كما يقع على المفعول به يقع على المجرور دائما أبداً .

تحويل الفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته :

يكــثر فــي العربــية كثرة مفرطة أن يتحول الفعل اللازم إلى فعل متعد إلى مفعــول بــه بــنفس صيغته وسمى ذلك ابن جنى في كتابه الخصائص " تسوية بين المــتعدى وغير المتعدى " وساق منه سبعة وعشرين فعلا ، وهذا بيانها كما جاءت عنده :

" غــاض المــاء وغضــته ــ وجبرت يده وجبرتها ــ وعمر المنــزل وعمرته ــ وســارت الدابة وسرتها ــ ودان الرجل ودنته ــ وهلك وهلكته ــ وهبط وهبطته ــ ورجنبــت الدابة بالمكان إذا أقامت فيه ورجنبتها ــ وعاب الشئ وعبته ــ وهجمت علــى القــوم وهجمت غيري عليهم ــ وعفا الشئ كثر وعفوته كثرته ــ وفغر فوه وفغــر فاه ــ وشحا (فتح) فوه وشحاه ــ وعثمت يده أى جبرتها على غير استواء ــ ومــد النهر ومددته ــ وسرحت الماشية وسرحتها ــ وزاد الشئ وزدته ــ وذرا الشــيء وذروته طيرته ــ وخسف المكان وخسفه الله ــ ودلع لسانه ودلعه زيد أي أخرجه وهاج القوم وهاجهم زيد ــ وطلح الرجل وطلحته أي لطخته بالقبيح ــ ووفر الشــيء ووفرته ــ ورفع البعير في السير المرفوع ورفعته ــ ونفى الشيء أي لبعد ونفيته ــ ونكزت البئر ونكزتها أي أقللت ماءها ونزفت الدماء ونزفتها ــ . ونسوق بجانب هذه الأفعال التي ذكرها ابن جنى أفعالا مماثلة ليتضح مدى صنيع العربية في التحول بالفعل اللازم إلى فعل متعد بنفس صيغته . فمن ذلك : " أتى القوم وأتاهم ــ أزل زيد وأزله عمرو أي وقعه في ضيق ــ أكر البئر وأكره أي حفره ــ بت الحبل وبــته أي قطعــه ــ وبرد الماء وبرده ــ وبرع زيد وبرعه ــ وبلغ الأمر وبلغه ــ وثمــل الماء في الحوض وثمله أي أبقاه ــ وحذر زيد وحذره عمرو ــ وحر الماء وحــره أي سخنه ــ وحسر الكم وحسره أي كشفه وحشد القوم وحشدهم وحاش زيد وحاشــه أي أفــزعه ــ وخضب الشعر وخضبه ــ وخاس زيد وخاسه أى أذله ــ

ورعـى الماشـية ورعاها ـ ورغم زيد ورغمه أي أذله ـ ورفت الإناء ورفته أى كسره ـ وسفح الدم وسفحه ـ وفطر الشيء وفطره أي شقه ـ وقطر الماء وقطره ـ ولـزم العمل ولزمه ـ ونبط الماء ونبطه أي أظهره ـ ونشف الشيء ونشفه ـ ونضـد الشيء ونضده إي حسنه ـ ونقص الماء ونقصه ـ وهزل الفرس وهزله ـ أي أضـعفه ـ ووقف العمل ووقفه ـ ووهجت النار ووهجها أي أوقدها ـ ووهن زيـد ووهـنه " . ولـم يقف النحاة من قديم في تعدية الفعل الثلاثي اللازم عند هذه الصـورة والـنظر في قياسها اكتفاء بأن تعديه ينقاس ـ كما هو معروف ـ بزيادة همـزة أفعل عليه مثل : " خرج زيد وأخرجه " وبتضعيف وسطه مثل : " فرح زيد وفـرّحه " وبـزيادة ألف المفاعلة مثل : " جلس زيد وجالسه وبصوغه على استفعل للطلب وللصيرورة مثل : " نبط الماء واستنبطه " . وأرى أن تضم إلى هذه الصور الأربـع القياسية في تعدى الفعل الثلاثي اللازم جواز صورة تعديه بنفس صيغه التي أوضحناها مع تقييد ذلك بأن تتطلبه ـ أو تستلزمه ـ حاجة علمية أو بلاغية .

التسوية بين الأفعال المتعدية بواسطة حرف جر والمتعدية مباشرة :

ذكـرنا آنفا أن الأفعال المتعدية قسمان : قسم يتعدى بواسطة حرف جر ، وقسم يتعدى بنفسه مباشرة . ويكثر في العربية أن يجتمع في الفعل الثلاثي الواحد القسمان معا ، كأن يقال مثلا :

" نزل زيد المكان ـ نزل زيد بالمكان " فمدلول الجملتين واحد ، والفعل فيهما واقع على " المكان " ولا فرق بين الجملتين في شئ ، مما جعل بعض النحاة يسمى كلمة " بالمكان " المكونة من جار ومجرور في الجملة الأولى : " نزل زيد بالمكان " مفعولا بـه بالحـرف أو بحـرف الجر، وكأن هذه التعدية بحرف الجر تماثل تعدية اللازم بالهمـز أو التضـعيف، فكمـا تقـول في تعدية الفعل اللازم في مثل : " خرج زيد وأخـرجه عمـرو " تقول في التعدية بحرف الجر : " خرج زيد وخرج عمرو به " فالفعل يتجاوز في الصورتين فاعله إلى ما وراءه من مفعول به منصوب ومفعول به مجرور بحرف الجر . وهذا إنما يقال في تحليل صيغة " خرج زيد بعمرو " أما في

إعــرابها للناشــئة فــتعرب كلمة " بعمرو " جار ومجرورا متعلقين بالفعل " خرج " تيســيرا عليهم وتخفيفا . ونحن نسوق طائفة من الأمثلة لتعدى الفعل الثلاثي بواسطة حرف الجر تارة وبنفسه مباشرة تارة ثانية لتتضح هذه الظاهرة في العربية وضوحا بينا .

" بحــث في الموضوع وبحثه ــ جحد بالدين وجحده ــ حفل بالشيء وحفله ــ حلم بالشــيء وحلمــه ــ خشــي من زيد وخشيه ــ خفر بالعهد وخفره ــ درى بالشيء وداره ــ دان له ودانه ــ رضى وعليه وعنه ورضيه ــ رقم على الصفحة ورقمها أي كتــبها ــ ســلك بالطــريق وسلكه ــ شكر له وشكره، شكا من الداء وشكاه ــ صــدف عــن الشــيء وصدفه ــ صعد في السلم وصعده ــ فعل عن الطريق وفيه وضله ــ ضم من ماله وضمه ــ عد له وعده ــ عاد إليه وعاده ــ غض من بصره وغضــه ــ غفر له وغفره ــ غفل عن الشيء وغفله ــ قبض على النقد وقبضه ــ قــدح بالزند وقدحه قذف بالحجر وقذفه ــ لغز في أبياته ولغزها ــ كال له وكاله ــ مد في سيره ومده ــ مل عن الشيء ومله ــ مكر به ومكره ــ نصح له ونصحه ــ نظــر إلــيه ونظره ــ نص على الشيء ونصه ــ نقط على الحرف ونقطه ــ نأت عــنك ونــأتك ــ هــد في الحائط وهده ــ هرج في النوم وهرجه أي كثره ــ هز بالشــيء وهــزه ــ همز في الكلام وهمره أي أكثر منه ــ وشى بالكلام ووشاه أي افتراه وصل إلى المكان ووصله ــ .

ومعــاجم اللغة لتكتظ بكثير من نظائر هذه الأمثلة للفعل الثلاثي المتعدى بصيغة واحــدة تــارة بواسطة حرف الجر، وتارة مباشرة بدون واسطة . وإنما ذكرنا هذه الطائفة من الأمثلة ليتضح مدى التواصل بين هاتين الصورتين للفعل الثلاثي المتعدى وأن اللغــة لــم تضــع بيــنهما أسوارا حادة كما تبادر إلى بعض النحاة من القدماء والمحدثين . ومعروف أن النحاة القدماء توقفوا ازاء أفعال يكثر دورانها في العربية متعدية بنفسها ، وإذ وجدوا لها أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بواسطة حرف الجــر، فقــالوا إن ذلــك حادث فى استخدامها ، وسوغه أن الأفعال في تلك الأمثلة ضمنت ــ في رأيهم ــ معاني أفعال أخرى تتعدى بنفس الحروف وخالفهم الكوفيون

فقـــالوا إن تلـــك الحروف الداخلة على مفاعيل الأفعال المتعدية حروف جر زائدة ، توقـــف النحاة البصريون ازاء أفعال يكثر دوراتها في العربية متعدية بواسطة حرف الجـــر ، إذ وجـــدوا لهـــا أمثلة قرآنية وغير قرآنية تتعدى فيها بنفسها مباشرة دون واســـطة ، فقالوا إن ذلك أيضا حادث في استعمالها ، ولم يستطيعوا النفوذ إلى تعليل لهذا النوع أو ما يشبه التعليل ، فقالوا : إن المجرور نصب بإسقاط الجار توسعا إما علـــى المفعولـــية وإمـــا على التشبيه بالمفعول به وإما بنزع الخافض . وحقا ذكروا التضـــمين هـــنا ، ولكـــن مع أمثلة قليلة ــ كما سنرى ــ ولم يعمموه على نحو ما عممـــوه مع الأفعال المتعدية بنفسها حين تتعدى بواسطة حرف الجر . ونحن نتوقف قلـــيلا بـــازاء التضـــمين واسقاط الجار والنصب على نزع الخافض لعله يتضح لنا استخدام العربية لصيغ البابين اتضاحا دقيقا .

التضمين في الفعل الثلاثي المتعدى مباشرة :

التضـــمين هـــنا هو أن يؤدى فعل متعد بنفسه معنى فعل يتعدى بحرف الجر فيأخذ حكمه في التعدية غير المباشرة .

ونسوق أمثلة لأفعال ثلاثية متعدية بنفسها استحالت متعدية بواسطة الحروف الجارة.

أولا : في القرآن الكريم :-

١- قال تعالى في سورة الأعراف : ﴿ أو لم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ﴾ . وفعل : " يهدى " متعد بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " يتبين " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو: " اللام "

٢- قـــال عز شأنه في سورة إبراهيم في إحدى القراءات : ﴿ فاجعل أفئدةً من الناس تهوِى إليهم ﴾ وفعل " تهوى " بفتح الواو متعد بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن في هذه القراءة معنى " تميل " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو: " إلى ".

٣- قـــال تعالى في سورة الكهف : ﴿ ولا تعدُ عيناكَ عنهم ﴾ وفعل " تعدو" في الآية بمعـــنى تتجاوز وهو متعد بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن فيها معنى " تنبو " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " عن " .

٤- قـــال عز شأنه في سورة الحج : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد ﴾ . وفعل " يريد " متعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " يهم " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " الباء " .

٥- قـــال تعـــالى في سورة سليمان(النمل) : ﴿ ردف لكم ﴾ وفعل " ردف " متعد بنفســـه فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " اقترب " ولذلك تحول متعديا بحرف جر هو : " اللام " .

٦- قـــال تعالى في سورة الإنسان : ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ وفعل " يشرب " مـــتعد بنفسه فقال النحاة إنه ضمن في الآية معنى " يروى " ولذلك تحول متعديا بحرف جر هو: " الباء " .

ثانيا : في النثر والشعر

ســـاق الـــنحاة لتحول الأفعال الثلاثية المتعدية مباشرة إلى أفعال متعدية بواسطة الحـــروف الجـــارة أمثلة محدودة من النثر في دعاء الصلاة والحديث النبوي وأيضا أمثلة محدودة من الشعر .

١- في النثر :

أ- دعـــاء الصـــلاة فـــي القيام : " سمع الله لمن حمده " : قال النحاة : أن سمع فعل يـــتعدى بنفسه ، وقد ضمن في الدعاء معنى " استجاب " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو : " اللام " .

٢- جاء في حديث نبوي روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يميـــن » وفعل " حلف " يتعدى بنفسه ، فقال النحاة إنه ضمن في الحديث معنى " جسر " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، وهو : (على) .

ب ـــ في الشعر :

١- قال أبو ذؤيب الهذلي في وصف سحب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت　　　متى لجج خضر لهن نئيج

وقـــال الـــنحاة : إن " شـــربن " فعل متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " روين " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو " الباء " ومتى في البيت بمعنى من .

والنئيج : مر السحاب السريع مع ما فيه من ضجيج الرعد .

٢- قال الراعى :

هن الحرائر لا رباب أحمره　　سود المحاجر لا يقرأن بالسور

قـــال النحاة : إن فعل " يقرأ " متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " يتبرك " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو " الباء " .

٣- قال ذو الرمة في وصف ناقة :

وأن تعتذر بالمحل من ذى ضروعها　　إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلى

قال النحاة : إن فعل " يجرح " متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " يعيث " ولذلك تحـــول مـــثله متعديا بحرف جر هو : " فى " والمحل : الجدب . ذي ضروعها : لبنها.

٤- قال راجز من بنى ضبة :

نحن ــ بنى ضبة ــ أصحاب الفلج

نضـــرب بالســـيف ونرجو بالفرج

قال النحاة : إن فعل " نرجو " متعد بنفسه ، وضمن في البيت معنى " نطمع " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر ، هو " الباء " . والفلج ، النصر .

ويلاحظ على أمثلة التضمين السابقة ما يلي :

أولا : في الآيات القرآنية

نـــبدأ بالآيتين : الأولى والخامسة ، لأن الحرف الذي حول الفعلين فيهما من الـــتعدي المباشـــر إلى التعدي غير المباشر هو : " اللام " . وذكر المبرد في كتابه المقتضـــب أن الـــلام في الآية رقم ٥ زائدة وحري أن تحمل في الآية الأولى على الـــزيادة أيضـــا، بل لعل ذلك فيهما أولى وأوضح . ونقل ابن هشام في المعنى عن الفـــراء أن " إلى " في الآية الثانية زائدة في قراءة من قرأ : ﴿ تهوَى إليهم ﴾ بفتح الـــواو . والآيـــة الثالثة يقرنها النحاة بآية سورة النور ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ إذ يقولون إن فعل " يخالف " متعد بنفسه وضمن في الآية معنى " يخرجون " ولذلـــك تحـــول مثله متعذيا بحرف جر ، هو " عن " وذكر السيوطى في عرضه

لحـــرف الجـــر : " عن " ومعانيه واستعمالاته بكتابه " الهمع " أن أبا عبيد اللغوى المعـــروف ذهب إلى جواز زيادة حرف الجر " عن " في الاختيار مستدلا على ذلك بمجيـــئها زائـــدة فـــي آية سورة النور السالفة . وأوضح أن تحمل في الآية الثالثة المذكـــورة مـــع الفعل " تعدو " على الزيادة لا على أن الفعل ضمن معنى " تنبو " والآية الرابعة استشهد بها ابن هشام في كتابه " المغنى " على زيادة حرف الجر : " الـــباء " بين الفعل ومفعوله ، ثم أضاف أنه : قيل إن الفعل في الآية ضمن معنى " يهم " وتعبيره ازاء عرضه لهذا الرأى بكلمة قيل تضعيف له وأنه يرجح عليه القول بـــأن الـــباء زائدة في كلمة " بالحاد " . وذكرنا مع الآية السادسة الرأي القائل بأن دخول الباء على مفعول " يشرب جعله يتضمن معنى " يروى " وذهب ابن هشام في كتابه " المغنى " إلى أن الباء في الآية للتبعيض وبذلك تخلو من التضمين .

ثانيها : في النثر والشعر

إذا تركـــنا الآيات القرآنية إلى أمثلة النثر والشعر لاحظنا أن فعل " سمع " في دعاء الصلاة كما يأتى متعديا بنفسه كما في قوله تعالى : ﴿ إنا سمعنا قرآنا عجبا ﴾ يـــأتى متعديا بواسطة اللام الجارة كما في قوله جل شأنه : ﴿ وقال الذين كفروا لا تسمعو لهذا القرآن ﴾ وهو ما فات القائلين بأن دعاء الصلاة : " سمع الله لمن حمده" فيه تضمين . والمثال النثري الثاني وهو الحديث النبوي « من حلف على يمين » مثل " على " فيه مثل " اللام " في دعاء الصلاة إذ ذكر السيوطى في كتابه " الهمع " أن ابـــن مـــالك جوز زيادة " على " بين الفعل ومفعوله مستشهداً على ذلك بالحديث النبوي المذكور . وحملها على الزيادة في الحديث أولى وأوضح من حمل " " حلف " علـــى معنى " " جسر " الذي لا يتبادر إلى الذهن . والباء الواقعة في البيت الأول بيـــن كلمتـــي " شربن " و " بماء البحر " التي جعلت بعض النحاة يقولون أن الفعل ضـــمن معنى " روين " ذكر ابن هشام في كتابه " المغنى " أنها للتبعيض مثلها مثل أختها في الآية رقم ٦ السالفة أي إنه لا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين . وذكر ابـــن هشام أيضا في مبحث الباء الجارة بكتابه " المغنى " أن الباء الواقعة بين الفعل ومفعوله في البيتين : الثاني والرابع زائدة مثل الباء في الآية رقم (٤) . وبقى البيت

الثالـــث بيت ذي الرمة ، وقول ابن هشام فيه إن فعل يجرح في معنى " يعيث " لا يتضح ، وأولى منه وأكثر وضوحا الأخذ برأي أبى عبيد القائل بأن " في " قد تأتى زائدة مستدلا على ذلك بمجيئها زائدة في قوله تعالى على لسان نوح عن السفينة في ســورة هــود : ﴿ وقـــال اركبوا فيها باسم الله ﴾ أي اركبوها . وأوضح أن جميع الأمـــثلة القرآنـــية وغير القرآنية التي ساقها بعض النحاة للدلالة على تضمين الفعل المتعدى بنفسه فعلا متعديا بواسطة حرف من حروف الجر ليس شئ منها قاطعا في هذه الدلالة بشهادة نحاة آخرين ذهبوا إلى أن تلك الحروف الواقعة بين تلك الأفعال المتعدية مباشرة ومفاعيلها حروف زيادة ، وقد رأينا أنها شملت عندهم الباء واللام وإلـــى وعـــن وعلى وفي . ومثل هذه الحروف في الزيادة بين الأفعال والمفاعيل . من الجارة وتطرد زيادتها مع المفعول به إذا كان نكرة وتقدمها نفى أو استفهام مثل قولك " لا تؤذ من أحد " وقوله سبحانه : ﴿ فارجع البصر هل ترى من فطور ﴾ .
ومعـــنى ذلك أن حروف الجر قد تأتى زائدة بين الفعل ومفعوله ، وليس المعول في ذلـــك على تضمين الفعل معنى فعل آخر سواء الأفعال الثلاثية وغير الثلاثية ، إنما المعـــول علـــى الظاهرة اللغوية الكبرى في العربية ، ظاهرة مجيء الفعل المتعدى مباشـــرة متعديا بواسطة حرف من حروف الجر . ومن المؤكد أن النحاة الكوفيين الذيـــن تنبهوا إلى أن حروف الجر الداخلة على المفاعيل مع الأفعال الثلاثية المارة حـــروف زائدة كانوا أدق فقها واحساسا بطبيعة العربية وليس معنى زيادتها أنها لا تفـــيد معـــنى " فهـــي دائما تفيدنا تأكيد الفعل ، وقد تقوى عمله كما لاحظ النحاة ، وأيضا قد تضيف إليه شيئا من معناها وهو عادة معنى لا يكاد ينضبط في استخدامه مـــع الأفعـــال المتعدية بنفسها ، ولذلك عدد النحاة الكوفيون ومن تابعهم معاني تلك الحـــروف ، ونضـــرب لذلك مثلا الباء التي قد تضاف إلى المفاعيل فإن سيبويه لم يذكر لها إلا معنى واحدا هو الإلصاق ، ويقول ابن هشام إنه المعنى الأساسي الذى لا يفارقها بينما النحاة الكوفيون ومن تابعهم بعده أضافوا إلى هذا المعنى ثلاثة عشر معـــنى مـــن مـــثل الاستعانة والسببية والمصاحبة ، وكلها ترد إلى معنى الالصاق الأساســـي بصـــورة أو بأخـــرى . ومثل الباء حرف الجر " عن " فمعناه الأساسي

المجـــاوزة ولـــم يذكر البصريون سواه ، وأضاف غيرهم إليه تسعة معان أخرى . ومـــثل عـــن والباء حرف الجر " على " فأصل معناه الاستعلاء وأضاف إليه النحاة ثمانية معان .

وإذا أخذنا الحرف الأخير وأضفناه إلى فعل حمل وجدنا المعاجم تثبت له حينئذ طائفة من المعاني المختلفة بجانب معناه الحسي الأصلي في مثل " حمل كتابا معه " إذ قـــد يفـــيد الجهد الشاق في مثل " حمل على نفسه " وقد يفيد الكر في الحرب في مـــثل " حمـــل عليه في ساحة القتال " وقد يفيد الذم في مثل " حمل عليه ولم يذكره بخير " وقد يفيد النقد العنيف في مثل : " حمل على شعره في مقاله " . وارجع إلى الفعـــل نفسه بدون استخدام حرف الجر " على " مع مفعوله فانك ترى المعاجم تثبت له معانى متعددة بجانب معناه الحسى الأصلى في مثل : " حمل حقيبته " إذ قد يفيد ستر الشئ مثل " حمل الضغينة لخصمه " وقد يفيد الكفالة والضمان في مثل :
" حمل عنه دَيْنه " وقد يفيد الحمل على ظهر دابة في مثل قوله تعالى : ﴿ ولا على الذيـــن إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه ﴾ وقد يفيد الحفظ في مثل " حمل القرآن الكريم " وقد يفيد الفهم في مثل : " حمل العلم " . وكل فعل متعد بنفسه وبحـــرف مـــن حـــروف الجر ــ على هذا النحو ــ له ظلال تمد في معناه بصور مخـــتلفة في جميع اللغات ، ومن التحكم ما ذهب إليه بعض النحاة ــ إذن في بعض أمثلة الفعل المتعدى بنفسه زاعمين أنه ضمن معنى فعل آخر وأخذ حكمه في التعدية غير المباشرة فان فكرتهم إذا طبقناها بدقة شملت استعمالات جميع الأفعال المتعدية مباشـــرة وبواســـطة حروف الجر ، وأصبحنا إزاء تضمين في الأفعال المتعدية لا حـــدود له ولا ضفاف . وهو ما يدفع إلى القول بالتوقف عند الأخذ بفكرة التضمين ومـــا ترتب عليه من أخذ المجمع بقياسيته مع ما اشترط له من تحقق المناسبة بين الفعل في معناه قبل التضمين ومعناه شرحا لمعناه الجديد إذ الحقيقة أن لكل فعل في اللغـــة استخدامات مختلفة سواء كان متعديا بنفسه أو بواسطة، بل سواء كان متعديا أو لازمـــا ، وهـــو جانب واسع في اللغة ... ولذلك نرجِّح قاعدة التضمين في ذلك وقياسيتها . جواز الأخذ بقاعدة تحول الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعد بواسطة

حـرف مـن حروف الجر وقياسية هذا التحول ما دام يلائم الذوق العربي، ويؤدى حاجة علمية أو بلاغية .

إسقاط الجار للمفاعيل :

عرضـنا ـ فـيما أسـلفنا ـ مجموعة غير قليلة من أفعال ثلاثية تتعدى تارة مباشـرة وتـارة بواسـطة أحـد الحروف الجارة ، وهى أكثر من أن يحاط بها في العربـية، ممـا يؤكـد أن سليقة العرب اللغوية اعتدت ـ من قديم ـ بصيغة الفعل الثلاثي المتعدى إلى المفعول بنفسه تارة وبحرف الجر تارة ثانية ، وأنها أكثرت من استخدام هذا الفعل . ويلاحظ في استخدام العربية لهذا الفعل أنها آثرت أحيانا ـ في الـتداول علـى الألسنة إحدى الصورتين من التعدي مع عدم الإهمال نهائيا للصورة الثانية .

وقـد رأيـنا آنفا أن بعض النحاة تبادر إليهم حين رأوا بعض الأفعال الثلاثية التـي يشـيع تداولها متعدية مباشرة إلى مفاعيلها تعدت بواسطة حرف من حروف الجـر فقالوا أنها تضمنت معاني أفعال مماثلة ، ولذلك أخذت حكمها في التعدي بتلك الحـروف ، وناقشـنا الـرأي في تصور هذا التضمين ذاهبين إلى أن تحول الفعل المـتعدى مباشـرة إلى التعدي بحرف جر صورة أصيلة في العربية ، ولا تصور تضـمينا ولا مـا يشبه التضمين . ويقابل هؤلاء للنحاة من أصحاب قاعدة التضمين نحـاة توقفوا إزاء الصورة المقابلة للفعل الثلاثي المتعدى بواسطة حرف الجر الذي يـدور كثيرا في الألسنة حين رأوا حرف الجر يسقط معه أو يحذف من المجرورية ويـتحول منصوبا مثل : " رضى عن الأمر ـ رضى الأمر " وقالوا كيف نعرب " الأمر " التي كانت مجرورة بحرف الجر " عن " في المثال الأول وتحولت منصوبة بعـد فعـل " رضى " في المثال الثاني ؟ فقيل تعرب منصوبة على التشبيه بالمفعول به، وقيل تعرب منصوبة بنزع الخافض أي الجار . وهو بعد في التصور لأن فعل " رضى " واقع في المثال الثاني على كلمة " الأمر " المنصوبة بالضبط كما يقع الفعل المـتعدى مباشرة على المفعول به في مثل : "فقه الدرس ـ حفظ القصيدة " . ولذلك كـنا نرد الرأيين المذكورين : نصب الاسم الذي سقط عنه الجار بنزع الخافض أو

علـــى التشبيه بالمفعول به ، إذ هو مفعول به على الحقيقة كما ذكر ذلك سيبويه في تعلــيقه علـــى بيــت عمرو بن معد يكرب الذي سنذكره بعد قليل وعلى آية سورة الأعــراف : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا ﴾ أي من قومه . وتبعه المبرد في هــذا الــرأي قائلا إنه لما حذف حرف الإضافة أي الجر في الآية وصل الفعل إلى الاســم المنصــوب فعمــل فيه النصب ، وصرح سيبويه بأن الفعل عدى مباشرة . ونــتوقف قليلا لعرض أمثلة ذكرها النحاة سقط فيها الجار للمفاعيل مع أفعال ثلاثية في القرآن الكريم وفي الشعر أفعال مسموعة .

أولا : في القرآن الكريم .

١- قــال تعالى في سورة البقرة : ﴿ ويمُدهم في طغيانهم يعمهون ﴾ فقال النحاة إن فعل " يمدهم " في الآية متعد بنفسه ، وهو يتعدى باللام الجارة ، يقال : " يمد لهم " وســقطت " الــلام " فــي تقديــر النحاة كما سقطت في آية سورة الأعراف : ﴿ وإخوانهم يمدونهم في الغيّ ﴾ أي يمدون لهم .

٢- قــال عز شأنه أيضا في سورة البقرة : ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ أي الزواج فقال النحاة أن فعل " تعزموا " في الآية متعد بنفسه ، وهو يتعدى بعلي الجارة أي على عقدة النكاح ، وسقطت " على " الجارة .

٣- قــال تعالى في سورة آل عمران : ﴿ لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجــا ﴾ أي تطلــبون لسبيل الله العوج والميل عن الحق ، وقال النحاة إن فعل : " تبغون " متعد بنفسه في الآية إلى مفعولين ، وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ويــتعدى إلـــى الثانـــي باللام الجارة فيقال مثلا : " تبغون لإخوانكم الخير " وفي تقديــرهم أن الـــلام الجارة سقطت من الضمير في " تبغونها " ومثل هذه الآية في سقوط اللام الجارة مع الفعل " بغى " سقوطها في آية سورة الأعراف: ﴿ ويبغونها عوجا ﴾ وهى تطابق الآية السالفة ، ومثلهما آية سورة التوبة : ﴿ يبغونكم الفتنة ﴾ أي يبغون لكم الفتنة .

٤- قال جل شأنه في سورة آل عمران : ﴿ لا يألونكم خبالا ﴾ أي لا يمنعونكم فسادا يقدرون عليه، فقال النحاة إن فعل " يألونكم " في الآية لا يتعدى بنفسه إلى مفعولين

إنمـــا يـــتعدى بنفسه إلى مفعول واحد ، ويتعدى إلى الثاني باللام الجارة مثل فعل "بغى" واستعمالاته في الآيات السالفة ، وفي تقديرهم أن اللام سقطت من الضمير في الفعل " يألونكم " أي لا يألون لكم خبالا .

٥- قال تعالى في سورة الأعراف : ﴿ لأقعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ فقال النحاة إن فعـــل " أقعـــد " في الآية متعد بنفسه إلى مفعول به ، وهو يتعدى إليه بحرف الجـــر : " علـــى " أي لأقعـــدن لهم على صراطك المستقيم ، وسقطت " على " الجـــارة. ومثل هذه الآية في سقوط " على الجارة آية سورة التوبة : ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ أي على كل مرصد .

٦- قال عز شأنه في سورة الأعراف أيضا : ﴿ أعجلتم أمر ربكم ﴾ أى أسبقتموه ، وقـــال الـــنحاة إن فعل " أعجلتم " في الآية متعد بنفسه ، وهو إنما يتعدى بحرف الجر " عن " يقال : " أعجلت عن الأمر " وسقطت من الآية : عن الجارة .

٧- قـــال تعـــالى في سورة سبأ : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه ﴾ بدون تضعيف الـــدال في " صدق " كما جاء في قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر من السبعة، وقال النحاة إن فعل " صدق " في الآية متعد بنفسه ، وهو إنما يتعدى بحرف الجر : " في " أي في ظنه وفي تقديرهم أن " في " " سقطت من الآية .

٨- قـــال عز شأنه في سورة الإنسان : ﴿ إنا هديناه السبيل ﴾ فقال النحاة أن فعل " هدى " في الآية متعد بنفسه ، وهو يتعدى بإلى الجارة ، أي هديناه إلى السبيل ، فسقطت من الآية " إلى " .

ثانيا : في الشعر

١- قال عمرو بن معد يكرب :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

فقـــال ســـيبويه والـــنحاة : إن فعل " أمر " في البيت تعدى بنفسه إلى مفعولين هما الضـــمير و " الخـــير " وهو يتعدى بنفسه إلى مفعول به واحد ، ويتعدى إلى الثاني بواسطة الباء الجارة ، فيقال " أمرتك بالخير " وسقطت من البيت " الباء " .

٢- قال ساعدة بن جؤية الهذلي في وصف رمح :

لدن بهز الكف يعدل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

لدن : لين . يعسل : يهتز . وقال النحاة أن فعل " عسل " في البيت متعد بنفسه ، وهو إنما يتعدى بواسطة " في الجارة . يقال " عسل في الطريق " أي اهتز ، وسقطت من البيت : " في " .

٣- قال عروة بن حزام العذري :

نحنُّ فتبدى ما بها من صبابة وأخفى الذي لولا الأسي لقضاني

قال النحاة ان فعل " قضى " في البيت متعد بنفسه . وهو إنما يتعدى بحرف الجر : " على " أي : " لقضى على " فسقطت من البيت " على " الجارة .

ثالثا : في أفعال مسموعة

ذكر السيوطى بكتابه " همع الهوامع " في حديثه عن العوامل طائفة من الأفعال سمع فيها حذف الجار من المفعول الثاني ، ومما ذكره من الأفعال الثلاثية فعل أمر الذي مر بنا في بيت عمرو بن معد يكرب وفعل كنى تقول " كنيته بأبي الحسن ــ كنيته أبا الحسن " وفعل دعا " تقول : " دعوته أحمد ــ دعوته بأحمد " وفعل " هدى" ومثل له بآية سورة الإنسان التي مرت بنا . وسنعود إلى هذا المثال عما قليل . وبجانب ذلك ذكر السيوطى طائفة من الأفعال المتعدية بحرف جر إلى مفعول به واحد قائلا انه سمع فيها حذف الجار ، وبدأها بفعل صدق " تخفيف الدال عند من قرأها مخففة في الآية الكريمة التي مرت بنا : ﴿ ولقد صدق عليهم إبليس ظنه ﴾ أي في ظنه وأضاف السيوطى إلى هذا الفعل الثلاثي الذي سقط حرف الجر من مفعوله في تقدير النحاة ثمانية وأضاف ثلاثة مماثلة له في سقوط الجار من مفعولها ، وهى: " فرق " يقال : " فرق منه ــ فرقه أي خافه خوفا شديدا ، وفزع يقال : فزع إليه ــ أي أغاثه ، و" جاز بالطريق ــ جاز الطريق : أي قطعه، " وشاق " يقال : "شاق إليه ــ شاقه " أي اشتاقه ، و"راح" يقال : "راح إلى القوم ــ راح القوم" أي ذهب إليهم ، ونأى " يقال: " نأى عن زيد ــ نأى زيدا " أي بعد عنه، و" مل " يقال : " مللت من الشيء ــ مللت الشيء " وخشى " يقال : " خشي من زيد ــ خشي زيدا "

أي خافه.

ويلاحظ على أمثلة إسقاط الجار السابقة من مفعول الأفعال الثلاثية ما يلي :

أولا : في الآيات القرآنية

نـــبدأ بالآية الأولى وما قاله النحاة فيها من أن فعل " يمدهم " فيها متعد بنفسه وهـــو يـــتعدى باللام وسقطت معه من المفعول به وهو قول غير دقيق لأن المعاجم نصت على أنها متعدية بنفسها حينا وبحرف الجر : اللام " حينا آخر قائلة " مده في الغـــي والضـــلال ــ مـــد له . فمن التحكم أن يقال في المثال الأول أن اللام الجارة ســـقطت منه ، لأن هذا هو الاستعمال اللغوي للفعل بشهادة القرآن ، إذ تارة تحذف اللام الجارة مع المفعول الثاني له ، وتارة تذكر كما في قوله تعالى : ﴿ ونمد له من العذاب مدا ﴾ . وبذلك مضى القرآن ومضت العربية . ومثل فعل " مد " في التعدي إلـــى المفعول بنفسه ، وبحرف الجر فعل : تعزموا " في الآية الثانية إذ في المعاجم أنه يقال : " عزمت على الأمر وعزمته " .

وقال الأسود بن عمارة :

وقولا لها هذا الفراق عزمته   فهل موعدٌ قبل الفراق فيعلما

وبذلـــك تخـــرج الآية مثل سابقتها من القول بأن الفعل فيها متعد بنفسه وهو يتعدى بعلـــى ، إذ يتعدى بالصورتين جميعا . ومثل الفعلين في الخروج من تصور سقوط الجـــار مـــع المفعول به فعل . " بغى ــ تبغون ــ يبغون " في الآية الثالثة فقد ذكر الـــنحاة أنـــه يـــتعدى إلى مفعوله الثانى بواسطة اللام الجارة وأنه حذف من الآيات المذكـــورة فـــي رقم ٣ ، وفي المعاجم يقال . " بغى له الخير ــ بغاه الخير " وقال كعـــب بن زهير يشكو جده وحظه وأنه إذا نتج له أربع نوق في عام بغى لها حظه خناسير أى دواهى فأهلكتهن :

إذا ما نتجنا أربعا عام كفأة   بغاها خناسيرا فأهلك أربعا

والكفـــاءة نتج العام الواحد . وكما أن بغى مثل أختيها السابقتين تتعدى بنفسها وبالجار كذلك فعل " يألونكم " في الآية الرابعة ، إذ تذكر المعاجم أنه كما يقال : " لا يـــألون لكـــم جهدا " يقال : " لا يألونك جهدا " . وفعل " قعد " في الآية الخامسة لا

يـــتعدى بنفســـه ، وإنمـــا يـــتعدى بحرف جر كما ذكر النحاة ، غير أنه في الآية : ﴿ لأقعـــدن لهـــم صـــراطك المستقيم ﴾ وكذلك في الآية الثانية : ﴿ واقعدوا لهم كل مرصـــد ﴾ ليس متعديا كما ظن النحاة ، إذ المنصوب بعدهما ، وهو " صراطك ـــ كـــل مرصد " ليس مفعولا به وانما هو ظرف مكان في رأى الزجاج وابن الطراوة الأندلسي ، ولذلك حذفت معهما " في " إذ تحذف مع الظروف كثيراً . ومثل الأفعال الســـابقة في التعدى بنفسها وبواسطة حرف الجر فعل " عجل " في الآية السادسة : ﴿ أعجلـــتم أمر ربكم ﴾ فقد ذكرت المعاجم أنه يتعدى بحرف الجر فيقال " عجل عن الأمـــر " ويـــتعدى بنفســـه فيقال " عجل الأمر " أي سبقه وذكر ابن جنى في الآية الســـابعة أن الفراء ذهب إلى أن كلمة " ظنه " على معنى " في ظنه " وقال هذا تحل للإعراب وتحريف للمعنى، وبذلك رفض ابن جنى ما ذهب إليه الفراء وبعض النحاة في الآية من أنه حذف من مفعولها ، ظنه " حرف في وقال ان قراءة صدق في الآية بالتخفـــيف مثل قراءة صدق بتشديد الدال أي أنه تحقق لإبليس ما كان ظنه فيهم من طاعتهم له وعصيانهم لربه . والآية الثامنة فعلها : " هديناه السبيل " كالأفعال السابقة يأتى في اللغة متعديا بنفسه وبحرف جر . ومعنى ذلك أنه لا يبقى للنحاة مثال قرآني من أمثلة الأفعال الثلاثية التي ذكروها يتعين فيه أن الفعل كان حقه أن يتعدى بحرف جـــر وتعدى بدونه . إذ الحق الصحيح في العربية لجميع الأفعال القرآنية في الأمثلة المذكـــورة أن تـــتعدى تارة تعديا مباشرا ، وتارة تتعدى بواسطة حرف من حروف الجر .

ثانيا : في الشعر

فعـــل " أمر " المتعدى إلى مفعوله الثاني في البيت الأول ، وهو الخير " ذكر النحاة أنـــه لا يـــتعدى إلا بواســـطة حرف الجر الباء " وأنه سقط منه أو حذف ، غير أن المعـــاجم ذكـــرت أنـــه يأتى متعديا إلى المفعول الثاني بنفسه وبحرف جر ، فيقال : " أمـــره بالصـــدقة كمـــا يقال " أمره الصدقة " . وبيت ساعدة بن جؤية نصب فيه " الطـــريق " وتبادر إلى بعض النحاة أنه مفعول به ، وهو ظرف مكان كما في الآية رقـــم ٥ . وفعل " قضى " في بيت عروة مثل فعل " أمر " ذكرت المعاجم أنه يتعدى

بنفسه وبحرف الجر : " على " فيقال : " قضاني ـــ قضى على " . وإذن لا يبقى في أيدي النحاة شاهد شعري مما تمثلوا به لسقوط الجار من مفعول الفعل الثلاثي ، عدا الأفعـــال الثلاثية التي استشهدوا بها في تلك الأبيات كالأفعال الثلاثية التي استشهدوا بهـــا فـــي الآيات القرآنية المارة تعدية الفعل فيها بنفسه كتعديته بواسطة الجار تعدية أصلية .

ثالثا : الأفعال المسموعة عند السيوطى

رأيـــنا السيوطى يذكر نحو عشرة أفعال ، ويقول انه سمع فيها حذف الجار ، وذكر مـــن بينها فعل " هدى " في آية سورة الإنسان : ﴿ إنا هديناه السبيل ﴾ التي مرت بـــنا، ومـــن يـــرجع إلـــى هذا الفعل ووصله بالمفعول في آي الذكر الحكيم مباشرة وبواسطة حرف الجر مهتديا بالمعجم المفهرس لمحمد فؤاد عبد الباقي يجد أن الفعل ماضـــيا ومضـــارعا جـــاء نحو عشرين مرة متعديا بنفسه ونحو ثلاثين مرة متعديا بحـــرف جر ويكثر أن تأتى الصيغة الواحدة مرة مع هذا الفعل ومرة مع ذاك، ففي ســـورة النساء : ﴿ ولهديناهم صراطا مستقيما ﴾ وفي سورة الأنعام ﴿ وهديناهم إلى صراط مستقيم ﴾ وفي سورة الصافات : ﴿ وهديناهم الصراط المستقيم ﴾ وفي رأيي أن النحاة لو تنبهوا في هذا الفعل إلى استخدام القرآن الواسع له بصورتيه في التعدي بنفســـه وبحرف الجر لما قالوا أن حرف الجر " إلى " حذف من آية الإنسان : ﴿ إنا هديـــناه الســـبيل ﴾ ، بل لتنبهوا أكثر من ذلك إلى أن بقية الأفعال التي لاحظوا أنها تأتي في القرآن وفي الشعر مرة متعدية مباشرة ومرة بواسطة الجار أن ذلك جزء لا يـــتجزأ من طبيعتها اللغوية وبذلك تلغى فكرة إسقاط الجار مع الأفعال المتعدية التي كان يظن النحاة أفعالها لا تتعدى إلا بجار ، لتحل محلها فكرة أن تلك الأفعال جميعا تدخل في الدائرة الكبرى للأفعال التي جاءت متعدية بنفسها تارة وبحروف الجر تارة ثانية .

وكمـــا ألغيـــنا قـــاعدة التضمين وقياسيتها وأثبتنا مكانها قاعدة استعمال الفعل المتعدى مباشرة إلى فعل متعد بواسطة حرف من حروف الجر وقياسيتها ما دام هذا الاســـتعمال يســـتوفي حاجة علمية أو بلاغية كذلك نلغى هنا قاعدة إسقاط الجار مع

الأفعـــال المتعدية بواسطته ونثبت مكانها قاعدة تحويل الفعل المتعدى بواسطة حرف مـــن حـــروف الجر إلى فعل متعد بنفسه وقياسية هذا الاستعمال إذا استوفي غرضا علمـــيا أو بلاغيا ولا يعرب الاسم المنصوب بعد هذا الفعل منصوبا بإسقاط الجار أو حذفـــه ولا منصوبا بنزع الخافض ولا منصوبا بأعلى الاتساع بالمفعولية ، كما قال بعض النحاة ، وإنما يعرب مفعولا به منصوبا كما أعربه سيبويه والمبرد . ونستطيع أن نلخـــص نـــتائج كل ما قدمناه في اقتراح الجواز في ثلاث قواعد : قاعدة تضيف صـــورة إلى الصورة القياسية التي أثبتها النحاة لتعدى الفعل الثلاثي اللازم ، وقاعدة ثانية تجيز قياسية تحويل الفعل الثلاثي المتعدى مباشرة إلى متعد بحرف من حروف الجـــر ، وقاعدة ثالثة تجيز قياسية تحويل الفعل الثلاثي المتعدى بواسطة حرف جر إلى متعد بنفسه ، وفيما يلي بيانها :

١- يجـــوز أن يتعدى الفعل الثلاثي اللازم بنفس صيغته إلى مفعول به منصوب إذا استلزمت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

٢- يجـــوز أن يـــتحول الفعل الثلاثي المتعدى بنفسه إلى متعدي بحرف من حروف الجر إذا تطلبت ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

٣- يجـــوز أن يـــتحول الفعـــل الثلاثي المتعدى بحرف من حروف الجر إلى متعد مباشرة بنفسه إلى مفعول به إذا دعت إلى ذلك حاجة علمية أو بلاغية .

المراجع

١- كتاب سيبويه ١٥/١ وما بعدها .
٢- ابن يعيش على المفصل ٦٢/٧ .
٣- المقتضب للمبرد ٣٦/٢ و ٣٢١/٢ و ٣٣٠/٤ .
٤- المحتسب لابن جنى (في أكثر الآيات القرآنية المذكورة) .
٥- الخصائص لابن جنى ٢١٠/٢ وما بعدها .
٦- الرضى على الكافية (طبعة استانبول) ٢٧٣/٢.
٧- المغنى لابن هشام (في أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعديه) .
٨- الهمع للسيوطى (طبعة الكويت) ٢٥٦/٢ ، ١٢/٥ ، ١٧ وما بعدها .
٩- حاشية الصبان على الأشمونى (في باب تعدى الفعل ولزومه) .

الأفعال اللازمة
تعريفها ــ وضوابطها ــ ودلالتها ــ وما يجعلها متعدية

الفعـــل الـــلازم ــ ويسمى القاصر وغير الواقع وغير المجاوز وهو الذي لا يتجاوز فاعله إلى المفعول به ، أما المتعدى فهو الذي يقع بنفسه لا بحرف الجر على مفعول به أو أكثر سواء ذكر المفعول أو لم يذكر .

وعلامـــة الفعل اللازم أنه لا يجوز أن يليه ضمير غير المصدر أو الظرف ولا أن يصاغ منه اسم مفعول تام ، فالفعل (خرج) مثلا لا يقال فيه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج .

ضوابطه : يعرف لزوم الفعل بأحد شيئين .

الأول : معنى الفعل

بـــأن يدل على سجية (أي طبيعة لازمة) كحسُنَ وقَبُحَ وجبن وفهم أو على عَـــرَض (أي وصـــف غير لازم) كنَشِط وكسل وحزن وفرح ، وصَحَّ ومرض أو على لون (مثل أَدِم ، حَمِر ، ابيض) .

أو علـــى حلية (أى صفة يمتدح بها) مثل كحل ونجل ودعج وبلج أو على غيب : مثل عَوِر وعَمِش وحَوِل .

أو على نظافة مثل طهر ونظف .

أو على دنس مثل قذر ووسخ ودنس .

أو يـــدل علـــى مطاوعة فعل متعد لواحد مثل انكسر مطاوع (كَسَر) وامتد مطاوع (مد) وتدحرج مطاوع (دحرج) .

أو يضـــمن معـــنى فعـــل قاصـــر مثل " أذاعوا به " فقد ضمن معنى (تحدثوا به) ﴿ لا يسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى ﴾ فقد ضمن معنى (لا يصغون) .

الثاني : الوجه الثاني من ضوابط الفعل اللازم أن يكون من الصيغ الآتية :

---

* بحث للأستاذ عبد العليم فودة ــ الخبير بالمجمع .

(١) صيغة (فَعُل) وهى نوعان :

أ- ما كان من أفعال السجايا كظرُفَ وحَسُنَ

ب- مـا حُـوِّل إلى فَعُل للمبالغة والتعجب مثل فَهُم الرجل وضَرُب بمعنى ما أفهمه وما اضربه .

(٢) صيغة (فَعَل) الذى وصفه على فَعِيل مثل (ذَلّ) والوصف منه (ذليل)

(٣) صيغة (فَعِل) الذى وصفه على فَعِيل مثل (قوى) والوصف منه (قَوِىّ)

(٤) صـيغة (أَفْعَلَ) التى تفيد الصيرورة مثل (أغَدَّ البعير) أى صار في أخذه أو الاسـتحقاق مـثل " أَزْوَجـت هذه " أي استحقت الزواج و (أحْصَدَ الزرع) أي استحق الحصاد .

(٥) صيغة (افْعَلَّ) مثل اغْبَرّ وازْورّ .

(٦) صيغة (أفعال) مثل أوْهَام .

(٧) صيغة (انفعل) مثل (انطلق) وانشعب .

(٨) صيغة (افعَلل) مثل اقشعر واشمأز .

(٩) صيغة (افْوَعَلّ) مثل اكْوَهَدَّ الفرخ (أي ارتعد) .

(١٠) صـيغة (افـتعلل) بأصـالة اللامين مثل (أمر نجم) أى اجتمع أو بزيادة أحدهما ـــ اقعنس الجَمَلُ (أبى أن ينقاد)

(١١) صيغة (افعنلى) مثل احرينى الديك أى انتضن للقتال

وشذ قول الشاعر :

قد جعل النعاس يعرنديني   اطرده عني ويسرنديني

فالفعلان (يعرنديني ويسرنديني) متعديان وهما من اعرندى واسرندى ولا ثالث لهما.

(١٢) صـيغة (اسـتفعل) الدال على التحول مثل استحجر الطين أى تحول حجرا واستنسر البغاث (تحول نَسْرا)

(١٣) صيغ مزيد الرباعى مثل تدحرج ، احرنجم ، اقشعر ، اطمأن

والصـيغ السـابقة ذكـرها العلماء في كتبهم ، وأضيف اليها ما وجدته وما لم

يذكروه وهى الصيغ التالية [١]

(١٤) صـيغة (أَفْعَـلَ) الـتى تفيد الدخول في شئ مكانا كان أو زمانا مثل أشأم وأعرق وأصبح وأمسى (أى دخل في الشام والعراق والصباح والمساء)

(١٥) صيغة (فَعَّلَ) التي تدل على توجه شئ إلى شئ مثل شرقت وغربت وكَوَّفْت وفَوَّزتْ أي توجهت إلى الشرق والغرب والكوفة والمفازة والغور .

(١٦) صيغة (فَعّل) التي تدل على صيرورة شئ شِبْهَ شئ .

كقوَّس زيد (صار كالقوس) وحَجَّر الطين (صار كالحجر)

(١٧) وصيغة (فَعَّل) التي تدل على صيرورة شئ أصله المشتق منه

كروَّض المكان (أي صار روضا) وعَجَّزَت المرأة وثَيَّبتَ وعَوَّنَت

(١٨) وصيغة (فَعَّل) التي تدل على عَمَل شئ في الوقت المشتق هو منه

مـثل هَجَّـر وصَـبَّح ومَّسى وغلَّس أي فعل في الهاجرة والصبح والمساء والغَلَس .

(١٩) وصيغة (فَعَّل) التى تدل على التكثير في الفعل مثل جَوَّل وطَوَّف

(٢٠) صيغة (تفاعل) التى تدل على حصول شئ تدريجا مثل تزايد النِّيل وتَوَاردت الإبل .

أسباب تعدى الفعل اللازم :

(١) دخول همزة التعدية : ﴿ أذ هبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ﴾ ، والتعدية بالهمزة قياسية وأقرها المجمع [٢].

(٢) تضعيف عين الفعل : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ ، وأقر المجمع قياسية ذلك [٣].

(٣) دخول حرف الجر ـ وليس ذلك خاصا بحرف معين فيكون الباء (مررت بزيد) وعلـى (نزلت على عمرو) وفي (رغبت فيك) وإلى (نظرت اليك) وغير ذلك من الحروف .

---

(١) الشافية .

(٢) القرار (٧١) من مجموعة القرارات العلمية .

(٣) القرار (٧٢) من مجموعة القرارات .

قال ابن يعيش [١] : " فهذه الحروف إنما دخلت على الاسم للتعدية وإيصال معنى الفعل إلى الاسم " لأن الفعل قبلها لا يصل إلى الاسم بنفسه .

وقال ابن جنى [٢] : إن هذه الحروف بعض الفعل من حيث كانت وموصلة له كما أن همزة النقل في أفعلت وتكرير العين في فعلت يأتيان لنقل الفعل وتعديته "

(٤) زيادة ألف المفاعلة بعد فائه مثل جالست زيدا وماشيته

(٥) زيادة الهمزة والسين والتاء الدالة على الطلب أو المصادفة مثل

استخرجت الذهب (طلبت خروجه) واستعظمت الأمر (صادفته عظيما)

(٦) تحويل الفعل إلى باب (نصر) للدلالة على الغلبة مثل

فاخرت زيدا ففخَرته فأنا أَفْخُرُه (أغلبه في الفخر) .

(٧) أن يضمن اللازم معنى فعل متعد فيتعدى تعديته .

مثل : رَحُبَتْكم الدار بمعنى : وسعتكم

مثل : من سفه نفسه بمعنى : امتهنها

مثل : فَرِقْت زيدا بمعنى : خفته

(٨) ومما يعدى الفعل عند الكوفيين تحويل حركة عينه :

يقال (شَتِرَت عَيْنهُ (انقلب جَفنها) بكسر العين فعل لازم فإذا فتحت صار متعديا فيقال شَتَر الله عَيْنَه

ومثل ذلك كَسِيَ زيد بمعنى (اكتسى) فإذا فتحت العين صار متعديا(كَسَاه الله) قال الشاعر :

وأركب في الرَّوْع خَيفانة كَسَا وجهها سعف منتشر

تعقيب على أسباب تعدى الفعل اللازم

نلحظ أن أسباب التعدي كلها يحدث تغييرا في صيغة الفعل وتجعله متجاوزا أي واقعا على المفعول به إلا التعدية بحرف الجر فلم يحدث معها تغيير في صورة الفعل ، ونلحظ أن لحرف الجر معنى أفاده وظلا القاه على ارتباط الفعل بمدخول

---

(١)المفصل .

(٢)الخصائص ٣٤١/١ .

حرف الجر . ونوضح ذلك فيما يلي :

ـ فــي ﴿ آتيناه آياتنا فانسلخ منها ﴾ ١٧٥/ الأعراف نرى ارتباط " انسلخ " بمفعوله (منها) مراعى فيه معنى (من) وهو (الابتداء) .

ومثله : ﴿ وكلما مرَّ عليه ملأ من قومه سخروا منه ﴾ .

ـ وفــي ﴿ استوت على الجُوديّ ﴾ نرى ارتباط الفعل بمفعوله (الجودى) مراعى فيه معنى (على) وهو الاستعلاء .

ومثل ذلك يقال في ﴿ نطبع على قلوب المعتدين﴾ ، ﴿ ومن ضل فإنما يضل عليها﴾ ﴿ حَقَّت عَلَيْهم كَلمةُ ربك ﴾ .

ـ وفي ﴿ ففِرُّوا إلى الله ﴾ نَرى ارتباط الفعل (ففروا) بمفعوله " الله " مراعى فيه معنى إلى وهو الانتهاء .

ـ وفــي ﴿ ســكت عــن موســى الغضب ﴾ نرى ارتباط الفعل (سكت) بمفعوله (موسى) مراعى فيه معنى (عن) وهو التجاوز .

ومثله : ﴿ عفا الله عنك ﴾ ﴿ وضل عنهم ما كانوا يفترون ﴾ ٢١/ هود .

ـ وفــي ﴿ لــو خَرجوا فيكم ما زادوكم إلا خَبَالا ﴾ نرى ارتباط الفعل (خرجوا) بمفعوله مراعى فيه معنى (في) وهو الظرفية .

ومثل ذلك يقال في ﴿ وتركنا بَعْضَهم يومئذ يَمُوج في بعض ﴾ ، ﴿ وهُمْ في طُغْيَانهم يَعْمَهون ﴾ . ، ﴿ جاهدوا في الله ﴾ .

ـ وفــي ﴿ وإذا قُرِئ القرآن فاستمعوا له ﴾ نرى ارتباط الفعل (استمعوا) بمفعوله (له) مراعى فيه معنى اللام وهو الملكية وشبهها .

ـ وفــي ﴿" وَحَاق بهم ما كانوا به يستهزئون ﴾ نَرى ارتباط الفعل (حاق) بمفعوله (بهم) مراعى فيه معنى الباء وهو الإلصاق .

وفــي ﴿ فاستبشــروا ببــيعكم ﴾ المعنى الذى أفادته الباء السببية ، وكذا ﴿ فبذاك فليفرحوا ﴾ ، ﴿ أَلَهَمُ أرجُل يمشون بها ﴾ .

وفي ﴿ أعوذ بك ﴾ الاستعانة .

وفي قول المتنبى يرثى :

خرجوا به ولكل باكٍ حوله   صعقات موسى يوم دك الطور

معنى الباء في خرجوا به " المصاحبة " .

وفي قوله :

المجد عوفي إذ عوفيت والكرم   وزال عنك إلى أعدائك الألم

فـــي جملة " زال عنك إلى أعدائك الألم " ارتبط الفعل زال مرة بـــ (عنك) ويفيد " عنه التجاوز " ، بـــ (إلى أعدائك) وتفيد (إلى) الانتهاء .

وممـــا سبق يمكن القول إن المتعدى بحرف الجر يختلف معنى التعدى فيه عن المعاني التي تفيدها أسباب التعدية الأخرى .

وذلـــك أن التعدية بالأسباب الأخرى تعدية مباشرة تجعل الفعل يقع على مفعوله في حيـــن أن التعدية بحرف الجر غير مباشرة بل تفيد الربط بين الفعل ومفعوله على المعنى الذي يفيده حرف الجر كما رأينا آنفا .

ولعـــل ذلك هو الذي جعل بعض النحاة يقول أن التعدية بالحرف غير مقيسة ويقصد بذلك أن أي حرف من حروف الجر ليس صالحا لتعدية كل فعل لازم ، وإنما ذلك موقـــوف علـــى السماع ، فلكل فعل لازم حرفه المناسب الذي يعديه حسب دلالة الكلام ومقتضى الحال .

وإذا كـــان الأمـــر على ما بيناه من التباين بين المعنى في التعدية بكل أسبابها وبين التعدية بحرف الجر فلماذا جمع النحاة بينها ؟

والـــذي يظهـــر لي أنهم راعوا الناحية الإعرابية إذ كان المجرور بالحرف موضعه نصب ويقول ابن يعيش " المعمول المجرور ظاهره جر وموضعه نصب "

ويقول ابن جنى " وأما وجه اعتداده (الاسم المجرور بالحرف) " كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع النصب ألا تراك تعطف على مجموعهما بالنصب فتقول مررت بزيد وعمرا، ورغبت فيك وجعفرا ، ونظرت اليك وسعيدا ".

ولأنه كذلك فإن المعمول إذا حذف حرف الجر منه نصب كما جاء في الألفية .

وعَدِّ لازما بحرف جر   وان حذف فالنصب للمنجر

والأمــثلة علــى ذلك كثيرة ﴿ ولكِن لا تواعد وهن سِرا ﴾ أي على سر ، ﴿ واقعدوا لهم كل مَرْصد ﴾ أي على كل مرصد .

وقول المتلمس :

آليت حبَّ العِراق اليومَ أطعمه والحب يأكله في القرية السوس

أى آليت على حب العراق

﴿ أعجلتم أمْرَ ربكم ﴾ ، أي عن أمره

وقول ساعدة :

لَدن بهَزِّ الكف يَعْسل مَتْنه فيه كمَا عسل الطريق الثعلب

أي في الطريق

وقول جرير :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذن حرام

(أى تمرون بالديار) .

وحذف الجار سماعى فيما سبق ، وقياسى مع أن وان عند أمن اللبس

تقول عجبت أن تفعل كذا أو أنك فعلته على معنى من فعلك إياه

وعند الالتباس لا يجوز الحذف فلا تقول رغبت أن أصافى من جافانى

لاختلاف المعنى المقصود مع تقدير حرف الجر المحذوف أهو (عن) أم (في)

أما إذا كان الإبهام مقصودا فيجوز الحذف كما في " وترغبون أن تنكحوهن "

كمــا قــال بعض المفسرين فالمعنى يراد به على معنى الحرفين ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن وأموالهن ، ومن يرغب عنهن لدماتهن وفقرهن .

ومثل ذلك يقال في قول الشاعر :

ويرغب أن يبنى المعالى خالد ويرغب أن يرضي صنيع الالائم

فان قدرت (أن يبنى) في ، وقبل (أن يرضي) عن فالبيت مدح

وإن عكس فهو ذم وهذا مما يسمى عند علماء البيان التوجيه

كمن قال في خياط أعور

خلط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

والأخفــش الأصــغر (علــى بن سليمان) جوز حذف حرف الجر في مثل بريت السكين .

ملحوظات :

(١) ليس من الأفعال اللازمة :

أ- الأفعال الناقصة من باب كان وكاد وأخواتها لأنها ليس لها مفعول به تقع عليه فهي أفعال لا متعدية ولا لازمة .

ب ـ الأفعال التي يحذف مفعولها لغرض بلاغى كالفعل الذي يراد وصف فاعله به من غير أن يراد وقوعه على مفعول مثل الله يحيى ويميت ويعز ويذل وفلان يعطى ويمنع .

وكذا الفعل الذي يحذف مفعوله للفاصلة مثل ﴿ ما ودعك ربك وما قلى ﴾

وما حذف مفعوله الذي هو عائد الصلة .

في مثل ﴿ هذا الذي رزقنا من قبل ﴾ أي رزقناه ، وفعل المشيئة الذي حذف مفعوله كثيرا في ﴿ ولو شاء ربك ما فعلوه ﴾ أي عدم فعله ﴿ ولو شاء الله لهدى الناس جميعاً ﴾ أي يشاء هدايتهم .

فهذه الأفعال متعدية لأن تعريف المتعدى يصدق عليها

(٢) الأفعال التي تستعمل واقعة على المفعول به مرة بنفسها ومرة بحرف الجر فهل نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له ، بلغتك وبلغت إليك ، رحت القوم ورحت إليهم نأيت القوم ونأيت عنهم ، طرحت الشيء وطرحت به ، وكلت الشيء وكلت له وأحفله وأحفل به أويت الرجل وأويت إليه ، مددت الشيء ومددت به ، وطرحت الشيء وطرحت به [١] .

هي أفعال متعدية لأن حد المتعدى يصدق عليها أيضا .

(٣) والأفعال التي تستعمل لازمة مرة ومتعدية مرة أخرى

مثل نقص الحال ، ونقصته ، ووقف العود ووقفته ، جبر العظم وجبرته ، عفا الشعر وعفوته ، عفا المنزل وعفت الريح المنزل ، فغر الفم وفغره صاحبه ، سرحت الماشية وسرحتها وزاد الماء وزدته ، حضر الشيء وحضرته ، حسرت الدابة حسرها السير ، دحضت حجته ، ودحضتها ، خسف القمر وخسفه الله ،

---

(١) المخصص ٧٣/١٤

كســفت الشمس وكسفها الله [١] . والمتأخرون يقولون إنه يتعدى ولا يتعدى وهو في رأيي متعد أيضا.

(٤) الأصل في الثلاثي اللازم أن مزيده بالهمزة متعد .

مثل دخلت وأدخلت ونمت وأنمت

وجاء عكس المشهور فكان (أفعل) لازما وفَعَل (متعديا) .

فــي أجفل الطائر وجفلته ــ وأقشع الغيم وقشعته ، ونسل ريش الطائر ونسلته ، ــ وأمخــض اللبن ومخضته ، أبشر الرجل وبشرته وأكب الرجل لوجهه وكبه الله ــ أجلى الشيء وجلوته ــ أعرض الشيء وعرضته (ظهر) أنزفت البئر ونزفتها ــ أمرت الناقة (درَّ لبنها) ومَرَيْتها (استدررتها بالمسح) [٢]

(٥) وجاءت أفعال (أفعل) منها كفعل وكلاهما لازم مثل :

أشــكل الأمــر وشكل ــ وأعذر الليل وعذر (أظلم) ، (أبرقت السماء وبرقت ــ وأبان الأمر وبان) .

أشرقت الشمس وشرقت وأبقلت الأرض وبقلت .

ثرى القوم وأثروا ــ وثلجت السماء وأثلجت .

أبطأ الرجل وبطؤ ــ وأسرى وسرى .

أجنب الرجل وجنب ــ أحرم الرجل وحرم .

وأسرع وسرع ــ أجفأ الوادى وجفأ (رمى بغشائه) .

أجدب البلد ، جدب ــ أجلب الجرح وجلب .

(٦) وجاءتنا أفعال أفعل منها كفعل وكلاهما متعد بحرف جر .

مثل بل من مرضه وأبل ــ جد في الأمر وأجد ، طاف به وأطاف .

جلا عن الموضع وأجلى ــ وذعن له وأذعن ، زحف في المشى وأزحف .

لــوى برأســه وألــوى ــ لا ذ به وألاذ ، فسح له وأفسح ــ بكر الرجل في حاجته وأبكر، ثوى في المكان وأثوى .

---

(١) المخصص ١٥/٥٥،٤٥

(٢) المخصص ١٥/٥٦ ، المصباح المنير

(٧) وجاءت أفعال أفعل منها كفعل وكلاهما متعد ومنها [١] .

أويت الضيف وآويته ــ أجره الله وآجره .

بشرت الرجل وأبشرته ــ وبدأ الله الخلق وأبدأهم .

بثثه سرى وأبثثه ــ ألته ماله وآلته (نقصته) .

باع الرجل الفرس وأباعه ــ وبشرت الأديم وأبشرته .

تبع الرجل وأتبعه ــ جنه الليل وأجنه .

وجننت الميت وأجننته ــ وجهدت الفرس وأجهدته ــ وجدعت أنفه وأجدعته .

أدمت الثريد وآدمته ــ أمرت الشيء وآمرته (أكثرته)

بعض المراجع

١- الألفية ــ ابن عقيل ــ الأشمونى .

٢- القطر .

٣- التصريح على التوضيح .

٤- المغنى وحواشيه

٥- همع الهوامع .

٦- المفصل

٧- دروس التصريف للشيخ محيى الدين عبد الحميد

٨- الشافية .

٩- شذا العرف

١٠- القاموس .

١١- المصباح المنير .

١٢- المخصص لابن سيده .

١٣- الخصائص لابن جني .

١٤- كتاب فعلت وأفعلت للزجاج .

١٥- مجلة المجمع اللغوي العدد ٣٦ .

١٦- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما .

(١) كتاب فعلت وافعلت للزجاج ، المخصص ١٤/٢٢٧

التضمين

التضمين في اللغة إيداع الشيء في داخل شيء آخر كإيداع المتاع في الوعاء والطعام في الإناء ، وهو في اصطلاح علماء العربية إشراب فعل معنى فعل آخر فيأخذ حكمه في التعدي واللزوم . وقد دار هذا المصطلح من قديم بين النحاة ، إذ ذكر السيوطى في باب المفعول معه بإزاء بيت الراعي :

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

أن كلمة " العيون " في البيت لا تصلح أن تعرب عطفا على الحواجب ، كما لا تصلح أن تعرب مفعولا معه ، لأن العيون لا تزجج أو تزين، وإنما تكحل ، ولذلك أعربها النحاة مفعولا به لفعل محذوف هو " كحلن " . وعقب على ذلك بقوله: " ذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعي وأبو محمد اليزيدى والمازنى والمبرد إلى جواز عطف العيون على الحواجب بتضمن العامل أي " زججن معنى يتسلط به على المتعاطفين ، واختاره الجرمى ، وقال يجوز في العطف مالا يجوز في الإفراد نحو: " أكلت خبزا ولبنا ، فيضمن زججن معنى حسَّنَّ . والثلاثة الأولون في هذا النص من نحاة القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة . والثلاثة التالون من نحاة القرن الثالث، وفي ذلك ما يدل على أن كلمة التضمين بمعنى إشراب فعل معنى فعل آخر تداولها النحاة منذ القرن الثاني الهجري .

ومن يرجع إلى كتب النحاة واللغويين منذ القرن الثالث الهجري يجدهم يذكرون أمثلة وشواهد لثلاث صور من التضمين : الصورة الأولى حين يكون الفعل لازما أو بعبارة أدق بصيغة يطرد فيها اللزوم مثل صيغة فَعُل ، فجميع أفعالها في العربية لازمة ، وحكى عن نصر بن يسار آخر ولاة الأمويين على خراسان أنه عدى من هذه الصيغة فعل رَحُبَ ، فقال : " أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى " فعدى رحب وليست متعدية عند النحاة ، فقيل : هى كلمة شاذة منه لايؤبه لها ،

* للدكتور شوقي ضيف ـ عضو المجمع .

وقــيل إنه ضمن " رحبكم " معنى وسعكم ، وعداها مثلها ، ومعروف أنه يطرد في كثــير من الأفعال أن تأتى تارة لازمة وتارة متعدية ، ولم يحاول النحاة حين تتعدى أن يطبقوا عليها فكرة التضمين ، وبذلك تخرج تلك الصورة من الباب .

أمـــا الصورتان الأخريان ، وهما صورة تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل مــتعد بحرف لآخر فيتعدى بهذا الحرف كأن تقول : " شربت بماء النيل " مضمنا " شربت " معنى " رويت " فتعدت مثلها بالباء فكأن الباء معها حلت محل من الجارة ، إذ الأصـــل أن تقول شربت من ماء النيل ، تدور هذه الصورة بأمثلة لها متعددة في كتـــب النحاة . ومثلها الصورة الثانية : صورة تضمين فعل متعد بنفسه معنى يتعدى بحرف الجر ، فيتعدى مثله بحرفه كقولك " آمل في النجاح " وآمل فعل متعد ضمنته معـــنى أطمـــع فتعدى مثله بفي الجارة ، ويورد النحاة لهذه الصورة وسابقتها أمثلة وشـــواهد مـــتعددة قرآنية وغير قرآنية ، وهو ما يدفعنا إلى مناقشة التضمين فيهما مستضيئين بآراء أئمة العربية من اللغويين والنحاة .

تضمين فعل متعد بحرف معنى فعل آخر مماثل فيتعدى بنفس حرفه .

أول مـــن بسط القول في هذه الصورة من صور التضمين ابن قتيبة في كتابه : " أدب الكاتـــب " متخذا لها عنوانا هو : " دخول بعض الصفات مكان بعض " متابعا الكوفييـــن فـــي هذه التسمية لحرف الجر لأنها تنوب عن صفاتها في مثل : زيد في الدار " إذ أصل التعبير في تقديرهم " زيد كائن أو مستقر في الدار " فحذفت الصفة ، وهـــي : " كائـــن أو مستقر " وناب عنها الجار والمجرور فقيل " زيد في الدار " . ويمضـــى ابـــن قتيبة في عرض الباب وبيان أمثلته التي تنوب فيها الحروف الجارة بعضها عن بعض ، ومما يذكره من هذه الأمثلة :

١- قول القحيف العقيلي :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاهم

وفعـــل " رضى " إنما يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر " عن فيقال : " رضى عنه ــ رضوا عنه " غير أنه في البيت ضمن معنى " أقبل " إذ تقول " أقبلت على زيد بودي " بمعـــنى رضيت . وكان الكسائي يقول إنما تعدى الفعل " رضى " بعلى في البيت

حملا على ضده وهو " سخطت " لأن العرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره .

٢- وقول دوسر بن غسان اليربوعي :

إذا ما امرؤ ولَّى عليَّ بوده وأدبر لم يصدر بإدباره وُدِّي

يصدر : يرجع . يقول دوسر : إذا أجفاه امرؤ لم يطلب وده . وقد عدى فعل " ولى" في البيت بحرف الجر : " على " وهو إنما يعدى إلى مفعوله بحرف الجر : " عن " فيقال : " ولى عنى ، غير أنه ضمن " ولى " معنى ضَنَّ عليه وبخل ، فأجرى التولي بالود مجرى الضنانة والبخل ، مما جعله يعدى الفعل بعلي الجارة مثل بخل وضن . وجوز ابن السيد أن يكون الفعل " ولى " ضمن معنى " سخط " فتعدى مثلها بعلي الجارة في مثل قولك : سخط عليه ـ سخطوا عليه " .

٣- وقول زيد الخيل :

ويركب يوم الروع فيها فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى

الأباهر : الشرايين . و " بصيرون " في البيت تعدت بالفاء ، وهى إنما تتعدى بالباء في مثل قولك " هو بصير بالطب " فكان الوجه ـ كما يقول ابن السيد ـ في شرحه لأدب الكاتب ـ أن يقول : " بصيرون بطعن الأباهر " غير أنه ضمن " بصيرون " معنى " متصرفون في تسديد الطعن " ولذلك عداها بفي الجارة بدلا من الباء .

٤- وقول طرفة :

وإن يلتق الحى الجميع تلاقني إلى ذروة البيت الرفيع المصمد

يقول طرفة إذا اجتمع الحى للافتخار لقيتنى أنسب في ذروة البيت الرفيع المصمد أي الكريم المقصود من كل مكان فكان ينبغى أن يقول : في ذروة البيت " منتسبا فيه ، وكأنه ضمن فعل أنتسب المنويّ معنى " أوى " أي آويا إلى ذروة كما قال تعالى : ﴿ سآوى إلى جبل يعصمنى من الماء ﴾ ولذلك جاء طرفة بإلى الجارة بدلا من " في" الجارة .

ويتبع ابن السيد البطليوسي شرحه لمسائل هذا الباب في أدب الكاتب وما أورد من أمثلته بكلام لابن جنى فيه بكتابه الخصائص يزيده بيانا وايضاحا ، اذ عقد له فصلا

استهله بقوله : " أعلم أن الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف جــر والثانى بحرف جر آخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه مجــازا وإيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مــع ما هو في معناه ، وذلك في قول الله عز اسمه : ﴿ أُحِلَّ لكم ليلةَ الصيام الرفَثُ إلــى نسائكم ﴾ وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول : رفث بها أو معها ، ولكــن لمــا كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدى أفضيت بالجار " إلى " كقولك أفضيت إلى المرأة جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه " ويذكر ابن جــنى من هذا الباب قوله عز شأنه : ﴿ هل لك إلى أنْ تَزَكَّى ﴾ فإن الأصل ــ في رأيــه ــ أن يقال : " هل لك في كذا " ، لكن لما كان ذلك دعاء وإرشادا صار تقدير الآيــة " أدعــوك وأرشدك " ولذلك جاءت " إلى " الجارة مكان " في " لتفيد الإرشاد والدعــوة . ويمضـــى في عرض الباب مقتبسا من ابن قتيبة جميع ما أورده فيه من أمثلة وشواهد ، وقد أضاف إليها قول بعض الطائيين :

نلوذ في أم لنا ما تغتصب من الغمام ترتدى وتنتقب

ويــريد نــاظم البيــت بلفظــة " أم " فــيه جبل سلمى أحد جبلي طيئ " ، سماه أما لاعتصـــامهم بــه ، ويقول إنها منيعة لا تغتصب لعلوها الشاهق مما يجعلها ترتدى بالســحاب وتنتقــب ــ وفعل " نلوذ " في البيت يتعدى بالباء ، فكان الوجه أن يقول الشــاعر نلوذ بأم ، غير أنه عدى الفعل بفى لأنه ضمنه معنى ننزل ونسكن لسكناهم فــيه ونــزولهم . فهم دائما فيه لائذون ومعتصمون . وقد توقف ابن جنى في أثناء عرضه لهذا الباب أو لهذه الصورة من التضمين ، فقال : " وجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يُحاط به ، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما ، وقــد عرفــت طــريقه فإذا مر بك شئ منه فتقبله وَأْنَس به ، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها " . ولم يصرح ابن جنى بقياسية هذه الصـــورة من التضمين ولا بأنها سماعية يقتصر على ما جاء به السماع منها ، غير أن تــنويهه بكثرتها المفرطة في اللغة حتى ليمكن أن يضع في أكثرها ــ فضلا عن جميعها ــ كتابا ضخما يؤذن بأنه يرى قياسيتها ، ويؤكد ذلك قوله في فاتحة تعريفه

بهـــا : إن العرب تتسع في استخدامها مجازا أو على سبيل المجاز مما يفتح الأبواب لقياســـيتها ، غـــير أن كـــثرة النحاة لا تقول بقياسيتها ، وترى الاقتصار فيها على الســـماع . وقد أعدّ ابن جنى البلاغيين بعده بقوله أن هذا التضمين يقوم على التوسع فـــي التعبير مجازا إلى اختلافهم في نوع مجازه ، فقيل أنه مجاز مرسل ، لاستعمال اللفظ في غير معناه لعلاقة اللزوم ، إذ يدل الفعل فيه على معنى الفعل الذي تضمنه عـــن طـــريق اللزوم بذكر قرينة هي الحرف الجار ، وقيل بل هو مجاز عقلي في النســـبة بيـــن الفعـــل ومتعلقا ته . وهو في رأينا قول لا يتجه ، لأن النسبة أي نسبة الفعـــل إلـــى الفاعل حقيقة في مثل : " رضي عليه لا عنه " المارة ، وقيل : بل هو كـــناية ، إذ المعـــنى الأصـــلي فـــي قولك : " رضى عليه " مراد مع إرادة المعنى المضمن الجديد وهو الإقبال كما مر بنا . وهو أيضا قول لا يتجه لأن الفعل " رضى " فقـــد معناه الأصلي بتضمنه معنى جديداً . ويلقانا بجانب هذه الأقوال جميعا القول بـــأن التضمين في هذه الصورة استعارة تبعية ، ويجريها أصحاب هذا القول إما في الفعـــل وإمـــا فـــي الحرف ولا يضاح ذلك نذكر قوله جل شأنه على لسان فرعون لسحرته : ﴿ ولأصلبنَّكم في جذوع النخل ﴾ أى عليها ، والاستعارة التبعية عند أصحاب هذا القول اما في الفعل (لأصلبنَّكم) بمعنى لأضعنكَّم وإما في الحرف (في) بمعنى على.

وحتى هذا الرأي الأخير في التضمين وأنه مجاز على طريقة الاستعارة التبعية يتضح فيه التكلف الشديد ، لأن الفعل في مثل الآية الكريمة : ﴿ لأصلبنكم في جذوع الـــنخل ﴾ مستعمل في معناه الوضعي الحقيقي ، وبالمثل " في " لأنهم حين يصلبون علـــى جـــذوع الشجر يصبحون مستقرين فوقها وكأنها أصبحت ظرفا لهم ، ولذلك استعملت (في) الدالة على الظرفية بدلا من على . وابن جنى ـــ في الواقع ـــ هو الـــذي جعل بعض البلاغيين يتصورون فكرة الاستعارة التبعية في التضمين لقوله ـــ كمـــا أســـلفنا ـــ إن العرب تتسع فتوقع الحرف موقع صاحبه مجازا ، وهو في ذلك يـــتابع البصريين الذين لا يقولون بنيابة الحروف بعضها عن بعض قياسا ، فالحرف الجـــار عندهم ليس له إلا معنى وضعي واحد ، وما خرج عن ذلك يحمل ـــ كما مر

بـــنا ــ علـــى التضـــمين توسعا ــ أو كما قال ابن جنى مجازا ــ وان لم يتجه فيه التضمين عد شذوذًا أو ضرورة كقول ذي الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

لاه ابن عمك أى لله در ابن عمك . دياني : مالكى . تخزوني : تسوسني . والفعل " أفضـــل " يـــتعدى إلـــى مفعوله بعلي فيقال : أفضل عليه ، وعدَّاه ذو الإصبع يعني الجـــارة بمعنى على لضرورة الشعر ، وإنما يقال في مثل ذلك أنه ضرورة لأن من الصعب أن يخرج فعل " أفضلت على صورة من التضمين في هذا البيت .

وواضـــح من كل ما قدمت أن البصريين هم الذين دفعوا إلى كل ما ذكرت من أمثلة وشـــواهد للتضمين ومن بحوث وآراء دارت حول طبيعته وأنه يقوم على التوسع في التعبـــير ، مما جعل أبن جنى يذهب إلى أنه مجاز . ويضطرب البلاغيون بعده في نـــوع مجازيه كما أسلفنا . والتكلف بل التعسف بيِّن في كثير من تخريجات التضمين فـــي العبارات الماضية وأيضا في تصور أنه قائم على المجاز وكان حريا بابن جنى ، وقـــد أكـــد أن نيابة الحروف بعضها عن بعض كثير في اللغة كثرة مفرطة ، أن يجعـــل ذلـــك قانونـــا لغويا عاما لا يحتاج إلى تفسير مجازى أو غير مجازى . ولا تحتاج عباراته إلى تخرج ولا تأويل .

وهـــو مـــا يجعـــل رأى الكوفيين القائلين بأن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض بطـــريق الوضـــع قياســـا مطردا لا تَجَوُّز ولا تضمين ولا مايشبه التضمين ــ أكثر ســـدادا من رأى البصريين ، ومعنى ذلك أن حرف الجر ليس موضوعا لمعنى واحد كمـــا تصور البصريون ، بل هو موضوع لأكثر من معنى وبذلك أخذ أكثرالنحاة بعد ابـــن جني مرجحين على رأى البصريين رأى الكوفيين ملغين كل ماترتب على رأي الأوليـــن مـــن أمثلة التضمين على نحو ما نجد عند ابن هشام في الجزء الأول من كـــتاب المغـــنى ــ إذ عرض فيه حروف الجر عرضا مفصلا مبينا بيانا وافيا تعدد معانـــيها وتـــبادلها لمواضعها بعضها مع بعض ، فالباء الجارة مثلا يذكر لها أربعة عشر معنى ويذكر أنها تأتى بمعنى " في " وبمعنى " عن " وبمعنى " على " وبمعنى " مـــن " وبمعـــنى " إلـــى " ومع هذه المعاني الخمسة أمثلتها ، وهى على الترتيب :

﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾ ، ﴿ فاسأل به خبيرا ﴾ ، ﴿ ومنهم مَنْ إنْ تأمَنْه بقنطار ﴾ ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ ، ﴿ وقد أحسن بي ﴾ وبعبارة أخرى يصبح من معاني الباء ، كما ذكر أبن هشام حسب ترتيب الأمثلة : الظرفية والمجاوزة والاستعلاء والتبعيض والغاية . وجميع هذه المعاني تدل عليها الباء بطريق الوضع ، ولا تضمين وما يشبه التضمين . ومثل الباء في ذلك حروف الجر الأخرى ، تتبادل مع المفاعيل مواضع شقيقاتها ، وهو ما أطال ابن هشام بيانه في كتابه " المغنى " مما جعله يعدل ــ كما عدل كثيرون غيره من النحاة عن فكرة التضمين التي دفعت إليها المدرسة البصرية، مؤثرين عليها فكرة المدرسة الكوفية أو رأيها في نيابة الحروف بعضها عن بعض بطريق الوضع اللغوي ، ولا توسع ولا مجاز ولا ما يشبه المجاز.

تضمين فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر .

لعل أول من عرض هذه الصورة للتضمين عرضا مفصلا ابن قتيبة إذ عقد لها بابا في كتابه أدب الكاتب باسم " زيادة الصفات " أى حروف الجر ، وهى تسمية كوفية لا بصرية كما مر بنا في حديثنا عن صورة التضمين السابقة ، لأنها تحل محلها في مثل " رأيت زيدا في الدار " على معنى " رأيت زيداً كائنا أو مستقرا في الدار " فحذفت الصفة وهى كائن أو مستقر ، وحل الجار والمجرور محلها . ويقول ابن السيد في فواتح تعليقاته على الباب عند ابن قتيبة أن حروف الجر تنقسم من حيث الزيادة وعدّ لها ثلاثة أقسام قسم لا خلاف بين النحويين في زيادته وقسم لا خلاف بينهم في عدم زيادته وقسم ثالث فيه خلاف ، وهو ما فتح له ابن قتيبة الباب، ويقول ان جميع أمثلته وشواهده التى أوردها فيه إنما هو الباء الجارة إلا ما ذكره من بيت حميد بن ثور في آخره . ونذكر أولا ما عرضه من آى الذكر الحكيم ثم نذكر ما عرضه من الشعر .

أولا : من القرآن الكريم

١- قوله عز شأنه في سورة مريم : ﴿ وهُزّى إليك بجذعِ النخلة تساقط عليك رطبا جَنيّا ﴾ . فالباء في لفظة " بجذع " زائدة . وجوز ابن السيد أن تكون الباء

غير زائدة أي على أصلها من عدم الزيادة وأضاف ابن سيده أن " هزى " ضُمِّن معنى جُرِّى فعُدِّى مثله بالباء .

٢- وقولـــه عز اسمه في سورة المؤمنون : ﴿ وشجرةً تخرج من طور سيناء تنبت بالدُّهــن ﴾ في قراءة ابن كثير وأبى عمرو (تنبت) بضم التاء . والباء في لفظه (بالدهن) زائدة يقول ابن السيد : في هذه الباء ثلاثة أقوال : أحدها ما ذكره ابن قتيبــة مـــن زيادة الباء ، والثاني أنها للمصاحبة على معنى الحال أي تنبت نباتها والدهن فيه ــ أو كما قال ابن هشام مصاحبة للدهن ــ والقول الثالث أن تنبت في القراءة من أنبت بمعنى نبت .

٣- وقولـــــه جــل ذكـــره في سورة الإنسان : ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ فالباء بالآيـــة فـــي رأى قتيــبة زائدة . ويضيف ابن السيد فيها رأيين : أن تكون على الأصل غير زائدة بمعنى الإلصاق أو بمعنى من الجارة أى للتبعيض كما في قول أبى ذؤيب في وصف سحاب عاصف :

شربن بماء البحر ثم ترفعت   متى لجج خضر لهن نئيج

مـــتى : مـــن . نئـــيج : سريع مع صوت أو رعد قوى . وقال ابن جنى ــ كما في اللســـان ــ عـــندي أنه ضمنت " شربن " في البيت معني روين ولذلك عديت مثلها بالباء ، وهو ما يمكن أن توجه به (يشرب) في الآية وأنها ضمنت معنى يروى.

ثانيا : في الشعر

١- قال الراعى :

هن الحرائر لا ربات أحمرة   سود المحاجر لا يقرأن بالسور

والـــباء في لفظة " بالسور " زائدة في رأى أبن قتيبة لأن فعل " يقرأن " متعد . وقال ابـــن الســـيد أنـــه قـــيل ان الـــباء في البيت غير زائدة وأنها على أصلها من معنى الإلصـــاق. وقال بعض النحاة أن الفعل " يقرأن " في البيت ضمن معنى " يتبركن " ولذلك تحول مثله متعديا بحرف جر هو الباء .

٢- وقال الأعشى :

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

وعند ابن قتيبة أن الباء في لفظة " برزق " زائدة لأن فعل ضمنت متعد ، ورأى ابن السيد أن الفعل " ضمنت " في البيت ضُمِّن معنى " تكفلت " والتنقل يتعدى بالباء .

٣- وقال راجز من بنى ضبة :.

نحن ــ بنى ضبة ــ أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

والباء في لفظة " بالفرج " زائدة في رأى ابن قتيبة . ورأى ابن السيد أن الباء غير زائدة وأن فعل " نرجو " في البيت ضمن معنى نطمع ، ولذلك تعدى مثله بالباء .

٤- وقال حميد بن ثور :

أبى الله إلا أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق

العضــاة : من أشجار البادية . سرحة : شجرة عظيمة . قال ابن السيد : انما جعل ابــن قتيــبة " على " في البيت زائدة لأن الفعل : راق يروق لا يحتاج في تعديه إلى حــرف جــر ثم أضاف : وقد يمكن أن يكون " على " غير زائدة بتقدير محذوف ، وقال ابن هشام في باب على الجارة أن فعل " تروق " في البيت بمعنى تعلو وترتفع، وكأنما جعله هذا المعنى أو هذا التضمين يتعدى بحرف الجر : " على " وواضح من كــل هذه الأمثلة التي تضمن فيها فعل متعد معنى فعل متعد بحرف جر فتعدى مثله بحرفه أنها تخلو في رأى ابن قتيبة من فكرة التضمين ، فالحروف فيها جميعا عنده حروف زيادة .

ومن ينعم النظر في تعليقات ابن السيد على الأمثلة التى استشهد بها ابن قتيبة على زيادة الحروف مع المفعولات يلاحظ أنه ذكر مع الآيات القرآنية وبيتى الراعى وحميد بن ثور أن بين النحاة من ذهب إلى الباء وعلى الجارتين مع تلك الأمثلة ليستا زائدتيــن وخاصة في آى الذكر الحكيم لما يرى من أن القرآن ليس فيه شيء زائد . وقد سقنا في الآيتين الأولى والثالثة رأى ابن السيد ، وابن جنى من أنهما يدخلان في باب التضمين ، وكأن التضمين ــ بدوره ــ يتحاشى نفس الفكرة ، وهى أن يقال أن في القرآن حروفا زائدة . ونسوق أمثلة قرآنية ذهب النحاة إلى أن حروف الجر فيها

ليســت زائدة وأنها من باب التضمين لتتضح هذه الصورة فيه عندهم اتضاحا تاما ، فمن ذلك :

١- قولـــه تعالى في سورة البقرة : ﴿ ولا تُلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ قالوا ضمن فعل (تلقوا) في الآية وهو متعد معنى فعل " تفضوا " فَعُدِّى بالباء مثله .

٢- وقولـــه عز وجل في سورة النساء : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعــوا به ﴾ وفعل (أذاعوا) متعد بنفسه فقالوا ضمن معنى " تحدثوا " فتعدى مثله بالباء .

٣- وقولـــه عز اسمه في سورة الأعراف : ﴿ أو لم يَهْدِ للذين يرثون الأرض من بعــد أهلهــا أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم ﴾ وفعل " يهدى " متعد بنفسه ، فقالوا ضـــمن في الآية معنى يتبين فتعدى مثله باللام . ومثل هذه الآية آية سورة طه : ﴿ أفلم يهدِ لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون ﴾ .

٤- وقولـــه تعالى في سورة إبراهيم : ﴿ فاجعل أفئدةً من الناس تهوَى إليهم ﴾ في قــراءة من فتح الواو في فعل : (تهوى) وهو فعل متعد بنفسه ، فقالوا ضمن في هذه القراءة معنى " تميل " فتعدى مثله إلى الجارة .

٥- وقولــه عز ذكره في سورة الكهف : ﴿ ولا تَعْدُ عيناك عنهم ﴾ : وفعل" تعدو " متعد بنفسه فقالوا ضمن في الآية معنى " تنبو " فتعدى مثله بحرف الجر " عن ".

٦- وقوله عز وجل في سورة الحج : ﴿ ومن يرد فيه بإلحاد ﴾ " يريد " متعد بنفسه فقالوا إنه ضمن في الآية معنى " يهم " ولذلك تعدى مثله بالباء .

٧- وقولــه عز اسمه في سورة النور : ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره ﴾ وفعل (يخـــالفون) متعد بنفسه فقالوا : ضمن في الآية معني " يخرجون " فتعدى مثله بعن.

٨- وقولـــه تعـــالى في سورة النمل : ﴿ قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تســتعجلون ﴾ وفعــل (ردف) مــتعد بنفســه ، فقالوا : ضمن في الآية معنى " اقترب " فتعدى مثله باللام الجارة .

٩- وقولـــه عــز ذكره في سورة الصافات : " ﴿ لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ﴾ وفعــل (يســمعون) مــتعد بنفسه ، فقالوا : ضمن في الآية معنى " يصغون " ولذلك تعدى مثله إلى الجارة .

١٠- وقولـــه عــز وجــل في سورة الأحقاف : ﴿ وأصلح لي في ذريتى ﴾ وفعل (أصلح ، متعد بنفسه ، فقالوا : ضمن معنى " بارك : فتعدى مثله بفى الجارة.

ولــو أن الــنحاة أخذوا بفكرة زيادة هذه الحروف مع أفعالها في الآيات الكريمة جميعا كما أخذ ابن قتيبة قديما في شواهد مماثلة لأغناهم ذلك عن عنت كثير بل عــن غير قليل من التكلف والتعسف أحيانا . ويدل بوضوح على أن فكرة زيادة الحــروف فــي هذه الصورة من التضمين لفعل متعد معنى فعل متعد بجار هي الفكرة السديدة أنها تطرد في جميع الشواهد سواء ما خرجه النحاة من آى القرآن والأشــعار علــى أســاس التضــمين وما استعصى عليهم تخريجه وسلموا بأن الحــروف الجارة فيه حروف زائدة ، ونسوق من ذلك طائفة من الآيات القرآنية هــي : قولـــه تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بسبب إلى السماء ﴾ بزيادة الباء ــ ﴿ للرؤيا تعــبرون ﴾ ، ﴿ للذيــن هــم لربهم يرهبون ﴾ بزيادة اللام ــ ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ بزيادة من ــ ﴿ وقال اركبوا فيها ﴾ ، بزيادة في ﴿ ليجمعنّكم إلى يوم القــيامة ﴾ بزيادة إلى . وكل هذه الحروف الجارة زائدة . ونسوق أيضا من ذلك ــ بجانــب هــذه الآيــات ــ أبياتا مما أنشده ابن هشام في المغنى شاهدا على مجــيء الحــرف الجار زائدا بين الفعل المتعدى ومفعوله، ونكتفى بما أنشده مع الباء واللام الجارتين ، أما الباء الجارة الزائدة فأنشد لها قول قيس بن زهير :

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ إلا أخو ثقةٍ فانظر بمن تثق

أراد قيس : " فانظر من تثق " فزاد الباء الجارة .

تبلت فؤادك في المنام خريدةٌ تسقى الصديق ببارد بسَّامِ

تبلت : أسقمت . الخريدة : الشابة الحسناء . أراد حسان : " تسقى الصديق بارداً "

وأنشد لعمرو بن ملقط :

مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعليّ وسرْ باليه

مهمـــا لـــي : مبتدأ وخبر ، ومهما ليه الثانية توكيد . أودى : أهلك . أراد عمرو : "أودى الطـــريق فعلى وسر باليه . وأما اللام الجارة الزائدة فأنشد لها ابن هشام قول ابن ميادة مادحا :

وملكت ما بين العراق ويثربٍ ملكا أجار لمسلم ومعاهد

أراد ابـــن مـــيادة : " أجـــار مســـلما ومعـــاهدا " أى أراح أفئدة المسلمين والذميين المعاهدين. وأنشد لحسان :

هذا سراقة للقرآن يدرسه يقطِّع الليل تسبيحا وقرآنا

أراد حسان : " القرآن يدرسه " . وأنشد لليلى الأخيلية في مديح الحجاج :

أحجاج لا تعطى العصاة مناهم ولا الله يعطى للعصاة مناها

أرادت ليلى : " ولا الله يعطى العصاة "

والحـــروف الجـــارة في كل هذه الأبيات ــ مثل الحروف الجارة في الآيات الكريمة قـــبلها ــ حروف زائدة وكان حريا بالقائلين بفكرة التضمين في أفعال مماثلة لها أن يعدلـــوا عنها لأنها لا تطرد في الباب إنما الذي يطرد قول ابن قتيبة ــ من قديم ــ بـــزيادة تلـــك الحروف ، وهو جانب من ظاهرة كبرى في العربية ظاهرة الحروف جـــارة وغير جارة مع المفاعيل وغيرها ، ونضرب مثلا لذلك زيادة الباء الجارة ، فإن من يرجع إلى بابها عند ابن هشام يجده يقول إنها تأتى زائدة في خمسة مواضع بالإضافة إلى زيادتها مع المفعول به ، وهى مواضع الفاعل والمبتدأ والخبر والحال المنفـــية والتوكيد بالنفس . وكل ذلك يؤكد صواب الفكرة القائلة بأن الحروف الجارة للمفاعـــيل حروف زائدة ولا تضمين فيها ولا ما يشبه التضمين . أما أن القول بذلك قد يؤدى إلى وصف الذكر الحكيم بأن فيه شيئا زائداً لا حاجة إليه فمرد ود بأنها مع زيادتهـــا يحتاجها التعبير في القرآن الكريم وفي الشعر والنثر لتأكيد الأفعال وأحكام صيغ الكلام ، كما تقضى بذلك سنن العربية .

وكما أن ابن قتيبة ومن سلكوا مسلكه يعفوننا في هذا الباب من فكرة التضمين كذلك

يعفينـــا الكوفيون بفكرتهم عن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض مع المفاعيل مما أذهـــب إليه البصريون من أن لكل حرف جر عندهم معنى وضعيا واحدا لا يتجاوزه إلا عـــن طـــريق التوسع ، مما دفع إلى فكرة التضمين وما اتصل بها من البعد في تأويلات للكلام لا تدعو إليها حاجة . وبكل ما قدمناه نستطيع أن نخلص إلى ما يلى:

١- تنوب حروف الجر بعضها عن بعض مع مفاعيل الأفعال المتعدية بحرف قياسا على الاستعمالات اللغوية المأثورة لغرض بلاغى .

٢- تدخل حروف الجر زائدة على مفاعيل الأفعال المتعدية قياسا على الاستعمالات المأثور لغرض بلاغى .

المراجع

- الكتاب لسيبويه (طبعة بولاق) ٣٠٤/٢.
- المقتضب للمبرد ١٤٢/٤.
- أدب الكاتب لابن قتيبة (المكتبة السلفية) ص ٣٨٤ وما بعدها.
- الخصائص لابن جنى ٣٠٨/٢ وما بعدها .
- الاقتضـــاب فـــي شرح أدب الكتاب لابن السيد البَطليوسي (الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٦٢/٢ وما بعدها)
- المغـــنى لابـــن هشـــام (ط. دار الفكر) أبواب حروف الجر ولزوم الفعل وتعدّيه.
- همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ١٥/٣ ، ١٥٤/٤ ــ ٢٢٠ .
- لسان العرب : مواد : الباء ــ شرب ــ هز .

*

* *

* * *

الدورة الرابعة والخمسون

١٩٨٧م – ١٩٨٨م

موضوعات الدورة * .

١- دلالة الفعل المبنى للمعلوم بصيغته على الفاعل .

٢- دلالة الفعل المبنى للمجهول بصيغته على نائب الفاعل .

٣- جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل قاضي ومنحنى .

* عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٢/١ فوافق المجلس عليها وعلى القرارات كما عرضتها اللجنة ، ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته التاسعة المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٣/١م

فوافق عليها المؤتمر كما هي دون إبداء ملاحظات .

الموضوع الأول :

دلالة الفعل المبنى للمعلوم بصيغته على الفاعل

درست اللجنة هذا الموضوع وأخذت برأي ابن مضاء الذي يرى أن الفعل قد يستغني بمادته عن الفاعل دون حاجة إلى تكلف فاعل محذوف .. وكذلك يطرد هذا فـــي أبـــواب الاســـتثناء والتعجب والأفعال المكفوفة بما ، ومع الفعل الأول في باب التنازع واتخذت القرار التالي :

يستغني الفعل في العربية عن ذكر الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب وكلّما وكثر ما وطالما، وكذلك في الفعل الأول من باب التنازع .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " دلالة الفعل بصيغته على الفاعل " .

الموضوع الثاني :

دلالة الفعل المبنى للمجهول بصيغته على نائب الفاعل

استعرضـــت اللجنة باب الفعل المبنى للمجهول وصيغته ونيابة المفعول به عن الفـــاعل ، ونيابة غير المفعول به من مصدر وظرف متصرفين مختصين ، وما جاء في اللغة من ظروف غير متصرفة مع الفعل المبنى للمجهول ، وكذلك ناقشت اللجنة محاولـــة كـــثرة من النحاة تصور أن نائب الفاعل ضمير مستتر يعود على مصدر الفعـــل المذكور ، هذا التصور الذي لا يضيف جديداً إلى معنى الجملة مما يدل على استغناء الفعل بمادته وصيغته عن نائب الفاعل .. وبعد دراسة ذلك انتهت اللجنة إلى القرار التالي :

يستغني الفعل المبنى للمجهول بمادته عن نائب الفاعل ، إذا تلاه فقط ظرف غير متصرف أو جار ومجرور .

---

* مـــع الموضـــوع بحـــث للدكـــتور شوقي ضيف بعنوان : " استغناء الفعل المبنى للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل "

الموضوع الثالث:

جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل قاضى ومنحنى *

قامـت اللجـنة بدراسـة جواز إثبات الياء في المنقوص النكرة مثل قاضى ومُنْحـنى واستعرضت أمثلة ما جاء من إثبات الياء معه في قراءات القرآن الكريم ، وكذلـك مـا ذهب إليه النحاة من جواز الإثبات والحذف مع ترجيحهم الحذف على الإثبات وانتهت بعد ذلك إلى القرار التالي:

يجوز إثبات الياء في اسم الفاعل المنقوص النكرة
في حالتى الرفع والجر عند الحاجة .

* مع الموضوع مذكرة للدكتور محمد نايل بعنوان " جواز إثبات الياء في المنقوص نحو قاضي ومنحني " .

دلالة الفعل بصيغته على الفاعل *

رأى ابن مضاء في دلالة الفعل بصيغته على الفاعل

ذهب ابن مضاء في كتابه : " الرد على النحاة " إلى أن الفعلين الماضي والمضارع يدلان بصيغتهما على الفاعل المضمر الذي يقدره النحاة مستترا جوازا مع الفعل الماضي للغائب المفرد وكذلك للغائبة المفردة في مثل : زيد قام ـــ هند قامت " إذ هذان المثالان لا يفترقان ـــ في رأيه ـــ عن قولك : " زيد قائم ـــ هند قائمة " وكما أنك لا تقدر في " قائم ـــ قائمة " ضمير كذلك ينبغي أن لا تقدر في " قام ـــ قامت " ضميرًا مستترا وتعربه فاعلا ، لأن الفعلين : " قام ـــ قامت " يدلان على الفاعل تماما كما تدل كلمتا " قائم ـــ قائمة " . وبذلك يصبح الفعل الماضي للغائب المفرد والغائبة المفردة دالاً على الفاعل بصيغته كما يدل بها ـــ عند النحاة ـــ على الحدث والزمان وبالمثل يدل الفعل المضارع على الفاعل بصيغته حين يكون للمتكلم المفرد في مثل : " اكتب " وللمتكلِّمين في مثل : " نكتب " وللمخاطب المذكر في مثل : " تكتب " والغائبة المفردة في مثل : تقرأ " مما يقال معه إن الفاعل ضمير مستتر، تقديره على الترتيب ـــ أنا ، نحن، أنتَ، هيَ .

وكل ذلك في رأى ابن مضاء تمحل لا داعي له إذ الواقع أن الفعل يعبر بصيغته عن فاعله . فإذا قلت " قام " دلت بنفسها على أن شخصا قام . وبالمثل المضارع من الضمائر المستترة فيه فبمجرد أن نسمع شخصا يقول : " أكتب " نعلم أنه يتكلم عن نفسه وأنه يكتب ، وبالمثل أفعال المضارع الأخرى التي يضمر النحاة فيها الفاعل فجميعها تدل عليه بصيغتها . حتى ليظن بعض علماء الساميات أن همزة المضارع في مثل : " أكتب " مقتطعة من الضمير " أنا " والنون من الضمير " نحن " والتاء من الضمير " أنت " . وفي هذا دليل قوى على سداد رأى ابن مضاء في أن الفعل المضارع يدل في الصيغ السابقة على الفاعل تماما مثل قام في قولك " زيد

* بحث للدكتور شوقي ضيف ـــ عضو المجمع .

قـــام" ونستطيع أن نمد رأيه ليشمل الأمر للمفرد والمخاطب في مثل : " اكتب " فهو يـــدل بصـــيغته على الفاعل، بل ربما كانت دلالته أقوى، لأن الفاعل معه في تقدير الـــنحاة ضمير مستتر وجوبا مثل فواعل المضارع حين تكون ضميرا مستترا وجوبا فإنهـــا واجبة الاستتار دائما مثله، وعدم ظهور الفاعل بأي صورة في الأمر، وأمثلة المضارع المذكورة من أقوى الأدلة على صحة رأى ابن مضاء إذ لا يوجد بحال من الأحوال . أما مع الماضي للغائب والغائبة فقد يوجد في مثل : " زيد قام ـــ قام زيد " ولذلـــك قـــال النحاة إنه مستتر في صيغة : " زيد قامّ، جوازا لا وجوبا لأنه قد يلي الفعـــل في مثل : " قام زيد " ووجود الفاعل الظاهر مع الماضي للغائب في مثل هذا التعبير لا يجوز أن يحتج به أو يعترض به على رأي ابن مضاء في مثل : " زيد قام " وأن الفعـــل دال بصـــيغته على الفاعل ، لأن ذلك مقيد بأن يكون الماضي للمفرد الغائـــب أو الغائبة . وليس معه اسم ظاهر فاعل ، أما حين يكون الفاعل ضميراً أو اسما ظاهراً مع قام في مثل : " قام زيد ـــ قاما ـــ قاموا ـــ قام الزيدون " فإن الفعل حينئذ يليه فاعل كما يلي المضارع والأمر الفاعل ضميراً أو اسما ظاهرا في مثل : " يقومـــان ـــ يقومون ـــ تقومين ـــ يقمن يقوم الرجال ـــ قومي ـــ قوما ـــ قوموا ـــ قمـــن " فكـــل هذه فواعل وليت الفعل، أما مثل : " زيد قام " فلم يل الفعل فاعل ولا ضمير ولا اسم ظاهر ، لذلك نقول ـــ مع ابن مضاء ـــ إن الفعل دل بصيغته عليه، كما دل على فاعله بصيغته في مثل : أقوم ـــ قم "

ولا ريـــب فـــي أن ابن مضاء كان دقيقاً منتهى الدقة حين قرر هذه القاعدة مع الفعـــل الماضـــي للغائـــب والغائـــبة ومع المضارع للمتكلم والمتكلمين والمخاطب والغائـــبة، ومـــثل الأمـــر للمخاطب وهى قاعدة تحل مشاكل غياب الفاعل في صيغ يطرد فيها هذا الغياب على نحو ما يتضح في الأفعال التالية :

أولا : صيغ يطرد فيها غياب الفاعل .

١- أفعال باب الاستثناء : خلا ـــ عدا ـــ حاشا ـــ لا يكون ـــ ليس فقول القائل: قـــام القوم خلا ـــ عدا ـــ حاشا ـــ زيدا . وقد تسبقها ما المصدرية فيقول القائل قام

القـــوم مـــا خلا ــ ما عدا ــ ما حاشا زيدا . وفي الصورتين جميعا لا تذكر فواعل لهـــذه الأفعال واختلف النحاة في تصورها ، فقال البصريون إنها فيها جميعا ضمير مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام . والتقدير في مثل : " قـــام القوم خلا زيداً " هو : " قام القوم عدا هو أي بعضهم زيداً " وهو تقدير متكلف غايـــة الـــتكلف . وقـــال الكوفيون إنها ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل الســـابق، والتقدير في مثل أمثال السالف هو : " قام القوم خلا هو أي قيامهم زيداً " وهـــو تقديـــر مـــتكلف مثل سابقه . وقيل الفاعل ضمير يعود على اسم فاعل الفعل الســـابق آي : " قام القوم خلا هو أي القائم زيدًا " . وأولى من هذه الآراء جميعًا ما ذهـــب إليه الفراء في مثل " : قام القوم حاشا زيداً " من أن حاشا فعل لا فاعل له، قال أبو حيان : ويمكن القول بذلك في : خلا وعدا ، وبذلك تصبح الأفعال الثلاثة : " حاشـــا ــ خلا ــ عدا " لا فواعل لها، وهو رأى سديد ، إذ من الصعب إيجاد فواعل لهـــا . وهـــي تدل بوضوح على صحة رأى ابن مضاء في أن الفعل إن لم يكن معه فاعل ضمير أو اسم ظاهر كان دالا على فاعله بصيغته ولا حاجة إليه إذ هو مستغن عنه بصيغته .

ونفـــس الـــتقدير الســـالف مع خلا وأختيها قدره النحاة في اسمي : " لا يكون وليس" في مثل " قام القوم لا يكون زيدا " ــ قام القوم ليس زيدا " فقال البصريون ": اســـم " لا يكـــون وليس " ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام " قام القوم لا يكون هو أي بعضهم زيدا " و " قام القوم ليس هو أي بعضهم زيداً " وقال الكوفيون بل هو المصدر المفهوم من الفعل السابق أي " قام القوم لا يكون هو أي قيامهم زيداً " و " قـــام القـــوم لـــيس هـــو أي قيامهم زيدا " . وهو تأويل متكلف عند الكوفيين والبصـــريين جمـــيعا ، والأولـــى أن تطرد فيه قاعدة الفراء في " حاشا " وأختيها ، ونقول إن الفعلين " يكون وليس " في العبارتين السالفتين لا اسم لهما أو كما يعربهما الكوفيون لا فاعل لهما أو نأخذ برأي ابن مضاء . وهو أن الفعلين استغنيا بصيغتهما عن الفاعل . وبذلك يحل لنا ابن مضاء مشاكل إعراب أفعال الاستثناء جميعا : ليس

ولا يكون وحاشا وخلا وعدا .

وطبيعـــي أن يعفيــنا الأخذ بأن ليس فعل ولا اسم لهما أو فاعل من التقدير في مثل قولهــم : " قبضت عشرة ليس غير أو ليس إلا " فليس في المثالين لا تحتاج إلى اسم علـــى رأى البصريين ولا إلى فاعل على رأى الكوفيين ، وكان أصل التعبير " ليس هــو أي المقــبوض أو القــبض ـ غير أو إلا ـ ذلك " وفي رأينا أن فعل ليس في المثالين دال بصيغته على اسمه أو على فاعل وغير محتاج إليهما أي احتياج .

٢- فعلا التعجب : ما أفعله وأفعل به .

أ- ما أفعله.

هــذه هـــي صيغة التعجب الأساسية التي يكثر دورانها في العربية ، فيقال : ما أحســن الــرياض تعجبا من حسنها . وقدر البصريون أن " ما " في مثل هذا التعبير نكــرة تامة مبتدأ بمعنى " شئ " وأحسن فعل ماض به ضمير فاعل يعود على " ما " و " الــرياض " مفعــول به منصوب والفعل وفاعله ومفعوله خبر " ما " ولم يوافق الأخفــش الأوسط على أن تكون " ما " نكرة تامة ، وقال : إما أن تكون " ما " نكره موصوفة وجملة : " أحسن السماء " بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير: " شئ أحسن السماء عظيم " وأما أن تكون " ما " اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها صفه لها والخبر محذوف والتقدير : " شئ أحسن السماء عظيم " وأما أن تكون " ما " اسم موصول بمعنى الذي وما بعدها صلة لها والخبر أيضا محذوف ، والتقدير : " الذي أحســن الســماء عظيم " . والتقديران اللذان قدرهما الأخفش يحملان غير قليل من الــتكلف وأولـــى منهما الرأي السالف لغيره من البصريين القائل بأن " ما " التعجبية نكرة تامة بمعنى شئ ، وتقدير العبارة السالفة معها : شئ حسَّن الرياض " ولا بد أن نعترف بأن هذا التقدير يحمل أيضا شيئا من التكلف ، لأنه يجعل العبارة " ما أحسن الــرياض " خــبرية بيــنما هي تعجبية إنشائية ، ولا ريب في أنه يسقط منها معنى التعجــب . ولعــل ذلــك ما جعل الكسائى إمام المدرسة الكوفية يذهب إلى أن " ما " تعجبــية ولا موضــع لهــا مــن الإعراب ، فهي ليست مبتدأ كما رأى البصريون

والأخفش ، إذ ليست في عبارة التعجب اسما ، إنما هي حرف للدلالة على التعجب كدلالتها في مثل : " ما جاء أحد " على النفي ، وإذا ما أخذنا برأي الكسائى في " ما " التعجبية كان الفعل الماضي بعدها لا يحمل ضميرا مستترا وجوبا فاعلا لها، بل كان فارغا تماما من الضمير، فكيف نحل مشكلة هذا الفعل الذي ليس له فاعل في تقدير الكسائى لما التعجبية، والحل مفتاحه بسيط هو رأى ابن مضاء في أن الفعل قد يستغني عن الفاعل لدلالته عليه بصيغته، ففعل " أحسن " في قولنا " ما أحسن الرياض " لا فاعل له و" الرياض " مفعول به.

ب ـ أَفْعِلْ به

هذه هي صيغة الفعل الثاني المطردة في باب التعجب إذ يقال : " أجملْ بالروض " بمعنى ما أجمل الروض، واختلف النحاة إزاء هذا الفعل : فقال البصريون إن " أجملْ " وما يماثل صيغتها في التعجب فعل ماض جاء على صورة الأمر، فأصل " أجمل بالروض " : " أجمل الروض " والهمزة فيه للصيرورة أي " صار الروض ذا جمال " وغُيِّرتْ صيغة الماضي إلى صيغة الأمر وقبح إسناد الفاعل إلى ما هو أمر في الصورة فزيدت عليه الباء ليصير على المفعول به، وهو في حقيقته فاعل للماضي السابق له الذي حول إلى صيغة الأمر، وهى لَفَّة طويلة، ولا يؤديها ظاهر التعبير وقال الفراء الإمام الكوفي وابن كيسان البغدادي والزمخشرى: " أجمل " في قولك : أجمل بالروض " فعل أمر حقيقي ، والباء في كلمة " بالروض " زائدة داخلة على المفعول به، وضمير الفاعل وهو أنت للفعل أجمل ـ يعود في رأى كثيرين إلى المخاطب، ولزم الإفراد لأن العبارة تجرى مجرى الأمثال ـ ويقولون كأن قائل العبارة يقول : " اجعل أيها المخاطب الروض جميلا أي صفة ـ أو احكم عليه ـ بالجمال كيف شئت . ويجعل ابن كيسان الضميرعائداً على المصدر الذي يدل عليه الفعل، فكأن قائل العبارة يقول : " أحسنْ ياحُسْنُ بزيد " أي دُمْ به والزمه وفي التوجيهين جميعا لَفَّة طويلة لا يؤديها ظاهر التعبير . والسبب في هاتين اللَّفتين الطويلتين عند البصريين والفراء وابن كيسان

والزمخشـــرى البحث عن فاعل فعل " أجملْ " وما يماثله في صيغة التعجب الثانية، وإذا اقترضنا من ابن مضاء رأيه في أن الفعل قد يستغني بصيغته عن الفاعل ــ كما افترضناه في صيغة التعجب السابقة ــ وقلنا إن " أجملْ " في قولنا " أجملْ بالروض " فعـل تعجـب لا فاعل له أرحنا النحاة جميعا من اللف المتكلف حول إيجاد فاعل للفعــل أجمــل دون حاجة إلى البحث عنه ــ إذ هو محاولة لإيجاد ما ليس بموجود فعلا ــ وبذلك نعرب مثل " أجمل بالروض " هكذا " أجمل " فعل تعجب لا فاعل له ولا يعنيــنا ان كـــان أمرا على حقيقته أو جاء ماضيا بصيغة الأمر، فحسبنا أنه فعل تعجـب والــباء بعـده زائدة ــ ويمكن أن لا تكون زائدة ــ وما بعدها إما منصوب محــلا على أنه مفعول به لفعل التعجب وإما مجرور، وهو مع الجار متعلق بالفعل وسواء أكانت الباء زائدة أو غير زائدة فما بعدها هو المتعجب منه .

٣- أفعال مكفوفة بما لا فواعل لها : قَلَّ ما ــ كثر ما ــ طالما

يلي الأفعال : قل ــ كثر ــ طال فواعل : فيقال : " قَلَّ الشيء ــ كثر العمل ــ طـــال الطريق " . وإذا وليتها جميعا " ما " منعتها من العمل في فواعل بعدها، إذ لا تلــيها أسماء، إنما يليها أفعال ، فيقال مثلا : " قلما يحدث ذلك ــ كثر ما تحقق ظنك ــ طالما نهيتك " ومعنى ذلك أن التحاق " ما " بها جميعا كفها عن العمل ، على نحو ما تكف " رب " عن الجر حين تدخل عليها، إذ تحولها من الدخول على الأسماء في مــثل " ربَّ عجلة جَرَّت ندامة " إلى الدخول على الأفعال في مثل " ربما يود عليٌّ لقاءك " فكما فارقت رب حكمها في جر المبتدأت النكرة بعدها حين لحقت بها " ما " وجعلت الفعل لا الاسم يقع بعدها كذلك فارقت الأفعال " قلَّ ــ كثر ــ طال " حكمها فــي وقــوع أسماء فواعل بعدها حين لحقت بها " ما " فلم تَعُد تليها إنما تليها أفعال فحســب ، بحيــث لا يصـــح أن تقول : " قلما وفاء في الناس ــ كثر ما حديث عن المتنبي ــ طالما برٌّ في الأبناء "

كل ذلك لا يجوز ، لأنه لا يقع بعدها أسماء ، انما يقع بعدها أفعال فقط ، وهو ما

جعل سيبويه يذهب في قول المرّار الفَقْعسى :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم

إلا أن مجـــيء اسم مرفوع بعد " قلما " إنما هو ضرورة شعرية لجأ إليها المرار، إذ حَــقٌ " قلمـــا " مـــثل أختيها : كثر ما " و " طالما " أن يليها فعل لا اسم . وأعرب ســـيبويه كلمة " وصال " التالية للفعل " قلما " في البيت فاعلا مرفوعا بفعل " يدوم " محذوفا مفسرا بفعل " يدوم " في آخر البيت .

وهذه الأفعال الثلاثة : قلما ــ كثر ما ــ طالما " تعد برهانا قويا ــ مثل أفعال التعجب والاستثناء ــ علي صحة ما ذكره ابن مضاء من أن الفعل حين لا يليه فاعل ظاهــر مــنطوق به يدل علي فاعله بصيغته ، وحين نعربها بأن كلا منها فعل ولا نذكر له فاعلا .

٤- الفعل الأول في صيغة التنازع حين لا يذكر معه فاعل :

معروف أن باب التنازع فيه فعلان اسما واحدا يطلبانه إما على فاعل لكل منهما مثل " جلــس وكتــب زيد " فجلس وكتب يطلب كل منهما زيداً فاعلا له ، وإما على أنه مفعول به لكل منهما مثل : " زيد كتب وقرأ القصيدة " فكتب وقرأ يطلب كل منهما " القصـــيدة " مفعـــولا له، واما على أن الفعل الأول يطلبه فاعلا ويطلبه الفعل الثاني مفعولا به، مثل " أكرمني وأكرمت الأخلاّء " وإما على أن الفعل الأول يطلبه مفعولا والفعــل الثاني يطلبه فاعلا ، مثل : " لقيت ولقينى زيد " والصيغتان الأولى والثالثة غـــاب فـــيهما الفـــاعل ، وأنشد سيبويه مثالا من أمثلة الصيغة الثالثة هو قول طفيل الغنوى يصف خيلاً كُمْتًا مدمَّاة أى أن لونها مشرب بالحمرة :

وكُمْتًا مدمَّاة كأن متونها جرى فوقَها واستشعرت لونَ مذهبِ

يقول إن ظهور هذه الخيل الضارب لونها إلى الحمرة كأنما جرى فوقها لون مذهب أو لـــون ذهـــبى واستشعرته أى لبسته شعارا . وواضح أن طفيلا جعل كلمة " لون مذهـــب " مفعولا به للفعل استشعرت " بينما الفعل " جرى " يطلبها فاعلا له ، وإذن فهـــو في البيت لا فاعل له . ويقول سيبويه في هذه الصورة من صور التنازع وما

يماثلهـا فـي بابه مما يغيب فيها الفاعل مع الفعل الأول إنهم استغنوا بالفعل الثاني ومعمولـه عـن الفعـل الأول لعلم المخاطب به من الكلام وهو يلتقي في ذلك مع الكسائى القائل بأن الفاعل حذف مع الفعل الأول لوجود ما يدل عليه ويري الفراء أن الفاعل حينئذ يكون فاعلا للفعلين معا ، ورأى الكسائى وسيبويه يلتقي مع ابن مضاء ومـا يقوله من أن الفعل حينئذ استغنى بصيغته عن الفاعل . ومما جاء على صيغة التنازع الأولى التي يطلب فيها فعلان أو أكثر فاعلا متأخرًا قول أحد الشعراء :

ما صاب قلبي وأضناه وتَّيمه　　　إلا كواعبُ من ذُهْل بن شيبانا

فالفعلان : صاب وأضناه يطلبان كلمة " كواعب " فاعلا ، وعمل فيها فعل " تيَّمه "

وإما أن نقول مع سيبويه والكسائى : حُذِف الفاعل مع الفعلين الأولين لدلالة القرينة اللفظـية علـيه، واما أن نقول مع ابن مضاء إنه لا فاعل للفعلين الأولين إذ استغنيا بصيغتهما عنه . ومثل هذا البيت قوله بعض الشعراء :

ما جاد رأيا ولا أَجْدَى محاوَلَةً　　　إلا امرؤٌ لم يُضِعْ دنيا ولا دينا

فالفاعل غاب مع الفعل الأول : جاد، وإما أن نقول مع سيبويه والكسائى إنه محذوف لدلالـة القريـنة اللفظـية علـيه وإما أن نقول مع ابن مضاء إن الفعل استغنى عنه بصـيغته ، ورأيه أوسع تطبيقا على نحو ما رأينا في الصيغ السابقة التى يطرد مع أفعالها غياب الفاعل .

ثانيا : أفعال بدون فواعل في قراءات قرآنية وأمثلة نثرية وشعرية

* * *

وواضـح من كل ما سبق أن في العربية أفعالاً ليس معها فواعل، أو بعبارة أخرى لا توجد معها فواعل أبداً، وهى أفعال الاستثناء، والتعجب، " وقلما " وأختاها : كـثر ما وطالما، والفعل الأول في باب التنازع في مثل : " وقف وجلس الطلاب " وحاول النحاة أن يضيفوا ضميرًا ظاهرًا فاعلا للصورة الأخيرة ، إذ قال البصريون: يقال : وقفوا وجلس الطلاب " وهى صيغة لم ترد عن العرب ، إنما وردت الصيغة السالفة ، ولذلك ألحقناها بأفعال الاستثناء والتعجب وقلما ؛ لأن الفاعل لا يذكر معها،

ولذلـــك كـــان يصدق عليها ما قلناه عن تلك الأفعال من أن الفعل استغنى عن فاعله فيها جميعًا واستغناؤه في صيغة التنازع المذكورة واضح بدلالة السياق .

ونجمل ما تقدم في اقتراح القاعدة التالية :

يستغنى الفعل في العربية عن الفاعل باطراد في أفعال الاستثناء والتعجب وقلما وكثرما وطالما، وكذلك في الفعل الأول بباب التنازع .

المراجع :

- كتاب سيبويه ١/١٥،١٤/٣٧ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ٢/٥٥، ٣/٦١، ٤/٧٢، ١٧٣،٣٩١، ٤٢٦ وما بعدها .
- كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى .
  (الطبعة الثانية بدار المعارف) ص ٩٠ وما بعدها
  وانظر المدخل ص ٣٠ وما بعدها .
- شرح الرضى على الكافية (إستانبول) ١/٢،١٧٩،٧٠/٣٠٧،٢٦٩ .
- ابن يعيش على المفصل ١/٧٤ وما بعدها ، ٢/٧٧ وما بعدها ، ٧/١٤٢ ، ١٤٩ ، ٨/٤٧ .
- المغـــنى لابن هشام ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٥٢ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٦٩ ، ٤٤٧ ، ٤٦٠ ، ٦٢٢
- الهمـــع للســـيوطى (الكويت) ٣/٢٨٢ وما بعدها ، ٥/٢١ ، ٥٤ ، ١٣٧ وما بعدها .

*

* *

* * *

استغناء الفعل المبنى للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل

الفعل المبنى للمجهول

يسمى النحاة الفعل حين يذكر معه فاعله مبنيا أو مصوغا للمعلوم مثل : " كتب عليٌّ المحاضرة ــ مرَّ خالدٌ بالجامعة " . أما حين لا يذكر معه فاعله فيسمونه مبنيا أو مصوغا للمجهول مثل : " كُتِبت المحاضرة ــ مُرَّ بالجامعة " . والفعل المبنى للمجهول إما أن يكون ماضيا كما في المثالين المذكورين وإما أن يكون مضارعا مثل : تُكتب المحاضرة ــ يُمَرُّ بالجامعة " .

صيغ الفعل المبنى للمجهول

أ- صيغ الفعل الماضي للمجهول

يصاغ الفعل الماضي للمجهول بضم أوله إذا كان ثلاثيا مثل : كُتب، ويضم مع الأول الحرف الثاني في مثل: تُعُلِّم - تنوقش ، وتضم مع الحرف الثالث في مثل: امتُحن - استُخْرِج. ويستثنى من ذلك الفعل الماضي المعتل العين فإن أوله يكسر مثل: قيل - اختِير - استُفِيد. ودائما يكسر ما قبل آخر الماضي في الفعل الصحيح ويقلب حرف العلة ياء في الفعل المعتل العين كما في الأمثلة

ب- صيغ الفعل المضارع للمجهول

يصاغ الفعل المضارع للمجهول بضم أوله وفتح ما قبل آخره مثل: يُكتَبُ - يتعلَّم - يُتناقش - يُمْتحن ــ يُقال ــ يُخْتار ــ يُستفاد

نيابة المفعول به عن الفاعل

ينوب المفعول به عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول ، ويُرْفع مثله بعد أن كان منصوبا ، ويتطابق الفعل معه تذكيرا وتأنيثا مثل : كُتب الدرس ــ أُلْقيت

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

المحاضرة ــ امتحن الطلاب ــ وإذا كان الفعل المبنى للمعلوم الذي صيغ منه الفعل المبنى للمجهول متعديا إلى أكثر من مفعول به واحد أقيم المفعول الأول مقام الفاعل مثل : أعطى زيد عمرًا كتابا ــ ظن زيد الشمس طالعة ، فيقال : أُعْطِيَ عمرٌو كتابا ــ ظُنَّت الشمسُ طالعةً . وأجاز بعض النحاة نيابة المفعول به الثاني للفعلين ، فيقال : أُعطى كتابٌ عمرا ــ ظُنَّتْ طالعة الشمس ومنع ذلك بعض النحاة ورأيهم أكثر سدادا . وإذا كان الفعل المبنى للمعلوم متعديا إلى ثلاثة مفاعيل تحتم ــ حين يبنى للمجهول ــ إنابة المفعول الأول ففي مثل : أعلمت زيدا عمرا مسافرا يقال : أُعلم زيد عمرا مسافرا

إنابة غير المفعول به

ليس المفعول به وحده الذي ينوب عن الفاعل مع الفعل المبنى للمجهول، إذ يرى النحاة ــ حين لا يوجد مفعول به مع الفعل ــ أنه يمكن أن ينوب منابه المصدر التالي للفعل أو الظرف أو الجار والمجرور مع تقييدها جميعا بقيود ينبغي تفصيل القول فيها جميعا .

نيابة المصدر

ينوب المصدر عن الفاعل ــ في رأى النحاة ــ بشرطين أولهما أن يكون متصرفا بمعنى مفارقته للنصب على المصدرية، فما يلزمه النصب مثل : سبحان الله ــ معاذ الله لا يجوز أن يكون نائب فاعل، إنما يجوز ذلك في مثل : سير ــ كتابة لأنهما يقعان تارة مفعولا مطلقا منصوبا في مثل : سار سيرا ــ كتب كتابة، ويمكن أن يقعا مرفوعين أو مجرورين في مثل : سَيْرُك سير متئد ــ كتابتك جميلة ــ في سيرك بَطْء ــ في كتابتك خطأ . والشرط الثاني لنيابة المصدر أن لا يكون مرادا به التأكيد للفعل مثل : سار ــ سيرا ــ كتب كتابة فلا يقال : سِير سَيْرٌ ــ كُتِبت كتابة لعدم الفائدة من ذكر مثل هذا التعبير ، ولذلك اشترط النحاة هذا الشرط الثاني، وهو أن يكون المصدر مختصا حتى تتم الفائدة، والاختصاص إما ببيان

النوع عن طريق الإضافة أو الصفة مثل : زُحف زحف السلحفاة ـ زُحف زَحْفٌ بطيء ، وإما ببيان العدد مثل : ﴿ فإذا نُفخ في الصور نفخةٌ واحدة ﴾ . وواضح أن المصدر بهذه الصورة من بيان العدد والصفة والإضافة أضاف فائدة إلى المفهوم من الفعل ، وبذلك يصبح صالحا للنيابة عن الفاعل حين لا يوجد المفعول به .

نيابة الظرف

ينوب الظرف عن الفاعل ـ في رأى النحاة ـ بشرطين مماثلين لشرطى المصدر، أولهما أن يكون الظرف متصرفا بمعنى أنه يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ، فما يلازم النصب من الظروف مثل سَحَر ـ ثَمَّ ـ دون ـ عند ـ بين لا يجوز أن يكون نائب فاعل ، لأنه ملازم النصب ، ونيابته للفاعل تستلزم رفعه ، ولذلك لا يصلح أن يكون نائب فاعل ، إنما يصلح مثل : زمان ـ وقت ـ مكان ـ قلعة ـ ضاحية ـ يوم ، إذ يمكن أن يقع مثل هذه الظروف مرفوعا مثل زمان الربيع بهيج ـ مكان الجامعة بديع . والشرط الثاني لنيابة الظرف عن الفاعل أن يكون مختصا ، والاختصاص إما بالإضافة مثل : يوم الخميس ـ مسجد الحسين إذ يمكن أن يقال : أُمْطِر يوم الخميس ـ مُلِئَ مسجد الحسين بالمصلين ، وإما بالوصف مثل : أُمطر يوم كامل ـ مُلِئَ مسجد كبير بالمصلين ، وإما بالعلمية مثل : صِيمَ رمضان ـ نهبت نابلس . وواضح أن ظرف الزمان والمكان في هذه الصور من الاختصاص بالإضافة والوصف والعلمية أصبح يؤدى عبارة واضحة مفهومة بخلاف لو قلت مثلا أُمطر يوم ـ ملئ مسجد فإن العبارة لا تؤدى معنى مضبوطا مفهوما . وقد أضاف النحاة إلى التصرف أن الظرف غير المتصرف إذا جُر بمن لا يعد بذلك متصرفا على نحو ما هو معروف عن الظرفين غير المتصرفين : عند ، فوق إذ يقال مثلا : هذا من عندك ، سقط من فوق المنزل . يريدون أن دخول " من " الجارة عليهما في بعض العبارات لا يخرجهما من دائرة الظرف غير المتصرف إذ لا يقعان مرفوعين أبداً

مجئ ظروف غير متصرفة تالية لأفعال مبنية للمجهول

ذكـــرنا أن الـــنحاة اشـــترطوا لنـــيابة الظرف عن الفاعل مع الأفعال المبنية للمجهـــول أن يكـــون متصرفا حتى يمكن رفعه مثل : سير يومُ الخميس، أما غير المتصـــرف فلا يصلح أن يكون نائب فاعل لأنه يلازم الظرفية، فهو منصوب دائما ولا يـــرفع أبـــدا . غـــير أننا إذا رجعنا إلى القرآن الكريم والشعر الجاهلي وغير الجاهلـــي وجدنا ثلاثة ظروف غير متصرفة تلي الأفعال المبنية للمجهول باطراد، وهى : بين ــ دون ــ عند . ونقف عند بعض أمثلتها قليلا :

١ - بين

بين ظرف مبهم منصوب دائما ولا يتبين معناها إلا بإضافتها إلى اثنين فصاعدا مـــثل: بين الظهر والعصر ــ بين القاهرة والجيزة ــ بين زملائه ــ بين الطلاب . وقـــد جاءت في القرآن الكريم تالية بفعل مبنى للمجهول في قوله تعالى : ﴿ وحيلَ بيـــنهم وبين ما يشتهون ﴾ و (حيل) فعل مبنى للمجهول وتلاه الظرف : (بين) وهـــو ملازم للظرفية والنصب وحقا قد يجر بالحرف من مثل : أقبل من بين القوم زيد ولكنه لا يأتي مرفوعا أبدا ، ومن أجل ذلك لا يتجه في الآية الكريمة أن يكون نائـــب فاعل لأن نائب الفاعل مرفوع دائما ، وسنرى عما قليل تخريج النحاة لمثل ذلك .

٢ - دون

دون نقيض فوق ، وهو ظرف مبهم منصوب للزمان والمكان مثل (بين) يقال مـــثلا : دون العصـــر ــ دون القاهـــرة أي قـــبلهما بقليل . ودون يلازم الظرفية والنصـــب، وقـــد يُجَرّ بمن الجارة مثل أختها " بين " كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ ووجـــد من دونهم امرأتين تذودان ﴾ وقد تدخل على "دون " الباء الجارة ، فيقال مـــثلا : زيد في زملائه من ليس بدونه ، إلا أنها لا تأتي مرفوعة أبدا ، وقد جاءت تالية لفعل مبني للمجهول في قول طرفة بن العبد :

فيالكَ من ذي حاجة حِيلَ دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

وهـو يسـتغيث شخصا من أجل صاحب حاجة . وفعل حيل مبنى للمجهول ، وتلاه الظرف : " دون " وهو ملازم للظرفية والنصب إلا أن يدخل عليه حرفا الجر : من والـباء . ولا يـتجه فـي البيت أن يكون نائب فاعل لأن نائب الفاعل يكون دائما مرفوعا وهو منصوب على الظرفية .

٣- عند

عـند تفيد حضور الشيء ودنوه ، وهى ظرف مبهم مثل دون وبين تكون تارة ظـرف زمان في مثل : عند الفجر ــ عند العصر ، وتارة ظرف مكان مثل : عند الحـائط ــ عـند المدرسة . وهى دائما منصوبة على الظرفية ، وقد تُجَر بمن مثل أختـيها : دون وبين وفي القرآن الكريم : ﴿ رحمةً من عندنا ﴾ . ولا ترفع مثلهما البتّة ، وقد تجئ تالية للفعل المجهول كما في قول أحد الشعراء :

ويُبَشُّ بالترحيب عند قدومه ويُقام عند سلامة ويقرَّبُ

وفعـلا يُبَـشُّ ويقـام في البيت مبنيان لمجهول وتلاهما الظرف " عند " وهو ملازم للظرفـية والنصـب إلا أن يدخل عليه حرف الجر " من " كما تقدم ، غير أنه يظل غـير متصرف إذ لا يرفع أبدا ، ولذلك لا يتجه أن يكون نائب فاعل في البيت ، إذ نائب الفاعل مرفوع دائما مثل الفاعل الذي أخذ حكمه .

رأى النحاة في هذه الظروف الثلاثة التالية لأفعال مبنية للمجهول

اتفـق الـنحاة جمـيعا علـى أن الظروف : عند ــ دون ــ بين ظروف غير متصـرفة وعادوا فاختلفوا هل الظروف غير المتصرفة تصلح أن تكون نائب فاعل وهـى منصـوبة وليست مرفوعة ولا يمكن رفعها ؟ وأجاب الأخفش بأن كلا منها يصلح أن يكون نائب فاعل ومثلها بقية الظروف غير المتصرفة مثل : سحر فيمكن أن يقـال : سِـيرَ سحرَ ، كما يقال ــ سير عند الفجر ــ سير دون العصر ــ سير بيـن العصـر والمغرب ، وجميعها ــ في رأيه ــ ظروف غير متصرفة منصوبة لفظـا مـرفوعة محـلا ، منصوبة لأنها ظروف غير متصرفة ومرفوعة لأنها في

موضـــع نائـــب الفاعل المرفوع ، وهى مباينة واضحة للظاهر الملفوظ والمضمر الخفي ، ولذلك لم يأخذ جمهور النحاة بهذا الرأي ، وطردوا الشرط في الظرف غير المتصـــرف فقـــالوا إن بين ــ دون ــ عند ــ سحر جميعا حين تلي الأفعال المبنية للمجهـــول لا تعرب نائب فاعل ، بل تظل تعرب من جهة الظرفية وحدها على أنها ظـــروف منصوبة ، أما نائب الفاعل معها فضمير مستتر في الفعل المبنى للمجهول قبلها يعود على مصدره المفهوم من بنيته . وعلى هذا الأساس قالوا إن نائب الفاعل مـــع الفعـــل المبنى للمجهول : " حيل " في الآية الكريمة والبيت التالي لها ضمير مســـتتر تقديره هو يعود على المصدر المفهوم من الفعل وهو الحول . وكأن تقديره فـــي الآيـــة الكريمة وحيل الحول بينهم وبين ما يشتهون . وبالمثل تقديره مع يبش ويقام أي تبش البشاشة ويقام القيام ، وكذلك تقديره مع سحر أي سير السير سحر .

وواضـــح ما في رأى الجمهور من تمحل شديد أرادوا به أن يدرءوا عن العبارة في مثل : " حيل بين زيد وبين التفوق " و " حيل دون حاجة زيد " و " يُبَشُّ عند لقائه " و " ســـير ســـحر " غياب أو فقدان نائب الفاعل فقدَّروه ضميرا يعود على مصدر الفعل، وفاتهم أن النائب للفاعل حين يكون مصدرا لا يضيف للسامع فائدة ، إلا إذا خُصِّص بشيء من أنواع الاختصاص كما قرروا ذلك في حديثهم عن نيابة المصدر مـــناب الفاعل إذ اشترطوا له إما الإضافة وإما الوصف وإما العدد على نحو ما مرَّ بنا . وكأن ما قرروه في نيابة المصدر عن الفاعل أن لا يكون لمجرد التوكيد مثل : قيم قيام لعدم الفائدة عادوا مع الظروف غير المتصرفة المارة فأقروه ، وهو إقرار صوري ، لأن العبارات السالفة في الآية الكريمة والبيتين ليست في حاجة إليه ، إذ لا يفيد مثلا تصور أن فى قولهم : سير سحر : سِيرَ سير سحر ، وهو ما لم ينطق بـــه العرب لأن كلمة سير المصدرية لا تفيد إضافة جديدة إلى ما يفيده الفعل . وهم إنمـــا قـــدروا ذلك اضطرارا حتى لا تفقد عبارة الفعل المبنى للمجهول نائب الفاعل كمـــا أســـلفنا ، غير ملتفتين إلى أن الفعل المبنى للمجهول يدل على المصدر الذي يقدرونـــه ببنيـــته وأنه لا حاجة له إليه ، ولو أنهم التفتوا إلى ذلك لبادروا إلى القول

بـــأن الفعل المبنى للمجهول مع الظروف غير المتصرفة يستغني عن نائب الفاعل بمادته .

نيابة الجار والمجرور

ينوب الجار والمجرور عن الفاعل بشرطين ، أولهما أن لا يلزم الحرف الجار طــريقة واحـــدة في الاستعمال كأن يكون مختصا بجر الزمان مثل : مذ ــ منذ أو مختصـــا بجر المقسم به وهى حروف القسم . وهى ثلاثة : الباء والتاء والواو ، أو مختصا بجر المستثنى وهى ثلاثة : خلا وعدا وحاشا على تقدير أنها أحرف جارة. والشـــرط الثانــــي أن لا يـــدل حرف الجر على تعليل ، كما يلاحظ أحيانا في اللام والـــباء ومن مثل : يتّجر للربح ــ يؤخذ بالذنب ــ يعاقب من الخطأ ، إذ جميع هذه التعلـــيلات كأنها مبنية على سؤال مقدر . وكأن حرف التعليل ومجرروه من جملة أخـــرى . ومعـــنى ذلـــك أن الحروف الثلاثة إذا لم تكن للتعليل لم تمتنع إنابتها مع مجرورها عن الفاعل .

واخـــتلف النحاة في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال البصريون النائب هـــو المجرور وحده ، إذ هو ــ في رأيهم ــ مع الفعل المبنى للمعلوم محله النصب علـــى المفعولـــية فلما بنى الفعل للمجهول أصبح محله الرفع أو بعبارة أخرى نائب فـــاعل لفعله . وذهب الفراء إلى أن حرف الجر مع الفعل المبنى للمعلوم في محل نصـــب مفعول به ، فإذا بُنى الفعل للمجهول أصبح حرف الجر في محل رفع نائبا للفاعل ، وهو مذهب ــ كما قال بعض الأسلاف ــ في غاية الغرابة ــ لأن حروف الجـــر لاحظّ لها في الإعراب . وذهب ابن مالك إلى أن الجار والمجرور معا هما نائـــب الفـــاعل ، فليس النائب الجار وحده ولا المجرور وحده بل هو مجموعهما ، وهما بذلك في محل رفع .

والمذاهـــب الـــثلاثة فـــي نـــيابة الجار والمجرور عن الفاعل محل نظر، لأنهما يذكـــران مـــع الفعـــل المبـــنى للمعلوم في مثل " يحتفل الناس بالعيد " كما يذكران معـــه حيـــن يحـــول الفعـــل مـــن البـــناء للمعلـــوم إلى البناء للمجهول في مثل :

" يُحْـتَفَـلُ بالعـيد " دون أي تغيـير إعرابـي فـي اللفـظ كما يحدث للمصدر والظـرف المتصـرفين حيـن يصـبح أحدهما نائبا للفاعل . إذ يرفعان كما يرفع الفـاعل الـذي حـلاًّ محلـه . وهـو ما جعل بعض أئمة النحو على مدى القرون الماضـية يـنكر أن يكـون المجـرور أو الجار أو مجموعهما معا نائب فاعل ، وقبل أن نعرض آرائهم نذكر ما قالوه من اعتراضات في ذلك .

اعتراضات الأسلاف على نيابة الجار والمجرور عن الفاعل .

وجَّه الأسلاف إلى نيابة الجار والمجرور عن الفاعل اعتراضات متعددة حاولوا بها نقص نيابته ، منها ما ينقض في رأيهم مذهب الفراء وما ينقض مذهب البصريين وما ينقض مذهب ابن مالك وما ينقصها جميعا .

أمـا ما ينقض مذهب الفراء فهو أن حرف الجر لا تتغير حركته أو حركاته تبعا لإعـرابه مفعولا به مع الفعل المبنى للمعلوم ونائب فاعل مع الفعل المبنى للمجهول، كمـا يحـدث للأسماء المعربة ، وهو لا يدل على معنى يمكن أن يتغير معه إعرابه بحيث يصبح تارة مفعولا به وتارة نائب فاعل ، إذ يلزم طريقة واحدة وهو أن يجر اسـماً يتعلق معه عادة بفعل وهو لا يصلح للإسناد بتاتا فلا يقع مبتدأ ولا فاعلا ولا خبرا .

وأما ما ينقض أن يكون الاسم المجرور بالحرف نائب فاعل فأمران :

١- أنه لو كان محله الرفع ــ كما يقول البصريون ــ وقيل مثلا : مُرَّ بزيد الظريف ــ مُـرَّ بزيد وعمرو لأمكن أن يقال " الظريفُ وعمرٌو " بالرفع مراعاة لمحل نائب الفـاعل وهو مالا يجيزه النحاة بحال ، وإذن فالقول بأن المجرور مع الفعل المبنى للمجهول نائب فاعل منقوص وغير مقبول .

٢- أنـه لو كان المجرور مؤنثا مع الفعل المبنى للمجهول مثل : " مُرَّ بهند " وكان حقـا نائب فاعل له لأُنِّث الفعل كما يؤنث مع كل نائب فاعل مؤنث مثل : " كرِّمت هند " غير أن ذلك ممنوع بإجماع النحاة ، وإذن فليست هند في صيغة : " مُرَّ بهند " نائب فاعل لأن الفعل المبنى للمجهول يتحتم تأنيثه مع نائب الفاعل المؤنث.

وفي ذلك ما ينقض مذهب البصريين نقضا .

وأما ما ينقض أن يكون الجار والمجرور نائب فاعل فأمران أيضا :

١- أنه " يجوز تقدم الجار والمجرور على الفعل المبنى للمجهول مثل : " منه يخاف ــ عليه يخْشى " . ولو كان منه ــ عنه في العبارتين نائبى فاعل لما جاز تقدمها ، لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله المبنى للمجهول كما أن أصله ــ وهو الفاعل ــ لا يتقدم على فعله المبنى للمعلوم . وفي جواز هذا التقدم للجار والمجرور على الفعل المبنى للمجهول ما ينقض وقوعهما نائب فاعل له .

٢- أنه لا يجوز إعراب الجار والمجرور حين يتقدمان على فعلهما المبنى للمجهول مبتدأ في مثل : به يتفاعل ، بينما لو قدم نائب الفاعل الحقيقي على فعله مثل : زيد عُلِّم لأعرب مبتدأ . وفي ذلك دليل واضح أنه لا يقع على الجار والمجرور إسناد كما يقع على نائب الفاعل سواء تقدم أو تأخر عن فعله ، مما يقطع بأن الجار والمجرور لا يمكن أن يُعَدَّا نائب فاعل على الحقيقة .

وواضح من ذلك كله أن الجار والمجرور لا يستقيم لهما أن يكونا نائب فاعل سواء قيل إن النائب هو الجار وحده أو المجرور وحده أو مجموعهما معاً ، وهو ما جعل أئمة من النحاة يحاولون جاهدين أن يوجدوا وللفعل المبنى للمجهول معهما نائب فاعل مضمر ، وانقسموا إزاءه قسمين على النحو التالي :

أ- قسم في مقدمته ابن هشام قال إن نائب الفاعل في مثل : " يحذر منه " ضميرمبهم مستتر في الفعل ، يتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان . وإذا كان عائد الضمير ما يدل عليه الفعل من ظرف الزمان أو المكان أو المصدر ففيم هذه المشقة في التصور ولماذا لا نقول إن الفعل استَغنى عنه ، إذ لو كان في حاجة إليه ما تحمل ضميره كما يقول ابن هشام ومن تابعه في رأيه ، ولأظهره المتكلم بالعبارة ليتعين مراده وهل هو المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان .

ب ــ قسم ثان ــ في مقدمته ابن درستويه والرُّنْدى الأندلسي ــ ذهب إلى أن نائب الفاعل ــ حين لا يكون مع الفعل المبنى للمجهول إلا جار ومجرور ضمير مبهم عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، ففي مثل " يخاف منه " نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل " يخاف " وهو الخوف . وهو تعسف في التقدير يلتقي مع الضمير المبهم المستتر العائد على المصدر أو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذي قدّر ابن هشام ومن تابعه أن الفعل المبنى للمجهول يتحمله حين لا يكون معه إلا جار ومجرور . وكل ذلك ليتفادى ابن هشام وابن درستويه ومن تابعوهما ما في هذه الصيغة من خلل في رأيهما إذ تخلو من نائب فاعل الفعل المبنى للمجهول ، وفاتهم جميعا أن الفعل يدل على المصدر والظرف التزاما ، وبعبارة أخرى يدل عليهما بصيغته فهو في غنى عن ذكرهما ، ولو ذكرا ما أفاده شيئا في معناه ، وأولى من ذلك وأكثر سدادا أن نقول ــ مع الفعل المبنى للمجهول حين لا يكون إلا جار ومجرور ــ ما قلناه حين لا يكون معه إلا ظرف غير متصرف مثل : لا يخشى عليه ــ لا يحتاج إليه " إنه استغنى بصيغته عن نائب الفاعل .

* * *

وواضح من كل ما قدمت أن الفعل المبنى للمجهول إنما يكون له نائب فاعل إذا تلاه مفعول به أو مصدر أو ظرف متصرفان مختصان ، أما إذا لم يأت بعده سوى ظرف غير متصرف أو جار ومجرور فإن صيغته ــ حينئذ ــ تغنيه عن نائب الفاعل .

وبذلك يمكن وضع القاعدة التالية :

يستغني الفعل المبنى للمجهول بصيغته عن نائب الفاعل إذا لم يذكر معه مفعول به وتلاه ظرف غير متصرف أو جار ومجرور .

المراجع :

- كتاب سيبويه (طبعة بولاق) ١٩/١ .
- المقتضب للمبرد ٥٠/٤ وما بعدها .
- ابن يعيش على المفصل ٦٦/٧ وما بعدها .
- الرضى على الكافية (طبعة إستانبول) ٨٣/١ .
- التسهيل لابن مالك (طبع دار الكاتب العربي بالقاهرة) ص ٧٧ وما بعدها.
- همع الهوامع للسيوطى (طبع الكويت) ٢٦٢/٣ وما بعدها .
- التصريح على التوضيح (طبعة المطبعة الأزهرية) ٢٦٨/١ وما بعدها .
- الصبان على الأشمونى (طبع دار الكتب العربية الكبرى) ٤٢/٢ وما بعدها .

*

* *

* * *

جواز إثبات الياء في المنقوص نحو قاضى ومنحنى *

نقــل سيبويه عن أبى الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يثبــت الياء ، فيقول : قاضِي وغازِي وعمى . وقد جاء الوقف بالياء عند ابن كثير وورش فـــي أحـــرف من القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : ﴿ إنما أنت منذر ولكل قوم هادى ﴾ (٧ سور الرعد) .

كمـــا نقـــل القرطبـــي فـــي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ فاقض ما أنت قاضٍ ﴾ (٧٢ ســـورة طـــه) أن ســـيبويه يـــرى أن إثــبات الياء في " قاض " جيد ، وإن كان يقرر أن الحذف أجود وأكثر .

وقـــد جاء في كتب النحو الأولى ما مضمونه : أن الاسم المنقوص المنوَّن إذا وقـــف عليه جاز فيه أن تحذف الياء وهو أجود وأكثر استعمالاً، فنقول : هذا قاضْ وهـــذا رامْ وغـــازْ، وجاز إثباتها وهو جيد وقليل، فنقول : هذا قاضِي وهذا رامى وغـــازي . وعللوا للحذف والإثبات بأن ياء المنقوص ــ وهى ساكنة ــ حين يدخل علـــيها التنويـــن يجتمع ساكنان، الياء والتنوين، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، فإذا وقفنا على الكلمة حذفنا التنوين، فتزول علّة حذف الياء فتعود إلى مكانها كما كانت.

نخلص من هذا إلى أنه يجوز في المصطلحات العلمية والفنية ، أن نثبت الياء فـــي الأســـماء المنقوصة في مثل منحنى ومتوازي ومتساوي وما يشبهها. وفي هذا على سَنَن العرب وقواعد النحاة .

أهم مراجع البحث

١- ابن يعيش حـــ٩ ص ٧٤ ، ٧٥ .

٢- شـــرح التسهيل لابن عقيل ، حققه وعلق عليه الدكتور محمد كامل بركات حـــ٤ ص ٣٠٨ ، ط جهة دار المدنى .

٣- هدية القارى إلى تجويد كلام البارى ، تأليف عبد الفتاح المرصفى وتقديم الشيخ مخلوف ص ٥٤٤ ، طبعة سعودية ، وقد أورد المؤلف ٣٠ اسما منقوصا وردت في القرآن في ٤٧ موضعاً .

---

* للدكتور محمد نايل ــ عضو المجمع .



الدورة الخامسة والخمسون

١٩٨٨م – ١٩٨٩م

موضوعات الدورة : (*)

١- جمع الجمع .

٢- الصدارة لأدوات الاستفهام .

٣- إخراج غير وسوى من باب الاستثناء .

٤- بعض مسائل النسب .

(*) عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته العشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٦م ، ووافق على الموضوعات وقراراتها .. وقد سبق أن ألقى بحث جمع الجمع للأستاذ محمد شوقي أمين في مؤتمر الدورة الرابعة والخمسين ــ ألقاه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف نيابة عنه ورأى المؤتمر إحالته إلى لجنة الأصول. مع ملاحظة أبداها الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي بأن يوضع قيد على مسألة أن جمع الجمع يدل على الكثرة .

الموضوع الأول :

جمع الجمع *

رجعــت اللجنة في موضوع " جمع الجمع " إلى قرار قديم للمجمع منذ خمسة وأربعين عاما نصّ على أن : جمع الجمع مقيس عند الحاجة ــ وقد رأت اللجنة أن هذا القرار مجمل فأعادت دراسة الموضوع ومناقشته

وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المذكر ــ جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم .

---

* مع الموضوع بحث للأستاذ محمد شوقي أمين بعنوان : " قول في قضية جمع الجمع " .
وبحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " جمع الجمع " .
وبحث للأستاذ عبد العليم فودة بعنوان : " جمع الجمع " .

الموضوع الثاني :

الصدارة لأدوات الاستفهام *

قامت اللجنة بدراسة بعض أساليب الاستفهام والشرط التي تجرى على ألسنة الكتاب مثل : الامتحان متى ؟ تحديد النسل مشكلة اقتصادية كيف ؟ ورجعت إلى ما سبق للمجمع أن قرره في هذا الموضوع كما أخذت بما قرره النحاة من أن أدوات الاستفهام لها الصدارة دائما في جملتها ولا يعمل فيها ما قبلها ، وبالمثل تتصدر أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة جملتها ولا يعمل فيها عامل قبلها .. وانتهت اللجنة إلى القرار التالي :

تتصدر أدوات الاستفهام جملتها، ولا يعمل فيها عامل قبلها، من فعلٍ وغير فعل ، وكذلك أدوات الشرط تتصدر جملتها، ولا يعمل فيها عامل قبلها .

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " الصدارة لأدوات الاستفهام والشرط " .

الموضوع الثالث :

إخراج غير وسوى من باب الاستثناء*

استعرضت اللجنة المواضع التي تجئ فيها " غير " موضع " إلا " في القرآن الكــريم والحديــث الشريف ولغة العرب ، كما استعرضت قرارات المجمع السابقة حــول اســتخدام " غــير " في باب الاستثناء ـــ وقد تدارست اللجنة تلك المواضع وانتهت إلى القرار التالي :

" غير " اسم يتأثر بالعوامل النحوية المختلفة، شأنه في ذلك شأن بقية الأسماء

وترى اللجنة :

إخراجه من باب الاستثناء وإعرابه في المواضع التي يمكن توجيهه فيها على أنه مستثنى منصوب، حالا منصوبة، أخذا برأي أبى على الفارسي .

ومثل " غير " في ذلك " سوى " .

---

* – مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " إخراج غير وسوى من باب الاستثناء " .

– وبحث للدكتور كمال بشر بعنوان " الرأي في غير " .

الموضوع الرابع :

بعض مسائل النسب *

قامـــت اللجنة بدراسة بعض مسائل النسب ورجعت فيها إلى ما قرره علماء النحو القدامى ، كما رجعت إلى قرارات المجمع السابقة وانتهت في هذه المسائل إلى القرارين التاليين :

القرار الأول :

كل ثلاثي حذفت فاؤه أو لامه ، سواء عوض عنها بحرف التاء مثل عدة ــ سنة أو ألف الوصل مثل : ابن . أم لم يعوض مثل: أب ، يرد المحذوف واواً قبل ياء النسب، وتستثنى كلمة اسم فينسب إليها من غير رد ، فيقال : " اسميّ "

القرار الثاني :

يجوز في النسب حذف الياء والواو من فعيل (بفتح الفاء وضمها) مذكرة ومؤنثة، ومن فَعولة (بفتح الفاء) كما يجوز بقاؤهما ، ما لم تكن العين فيهما مضعفة أو معتلة ، فلا حذف ، وما لم يؤد الحذف أو الإبقاء إلى لبس ، فإنه يلتزم مالا لبس معه حذفا أو إبقاء .

القرار الثالث :

يُنسب إلى جمع المذكر السالم إذا سُمى به على صورته التى جاء بها من غير حذف.

---

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب " وبحث للدكتور محمد نايل بعنوان : " النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها مذكره ومؤنثه وفعولة بفتح الفاء". ومذكرة بعنوان : " النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سميّ به " .

قول في قضية جمع الجمع *

(١) كان فيما أسلف المجمع من قضايا لغوية طرحها على بساط البحث وأصدر فيها قــراره، قضــية جمع الجمع، ولقد كان قرارة فيها موجزاً غاية الإيجاز، مقتصراً علـــى جملة واحدة قصيرة، نصُّها : " جمع الجمع مقيس عند الحاجة " . وللناظر أن يترنح نظره في هذه الجملة إذ تتخايل له أوجه احتمالات عدَّة في مدلول كلمة الجمــع المكــررة فيها، وذلك لأن الجموع كما هو معروف ثلاثة، جمع تكسير، وجمــع تأنيث ، وجمع تذكير، فأي هذه الجموع مراد بكل من الكلمتين ؟ على أن إنعام النظر في أوجه الاحتمالات يتيح للتذوق اللغوي أن ينفى من تلك الاحتمالات أن جمــع التكســير يجمــع جمع تذكير، وكذلك ينفى أن جمع التذكير يجمع جمع تأنيــث أو جمــع تكسير . وعلى هذا لا يبقى من الاحتمالات إلاَّ أن جمع التكسير يجمع جمع تكسير أيضاً، وأن جمع التكسير يجمع بعد ذلك جمع إناث .

(٢) فــي ضوء هذا التحديد يتبين أن المجمع كان يعنى بقراره أحد هذين الوجهين، وظاهــر أن هذا الوجه المعنى هو أن جمع التكسير يجمع لفظه جمع تكسير أيضاً وذلــك لكــثرة مــا ورد من أمثلته في القديم وأثبتته المعجمات . ومن الأمثلة في المــأثور : الأعاريب جمع اعراب والمفرد عرب ، والأقاويل جمع أقوال والمفرد قول ، والأزاهير جمع أزهار والمفرد زهر،

وقــد انقضــت عشرات السنين على هذا القرار وهو في جملته مقصور على جانب واحد في شأن جمع الجمع ذلك الجانب هو أن جمع التكسير ينقاس جمعه جمع تكسير أيضا . وظل الجانب الآخر وهو أن جمع التكسير يجمع جمع إناث واقفاً بباب المجمع ينتظر الإذن له في أن يعرض على البحث وأن يصدر فيه قرار .

(٣) شغلني هذا الجانب حقبة من الدهر، فترصدت له في مسموع اللغة، وفيما يجرى بــه الاســتعمال العصري ، فاستبان لي أنه خليق بالنظر ، للحاجة إليه في ذاته،

* بحث للأستاذ : محمد شوقي أمين ــ عضو المجمع .

ولأنه استكمال للجانب الآخر في قضية جمع الجمع وليس من الإنصاف إغفاله .

وعلى الرغم من أن القصور في صحتي يحول بيني وبين الرجوع إلى أوراقي ، أو تصفح المراجع المطلوبة ، فإني استعين بالذاكرة فيما اختزنته من أمثلة ذلك الجانب ، فإن لم يكن فيها كفاية وغنية ، فهي فتح لباب النظر في الموضوع واستيفاء الرأي فيه ، وما بعثنى على ذلك إلاّ اطمئناني بأن تتبعي للموضوع في المعجمات وفي كتب فقه اللغة يدعوني إلى تصويب القول بقياسية هذا الجانب تنظيراً بينه وبين الجانب الآخر الذي أصدر المجمع فيه قراره .

(٤) من المأثور في أن جمع التكسير يجمع جمع تأنيث مايأتى :

- جمالات ، جمع جمال والمفرد جمل .
- أعطيات ، جمع أعطية ، المفرد عطاء.
- البيوتات ، جمع بيوت والمفرد بيت .
- الديارات ، جمع ديار والمفرد دار أو دير .
- الرجالات ، جمع رجال والمفرد رجل .
- السادات ، جمع سادة والمفرد سيد .
- الطرقات ، جمع طرق والمفرد طريق .

ولا بد من وقفة عند كلمة جوزات ، فقد نص الفيروزابادى على أن الجوز جمعه جوزات ، والجوز جمع جوزة ــ ولكن صاحب تاج العروس تدخل في النص القاموسي بحيث يجعل الجوزات جمع جوزة ولم يكن ذلك مراداً لصاحب القاموس ولا يمكن أن يكون مراده لأن جمع جوزة على جوزات لا يحتاج إلى نص معجمى .

كذلك لا بد من وقفة عند قول النحاة إن جمع فعلة بضم الفاء يجمع على فعلات بضم العين وسكونها وفتحها ، ولكن ابن جنى فقيه اللغة ونحريرها لم يرتض فتح العين فلا يقال غُرَفات بفتح الراء ، إلاّ على اعتبار أن غرفات بفتح الراء جمع بعد جمع فالمفرد عرفة والجمع غرف وجمع الجمع غرفات وبناء على ذلك تصبح كلمة الغرفات بفتح الراء من أمثلة أن يجمع جمع التكسير جمع إناث .

(٥) فـــإذا انتقلـــنا مـــن المـــأثور إلـــى المولد أو ما هو في حكمه وما هو دائر في الاستعمالات العصرية صادفنا ما يأتي :-

يرد في تعبيرات الصوفية كلمة الفيوضات وهي جمع فيوض التى مفردها فيض ــ كذلـــك نجـــد تعبير رد الغصوبات في مهمة رجال الشرطة إذ أن عليهم رد الغصـــوبات وقـــد ورد هـــذا التعبـــير فـــي نهاية الأرب للنويرى وواضح أن الغصوبات جمع غصوب ومفردها غصب .

كذلـــك تـــرد كلمة الفتوحات وهى جمع فتوح والظاهر أن الفتوح هنا جمع فتح وبهذا الجمع عنوان كتاب فتوح البلدان للبلاذرى

كذلك ترد كلمة الجراحات وهى جمع جراح * ومفردها جرح كما لا يخفى وأما في وادي الاستعمالات العصرية فمن الأمثلة ما يأتي :

- الخصومات (في المحاسبة) جمع خصوم والمفرد خصم .
- القيودات ، جمع قيود والمفرد قيد .
- الوفورات (في الموازنة) ، جمع وفور والمفرد وفر .
- الحجوزات (في التقاضى) ، جمع حجوز والمفرد حجز .
- الأذونات ، جمع أذون والمفرد إذن .
- الرسومات ، جمع رسوم والمفرد رسم .
- الأهرامات ، جمع أهرام والمفرد هرم .
- الشحومات ، جمع شحوم والمفرد شحم .
- الفحومات ، جمع فحوم والمفرد فحم .
- الرهونات ، جمع رهون والمفرد رهن .

(٦) تلـــك عجالـــة القول في قضية جمع الجمع تتناول أحد الجناحين في هذه القضية وهو جناح جمع التكسير جمع تأنيث تنظيراً بينه وبين جناح جمع التكسير وقياس جمعـــه جمـــع تكســـير أيضـــاً . وليس من ريب في أن هذه التوسعة في كل من

(*) ويحتمل أن تكون جمع جراحة .

الجناحيــن ليســت لغواً ولا فضولا وإنما المقصود بجمع الجمع في كلا الجناحين بــيان الكــثرة في العدد أو الكثرة في النوع . والمعتمد في هذه التوسعة هو سنة العربية وما ورد فيها من أمثلة تقل أو تكثر .

(٧) قصـــارى ذلك أنه لا افتئات على اللغة إذا سوند قرار المجمع السابق في قضية الجمــع بقــرار مكمل له " وهو أن جمع التكسير ينقاس جمعه جمع تأنيث بحسب الحاجة " .

*

*   *

*   *   *

جمع الجمع *

نـاقش المجمـع قـاعدة جمـع الجمع منذ خمسة وأربعين عاما وانتهى إلى قـرار مجمـل غايـة الإجمـال فـيها يـنص على أن : " جمع الجمع مقيس عند الحاجـة " ناظـرا فـي ذلـك إلـى قـول الأشمونى في شرحه على الألفية : " قد تدعـو الحاجـة إلـى جمـع الجمـع ، فكما يقال في جماعتين من الجِمال جِمالا، كذلـك يقـال فـي جماعـات مـن الجِمال جِمالات ، وإذا قُصد إلى تكسير مكسر نُظـر إلـى مـا يشـاكله مـن الآحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم في أعبد (جمع عـبد) أعـابد ، وفـي أسـلحة (جمـع سـلاح ، أسالح .. وما كان من الجموع علـى زنـة مفـاعل أو مفاعـيل لـم يجـز تكسـيره لأنه لا نظير له في الآحاد فـيحمل علـيه ، ولكـنه قـد يجمـع بالواو والنون كقولهم في نواكس : نواكسون وفـي أيامـن أيامنـيون أو بـالألف والـتاء كقولهـم فـي حدائد حدائدات ، وفي صواحب صواحبات " .

ومقتضـى كـلام الأشمونى أن جمع التكسير قد يجمع مرة ثانية جمع تكسير أيضا كما في أعبد جمعا لعبد وأعابد جمعا لأعبد ، واستثنى من ذلك صيغتي مفاعل ومفاعـيل ، فـإن مـا جـاء علـى زنتهما يجمع إما جمع مذكر سالم مثل : ناكس (مطأطـئ الرأس) ـ نواكس ـ نوا كسون ومثل : أيمن (ميمون) ـ أيامين ـ أياميـنون ، وإما جمع مؤنث سالم مثل : حديد ـ حدائد ـ حدائدات ومثل : صاحبة ـ صواحب صواحبات . ولا يفضى كلام الأشمونى ـ كما هو واضح ـ إلى قرار المجمع تماما ، مما جعل بعض من ناقشوا القاعدة حينذاك يقول إن جمع الجمع إنما يـنقاس فـي جمـوع القلة فحسب ناظراً إلى ما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشمونى من أن أبا حيان قال : إن جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقا ، واختُلف في جمع القلة فالأكثر أنه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه . غير أن المجمع

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ـ عضو المجمع .

انتهى من مناقشة القاعدة إلى التعميم في قياسية جمع الجمع مطلقا .

ومن يرجع إلى كتاب سيبويه يجده يقول : " ليس كل جمع يجمع " وكأنه يعمم عـــدم القـــياس في جمع الجمع مطلقاً سواء كان مكسر جمع قلة أو جمع كثرة وبذلك أخذ ابن عصفور كما يقول أبو حيان ، غير أن قوله إن جموع الكثرة لا تجمع قياسا اتفاقـــا ، غير دقيق ، إذ ذكر السيوطى في كتابه : " همع الهوامع " أن مذهب المبرد والـــرمانى وغيرهما قياسية الجمع لجمع الكثرة مثل جمع القلة ، وبذلك يكون فريق من النحاة على رأسه المبرد سبق المجمع إلى القول باطراد القياس في جمع الجمع. علـــى أن القـــاعدة لا تـــزال تحتاج إلى فضل من النظر ، ويؤكد ذلك الرجوع إلى المســـموع مـــن العرب في الجمع للجموع الثلاثة : المذكر السالم والمكسر والمؤنث السالم وهل هو من الكثرة فيها جميعا بحيث يقاس فيها باطراد أو هو يقل في بعضها قلـــة تدفـــع إلى منع القياس فيه ، وتوضح ذلك الصيغ والأمثلة في الجموع الثلاثة ، وفيما يلي ما وقفت عليه منها في كتب النحاة واللغة.

أولا : جمع المذكر السالم وتبادله مع جمع التكسير .

تقـــل الصـــيغ والأمثلة في هذا الباب حتى لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة ســـواء فـــيما يتصـــل بجمع التكسير المجموع جمع مذكر سالم أو ما جمع من جمع المذكر السالم جمع تكسير ، وقد ذكرت كتب النحو من الضرب الأول صيغتين هما كما ذكر الأشمونى :

صيغة فواعل مثل : ناكس (مطأطئ الرأس) ــ نواكس ــ نواكسون .

صيغة أفاعيل : أيمن (ميمون) ــ أيامين ــ أيامينون .

وقلما نجد مثالا للضرب الثاني ولقلة الأمثلة الواردة في كتب اللغة من هذا الباب بل ندرتها نرى أن جمع الجمع لا ينقاس فيه .

ثانيا : جمع التكسير جمعا ثانيا في بابه .

ســـجلت كتـــب النحو واللغة في هذا الباب جموعاً كثيرة سمعت لجموع تكسير نسوق منها ما وقفنا عليه موزعا على صيغ مختلفة لجمع التكسير :

صيغة أفعل مثل : عبد ـــ أعبد أعابد

يد ـــ أيد ـــ أيادٍ

وطب (سقاء اللبن) ـــ أوطب ـــ أواطب

كلب ـــ أكلب ـــ أكالب

صيغة أفعلة مثل : سقاء (وعاء ماء) ـــ أسقية ـــ أساقٍ

إناء ـــ آنية ـــ أوانٍ

خوان ـــ أخونة ـــ أخاوين

مكان ـــ أمكنة ـــ أماكن

سلاح ـــ أسلحة ـــ أسالح

سوار ـــ أسْوِرة ـــ أساور

صيغة أفعال مثل : نصيّ (مختار) أنصاء ـــ أناض

اسم ـــ أسماء ـــ أسامٍ

نضو (مهزول) ـــ أنضاء ـــ أناض

عرب ـــ أعراب ـــ أعاريب

قول ـــ أقوال ـــ أقاويل

ظفر ـــ أظفار ـــ أظافير

جواد ـــ أجواد ـــ أجاود

نَعَم ـــ أنعام ـــ أناعيم

صيغة فُعل مثل : أُصُل ـــ أصائل

جزور (ناقة الذبح) ـــ جُزُر ـــ جزائر

طريق ـــ طرق ـــ طرقات

صيغة فُعول مثل : حظ ـــ حظوظ ـــ أحاظ

صيغة فعال مثل : جمل ـــ جمال ـــ جمائل ـــ أجامل

صيغة فِعْلان مثل : غراب ـــ غربان ـــ غرابين

عُقاب ــ عقبان ــ عقابين

صيغة فُعْلان مثل : حش (البستان) حُشَّان ــ حشاشين

مصير (معىً) ــ مُصْران ــ مصارين

وتلــك ســتة وعشرون مثالا موزعة على ثماني صيغ لجمع التكسير سمعت علــى لســان العــرب من قديم جاء فيها الجمع مرة ثانية لكثرة العدد أو المبالغة أو التعظيم والتفخيم ، وهى تؤكد ما ذهب إليه المبرد وغيره من النحاة من قياسية جمع التكسير " ثانية عند الحاجة " .

ثالثا : جمع المؤنث السالم مع جمع التكسير .

لــم تصلنا عن العرب صورة لجمع المؤنث السالم مجموعا جمع تكسير ، إنما الــذي وصــلنا كثيرا هو جموع تكسير مجموعة جمع مؤنث سالم ، ونحن نسوق ما وقفنا عليه من ذلك في كتب النحاة واللغة موزعا على صيغ جمع التكسير المختلفة ، بنفس صنيعنا في الباب السابق :

صيغة أفعل مثل : عين ــ أعين ــ أعينات

صيغة أفعلة مثل : عطاء ــ أعطية ــ أعطيات

سقاء ــ أسقية ــ أسقيات

صيغة أفعال مثل : ابن ــ أبناء ــ أبناوات

صيغة فُعْل مثل : عائذ (ناقة نتوج) ــ عوذ ــ عوذات

مَعين ــ مُعْن ــ مُعْنات

دار ــ دور ــ دورات

صيغة فُعَل مثل : غرفة ــ غُرَف ــ غُرَفات

ركب ــ ركب ــ ركبات كما يرى ابن جنى

حجرة ــ حُجَر ــ حجرات

صيغة فُعُل مثل : طريق ــ طُرق ــ طرقات

جزور ــ جُزر ــ جُزرات

حمار ــ حمر ــ حمرات

صيغة فعول مثل : بيت ــ بيوت ــ بيوتات

صيغة فِعال مثل : جَمل ــ جِمال ــ جمالات

رجل ــ رجال ــ رجالات

دار ــ ديار ــ ديارات

صيغة فواعل مثل : مولًى ــ موالٍ ــ مواليات

صاحبة ــ صواحب ــ صواحبات

صيغة فعائل مثل : حديدة ــ حدائد ــ حدائدات

تلك عشرون مثالا موزعة على عشر صيغ لجموع تكسير جاءت عن العرب مجموعة بالألف والتاء جمع مؤنث ، وهى ــ بدورها ــ تؤكد ما ذهب إليه المبرد والرماني وغيرهما من النحاة من قياسية جمع الجمع المكسر جمع مؤنث سالم .

وبما قدمت أرى تعديل قرار المجمع القديم القائل بقياسية جمع الجمع مطلقا بحيث يخرج منه جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم ، وبحيث تُقْصَر القاعدة على جمع التكسير وأنه ينقاس جمعه ثانية جمعا مكسر أو جمع مؤنث سالما ، وأقترح أن تصبح القاعدة بهذه الصورة : ينقاس عند الحاجة جمع الجمع المكسر جمع تكسير ثانيا أو جمع مؤنث سالما .

*

*   *

*   *   *

جمع الجمع*

كـــان من قرارات المجمع القرار رقم ٦٩ [١] ونصه " جمع الجمع مقيس عند الحاجة " وهذا القرار مجمل ويحتاج إلى تفصيل .

وإذا نظـــرنا إلـــى الجمـــوع وجدناهـــا إمـــا سالمة لمذكر أو المؤنث ، وإما مكســـرة للقلـــة أو للكـــثرة ، فـــالجموع الســـالمة لمذكـــر أو لمؤنـــث لم يسمع لها جمـــع، ولـــم أقـــف له علـــى شـــاهد وذلـــك راجع في نظرى إلى أن هذه الجموع مخـــتومة بلواحـــق تـــدل علـــى الجمـــع (الـــواو والنون والياء والألف والتاء) وهذه اللواحق لا تقع حشوً فلم يبق إلا جمع التكسير لقلة أو لكثرة .

والذي يطلع على مذكرة فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين الذي احتج بقرار المجمع السابق يفهم منها أن المقصود جمع القلة حيث قال " فللمجمع أن يقرر قياسية جمع جموع القلة حيث ذهب الأكثرون من النحاة إلى أنه ينقاس " [٢]
فما الرأى في جمع التكسير ؟

وبالرجوع إلى المراجع اللغوية والنحوية نجد شواهد لمثل هذه الجموع :

أولا : في جموع الكثرة .

قـــالوا في (جمال) جمع جَمَل _ جمائل) حملا على شمال وشمائل لأنه مثله في الزنة
قال ذو الرمة :

وقَرّبن بالرزق الجمائل بعدما   تقوَّب عن غربان أوراكها الخطْر [٣]

وفي (مصران) جمع مصير (مصارين) وفي (حشّ) بمعنى بستان جمعوه على (حُشّان) ثم جمعوا الجمع على (حَشَاشين) وفي (غراب) جمعوه على (غربان) ثم جمعوا الجمع على غرابين)

---

* للأستاذ عبد العليم السيد فودة ــ الخبير بالمجمع .
(١) صدر في جلسة ٤ دورة ١٠
(٢) مجلة المجمع حــ٦ ص ٧٥
(٣) شرح المفصل ٧٦/٥

ثانيا : ما جاء منه في صيغ جمع المؤنث السالم كثير ومنه .

(عائذ) وهى الناقة القريبة العهد بالنتاج جمعوها جمع تكثير على (عُوذ) ثم جمعوا هذا الجمع على (عوذات) قال الراعى :

لها بحقيل فالنميرة منزل   ترى الوحش عوذات به ومتاليا [(١)]

وقالوا (جمل) وجمعه (جمال) وجمعوا الجمع على (جمالات) .

وفي القرآن الكريم ﴿ كأنه جمالات صفر ﴾ ٣٣/ المرسلات .

وقالوا (رجالات) جمع (رجال) ومفردها (رجل) .

وقالوا (كلابات) جمع (كلاب) ومفردها (كلب) .

وقالوا (بيوتات) جمع (بيوت) ومفردها (بيت) .

قال ابن يعيش لأنها جموع مكسرة مؤنثة فجمعوها بالألف والتاء كما يجمع المؤنث .

وقالوا (حُمُرات) جمع (حُمُر) ومفرده (حمار) .

وقالوا (جُزُرات) جمع (جُزُر) ومفرده (جزور) .

وقالوا (طرقات) جمع (طُرق) ومفرده (طريق) .

وقالوا (مُعْنان) جمع (مُعْن) ومفرده (معين) = ماء جار .

وقالوا (دورات) جمع (دور) ومفرده (دار) .

وقالوا (صواحبات) جمع (صواحب) ومفرده (صاحبة) .

وقالوا (حدائدات) جمع (حدائد) ومفرده (حدائد) .

وقالوا (مواليات) جمع (مَوال) ومفرده (مولى) .

وقالوا (غُرَفات) جمع (غُرَف) ومفرده (غرفة) كما يرى ابن جنى [(٢)] .

وكذا قال الخوارزمى في روايته لبيت المتنبى :

إنى على شغفى بما في خمرها   لأعف عما في سراويلاتها

فإنهما جمع سرابيل أو سراويل ومفردها سريال أو سروال .

---

(١) شرح المفصل ٧٦/٥ .

(٢)همع ١٨٣/٢ .

ثالثا : ما جاء في صيغ جمع المذكر السالم قليل منه

(أيامنون) جمع (أيامن) ومفرده (أيمن)

(أناكثون) جمع (أناكث) ومفرده (أنكث)

(نواكسون) جمع) (نواكس) ومفرده (ناكس)

قال الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضعَ الرقاب نواكس الأبصار

روى بجمع نواكس جمع سلامة (نواكس الأبصار) فيكون منصوبا بالياء .

وروى (نواكس) جمع تكسير (نواكس الأبصار) فيكون منصوبا بالفتحة [١]

ومن ذلك جميعه يمكن القول : إن جمع التكثير يجوز جمعه جمع تكسير آخر ويكون الغـــرض زيادة المعنى نتيجة زيادة المبنى ويكون ذلك في صيغ جمع المؤنث السالم بكثرة أما في صيغ جمع المذكر السالم فنادر .

أما جموع القلة التي جمعت جمعا آخر فأمثلتها أولاً في جموع التكثير :

قالوا في (أيد) جمع (يد) (أياد) .

قال الراجز : قطن سخام بأيادى عزّل

وقال عدى :

ساءها ما تأملت في أيادينـــــا وأسيافنا إلى الأعناق

وأنشد أبو زيد :

فأما واحد فكفاك مثلى فمن ليد تطاوحها الأيادي [٢]

وقالوا (أواطب) جمع (أوطب) ومفرده (وَطْب) وعاء اللبن .

قال الراجز : تحلب منها ستة الأواطب

وقالوا (أكالب) جمع (أكلب) ومفرده (كلب) حكاه الجوهرى .

وقالوا (أسام) جمع (أسماء) ومفرده (اسم) .

---

(١) شرح المفصل ٥/ ٥٦ .

(٢) شرح المفصل ٥/٧٥ .

وقالوا (أقاويل) جمع (أقوال) ومفرده (قو) .

وقالوا (أباييت) جمع (أبيات) ومفرده (بيت) .

وقالوا (أعاريب) جمع (أعراب) ومفرده (عرب) .

وقالوا (أناعيم) جمع (أنعام) ومفرده (نَعَم) .

وقالوا (أناصى) جمع (أنصاء) ومفرده (نصو) .

وقالوا (أساق) جمع (أسقية) ومفرده (سقاء) .

وقالوا (أساور) جمع (أسورة) ومفرده (سوار) .

ويقول أبو عمرو بن العلاء : قد يكون (أساور) جمع (إسوار) بمعنى سوار .
وخفف بحذف الياء لأن حقه أن يكون (أساوير) فلا تكون من صور جمع الجمع .

ثانيا : جموع القلة التي جمعت جمعا سالما بالألف والتاء .

قالوا في (أعين) جمع عين (أعْينات) .

وجاء منه بأعينات لم يخالطها القذى .[1]

ومثله (أعطيات) جمع (أعطية) التى مفردها (عطاء) .

ومثله (أسقيات) جمع (أسقية) التى مفردها (سقاء) .

لذا نقترح أن يعدل قرار (٦٩) ليكون في الصورة الآتية :

جمع التكسير الذى يفيد قلة والذى يفيد كثرة يجوز أن يجمع جمعا سالما بالألف والتاء وكذا جمعا مكسرا في صورة أخرى .[2]

المراجع :

- شرح الأشمونى وحاشية الصبيان .
- شرح المفصل .
- همع الهوامع .
- شرح الشافية .
- النحو الوافى .

---

(١) شرح المفصل .

(٢) عند تكسير مكسر ينظر إلى ما يشاكله من المفردات فيكسر مثل تكسيره ، والمراد بما يشاكله أى يماثله في عدد الحروف والحركات والسكنات من غير اعتبار لنوع الحركة .

الصدارة
(لأدوات الاستفهام والشرط) *

الصـــدارة مأخوذة لغويا من الصدر وهو أعلى مقدم الشيء ، ويقال منها هذا الشــيء فـــي الصـــدارة أي يتصـــدر كل ما عداه ، ويجمع النحاة على أن لأدوات الاســـتفهام والشرط الصدارة أي المجئ في أول جملتها أو عبارتها ، ومن الخير أن نتناول ذلك بشيء من الشرح والبيان .

١- صدارة أدوات الاستفهام

للاســـتفهام حرفان وأسماء متعددة ، أما الحرفان فهما الهمزة وهل في مثل : أزيد جـــاء ــ هل جاء زيد " . وأما الأسماء فإنها تستخدم في الاستفهام وغيره ، وهى : مـــن " للســـؤال عن العاقل في مثل : " من جاء ؟ " وما للسؤال عن غير العاقل في مثل : " ما معك ؟ " و " أين " و " أنى " للسؤال عن المكان في مثل : " أين (أنى) سافرت ؟ و " متى و " أيان " للسؤال عن الزمان في مثل : " متى (أيان) عدت " و " أي " في مثل : " أيكم مسافر ؟ " وكم في مثل : كم كتابا معك " وكيف في مثل " كيف جئت ؟ "

وكـــل هذه الأسماء وما يلي "الهمزة وهل " يعرب مع تاليه من جملته ، وهذا هـــو معنى صدارة أدوات الاستفهام . فلا تعرب ألبتة مع ما يسبقها إذ يخرجها ذلك عـــن الصـــدرية ، إنمـــا تعـــرب في داخل جملته المقترن بها ، ففي مثل آية يونس ﴿ قـــال موسى ما جئتم به السحر ...﴾ لا تعرب (ما) مفعولا به لقال وإنما تعرب مبـــتدأ و (جئتم به) خبر ، والجملة مقول القول ، وفي مثل آية سورة يس : ﴿ ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون ﴾ لا تعرب (كم) مفعولا به لفعل (يروا) السابق لها إنما تعرب مفعولا به للفعل التالي لها في جملتها : (أهلكنا) .

وفقط تخضع هذه الأسماء للجر أحيانا إما بحرف جر وإما بإضافة اسم إليها ،

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

ويكــثر دخــول حــروف الجر عليها في مثل : " بمن تؤيد كلامك ؟ لمن تسند هذا الكــلام؟ عمن تنقل ما ذكرت ؟ ــ فيمن تعلم ما ظننت ؟ ــ بم تستشهد من الشعر ؟ لم تقول ذلك ؟ ــ عما تستفهم ؟ ــ فبم أنت من ذلك ؟ ــ بأي دليل تقول قولك ؟ ــ لأي غاية تذهب هذا المذهب ؟ ــ عن أي السؤالين أجبت ؟ ــ في أي كتاب قرأت ؟ ــ بكــم اشتريت كتاب الأدب ؟ ــ إلى كم تظل متكاسلاً . وكل هذه الحروف الجارة ومجروراتها من أسماء الاستفهام تعلق بما يليها من أفعال ، فإن وليها اسم كان مبتدأ وأنت خبرا مقدماً له وإن لم يسبقها جار أعربت حسب مواقعها من الكلام . وواضح أن " مــا " تحذف ألفها حين يدخل عليها الجار كما في الأمثلة السابقة . و " من " قد تأتى مضافة في مثل " كتابَ من تقرأ ؟ وكتاب مضافة إلى من وهى مفعول به لتقرأ التالــية " ومن " الاستفهامية في محل جر بإضافتها إليها . ومثل من في ذلك " أي " في قولك " صباحَ أي يوم سفرك ؟ "

ولصــدارة أدوات الاســتفهام وأنها لا تعرب مع ما قبلها وإنما تعرب مع ما بعدها فتح النحاة في باب ظن وأخواتها مبحثا سموه مبحث التعليق قالوا فيه إن أفعال القلــوب الــثلاثة عشــر ، وهى ظن وخال وحسب ودرى وتعلم ورأى وعلم وجعل وحجــا وعد وزعم ووهب ووجد ، حين تدخل على جملة استفهامية تعلق عن العمل فــيها بحيث تعرب أداة الاستفهام مع جملتها ، ثم يقال فيما بعد إنها ــ مع جملتها ــ ســدّت مسد مفعولى هذه الأفعال لأنها تتطلب دائما ــ كما هو معروف ــ جملتين ، ويتضح ذلك في مثل آية التنزيل : ﴿ وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ﴾ فلو أن أدرى كانــت تعمل فيما بعد همزة الاستفهام لقرئت الآية : أقريبا أم بعيدا مفعولا به ثانــيا للفعل أدرى : وهى قراءة ممنوعة بحكم قانون الصدارة لأدوات الاستفهام وأن مــا بعد همزته لا يعرب مع ما قبله وإنما يعرب مع ما بعده ، فكلمة (قريب) خبر مقــدم مــرفوع و (أم بعيد) معطوفة عليها و (ما) اسم موصول مبتدأ مؤخر و (توعدون) صلة الموصول . ومن آية سورة طه : ﴿ ولتعلمُن أينا أشدُّ عذابا ﴾ فقد علــق الفعــل (ولتعلمــن) عن الجملة الاستفهامية بعده ، وتعرب (أينا) مبتدأ و

(أشد) خبر ، ولو كان الفعل غير معلق لنُصِبَت " الكلمتان " أينا ــ أشد " مفعولين لـــه . ومـــن ذلك آية سورة الشعراء : ﴿ وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ﴾ و " أي " فـــي الآية ليست منصوبة بالفعل قبلها ، لأنها استفهامية واسم الاستفهام له الصـــدر دائما في عبارته ، كما قلنا مرارا ، وإنما هي مفعول مطلق منصوب لفعل (ينقلـــبون) بعدهـــا ، وقُدِّمت من تأخير لأن الأصل ينقلبون أي منقلب ، لأن اسم الاســـتفهام دائما له صدر الكلام . ومثل ذلك قولك : " علمت متى المحاضرة " فمتى خبر مقدم والمحاضرة مبتدأ مؤخر ، ويقال الجملة سدَّت مسد مفعولي " علمت " .

وبالمثل : " علمتَ أين كان زيد ؟ " فأين خبر مقدم لكان وليست معمولة لفعل علمـــت " . ولاحظ النحاة أن في الذكر الحكيم أفعالا ليست من الأفعال الثلاثة عشر المارة التي سموها أفعال القلوب وليها جمل استفهامية وعلقت عنها، فألحقوها بها في التعلـــيق، وهـــي : سأل كما في سورة الذاريات : ﴿ يسألون أيان يوم الدين ﴾ فأيان ظـــرف مقـــدم خبر و (يوم) مبتدأ مؤخر، ولو كان الفعل سأل غير معلق لنصبت كلمـــة (يـــوم الدين) ومثل هذا الفعل في التعليق فعل أبصر ومشتقاته كما في آية القلم : ﴿ فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون ﴾ فـــ (المفتون) مبتدأ مؤخر و(بأيكم) جار ومجرور خبر مقدم ، والفعلان قبل الجملة الاستفهامية معلقان وإلا لنصبت كلمة (المفـــتون). ومن ذلك فعل نظر في آية الغاشية : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقـــت ﴾ وكيف حال وليست منصوبة بفعل ينظرون لأنه معلق وإنما هي منصوبة بفعـــل (خلقت) بعدها لأنها استفهامية واسم الاستفهام له صدر الكلام ولا يعمل ما قبله فيه.

ومـــن ذلـــك آية سورة الكهف : ﴿ فلينظر أيها أزكى طعاما ﴾ ففعل فلينظر معلـــق و(أيهـــا أزكـــى) مبـــتدأ وخـــبر . ومـــن ذلك فعل استنبأ في آية يونس : ﴿ ويستنبئونك أحق هو ﴾ والفعل في الآية معلق لدخول همزة الاستفهام على الجملة بعدها ، و (حق) خبر مقدم و (هو) مبتدأ مؤخر .

ومــن ذلــك فعل فكر مثل : " فكرت أهذا صحيح أم غير صحيح ؟ " وفعل فكر في العبارة معلق لأن همزة الاستفهام حجزت بينه وبين جملتها الداخلة ، وزاد ابن مالك على هذه الأفعال فعل نسى كما في قول زياد الأعجم هاجيا :

ومن أنتمُ إنا نسينا من أنتمُ وريحكم من أي ريح الأعاصر

و " من " التالية لنسينا في البيت استفهامية ، وهو لذلك فعل معلق ، و من أنتم " مبــتدأ وخــبر . وقــال ابــن مالك : كل ما قارب أفعال القلوب يجرى مجراها في التعليق. والمسألة ـــ في رأينا ـــ أوضح مما كان ، إذ يلاحظ أن هذه الأفعال السالفة غــير القلبية التي نصوا على إلحاقها بالأفعال القلبية الثلاثة عشر منها ما يتعدى إلى مفعولين مثل : " سأل " وما يتعدى إلى مفعول واحد مثل : " أبصر ـــ نظر استنبأ ـــ نســى " ومــنها فعل لازم هو " فكر " . ومن أجل ذلك كان ينبغي الأخذ برأي العالم النحوي القديم يونس في أن التعليل لا يقتصر على أفعال القلوب وحدها ولا على ما ألحق بها من الأفعال فحسب ، بل هو يتناول الأفعال جميعاً قلبية وغير قلبية .

ولعــل في كل ما قدمت ما يوضح معنى صدارة أدوات الاستفهام وأنها دائما تكــون في صدر جملتها فلا يعمل فيها ما قبلها بحال ، وأنها حين يسبق جملتها فعل قلبى أو غير قلبى فإنها لذلك تعلق عن العمل أو قل تعطله فلا يمتد إليها بأى صورة من الصور ، وبذلك نخلص إلى القاعدتين التاليتين :

١- تتصــدر أدوات الاســتفهام جملــتها ولا يعمل فيها ولا في أى جزء من أجزاء جملتها ما قد يسبقها من أفعال وغير أفعال .

٢- تعلــق الجملــة الاستفهامية الفعل قلبيا وغير قلبى عن العمل فيها ، ويعرب اسم الاستفهام دائما مع ما بعده .

العدول عن قرارين مجمعيين .

اتخــذ مؤتمــر المجمــع سنة ١٩٨٥ قرارين يخالفان مخالفة صريحة قاعدة صدارة أسماء الاستفهام هما :

أ- خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر .

ب ــ تسويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها . ويحسن أن نتوقف قليلا لمناقشة القرارين .

أ- خروج (ماذا) في الاستفهام عن الصدر .

والقــرار يمضـــى بإجازة أن يقال : " فعلت ماذا ؟ وقرأت ماذا ؟ ونحوهما بحيث تكون " ماذا ؟ " معمولة لما قبلها .

والتعبير المقترح ، وهو " فعلت ماذا ؟ قرأت ماذا ؟ تعبير مقبول لكن لا على أن ماذا مفعول به للفعل السابق ، وإنما على أن " ما " مبتدأ و " ذا " خبر ، كما نص علـــى ذلــك الــنحاة مرارا ، " ما " لا تزال في صدر جملتها لا كما توهم صانعوا القرار. والأولى أن يقال : " ماذا فعلت ؟ ــ ماذا قرأت ؟ " حتى لا يتوهم متوهم أن الفعلين عملا في جملة : ماذا ؟ وحولاها من باب الجمل إلى باب المفردات . وبذلك يتضح أن القرار الذي اتخذه المجمع في صيغة (ماذا ؟) الاستفهامية جدير بالإلغاء لأنه يناقض القاعدة العامة لصدارة أدوات الاستفهام .

ب ــ تســويغ أساليب في ظاهرها خروج أدوات الاستفهام عن صدارتها : وضعت لهذا القرار مقدمة تحاول أن تقيس الاستفهام في الفصحى على الاستفهام في العامية وما يجرى فيها أحيانا من خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة في الظاهر مثل قول القائل : محو الأمية مسئولية قومية كيف ؟ وأنت من ؟ منزلك أين ؟ السفر متى ؟

ووضـــع القواعــد فـــي الفصحى على أساس ما يجرى في ألسنة العامة غير مقــبول، وقيل إن لذلك نظائر في العربية ، واستشهد على ذلك ببيتين وآية قرآنية ، وأحد البيتين بيت زياد الأعجم المار :

ومن أنتمُ إنا نسينا من أنتمُ   وريحكم من أى ريح الأعاصر

" مـــن أنتم " مبتدأ وخبر كما مر ، والفعل " نسى " معلق في البيت كما ذكر ذلك ابن مالك فيما أسلفنا ، إذ تليه جملة استفهامية .

والاستفهام في الشطر الثاني جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف لا خبر لكلمة " ريحكم " كما ظن والتقدير ريحكم من أي ريح الأعاصر هي والبيت الثاني المستشهد به على هذه القضية المخطئة قول محمد بن كعب الغنوى :

وحدثتمانى إنما الموت في القرى　　فكيف وهاتا روضة وقليب

وكأنما ظن أن " كيف " الاستفهامية في البيت معمولة لفعل " وحدثتمانى " وهو ظن مخطئ لأن اسم الاستفهام له الصدر دائما ، وكيف في البيت خبر مقدم لمبتدأ محذوف ، أي فكيف ذلك ، وإذاً فلا شاهد في البيت على ما يقال عن أن الاستفهام فيه أو اسم الاستفهام خرج عن صدارته . والشاهد الثالث لقاعدة خروج أدوات الاستفهام عن الصدارة آية سورة التوبة : ﴿ كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاًّ ولا ذمّة ﴾ . وكأنما ظن أن (كيف) الاستفهامية في الآية خرجت عن الصدارة، وقبلها مباشرة ﴿ كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم إن الله يحب المتقين ﴾ وإحدى اثنتين إما أن تكون (كيف) في أول الآية التالية توكيد لكيف الأولى المصدرة بها الآية وكيف فيها حال من كلمة (العهد) في الآية ، وإما أن تكون حالا أخرى من صيغة مماثلة أي كيف يكون لهؤلاء الناكثين عهد عند الله وعند رسوله والحال أنهم إن يظفروا بكم لا يرقبوا فيكم عهدا ولا ذمة . وإذن فكيف في الآية المستشهد بها لم تخرج ــ كما ظن ــ عن الصدارة . ويتضح من كل ذلك أن ما قرره المجمع من تسويغ أساليب خرجت فيها أدوات الاستفهام عن صدارتها قرار ينبغي العدول عنه مثل سابقه ، والصحيح ما قررته القاعدة السابقة من أن أدوات الاستفهام لها الصدر أو الصدارة دائما في جملتها وأن ما قبلها لا يعمل فيها البته .

ب ــ صدارة أدوات الشرط .

تتنوع أدوات الشرط ، فمنها حرفان هما إن وإذ ما في مثلى : ﴿ وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ﴾ و " إذ ماتأتنا نكرمك " و " إذ ما " مهجورة من قديم في الاستعمال . ويقابل هذين الحرفين أسماء شرط كثيرة ، وجمهورها مشترك بين

الشرط والاستفهام وفي مقدمتها " من " وهى للعاقل في مثل آية النساء : ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ و " ما " وهى لغير العاقل في مثل آية البقرة : ﴿ وما تفعلوا من خير يعلمه الله ﴾ وأختها : " مهما " وهى بمعناها كقول زهير :

ومهما تكن عند امريء من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

و " متى " في مثل : " متى تقم أقم " وأيان في مثل : " أيان تجلس أجلس " وهما ظرفا زمان ، و " أين ــ أينما في مثل : " أين تطلبنا تجدنا " وآية النساء :

﴿ أينما تكونوا يدرككم الموت ﴾ و " أنَّى " في مثل : " أنى تجئه تجده كريما " وحيثما في مثل : " حيثما تستقم تنجح " وكل هذه الظروف للمكان والزمان تتعلق بجواب الشرط لا بفعله . ومن أسماء الشرط أيضا " أي " في مثل : " أى عمل تعمل أعمل " و " كيفما " وهى للحال في مثل : " كيفما تجلس أجلس " . وكل هذه الأدوات يليها جملتان تسمى أولاهما فعل الشرط والثانية الجواب أو الجزاء كما توضح ذلك الأمثلة السالفة ، والمضارع بعدها يجزم بالسكون إذا كان لمفرد وبحذف النون إذا كان لمثنى أو جماعة .

وتلحق بتلك الأدوات ثلاث أدوات اسمية ظرفية وأداة حرفية ، أما الأدوات الاسمية الظرفية فهي : إذا ولما وكلما ، والجملتان بعدها تكونان ماضيتين ، ولذلك لا تعد جميعا أدوات شرط جازمة كالأدوات السالفة بل هي أدوات شرط غير جازمة ــ وإذا جاء مضارع في جوابها لا يجزم ، وأولاها إذا وهي ظرف للمستقبل مثل : " إذا دعوته أتى ــ إذا دعوته يأتي أو يجئُ " وهي تحول زمن الماضي بعدها إلى المستقبل أي " إن تدعه يأت أو يجئ " . وثانية هذه الأدوات الظرفية الشرطية غير الجازمة لما وهى ظرف وجود لوجود أي وجود الجواب لوجود الشرط مثل آية الإسراء : ﴿ فلما نجّاكم إلى البر أعرضتم ﴾ وإذا كان جوابها مضارعا لم يجزم كآية سور هود ﴿ فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلُنا ﴾ برفع (يجادلنا) وهي الجواب ، وإذا كان جوابها جملة اسمية اقترنت ــ مثل بقية أدوات الشرط جازمة وغير جازمة أو إذا الفجائية مثل آية لقمان : ﴿ فلما نجاهم إلى البر

فمــنهم مقتصــد ﴾ ، وآيــة العنكبوت : ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ .
وثالثة هذه الأدوات الشرطية غير الجازمة " كلما " وهى مثل " لما " منصوبة على الظرفــية ويليها دائما ماضيان مثل : " كلما ذهبوا عادوا " أما الأداة الحرفية فهي لو الشــرطية، وهي مثل الأدوات الظرفية الثلاثة غير جازمة ، وتختص مثلها بالدخول علــى فعليــن ماضــيين ، وقال سيبويه : وهي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره " وصور ذلك النحاة بعده بقولهم إنها حرف امتناع لامتناع أي امتناع الجواب لامتناع الشــرط مــثل : " لو قام زيد قام عمرو " فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد وقال ابن هشــام في المغنى : " فهم الامتناع في لو كالبديهي فإن كل من سمع كلمة : لو فعل فهــم عــدم وقوع الفعل من غير تردد . وإذا كان جوابها ماضيا مثبتا غلب اقترانه بــاللام كآيــة الأنفال : ﴿ ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا ﴾ فلا يقترن جوابها الماضي المثبت باللام مثل آية الواقعة : ﴿ لو نشاء جعلناه أجاجا ﴾ .
أمــا إذا كان جوابها ماضيا منفيا فالغالب عدم اقترانه باللام مثل آية الأنعام(لو شاء الله ما أشركنا) وقد يقترن بها مثل: " لو كان الخيار لما حضرت ".

وأدوات الشــرط كأدوات الاستفهام لا يعمل فيها عامل قبلها إلا إذا وقعت بعد حــرف جر أو اسم مضاف فإنها تجر مثل : " بمن تستعن أستعن ــ إلى من تذهب أذهــب ــ عما تسأل أسأل ــ فيما تقرأ أقرأ ــ في أي يوم تسافر أسافر ــ صبيحة أي يــوم تعمــل أعمل " واسم الشرط المجرور وجاره يتعلقان بالجواب ، وبالمثل الظرف : " صبيحة أي يوم " معمول للجواب ، وبالمثل جميع أسماء الشرط الزمانية والمكانــية العامل فيها دائما الجواب ، أما من فبحسب مواقعها من الكلام فقد تكون مبــتدأ فــي مثل : " من يقم أقم معه " وقد تكون مفعولا به في مثل آية الأعراف : ﴿ مــن يُضلل الله فلا هادى له ﴾ . و " ما " تكون مفعولا به مثل آية البقرة : ﴿ وما تفعلــوا مــن خير يعلمه الله ﴾ وقد تكون مفعولا به أو مفعولا مطلقا في مثل : " ما تعمل أعمل " وعلى الأول أي ما تعمله أعمله " وعلى الثاني : أي عمل تعمل أعمل، وقــد تكون مصدرية زمانية في مثل آية التوبة : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ﴾

أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم . و " أي " إن أضيف إلى ظرف زمان في مثل : " أي يوم تسافر أسافر " أو إلى ظرف مكان في مثل : " أي مسجد تصل فيه أصل " فهـــي منصوبة على الظرفية ومتعلقة بالجواب ، وإن أضيف إلى مصدر في مثل : " أي عمـــل تعمـــل أعمل " فهي مفعول مطلق وقد تكون مبتدأ في مثل : " أي شخص يستغفر به يغفر له ، ومفعولا به في مثل : " أي عمل تعمله تحسنه " .

* " كيفما " تعرب حالا في مثل : " كيفما تجلس أجلس " وخبرا لكان في مثل " كيفما تكن أكن .

وقـــاعدة عامة لا تعرب أدوات الشرط مع ما قبلها إنما تعرب مع ما بعدها إذ هـــي جزء لا يتجزأ من جملتها وهذا هو معنى ما يقوله النحاة ويرددونه من أن لها الصدر أو الصدارة في عبارتها فهي تتصدرها وتتمها في الإعراب أو بعبارة أخرى فـــي تشـــكيلها كجملة، ولكي يتضح ذلك وضوحاً بيِّنا نستعرض فيما يلي طائفة من الصـــيغ التي قد توهم أن اسم الشرط معمول لما قبله ، فمن ذلك آية يوسف : ﴿ إنه مـــن يـــتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ﴾ فاسم الشرط " من " في الآية لـــيس خبرا لأن ، وإنما هو مبتدأ وخبره فعل الشرط : " يتَّق " وجملة الجواب اسمية ولذلك اقترنت بالفاء ، و " من " وجملتاها خبر إن . ومن ذلك بيت القطامي :

الناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهي ولأم المخطئ الهبل

و " الـــناس " فـــي البيـــت مبتدأ مرفوع و " من " اسم شرط في محل رفع مبتدأ ثان وجملة فعل الشرط خبر ، والجواب " قائلون له " بتقدير محذوف أي فهم قائلون له و " من " مع جملتيها الشرطيتين خبر " الناس " . ومن ذلك قول المتنبي :

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكنَّ من يبصرْ جفونَك يعشق

و " مـــن " في الشطر الثاني اسم شرط جازم ، ومن الخطأ أن يقال إنها اسم " لكن " فاســـمها ضـــمير شأن محذوف ، و " من شرطية مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع وخبرها فعل الشرط و " يعشق " الجواب ، و " من " وما بعدها خبر لكن .

ومن ذلك قول بعض الشعراء :

أرى العمر كنزًا ناقصاً كل ليلة وما تنقص الأيام والدهر يَنْفَدِ .

و " مـــا " في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم ، وخطأ أن يقال إنها معطوفة على كلمـــة " العمر " مفعول أرى ، إنما هي مفعول للفعل الثاني لها وهو فعل الشرط و " ينفد " الجواب ، وهما مجزومان . ومن ذلك :

بنفسي سقام لست أحسن وصفه   على أنه ما كان فهو شديد

و " مـــا " فـــي الشـــطر الثانـــي اســم شـــرط ، وليست ــ كما يظن خطأ ــ خبر لأن ، وإنمـــا هـــي خـــبر مقـــدم لكـــان التالـــية ــ واسم كان ضمير مستتر يعود علـــى ســـقام وقـــرن جوابهـــا بالفـــاء لأنـــه جملة اسمية ، وهي وما يليه من فعل الشـــرط والجـــواب خـــبر أن . ومـــن ذلـــك آية الأعراف : ﴿ وقالوا مهما تأتنا به مـــن آيـــة لتســـحرنا بهـــا فمـــا نحن لك بمؤمنين ﴾ و " مهما " في الآية اسم شرط جـــازم ومـــن الخطـــأ أن يظـــن أنهـــا مفعول للفعل (قالوا) وإنما هي مبتدأ خبره فعـــل الشـــرط ، وهـــي وجملـــتا الشـــرط والجـــواب يقول لقالوا . ومن ذلك قول امرئ القيس في معلقته :

أغرك مني أن حبك قاتلي   وأنك مهما تأمري القلب يفعل

و " مهما " في البيت اسم شرط جازم ومن الخطأ أن يقال إنها خبر : " أن قبلها إنما هـــي مفعـــول مطلق للفعل بعدها بمعنى " أي أمر تأمري القلب يفعل " وهي وفعل الشـــرط والجواب خبر أن . ومن ذلك آية البقرة : ﴿ فاستبقوا الخيرات أينما تكونوا يـــأت بكم الله جميعا ﴾ و (أينما) في الآية اسم شرط جازم منصوب على الظرفية المكانـــية ، وليس متعلقا بالفعل : (فاستبقوا) إنما هو متعلق بالجواب (يأت) وإلا اخـــتل المعنى واختل نسق الكلام إذ تلاه فعلان مجزومان مرتبط بعضهما ببعض . ومن ذلك قول بشر بن أبي حازم .

وينصرنا قوم غضاب عليكم   متى نَدْعُهم يوما إلى النصر يركبوا

و " مـــتى " في أول الشطر الثاني اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية ، ولـــيس مـــتعلقا بـــالفعل السابق " ينصرنا " وإنما هو متعلق بالجواب يركبوا ، وهو وجملتاه الشرطيتان في محل رفع صفة ثانية لقوم .

ومن ذلك قول زهير في المديح:

جرئ متى يَظْلم يعاقبْ بظلمه   سريعا وإلا يبد بالظلم يظلم

و " متى " في البيت كسابقتها اسم شرط جازم مبنى في محل نصب على الظرفية الزمانية ، وليس متعلقا بكلمة " جرئ " السابقة له وإنما هو متعلق بالجواب " يعاقب " وإلا اختل نسق الكلام وسياقه . ومن ذلك آية الإسراء : ﴿ قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًّامًّا تدعو فله الأسماء الحسنى ﴾ و "ما " في أياما زائدة والمعنى أى اسم من أسماء الله تسمونه الله أو الرحمن فادعوه به " وأياما مفعول ثان لا للفعل السابق: (ادعوا الرحمن) إنما للفعل التالي ، وجملة (فله الأسماء الحسنى) جواب (أياما) .. ومن ذلك قول الحسين بن الحمام المرى :

ولكن خذوني أنَّ يوم قدرتمُ   عليَّ فحُزُّوا الرأس أن أتكلما

و " أن يوم " في البيت اسم شرط جازم منصوب على الظرفية الزمانية الإضافية إلى يوم و قدرتم " فعل الشرط ودخلت الفاء على الجواب : " فحزوا) لأنه فعل أمر . ومن ذلك بيت الشنفرى في الثناء على زوجته :

أمية لا يخزى ثناها حليلها   إذا ذكر النسوان عفَّت وجَلَّتِ

و " إذا " في البيت اسم شرط غير جازم مبنى في محل نصب على الظرفية ، وليس معمولا للفعل قبله " يخزى " وإنما هو معمول لجوابه " عفت " ولذلك يقول النحاة في إعرابه : إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه (لأنه يضاف إليه) منصوب بجوابه . ومن ذلك قول راشد اليشكرى في هجاء قيس بن خالد الشيبانى وقراره عن الأخذ بثأر صديقه قيس حين تحقق منهم وأنهم جناته :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا   صددت وطبت النفس ــ ياقيس عن عمرو

و " أن " في البيت زائدة ، و " لما " اسم شرط غير جازم مبنية في محل نصب على الظرفية الزمانية وهى ليست معمولة للفعل قبلها : رأى ، وإنما هي معمولة لجوابها: " صددت " . ومن ذلك آية البقرة : ﴿ يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه ﴾ . و " كلما " في الآية اسم شرط غير جازم ، و " كل " منصوبة على

الظرفــية ، وعاملهـــا أو ناصبها ليس فعل (يخطف) قبلها وإنما عاملها جوابها : " مشـــوا " ومـــا فـــي (كلما) مصدرية ظرفية وهي والفعل بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى كل أي في كل وقت إضاءة .

ولعــل فـــي كل ما ذكرت من أمثلة ما يبين في وضوح معنى صدارة أدوات الشرط الجازمـــة وغـــير الجازمة وأنها تتصدر دائما جملتها ولا تعرب مع ما قبلها بحيث يتســلط عليها في العمل بل تعرب دائما مع ما بعدها ، وبذلك نخلص إلى القاعدتين الآتيتين :

١- تتصدر أدوات الشرط جازمة وغير جازمة جملتها .

٢- لا يعمل فيها عامل ــ من فعل وغير فعل ــ قبلها .

المراجع :

- الكـــتاب لســـيبويه ٤٣٢/١ ومـــا بعدها ، ٩٣ وما بعدها و ١٠٩ وما بعدها و ٢٨١ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ٤٦/٢ وما بعدها و ٢٩٧/٣ و ١٢٨/٤
- الرضى على الكافية ١٤/١ ، ٥٣/٢ وما بعدها
- المغنى لابن هشام : انظر أدوات الاستفهام والشرط
- العبارة على الأشمونى ٢/٤ وما بعدها .

*

*   *

*   *   *

إخراج غير وسوى من باب الاستثناء *

١- غير .

غـير اسم ملازم للإضافة في المعنى ، وقد ورد عشرات المرات في القرآن الكـريم ، تارة اسما وتارة صفة ، وقد جاء مجرورا مرارا وتكرارا في مثل : ﴿ إن الله يـرزق مـن يشـاء بغيرِ حساب ﴾ وجاء مرفوعا خبرا لمبتدأ مثل : ﴿ وهو في الخصـام غـيرُ مبيـن ﴾ وخـبراً لأن في مثل : ﴿ إن عذاب ربهم غيرُ مأمون ﴾ وجـاء منصـوبا اسما لأن في مثل : ﴿ وتودون أنَّ غيرَ ذات الشوكة تكون لكم ﴾ ومفعولا به في مثل : ﴿ أغيرَ الله أتخذ ولياً ﴾ ومفعولا مطلقا في مثل ﴿ يظنون بالله غـير الحـق ﴾ وظرف زمان مثل : ﴿ ما لبثوا غيرَ ساعة ﴾ . وجاءت نعتا مرارا مثل : ﴿ إنه عمل غيرَ صالح ﴾ و ﴿ مَن إله غير الله يأتيكم بضياء ﴾ و ﴿ لاتدخلوا بـيوتا غـيرَ بيوتكم ﴾ و ﴿ نعمل صالحا غيرَ الذي كنا نعمل ﴾ . ولم تأت مبتدأ في القرآن ، وجاءت عن العرب في مثل : " غيرُك يبخل "
وقول المتنبي :

غيري بأكثر هذى الناس ينخدع   إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

وجـاءت " غـيُر " منصوبة كثيرا في مواضع لا تندرج في هذه الوجوه من الإعراب كما في قوله عز شأنه : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه ﴾ ، أي من اضطر إلى أكل هذه الأشياء المحرمة لا باغيا طلبها ولا متجاوزا سد الجوع فلا إثم عليه ، ومثل غـير فـي هـذه الآيـة : ﴿ لا يسـتوى القاعدون من المؤمنين غيَر أولى الضرر والمجـاهدون فـي سـبيل الله بأموالهم وأنفسهم ﴾ في قراءة من قرأ الآية بنصب : (غير) ومثل هاتين الآيتين قوله عز سلطانه :
﴿ أُحِلَّت لكم بَهيمةُ الأنعام إلا ما يُتلى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم ﴾

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

ومعنـــى الآية واضح وهو أنه أحلت لكم بهيمة الأنعام من الإبل والبقر والغنم إلا ما يتلى عليكم تحريمه ، غير محلين أو مجوزين الصيد وأنتم محرمون بحج أو عمرة .
وقـــد توقف سيبويه عند " غير " في كتابه ، وأفرد لها فصلا قصيرا ذكر فيه عبارة تماثل العبارات القرآنية السالفة هي : " أتاني القوم غير زيد " وقال إن معنى العبارة أن غـــير زيد جاءوا فصارت غير فيها معنى إلا فجرت الاسم الذي بعد إلا يقول : " وكـــل موضع جاز فيه الاستثناء بالإجاز بغير وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا، لأنـــه اســم بمنزلـــته ، وفـــيه معنى " إلا " . وفسر المبرد في كتابه المقتضب كلام سيبويه، فقال : " اعلم أن كل موضع جاز أن تستثنى فيه بالإجاز الاستثناء فيه بغير ... وكل موضع وقع الاسم فيه بعد إلا جرى على ضرب من الإعراب كان حالاً في " غـــير إلا أن تكـــون نعتا " . وفسر النحاة كلام المبرد وسيبويه بأن " غير " تعرب إعـــراب الاسم التالي لإ ، بمعنى أنها تأخذ حكم ما بعد إلا فإذا كان الكلام قبلها تاما موجبا نُصبت في مثل :
جاء القوم غيرَ زيد " بنصب " غير " على الاستثناء كما تنصب " زيدا " في مثل : " جاء القوم إلا زيدا " وإذا كان الكلام تاما غير موجب مثل : " ما جاء القوم غير زيد" جاز في " غير " النصب على الاستثناء والرفع على البدلية تماما كما في مثل : " ما جـــاء القوم إلا زيدا أو إلا زيد " بنصب زيد ورفعها ، وإذا كان الكلام غير موجب وغير تام أعربت إعراب الاستثناء المفرغ حسب ما يطلبها من العوامل ، ففي مثل : " مـــا جاء غير زيد " تعرب فاعلا مرفوعا مثل " زيد " في قولك " ما جاء إلا زيد " وتعـــرب مفعـــولا به في مثل " ما رأيت غير زيد " مثل زيد في قولك : " ما رأيت زيداً " .

وخـــالف أبـــو علـــى الفارســـي ســـيبويه والمـــبرد وغيرهما من النحاة في إعـــراب " غـــير " حيـــن لا تـــأتى على وجه من وجوه الإعراب التي ذكرناها في صـــدر هـــذه الكلمـــة، وتكـــون فـــي الوقـــت نفسه منصوبة كما في الآيات الثلاث التـــي مثلـــنا بهـــا وكمـــا فـــي المثال الذي ذكره سيبويه ، وهو قول القائل : " جاء

القـوم غـير زيـد " . وقـال إن غـير " ليسـت منصوبة على الاستثناء في هذه الأمـثلة إنمـا هـي منصـوبة علـى الحالـية ، وهى واضحة في الآية : ﴿ فمن اضـطر غـير بـاغ ﴾ وكذلـك في الآيتين التاليتين لهما وأيضا في مثال سيبويه. واعـترض علـى أبـي علـى الفارسي بأن " غير " جامدة والأصل في الحال أن تكـون مشـتقة ، غـير أنهـا جـاءت جـامدة في أحد عشر موضعا نص عليها الـنحاة كمـا فـي مـثل الآيـات : ﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربيا ـ أأسجد لمن خلقت طيـنا ـ وتنحـتون الجـبال بـيوتا ـ وهـذا بعلى شيخا ـ ولا تمش في الأرض مـرحا ﴾ ويـدور مـن ذلـك كثـير فـي العربية مثل : " هو الحق صدقا ـ هو علمـا أبـرع مـنه أدبـا ـ صـام رمضـان ثلاثين يوما ـ أقبل زيد أسدا " إلى غـير ذلـك. وبذلـك يسـقط هـذا الاعـتراض علـى رأى أبى على الفارسي . ويرجع رأيه لما يلي :

أولا : أن الأصل في " غير " الوصف وأنها تخرج عنه إلى الاستثناء حملا على إلا، وهو حمل يعفينا منه أبو علي الفارسي إذ تحول الكلمة من الوصفية إلى الحال كثير فـي العربية إذ نقول مثلا : " صادفني طالب غاضب " و " صادفني على غاضبا " فـتحول الكلمة من الوصف أو النعت إلى الحال والعكس كثير في العربية " بالضبط كما نقول : " هذا كتاب غير جيد " و " هذا الكتاب غيرَ جيد لا يفيد " فترفع " غير " فـي العـبارة الأولـى ، وتنصبها في العبارة الثانية حالا ، وكلنا نقرأ يوميا مرارا وتكرارا في الصلاة آية سورة الفاتحة ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب علـيهم ﴾ بكسر راء " غير " صفة أو نعتا للذين وهى قراءة حفص عن عاصم أحد القـراء السبعة وبها قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى أي ستة من القراء السبعة ، واختلف عن ابن كثير سابعهم قارئ مكة فروى عنه بكسر الراء في غـير ، وروى عـنه بفـتحها " غيرَ " والأقرب حينئذ أن تعرب حالا لا أن تعرب اسـتثناء ، لأن المغضـوب عليهم ليسوا من جنس الذين أنعم الله عليهم إلا أن يكون استثناء منقطعا ، وهو تكلف لا داعي إلى اللجوء إليه ما دام إعرابها حالا متجها، بل

هو الوجه ، لأن التبادل بين الصفة والحال كثير في العربية كما أسلفنا .

ثانياً : أن إعراب " غير " مستثنى، في مثل " قال القوم غير زيد " إعراب فيه كثير مـن الـتجاوز إن لم يكن " الخلل ، إذ ليست هي المستثنى وإنما هي وسيلة إليه، إذاً المسـتثنى الحقيقي هو ما تضاف إليه ، ففي المثال المذكور المستثنى هو زيد وليس لفظه " غير " وبذلك يتضح أن القول بأن " غير " مستثنى فيه مخالفة واضحة للواقع والمـنطق معـا مما يرجح الأخذ برأي أبي على الفارسي أن " غير " حين تنصب ويكـون فـيها شئ من معنى الاستثناء تعرب حالا لا مستثنى أخذا بمعناه الأساسي الذي وضعت له وهو الوصف أو الوصفية .

ثالثاً : أن إعراب " غير " مستثنى، فيه غير قليل من الصعوبة في تعليم الناشئة " إذ يحـاولون في إعرابها على تصور إعراب المستثنى بعد إلا في أحواله الثلاث حين تكـون العبارة قبله تامة موجبة ، وحين تكون تامة غير موجبة وحين لا تكون تامة ولا موجبة . ولا يوقعنا إعراب الفارسي لها حالا في شئ من هذا كله أو بعبارة أدق لا يجعل الناشئة في حاجة إلى شئ من ذلك ألبتة .

رابعـا : إعراب " غير " حالا يردها إلى أصلها ، لأن الأصل فيها أن تكون صفة ، والحال في واقعها صفة ، ولذلك عرفها ابن هشام في التوضيح بأنها " وصف لبيان الهيـئة " وكل ما بينها وبين الصفة حين تكون نعتا أنها فيه ثابتة والحال صفة غير ثابـتة أو بعـبارة أخرى مؤقتة " مثل " جاء محمد مبتسما " فالابتسام صفة له حين مجيـئه . وكـل ذلـك معناه أن إعراب " غير " مستثنى في بعض الأحوال إعراب عـارض لها بينما إعرابها حالا ــ كما رأى ذلك الفارسي ــ رجوع بها إلى الأصل في استعمالها .

وكـل مـا قدمت ينتهي بإخراج غير من باب الاستثناء كما يقضى بذلك المرجحات السـابقة وإعرابها حالا حينما تكون صالحة له ، إذ تأتى ــ كما ذكرنا ــ في صدر هـذه الكلمة ــ غير وجوه كثيرة من التعبير فقد تكون مبتدأ أو خبرًا أو مفعولا به أو مفعـولا مطلقا أو مفعولا فيه أو مجرورة ، ويكثر أن تجئ صفة كما في آية سورة

الفاتحـــة ﴿ صـــراط الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم ﴾ فغير بالجر صفة للذين، وسُمِعَتْ عن ابن كثير بالفتح كما أسلفنا ، وهى حينئذ تعرب حالا ، ولا داعي لأن يقال إنها يمكن أن تعرب مستثنى لأننا لسنا محتاجين إليه ، فضلا عن أنه يُلزمنا أن نقـول إنـــه استثناء منقطع لأن المغضوب عليهم ليسوا من جنس المنعم عليهم ، وتوضـــح ذلـــك أيضا الآية السالفة : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرُ أولى الضـــرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ﴾ فقد قرئت فيها غير بالرفع ، قـــرأها بذلـــك أربعة من القراء السبعة وهم ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة ، وهى حينئذ نعت للفظة (القاعدون) وقرئت بالنصب كما مثلنا بها ، قرأها بذلك نافع والكســائي وابن عامر بقية السبعة وهي حينئذ حال ، ومن التكلف إعرابها مستثنى ، لأن التــبادل بيـــن النعت والحال كثير في العربية إذ كلاهما وصف . ولعل في ذلك كلـــه ما يؤكد أن إعراب " غير " المنصوبة حالا حين تفيد بحكم معناها الاستثناء ، هو الوجه الصحيح لأنه رجوع بها إلى أصلها وهو الوصف ، وبذلك يبقى إخراجها ــ دون تردد ــ من باب الاستثناء .

" وغـــير " في كل الأمثلة لا تقطع عن الإضافة وذكر لها النحاة مثالا قطعت فـــيه عـــن الإضافة وبنيت على الضم مثل قبل وبعد ، وهو قولهم : " قبضت عشرة ليس غير " ويعربون اسم ليس ضمير يعود على المفهوم مما قبلها أى ليس المقبوض غير ذلك ، وغير خبر ليس مبنية على الضم في محل نصب . وللنحاة كلام كثير في تعـــريفها هـــل يجوز أن يقال " الغير " أولا يجوز ، ولم يرد عن العرب شواهد في تعريـــبها كمـــا تجـــرى فـــي الاستعمال الحديث مثل " الغير لا يوافق على ذلك " . والقياس على غيرها من النكرات لا يمنع ذلك الاستعمال .

ب ــ سوى

اخـــتلف النحاة في سوى " فذهب سيبويه والمبرد وجمهور البصريين أنها ظرف مكان ، وذهب الكوفيون إلى مثلها " غير " تماما فتخرج عن الظرفية ، وتشهد لرأيهم شواهد في اللغة كثيرة، إذ تقول العرب : " قاموا سواك " كما تقول : " قاموا

غـــيرك " . وقد جاءت مثلها مجرورة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود » وجاءت مضافة في قول أحد الشعراء :

وإنني ــ والذي يحج له النا   س بجدوى سواك لم أثق

وجاءت مرفوعة مبتدأ في قول القائل :

وإذا تباع كريمة أو تشترى   فسواك بائعها وأنت المشترى

واسما لليس في قول مجنون ليلى :

أأترك ليلى ليسرع بيني وبينها   سوى ليلةٍ إني ــ إذن ــ لصبور

وفاعلا في قول الفِند الزماني :

ولم يبق سوى العدوا   ن دنّاهم كما دانوا

وجاءت منصوبة اسما لأن في قول القائل :

لديك كفيل بالمنى لمؤمل   وإن سواك من يؤمله يشقى

ومجـــيء " سوى " بهذه الوجوه من التعبير مجرورة ومرفوعة ومنصوبة يشهد بأنها تخـــرج عـــن الظرفية المكانية كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وأنها تتصرف في وجوه مـــن الإعراب مثل غير تماما ، وأيضا فإنها مثلها في صور من التعبيرات تأتى فيها حـــالا ، وقد توجَّه فيها على أنها مستثنى ، كما صنعوا بأختها " غير " تماما ، ومن شواهد ذلك قول قيس بن ذريح :

وكل مصيبات الزمان وجدتها   سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

فلفظـــة " ســـوى " فـــي البيـــت حال قياسا على أختها " غير " ومن التكلف إعرابها مســـتثنى وأن نجرى عليها مايقولون من سبقها بكلام تام موجب حتى تكون منصوبة أو بكلام تام غير موجب حتى يجوز فيها النصب والبدلية أو بكلام لا تام ولا موجب حـــتى تعـــرب حســـب حاجة العوامل ومواقعها في الكلام ، فضلا عما يقولونه من الاســـتثناء المنقطع والمتصل ، فكل ذلك لا حاجة إليه ، اكتفاء بأنها حال منصوبة ، وقطـــع ابـــن مالك بأنها لا تكون ظرفا أبدا وأنها تلزم الإضافة . وواضح أنه ينبغي

إخــراجها مــثل أختها " غير " من باب الاستثناء وإعرابها في المواطن التي يمكن توجيهها فيها على أنها مستثنى حالا منصوبة . والنتيجة لكل ما أسلفنا في " غير " و " ســوى " أنه ينبغي إخراجها من باب الاستثناء ، وإعرابها حالا في جميع المواضع التي يدلان فيها على مغايرة ما بعدها لما قبلها في الحكم .

المراجع :

- الكــتاب لسيبويه (طبع بولاق) ٢٠٢/١ وما بعدها ، ٣٧٠/١ ، ٣٧٤ وما بعدها .
- المقتضب للمبرد ٢٧٣/٢ ـ ٢٧٤ ، ٣٤٩/٤ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ .
- الإنصــاف لابــن الإنباري في الخلاف بين البصريين والكوفيين في سوى ١٨٥ وما بعدها
- التسهيل لابن مالك (نشر وزارة الثقافة) ص ١٠٧ وما بعدها .
- الصبان على الأشمونى (طبعة الحلبي ١١٨/٢)
- همع الهوامع (طبع الكويت) ٢٧٧/٣ وما بعدها .
- لسان العرب في مادة (غير) .

*

* *

* * *

الرأي في " غير " *

ترى اللجنة إخراج " غير " من باب الاستثناء وحسبانها اسما كسائر الأسماء لتماثلها معها شكلا ووظيفة .

أمـا مـن حيـث الشكل فهي " اسم " (في مقابل الفعل والأداة) ، إذ يجوز تنوينها ودخول حرف الجر عليها . وتقع مضافة إلى ما بعدها ، شأنها شأن الأسماء في العربية . وأجاز بعضهم دخول " ال " عليها .

و " غـير " أيضـا اسـم من حيث الوظيفة ، فقد تقع فاعلا ومبتدأ أو خبرا ومفعولا به وصفة وحالا وظرفا ﴿ فما لبثوا غير ساعة ﴾ الخ .

وقـد جاء جُل استعمالاتها في العربية على هذا النحو المذكور . على أنه قد وردت آيـات كـريمة واستعمالات عربية (شعرية ونثرية) قد يفهم منها أنها تفيد معـنى الاستثناء كما في قوله تعالى : ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدون ... ﴾ في قراءة من قرأ بنصب غير .

والأولـى ـ فـي رأينا حسبان "غير" هنا (وفي كل الأمثلة المشابهة) حالا ، وفقا لرأى أبي على الفارسي في مثل هذه الحالات .

ويؤيد اقتراحنا هذا ما يلي :

١- أكثر استعمالات " غير " في العربية يخرج عن هذا النمط من التركيب .

٢- عد " غير " أداة استثناء في مثل هذه الحالات انما بنى على أساس معنى لفظة " غـير " بذاتها (المغايرة أو الإفراج) ، وعلى أساس صحة وقوعها موقع " الا " . وهذا غير مقبول . لأن كثيرا من الصيغ الأخرى يمكن أن تقع هذا الموقع وتفيد هذا المعنى ، ولم تحتسب أداة استثناء ، مثل " بيد ، استثنى ـ أخرْج ـ ليس ـ لا يكون الخ " .

ومعلوم أن هناك فرقا كبيرا بين دلالة الكلمة بصيغتها ودلالتها في الصنعة

---

* بحث للدكتور كمال بشر ـ عضو المجمع .

النحوية ، أى موقعها في التركيب وعلاقتها بسائر الكلم في هذا التركيب .

٣- عــد " غير " أداة استثناء وإعرابها إعراب الاسم الواقع بعد إلا يخالف المنطق والواقع ، لأن المستثنى هنا ليس " غير " وانما هو ما يقع بعدها ، فكيف إذن تعرب إعراب هذا المستثنى ؟

٤- إعــراب " غــير " إعراب الاسم الواقع بعد " إلا " فيه تكلف ظاهر وتعسف في التحليل الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة بالغة على المتعلمين والمعلمين جميعا .

لذا ترى اللجنة إخراج " غير " من باب الاستثناء ، وحسبانها " اسما " كسائر الأســماء تتعاوره المواقع النحوية المختلفة . وتعرب حالا في تلك الحالات التي ظن النحاة أن " غير " فيها أداة استثناء ، ونستند في ذلك إلى رأي أبي على الفارسى .

*

* *

* * *

رد المحذوف من فاء الثلاثي ولامه في النسب *

(أ) ــ رد فاء الثلاثي

للفظ الثلاثي المحذوف الفاء صورتان: صورةٌ، لام اللفظ فيها صحيحة مثل: عدة ــ جهــة، وصــورة ثانية اللام فيها معتلة مثل: شِية . والصورتان جميعا عُوِّض فيهما عن الفاء بها التأنيث .

١- الصورة الأولى مثل : عدة ــ جهة

يري سيبويه أن لا ترد إلى هذه الصورة في النسب فاء اللفظ الثلاثي ، فيقال في عدة ــ جهة وما يماثلها : عِدِيّ ــ جِهِيّ ــ ويرى الفراء أن ترد فاؤه إليه في النسب ولكــن لا فــي موضعها من أول اللفظة ، وإنما في موضع لما سمع عن العرب من قولهــم : عِــدَوِي في عدة ، وجعل ذلك قياسا مطردا في مثلهما ، فيقال في جهة : جِهَوِي .. إلى غير ذلك .

٢- الصورة الثانية مثل : شية .

يرى سيبويه أن ترد إلى هذه الصورة في النسب فاء اللفظة في أولها ويفتح ثانيها وتقلــب ياؤهــا واوا فيقال في شية : وِشَوِي . ويرى الفراء أن ترد الفاء في موضع اللام مثل : عدة فيقال في النسب إلى شية : شِيَوِيّ .

(ب) ــ رد لام الثلاثي مثل سنة ــ ابن

للفــظ الثلاثــي المحــذوف اللام ثلاث صور : صورة حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي وعــوِّض عنها بهاء التأنيث مثل : سنة ــ فئة ــ مئة . صورة ثانية حذفت فيها لام اللفــظ الثلاثي وعوض عنها بألف الوصل مثل : اسم ــ ابن . وصورة ثالثة حذفت فيها لام اللفظ الثلاثي دون تعويض عنها لا بهاء التأنيث ولا بألف الوصل مثل : أب ــ يد ــ أخ .

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

١- الصورة الأولي مثل : سنة ــ فئة ــ مئة ــ شفة .

يــرى الــنحاة جميعا أن ترد إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: سنوي ــ فئوي ــ مئوي ــ شفوي .

٢- الصورة الثانية مثل : اسم ــ ابن

اخــتلف الــنحاة فــي النســب إلى هاتين اللفظتين ، فقيل ترد إلى هذه الصورة لام اللفــظ الثلاثــي المحذوفــة ، فــيقال فــيهما : سموي ــ بنوى (وتحمل على ابــن لفظــة بنــت فــيقال فــيها أيضا : بنوى) وقيل تظل اللفظتان في النسب كما هما فيقال : اسمي ــ ابني (ويقال في بنت : بنتي) .

٣- الصورة الثالثة مثل : أب ــ يد ــ أخ .

يرى النحاة جميعا أن ترد إلى هذه الصورة لام اللفظ الثلاثي المحذوفة فيقال فيها: أبــوي ــ يــدوي ــ أخوي (وقيل ينسب إلى أخت مثل أخ فيقال أخوي ــ وقيل بل تظل كما هي مثل بنت فيقال أختي كما يقال بنتي) .

وتيسيرا لما تقدم أرى الأخذ برأي الفراء في صورتي (أ) وتضم إليها الصورة الأولى في (ب) ولفظة ابن في الصورة الثانية وألفاظ الصورة الثالثة بحيث تصبح للنســب فــي الألفاظ المحذوفة الفاء واللام قاعدة واحدة هي رد المحذوف واوا في النسب ما عدا كلمة اسم فتبقى كما هي في حالة النسب ، فيقال فيها اسمي ــ أما بقية الألفاظ فتصبح في النسب كما يلي :

عــدوي ــ جهــوي ــ شــيوي ــ ســنوي ــ فــئوي ــ مئوي ــ شفوي ــ بنوي (لابن وبنت) ــ أبوي ــ يدوي ــ أخوي (لأخ وأخت) .

*

* *

* * *

النسب إلى فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة وفعولة بفتح الفاء *

النسب إلى الأسماء يُحدث فيها تغييرات كثيرة ، لتتلاءم مع الزيادة الطارئة عليها ، وهي الياء المشددة ، فتارة يكون التغيير في الحركات ، وتارة يكون في الحروف ، بالحذف أو القلب ، كما يكون بالزيادة أحيانا .

لكن هذا التغيير محكوم بثلاثة أمور (١) ألا يغّير من بنية الاسم تغييرا يبعده عن هذه البنية ، بحكم أن الحروف في الأعلام وما في حكمها من أسماء الأجناس ، لها حصانة تحميها من الحذف إلا لعلة ، كما ذكر صاحب الهمع وغيره من أئمة اللغة .

(٢) وألا يؤدى هذا التغيير إلى إحداث لبس يتوه معه المعنى المراد .

(٣) وألا يؤدى إلى ثقل في النطق ، فإن سنة العربية جرت على التماس الخفة بكل سبيل .

وتطبيقا لهذه الأصول الثلاثة ، أجازوا حذف الواو والياء ، من صيغ فعيل وفعولة أو بقاءهما ، فقالوا في قريش : قُرَشِيّ وقُرَيْشيّ وفي شنوءة : شَنَئِيّ وشنوئيّ، وهكذا في باقي الصيغ .

لكنهم لم يقولوا في تميم سوى تميميّ بدون حذف ، لأنه مضعّف العين ، فلو حذفوا الياء لأدى الحذف إلى الثقل بتكرار حرف الميم ، ولم يقولوا في جليل أو جليلة : جلليّ بالحذف فرارا من هذا الثقل ومن اللبس بالنسب إلى جَلَل إذا سمّي به ، وهكذا الحال في سلولة وملولة وضرورة ، من كل مضعف العين إذا سمى به .

وكما منعوا الحذف في المضعّف منعوه في معتل العين أيضا ، ولكن لعلة أخرى ، فلو قالوا في مثل طويل أو طويلة : طَوَليّ ، لقلبَت الواو ألفا على القاعدة ، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت : طاليّ ، فتشبه بالنسب إلى " طال " لو سمينا به رجلا أو بلدا كمدينة فاس مثلا فيكون النسب إليها طاليّ وفاسيّ .

---

* بحث للدكتور محمد نايل أحمد ــ عضو المجمع .

ومما يقع فيه الالتباس في هذه الصيغ كلمتا حنيف وحنيفة ، فاذا أردت النسب إلـــى صـــاحب المذهب الفقهى المعروف بأبي حنيفة النعمان ، قلت : حنفى بحذف الـــياء، إذ لو أبقيتها لألبست بالنسب إلى الدين الحنيف والملة الحنيفة ، كما يجب أن تثبتها في هاتين لتميز بينها وبين الأولى .

ومـمـــا يصـــح الاستئناس به في التماس الخفة في هذا الباب ، أن العرب لم يقولوا في نمير سوى نميرى بالاثبات دون الحذف ، مع أن القاعدة تجيز الحذف ولم يقولوا في النسب إلى البادية سوى بَدَوى ليلائموا بين الكلمة ونقيضتها فحيث قالوا : حضرىّ رأى ذوقهم أن يقولوا بدوىّ ، وكما قالوا في طيِّئ ـــ وان لم تكن مما نحن فيه ـــ طائى ، دون طيئ فرارا من الثقل والتماسا للأخفّ .

لهذا أرى أن يكون القرار على الوجه التالي :

يجـــوز فـــي النســـب حذف الياء والواو من فعيل بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنـــثة ومن فعولة بفتح الفاء ، كما يجوز بقاؤهما ، ما لم تكن العين فيهما مضعفة أو مقلة فلا حذف ، وما لم يؤدّ الحذف أو الإبقاء إلى لبس ، فإنه يلتزم مالا لبس معه حذفًا أو بقاء .

* يراجع ابن يعيش جـــ٥ صـــــ ١٤٦ وصـــــ١٠،١١ جـــ٦
وشرح الرضى على الشافية جـــ٢ صـــــ ٢٠ ـــ ٢٦

* ملحوظـــة : يـــراجع قـــرار المجمع رقم ١١١ صــــــ١٣٥ من كتاب " مجموعة القرارات العلمية في ٥٠ عاما "

*

* *

* * *

النسب إلى جمع المذكر السالم إذا سمى به *

اضـطرب الـنحاة في النسب إلى جمع المذكر السالم إذا صار علما ، فيرى بعضـهم أن ينسـب إلـى مفرده ، ويرى آخرون النسب إليه على صورته التي هو علـيها فلا يحذف منها شئ ، على ما ورد في شرح المفصل لابن يعيش (١٤٤/٥ـ ١٤٥) .

ونحن نميل إلى هذا الرأي الأخير ، إذ تسنده استعمالات اللغة ، فقد جاء فيها النسب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم كما هي من غير حذف ، وقد جاء في الهمع: أن العلمية تسجّل الاسم ، وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص ، كما يستأنس بما جاء فـي كـتاب سيبويه في باب مالا ينصرف من قوله : إذا سميت رجلا ببنت أو أخت تحصنت التاء وصارت جزءًا من الاسم .

وبهـذا تتحصن الألف والنون في صيغة المثنى ، والواو والياء مع النون في صيغة جمع المذكر السالم حين يسمى بهما .

وقـد سـبق للمجمع أن أقر عدم الحذف في المثنى وجمع المؤنث السالم عند التسمية بهما والنسب إليهما ، فينبغي أن يقر هذا في جمع المذكر السالم ليطرد الحكم في الجميع .

" ينسـب إلـى جمع المذكر السالم إذا سمى به على صورته التي جاء بها من غير حذف " .

المراجع :

١- شرح الرضى على الشافية جـ٢ صـ١٠،٧٧ ، ٨١ .
٢- ابن يعيش على المفصل حـ٥ صـ١٤٤ .
٣- كتاب سيبويه حـ٢ صـ١٣ .
٤- مجموعة القرارات العلمية للمجمع قرار رقم ١١٢،١١١، ١١٤ .

* للدكتور محمد نايل أحمد ــ عضو المجمع .

الدورة السادسة والخمسون

١٩٨٩م – ١٩٩٠م

موضوعات الدورة * :

الموضـــوع الأول : إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر من النحو التعليمي للناشئة.

الموضوع الثـــاني : الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف .

الموضوع الثالـــث : جواز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بأل

الموضوع الرابـــع : زيادة النون في فعلن وما يشتق منها .

الموضوع الخامس : دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد .

---

* عرضـــت هذه الأعمال على مؤتمر المجمع في جلسته الثامنة بتاريخ ٦ من مارس ١٩٩٠ فنوقشت المسألتان الأولى والثانية مع إبداء الملاحظات وعرضت المسائل الثلاث الأخرى دون مناقشة أو إبداء ملاحظات ولم يُنص في المحضر على قبول أو رفض تلك المسائل .

الموضوع الأول :

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر *

قسم النحاة المتأخرون المبتدأ إلى قسمين : قسم له خبر ، وهو الأساس المطرد مثل زيد " كاتب " وقسم له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر وهو الوصف مثل: أحاضر أخواك ؟

ورأت اللجنة بعد دراسة متأنية أن القسم الثاني والمستغنى عن الخبر، ليست له شـواهد فـي القرآن الكريم، ولا في الشعر الجاهلي والإسلامي واستشهد له النحاة بأربعـة أبـيات لا يعرف قائلوها ولا تصلح لكي توضع على أساسها قاعدة نحوية فضـلاً عـن أنهـا تحدث خللاً كبيراً في قواعد المبتدأ والخبر ـ لذا كله فقد رأت اللجنة ...

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر من كتب النحو التعليمي .

* علـق الدكتور أبو القاسم ـ سعد الله في جلسة المؤتمر قائلا بأن هذا الاقتراح يبدو أنه مرتبط بقضية تربوية وأن لجنة البرامج في وزارة التربية هي التي تحدد هذه الأشياء متى تدرس ؟ أما اقتراح الحذف فهذا مالا أرضى للمجمع أن يقوم به لأنه قد يتخذ حجة ضد العربية نفسها .

واقـترح الأسـتاذ منـير البعلبكى وضع كلمة إغفال بدلاً من إلغاء وأيده في ذلك د. كمال بشر واقترح أ.د. أمين السيد وضع تيسير .. كما اقترح د. كمال بشر أن يعد موضوع المبتدأ توصية فقط وليس قراراً .

وعلق د. شوقي ضيف قائلا بأنه يريد بإلغاء هذه القاعدة أن يخلص الناشئة من مشكلة رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أنها مهمة وتعتبر جزءاً من مهام المجامع .

ومع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : " إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر " .

الموضوع الثاني :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف *

درســت اللجنة الأحوال التي يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في الأساليب العربية شعراً ونثراً ــ ورأت في نصوص القرآن الكريم والشعر والنثر أن الفاصل بينهما يكون مفعولاً أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو منادى أو نعتاً ــ والفصل بالنعت أكــثرها ــ ولــذا فهــو أحق منها بقبول استخدامه في الصيغ العصرية حيث تشيع وتدور على الألسنة في مثل : وكيل أول الوزارة ــ أمين عام الجامعة...

وانتهت إلى :

إجازة هذه الأمثلة العصرية التي تدور على الألسنة والتي تفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت قياساً على ما جاء في النصوص الوثيقة .

---

* اعترض الدكتور كمال بشر على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باعتباره نوعاً من العجمة وأننا لانسير وراء العامة .

ينظر بحث الدكتور شوقي ضيف وعنوانه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف ضمن موضوعات الدورة التاسعة والأربعين .

الموضوع الثالث :

جواز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بأل *

رجعت اللجنة في دراسة هذا الموضوع إلى قرار المجمع الذي يقول بجواز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعيل ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة وجواز تأنيثها على الفعلى ـ كما رجعت إلى رأى النحاة القائلين بحتمية المطابقة في اسم التفضيل المعرف بأل ، الأشموني وابن عقيل والسيوطى وغيرهم . وغيرهم .. والنحاة القائلين بجواز المطابقة وعدمها (كالجزولى والزبيدى وابن يعيش والمجمع في المؤتمر الثالث والثلاثين) ورأت الأخذ بقرار المجمع القديم وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز الإفراد والمطابقة في استعمال اسم التفضيل المحلى بأل .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " من مسائل اسم التفضيل " .

ـ وبحث للدكتور أمين السيد بعنوان : " أفعل التفضيل المقترن بأل " .

الموضوع الرابع :

زيادة النون في فعلن وما يشتق منها *

شاع على ألسنة بعض الكتاب وأقلامهم صيغ الفعل التى زيدت فيها النون من نحـو : يعلمن ويعقلن ـ كما أنهم اشتقوا صفات منها مثل معلمن ومعقلن وجعلوها مصدراً مثل علمنة وعقلنة ـ وقد رجعت اللجنة إلى ما قاله النحاة واللغويون في هذا الشـأن ومـا سـبق أن قرره المجمع من قبل من إجازته النسب بالألف والنون في المصطلحات العلمية ، وبعد أن تدارست كل هذا انتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

قبول ما يشيع على ألسنة المثقفين ، من نحو : عَلْمَنَ ، وعَضْوَنَ ، وعَقْلَنَ ، ومصادرها وما يشتق منها ، على أن تعد النون زائدة ، ويحمل ذلك على ما ورد من أشباهه في القديم ، وما ذكره النحاة من زيادتها في ذلك .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " زيادة النون في فعلن وما يشتق منها " .

الموضوع الخامس :

دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد *

مـــن النحاة من يمنع دخول ربما على الجملة الاسمية والاسم المفرد ومنهم من يجـــيزه، كما أنه يجرى في اللغة المعاصرة دخول ربما على الاسم المفرد . ولذا فقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز دخول ربما على الجملة الاسمية بغير تأويل ، كما يجوز دخولها على الاسم المفرد فيما شاع في اللغة المعاصرة ، على أن تكون لفظاً معترضاً للدلالة على الاحتمال .

(*) مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " ربما في بعض تعبيرات عصرية " .

إلغاء قاعدة المبتدأ المستغنى عن الخبر*

يقسم النحاة المتأخرون المبتدأ قسمين : قسما له خبر وهو القسم الأساسي المطرد مثل : " زيد كاتب " وقسما له فاعل أو نائب فاعل يغنى عن الخبر ، وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسما منسوبا مثل : " أحاضر أخاك ؟ ــ أمقرؤ الكتابان ؟ أكريم الرجلان ــ أسوريّ أصدقاؤك ؟ .

واشترط النحاة البصريون في الوصف أن يتقدمه استفهام كما في الأمثلة أو نفى مثل : " ما قائم الزيدان ــ غير قائم الزيدان ــ غير معروف الرجلان " . والزيدان فاعل لقائم سد مسد الخبر ، وكذلك الرجلان نائب فاعل لمعروف سد مسد الخبر .

وهذا المبتدأ المستغنى عن الخبر ليس له شواهد في القرآن الكريم ولا في الشعر الجاهلي والإسلامي ، واستشهد له النحاة بأربعة أبيات لا يعرف قائلوها ، وهي :

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وهم يعربون لفظ واف مبتدأ وأنتما فاعل له سد مسد الخبر . والبيت الثاني الذي لا يعرف قائله هو :

أمنجز أنتم وعدًا وَثِقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

وعرقوب يضرب المثل به في إخلاف الوعد . ومنجز في البيت مبتدأ و " انتم " في رأى النحاة فاعل سد مسد الخبر . ويمضى البيت الثالث على هذا النحو :

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا أن يظعنوا فعجيب عَيْش من قطنا

فقاطن تعرب مبتدأ وقوم " فاعل " سد مسد الخبر . والبيت الرابع :

غير لاه عداك فاطرح اللهــ ـــو ولا تغترر بعارض سلم

وهم يعربون " غير " مبتدأ مضاف إلى لاه، و " عداك " فاعل لاه سد مسد الخبر.

ومثل هذا البيت قول أبي نواس :

غير مأسوف على زمنٍ ينقضي بالهم والحزن

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

ولفظ " غير " في البيت مبتدأ مضاف إلى " مأسوف " و " على زمن " جار ومجرور نائب فاعل لمأسوف سد مسد الخبر . وأبو نواس شاعر عباسي لا يتخذ شعره شاهدا علـــى صحة قاعدة نحوية . والأبيات التي احتجوا بها للقاعدة مجهولة القائل ، وهى ــ لذلك ــ لا تصلح لكي توضع على أساسها قاعدة نحوية .

والقـــاعدة تحـــدث خللاً كبيرا في قواعد المبتدأ والخبر ، إذ تضيف إلى حكم المبـــتدأ المعروف في العربية مبتدأ جديدا لا يستند إلى نصوص وثيقة ، وهى تنقض قـــاعدة المطابقـــة بين المبتدأ والخبر إفرادا وتثنية وجمعًا ، فالمبتدأ فيها دائما مفرد ويليه فاعله أو نائبه مفردا أو مثنى أو مجموعا فيقال : " ما سافر زيد ، كما يقال : " مـــا مســـافر الزيدان أو الزيدون " ويقال ما معروف الرجل ، كما يقال ما معروف الـــرجلان أو الـــرجال والصـــحيح أن يقال : " ما مسافران الزيدان ــ ما مسافرون الزيدون " و " ما معروفان الرجلان ــ ما معروفون الرجال " والعبارات بذلك تتألف مـــن خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ، وبذلك ترفع هذا الخلل الذي أدخله النحاة المتأخرون علـــى باب المبتدأ أو الخبر ، فجعلوا المبتدأ تارة له خبر له فاعل أو نائب فاعل سد مســـد الخـــبر ، ولـــيس ذلك فحسب فإننا نتلافى ما أدخلوه على قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر إفرادا وتثنية وجمعا من إخلال لا داعي إليه ، وهو إخلال أقاموه على أبيات مجهولة القائل كما رأينا ، ومثلها لا تشتق منه القواعد فما بالنا إذا كانت تفسد قاعدة لغوية مطردة ، ولذلك ينبغي أن تلغى ــ دون تردد هذه القاعدة من كتب النحو التعليميّ .

من مسائل اسم التفضيل *

مـــن أعقد مسائل النحو على الناشئة مسائل اسم التفضيل وبخاصة ما يتصل بمطابقـــته لموصـــوفه . يجدون في فهمها عسراً وفي مراعاتها مشقة، بل إن الذين يعملـــون النحو يترددون في بعض الحالات بين ما قيل إنه قياسي وسماعي، بل إن كثـــيراً من الكتاب الذين ينشدون الصواب ويتحامون الخطأ نجدهم قبل أن ينطقوا أو يكتبوا يفكرون ويدبرون فيقعون في المحظور .

ومـــن أكـــثر مسائل المطابقة وعورة وصعوبة وأحوجها إلى التعبيد والتيسير مسألة اسم التفضيل المقترن بأل .

يـــرى الـــنحاة أن اســـم التفضيل إن كان بأل طابق موصوفه حتماً في الإفراد والتذكير وغيرهما .

وفـــي ذلك يقول ابن يعيش : وأما النوع الثاني فإنك تثنيه وتجمعه وتؤنثه وتدخل فيه الألف واللام فتقول زيد الأفضل أبا والأكرم خالا ، وتقول في التثنية هما الأفضلان وفـــي الجمع هم الأفضلون والأفاضل ، قال الله تعالى : ﴿ قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمـــالا ﴾ ، ويكـــون بناء المؤنث على غير بناء المذكر فتقول : هند الفضلى وفي التثنـــية الفضـــليان وفـــي الجمـــع الفضـــليات والفضل كما تقول الفاضل والفاضلة والفاضـــلان [١] ويفسر المطابقة بأنك حين أدخلت الألف واللام خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل [٢] .

ومقتضى ذلك أن يقال في وصف المفرد المذكر هو الأكرم والأفضل والأمجد والأجمل والأظرف والأذكى والأقوى والأكثر ...... الخ .

ويقال عند التأنيث هي الكرمى والفضلى والمجدى والجملى والظرفى والذكيا

---

* بحث للدكتور : محمد حسن عبد العزيز ـــ الخبير بالمجمع .

(١) شرح المفصل ٦/٣

(٢) شرح المفصل ٩٦/٦

والقويا والكثرى ...... الخ وبعض ذلك لم يسمع .

فــإذا ما جمعنا المفرد المذكر قلنا الأكرمون والأفضلون والأمجد ون ... الخ ويجــوز أن نقــول الأكارم والأماجد والأظارف والأشارف ... الخ وبعضه مسموع وبعضه غير مسموع .

وإذا جمعــنا المفرد المؤنث قلنا الكرميات والفضليات والمُجْديات والجمليات والظرفــيات والذكــيات والقويــات والكثريات ... إلخ وبعضه مسموع وبعضه غير مسموع .

ولم يتفق النحاة على قياسية المطابقة في الفعلى والأفاعل .

فالرضـــى يقول بالقياس ، جاء في شرح الكافية : وفُعْلَى إما صفة [١] أو غير صفة ، والصفة إما مؤنث أفعل التفضيل كالأفضل والفضلى وهو قياس " ويقول في شــرح الشافية ومن المقصور القياس كل مؤنث لأفعل التفضيل [٢] " وأبو سعيد يقول بالسماع ، جاء في شرح التصريح : قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه :

ولا يســتغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما الأشارف والشرفى والأظارف والظرفى كما قيل في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى [٣]

وقــد استشعر المجمع ما يجده الناس من حرج عند استعمال أسلوب التفضيل فــدرس الموضوع برمته وخرج ببعض القرارات . يعنينا هنا القرار الخاص بجمع الأفعــل على الأفاعل وصوغ مؤنثه على الفعلى وصيغه القرار " يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل وفي تأنيثه على الفعلى فمنهم من ذهب إلى أن جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السماع ، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك قياس ، مستندين إلى أن اقترانه بأل يبعده عن الفعلية من حيث

(١) شرح الكافية ١٦٦/٢

(٢) شرح الشافية ٣٢٥/٢

(٣) شرح التصريح ١٠٣،١٠٤/٢

إن الأفعال لا تدخلها الألف واللام ، وذلك يدنيه من الاسمية . ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير فإن اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة وأنه يجوز تأنيثهما على الفعلى " (١)

وقرار المجمع يتيح لنا أن نقيس فنقول في وصف المفرد المؤنث هي الجملى والشرفى والذكيا والمجدى والظرفى قياسا على الفضلى . وإذا جاز المفرد على الفعلى فقياس جمعه الفعليات فنقول الفضليات والشرفيات والذكيات والظرفيات.

ويجيز لنا أن نقول في جمع الأفعل على الأفاعل الأجامل والأشارف والأظارف، ولست أدرى كيف تقبل الآذان قولنا الأذاكى والأقاوى

هذه سبيل المجمع في التيسير، أما سبيل الناس فيما يقولون أو يكتبون فقد نحا نحوا جديدا وهم يقولون : هي الأذكى والأجمل والأقوى والأظرف والأشرف .
ويقولون في الجمع : هن الأذكى والأجمل والأقوى ... الخ .
فلا يطابقون في شيء من هذا .
وفي سلوكهم هذا اطراد للقاعدة في الوصف باسم التفضيل إذ انه لا يطابق حين يكون مجرداً من أل والإضافة وحين يضاف إلى نكرة ، وتجوز المطابقة وعدمها حين يضاف إلى معرفة .

وأقترح هنا أن يتسع الأمر فنجيز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بأل . وفي ذلك تسهيل لا شك فيه ومراعاة للشائع المستعمل ، وفي الإجازة كذلك رفع لحرج التوقف عند المسموع القليل وفي ذلك تضييق أو لا يقبله الذوق .

المراجع :

- شرح المفصل لابن يعيش . - شرح الكافية للرضى .
- شرح الشافية للرضى . - شرح التصريح للشيخ خالد .

وانظر أيضا : - همع الهوامع ١٠٣/٢ . - شرح ابن عقيل ١٣٥/٣ .

(١) كتاب في أصول اللغة ١٥١/١

أفعــل التفضيــل
المقتــرن بــأل *

قــرأت مذكرة قدمها للجنة الأصول خبير اللجنة الأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز في الدورة الثامنة والأربعين في عام ١٩٨٠ــ١٩٨١ ، تحت عنوان : " من مسائل اسم التفضيل " وقد اقترح فيها إضافة إلى قرار المجمع بجواز جمع أفعل التفضــيل المقــترن بــالألف واللام على الأفاعل ، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعــرفة ، وجــواز تأنيــثهما على الفُعلى[1] اقترح سيادته أن يتسع الأمر ، فنجيز المطابقة وعدمها في اسم التفضيل المقترن بالألف واللام .

وقد تفضل فقدم لى بطاقة بها خمسة أمثلة أخذها من كتابات معاصرة هي :

١- تعوزه التفصيلات الأكثر عمقاً .

٢- تقدم إلى المسابقة الفتيات الأرشق قامة .

٣- حصلت الطالبات الأذكى على درجات أعلى .

٤- إن القوة الأعظم الثانية ينبغى أن تكون معنا .

٥- كانت له الكلمة الأعلى في هذا الموضوع .

هذا وقد استلْفتَ نظرى ما جاء في صحيفة الأهرام الصادرة بتاريخ (١٢/٣/ ١٩٨٩م) فــي الصفحة الرابعة في العمود السادس تحت عنوان " على هامش القمة العائمة " فقد ختمت الكلمة بالعبارة الآتية :

وقد علق أحد الصحفيين على ذلك بقوله : رغم قوة الدولتين العظميين إلا أن الطبيعة تثبت كل يوم أنها " الأقوى " .

ومــن عجــب أن هــذا الصــحفي قد وضع كلمة الأقوى بين قوسين ، وقد فَسّــرتُ وضــع هــذه الكلمــة بيــن قوسين بأنه إشارة من الكاتب إلى أنه يعرف

---

* بحث للدكتور : أمين السيد ــ عضو المجمع .

(١) كتاب أصول اللغة الجزء الأول : ١٥١ .

القاعدة النحوية التي توجب المطابقة بين أفعل التفضيل المقترن بأل وبين ما هو له سواء أكان صفة أم خبراً . وكلمة الأقوى في هذه العبارة خبر أنّ ، واسم أمثلة المطابقة مستوفاة ، وأتبعها بقوله : فلا نقول : الزيدان الأفضل ، ولا الزيدون الأفضل ، ولا : هند الأفضل ، ولا : الهندان الأفضل ، ولا : الهندات الأفضل .

وابن هشام في أوضح المسالك [١] يقرر القاعدة كما قررها غيره ممن ذكرنا، ولكن صاحب التصريح [٢] يرد على ذلك بما سبقت الإشارة إليه في مذكرة السيد الخبير في الصفحة الثانية منها .

وابن مالك يقرر القاعدة في كتابه التسهيل ، فيقول :

" إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف أو أضيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل أو مؤولا بما لا تفضيل فيه طابق ما هو في الإفراد والتذكير وفروعها ."
ثم ينقل رأيا للمبرد بقوله :

واستعماله عاريا دون " من " مجردا عن معني التفضيل مؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة مطردٌ عند أبي العباس . والأصح قصره على السماع . ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة .

وفي شرح المفصل لابن يعيش جاء قوله : [٣]

فأما إذا أدخلت الألف واللام نحو أزيد الأفضل . خرج عن أن يكون بمعنى الفعل ، وصار بمعنى الفاعل ، واستغنى عن " من " والإضافة ، وعلم أنه قد بان بالفضل ، فحينئذ يؤنث إذا أريد المؤنث ويثنى ويجمع ، فنقول : زيد الأفضل والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون والأفاضل ، وهند الفضلى والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات والفضل .

إن شئت تثني وتجمع وتؤنث ، كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه .

---

(١) أوضح المسالك تحقيق محي الدين : ٤٦٥

(٢) شرح التصريح ٢:١٠٣،١٠٤

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٦:٩٦

ثم يربط ابن يعيش بين أفعل المضاف وأفعل المقترن بأل بقوله : وإنما جاز الأمران فيما أضيف ، لأن الإضافة تعاقب الألف واللام وتجرى مجراها ، فكما أنك تؤنث وتثنى وتجمع مع الألف واللام كذلك تفعل الإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألف واللام . وأما علة الإفراد فلأنك إذا أضفته كان بعض ما تضيفه إليه ... فهو مضارع للبعض الذي يقع للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد فلم يثن ولم يجمع ولم يؤنث كما أن البعض كذلك .

وفي المقدمة الجزولية ، يقول الجزولى في باب أفعل :

أفعل اسما يجمع على أفاعل، فإن استوفي الشروط جازت الواو والنون، صفة مقرونة بمن لفظا أو معنى لا تجمع .

فالصفة المقرونة بمن لفظا أمرها بيِّن . أما الصفة التي تقدر معها " من " وهي المقرونة بها معنى فهي المضافة والمقرونة بأل ، وقد سوى الجزولى بينهما بقوله (لا تجمع) أي ولا تثنى ولا تؤنث ، وإنما تلزم الإفراد والتذكير .

هذا تفسير كلام أبى موسى الجزولى .

أما أبو بكر الزُّبَيدى فيقول في كتابه الواضح [١]

وكذلك أفعل التى توصل بمن لا تنصرف أيضا لأنها نعت مثل أحمر وأخضر، وإن كانت لاتتم نعتا إلا بمن، تقول : مررت برجل أكرم من زيد ، فأكرم نعت لرجل، ولكنه لا ينصرف لأنه على مثال أفعل صفة ...

ويفهم من قول الزبيدى (وإن كانت لاتتم نعتا إلا بمن) أن هذا هو استعمالها الجارى على سنن العربية، ويفهم من سكوته عن التفضيل في أحوال أفعل أن جواز الإفراد والتذكير هو الأصل في أفعل التفضيل .

وقد كان المبرد أول من ذكر هذه القاعدة التي نحن بصدد الحديث عنها ، فقد جاء في المقتضب [٢] :

---

(١) ص : ١٤٩ ، ١٥٠

(٢) جـ١ : ١٦٨

فإن قلت : الأفضل والفضلى ثنيت وجمعت، كما فصلت بين المؤنث والمذكر، ولهذا باب مفرد مستقصى فيه مسائله .

ثـــم يجـــئ باب مسائل أفعل مستقصاة [١] ، ولكن المبرد لم يتعرض في هذا الـــباب لمسألة المطابقة التى قررها من قبل ، وإنما ذكر مسائل إعمال أفعل التفضيل مستقصاة .

ومن قبل قال المبرد في المقتضب :

أفعل يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتا قائما في المنعوت نحو أحمر وأصفر وأعور .

والوجه الآخر : أن يكون للتفضيل نحو : هذا أفضل من زيد وأكبر من عبد الله .ان أردت هذا الوجه لم يكن إلا أن تقول : من كذا أو كذا ، أو بالألف واللام نحو : هذا الأصغر والأكبر ١٠هـــ .

ولـــيس لهذه القاعدة ذكر في كتاب سيبويه ، فقد صنع الشيخ عضيمة فهارس للكـــتاب على طريقة التكشيف سنة (١٩٧٥م) ولم يرد فيها عند ذكر أفعل التفضيل ـــ حديـــث مـــا عن مطابقة أفعل المقترن بالألف واللام ، اللهم إلا في عبارة جاءت بعيدة عن الباب، وجاء فيها أفعل مقترنا بأل مطابقا لموصوفه في التأنيث وهى قوله: " فأمـــا ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ... والحجازية هي اللغة الأولى القدمى ". [٢]

وقد التقط الشيخ عضيمة العبارة الأخيرة ، ووضعها مع مسائل أفعل التفضيل ثـــم جـــاء من بعده الأستاذ هارون سنة (١٩٧٧م) وصنع الفهارس التحليلية للكتاب وذكـــر فيها أفعل التفضيل على طريقة العناوين ، وليس فيها شيء عن اقتران أفعل التفضيل بالألف واللام [٣]

---

(١) المقتضب ٢٤٨:٣

(٢) الكتاب ٢٧٨:٣ تحقيق هارون

(٣) الكتاب ٢٥٩:٥ الفهارس التحليلية للكتاب لها وفهارس كتاب سيبويه لعضيمة ٢٣١،٢٣٢

ومــن مراجعة الكتاب كله تبين لي أن سيبويه لم يعرض للقاعدة التي توجب مطابقــة أفعل التفضيل المقترن بأل لما هو له تذكيرا وتأنيثا وتثنية وجمعاً .فإذا كان كتاب ســيبويه قد خلا من ذكر هذه المسألة فإن على المشتغلين بالدرس النحوي أن يــنعموا النظر فيها ، وأن ينتفعوا بما وصل إليهم من آراء السابقين وأن يبتغوا إلى اليسر سبيلا .

ولعــل فــي قول الجاحظ : ما على الناس شئ آخر من قولهم : ما ترك الأول للآخــر شيئا . وفي قول المازني : وإذا قال العالم قولا متقدما ، فللمتعلم الاقتداء به الانتصار له ، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا .

لعــل فــي هذين القولين ما يبيح لنا أن نقول : إن سيبوبه قد ترك هذه المسألة وعليــنا بيانها ، وإذا كان هو إمام النحاة فنحن دارسو علمه والآخذون عنه وعلينا أن نــنظر في آراء الذين جاءوا من بعده فنقتدي ببعضها وننتصر له أو نعارض بعضها ونحتج لخلافه إن وجدنا إلى ذلك سبيلا .

وقــد خطــأ ابــن جــنى الجاحظ حين أخذ على النحاة مجيء " من " بعد أفعل المقترن بأل في بيت الأعشى :

ولستَ بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر

وقــد نقــل ابــن مالك عن المبرد رأيه في اطراد استعمال أفعل بمعنى فاعل وبمعنى الصفة المشبهة ، وأتبع ذلك بقوله : " ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة "

وقــد كــان المــبرد أول من ذكر هذه القاعدة في المقتضب كما مر ، ولكنه ذكرها دون تعليق ، مكتفيا بتعليل التثنية والجمع بأنهما كالفصل بين المؤنث والمذكر ولم يستشهد ، ولم يستكمل الأمثلة كما استكملها الذين جاءوا من بعده .

فــإذا قــال ابــن مــالك : " ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة " [١] فإن قوله حجة لنا في اتباع الأكثر وفي جواز الأمرين .

---

(١) التسهيل : ١٣٤ .

وإذا قـــال ابن يعيش : " إن شئت تثنى وتجمع وتؤنث كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه " [١] فإن قوله حجة لنا أيضا في جواز المطابقة وعدمها .

وإذا رجعـــنا إلى كلام الأستاذ عباس حسن ، وبخاصة قوله عن الأمثلة الخاصة بالمطابقة (لكثرتها التي تتجاوز المائة) وكذا إشادته بقرار المجمع الذي أجاز أفعل التفضـــيل المقترن بأل ... إذا فعلنا ذلك وجدنا أن الأستاذ معنا فيما نحن بسبيله ، لأن هذا من أجل تفسير كلمة (يجوز جمع أفعل ...) تفسير يبيح الاستعمال دون حرج .

وإذا أعدنـــا الـــنظر فيما قدمناه في صدر المقال من كلمة أحد الصحفيين التى وضعها بين قوسين ، وهى كلمة الأقوى من قوله (إلا أن الطبيعة تثبت كل يوم أنها " الأقـــوى ") وقد جاء بها الكاتب على الإفراد والتذكير وأحاطها بالقوسين خشية أن يكـــون أخل بقاعدة المطابقة ــ إذا فعلنا ذلك أمكننا أن نقول له : احذف القوسين لأن الأقوى جاءت على اللغة الفصحى .

هـــذا ولو حاولنا المطابقة في هذه الصيغة لجئنا بما يخرج عن الإلف في عرف اللغـــة العربـــية . ماذا نقول في تأنيث الأقوى على فُعْلى وفي جمعها على أفاعل أو على فُعْليات أو فُعَل ؟

لـــيس هذا عسيرا ، ولكن تطبيق قواعد التصريف على هذه الصيغة وما يشبهها ستجعلنا نضيف إلى متن اللغة قوالب يتندَّر بها من يستمع إليها .

إن مـــثل أفعـــل التفضيل المأخوذ من القوة أفعلُ التفضيل المأخوذ من كل مادة لغوية من اللفيف المقرون ، وقد زادت على خمسين مادة في المعاجم .

ولـــو تكلف متكلف صوغ المؤنث والجمع من أفعل التفضيل المصوغ من هذه الأصول اللغوية لأتى بما يرفضه الذوق اللغوي السليم .

مـــن أجـــل ذلـــك ينبغـــي الأخـــذ برأي الذين أجازوا الإفراد والتذكير في كل استعمالات أفعل التفضيل ، شريطة ألا نعدو على الصيغ التي سمعت فيها المطابقة ، فلا نقبل قول القـــائل : " كانت له الكلمة الأعلى في هذا الموضوع " ، وذلك لورود

---

(١) شرح المفصل ٦: ٩٦ .

الكلمة العليا، كما لا نقبل قول الآخر:" إن القوة الأعظم الثانية ينبغي أن تكون معنا "

والاقتراح الذي أتقدم به هو الآتي :

يجـوز الإفـراد والتذكير في استعمال أفعل التفضيل المحلى بأل كما تجوز مطابقته لما هو له ، وتلزم المطابقة فيما سمعت فيه .

وذلك أخذاً برأي ابن مالك وابن يعيش ، واعتمادا على شرح كلام الجزولى والزبـيدى ، واستجابة لمن قصروا المطابقة على السماع كما في شرح التصريح، واستئناسا بقرار المجمع السابق المشار إليه فيما تقدم .

والله هو الولى الحميد .

المراجع :

١- التسهيل لابن مالك ، تحقيق كامل بركات .

٢- الجمل للزجاجى ، تحقيق على توفيق الحمد .

٣- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل .

٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني .

٥- الخصائص لابن جنى .

٦- شرح المفصل لابن يعيش .

٧- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له صنع عضيمة .

٨- الفهارس التحليلية للكتاب الجزء الخامس لهارون .

٩- في أصول اللغة ــ من مطبوعات المجمع .

١٠- الكتاب لسيبويه ، تحقيق هارون .

١١- المقتضب للمبرد ، تحقيق عضيمة .

١٢- المقدمة الجزولية تحقيق شعبان عبد الوهاب .

١٣- من مسائل اسم التفضيل ــ محمد حسن خبير اللجنة .

١٤- النحو الوافى لعباس حسن .

١٥- همع الهوامع للسيوطى .

١٦- الواضح للزبيدى ، تحقيق أمين السيد .

زيادة النون في " فعلن " وما يشتق منها *

يشيع على ألسنة الناس وعلى أقلامهم قولهم : " يُعَلْمن ويُعَضْون ويُعَقْلن ويُطَبْعن ... الخ ويجيئون بالمصدر من هذه الأفعال فيقولون : " علمنة وعضونة وعقلنة وطبعنة ... الخ ومن ثم يشتقون صفات ويقولون : معلمن ومعضون ومعقلن ومطبعن ... الخ وقد أصبح ذلك كله مألوفا بعد أن صقلته الألسنة والأقلام ، وإن أنكره بعض النقدة بحجة أن العرب لم تعرف من الكلام على مثال (فعلن) إلا كليمات .

وقد تتبعت هذه الكلمات وأمثالها في مظانها فوجدت الحاجة قد مست إليها ووجدت الكتاب لا يجدون عن بعضها معدلا .

فالذين يقولون (يعلمن) يريدونها بإزاء الفعل secularize بمعنى يجرد العلم عن صفته الدينية – كما يقول معجم أكسفورد – أو ينزع عنه الصفة أو السيطرة الاكليريكية – كما يقول معجم المورد . وكذلك الحال في المصدر (علمنة) فقد وضع بإزاء secularization وكذا ما يشتق منه نحو : (معلمن) secularzed والحق أنه لا معدل عن هذه الكلمة ومشتقاتها في أدائها لهذا المعنى ، فلا يقوم مقامها : (علّم) أو (تعليم) أو معلّم) .

والذين يقولون (يعضون) يريدونها بإزاء الفعل . organize بمعنى يجعله عضوا ، وكذا الحال في المصدر : عضونة organization وما يمكن أن يشتق منه نحو معضون organized ولا يقوم مقام هذه الكلمة (يعضّى) التى وضعها المجمع بمعنى يجعله ذا بنية عضوية ، فثمة فرق بين المعنيين .

والذين يقولون (يعقلن) يريدونها بإزاء الفعل rationalize بمعنى يجعل الشيء عقلانيا وكذا الحال في المصدر (عقلنة) الذي وضع بإزاء rationalization

---

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز – الخبير بالمجمع .

* يستوى في هذا الأمر أن تكون " علمنة " من " العلم " ومن ثم تكون بكسر العين ، أو من " العَلْم " بفتح العين .

وما يمكن أن يشتق منه نحو (معقلن) rationalzed .

ثمــة حاجــة إذًا إلــى هذه الكلمات وأمثالها ، فبعضها لا يؤدى غيره مؤداه، وبعضها يؤديه على نحو أدق .

ونضيف إلى ذلك ما بدأنا به الحديث من شيوعها بين الكتاب وانصقالها على الألســنة والأقــلام ، ومــع ذلك فسوف نمضى في البحث ، ولا نكتفى بهذه الحجج المتينة ونقول وهل ثمة ما يمنع من قبول هذه الكلمات ؟

النون في هذه الأمثلة زائدة فعلمن من (ع ل م) وعضون من (ع ض و) وعقلــن من (ع ق ل) ... الخ وقد رأينا الكتاب يتصرفون في هذه الصيغة تصرفا واسعا فيستعملون منها أفعال وصفات ومصادر ، وهذا يجعلنا ــ إذا ما كان الرجوع إلى القديم واجبا ــ نسأل : أيصح زيادة النون في هذا وأمثاله ؟ وهل له من نظائر ؟ وهــل يجوز القياس عليه أو نكتفي بتسويغ ما يستعمل منه ويشيع ؟ وفيما يأتي بيان لذلك :

أولا : تجيء النون زائدة رابعة في الأسماء :

فمما زيدت فيه وزن (فعلن) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام .

رعشن : الذي يرتعش وهى من (رعش) . ومن ذلك قول الشاعر :

* من كل رعشاء وناج رعشنِ *

وضيفن : الذى يحضر مع الضيف ، وهى من (ضيف) ومنه قول الشاعر :

إذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفنٌ　　فأودى بما تُقْرَى الضيوف الضيافن

وخلبن : المرأة الخرقاء ، وهى من (خلب)

وعلجن : الناقة الغليظة ، وهى من (علج) وأنشد لرؤبة :

وخلطت كلُّ دلاث علجن　　تخليط خرقاء اليدين خلبن [١]

وزيــدت كذلك في كلمات على وزن (فِعلْن) أو (فِعلْنَة) بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام .

خلفنة : في خلق فلان خلفنه أى خلاف .

وبلغن : الرجل الذى يبلغ بعض الناس أحاديث بعض .

وبلعن : الرجل النمام .

وعرضـــنة : ناقة عرضنة من الاعتراض ــ كما يقول سيبويه ، وامرأة عرضنة : ضخمة قد ذهبت عرضا ــ كما يقول الأزهري ــ .

وقفينة : الشاة مذبوحة من قفاها .(٢)

وجاءت زائدة كذلك على وزن (فُعْلُنَّة) بضم الفاء وتسكين العين وضم اللام وتشديد الـــنون، عـــن أبى زيد . وعلى وزن (فِعْلَنَّة) بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام وتشديد النون . عن غير أبى زيد ، وعليهما قيل : سمعنة ونظرنة للمرأة إذا تسمعت أو تبصرت فلم تر شيئا تظنت ، وأنشد عبيد الله :

أن لنـــا لكـــنَّة   سمعنـــة نظرنـــة

معـــنة مِفَـــنَّة   كالذئب وسط القُنة

إلا تره تظنه

وزاد أبو حيان :

وِشْحَنّ : للوشاح . وقشون : للقليل اللحم . وقرطن ومرطن : للقرط . (٣)

وجاءت زائدة أيضا في (فِعْلَن) بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام أو كسرها .

فرســـن : للبعـــير كالحافر من الدابة، قال الخليل بزيادة النون في هذه الكلمة وأقره المازنى ومثالها عنده فِعلِن بكسر الفاء واللام .

وجعثن : لأصل الشجرة . (٤)

ولا خـــلاف بين النحاة في زيادة النون فيما ذكرناه من أمثلة إلا حرفا واحداً سيجيء الحديث عنه .

قـــال ســـيبويه : وأمـــا العرضـــنة والخلفنة فقد تبينا ، لأنهما من الاعتراض والخـــلاف ، وكـــذا الرعشن ، لأنه من الارتعاش ... والضيفن ، لأنه من الضيف ، والعلجن لأنه من الغلظ . (٥)

وقـــال المازنـــي : فـــإذا وجدت حرفا من حروف الزيادة سوى الواو والياء والألـــف فـــي شئ يشتق من معناه ما يذهب فيه فاجعله زائدا نحو رعشن لأنه من الرعشة يدلك على ذلك قوله :

* من كل رعشاء وناجٍ رعشن *

فهذا ثبت . (٦)

وقال ابن السراج : والنون تزاد رابعة في رعشن والعرضنة ونحوهما.(٧)

ويطول القول لو ذكرنا ما رجعنا إليهم من النحاة المتقدمين والمتأخرين في ذلك .

وخالف أبو زيد في زيادة النون في (ضيفن) وفي ذلك يقول المازنى :

و (ضـــيفن) النون فيه زائدة ، لأنه من الضيف ، وزعم أبو زيد أنه يقال (ضفن الـــرجل يضفن) إذا جاء ضيفا مع الضيف ، و(ضيفن) في هذا المذهب (فيعل) وقـــد رجح ابن جنى قول المازنى وهو قول سيبويه وقال : والقول الأول أوجه لأنه ــ وإن كـــان ضـــيفَ ضـــيفٍ ــ فهو على كل حال ضيف، فينبغى أن تكون نونه زائدة .(٨)

ثانيا : وجاءت النون في بعض الأفعال ، من ذلك :

عرجـــنه بالعصـــا أى ضربه ... والعرجنة أيضا تصوير عراجين النخل ، وهو أن يجعل عرجونا عرجونا ، وعرجنه : ضربه بالعرجون . (٩)

وفرجنـــت الدابـــة حسســـتها ، والأمر من هذا فرجِن وأصل الكلام : فرجن يفرجن فرجانا . (١٠)

وعربنته اذا أعطيته العربون . (١١)

وتشيطن الرجل وشيطن اذا صار كالشيطان وفعل فعله . (١٢)

ومما جاء على الوصف :

المحلقـــن : من البسر أن يبلغ الإرطاب ثلثيه ، وهذا مما زيدت فيه النون وإنما هو من الحلق كأن الإرطاب إذا بلغ ذلك منه فقد بلغ إلى حلقه .-(١٣)

والمفرسن الوجه بفتح السين : الكثير لحمه . (١٤)

ومما جاء على المصدرية :

والرهبنة فعلنة منه أو فعللة على تقدير أصلية النون أو زيادتها . [١٥]

والـنحاة مختلفون في هذه الأمثلة ، بعضهم يقول بأن النون أصل ، ومن ثم فمثالها (فعلل) وبعضهم يقول بزيادتها ومن ثم فمثالها (فعلن) .

ومصـدر الخـلاف أن سيبويه يجعل التصريف والكسرة النسبية دليلا على الأصـلية ، يقول : فأما الدهقان والشيطان فلا تجعلها زائدتين (يقصد النون فيهما) لأنهمـا لـيس عليهما ثبت ، ألا ترى أنك تقول : تشيطن وتدهقن وتصرفهما ، فإنما كثرتهما فيما ذكرت لك . [١٦]

واسـتدل بذلك ابن جنى حين جعل النون في عرجون أصلية ، يقول في بيت رؤبة :

* في خدر مياس الدمى معرجن *

فقولـه (معرجـن) يشـهد بكـون النون من (عرجون) أصلا ، وإن كانت من معنى الانعراج ، فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون نون (عرجون) زائدة كـزيادتها في (زيتون) غير أن بيت رؤبة منع هذا ، وأعلمنا أنه أصل رباعي ... ألا تـري أنـه لـيس في الأفعال (فعلن) وإنما ذلك في الأسماء نحو(علجن) و (خلبن) . [١٧]

وهـذا ابـن عصفور يدعم قول سيبويه بكثرة تدهقن وتشيطن ويقول : فأما تدهـق وتشـيط فلـيس في قوة تدهقن وتشيطن ، لأن أبا على قد دفعهما من طريق الرواية . [١٨]

أما الذين قالوا بزيادة النون فيرون أن (عرجن) من (عرج) كما صرح بذلك أبو حـيان، وعربن من (عرب) كما صرح بذلك الصاغاني عن الفراء، (فرجن) من (فرج) و (فرسن) من (فرس) كما صرح به الخليل والمازنى، و(محلقن) من (حلـق) كما صرح به ابن فارس والأزهرى، ورهبنة من (رهب) كما ذكر ابن الأثير و (شيطن) و (تشيطن) كما ذكر ابن منظور .

والخـــلاف فـــي هذه الأمثلة صناعى مؤداه أن هذه الصيغ على (فعلل) أو (فعللة) عند من قال بالأصلية ، و (فعلن) و (فعلنة) عند من قال بالزيادة .

وإذا كـــان التصرف مدعاة للقول بالأصالة فهذه الأمثلة تتصرف كذلك ، وقد ورد منها أفعال وصفات ومصادر في فصيح العربية .

أمـــا اذا كـــان الأمـــر مردودا إلى قلة استعمال صيغة أو كثرتها بالقياس إلى صيغة أخرى فهذا لا يدفع صحة الاستعمال ما دام عن العرب .

ثالثا : جواز القياس على هذه الأمثلة .

لـــم يصـــرح أحد من النحاة بقياس أو سماع ، ويفهم من اتفاقهم على الأمثلة الأولـــى من نحو رعشن وعرضنه وسمعنة .. الخ أنها مقيسة ، بيد أن أبا حيان بعد أن ذكـــر هذه الأمثلة ونحوها مما لا خلاف في زيادة النون فيه قال : وزيدت النون ســـماعا فـــي سرجون وفرجون والرساطون وعربون وعرجون وديدبون وحيزبون وفيلكون . (١٩)

رابعا : معنى الزيادة .

ليس من الضرورى أن يكون لها معنى مطرد ينسب إليها ، بيد أن ابن فارس قد صرح بأنهما قد تكون للمبالغة ، ومثل لها بـــ (خلبن) .(٢٠)

وهذا واضح في بعض الأمثلة وقد تكون الزيادة ــ كما هو الحال في الإلحاق للتوسع في اللغة بتكثير الصيغ لا بمعنى من المعانى .(٢١)

وأخيرا ، مما سبق نتبين :

ــ أن النون تجيء زائدة باتفاق في الأسماء والصفات بلغن وخلفنة ... الخ

ــ وردت كذلـــك فـــي أفعال ومصادر نحو عرجن وعرجنة وعربن وعربنة وشيطن وشيطنة .

والـــنحاة مخـــتلفون في ذلك فبعضهم يعدها أصلية وبعضهم لا يعدها ، ولكن ذلك لا يطعن في صحة الأمثلة الواردة عن العرب .

ــ أن الكتاب المحـــدثين قد توسعوا في زيادة النون فقالوا : علمن وعلمنة وعقلن

وعقلنة ... إلخ واشتقوا من ذلك صفات فقالوا معلمن ومعقلن ... الخ ويحمل استعمالهم هـذا علـى مـا ورد من فصيح العربية ، وعلى ما ذكره النحاة كالخليل والمازنى والفـراء وابـن فـارس وابن الأثير من زيادة النون فيما يناظر هذه الأمثلة ومن ثم نقترح أن يجاز استعمال النون زائدة في الأمثلة السابقة وما يناظرها .

توجيهان آخران :

اقترحـت فـي الصفحات السابقة التي سبق أن قدمتها أمام لجنة الأصول أن تكون النون في نحو (علمن) و (عقلن) وما يشتق منهما ــ زائدة . وأكد في نفس هذا التوجيه أن النون فيهما لا يمكن أن تكون أصلا .

وقـد عن لي توجيهان آخران ، أولهما هداني إليه صاحب الكشاف في تفسير قولـه تعـالى : ﴿ ورهبانـية ابتدعوها ما كتبناها عليهم...﴾ ، إذ قال : الرهبانية ومعـناها الفعلـة المنسـوبة الـى الرهْبان ، وهو الخائف (فعلان) من (رهب) كخشيان من (خشى) . [٢٢]

فقلت ألا يجوز أن يكون المحدثون قد أخذوا العلمانية من (عَلْمان) وهى من (علم) وعقلانية من (عقلان) وهى من (عقل) ؟

ويدعـم هـذا الرأي أن النحاة قالوا بكثرتهما في (فهلان) ، قال المازنى : وكـل مـا وجـدت فـي آخـره ألفـاغ ونونا مما لم يشتق منه ما يذهب فيه فهى زائدة . [٢٣]

وقـال ابـن عصفور : وأما النون الواقعة آخر الكلمة بعد ألف زائدة ، فإنه يقضى عليها بالزيادة فيما لم يعرف له اشتقاقه أو تصريفه ، فيحمل مالا يعرف على الأكثر . [٢٤]

وثانـيهما : ألا يمكن أن يكون الفعل قد أخذ من المصدر الصناعى (علمانية) على أن تكون الألف والنون فيه من زيادات النسب . ؟

والنسب بالألف والنون ليس مقيسا عند النحاة ، كما صرح بذلك سيبويه .[٢٥] مـع أنـه ذكـر أمـثلة كثيرة منه نحو : زَبّانى في زبينة ، وصنعانى في صنعاء ،

وبهــراني في بهراء ، ودستواني في دستواء وبحراني من (بنو البحر) وروحاني من روح ... الخ [٢٦]

وذكــر غيره أمثلة أخرى مثل : جُمَّاني ورقباني وأنفاني ولحياني ومنظراني ومخبراني ... الخ [٢٧]

وقــد جمــع شيئا كثيرا منه الدكتور رمسيس جرجس .[٢٨] وقد أجاز المجمع النســب بالألف والنون في المصطلحات العلمية وأقر مثل غرواني وسمسماني فيما يشبه الغراء والسمسم . [٢٩]

الهوامش

[١] انظــر فــي هــذه الأمــثلة : سيبويه : الكتاب ٣٢٠،٣٢١/٤ ، ابن جنى المنصف في شرح التصــريف للمــازنى : ١٦٦/١ ، ابن السكيت : الابدال ص١٤٩ ، الفارابى ديوان الأدب ٣٤/٢ ، ابن عصفور : الممتع في التصريف ٢٧١/١.

[٢] انظر في هذه الأمثلة بالاضافة إلى ما سبق . أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٠١/١ ، ١٠٢ والأزهرى : تهذيب اللغة (عرض)

(٣) انظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٠١،١٠٢/١ ، السيوطى ٢٦٠/٢ عن شرح التسهيل .

(٤) ابن قتيبة : أدب الكاتب ٤٨٤.

(٥) سيبويه : الكتاب ٣٢٠،٣٢١/٤ .

(٦) المازنى : المنصف ١٦٦/١ــ١٦٨ .

(٧) ابن السراج : الأصول ٣٤٠/٣ .

(٨) ابن جنى : المنصف ١٦٦/١ــ١٦٨ .

(٩) الفارابى : ديوان الأدب ٤٨٦/٢ ، الجوهرة : الصحاح (عرجن) الأزهرى : تهذيب اللغة ٢٦٨/٣ .

(١٠) الفارابى: ديوان الأدب ٤٨٦/٢ ، الجوهرى : الصحاح (فرجن) الأزهرى: تهذيب اللغة ٢٥٦/١١ .

(١١) الصاغانى: التكملة والذيل والصلة ٢٠٧/١ ،والجوهرى: الصحاح (عربن).

(١٢) الأزهري : تهذيب اللغة ٣١٢/١١ ، الجوهرى : الصحاح (شطن) وابن منظور : لسان العرب (شيط) و (شطن)

(١٣) ابن فارس : المقاييس ١٤٣/٢ ، والأزهرى : تهذيب اللغة ٣٠١/٥ .

(١٤) الفيرزابادى : القاموس المحيط (فرسن)

(١٥) الأزهرى : تهذيب اللغة ٢٩٠/٦) ، وابن منظور : لسان العرب (رهب)

(١٦) سيبويه : الكتاب ٣٢٠/٤ ، ٣٢١ .

(١٧) ابن جنى : الخصائص : ٣٥٩/١، ٣٦٠)

(١٨) ابن عصفور : الممتع في التصريف ٢٦١/١ ، ٢٦٢ .

(١٩) أبو حيان : ارتشاف الضرب ١٠٢/١ .

(٢٠) ابن فارس : المقاييس ٣٣٢/١ .

(٢١) عبد الله أمين / الاشتقاق ٤١٥ .

(٢٢) الزمخشرى : الكشاف ٦٩/٣ .

وأبو حيان : البحر المحيط ٢٢٨/٨ .

(٢٣) المازنى : المنصف ١٣٣/١ .

(٢٤) ابن عصفور : الممتع ٢٥٨/١ .

والرضى : شرح الشافية٣٧٦/٢.

(٢٥) سيبويه : الكتاب ٣٣٥/٣، ٣٣٦ .

(٢٦) السابق .

(٢٧) ابن سيده : المخصص ٢٤٢/١٣،٢٤١ .

(٢٨) رمسيس جرجس : النسب بالألف والنون مجلة المجمع ١٨١/١١ ــ ١٩٨ .

(٢٩) مجمع اللغة العربية بالقاهرة : مجموعة القرارات العلمية ص ٧٩ .

ومن المصطلحات التي وضعها بعض العلماء ، وشاعت في المعجمات الحديثة بزيادة النون للدلالة على وجود المادة نفسها في الشيء .

حمضنة	Acidification	تصفرن الدم	Bilirubinemic
حمضن	Acidifier	تصفرن البول	Bilirubinurie
تحمضنَ	Acidifier (s)	تجررن الدم	Carotenemie
تَحمضن الدم	Acidose	تَهلمن ، هلمنة	Gelalinisation
متقلون	Alcaleseent	تَحلُوُن الدم	Glycemie
قَلْوَنَة	Alcalisation	مُحلْوِن	Glycigene
قَلْوَنَ	Alcaliser	مُدَمنوِن	Hematogene
تَقَلْوُن الدم	Alcalose	تَحثْوُن الدم	Hemocrinie
تَغوْلُن الدم	Alcoolemic	تَشَحْمُن الدم	Lipenie
تفحْمُنُ الدم	Oxycarbonsmie	تَبَوْلُنُ الدم	Uremie
تفْحمُنِيّة	Oxycarbonisme	تَبوْلُن	Ureogenese

*

* *

* * *

ربما في بعض تعبيرات عصرية *

في أثناء قراءتى في الأدب العربي الحديث ومطالعتى للصحف كان يستوقف نظـرى بعـض تعبيرات محدثة، كنت ــ حين أعرضها على ما أعرف من قواعد النحو ــ أجدها مخالفة لها على نحو من الأنحاء . وكنت أحاول ما استطعت أن أجد بديلا عنها فكنت أنجح أحيانا وأخفق أحيانا ، ولكنى تفكرت فيما يكون شأن الآخرين ممـن لا يـتوافر لهـم قدر من النحو يسعفهم عند الاختيار ، ومن ثم فقد رأيت أن أعـرض بعضـها فـي هذا التقرير ، وأقدم أمام لجنة الأصول ما أراه في تفسيرها عليها.

المجموعة الأولى :

ربما قابل التحية بمثلها .

ربما يؤدى عمله جيدا .

يقـول ابـن هشام في (رب) : " واذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عـن العمـل وأن تهيئها للدخول على الجملة الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ". (١)

وسـيبويه يعـالج (ربما) وكأنها كلمة ، وهى في هذا تشبه (قلما) يقول : وجعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل ، ويقول فـي تفسـير ذلك : لأنهم لهم سبيل إلى (رب يقول) ولا إلى (قَلَّ يقول) فألقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل . (٢)

لكن النحاة يختلفون في مدخولها من الفعل ، فقد أبى بعض النحاة دخولها إلا على الماضى ، يقول ابن السراج : ولما كانت (رب) إنما تأتي لما مضى ، فكذلك (ربمـا) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضيا .. ولا يجوز : رب رجل سيقوم . (٣)

* للدكتور محمد حسن عبد العزيز ــ الخبير بالمجمع .

ويتبارى النحاة في تفسير وقوع المضارع بعدها، يقول الفراء في قوله تعالى: " ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين " ، يقال : كيف دخلت على فعل لم يكن ، لأن مودة الذين كفروا إنما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إن القرآن نزل وعده ووعيده، وما كان فيه فإنه عيان، فجرى الكلام فيما لم يكن كمجراه في الكائن .(٤)

وابن السراج يضمر (كان) ويقول : فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار كان " ، فكأن الأصل هو : ربما كان يود . (٥)

وقد دفع هؤلاء النحاة إلى ذلك أنهم ربطوا (ربما) بـ (رب) ، و(رب) لا تجيء الا لماض ، ولا تجئ لمستقبل ، كما يقول ابن السراج ، ويعتذر الرضى عن هؤلاء بقوله : والعذر عندهم في قوله (ربما يود) أن مثل هذا المستقبل أى الأمور الأخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضى نحو ﴿ وسيق الذين ﴾ و ﴿ نادى أصحاب الجنة ﴾ . (٦)

أما بقية النحاة فيجيزون دخولها على المضارع ، فالرضى يجيزه بلا تأويل .(٧)

وأبو حيان يرى أنها تدخل على المستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي .(٨)

وابن هشام يرجح ذلك أيضا ، ويرى أن تأويلها بما فيه تكلف .(٩)

ومن ثم نخرج من هذا بأن (ربما) في المثالين المحدثين يجريان على سنة العربية في التعبير ، ولا حرج من استعمال المثال الثاني وما يناظره على القول بجواز دخولها على المضارع .

المجموعة الثانية :

ربما الرئيس في مكتبه .

ربما البرد الشديد صرفه عن الخروج .

في المثالين السابقين تجئ ربما وبعدها جملة اسمية ، فما القول في ذلك ؟

يقول الرضى : ورب المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال سيبويه وقوله :

وربما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهن المهار

شاذ عنده . [١٠]

ويقول ابن هشام : وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية . [١١]

ومـــع ذلـــك فنحاة آخرون يرون رأيا آخر ، يقول أبو حيان : وزعم المبرد أنه يلي (ربما) الجملة الابتدائية كما قال :

ربما ظاعن بها ومقيم

فتصير نحو (انما) .[١٢]

وقد تبارى النحاة في تأويل ما ورد من الفصيح من دخولها على الجملة الاسمية بما لا يتسع له هذا البحث ، بيد أن كثيراً منهم صرح بالجواز دون تأويل ، فالزمخشري يقـــول : وتكـــف بما فتدخل على الاسم والفعل كقولك : ربما قام زيد وربما زيد في الـــدار ، ويقول ابن يعيش : واذا كفت بما صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ــ [١٣]

وأصـــرح مـــن ذلك أن الرضى يقول تعليقا على من قال بشذوذ دخولها على الاسمية : ومثله قياسي عن الجز ولى ، فيجيز : ربما زيد قائم . [١٤]

ومـــن ثم فلا حرج من استعمال (ربما) وبعدها جملة اسمية ولا حاجة إلى التأويل .

المجموعة الثالثة :

لو نجح لاستطاع ربما تخفيف الأمر عليها

تجاهل الموقف ربما تسليما بالواقع

أمـــا أمـــرها فـــي هذين المثالين فأعقد من أمرها فيما سبق ، فلست أظن أن لاستعمالها فيهما نظيراً في كلام العرب .

ولـــو تفرســـنا المســـتعمل جيدا لوجدنا (ربما) تخالف مألوف استعمالها في القديـــم ، فمدخولها ليس جملة ــ كما قرروا ــ بل اسم مفرد ، وليس لدخولها تأثير فـــيما بعدهـــا ، فالكلمة (تخفيف) مفعول به للفعل (استطاع) والكلمة (تسليما) مفعول لأجله للفعل (تجاهل) .

المجموعة الرابعة :

كانت المباحثات صعبة وربما مستحيلة

يستطيع التحكم فيها وربما التلاعب بها

يميل إلى مهادنة أو ربما مداراة الشعوب الإفريقية .

ومـن هـذه الأمـثلة المعاصرة نتبين أنها وقعت فاصلة بين حرف العطف والمعطـوف ، وما بعدها يتعلق بالمعطوف عليه ، ويتبعه في إعرابه ، ومعها حرف عاطف ، ومن ثم فليس لها دور إعرابي في الجملة .

وقـد حاولت أن أضع في موضعها (بل) في هذه الأمثلة فاستقام الإعراب، ولكن ما استقام المعنى ، فالكاتب لا يريد أن يضرب عما قبلها بل يريد أن يقول أن ما بعدها محتمل أو متوقع . ومن ثم عددت (ربما) في هذه الأمثلة وفي التي قبلها (أداة) للاحـتمال أو التوقع ، وهي أداة لا عمل لها من الناحية النحوية ، وهي في هذا تشبه (إلا) في قولنا ما خرج إلا زيد .

وقـد عـنَّ لـي توجيه آخر في الأمثلة الأخيرة ، فعددت ما بعدها بقية جملة محذوفة تماثل الجملة الموجودة ، فكأن الجملة الأولى كانت على النحو التالي : كانت المباحـثات صعبة وربما كانت المباحثات مستحيلة ، وكأن الجملة الثانية على النحو التالـي : يسـتطيع التحكم فيها أو ربما يستطيع التلاعب بها ، وكأن الجملة الثالثة : يميل إلى مهادنة الشعوب الإفريقية أو ربما يميل إلى مداراة الشعوب الإفريقية .

والحـذف باب واسع في العربية، وقد أجاز النحاة حذف الفعل بعد (ربما) عند القرينة، ومثل له الرضى بقول الشاعر:

فذلك إن يلق الكريهةَ يلقها حميدًا وإن يستغن يوما فربما

وقال أبو حيان : ويجوز حذف الفعل بعد (ربما) لأن (رب) قد كفت عن العمل وصارت داخلة على الجملة، فالحذف واقع عليها لا على المفرد، يقول القائل: أزرت زيدا ؟ فتقول : ربما أي ربما زرت زيدا، فطول الكلام بالتركيب عوض من

الفعـــل المحـــذوف .[١٦] ولكنني أرجح التوجيه الأول : لأنه يفسر الأمثلة الواردة في المجموعة الثالثة والرابعة ولا يكلفنا تأويلا.

هوامش البحث

(١) ابن هشام : المغنى ص ١٣٧

(٢) سيبويه : الكتاب ١١٥/٣

(٣) ابن السراج : الأصول ٤١٩/١، ٤٢٠

(٤) الفراء : معاني القرآن ٨٢/٢ الزمخشري: الكشاف ٢/ ٣٣٣

(٥) ابن السراج : الأصول ٤١٩/١

(٦) الرضي: شرح الكافية ٣٣٣/٢

(٧) السابق : ٣٣٣/٢

(٨) أبو حيان: البحر المحيط ٤٤٤/٥

(٩) ابن هشام : المغنى ١٣٧

(١٠) الرضي ضرح الكافية ٣٣٣/٢

(١١) ابن هشام : المغنى ١٣٧

(١٢) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٦٤/٢

(١٣) الزمخشري: المفصل ٢٩،٣٠/٨ وابن يعيش ، شرح المفصل : ٢٩/٨، ٣٠

(١٤) شرح الكافية : ٣٣٣/٢

(١٥) الرضي : شرح الكافية ٣٣٣/٢ ، البغدادي : خزانة الأدب ٩/١٠-١٣

(١٦) أبو حيان : ارتشاف الضرب ٤٦٤/٢

*

* *

* * *

الدورة السابعة والخمسون

١٩٩٠م – ١٩٩١م

موضوعات الدورة : *

١- فَعْلة وفِعْلة .
٢- فُعْلة .
٣- فَعُول .

* * *

* وافق مؤتمر المجمع المنعقد في فبراير ١٩٩١م على هذه الموضوعات وقد اعتمدنا في إثبات ذلك على كتاب الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ــ للأستاذ الدكتور محمد حسن عبد العزيز ص ص ١٤٧ ــ ١٥٩

درســت اللجنة بعض صيغ الأفعال والأسماء، من جملة مالا يكاد يُحصى في العربية، لطبيعتها المرنة التي تتميز بها على سائر اللغات .

ورجعــت اللجنة في ذلك ـــ بجانب كتب اللغة المختلفة ـــ إلى بحوث المجمع وقــراراته، التــي عــنى فيها بطرد القياس من بعض الصيغ؛ كزيادته في الأفعال (فَعْلَــن) صيغة رابعة، لصيغ الثلاثي المزيد بحرف : و (تَمَفْعَل) صيغة سادسة، لصيغ الثلاثي المزيد بحرفين .

وكإجازتــه ـــ فــي الأســماء ـــ قياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان للحاجة العلمية . وإجازته للنحت في المصطلحات العلمية .

وإقــراره قياســية أوزان لم يُقل بالقياس فيها، فصاغ وزن فِعالة للدلالة على الحرفة، ووزن فُعال للدلالة على الداء، وفُعال أو فَعِل للدلالة على الصوت ... إلخ.

وقــد اختارت اللجنة ـــ من جملة ما درسته ـــ أربع صيغ جديدة تصلح لطرد القياس عليها في المصطلحات العلمية ، هي :

الموضوع الأول :

فَعْلة (بفتح الفاء) وفِعْلة (بكسر الفاء)

تـــأتى صـــيغة فَعْلـــة (بفتح الفاء) لِعدة استعمالات، منها : المصدر (رحم رحمة) واسم المرة من الفعل الثلاثي المجرد (جال جَوْلة)، واسم الجنس (بلدة ــ قرية) والعلم (طَلحة ــ حمزة) .

كمـــا أنها دارت مراراً في أسماء الأمراض على لسان أسلافنا كالخوارزمي فـــي كـــتابه مفاتـــيح العلوم ، وابن سينا في القانون ، والفارابى في ديوان الأدب ؛ فأوردوا : السَّعْفَة ، السكتة ، السلعة ، الشهوة الكلبية ، الشوصة ، الطَّرْفَة ، القَرْوَة ، اللَّقْــوة ، بحـــة الصـــوت ، البردة ، الدمعة ، الشجة ، النزلة ، البَثرة ، الحصبة ، السحفة، العَرْفة ، القطرة ... الخ .

وجـــاء من تلك الصيغة في المعجم الموحد صيغ كثيرة، فذكر منها : بَثْرة ، سلعة ، غيبة ، قرحة ، نفطة بالجلد ... الخ .

وتستخدم صيغة فِعْلة (بكسر الفاء) لعدة وجوه، منها: المصدر (حجَ حِجَّة) واســـم الهيـــئة من الفعل الثلاثي المجرد (جلس جِلْسَة الأمير) ومن غير الثلاثي (احتشم حِشْمَة) وبمعنى الجزء من الشيء (قطعة وفِلْذَة) والجمع (إخوة وصِبْيَة) واسم الجنس (حِنْطَة) والعلم (كِنْدَة) .

وصـــيغة فِعْلَة مثل فَعْلَة سمى بها أسلافنا كثيراً من الأمراض، وهو ما ذكره أيضا : الخوارزمي وابن سينا والفارابي، فأوردوا ــ مثلا ــ : الخِلْفَة، وإِكْلَة الرحم، الحِكَّة، البِطْنَة، البِلَّة، الحِرْمة، القِرْفة، النِّفخة...الخ .

وجاء من تلك الصيغة في المعجم الطبي الموحد : إبْرة ، إبطة ، بنية ، حِدَّة ... الخ .

ولـــيس ذلـــك استقصاء لما جرى عليه استعمال الأسلاف على صيغتي فَعْلة وفِعلة في أسماء الأمراض والأدوية وإنما هي نظرات سريعة في بعض كتبهم .

وبعــد أن استعرضــت اللجــنة هاتيــن الصيغتين وكثرة استخدام الأسلاف والمعاصرين عليهما في وضع مصطلحات الأمراض والأدوية رأت ضرورة القياس عليهما ووضعت القرار التالي :

ابتغاء للتيسير في استخدام اللغة يجيز المجمع أن تكون صيغتا فَعلة وفِعلة قياسيتين فيما يحتاج إليه من معانٍ مستحدثة وبخاصة في مجال العلوم .*

* مع الموضوع بحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان : صيغ أكثر من أن تُحصى في العربية .

الموضوع الثانى :*

فُعْلة

درســت اللجنة صيغة فُعْلة والمعاني التي تستخدم فيها، والتي بلغت عشرين وجهــاً عــند ابن القطاع، من أظهرها : الاسم (بُسْرة) والصفة (حُرّة) والمصدر (أُدمة) وبمعنى مفعول (لُعنة وسُبّة) وأسماء الألوان (الحمرة والصفرة) والعيب (البُحْرَة) ... الخ .

كما درست اللجنة المعاني المنقولة لها والمقترح صوغها قياسا فيها مثل :

(أ) اســم جمــع للطائفة المجتمعة من الشيء (الصُّبْرَة من الطعام) (والعُذْرة من الدابة) (والحزمة) (والكثبة) (والجملة) (والكُدْسة) (والرُكْمة) ... الخ .

(ب) ما يتوسط الشيء مثل : (الوُصْلَة) (الكلْية) (الجُبَّة) (الصُّفَّة) ... الخ .

(جـ) موضع الفعل في الأعضاء وغيرها، مثل :

(البُقْعَة) (النُبذة) (العُدْوة) (الرُحْلَة) (البُهْرَة) ... الخ .

(د) الشيء القليل أو بقية الشيء :

(الغُرْفَة) (الجُرْعة) (النُقْطَة) الكُثْبَة) (الغدرَة) ... الخ .

وقــد يســتعمل لفــظ مــن تلــك الألفاظ ويراد به معنيان أو أكثر من تلك المعاني، كالكُثْــبة، التــي تعــنى الطائفــة المجــتمعة مــن التراب أو الطعام، وتعنى أيضًا القلــيل مــن المــاء واللبــن أو ما بقى منهما في الإناء . وقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

يجاز استعمال فُعْلَة اسما للطائفة المجتمعة من الشيء ، ولما يتوسط الشيء ، ولموضع الفعل ، وللشيء القليل ، لورودها في كلام العرب كثيرًا في هذه المعاني، ولتيسير المصطلح العلمي .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : من معاني فُعلة .

الموضوع الثالث : *

فَعُول

درست اللجنة صيغة فَعُول، والمعاني التي وردت فيها، فقد وردت اسمًا نحو وَقود، وصفةً نحو ضَرُوب، ومصدرًا نحو دَلُوع ... الخ .

وقد لاحظت اللجنة أن كثيرًا من أمثلتها الاسمية منقول عن الوصفية، فقولهم: جَنُوب وحَرُور وسَمُوم، كانت صفات في أكثر كلام العرب .

كما لاحظت اللجنة استعمالها اسمًا بمعنى المفعول في الأدوية مثل : سَفُوف ، وذَرور ، رَقوء ، لدود ، غَرُور ، وَجُور ، مَضُوغ ، دلوك ، سَنُون ، قَرُور ... الخ. وقـد كثرت أسماء الأدوية على تلك الصيغة عند الخوارِزمي في مفاتيح العلوم وابن سينا في القانون.

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

تقترح اللجنة إجازة استعمال فعول بفتح الفاء اسماً قياسياً للدلالة على الدواء ونحوه ، لكثرة ورودها في كلام العرب ولمجيء كثير من أسماء الأدوية عليها قديماً وحديثاً وللحاجة إليها في المصطلحات العلمية .

---

* وافق عليه المؤتمر المنعقد في فبراير ١٩٩٩م ـ وتلك هي الصيغة التي أقرها المؤتمر .

* يجاز استعمال (فَعُول) بفتح الفاء اسماً للدواء ونحوه لورودها في كلام العرب . صرَّح بذلك سيبويه والأخفش وثعلب ، ولأن أكثر أسماء الأدوية عليها ـ صرّح بذلك الخُوارزمى ، وللحاجة إليها في المصطلحات العلمية) .(الوضع اللغوى في الفصحى المعاصرة ـ د. محمد حسن عبد العزيز ص ١٤٧ـ ١٥٩) .

* وافق المؤتمر المنعقد في فبراير ١٩٩١م على الموضوع وعلى القرار السابق والمثبت بعد التغيير الذي رآه المؤتمر .

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : صيغة فَعول اسماً لما يتعاطى من دواء ونحوه

صيغ أكثر من أن تحصى في العربية *

تتميز العربية بصيغ في الأفعال والأسماء أكثر من أن تحصى، وعُنى المجمع من قديم بطرد القياس في كثير من صيغها لتلبى حاجة المصطلحات العلمية والغربية فـــي نقلهـــا إلى العربية ، وهي تُعد في كل علم غربي بعشرات الآلاف، ومهما تكن كـــثرتها فـــي تلك العلوم فإن العربية تستطيع استيعابها ــ أو استيعاب أكثرها على الأقـــل ــ لطبيعـــتها المرنة التي تتفوق بها على جميع اللغات . ويكفى أن نرجع في بـــيان ذلك إلى صيغ الفعل فسنجد أن للثلاثي منه ست صيغ هي : فعل يفعُل ــ فعل يفعِل ــ فعل يفعَل ــ فعل يفعُل ــ فعِل يفعَل ــ فعِل يفعِل وللمزيد منه بحرف ثلاث صـــيغ : أفعـــل ــ فعَّل ــ فاعل ــ وزاد المجمع صيغة فَعْلن وللمزيد منه بحرفين خمـــس صيغ : انفعل ــ افتعل ــ تفاعل ــ تَفعَّل ــ افعَلَّ وزاد المجمع صيغة تمَفْعَل وللمـــزيد مـــنه بـــثلاثة أحرف أربع صيغ : استفعل ــ افْعَوْعَل ــ افعوَّل ــ افعالَّ، واســـتدركت علـــيها خمـــس صيغ، هى : افْوَنْعَلَ ــ افعيَّل ــ افعَوْلَل ــ افْعَنْلَى ــ افْعَـــنْلَل. والـــرباعى المجـــرد إمـــا مضعف مثل زَلْزل ــ سَلْسل ــ قَلْقل وإما غير مضعف مثل بَعْثر ــ دَحْرج، وللمزيد بحرف منه صيغة تَفَعْلَل، وللمزيد منه بحرفين أربع صيغ هي : افْعَنْلَل ــ افْعَلَّلَ ــ افْعَلَّلَ ــ فَعْلَنْعَلَ، وأُلْحقت بالرباعي المجرد ست صـــيغ هـــي : فَوْعل مثل حَوْقل ــ فَعْلل مثل جَلْبَبَ ــ فَعْول مثل جَدْول فَيْعل مثل شَـــيْطن ــ فَعْـــنَل مثل قَلْنس ــ فَعْلَى مثل قَلْسَى، وزيدت على هذه الصيغ فَعْيَل مثل شَرْيَفَ ــ فَنْعَل مثل سَنْبل ، وكذلك صيغ هَفْعل ــ سَفْعل ــ مَفْعل ــ فَهْعَل ــ فَعْهَل ــ فَعْلَـــم ــ فَعْلَـــنَ ــ فَعْلَسَ ــ فَعْقَلَ . وألحق بالرباعى المزيد بحرف خمسُ صيغ هـــى: تَفعْلَل ــ تَمَفْعَل ــ تَفَوْعَل ــ تَفَيْعَلَ ــ تَعَفْلَت مثل تَعَفْرت . وألحق بالرباعي المـــزيد بحرفيـــن أربع صيغ هي : افْعَنلَل مثل اقْعَنْسَسَ ــ افْعَنْلَى مثل اسْلَنْقَى (نام على ظهره) ــ افْوَنْعَل مثل احوَنْصل ــ افْعَنْلأ مثل احْبَنْطَأَ (غضب بشدة) .

---

* بحث للدكتور شوقي ضيف ــ عضو المجمع .

وهـذه نحـو سـتين صيغة للفعل في العربية وهي تدل ــ بوضوح ــ على اتساع مرونـتها فـي اسـتخدام صيغ الأفعال ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن كثيرا من الأفعال يسـتخدم بمعـان كثيرة أدركنا مدى قابلية العربية لاستخدام صيغ الفعل في دلالات شتى تسبق فيها اللغات جميعاً .

والمـرونة في الأسماء أكثر سعة من المرونة في الأفعال، والمشتقات السبعة معـروفة : اسم الفاعل وإخوته، وبجانبها الاشتقاق الصغير الدائر بين الأفعال وتلك المشتقات السبعة ، فالفعل الماضي يشتق منه المضارع واسم الفاعل وأخواته، وأجاز المجمـع قياسـية الاشـتقاق من أسماء الأعيان للحاجة العلمية، واكتشف ابن جنى الاشـتقاق الكبـير في اللغة بتغيير الحروف وتقليبها في الكلمة، وضرب لذلك مثلا كلمـة قول وتغيراتها إلى : قلو ــ وقل ــ ولق ــ لقو ــ لوق ، وقال إن هذه الصيغ السـت بصورها وتقاليبها المختلفة تدل في اللغة على الخفة والحركة. وبجانب ذلك الاشـتقاق الأكـبر وهـو أخذ كلمة من أخرى مع التبديل في بعض الحروف مثل : " نَقَـبَ ــ نَقرَ ــ نَعَق ــ نَهَق " ويدخل في هذا الاشتقاق النحت من كلمتين أو أكثر مـثل عبشـمى فـي عبد شمس ــ وحوقل في " لا حول ولا قوة إلا بالله ". وأجاز المجمع هذا النحت في المصطلحات العلمية .

وإذا تصـفحنا المصادر وجدنا القياسيَّ منها يزيد عن خمس وعشرين صيغة، بيـنما يـبلغ السـماعى مـنها نحـو خمسين صيغة بالإضافة إلى المصادر الميمية والصـناعية وأسـماء المرة والهيئة . وتبلغ الجموع القياسية أكثر من أربعين جمعا بيـنما تبلغ السماعية منها نحو ثلاثين جمعاً . أما صيغ الاسم فقد عدد الزبيدى منها فـي كتابه الاستدراك والفارابي في كتابه ديوان الأدب والسيوطى في كتابه المزهر نحـو أربعمائـة وخمسين صيغة . وأنا أعرض صيغتين فقط من صيغ هذه الأسماء لأدل بوضوح على صلاحية استعمالهما في الاصطلاحات العلمية وهما صيغتا فَعْلة، وفِعْلة بل أيضا صلاحية التوسع في هذا الاستخدام لخفتهما على الألسنة ، ولعل ذلك ما جعل الأسلاف والمعاصرين جميعا يستخدمونهما في أسماء بعض الأمراض على نحو ما سيتضح من البيان التالي .

صيغة فَعْلَة

تـــأتى صيغة فعْلة بعدة استعمالات ، وحسبنا أن نذكر استعمالاتها الأساسية ، إذ تأتى :

١- مصـــدرا في مثل رَحم رَحْمَة ــ حار حَيْرة ــ غار غيرةً ــ خشى خشية ــ هـــاب هيـــبة ــ كثر كثرة ــ عبر (دمع) عبرةً ــ فجأه فجأة ــ دفعه دفعة ــ رقد رقدة ــ غفل غفلة .

٢- واســـم مرة من الفعل الثلاثي المجرد بزيادة تاء على المصدر قياسا مطردا مثل جـــال جولة ــ سجد سجدة ــ زَلّ زلة ــ هفا هفوة ــ دقّه دقّةً ــ رماه رمية ــ هدأ هدأة ــ وثب وثبة ــ طعنه طعنة ــ رقص رقصة ــ ونىَ وْنيةً .

٣- وجمعا شذوذا إذ حكى سيبويه في الكتاب أنه سُمع عن العرب : ثلاثة رَجْلة أى ثلاثة رجال .

٤- واسم جنس وهو كثير مثل : بلْدة ــ قرية ــ زهرة ــ روضة ــ صخرة ــ ليلة ــ دولة ــ شَمْعة نَخْلة ــ زوجة .

٥- وعلما مثل : طَلْحَة ــ حَمْزَة ــ خَوْلة ــ عبلة ــ غزة ــ برقة ــ نهلة ــ رَنْدة ــ الكعبة ــ طَيْبَة (مدينة الرسول ﷺ) .

ودارت فعـــلا مرارا على لسان أسلافنا في أسماء الأمراض، فمن ذلك ما جاء على لسان الخوارزمي في كتابه" مفاتيح العلوم " من مثل :

١- السَّـــعْفة : قروح في الرأس والوجه قد تكون يابسة وقد تكون رطبة يسيل منها صـــديد . ذكـــرها الفارابـــي في كتابه ديوان الأدب وكذلك ابن سينا وقال بثور متقرِّحة .

٢- السَّكْتة : النوم دون أي شعور بشيء ، وهى عند ابن سينا .

٣- السَّـــلْعة : زيادة تحدث في الجسد بلا ألم، وقد تكون صغيرة مثل الحمصة وقد تكون كبيرة .

٤- الشَّهْوة الكلبية : دوام جوع الإنسان ، ثم أكله ويثقل عليه ، فيقيئه .

٥- الشَّوْصَة : ريح تنعقد في الأضلاع، وهى عند ابن سينا .

٦- الطَّـرْفة : حـدوث نقطة حمراء في العين من ضربة أو غيرها وهى عند ابن سينا.

٧- القَرْوَة : أن تعظم جلدة البيضتين لنزول بعض الأمعاء أو الثَّرْب فيها .

٨- اللقَّـوْة : أن يـتعوَّج وجـه الإنسـان ولا يقدر على تغميض عينيه، وهى عند الفارابـي، ويعـرِّفها ابـن سينا بقوله : علة آلية في الوجه ينجذب إليها شق من الوجه إلى جهة غير طبيعية فتتغير هيئته الطبيعية .

٩- الـنَّمْلَة مفـرد النمل، وهو بثور صغار مع ورم قليل وحكَّة وحرقة وحرارة في اللمـس تسـرع إلى التقرح ، ذكره ابن سينا والفارابي في ديوان الأدب وقال : قروح تخرج في الجنب .

١٠- لهَيْضَة : مَغْس وكرب يحدث بعدهما قيئ . وذكرها ابن سينا والفارابي، وهى انطلاق البطن .

ومما أضافه ابن سينا إلى هذه الأمراض :

١- بَحَّة الصوت وهى خشونته .

٢- البَرْدة : رطوبة تغلظ وتتحجَّر في باطن الجفن وتشبه البَرَد .

٣- الدَّمْعَة : علة في العين تجعلها دائما مائية وربما سالت منها دمعة .

٤- الرَّعْشة وأصنافها وعلاجاتها .

٥- الشَّجَّة : واحد شِجاج الرأس وقِطَع جلدها .

٦، ٧، ٨ ــ السَّقْطة ــ الصَّدْمة ــ الضربة : ما يكون قد أصاب الجسم من صدمة بحجر أو حائط أو أصاب الكبد والأحشاء من سقطة أو ضربة .

٩- النَّزْلة : زكام ووجع في الحلق .

١٠ــ النَّفْخة : نفخة البطن .

ومما نقرؤه في ديوان الأدب للفارابي :

١- البَثْرة : واحدة البَثْر من الحبوب التى تطفح على الجلد .

٢- الحَصْبة : الحُمَّى الطفحية المُعْدية المعروفة .

٣- السِّحْفة : الشحمة التى على الظهر .

٤- الشَّأْفة : قُرْحة تخرج بالقدم ، ومن أمثال العرب : استأصل الله شأفته .

٥- العَرْفة : قرحة تخرج بالكف .

٦- غضبة واحدة : يقال أصبح جلده غضبة واحدة إذا غطاه الجدري بأجمعه .

٧- الغرسة : قرحة في العنق تفرسها أى تدقها .

٨- القطرة : واحدة القطر من دواء العيون .

وليست هذه دراسة استقصائية لما جاء عند الأسلاف من استخدام صيغة فعلة في علم الطب وأمراضه وأدوائه، إنما هي نظرات طائرة في ثلاثة من كتبهم، وأضيف إليها من المعجم الطبي الموحد المصطلحات التالية :

١- بَثْرة : pimple

٢- سلعة : struma تضخم الغدة الدرقية .

٣- غيبة : trance

٤- قرحة : ulcer

٥- نفطة بالجلد : blister

٦- نَكْسَة : recrudescence

٧- نوبة مرضية : seizure

٨- الحصبة : measles

٩- وعكة : aillment

صيغة فِعْلة

تستخدم صيغة فِعْلة فيما يلي من الوجوه :

١- مصدرا مثل : حج حِجَّة ــ ذل ذِلَّة ــ رحل رِحْلة ــ عف عِفَّة ــ غَلُظ غِلْظة ــ فطن فِطْنة ــ قل قلة .

٢- واسم هيئة من الفعل الثلاثي المجرد بزيادة تاء مصدره وكسر أوله، وهى قاعدة مطـردة مـثل : جِلْسة ــ قِعدة ــ مِشْية ــ لِبْسة ــ مِنْحة ــ رِعْدة ــ خِلْطة ــ بِغْضة ــ فِتْنة ــ شِدَّة .

وقد يشتق اسم الهيئة من غير الفعل الثلاثي مثل الحِشْمة من الاحتشام ــ الخِبْرة من الاختـبار ، الخِمْرة من الاختمار ــ العِبرْة من الاعتبار ــ العِشْرة من المعاشرة ــ القِنْـية مـن الاقتـناء ــ المِحنة من الامتحان ــ النِّقْبة من الانتقاب ــ الهِجرْة من المهاجرة ، وفي ذلك تيسير لاستعمال فعله للحاجة قياسا على ما سمع عن العرب.

٣- وبمعنى الجزء من الشئ مثل : قِطْعة ــ فِلْذة ــ شِطْرة ــ فِلْقة ــ فِرْقة ــ كِسْفة ــ فِصْلة ــ جِذْوة (من النار) .

٤- وجمعا مثل : إخوة ــ ثِيرة جمع ثور ــ صبية ــ فِتْية ــ غِلْمة .

٥- واسـم جنس مثل : حِنْطة ــ سِلْعة ــ فِضَّة ــ ذِمَّة ــ حِلْية ــ بِذْلة ــ نِحْلة ــ قِصَّة ــ ضِفَّة ــ كِسْوة ــ شِرْكة (ويكثر ذلك جدا في اللغة) .

٦- وعلمـا مـثل : كِنْدة ــ دِجْلة ــ رِجْلة (بقلة) ــ الجِيْزة ــ الحِيْرة ــ السِّكة : حديـدة المحـراث ــ الكلة : الستر الرقيق ــ المِلَّة : الدين ــ اللِّمَّة : ما ألمَّ من الشـعر بالمَنْكِـب ــ السِّنَّة من الأسنان ــ الرِّبْذة : صوفة يُطْلى بها القطران ــ الفِرْصة : القطعة من القطن وغيره تتمسَّح بها المرأة في الحيض .

وصـيغة فِعْلـة مثل صيغة فَعْلة سمى بها أسلافنا كثيرا من الأمراض، فمن ذلك ما ذكره الخوارزمي في كتابه " مفاتيح العلوم " من مثل : الخِلْفة : فيها لا يمكث الطعام

فـــي البطن المكث المعتاد ، ويخرج سريعا وهو بحالة لم يتغير ، مع لدغ ووجع في البطن واختلاف صديدى .

ومما ذكره ابن سينا من الأمراض في كتابه القانون ما يلى :

١- إكْلة الرحم : أكال فيه واحتكاك .

٢- الحكَّـــة : ألم في الجلد ينشأ عنه كثرة الحَكّ .

٣- القنيْـــة : اصفرار الوجه بسبب الاستسقاء .

ومما ورد ذكره في ديوان الأدب للفارابى من الأمراض والأدواء .

١- البطْنة : امتلاء البطن من الطعام .

٢- البـــلَّة : الشفاء من المرضِ .

٣- البيـــلة : من البول .

٤- الحرْمة : الغُلْمة وشدة الشهوة .

٥- الحمْية : الامتناع عما يضر المريض من طعام أو شراب .

٦- العقَّة : الشعر على المولود .

٧- القرْفة : قشر يجعل في الدواء .

٨- الفضَّة : البكارة ودمها وفَضُّها .

٩- القنَّة : ضرب من الأدوية .

١٠- كفَّة اللِّثَة : ما انحدر منها .

١١- مدَّة الجرْح : غثيثه : ما فيه من مدة وقيح ولحم ميت .

١٢- النُّفْخة : انتفاخ البطن .

وأيضـــا ليست هذه دراسة استقصائية لما قاس الأسلاف على صيغة فعلة في أسماء الأمراض والأدوية، إنما هي نظرات سريعة في بعض كتبهم، وأذكر طائفة من هذه الأسماء بصيغة فِعْلة في المعجم الطبي الموحد، وفيما يلي بيانها :

١- إبْرة needle

٢- إبْطة undercut (لعلها قطع جزء من الإبط)

٣- بِنْية structure

٤- بيلة uria

٥- جِبْلة protoplasm (المادة الحية الأساسية في الخلايا)

٦- جيبة pouch (جراب أو تجعيدة تحت العين)

٧- حِدَّة acuity

٨- خِزْعة biopsy (استئصال نسيج من الجسد)

٩- رِعْدة rigor

١٠- شِدَّة intensity

١١- صِمَّة embolus (سدادة في وعاء دموى)

١٢- غِرْسة implant (نسيجة حية مزروعة)

١٣- فِقْرة vertebra (فقرة من فقار سلسلة الظهر)

١٤- فِلْعة slit

١٥- قِشْرة cortex

١٦- كِيسة cyst

وبعد هذا الاستعراض لصيغتى فَعْلة وفِعْلة وكثرة قياس الأسلاف والمعاصرين علـيهما فــي وضع مصطلحات الأمراض والأدوية حرىّ بالمجمع أن يجيز القياس علـيهما لا في مصطلحات الطب والصيدلة فحسب، بل أيضا في مصطلحات العلوم المختلفة ، بحيث يضع القرار التالي :

ابتغاء للتيسير في وضع المصطلحات العلمية يجيز المجمع أن تصاغ ــ من صيغتي ــ فَعْلة بفتح الفاء وفِعْلة بكسرها ــ صياغة قياسية مطردة .

*

* *

* * *

من معاني فُعْلة *

كان من أهداف المجمع منذ إنشائه إطلاق القياس في اللغة ليشمل ما قيس وما لـم يقس من قبل، وكان من مذهبه إلى هذا أن يخفف من القيود التي وضعها النحاة واللغويون، وأن يستعين ببعض الصيغ على أداء مدلولات خاصة، وقد أنجز المجمع بعـض مـا هدف اليه فأقر قياسية أوزان لم يقل بالقياس فيها، فصاغ اسم الآلة على وزن مِفْعـل ومفعـال ومِفْعَلة، ووزن فِعالة للدلالة على الحرفة، ووزن فُعال للدلالة على الداء وفُعال أو فَعيل للدلالة على الصوت .. الخ وقال بقياسية أفعال المطاوعة، وبقياسية تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة أو التضعيف .. الخ ولم يكن ذلك مُسَلَّماً به من قبل على إطلاقه .[١]

ومـع ذلك فكان بعض المجمعيين يطمع في أكثر من إطلاق القياس وتخفيف القيود، فقـد دعـا الدكـتور أحمد عمار إلى إحياء الصيغ المهملة أو المهجورة ، وفي ذلك يقـول: " إننا نقتصر في صوغ مصطلحاتنا على استعمال الصيغ المألوفة المتداولة وهى نزر يسير بالقياس إلى الصيغ المهجورة "

ويقـول فـي عـلاج هذه العلة ــ كما سماها ــ : " والعلاج في نفض غبار الإهمـال عـن صـيغنا الاشـتقاقية المهجورة ، وتهيئتها للاستعمال في الاصطلاح العلمى، والسبيل إلى ذلك هو استعراض جميع صيغ المشتقات التى حوتها المعاجم ، واسـتقراء السـمة المعنوية المشتركة الغالبة على كل صيغة ثم إفراد كل صيغة لما تلائمه من معنى [٢] ".

وقـد بـذل المجمع جهدا مشكورا كاد يستوفى به البحث في الصيغ المألوفة المتداولة ، وأجاز القياس عليها بإطلاق أو عند الحاجة .

وهـذا البحـث الـذي أقدمه اليوم إلى لجنة الأصول يستهدى مذهب المجمع ويسـتجيب لدعوته ، ويستكمل خطته ، فيعرض صيغة من تلك الصيغ التي يستشعر

---

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز ــ الخبير بالمجمع .

حاجـــة العلماء والمُعَرِّبين إليها في معان غير مشهورة لها في كتب الصرف ويهيئها لاستعمالهم حين يصطلحون أو يعربون .

الصيغة والمعنى

الصـــيغة الواحـــدة قـــد يتعدد معناها الصرفي فصيغة (فاعَل) مثلا تدل على المشاركة ، والتكثير ، ونسبة الفعل إلى الفاعل ، كما أن المعنى قد تتعدد الصيغ التى تـــدل علـــيه ، فالمشـــاركة مثلا يُدَل عليها بصيغة فاعل وتفاعل وافتعل نحو خاصم وتخاصم واختصم .

والأصـــل في نسبة معنى معين إلى صيغة معينة ــ هو كما حدده سيبويه ــ في تقارب معاني عدد من الأمثلة في بناء معين . (٣)

وقد اختلف النحاة في جعل ذلك قياسيا أو سماعيا، وهو خلاف طويل متشعب يغـــنى عنه في هذا المقام أن المجمع قد آثر القياس في كثير من الصيغ التي درسها، وقيل في تفسير القياس إنه الحمل على الوارد الكثير ، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره في بابه . (٤)

والذي نراه في هذا أنه إذا وردت أمثلة كثيرة لصيغة من الصيغ في معنى من المعاني كان ذلك دليلا على أنه يسوغ لنا أن نبني على مثال هذه الصيغة لإفادة هذا المعنى، وإن لم نسمع اللفظ بعينه ، وبهذا ينفتح باب الوضع في المصطلحات العلمية بخاصة، لاستعمال هذه الصيغ في هذه المعاني .

معاني فُعْلَة :

نسب الصرفيون إلى فُعْلة عدة معان بلغت عشرين وجها عند ابن القطاع من أظهرها أنها تكون اسما نحو : بُسْرة ونعتا نحو : حُرة ومصدرا نحو أُدْمة...وبمعني المفعـــول نحو : لُعنة وسُبّة ، وتكون اسما للألوان نحو : الحُمْرة والصفرة ، وتكون للعـــيوب نحـــو الـــبُجْرة ....وتكون اسما لما له أول وآخر نحو الخُطْبة . واسما من افتعل كالعُمْرة ... الخ (٥)

ومن المعاني التي اقترح على اللجنة الموقرة اتخاذ قرار بجواز استعمالها

(أ) الطائفة المجتمعة من الشيء (اسم جمع) .

الصبرة من الطعام : كتلة بلا وزن ولا كيل .

العُذرة من الدابة : الشعر الذي يقبض عليه الراكب عند ركوبه .

الحُزمة : ما جمع وشد من ثياب وغيرها . ويقال حزمة من قصب .

الكُثْبة : من التراب والطعام وغيره.

الجُمْلة : هي الجماعة من كل شئ .

الصُوْبة : كل مجتمع أو من الطعام .

الكدسة : الجماعة من الطعام أو الشجر أو الرمل .

الركمة : الطين المجموع .

الحدرة : من الإبل : القطعة من الإبل نحو الثلاثين

الثبرة : الصبرة من الطعام .

العصبة : من الرجال : العشرة إلى الأربعين .

السربة : جماعة الطير والظباء والحمر ونحوها .

الشعبة : الطائفة من الشئ .

الزمرة : الجماعة من الناس .

الجمزة : كتلة من تمر ونحوه .

الزجلة : الجماعة من الناس .

الخصلة : لفيفة من شعر .

البهمة : الجماعة من الفرسان .

الثكنة : جماعة الطير .

الصبة : الجماعة من الناس، ومن المعز ما بين العشر إلى الأربعين .

الكبة : جماعة من الخيل .

الكتلة : ما جمع من التمر والطين وغيره .

الصرمة : ما بين العشرة إلى الأربعين من الإبل .

الجشة : الجماعة من الناس .

الثلة : الجماعة من الناس .

الجمة : الجماعة من الناس .

الثـنة : الشعيرات المدليات في مؤخر الرسح من الدابة .

القبضة : من الطعان ما حملته كفاك .

الكومة : من التراب .

الجثوة : الحجارة المجتمعة .

قبضة : ما قبضت عليه من شئ .

لمـة : الجماعة من الناس .

القمزة : كتلة من تمر، ويقال : قمزة من حصى .

الندهة : من صامت أو ماشية وهى العشرون من الإبل ونحو ذلك . ومن الصامت ألف .

الحدرة : من الإبل : القطعة من الإبل نحو الثلاثين .

الزبرة للأسد : مجتمع شعر قفاه .

ومـن هذه الأمثلة نتبين أن كثيرا منها اسم جمع، وهذا أيضا ما فهمناه من كلام أبى حيان : نص على أن فُعْلَة تجئ اسم جمع، ومثل لها بصحبة . (٦)

(ب) ما يتوسط الشيء .

الوُصْلة : ما يوصل به بين شيئين .

الكلية : من المزادة رقعة مستديرة تخرز عليها العروة .

الجبة : موصل الوظيف في الذراع .

الصفة : في الرحل : الأدم التى تضم العرقوتين من أعلاها .

الرقعة : ما يرقع به الثوب والأديم .

الرؤبة : القطعة التي يرأب بها الإناء إذا انصدع .

اللحمة : ما سُدِى به بين سَدَى الثوب، والقرابة .

الحبكة : القدة التي تضم الرأس إلى الغراضيف .

الشبكة : النسب والقرابة .

الشجنة : الغصن المشتبك .

السهمة : القرابة .

الشعبة : ما بين القرنين والغصنين . وهي الرؤبة أى القطعة التى يشعب أى يرأب بها الإناء .

(جـ) موضع الفعل في الأعضاء وغيرها .

البقعة : من الأرض .

النبذة : الناحية .

العدوة : المكان المرتفع، وقيل جانب الوادى .

الرحلة : الوجه الذي تريده في رحلتك .

الحذوة : الناحية .

السرية : المذهب والطريقة .

البهرة : وسط الوادى ومعظمه.

الثغرة : نقرة النحر بين الترقوتين .

الجفرة : سعة في الأرض مستديرة .

الثجرة : الوهدة، ومعظم الوادى ومجتمع أعلى الحشا أو وسطه .

الكنة : الظلة من ظلل الدار .

القلة : أعلى الجبل .

العصرة : الملجأ .

النقرة : حفرة في الأرض غير كبيرة .

فرضة النهر : ثلمته التي يستقى منها ، وهي فرضة الدواة وفرضة الباب .

النقطة : يقال : رأس الخط النقطة .

الخشعة : أكمة متواضعة .

القطعة : من الأرض إذا كانت مغروزة .

اللمعة : الموضع الذي لايصيبه الماء في الغسل أو الوضوء من الجسد .

الجحفة : ميقات أهل الشام في الإحرام .

الثلمة : للحائط وغيره موضع الظلم .

الحفنة : الحفرة .

الجدة : ساحل البحر بقرب مكة، وجدة النهر ما قرب من الأرض منه .

الطرة : الجانب يقال خذ طرره أي جوانبه .

الصفة : الموضع المظلل من الدار أو المسجد أو غيرهما (٦)

وفي هذه الصيغة يقول الرضى : وقد جاء الفُعْلة .. لموضع الفعل في الأعضاء كثيرا نحو : القطعة لموضع القطع ، وكذا الجذمة والصلعة والنزعة " (٧)

(د) الشيء القليل أو بقية الشيء .

الغرفة : القليل من الماء والشراب .

النزفة : القليل من الماء والشراب .

الجرعة : القليل من الماء والشراب .

الندفة : القليل من اللبن .

النطفة : الماء الصافى قل أو كثر، وماء قليل يبقى في الدلو أو القربة .

الصبة : البقية من الماء واللبن كالصبابة .

الكثبة : القليل من الماء واللبن .

العفة : بقية اللبن مثل العفافة .

العقبة : شئ من المرق يرده مستعير القدر إذا رده .

الغدرة : شعر قليل .

النغبة : الجرعة .

الغمجة : الجرعة .

الركحة : البقية من الثريد تبقى في الجفنة .

القدحة : اعطنى قدحة من مرقتك أي غرفة .

الدفعة : أصابتهم دفعة من مطر أي قطعة .

الشبعة : عنده شبعة من طعام أي قدر ما يشبع مرة .

البلغة : ما يتبلغ به من العيش .

السلفة : ما يتعجله الرجل قبل الغداء .

الغفة : البلغة من العيش .

وفي هذا المعنى يقول الرضي : ويكون الُفْعلة ــ بضم الفاء وسكون العين ــ للفُضْلة أيضا كالقُلْفةَ والغُرْلة " (٨) .

هــذا وقــد يســتعمل لفــظ من هذه الألفاظ ويراد به معنيان أو أكثر من تلك المعاني فالكثبة مثلا تعنى الطائفة المجتمعة من التراب أو الطعام وتعنى أيضا القليل مــن الماء واللبن أو ما بقى منهما في الإناء، والثجرة الوهدة أو معظم الوادى وهي أيضا مجتمع أعلى الحشا أو وسطه .

وأخــيرا أقــدم إلى لجنة الأصول المقترح الآتي : " يجاز استعمال فُعْلة اسما للطائفــة المجتمعة من الشيء، ولما يتوسط الشيء، ولموضع الفعل، وللشيء القليل، لورودها في كلام العرب كثيرا في هذه المعاني ولتيسير المصطلح العلمي " .

* * *

المراجع

(١) انظر : المجمع في ثلاثين عاما ص ٤٣،٥٥ .

(٢) البحوث والمحاضرات دورة ٢٧ ص ٥٣ .

(٣) الكتاب لسيبويه : ١٢/٤ـ١٥ .

(٤) شرح الشافية للرضى ٨٤/١ ، ٨٥ : حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردى للشافية ص٤٥ .

: مجلة المجمع جـ١ ص ٢٠٦ ـ ٢١١، وانظر الخصائص لابن جنى ١٠/١.

(٥) انظر : أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع (تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم) مخطوط بكلية دار العلوم، ص ٢٥٥،٢٥٦ .

ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٣/١ .

شرح الشافية للرضى ١٦٢/١،١٦٠ .

(٦) انظر في الأمثلة السابقة :

ديوان الأدب للفارابي ١٦١/١ـ١٧٥، ٢٣/٢ـ٢٨، ٣١٩/٢ـ٣٢٢ .

أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٤٣٤ ـ ٤٣٧ .

إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١١٣ ـ ١١٨ .

فقه اللغة للثعالبى ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨ .

المخصص لابن سيده ٩١/١٥ ـ ٩٤ .

والقاموس المحيط في موادها .

(٧) شرح الشافية للرضى ١٦١/١ .

(٨) شرح الشافية للرضى ١٦١/١ .

*

* *

* * *

صيغة فَعول اسماً لما يتعاطى من دواء ونحوه *

تجئ صيغة فَعْول اسما نحو : وَقُود، وصفة نحو : ضَروب، و مصدراً نحو : وَلوع [١] وهى في الوصف كثيرة وفي الاسم قليلة .

ويبدو أن كثيرا من أمثلتها الاسمية منقول عن الوصفية، فقولهم : جَنوب وحَرور وسَموم وقَبول ودَبور كانت صفات في أكثر كلام العرب، يقول ابن سيده : سمعناهم يقولون . هذه ريح دبور، وريح سموم، وريح جنوب، وتجعل اسما وذلك قليل ... " [٢]

ومن أمثلة استعمالها اسما بمعنى المفعول في الأدوية :

سَفوف : ما يسف من دواء ونحوه .

ذرور : ما يذر في العين ونحوها .

رقوء : ما يوضع على الجرح يقطع به الدم .

لدود : ما يصب من الأدوية في أحد شقى الفم .

غرور : مايتَغَرْغَر به من الأدوية .

وَجور : الدواء يوْجر (أي يُصَب) في الفم .

نقوع : دواء ينقع من الليل .

مضوغ : ما يمضغ من دواء ونحوه .

مروخ : ما يدهن به البدن من دهن وغيره .

سعوط : دواء يوضع في الأنف .

لعوق : دواء يعطى في الفم بالمِلْعقة .

وشوغ : الدواء يصب في الفم .

نشوق : كل دواء ينشق مما له حرارة أو يدنى من الفم ليجد ريحه وحره .

غسول : ما يغتسل به من دواء أو طيب .

---

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز ــ الخبير بالمجمع .

نضوح : دواء أو طيب يصب في أي موضع من الفم .

نضوخ : ما يرش على البدن من دواء أو طيب .

دلوك : ما يدلك به البدن من دواء أو طيب .

نطول : الماء المطبوخ بالأدوية يصب على رأس العليل قليلاً قليلاً .

سنون : دواء ينقى الأسنان ويشد اللثة ويطيب النكهة .

عقول : دواء يمسك البطن .

قيوء : دواء يشرب للقيء .

برود : ماء يصب على البدن ليبرد .

ربوب : عصارة نبات أو نحوه يتداوى بها .

سكوب : ما يسكب على رأس المريض من دواء .

ومن أمثلة استعمالها اسما في غير الدواء :

فَطور : لما يفطر به .

سحور : لما يتسحر به .

وضوء : لما يتوضأ به .

سخون : للمرق الساخن .

ثقوب : لما تشعل به النار .

سجور : لما يسجر به التنور من وقود .

مشوش : ما يمسح به اليد من منديل ونحوه .

خلوق : للطيب .

حنوط : لما يخلط من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة .

فتوت : ما يكسر من خبز أو تمر .

قرور : الماء البارد يغتسل به [٣]

وقـد انتشر استعمال هذه الصيغة بين الأطباء والصيادلة ، يقول الخوارزمي فـي (مفاتـيح العلوم) : وأسماء الأدوية أكثرها على فَعول بفتح الفاء كالغسولات والنطولات والسكوبات والوجورات والسعوطات واللدودات واللعوقات ".(٤)

وقـد رجعـت إلى ابن سينا في قانونه فوجدته يستعمل بعض هذه الألفاظ (٥) وقد استعمل بعضها الدكتور محمد شرف في معجمه ومن ذلك :

رقوء	Styptic	سعوط	Sternutatory
لعوق	Linctus	جموش	Depilatory
سفوف	Powder	قيوء	Emetic
دلوك	Embrocation	سنون	Dentifrice
وجور	Draught	غسول	Lation

صيغة فَعول بين القياس والسماع :

أولا : في الوصف

تجـئ فَعول للمبالغة قياسا عند جمهور البصريين إذا صيغت من الفعل الثلاثي المتعدى دون اللازم، فيقال (غَفور) من (غفر) وتجئ صفة مشبهة قياسا من فعل لازم، والغالب صوغها من فَعُل مثل (طهور) من (طَهُر) (٦)

ثانيا : في المصدرية والاسمية

قـال سـيبويه : هـذا باب ما جاء من المصادر على فعول، وذلك قولك : توضأت وضـوءا حسـنا ، وأولَعـت به وَلوعا ، وسمعنا من العرب من يقول . وقدتِ النار وقودا عاليا ، وقبله قَبولا ، والوُقود أكثر ، والوقَود الحطب " (٧)

ونقـل الرضـى هـذه الأمثلة عن سيبويه وأضاف إليها تطهر، طهورًا بأن " فعول " مصدرا ، لم يأت منه إلا هذه الخمسة الأحرف . (٨)

ويجئ فعول اسما مثل الوضوء للماء الذي يتوضأ به، والفطور والسحور لما يفطر عليه ويتسحر به .. إلى غير ذلك مما ذكرناه آنفا .

واللغويون مختلفون في صيغة المصدر والاسم ، فبعضهم لا يفصل بين وزن المصدر والاسم، فالوضوء بفتح الفاء للمصدر والاسم معا، وبعضهم يجعل الوُضوء بالضم للمصدر وبالفتح للاسم . (٩)

ذكــر الأخفش في قوله تعالى ﴿ وَقودها الناس والحجارة ﴾ أن الوَقود بالفتح الحطب ، والوقود بالضم الاتقاد، وهو الفعل، مثل ذلك الوضَوء وهو الماء والوُضوء وهو الفعل " ثم قال : وزعموا أنهما لغتان بمعنى واحد، يقال الوَقود والوُقود ، يجوز أن يعنى بهما الحطب والفعل " (١٠)

غير أن أبا عمرو ينكر الوُضوء بالضم، قال الأصمعى: قلت لأبى عمرو: ما الوَضوء ؟ فقال الماء الذي يُتوَضَّأ به ، قلت . فما الوُضوء ؟ قال : لا أعرفه . (١١)

وعلـــى أية حال فكلام سيبويه والأخفش وغيرهم ممن لم نذكرهم صحيح في أن فعــولا يجـــئ مصدراً واسما. ومع ذلك فلم يصرح أحد منهم بقياس أو سماع ، والأمثلة الكثيرة التي سقناها آنفا تطمئننا إلى أن نقترح على الجميع أن يجيز القياس علـــيها، وقد سبق للمجمع أن أجاز القياس في صيغ مع أن الأمثلة التي وردت عليها قليلة جدا بالقياس إلى ما ورد على فعول اسما .

وأخـــيرا أقـــدم إلى لجنة الأصول المقترح الآتي " يجاز استعمال فَعول اسما للدواء ونحوه، لورودها في كلام العرب، صرح بذلك سيبويه والأخفش وثعلب ولأن أكثر أسماء الأدوية عليها، صرح بذلك الخوارزمى ، وللحاجة إليها في المصطلحات العلمية " .

المراجـــع

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٧٥/١ .

(٢) المخصص لابن سيده ١٥٠/١٦، ١٥١ .

(٣) انظـر فـي هذه الألفاظ، ديوان الأدب للفارابى ٣٨٧/١ ـ ٣٩٧ ، ٦٩/٣ ، ٧٢ والقاموس المحـيط فـي موادها . وانظر : إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٣٢ ـ ٣٣٥، والمزهر للسيوطى ١٢٨/٢،١٢٧ .

(٤) مفاتيح العلوم للخوارزمى ص ١٧٨ .

(٥) انظـر القـانون لابـن سـينا فـي (السـفوفات) ٣٥٩/٣ ، (اللعوقـات) ٣٦٢/٣ (الوجورات) ٣٥٩/٣ ، (الربوبات) ٣٦٣/٣ و (سنون) ٤٢٦/٣ ، (ذرور) ٤٢٠/٣ ، (برود) ٤٢٤/٣ ، (سعوط) ٤١٣/٣ ، (النطولات) ٢٠٤/١ .

(٦) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ص ٣٥٦ .

(٧) الكتاب لسيبويه ٤٢/٤ .

(٨) شرح الشافية للرضى ١٥٨/١ والمخصص ١٥٥/٤ ، ١٥٦ ، وفيه : قال أبو سعيد : " هذه خمسة مصادر على فعول لا نعلم أكثر منها " .

(٩) اللسان لابن منظور (وضأ) .

(١٠) معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ومعاني القرآن لأبى جعفر النحاس ١٥١/١ والبحر المحيط لأبى حيان ١٠٧/١ .

(١١) اللسان لابن منظور (وضأ) .

*

* *

* * *



الدورة الثامنة والخمسون

١٩٩١م – ١٩٩٢م



موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : الابتداء بالنكرة .

الموضوع الثاني: صيغة تفاعل للتكرار والموالاة أو لوقوع الفعل في مهلة أو تدرج.

الموضوع الثالث : اشتقاق الحال وجموده .

الموضوع الرابع : اشتقاق النعت وجموده .

الموضوع الخامس: النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه.

---

* عرضت هذه المسائل على مجلس المجمع فوافق عليها . ثم عرضت على مؤتمر المجمع (من البيان الختامى للمؤتمر) . فأقرها جميعها .

الموضوع الأول :

الابتداء بالنكرة *

يقول النحاة : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة، لأن معناها مجهول غير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد، ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة ، وهناك أكثر من أربعين صورة في كتب النحاة يرون فيها أنه يجوز الابتداء فيها بالنكرة .

تدارست اللجنة هذا وانتهت إلى القرار التالي .

ترى اللجنة :

أن ما ذكره النحاة من مسوغات الابتداء بالنكرة للإفادة توسع لا داعي له ، لأن المعرفة والنكرة في اشتراط الإفادة لصحة الكلام سواءً .

---

* مع الموضوع بحث الدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " الابتداء بالنكرة "

الموضوع الثاني :

صيغة تَفَاعَل للتكرار والموالاة
أو لوقوع الفعل في مهلة أو تدرج *

سبق للمجمع أن أقر قياسية تفاعل في بعض معانيها ، أقر قياسيتها لمطاوعة فــاعل نحـــو باعدته فتباعد ، وأجاز اتخاذ صيغة التفاعل للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل ، لتيسير المصطلح العلمي .

وتقترح اللجنة أن يضم إلى هذين القرارين القرار التالي :

يجوز استعمال " تفاعل " قياساً للدلالة على التكرار والموالاة
ووقوع الفعل في مهلة أو تدرج .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان " صيغة (تفاعل) "

الموضوع الثالث

اشتقاق الحال وجموده *

سبق أن وافق المجمع على مجيء المصدر حالاً قياساً (وهو من الجوامد) وبعد دراسة التراث اللغوي عند العرب دراسة دقيقة فاحصة ، اهتدت اللجنة إلى وقوع الحال جامدة بكثرة في اللغة العربية ، من قرآن وشواهد شعرية وأمثلة نثرية، الأمر الذي يسوّغ القرار التالي :

تقع الحال جامدة قياساً ، كما تقع مشتقة وإن كان مجيئها مشتقة أكثر .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " اشتقاق الحال " .

الموضوع الرابع :

اشتقاق النعت وجموده *

قال النحاة : الأصل في النعت المفرد أن يكون مشتقاً أى مأخوذاً من المصدر للدلالة على الحدث وصاحبه ، وقالوا : إنه لا ينعت باسم الزمان واسم المكان واسم الآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المقصود هنا ــ ولكنهم مع ذلك يقولون : إن النعت قد يكون جامداً مشبهاً للمشتق في معناه .

وقــد سبق للمجمع أن وافق على قرار يجيز النعت بالمصدر قياساً مطرداً .. درست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يقع النعت جامداً قياساً كما يقع مشتقاً ، وإن كان مجيئه مشتقّا أكثر .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " اشتقاق النعت وجموده " .

الموضوع الخامس :

النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه *

سبق أن أجاز المجمع ترجمة الكاسعة (اللاحقة) oid التى تدل على التشبيه والتنظـــير بالنسب مع الألف والنون في مثل غَرَوانى وسِمْسِمَانى ، وأجاز استعمال الألف والنون في ترجمة المصطلحات التي تنتهي بالحروف like – Form – oid — .

وترى اللجنة استكمالا للقرارين السابقين أنه :

يجوز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق ism و ity بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز " بعنوان " النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه " .

الابتـــداء بالنكـــرة *

يقول النحاة : الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة، لأن معناها مجهـول غـير معين، والإخبار عن غير المعين لا يفيد، ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة .

يقـول سـيبويه [الكتاب ٣٢٨/١ ــ ٣٣٤] : ... لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسـنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن تبدأ بالأعرف ، وهو أصل الكلام . ولو قلت : رجل ذاهب ، لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر ، وتبيع الدار فتقول : حدّ منها كذا، وحد منها كذا فأصل الابتداء للمعرفة ... وضعف الابتداء بالنكرة، إلا أن يكون فيه معنى المنصوب .

واعلـم أن : الحمد لله ، وإن ابتدأته ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك : أحمد الله .

ومثل ذلك في المقتضب للمبرد جـ٤ صـ١٢٧ .

وتـتابع النحاة بعد ذلك يذكرون صحة الابتداء بالنكرة إذا كان في الابتداء بها فـائدة ، قـال في المغنى [١٤٥/٢] : لم يعول المتقدمون إلا على وصول الفائدة، ورأى المـتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها، فتتبعوها، فمن مقل محل، ومن مكثر مورد مالا يصح، أو معدد لأمور متداخلة . "

ونقـل الخضرى في حاشيته [١٠٠/١] قول أبي حيان : وكل ما ذكرت في التقسـيم يـرجع للتخصـيص والتعميم " وقال : وجرى عليه في الشذور وغيره . " [الشذور ١٩١ــ١٩٢] .

والـذي يدل على صحة ذلك قول سيبويه وأما قوله : شيء ما جاء بك ، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر، لأن فيه معنى : ما جاء بك إلا شئ، ومثله مَثَلُ العرب : شر أهر ذاناب .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وقــد ابــتدئ فــي الكــلام علــى غير ذا المعنى ، وعلى غير ما فيه معنى المنصوب، وليس بالأصل، قالوا في مثل : أنْت في الحَجَر لا فيك .

وتحــت عنوان : هذا باب من النكرة يجرى مجرى ما فيه الألف واللام من المصــادر والأســماء قال ١/٣٣٠ : وذلك قولك : سلام عليك ، وخير بين يديك ، وويل لك ، وويح لك ، وويس لك ، وويلةٌ لك ، وتموّله لك ، وخير له ، وشر له و" لعــنة الله علــى الظالمين " فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها، والمعنى فيهــن أنــك ابــتدأت شيئا . قد ثبت عندك، ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيــتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن : حسبُك فيها معنى النهى، وكما أن : رحمةُ الله عليه فيه معنى رحمة الله ...

ومَــثَلُ الــرفع : ﴿ طوبى لهم وحسنُ مآب ﴾ يدلك على رفعها رفع : حسن مآب. وأما قوله تعالى جده : ﴿ ويلٌ يومئذ للمكذبين ﴾ و ﴿ ويلٌ للمطففين ﴾ فإنه لا ينــبغى أن نقول إنه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك قبيح واللفظ به قبيح ، ولكن العباد إنمــا كُلِّموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون ، فكأنه ــ والله أعلم ــ قيل لهم : ويل للمطففين ... أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل في الشر والهلكة، ووجب لهم هذا ."

وقال صاحب المستوفي على بن مسعود [١/١٧١ــ١٧٢] : وربما كان مع كونــه نكــرة إمــا موصوفا بصفة يتخصص بها نحو : عبد فاره خير من عبد ليس بفاره. وإما مغنيا بانفراده غناء المعرفة نحو : رجل جاءني لاامرأة ، وسلام عليك ، وخــير لك ، وويل لشانئك، وشر لعدوك . والشرط في هذه الأسماء أن تكون مجمعا علــى وجودها ، وثابتة عندك في حال الحديث ، تبتديها وتبنى عليها ما بعدها خبرا عنها . فإن كنت تعمل في إثباتها حالة ذكرها لها ، فالوجه النصب ، نحو : سقيا لك.

ومما يرتفع بالابتداء وإن كان نكرة قولهم في المثل : شخب في الإناء وشخب في الأرض . وأيضا قولهم : شئ ما أتي بك، وشر أصبح ذا ناب . إذ المقصود أن

يثبت الحكم بشيء مالا بعينه ، ولشر أي شر ، والألفاظ مصوغة بحسب المعاني .

وقد ذكر ابن مالك في ألفيته ستة مواضع رأى أنه يجوز الابتداء فيها بالنكرة . لما فيها من فائدة ، وقال إنه يقاس عليها ما يماثلها .

كمـــا ذكر عددا أكبر قليلا في الكافية الشافية، وذكر ثمانية عشر موضعا في شرح التسهيل .

وفي شرح الأشموني قال : والذي يظهر انحصار ما ذكروه في الذي سَيُذْكَر وذلك خمسة عشراً مرا .

وذكـــر ابن عقيل في شرحه أربعة وعشرين موضعا، وقال : وقد أنهى بعض المتأخريـــن ذلـــك إلى نيف وثلاثين موضعا، وعلق الخضري في حاشيته بأنه بهاء الدين بن النحاس . وقد حصرها الخضري في عشرة مواضع .

وقد أحصيت من كتب النحاة أكثر من أربعين صورة رأوا أنه يجوز الابتداء بالنكرة، وهذا بيانها :

١- أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو ظرف ، قال تعالي : ﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب...﴾ ٤٠ ، النمل ، وقال : ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ ٣٦ ، يوسف .

٢- أن يـــتقدم الخـــبر وهـــو جـــار ومجرور، قال تعالي : ﴿ ومن ذريتهما محسن وظـــالم لنفســـه مبيـــن ﴾ ١١٣، الصـــافات وقال : ﴿ فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ﴾ ٣٢ ، فاطر .

٣- وألحق النحاة بالظرف والجار والمجرور الجملة، مثل : قصدك غلامُه رجلٌ .

٤- أن يـــتقدم النكرة استفهام ، قال تعالي : ﴿ أإله مع الله ﴾ ٦٠و٦١و٦٢و٦٣و٦٤، النمل . وقال : ﴿ هل من خالق غير الله يرزقكم ... ﴾ ٣، فاطر .

٥- أن يـــتقدم النكرة نفى . كقول الرسول : « ما من أيام أحبُّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » .

وقال الشاعر :

لا أحد ألأم من حطية هجابنيه وهجا المرية .

٦- أن توصف النكرة بوصف ظاهر، قال تعالي : ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ ٢٦٣ ، البقرة .

٧- أن توصف النكرة بوصف مقدر، قال تعالي : ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمَنة نعاساً يغشى طائفةً منكم وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم ﴾ أي : وطائفة من غيركم ، ١٥٤ / آل عمران .

٨- أن تكون موصوفة معنى ، كالنكرة المصغرة مثل : شجيرة نمت ، أي : شجرة صغيرة . وكالمنسوب مثل : مصري حاضر، أي : منسوب لمصر .

٩- أن تكون خلفا عن موصوف مثل : سوداء ولود خير من حسناء عقيم ". أي : امرأة سوداء .

١٠- أن تكون النكرة عاملة، كقول الرسول : « أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة » .

١١- أن تكون النكرة مضافة، كقول الرسول : « خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة » .

١٢- أن تكون النكرة لها الصدارة بنفسها، كأسماء الشرط، مثل قوله تعالي : ﴿ مَنْ يعملْ سوءا يجز به ﴾ ١٢٣ ، النساء .

١٣- ومثلها في وجوب القصد أسماء الاستفهام ، كقوله تعالي : ﴿ مَنْ ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ﴾ ٢٤٥ ، البقرة .

١٤- أن تكون لها الصدارة بغيرها ، كالمتصلة بلام الابتداء ، كقوله تعالي : ﴿ ولأَمَةٌ مؤمنةٌ خيرٌ من مُشركةٍ ولو أعَجبتكم ...... ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم ﴾ ٢٢١، البقرة .

١٥-أن تكون النكرة عامة كقوله تعالي: ﴿ قل كلٌ يعمل على شاكلته﴾٨٤، الإسراء.

١٦- أن يقصد التنويع ـ التقسيم ـ كقولهم : شهر ثري ، وشهر تري ، وشهر مرعي . وقول الشاعر :

فأقبلت زحفا على الركبتين   فثوب نسيت وثوب أجر

١٧- أن تكون دعاء كقوله : ﴿ فقل سلام عليكم ﴾ ٥٤ ، الأنعام .

وقوله : ﴿ سلام على إل ياسين ﴾ ١٣٠ : الصافات .

١٨- أن تكون في معني الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ ١٥ و ١٩ و ... المرسلات .

وقوله : ﴿ ويلٌ للمطففين ﴾ .

١٩- أن يكون فيها معني التعجب ، كقول الشاعر :

عجب لتلك قضية وإقامتي   فيكم على تلك القضية أعجب

٢٠- أن تكون أسلوب تعجب مثل : ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتما ...

٢١- أن تكون في معني المحصور، مثل قولهم : شر أهر ذاناب ، لأنها في معني : ما أهر ذا ناب إلا شر . وعبر عنها بعضهم بقوله : أن يقدر إيجابه بعد النفي .

٢٢- أن تقع بعد إنما، مثل : إنما رجل حاضر، لأنها في معني المحصور .

٢٣- أن تكون في صدر جملة الحال ، وسبقت بواو الحال، مثل قول الشاعر :

سرينا ونجمٌ قد أضاء ...... كل شارق

٢٤- أن تكون في صدر جملة الحال ، ولم تسبق بالواو، مثل قول الشاعر :

الذئب يطرقها ... وكل يوم تراني مديةٌ بيدي

٢٥- أن تكون النكرة قد عطف عليها ما يصح الابتداء به ، كقوله تعالي : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروف فإذا عزمَ الأمرُ ... ﴾ أي طاعة وقول معروف أمثلُ من غيرهما.

٢٦- أن تكـون الـنكرة قد عطفت علي ما يصح الابتداء به كقوله تعالي : ﴿ قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى ﴾ ٢٦٣ ، البقرة .

٢٧- أن يكون إبهامها مقصودا ، كقول الشاعر :

مرسعة بين أرساغه   به عَسَم يبتغي أرنبا

٢٨- أن تقع بعد لولا ، كقول الشاعر :

لولا اصطبار لأودى ... للظعن

٢٩- أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : إن ذهب عيرٌ فعير في الرباط .

٣٠- أن تقع بعد كم الخبرية ، كقول الشاعر :

كم عمة لك يا جرير ... عشارى

٣١- أن تقع بعد إذا المفاجأة ، مثل خرجت فإذا رجل بالباب .

٣٢- أن يــراد بها واحد مخصوص، كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر، رجل اختار لنفسه أمرا . [الخضري] .

٣٣- أن تكون فاعلا في المعني مثل : كريمٌ يوفي بعهده.[الرضي ، والخضري].

٣٤- أن تكــون نائــب فــاعل فــي المعنــي مــثل : جاريةٌ ضُرِبتْ. [الرضي ، والخضري] .

٣٥- أن تكــون فــي معني الأمر . كقوله تعالي : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصيةٌ لأزواجهم ﴾ بقراءة الرفع ٢٤٢ البقرة . [الخضري] .

٣٦- أن تكون مثل ، مثل قولهم : أَمْتٌ في حَجَر لا فيك . وقولهم : شخب في الإناء وشخب في الأرض .

٣٧- أن تقع جواب سؤال ، مثل : رجلٌ ، جوابا لمن سأل : مَنْ عندك . [الرضي، والتسهيل ، والهمع ، والخضري] .

٣٨- أن تكون النكرة وصفا ، مثل : ضعيف عاذ بقر ملة . [التسهيل والهمع] .

٣٩- أن يــراد بهــا الحقــيقة من حيث هي ، كقولهم : تمرة خير من جرادة [ابن الناظم، وابن عقيل ، والهمع] .

٤٠- أن يؤتى بها للمناقضة ، مثل قولك : رجل " قائم لمن زعم أن امرأة قامت .

٤١- أن يكــون الخبر من خوارق العادات ، مثل : حصاة سبحت ، وشجرة سجدت [التسهيل ، والهمع] .

٤٢- مذ ومنذ إذا وقعا مبتدأين ، مثل : ما رأيته منذ يومان .

٤٣- أن تقع بعد أمّا : مثل : أما غلام فليس عندك . [الرضي] .

٤٤- وقد ذكر سيبويه النكرة التي هي بمعني ما فيه الألف واللام .

٤٥- كما ذكر السيوطي في الهمع أن من مواضعها وقوعها بعد بينا أو بينما .

وقــد ذكر النحاة بعض صيغ على أنها مما لا ضابط له، من ذلك: قول العرب: شـــهر ثـــرى ، وشهر ترى وشهر مرعي ، وقد ذكرنا ذلك فيما أريد به التقسيم ، رقم ١٦.

كما ذكروا من ذلك قوله تعالي : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ . ولكن هذه الآية الكريمة يمكن أن تكون من النوع السابق ، لأن بعدها ﴿ ووجوه يومئذ عليها غبرة ﴾ .

ولكنا يمكن أن نجعل من هذا النوع قوله تعالي : ﴿ طوبى لهم وحسن مآب ﴾ وقوله تعالي : ﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتَان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدةٌ طيبة وربٌّ غفور ﴾ ١٥ ، سبأ .

ويلحــظ أن بعــض هــذه الصور فيه أكثر من مسوغ : فقوله تعالي : ﴿ علْم من الكتاب ، ظالم لنفسه ، سابق بالخيرات ﴾ ، فيها مع تقدم الخبر أنها عاملة .

ـ و ﴿ من يعمل سوءا ﴾ فيها مع الصدارة أنها فاعل في المعني ، وأنها تدل على العموم .

ـ و ﴿ ولأمَــةٌ مؤمــنة ﴾ و ﴿ ولعبد مؤمن ﴾ فيهما مع لام الابتداء أنهما نكرتان موصوفتان .

ـ و ﴿ كل يعمل على شاكلته ﴾ فيها مع العموم أنها فاعل في المعني .

ـ و: شهر ثري ...، فيها مع التقسيم أنها مَثَل .

ـ و: شــر أهــرذا نــاب ، فيها مع الدلالة على الحصر أنها مَثَل ، وأنها فاعل في المعني ، وأنها يمكن أن تكون موصوفة بصفة مقدرة .

ـ و: ونجم قد أضاء ، فيها مع تصدر جملة الحال أنها فاعل في المعني .

ـ و: ضعيف عاذ بقرملة ، فيها مع كونها وصفا أنها فاعل في المعني .

ـ و: رجل قام ، فيها مع المناقضة أنها فاعل في المعني .

ـ و: حصاة سبحت ، فيها مع أنها من الخوارق أنها فاعل في المعني .

ومن أجل هذا اختلفت نظرات النحاة إليها ، وإن اتفقت علي جواز الابتداء بها. ومع هذا العدد الكبير من الأساليب التي أجاز النحاة الابتداء بالنكرة فيها ، كانت لهم

عبارات واضحة الدلالة على إجازة الابتداء دون حاجة إلى قيود أو شروط، فالرضي يقول في ١/٨٨ : وقال ابن الدهان ـ وما أحسن ما قال ـ إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا . فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ ... شيء واحد هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم قيام زيد مثلا ، فقلت : زيد قائم ، عد لغواً ، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك أن تقول : رجل قائم في الدار، وإن لم تتخصص النكرة بوجه ، وكذا تقول : كوكب انقض الساعة ، قال الله تعالي : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ . وقال ١/٨٩ بعد أن ذكر عدداً من المسوغات : وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم : شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم أمت في حجر لافيك ، وقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ .

وفي المغنى ٢/١٤٦: وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت : رجل من الناس جاءني ، لم يجز ، وفي الصفحة نفسها في حاشية الأمير : لو اعتقد المخاطب أنه ليس في الدار رجل ما صح : رجل في الدار ، ونحوه بدون مسوغ.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل ١/٢٩٠ : ونبهت قائلا : " بشرط الفائدة " على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاما، سواء كانا معرفتين ، أو نكرتين، أو معرفة ونكرة .

وقال الشيخ خالد في شرح التصريح ١/١٦٩ : ولابد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود ، وإلا ورد على الظرف والمجرور : عند الناس درهم ، وفي الدنيا رجل ، وعلى النفي : ما جماد ناطق ، وعلى الاستفهام : هل امرأة في الأرض ؟ وعلى الموصوف : رجل ذكر قائم، وعلى العمل : شرب الماء نافع ، وغلام إنسان موجود ، فهذه كلها لا تصح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة، مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة .

وقـــال ابن مالك في شرح التسهيل ٢٨٩/١ : والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالك ؟ واقصد رجلا خيرٌ منه أبوه .

وقال الشيخ يس ١٦٨/١ : ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوغ مذ ومنذ إذا وقعا مبتدأين . "

لهذا أرى أن كل ما قيل عن الابتداء بالنكرة تزيد لا داعي إليه لأن المعرفة والنكرة في الحكم سواء، وكما يجوز الابتداء بالمعرفة إذا أفاد الحكم عليها ، يجوز الابتداء بالـــنكرة كذلـــك إذا كان الحكم عليها مفيداً، فإذا لم تتحقق الفائدة لم يصح أن يكون أحدهما مبتدأ .

المراجع :

- الكتاب لسيبويه .
- المقتضب للمبرد .
- المفصل للزمخشرى وشرحه لابن يعيش .
- الكافية لابن الحاجب وشرحها للرضي .
- المستوفي لابن مسعود .
- الألفية لابن مالك ، وشرحها لابن الناظم . وابن عقيل .
- شرح التسهيل لابن مالك .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك .
- مغني اللبيب لابن هشام . وحاشية الأمير عليه .
- شذور الذهب لابن هشام .
- شرح التصريح للشيخ خالد ، وحاشية الشيخ يس العليمي .
- شرح الأشموني ، وحاشية الصبان .
- الهمع للسيوطي .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل .

*

* *

* * *

صيــغة تفاعــل *

الغالــب في هذه الصيغة أن تدل على المشاركة بين اثنين في فعل فيكون كل مــنهما فــاعلاً فــي اللفــظ مفعولا به في المعني مثل : تخاصم الرجلان وتشارك الرجلان، وتجئ مطاوعة لفاعل نحو : ضاعفت الحساب فتضاعف، وتجئ للتظاهر بــالفعل مع انتفائه نحو تجاهل وتغافل وقد تجئ بمعني صيغة أخرى ، فتجئ بمعنى فعل نحو تواني بمعنى وَنَى ، وبمعنى افتعل نحو : تقاتل بمعنى اقتتل . (١)

وتجئ لمعان أخرى منها :

أ- التكرار والموالاة :

إذا كــان الفعــل من جانب واحد كثر مجيئه للتعبير عن وقوع الفعل مرات . نحــو : تعاطى الدواء والأمر . أي تناوله مرة بعد مرة ، وتشاغل بالأمر ، وتلاعب بــه ، وتلاهــى عــنه ، وتمايل الغصن ، وتهادت المرأة في مشيتها : إذا تمايلت ، وتعــاطف الــرجل إذا حرك رأسه ، وتقاذف الفرس في جريه ، وتساقط الشيء إذا تــتابع ســقوطه ، وتدافــع المطــر ، وتهافت القوم على الشيء أي تتابعوا عليه ، وتراجعوا مع الليل . (٢)

وقــد يقال أن بعض هذه الأفعال يجوز أن يشار به إلى معنى فعل آخر فيقال مــثلا إن (تلاعب) بمعنى (لعب) ، وتلاهى بمعنى (لها) ... بيد أن هذا الفرض يصرفنا عن معنى دقيق وملح خفي يتضمنه الفعل وهو التكرار أو الموالاة .

ب ــ وقوع الفعل في مهلة أو تدرج :

وهــذا أيضــا معــنى دقيق تلمحه في قولهم : تزايد النيل وتواردت الإب، أي حصــلت الــزيادة والورود شيئا فشيئا . ومما يمكن صرفه إلى هذا المعنى : تكاثف الضــباب ، وتكامل العمل ، وتماثل من مرضه، وتعافى وتراجع عن الشيء وتقاعس عنه ، وتناثل النبت أي صار بعضه أطول من بعض ، وتفاقم الأمر وتعاظم ، وتكاثر

---

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز ــ الخبير بالمجمع .

القوم ، وتجانف عن الأمر وتجانف وتباعد .

وممـــا اســـتعمله المحدثـــون في هذين المعنيين قولهم : تنامى الإنتاج ، والخواطر تتقافز، وقطرات المطر تتهاطل ، والأنباء تترامى ... الخ .

وأقـــترح إجازة استعمال تفاعل قياسا للدلالة على التكرار والموالاة ، وعلى وقوع الفعل في مهلة أو تدرج .

الهوامش :

(١) الكـــتاب لســـيبويه ٦٩/٤ وشرح الشافية للرضى ٩٩/١ ــ ١٠٤ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٨٣/١ وشذا العرف للحملاوى ص ٢٥ .

(٢) انظر في هذه الأمثلة : ديوان الأدب للفارابى ٤٦٦/٢ ــ ٤٧٣ ، ٢٨٨/٣ ٢٨٩ ــ ، ٤٥٩/٣ ــ ٤٦٠ .

*

* *

* * *

اشتقـــاق الحـــال *

تأتي الحال مشتقة كثيراً، ولكن اشتقاقها ليس لازماً، فيمكن أن تكون جامدة .

يقـــول سيبويه ١/٣٧٠ : هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ... وذلك قولك : قتلته صبرا، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحا ومكافحة، ولقيته عـــيانا، وكلمـــته مشـــافهة، وأتيـــته ركضا وعَدْواً ومشيا، وأخذت ذلك عنه سمعا وسماعا.

وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع ، لأن المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالا، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سرعة ، ولا أتانا رجلة ... ومثل ذلك قول الشاعر، وهو زهير بن أبي سلمى :

فلأيا بلأي ما حملنا وليدنا   على ظهر محبوك ظماء مفاصله

كأنه يقول : حملنا وليدنا لأيا بلأي ... ومثله قول الراجز :

ومنهل وردته التقاطا   أي فجاءة .

وقـــال ١/٣٧٢ : وهـــذا مـــا جـــاء مـــنه فـــي الألف واللام، وذلك قولك: أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلها العراك ولم يزدها ...... كأنه قال : اعتراكا .

وقـــال ١/٣٧٣ : وهذا ما جاء منه مضافا إلى معرفة، وذلك قولك : طلبتَه جهدَك، كأنه قال : اجتهادا ، وكذلك طلبته طاقتك ...

وقال : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه؛ وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده. ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم ، وكذلك إلى العشرة ٣٧٤ وأما بنو تميم فيجيزونه على الاسم الأول ... ومثل خمستهم قول الشماخ :

أتتنى سليم قَضّها بقضيضها   تُمسِّح حولى بالبقيع سِبالها

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

كأنــه قال : انقضاضهم ، أي انقضاضنا ... / ٣٧٥ ... وبعض العرب يجعل قضّهم بمنزلة كلِّهم ، يجريه على الوجوه .

وقــال : هــذا بــاب مــا يجعــل مــن الأسماء مصدرا كالمصدر الذي فيه الألــف والــلام نحــو : العــراك ، وهــو قولــك : مــررت بهم الجَمَّاء الغفير ، والــناس فــيها الجمــاء الغفــير ... وهذا جعل كقولك : مررت بهم ٣٧٦ قاطبة، ومررت بهم طُرّا ، أي جميعا ، إلا أن هذا نكرة لا يدخله الألف واللام .

وقــال : هــذا بــاب مــا ينتصــب أنه حال يقع فيها الأمر وهو اسم، وذلك قولك : مررت بهم جميعا، وعامة ، وجماعة ، كأنك قلت : مررت بهم قياما . وقال ٣٨٤/١ : هــذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور ، وذلك قولــك : أمــا سِمَنا فسمين ، وأما علما فعالم . وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولــك : أنت الرجل عِلما ودينا ، وأنت الرجل فهما وأدبا ، أى أنت الرجل في هذه الحــال، وعمل فيه ما قبله وما بعده ... ومن ذلك قولك : أما علما فلا علم له، وأما علما فلا علم عنده، وأما علما فلا علم ، وتضمر " له " لأنك إنما تعني رجلا .

ويقــول ٣٩١/١ : هــذا بــاب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلــى فيّ ، وبايعته يدا بيد ، كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبايعته نقدا ، أي كلمته في هذه الحال . وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى فيّ ... ومثله من المصادر في أن تلــزمه، الإضــافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا قوله : رجع فلان عَــوْدَه علــى بدئه، وانثنى فلان عَوْدَهُ على بدئه ... ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعــل قولــك : بعت الشاء شاة ودرهما ، وقامرته درهما في درهم ، وبعته داري ذراعــا بدرهــم ، وبعت البُرقفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما ، وبينت له حسابه باباً باباً ، وتصدقت بما لي درهما درهما .

وقــال ٣٩٧/١ ــ ٣٩٨ : هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألــف والــلام ... وهــو قولك : دخلوا الأول فالأول ، جرى على قولك : واحدا

فواحدا، ودخلوا رجلا رجلا. وإن شئت رفعت فقلت : دخلوا الأول فالأول .../٤٠٠
هـــذا بـــاب ما ينتصب من الأسماء والصفات ، لأنها أحوال تقع فيها الأمور، وذلك قولك : هذا برا أطيب منه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا مستقبلا ، وإنما قال الناس : هذا منصوب على إضمار " إذا كان فيما يستقبل " و " إذا كـــان فـــيما مضى " لأن هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على " إذا كـــان " ولو كان على إضمار " كان " لقلت : هذا التمر أطيب منه البسرَ، لأن كان قد ينصب المعرفة، كما ينصب النكرة، فليس هو على " كان " ولكنه حال .

* * *

بهـــذا نجـــد أن ســـيبويه يرى أن الحال تجئ مشتقة وجامدة، مصدرا وغير مصدر، نكرة ومعرفة .

ويقـــول المـــبرد فـــي المقتضب ٢٣٤/١ : ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسد مسده، فيكون حالا ، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل ، وأغنى غناءه، وذلك قولهـــم : قتلته صبرا، وإنما تأويله : صابرا أو مُصْتبرا . وكذلك : جئته مشيا، لأن المعـــنى : جئـــته ماشـــيا ، فالـــتقدير : أمشى مشيا ، لأن المجيء على حالات ، والمصـــدر قـــد دل فعلـــه علي تلك الحال . ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز ، لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن :جئته سعيا، فهذا جيد ، لأن المجيء يكون سعيا، قـــال الله عز وجل : ﴿ ثم ادعهن يأتينك سعيا ﴾ فهذا اختصار يدل على ما يرد مما يشاكلها ، ويجرى مع كل صنف منها .

ويقول ٢٣٦/٣ : الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً وذلك قولـــك : كلمـــته فـــاه إلـــى فيَّ ، وبايعته يدا بيد ، فإنما انتصب لأنه أراد : كلمته مشافهة، وبايعته نقدا ...

ويقول ٢٣٧/٣ : واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة، ولـــيس بحـــال ، ولكن دل على موضعه ، وصلح للموافقة فنصب ... وذلك قولك :

أرسـلها العـراك ، وفعـل ذلـك جهده وطاقته ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسـلها معـتركة .../٢٣٨ : وأعلم أن هذه المنتصبات من المصادر في موضع الأحـوال وليست بأحوال ، ولكنها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها ، لوقوعها معـه في المعني . وكذلك : جاءني القوم قاطبة وطرا ، وإنما معناه : جاءني القوم جميعا ، ولكن وقع " طرا " في معني المصدر، كما تقول : جاءني القوم جميعا ... / ٢٣٩ : هـذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك . أو أريـد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين، وذلك قولك : مررت بـزيد وحـده ، ومررت بأخويك وحدهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثـتهم ، وأتـاه القـوم قضهم بقضيضهم ... / ٢٥١ ... ومثل هذا قولك : هذا برا أطيـب منه تمرا .../٢٥٦ ومن ذلك قولك : بعت الشاء شاة ودرهما ، وإنما تأويله علـى الحقيقة : بعت الشاء مُسَعّرا شاةً بدرهم ، فإن قلت : لك الشاء شاةً ودرهما ، كنـت بالخيار، إن شئت رفعت لأن " لك " ظرف ، فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما.

ويقول ٢٥٨/٣ : ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتا ، تقـول : مـررت بـبر قفيزٌ بدرهم ، لأنك لو قلت : مررت ببرٍ قفيز ، كنت ناعتا بالجوهر ، وهذا لا يكون ، لأن النعوت تحلية ، والجواهر هى المنعوتات . وتقول : العجـب من بُرٍّ مررنا به قفيزا بدرهم . فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة، ولا أجعلـه صفة للنكرة ؟ فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت عليه، وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح بيِّن الصحة .

ويقـول ٢٦٨/٣ : واعلـم أن مـن المصادر مصادر تقع في موضع الحال، وتغـنى غـناءه ، فـلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولـك : جئتك مشيا ... وكذلك قوله عز وجلّ : ﴿ ثم ادعهن يأتينك سعيا ﴾ ومنه : قتلته صبرا.

ويقول ٢٧١/٣ : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما

تجـــرى بـــه الحال لعلة دخلت ، وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول وادخلوا رجلا رجلا ، تأويله : واحدا بعد واحد .../٢٧٢ : وكان سيبويه يقول [١/١٩٨] : جيد أن تقـــول : هـــذا خاتمك حديدا، وهذا سرجك خزا ، ولا تقول على النعت : هذا خاتمٌ حديـــدٌ ، إلا مســـتكرها ، إلا أن تريد البدل ، وذلك لأن حديدا وفضة وما أشبه ذلك جواهـــر ، فلا ينعت بها، لأن النعت تحلية .../٢٧٣ : ولو قلت : مررت بزيد رجلا صـــالحا ، لصلحت الحال لقولك : صالحا . إلا أن يكون علم أنك مررت بزيد وهو بالغ ، فتقول : مررت بزيد رجلا ، أي في حال بلوغه . فقد دللتك بهذا على معني الحال .

ويقول ٢/٢٥ : وكذلك أيادى سبا ، إلا أن هذا نكرة ، /٢٦ وبادى بدا مثله ، ويُنْشَـــد هذا البيت على وجهين ، أما من أضاف فيقول : فيالكِ من دار تحمّل أهلُها أيادى سباً بعدى وطال اختبالها .

ومـــن لـــم يضف وأراد المعرفة لم ينون ، لأنه في موضع الحال ... فالتنوين عـــندى واجـــب ، أردت الإضافة أو غيرها ، لأنه لا يكون إلا حالا .../٢٧ وكذلك بادى بدا ، لأنه في موضع قولك : أولا .

وفي ٤/٣٠٤ : وقرئت الآية على وجهين " : ﴿ في أربعة أيام سواءً للسائلين ﴾ على المصدر، فكأنه قال : استواء ... / ٣٠٥ فأما قولهم : هو عربي محضا ، وهو صميم قلبا ، وهو عربي حسبةً ، وهو شريف جدا ، فإنها مصادر مؤكدة لما قبلها .

وفـــي ٤/٣١٢ : هذا باب ما يكون من المصادر حالا لموافقة الحال ، وذلك قولـــك : جاء زيد مشيا ، وإنما معناه ماشيا ... وكذلك : جاء زيد عدوا ، وركضا ، وقتلـــته صـــبرا ، لما دخله من المعنى ، كما أن الحال قد تكون في معني المصدر فتحمل عليه ، وذلك قولك : قم قائما ، إنما المعني : قم قياما . وتقول : هنيئا مريئاً، وإنمـــا معناه : هنأك هناء ، ومرأك مراء ، ولكنه لما كان حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئا ، وثبت لك هنيئا .

فـنرى أن الحـال عند المبرد كذلك تكون مشتقة وجامدة ، ومصدرا أو غير مصدر ونكرة ومعرفة .

وفـي المفصل وشرحه ٥٩/٢ : وقد يقع المصدر حالا، كما تقع الصفة مصدرا في قولهم : قم قائما ، وفي قوله : ولا خارجا من فيّ زور كلام . وذلك : قتلته صبرا. ولقيـته فجـاءة، وعيانا، وكفاحا، وكلمته مشافهة . وأتيته ركضا، وعدوا، ومشيا، وأخـذت عنه سمعا ، أى : مصبورا ، ومفاجئا ، ومعاينا ، وكذلك البواقى ، وليس عند سيبويه بقياس وأنكر : أتانا رجلة وسرعة . وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل [٢٣٤/١] .

وقـال ٦٠/٢: والاسم غير الصفة والمصدر بمنزلتهما في هذا الباب ، تقول: هـذا بسـراً أطيـب منه رطباً، وجاء البر قفيزين وصاعين ، وكلمته فاه إلى فيّ، وبايعته يدا بيد ، وبعت الشاء شاة ودرهما ، وبينت له حسابه باباً بابا .

قال ابن يعيش : اعلم أن هذا الفصل قد اشتمل على مسائل من أبواب متعددة لكنه جمعها كلها كونها أسماء غير صفات وقعت أحوالا ...

وقـال الزمخشرى ٦٢/٢ : وحقها أن تكون نكرة ، وذو الحال معرفة، وأما أرسـلها العراك ، ومررت به وحده ؛ وجاءوا قضهم بقضيضهم ، وفعلته جهدك ، وطاقـتك ، فمصادر قد تكلم بها على نية وضعها في موضع مالا تعريف فيه ، كما وضـع : فـاه إلى فيّ ، موضع شفاها ، وعنى : معتركة ، ومنفردا ... " وقال ابن يعـيش : والتحقـيق أن هـذا نائـب عن الحال وليس بها ، وإنما التقدير : أرسلها معـتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه .

وقـال ١٢٣/٤ : يقال : ذهبوا أيدي سبا ، وأيادي سبا ، أي : مثل أيدي سبأ بـن يشـجب ... والأيدي كناية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدي . "

وقال ابن يعيش : فإن قيل : فكيف جاز أن يكون حالا وهو معرفة ؟

قيل : أما إذا ركبتهما فقد زال بالتركيب معنى العلمية، وصار اسما واحدا ... وأما إذا أضفت ففيه وجهان : أحدهما أنه معرفة وقع موقع الحال وليس بالحال على الحقيقة، وإنما هو معمول الحال، والمراد : ذهبوا مشبهين أيادي سبا، ثم حذفت الحال . وأقيم معمولها مقامها ...

والوجه الثاني أن تجعل سبأ في موضع متكرر ... تريد : مثل سبا، فتكون الإضافة في الحقيقة إلى مثل، ومثل نكرة، وإن أضيف إلى معرفة .

* * *

وهنا نرى أن الأساليب معترف بوجودها ، ولكن التخريج هو الذي فيه كثير من العنت والإبعاد .

وفي كافية ابن الحاجب وشرحها للرضي ٢٠٧/١ :

وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالا، نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا " قال الرضى : هذا رد على النحاة، فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق، قالوا : لأنها في المعنى صفة . والصفة مشتقة، أو في معنى المشتق ، فقالوا في نحو : هذا بسرا أطيب منه رطبا : هذا مبسرا أطيب منه مرطبا، أي : كائنا بسرا وكائنا رطبا . قال المصنف – وهو الحق – لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة كما ذكره في حده ، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلف تأويله بالمشتق ، وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة . كما يجيء في بابها . ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق .

فمن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة ، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ، فكأن الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها ، وذلك نحو قوله تعالي : ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾ ، وقولك : جاءني زيد رجلا بهيا .

ومـــنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين عليّ رضى الله عنه في بعض أيام صفين :

فما بالنا أمس أسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف ؟

وقول المتنبي :

بدت قمرا ومالنا خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا

وفـــي تـــأويل مـــثله وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف قبله، أي : أمثال أسد العريـــن ، ومـــثل قمر . والثاني أن يؤول المنصوب مما يصح أن يكون هيئة لما تقـــدم، أي : مـــا بالنا أمس شجعانا واليوم ضعافا ، وبدت منيرة ونحو ذلك . وذلك لأنهـــم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى، نحو قولهم : لكل فرعونٍ موسى، بصرفهما ، أي لكل جبار قهار .

ومنها الحال في نحو : بوبته باباً باباً، وجاءوني رجلا رجلا ، وواحدا واحدا، ورجليـــن رجلين ... أي مفصلا هذا التفصيل المعين ... وكذا إن أتى لبيان الترتيب بعـــد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء أو بثم نحو : دخلوا رجلا فرجلا ... أي مترتبين هذا الترتيب المعين .

ومنها حال هو أصل لصاحبه نحو : يعجبني الخاتم فضة ... أو فرع له نحو : يعجبني الفضة خاتما ... أو نوع له نحو : يعجبني الحلي خاتما ، والعلم نحوا .

ومنها الحال في نحو : هذا بسراً أطيب منه أو من غيره رطبا ، وضابطه أن يفضـــل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طورين ، وكذا إذا شبهت شيئا بنفسه أو بغـــيره بآلـــة التشبيه أو بدونها نحو : هذا بسراً مثله رطبا، ... قال المالكي : ومن الأحـــوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو : أنت الرجل علما ، أي أنت الكامل في الرجولية عالما ، ومثله هو زهير شعرا ، وكونه حـــالا رأى الخلـــيل [٣٨٤/١] . وقال أحمد بن يحيى هو مصدر أي : أنت العالم علما والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز لأنه فاعل في المعنى ...

ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على مما

سـمع منها ، نحو : قتلته صبرا ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضا ، أو عدوا ، أو مشيا .

والمـبرد يسـتعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه نحـو : أتانا رجلة وسرعة وبطئا ، ونحو ذلك . وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياس، فلا يقال : جاء ضحكا، أو بكاء ونحو ذلك .[المقتضب ٢٣٤/١] .

وفي ٩٠/٢ : ومنها أيدي سبا، في قولهم : تفرقوا أيدي سبا، وأيادي سبا، أي مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب ... ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال علـى حـذف المضـاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المصدر ... ٩١/٢وقد استعمل جوازا لخمسة عشر مبنية الجزأين ظروف ... وأحوال نحو : لقيته كَفّةَ كَفّةَ، وهو جارى بيت بيت ، وأخبرته أو لقيته صَحْرة بحرة .. ، واستعمل كخمسة عشر وجوبـا أحوال لازمة للحالية نحو : تفرقوا شغر بَغَر، وشَذَر بغر، وشذر مذر، بفتح الفاء وكسرها ، وخذع يذع ، بكسر الفاءين ، وأخول أخول ، كلها بمعنى منتشرين، وتركـتهم حَيْـث بَيْـث ، أي متفرقين ضائعين ، وسقط بَيْن بَيْن ، أي : بيَن الحي والميت .

* * *

وهكـذا نرى ابن الحاجب يصرح بأن الاشتقاق ليس شرطا ، وأن كل ما دل على هيئة يصح أن يقع حالا ، ويوافقه على ذلك الرضي ، بقوله : قال المصنف ــ وهو الحق ــ لا حاجة إلى هذا التكلف ، كما رأينا في الحديث عن الأحوال القياسية غير المشتقة .

وفي شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٢/٢ :

واشـتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغني عن اشتقاقه ... وإنما كان الحال جديـرا بـوروده مشـتقا وغير مشتق ومنتقلا وغير منتقل لأنه خبر في المعنى ، والخـبر لا حجـر فـيه .../٣٢٤ وأكثر ورود الحال مستغنيا عن الاشتقاق إذا كان

موصـــوفا ، كقولـــه تعالـــي : " فتمثل لها بشراً سويّاً " أو مقدرا قبله مضاف كقول بعض العرب : وقع المصطرعان عدلَى عير ...أو دالا على مفاعلة كقولهم : كلمته فاه إلى فيّ، أو بايعته يدا بيد . أو دالا علي سعر كقولهم : بعت الشاء شاة ودرهما، والبر قفيزا بدرهم . والدار ذراعا بدرهم . أو دالا علي ترتيب نحو : ادخلوا رجلا رجلا . وتعلم الحساب باباً باباً . أو دالا علي أصالة الشيء كقوله تعالي : " أأسجد لمن خلقت طينا " ونحوه : هذا خاتمك حديدا، وهو من أمثلة سيبويه [٣٩٦/١] . أو دالا علـــي فرعية الشيء كقوله : هذا حديدك خاتما، أو دالا على نوعية نحو : هذا تمـــرك شـــهريزا، وهذا مالك ذهب، أو دالا على طور واقع فيه تفضيل نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبا .

ومذهـــب سيبويه في : كلمته فاه إلى فيّ، أنه نصب نصب الحال، لأنه واقع موقع مشافها، ومؤد معناه . ومذهب الكوفيين أن أصله : كلمته جاعلا فاه إلى فيّ، ومذهـــب الأخفش أن أصله : كلمته من فيه إلى فيّ، وأولى الثلاثة أولها، لأنه قول يقتضـــي تـــنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس، ولا عدم للنظير، وذلـــك موجـــود بإجماع /٣٢٥ في هذا الباب وغيره، فوجب الحكم بصحته، ومن نظائره ......

وأجاز القياس عليه هشام الكوفي، فيقال على رأيه : ما شيته قدمه إلى قدمي، وكافحته وجهه إلى وجهي .

وذكر ابن خروف أن الفراء حكي : حاذيته ركبته إلى ركبتي، وجاورته بيته إلـــى بيتي ، وصارعته جبهته إلى جبهتي، بالرفع والنصب، ولا يُرَد شئ من هذا، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى ...

وفـــي ٣٢٧/٢ ومـــن وقـــوع المعرف بالإضافة حالا لتأويله بنكرة قول أهل الحجـــاز : جـــاء القوم ثلاثتهم وأربعتهم ، والنساء ثلاثهن وأربعهن ، إلى عشرتهم وعشـــرهن ، النصب عند الحجازيين على تقدير: جميعا ، ورفعه التميميون توكيدا علـــى تقديـــر : جميعهم . وذكر الأخفش الأوسط أن من العرب من يقول : جاءوا

خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرتهن، وحكى سيبويه النصب والرفع في : جاءوا قضهم بقضيضهم ، ومعناه : جاءوا جميعا . ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيل بداد ، فبداد علم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة ، كأنهم قالوا : جاءت الخيل متبددة .

ويقول ٣٢٨/٢ قد تقدم التنبيه على أن الحال خبر في المعنى، وأن صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ ، وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا، لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة ، فإن ورد عن العرب شئ منه حفظه ولم يقس عليه ، كما لا يقاس على وقوع المصدر نفيا، فمن ورود المصدر حالا قوله تعالى : ﴿ ثم ادعهن يأتينك سعيا ﴾ و: ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية ﴾ و : ﴿ ادعوه خوفاً وطمعاً﴾ و: ﴿ إني دعوتهم جهارا ﴾ وقتلته صبرا ، ولقيته فجاءة ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضًا ومشيا ، فهذه في عدم القياس عليها بمنزلة الواردة نعوتا ... إلا أن جعل المصدر حالا أكثر من جعله نعتا .

وقد اطرد ورود المصدر حالا في نحو : هو الرجل علما وأدبا ونبلا أي الكامل في حال علم ... واطرد أيضا ورود المصدر /٣٢٩ حالا في نحو هو زهير شعرا ، وحاتم جودا ، والأحنف حلما ، ويوسف حسنا ...

ومن هذا القبيل قول الشاعر : تخبرنا بأنك أحوذى وأنت البلكاء بنالصوقا واطرد أيضا ورود المصدر حالا عند سيبويه في نحو : أما علما فعالم ، يريد : مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم ... وأجاز بعض النحويين أن يكون /٣٣٠ المنصوب بعد أما من المصادر مفعولا به في التنكير والتعريف ، والعامل فيه فعل الشرط المقدر ، فيقدر متعديا على حسب المعنى، فتقدير : أما علما فعالم، على هذا : مهما تَذْكر علما فالذي وصفت عالم . قلت : وهذا القول عندي أولي بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب ، لأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية .

وفـــي الكافـــية الشافية لابن مالك ٢/٧٣١ ، ٧٣٢ : ويغتفر جمودها فيما دل علـــى الـــنوع ... ويقارب هذا قولك : زكا ثمرنا عنبا وعُنجُدا ، وحبذا المال فضة وعسجدا ، والعنجد الزبيب ، والعسجد الذهب .

ويغـــتفر الجمـــود أيضا في نحو : خط هذا الثوب قميصا، وابر هذه القصبة قلمـــا، ومثله قوله تعالى : ﴿ وتنحتون الجبال بيوتا ﴾ وهى حال مقدرة ، ذكر ذلك الزمخشرى في الكشاف وهو من جيد كلامه ... /٧٣٥ وورود المصدر المنكر حالا كثير ، كقوله تعالى: ﴿ ولله يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها ﴾ .

[قـــال فـــي الكشاف ٢/٩٠ : وهي من الحال المقدرة ، لأن الجبل لا يكون بيتا في حال النحت . ولا الثوب ولا القصبة قميصا وقلما في حال الخياطة والبرى . وقيل: كانوا يسكنون السهول في الصيف ، والجبال في الشتاء] .

وفي شرح الألفية لابن الناظم /٣١٦ : فمن ورود المصدر حالا قولهم : طلع زيد علينا بغتة ... /٣١٧ ... وقد اطرد ورود المصدر حالا في أشياء ، منها قولهم : أنـــت الرجل علما ... زيد زهير شعرا ... أما علما فعالم ... ولم يطرد مجئ المصدر حـــالا فـــي غـــير ما ذكر. ورآه المبرد مطردا فيما هو نوع من العامل نحو: أتيته سرعة .

وفي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٣٥١ :

يكـــثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر ... ويكثر جمودها فيما دل على تفـــاعل ... أو على تشبيه ... وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم .

ويقـــول ١/٣٥٥ : حـــق الحـــال أن يكـــون وصفا، وهو ما دل على معنى وصـــاحبه ... فوقوعهـــا مصدرا على خلاف الأصل ، إذ لا دلالة فيه على صاحب المعـــنى، وقـــد كـــثر مجيء الحال مصدرا نكرة . ولكنه ليس بمقيس لمجيئه على خلاف الأصل . وقد علق الخضري على ما ذكر ابن عقيل ١/٢١٣.

وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها إلا بتكلف ، وهى كونها موصوفة نحو : ﴿ قرآنا عربيـاً ﴾ ، ﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾ ، والفرق بين هذه وبين مُدّا بكذا ، ويدا بيد ، مـع أن الكـل موصـوف، أن المقصـود هنا لصفة وحدها ، وذكر ما قبلها تمهيدا وتوطـئة لهـا ، ولذلك تسمى حالا موطئة ، ... والحال في : مدا الخ مجموعها كما مر .

وعلـق الخضري ٢١٥/١ على قول ابن عقيل بأن مجيء الحال مصدرا نكرة لـيس بمقيس بقوله : أي عند سيبويه والجمهور، لأن الحال نعت في المعنى والنعت بالمصـدر لا يطـرد ، فكذا ما بمعناه، وقد يقال : غاية ما في ذلك إطلاق المصدر على الوصف مجازا، ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح ، وقد ورد هـنا، فكيف لا يقاس عليه ، والمجاز لا حجر فيه ... لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا ، كما نقل عن المبرد ...

وفـي التصـريح رأى الشيخ خالد ٣٧١/١ ــ ٣٧٢ ، أن الذي يؤول بالمشتق ثـلاث مسـائل هـي : ما دلت علي تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ، أما المسائل السبع الباقـية فـلا تـؤول بالمشتق، وقال : إن ابن الناظم زعم أن المسائل العشر تؤول بالمشتق، وإن هذا تكلف منه . [شرح الألفية لابن الناظم ٣١٢ــ٣١٥] .

وفـي الأشـموني ١٣١/٢ ، ذكر أن الجمود يكثر في الحال الدالة على سعر، وفـي مـبدى تـأول بلا تكلف أما الحال الدالة علي مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب، أما المسـائل السـت الباقـية وهـي الموصوفة ، والدالة على عدد ، أو طور واقع فيه تفضـيل، أو التي تكون نوعا لصاحبها ، أو فرعاً له، أو أصلا له فلا تؤول بالمشتق لما فيه من التكلف .

وفي ١٣٣/٢ قال : مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم

مقصـور على السماع /١٣٤ وقاسه المبرد ، فقيل مطلقا ، وقيل فيما هو نوع من عامله ... وهو المشهور عنه . وقاسه الناظم وابنه في ثلاثة ، الأول قولهم : أنت الرجل علما ... الثاني نحو : زيد زهير شعرا ... الثالث نحو : أما علما فعالم .

وفـــي الهمع ٢٣٧/١ : ... والغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا ... ويغني عـــن الاشتقاق أمور ، أحدها وصفه .. والثاني تقدير مضاف ... والثالث دلالته على ســـعر ... والـــرابع دلالته على مفاعلة ... والخامس دلالته على ترتيب ... والسادس دلالـــته على أصالة الشيء نحو : ﴿ أأسجد لمن خلقت طينا ﴾ ... السابع دلالته على فرعيـــته ... الثامـــن دلالته على نوعيته ...التاسع دلالته على تشبيه ... العاشر دلالته علـــى تقســـيم نحو : أقسم المال عليهم أثلاثا أو أخماسا ، الحادي عشر دلالته على تفضـــيل على نفسه باعتبارين نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبا، الثاني عشر دلالته على تفضيل على غيره ، ذكر ابن مالك في كافيته [٧٣٠/٢ ــ ٧٣٢] نحو : أحمد طفلا أجل من على كهلا ...

وعـــن وقوع المصدر حالا ذكر عددا من الآيات والأمثلة . وذكر الخلاف في تخريجها ، فمنهم من ذهب إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ، وقال بعضـــهم هـــي مصادر على حذف مضاف ، وقيل هي أحوال على حذف مضاف، وقـــيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة ، وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظهـــا وذلك الفعل هو الحال قال ٢٣٨/١ وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل بين ذلك إلا ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ... وشذ المبرد فقال: يجـــوز القياس ، واختلف النقل عنه ، فنقل عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقا ، ونقل عنه آخـــرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل ... ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها ، الأول ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو : أنت الرجل علما ...

الثانـــي مـــا وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو : أنت زهير شعرا .../٢٣٩، الثالث ما وقع بعد ما نحو : أما علما فعالم ...

وورد عـــن العـــرب أحوال مقترنة باللام كقولهم : أرسلها العراك ... وورد أيضـــا أحـــوال مضافة نحو : تفرقوا أيادى سبا ... وطلبته جهدى وطاقتى ... ، ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافا إلى ضمير ما تقدم بنحو : مررت بهم ثلاثتهم أو خمستهم أو عشرتهم ... وهل يجرى ذلك في مركب العدد ؟ قيل : لا،

والصـــحيح الجواز ، فيقال : جاء القوم خمسة عشرهم ، والنسوة خمس عشرتهن ، بالنصب ... وفي وحده مذاهب ، قال سيبويه والخليل هو /٢٤٠ اسم موضوع موضع المصـــدر . الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحادا ، وإيحادا موضوع موضع موحـــودا فـــي المـــتعدى ، ومتوحداً في اللازم . وقال قوم : أنه مصدر على حذف حـــروف الزيادة من إيحاد ، واقع موقع الحال ، وقال آخرون إنه مصدر لم يلفظ له بفعـــل ، وقـــيل إنه مصدر بلا حذف ، لأنه سمع وحد يحد ، وقال يونس وهشام إنه منصوب انتصاب الظرف، فيجرى مجرى عنده .

وفـــي ٢٤٩/١ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى . وتوسعوا فيها توسع الظروف، أجريت مجراها أيضا في الجريان كخمســـة عشر ، وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، فمنها ما أصله العطف نحو : تفرقوا شغر بغر، بمعنى منتشرين ، وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين، وأخول أخول في قوله :

سِقاط شَرار القين أخول أخولا بمعنى متفرقا ،

وتركت البلاد حَيْث بَيْث ، بمعنى مبحوثة ، أي بحث عن أهلها، واستخرجوا منها، وهو جارى بيت بيت، بمعنى مقاربا، ولقيته كَفّة كفّة، بمعنى مواجها ...

* * *

وبهـــذا نجد أن النحاة في حكمهم على ما جاء من الحال جامدا . سواء أكان مصدرا أم كان غير مصدر قد اختلفت آراؤهم :

فمنهم من ذهب إلى أن كل ما دل على هيئة يصح أن يقع حالا، سواء أكان جامدا أم كان مشتقا، لأن ما بين الهيئة قد حصل المطلوب من الحال، كابن الحاجب والرضى

ومنهم من ذهب إلى أن الاشتقاق وإن كان كثيرا ليس شرطا لا زما وإنما هو أمر غالب .

ومـــنهم مـــن ذهب إلى اطراد مجيئها مصدرا في حالات محددة ، وأنها تأتى مشتقة فيما عدا ذلك .

ومنهم رأى تأويل الجامد بالمشتق، ومنهم من جعل التأويل فيما لا تكلف فيه، وعدم التأويل فيما فيه تكلف .

وأنا أرى أنه بعد استعراض الآراء المختلفة، وبعد الاسترشاد بالكم الكبير من الشـــواهد والأمثال التي ذكرت في كتب النحو وفي مقدمتها الآيات القرآنية الكريمة، أستطيع أن أقول إن الحال تأتي جامدة كما تأتي مشتقة ، وأن كلا منهما قياس .

بعـــض الشواهد والأمثلة التي وردت في كتب النحاة دالة على مجيء الحال جامدة ، سواء أكانت مصدرا أم كانت غير مصدر .

قتلته صبرا	الكـــتاب المقتضــــب المفصـــل الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الأشموني
لقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحا ومكافحة	الكتاب المفصل الكافية التسهيل الهمع الكافية
كلمته مشافهة	الكـــتاب المقتضــــب المفصـــل الكافية التسهيل ابن الناظم الهمع
أتيته ركضا وعدوا ومشيًا	الكـــتاب المقتضــــب " ابن الناظم التسهيل التصريح الأشمونى الهمع
أخذ ذلك عنه سمعا وسماعا	الكتاب المفصل الهمع
* فلأيا بلأى ما حملناه وليدنا *	الكتاب المفصل الهمع
* ومنهل وردته التقاطا *	الكتاب المفصل الهمع
* فأرسلها العراك ولم يذدها *	الكتاب المقتضب المفصل التسهيل ابن الناظم الهمع
طلبته جهدك	الكتاب المفصل التسهيل الهمع
طلبته طاقتك	الكتاب المفصل التسهيل الهمع
مررت به وحده وبهم وحدهم	الكتاب المقتضب التسهيل المفصل الهمع
مـــررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة	الكتاب المقتضب التسهيل

*أتتنى سليم قضها بقضيضها *	الكتاب المقتضب المفصل التسهيل
مررت بهم الجماء الغفير	الكتاب المقتضب المفصل التسهيل
مررت بهم قاطبة	الكتاب المقتضب
مررت بهم طرا	الكتاب المقتضب
مرري بهم عامة	الكتاب المقتضب
مررت بهم جماعة	الكتاب المقتضب
أما سمنا فسمين	الكتاب المقتضب
أما علما فعالم	الكتاب التسهيل التصريح الهمع
أنت الرجل علما ودينا	الكتاب الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الهمع
أنت الرجل فهما وأدبا	الكتاب الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الهمع
أما علما فلا علم له أو عنده	الكتاب التصريح
كلمته فاه إلى فيّ	الكتاب المقتضب المفصل التسهيل ابن الناظم التصريح
بايعته يداً بيد	الكتاب المقتضب المفصل التصريح الأشموني
رجع عوده على بدئه وانثنى	الكتاب التسهيل الهمع
بعت الشاء شاة درهما	الكتاب المقتضب الكافية التسهيل الهمع
قامرته درهما في درهم	الكتاب المقتضب الكافية التسهيل الهمع
بعته دارى ذراعا بدرهم	الكتاب التسهيل
بعت البرقفيزين بدرهم	الكتاب المفصل الكافية التسهيل
أخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما	الكتاب الكافية
بينت له حسابه باباً باباً	الكتاب المفصل الكافية التسهيل الهمع
تصدقت بمالى درهما درهما	الكتاب المفصل الكافية التسهيل الهمع

دخلوا رجلا رجلا ورجلين رجلين	الكتاب المقتضب الكافية التسهيل التصريح الأشمونى الهمع الخضرى
هذا بسراً أطيب منه رطبا	الكتاب المقتضب المفصل الكافية التسهيل التصريح الأشموني الهمع الخضرى
جئته مشيا وعدوا وركضا	المقتضب
﴿ثم ادعهن يأتينك سعيا ﴾	المقتضب الهمع التسهيل
جئته سعيا	
فعل ذلك جهده وطاقته	المقتضب الهمع التسهيل
العجب من بُر مررنا به قفيزا بدرهم	المقتضب الهمع التسهيل
هذا خاتمك حديدا	الكتاب المقتضب التسهيل التصريح الأشمونى الهمع الخضرى
هذا سرجك خزا	المقتضب التسهيل الهمع
مررت بزيد رجلا صالحا	المقتضب
*فيالك من دار تحمل أهلها أيادى سبأ بعدى *	المقتضب المفصل الكافية التسهيل الهمع
﴿ في أربعة أيام سواء للسائلين ﴾	المقتضب
هو عربي محضا	المقتضب
هو صميم قلبا	المقتضب
هو عربي حسبه	المقتضب
هو شريف جدا	المقتضب
اقسم المال أثلاثا وأخماسا	الهمع
أتانا رجلة	المفصل الكافية

أتانا سرعة	المفصل الكافية ابن الناظم التصريح الخضرى
أتانا بطئا	الكافية
﴿ إنا أنزلناه قرآنا عربيا ﴾	الكافية الأشمونى الخضرى
جاءنى زيد رجلا بهيا	الكافية الأشمونى الخضرى
فما بالناس أمس أسد العرين	الكافية الأشمونى الخضرى
وما بالنا اليوم شاء النجف	الكافية الأشمونى الخضرى
بدت قمرا ومالت خوط بان	الكافية التصريح
وفاحت عنبرا وزنت غزالا *	الكافية التصريح
يعجبنى الخاتم فضة	الكافية
يعجبنى الفضة خاتما	الكافية
يعجبنى الحلى خاتما	الكافية
يعجبنى العلم نحواً	الكافية
هذا بسراً أطيب من غيره رطبا	الكافية
هذا بسراً مثله رطبا	الكافية
هو زهير شعرا ، وحاتم جودا والأحنف حلما ويوسف حسنا	الكتاب الكافية التسهيل ابن الناظم التصريح الهمع
لقيته كفّة كفّة أى كفاحا	الكافية الهمع
هو جارى بيت بيت	الكافية الهمع
لقيته صَحْرَةَ بَحرَةَ بلا حجاب	الكافية
تفرقوا شغر بغر في كل وجه	الكافية الهمع
تفرقوا شذر مذر في كل وجه	الكافية الهمع
تفرقوا خَذَع مِذَع منتشرين	الكافية الهمع

يساقط عنه روقه ضارياتها *سـقاط شـرار العين أخول أخولا *	الكافية الهمع
تفرقوا أخول أخول	الكافية الهمع
تركتهم حَيْث بَيْث متفرقين	الكافية الهمع
سـقط بَيْـنَ بَيْـنَ بين الحى والميت	
﴿ فانفروا ثبات ﴾	التسهيل
﴿ هذه ناقة الله لكم آية ﴾	التسهيل
﴿ فما لكم في المنافقين فئتين﴾	التسهيل
﴿فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾	التسهيل التصريح الأشمونى الخضرى
﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾	التسهيل الأشمونى الهمع الخضرى
وقع المصطرعان عدلى عير	التسهيل الهمع
﴿ أأسجد لمن خلقت طينا ﴾	التسهيل التصريح الأشمونى الهمع الخضرى
هذا حديدك خاتما	التسهيل التصريح الأشمونى الهمع الخضرى
بعته مدا بكذا	ابن عقيل التصريح الأشمونى
أحمـد طفـلا أجل من على كهلا	الهمع
هـذا تمرك شِهَر يزا نوع من التمر	التسهيل
هذا مالك ذهبا	التصريح الأشمونى الهمع الخضرى
ماشيته قدمه إلى قدمى	التسهيل الهمع
كافحته وجهه إلى وجهى	التسهيل الهمع
حاذيته ركبته إلى ركبتى	التسهيل الهمع

جاورته بيته إلى بيتى	التسهيل
صارعته جبهته إلى جبهتى	التسهيل
جـاء النساء ثلاثهن وأربعهن إلى عشرتهم وعشرهن	التسهيل الهمع
جـاءوا خمسة عشرهم وجئن خمس عشرتهن	التسهيل الهمع
جاءت الخيل بداد	التسهيل الهمع
﴿ الذيـن يـنفقون أموالهم ... سرا وعلانية ﴾	التسهيل الهمع
﴿ ادعوه خوفا وطمعا ﴾	التسهيل الهمع
﴿ إنى دعوتهم جهارا ﴾	التسهيل الهمع
هو حاتم جودا	التسهيل ابن الناظم
هو الأحنف حلما	التسهيل ابن الناظم
هو يوسف حسنا	التسهيل
تخبرنا بأنك أحوذى	التسهيل
*وأنت البَلْكَاء بنا لصوقا *	التسهيل
هذا خاتمك فضة	الكافية الشافية
هذه جبتك خزا	الكافية الشافية
زكا ثمرنا عنبا وعنجدا	الكافية الشافية
حبذا المال فضة وعسجدا	الكافية الشافية
خط هذا الثوب قميصا	الكافية الشافية
ابر هذه القصبة قَلما	الكافية الشافية
﴿ وتنحتون الجبال بيوتا ﴾	الكافية التصريح الأشمونى الخضرى
﴿ ولله يسجد من في السموات	الكافية

والأرض طوعا وكرها ﴾	الكافية
طلع زيد بغته	ابن الناظم ابن عقيل التصريح الأشمونى الهمع
كر زيد أسدا	ابن عقيل التصريح الهمع
﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا ﴾	التصريح
﴿ وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا ﴾	التصريح

*

* *

* * *

اشتقاق النعت وجموده*

قال النحاة : الأصل في النعت المفرد أن يكون مشتقا، أي مأخوذاً من المصدر للدلالة على الحدث وصاحبه . يريدون بذلك اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل .

وقالوا : إنه لاينعت باسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، لأنها ليست مشتقة بالمعنى المقصود هنا، وهو الدلالة على الحدث وفاعله أو مفعوله، وإن كانت مشتقة، من المصدر للدلالة على زمن الفعل أو مكانه أداته.

ولكنهم مع ذلك يقولون : إن النعت قد يكون جامدا مشبها للمشتق في معناه، وذلك كأسماء الإشارة غير المكانية ، فإنها تقع صفات للمعارف لأنها بمعنى الحاضر أو المشاهد ، مثل : صاحبني محمد هذا في رحلتي . أما أسماء الإشارة الدالة على المكان مثل : مررت برجل هنا أو هناك أو ثم ، فإنها ظروف متعلقة بمحذوف صفة لرجل ، فهي ليست صفات ولكن متعلقاتها هي الصفات .

وكذى بمعنى صاحب وفروعها ، تقول : هذا رجل ذو خلق .

ومنها ذو الموصولة وفروعها عند طيئ ، ومن ذلك قول الشاعر الطائي :

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فإن المشرفي الفرائض

فإنها بمعنى الجائي . والأسماء الموصولة المبدوأة بأل مثل قوله تعالى : ﴿ سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوَّى ﴾ وقوله : ﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾ .

ومنها أسماء النسب مثل : هذا رجل قاهري ، أى منسوب للقاهرة .

وقالوا : إن النعت قد يكون جامدا غير مشبه للمشتق ولا مؤول به، كالمصدر عند البصريين .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

يقــول ســيبويه " الكــتاب ٣٦٣/١ : " هذا باب يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علا به ، وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوتٌ حسن ، لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن وإنما ذكــرت الصوت توكيدا ، ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة ، وكان الآخر هــو الأول ، كمــا قلــت : ما أنت إلا قائم وقاعد ، حملت الآخر على أنت لما كان الآخر هو الأول ."

ومثل ذلك : له صوتٌ أيُّما صوت ، وله صوتٌ مثل صوت الحمار ، لأن أيّا والمــثل صفة دائما ، وإذا قلت : أيما صوت ، فكأنك قلت : له صوت حسن جدا ، وهــذا صــوت شــبيه بذلك ، فأى ومثل هما الأول . فالرفع في هذا أحسن ، لأنك ذكرت اسما يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه ، كقولك : هذا رجلٌ مثلُك ، وهذا رجلٌ حسنٌ ، وهذا رجلٌ أيما رجل .

ويقــول ٣٦٥/١ : هــذا باب ما الرفع فيه الوجه، وذلك قولك : هذا صوتٌ صــوتُ حمــار، لأنــك لم تذكر فاعلا ، ولأن الآخر هو الأول حيث قلت : هذا ، فالصــوت هــو هذا ، ثم قلت : هو صوت حمار ، لأنك سمعت نهاقا ، فلا شك في رفع، وإن شبهت أيضا فهو رفع ، لأنك لم تذكر فاعلا يفعله، وإنما ابتدأته كما تبتدئ الأســماء ، فقلــت : هذا، ثم بنيت عليه شيئا هو هو، فصار كقوله : هذا رجل رجل حرب .

وإذا قلــت : له صوتٌ ، فالذي في اللام هو الفاعل ، وليس الآخر به ، فلما بنيــت أول الكــلام كبــناء الأسماء ، كان آخرُه أن يجعل كالأسماء أحسن وأجود ، فصار كقولك : هذا رأس رأس حمار، وهذا رجل أخو حرب ، إذا أردت الشبه .

وفــي ٤٢٢/١ يقــول : ومن النعت أيضا : مررت برجلٍ أيِّما رجل ، فأيُّما نعت للرجل في كما له وبَذه غيره ، كأنه قال : مررت برجل كامل . ومنه : مررت بــرجلٍ حســبك مــن رجل ، فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجل . وكذلك كافيك من رجل ، وهمك من رجل ، وناهيك من رجل ، ومررت برجل ما شئت من

رجل ، ومررت برجل شرعك من رجل ، ومررت برجل هدك من رجل ، وبامرأة هـدك مـن امـرأة ، فهذا كله على معنى واحد ، وما كان منه يجرى فيه الإعراب فصـار نعتا لأولـه ، جرى على أوله ./٤٢٣ ... ومن النعت أيضا : مررت برجل مـثلك، فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل كما أنك رجل ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شئ من الأمور . ومثله : مررت برجلٍ مثلك ، أي صـورته شـبيهة بصـورتك، وكذلك : مررت برجل ضربك وشَبْهك، وكذلك نحـوك، يجريـن فـي المعنى والإعراب مُجْرى واحدا، وهن مضافات إلى معرفة، صـفات لـنكرة ... ومـنه : مررت برجل غيرك ، فغيرك نعت ... ومما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة قول الشاعر امرئ القيس:

بمنجردٍ قيد الأوابد لاحه : طرادُ الهوادى كلَّ شأْوٍ مُغَرِّب

ومنه أيضا : مررت على ناقة عُبْر الهواجر .

وفي ٤٣٠/١ ... ومنه : مررت برجل ذي مال ، أي صاحب مال .

ومـنه : مـررت بـرجلٍ رجلِ صدق ... كأنك قلت : مررت برجل صالح، وكذلـك : مررت برجلٍ رجلِ سَوْء، كأنك قلت : مررت برجل فاسد ، لأن الصدق صـلاح ، والسوء فساد ... ومن النعت أيضا : مررت برجلين مثلين ... ومثل ذلك : سـيان وسـواء ... /٤٣١ ومنه : مررت برجلين غيرك ... ومنه : مررت برجلين سواءٍ ... وكذلك مررت بدرهم سواء .

وفـي ٤٣٤/١ : ومن النعت أيضا : مررت برجل مثل رجلين ... وهذا مثل قولـك : مـررت ببُرٍّ ملءِ قد حين .. ، .. وكذلك : مررت برجلين مثل رجلٍ في الغَـناء ، كقولـك : ببُرّين ملء قدح . وتقول : مررت برجل مثل رجل . وتقول : مررت برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأة ، إنما تريد مثل الأسد ، وهذا ضعيف قبيح ، لأنه اسم لم يجعل صفة ، وإنما قاله النحويون ، شُبِّه بقولهم : مررت بزيد أسد شدة.

وفـي ٢٣/٢ يقول : لو قلت : له خاتم حديد، أو هذا خاتمٌ طينٌ ، كان قبيحا، إنما الكلام أن تقول : هذا خاتم حديد، وصفة خز وخاتمٌ من حديد، وصفة من خز .

ويقول في ١٢/٢ : أنت الرجل كلُّ الرجل ، ومررت بالرجلِ كل الرجل .

فــإن قلــت : هــذا عبد الله كل الرجل، أو هذا أخوك كل الرجل، فليس في الحسن كالألف واللام ... ومثل ذلك : هذا العالِمُ حقُّ العالم، وهذا العالم كل العالم ، إنما أراد أنه مستحق للمبالغة في العلم ، فإذا قال : هذا العالمُ جدُّ العالم ١٣/٢ فإنما يريد معنى هذا عالم جدا ، أي : هذا قد بلغ الغاية في العلم ، فجرى هذا الباب في الألف واللام مجراه في النكرة إذا قلت : هذا رجلٌ كلُّ رجل ، وهذا عالمٌ حقُّ عالم، وهذا عالم جدُّ عالم ...

ومــن الصــفة قولك : ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل ذاك ...

وفي ٢٧/٢ : وتقول : مررت برجل سواء أبوه وأمه ... وتقول : مررت برجلٍ ســواءٌ درهمُــه، كأنك قلت : مررت برجلٍ تامٌ درهمُه . وزعم يونس أن ناسا من العــرب يَجُرُّون هذا ، كما يجرون : مررت برجلٍ خز صفته ... ٣٥/٢ : واعلم أن العــرب يقولون : قومٌ تعْلوجاءُ [من العلج وهو القوى الضخم] وقومٌ مشيخة، وقومٌ مشيوخاءُ ، يجعلونه صفة بمنزلة : شيوخ وعلوج .

وفــي ١٢٠/٢ : ... هذا عربيٌ محضا، وهذا عربي قلبا، فصار بمنزلة دنيا وما أشــبهه من المصادر، والرفع فيه وجه الكلام، وزَعم يونس ذلك، وذلك قولك : هذا عــربيٌّ محــضٌ ، وهذا عربي قلب ، كما قلت : هذا عربي قُحّ ، ولا يكون القح إلا صفة .

وفي ٢٣٧/٣ : ومما جاء مؤنثا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يَفَعة ، وجارية يفعة ، وهذا رجل رَبْعة ، وامرأة ربعة .

وفــي ٢٨/١ : ... فهــذه تكون صفات ، كما كانت خير منك صفة يدلك على ذلــك قول العرب : أخذ بنو فلان من بنى فلان بلا مائة، فجعلوا مائة وصفا ، وقال الشاعر وهو الأعشى :

لئن كنت في جُب ثمانين قامة   ورقيت أسباب السماء بسلم

وبعـــض العرب يجره كما يجر الخزَّ حين يقول : مررت برجل خزٍّ صفته ، ومـــنهم من يجره وهم قليل، كما تقول : مررت : ٢٩/١ برجل أسدٍ أبوه ، إذا كنت تـــريد أن تجعلـــه شديدا ... ومن قال : مررت برجل أسد أبوه، قال : مررت برجلٍ مائـــة إبلـــه ... ومـــثل ذلك : مررت برجلٍ رجلٍ أبوه ، إذا أردت معنى أنه كامل ، وجـــره كجر الأسد ١ / ٣١ وأما قوله : مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ ، فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم .

ويقـــول المبرد " المقتضب ٣٠٤/٤ " ... وإن شئت رفعت فقلت : هذا درهمٌ وزنُ سبعة فنعته بالمصدر ... وقرأ ٣٠٥/٤ بعضهم " أربعة أيامٍ سواءٍ " على معنى مستويات ... وقال لقيط بن زرارة :

شتان هذا والعناق والنوم والمشرب البارد والظلُّ الدَّوْم

... فأمـــا قولهـــم : هـــو عربـــي محضا ... ٤/ ٣٠٦ والأجود : هو عربي محضٌ ، وعربـــي قلـــبٌ ، لأن هـــذه أسماء ، وإن كانت تكون على هذا اللفظ مصادر ، لأن المصـــدر ينعـــت به ، والاسم لا يكون إلا نعتا من هذا الضرب ، إلا أن تجعله حالا للنكرة . وأما : هو عربي قُحّ ، فلا يكون إلا رفعا ، لأنه ليس بمصدر .

وفـــي ٣/ ٢٥٩ : وقـــد أجاز قوم كثير أن ينعت به فيقال : هذا راقود خل ، وهـــذا خـــاتم حديد، وسنشرح ما ذهبوا إليه ونبين فساده على النعت، وجوازه على الإتباع لما قبله ... فإن اعتل بقوله : مررت برجلٍ فضةٍ خاتمه، ومررت برجل أسد أبـــوه ، على قبحه فيما ذكره وبعده، فإن هذا في قولك : فضةٍ خاتمه غير جائز، إلا أن تـــريد شبيه بالفضة، ويكون الخاتم غير فضة ... وعلى هذا : مررت برجل أسد أبوه لأنه وضعه في موضع شديد أبوه . ٢٦٠/٣ فإن قلت : مررت بُبر قفيزٍ بدرهم، جاز على البدل ، ويجيزه على النعت من عبنا قوله وشرحنا فساده .

[والحق أن البدلية هنا قلقة أو غير جائزة ، والنعت أوضح وأولى]

وفـــي ٢٨٥/٤ : فـــإن قلت : مررت برجل مثلِك ، أو حسبك من رجل ، أو مررت برجل أيِّما رجل ... وقوله عز وجل : ﴿ عطاء حسابا ﴾، أى كافيا ... وأما

النسب فقولك : مررت برجل تميمي وقيسي . وكذلك نسب القرابة نحو : مـــررت بزيد أخيك ، وبزيد بن عبد الله .

وفي ٢٨٦/٤ : وتقول : مررت برجل ذي مال ، ومررت برجل مثلك .

وفـــي ٢٩٤/٤ : وأيما رجل ، إنما معناه : كامل ... وما زائدة ، فإنما معناه : مررت برجل أي رجل .

وفي ٢٩٥/٤ : فإن قلت : مررت بزيد أخيك ، جاز في الأخ أن يكون بدلا، وأن يكون نعتا ، والنعت أحسن ، لأنه مما ينعت به .

وفي ٣٢٢/٤ : ... والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتا للمبهم ، فتقول : هذا الرجل زيد ، تجعل الرجل نعتا ، فيكون بمنزلة : هذا زيد ... قال الشاعر :

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع

وفـــي المفصـــل وشرحه ١٢٥/٢ : كل اسم معرفة يتعرف به ما أضيف إليه إضـــافة معـــنوية ، إلا أســـماء توغلت في إبهامها ، فهي نكرات وإن أضيفت إلى المعارف ، وهي نحو : غير ومثل وشبه ، ولذلك وصفت بها النكرات فقيل : مررت بـــرجل غيرك ومثلك وشبهك ... إلا إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه كقوله تعالى : " غير المغضوب عليهم " أو بمماثلته .

وفـــي ٤٨/٣ : ... وقولهم تميمي وبصري على تأويل منسوب ومعزو ، وذو مـــال وذات ســـوار مـــتأول بمتمول ومتسورة ، أو بصاحب مال وصاحبة سوار . وتقـــول : مـــررت برجل أى رجل ، وأيما رجل ، على معنى كامل في الرجولية ، وكذلـــك أنـــت الرجل كل الرجل ، وهذا العالم جد العالم وحق العالم ، يراد به البليغ الكـــامل فـــي شـــأنه . ومررت برجل رجل صدق، ورجل رجل سوء، كأنك قلت : صـــالح وفاســـد ، والصـــدق ههـــنا بمعنى الصلاح والجودة، والسوء بمعنى الفساد والرداءة، وقد استضعف سيبويه أن يقال: مررت برجل أسد، على تأويل جرئ ".

قال ابن يعيش ..: وقد وصفوا بأسماء غير مشتقة ترجع إلى معني المشتق، قالوا : رجل تميمي وبصرى ونحوهما من النسب، فهذا ونحوه ليس بمشتق ...

وإنما هو متأول بمنسوب ومعزو ... قال الشاعر : /٤٩

هو الفتى كل الفتى فاعلموا لا يُفْسد اللحمَ لديه الصُّلول

[أي : ادخار اللحم حتى ينتن] ... ولا يحسن : هذا عبد الله كل الرجل، لأنه ليس في لفظ عبد الله معنى يكون " كل الرجل " مبالغة فيه، وهو مع قبحه جائز ... ولا فرق بين المعرفة والنكرة في صفات المدح، تقول : مررت برجل كل رجل ، ... وقولهم : مررت برجل أسد، ضعيف عند سيبويه أن يكون نعتا، لأن الأسد اسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجواهر، لو قلت : هذا خاتم حديد أو فضة لم يحسن ... ومجازه على حذف مضاف تقديره : مثل أسد، ومثل بمعنى مماثل ... وقد أجاز أن يكون حالا ... من غير قبح، واحتج بأن الحال مجراها مجرى الخبر، وقد يكون خبرا مالا يكون صفة، ألا تراك تقول : هذا مالك ذهبا، وهذا خاتمك حديدا، ولا يحسن أن يكون وصفا . وفي الفرق بينهما نظر ، وذلك أنه ليس المراد من الأسد شخصه، وإنما المراد أنه في الشدة مثله، والصفة والحال في ذلك سواء، وليس كذلك الحديد والدرهم فإن المراد جوهرهما فاعرفه .

[الحق أنه قد يراد من : هذا خاتم حديد انخفاض قيمته، ومن : هذا خاتم ذهب ارتفاع القيمة] .

قال صاحب الكتاب : ويوصف بالمصادر لقولهم : رجل عدل وصوم وفطر وزور ورضى /٥٠ وضرب هبر ، وطعن نتر، ورمى سعر، ومررت برجل حسبك وشرعك وهدك وكفيك وهمك ونحوك، بمعنى محسبك وكافيك ومهمك ومثلك " قال الشارح : قد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات، فيقال : رجل عدل ... وذلك على ضربين : مفرد ومضاف، فالمفرد نحو : عدل وصوم، وضرب هير، وهو القطع ... وطعن نتر ، وهو كالخلس ، يقال : طعنه فأنتره ، أي أزعفه بمعنى : قتله سريعا ، وقالوا : رمى سعر : أي ممض محرق ، من قولهم سعرت النار والحرب أي ألهبتها، وماء غور وأما المصادر التي ينعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت

برجل حسبك من رجل ... /٥١ ونحوه قول امرئ القيس :

وقد أغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ألا ترى كيف وصف منجردا بقيد الأوابد .

وفي ٥٦/٣ عند حديثه عن العلم يقول : ويوصف بثلاثة : بالمعرف باللام ، وبالمضاف إلى المعرفة ، وبالمهم ... وبزيد هذا ... والمهم يوصف بالمعرف باللام اسما أو صفة ، واتصافه باسم الجنس ما هو مستبد به عن سائر الأسماء ، وذلك قولك : أبصر ذاك الرجل ، وأولئك القوم ، ويأيها الرجل ، ويا هذا الرجل " .

قال الشارح : ... أما العلم الخالص فلا يوصف ٥٧/٣ به ... ويوصف لما ذكرناه من إزالة الاشتراك في اللفظ ، ووصفه بثلاثة أشياء بما فيه الألف واللام ، نحو : جاءني زيد العاقل ... وبما أضيف إلى معرفة من المعارف الأربع نحو : غلامك ، وغلام هذا ... ويوصف بالمبهم نحو : مررت بزيد هذا ...

وأما أسماء الإشارة فتوصف ويوصف بها ... ولا توصف إلا باسم جنس ، لأن الغرض من وصفها بيان نوع المشار إليه ... فتقول : هذا الرجل فعل ... ونظيره دخول أي في النداء وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام ... فتقول : يا هذا الرجل ، كما تقول : يأيها الرجل .

وفي الكافية وشرحها ٣٠٣/١ : وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو : " نفخة واحدة " ... " الهين اثنين ، إنما هو إله واحد " قال ابن الحاجب : ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره، إذا كان وضعه لغرض المعني عموما مثل : تميمى وذي مال ، أو خصوصا مثل : مررت برجل أي رجل ، ومررت بهذا الرجل ، وبزيد هذا ".

قال الرضى : قوله : ولا فرق بين أن يكون مشتقا وغيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل : تميمى وذى مال، ... يعنى أن معنى النعت أن يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه ، فإذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ، ولا

فــرق بين أن يكون مشتقا أو غيره ، لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق ، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط ، حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ، هذا كلامه ... ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الألف والــلام كالذي والتي وفروعها ، وذو الطائية ... وقوله : أو خصوصا ، يعنى به أن يوضـــع للدلالـــة علـــى معنى في متبوعه في بعض استعمالاته ، وهى قاسم الجنس الجـــامد بالنظر إلى اسم الإشارة ... نحو هذا الرجل ... أما لو جعلته صفة لغير اسم الإشـــارة نحـــو : مـــررت بـــزيد الرجل ، أي الكامل في الرجولية ، فليس الجنس موضـــوعا لمعنى في متبوعه ، لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا .

/٣٠٤ ... ومـــن الموضـــوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصـــنف أي واســـم الإشارة في نحو : مررت برجل أي رجل ، وبزيد هذا ، فأى إنمـــا تقـــع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح ، واسم الإشارة يقع وصفا للعلم ، والمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة ... وإذا جاءت ــ يقصد " أى " ــ بعـــد المعرفة فانصبها على الحال ... وتجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إلـــيه لفظـــا إذا توافقا معنى، نحو: مررت بجارية أيَّما أمة، وأيتما أمة، وجميع ما ذكـــره مـــن الجوامد قياس ، عموما كان كالمنسوب وذى والموصول ذى اللام وذو الطائـــية ، أو خصوصا كأى التابع لنكرة ، واسم الجنس التابع لاسم الإشارة ، واسم الإشارة التابع لما ذكرنا .

وقـــد بقـــي من الجوامد الواقعة صفة أشياء لم يذكرها المصنف ، وهى على ضربين : قياسي وسماعي :

فمن القياسي : كل وجد وحق ، تابعة للجنس ، مضافة إلى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو : أنت الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل ، هذا هو الأغلب الأحســـن ، ويجوز على ضعف : أنت المرء كل الرجل ، وجد الرجل /٣٠٥ وحق الرجل ، ولا تتبع غير الجنس ، فلا يقال : أنت زيد كل الرجل ، وذلك لأن الوصف

بهــذه الألفــاظ الــثلاثة كالتأكيد اللفظي ، فلهذا لم يجز : أنت المرء كل الرجل ... ويوصــف بها النكرات أيضا فيقال : أنت رجل كل رجل ، وحق رجل ، وجد رجل ... ويقــال أيضا في الذم : أنت اللئيم جد اللئيم ، وحق ... ومنه قولك : ما شئت من كــذا ، مقصــود على نكرة ، نحو قولك : جاءني رجل ما شئت من رجل ، وما إما نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، أو موصولة ، وهي خبر مبتدأ محذوف على الحالين ، والجملــة صــفة للــنكرة ، ويجوز أن تكون موصوفة بالجملة بعدها ، وهي صفة للــنكرة قبلها ... وفي معنى قولك : رجل ما شئت من رجل عندي :رجل شرعك من رجــل ، ورجــلان حسبك من رجلين ، ورجال نهيك أو نهاك أو كفيك من رجال ، ورجــل همــك ... وهــدك ... والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد أن المذكور هو المخصــوص بــالمدح مــن بين أقسام هذا الجنس إذا صنفوا رجلا رجلا، ورجلين رجليــن ، ورجالا رجالا ... ومن المقيس أيضا أن تكرر الموصوف ، وتضيفه إلى نحــو : صــدق وســوء ، نحــو : عندى رجلٌ رجلُ صدق ، وحمارٌ حمارُ سوء ، والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث .../٣٠٦ .

ومن القياسي الوصف بالمقادير نحو : عندي رجال ثلاثة ، قال عليه السلام : الــناس كــإبل مائــة ، لا تجد فيها راحلة واحدة " وتقول : عندي بر قفيزان . وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع،وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر، والقلة والكثرة ، ونحو ذلك .

والســماعي علــى ضربين : إما شائع وهو الوصف بالمصدر ... وإما غير شــائع وهــو ضروب : أحدها : جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخــر ، كقولك : مررت برجل أسد ، قال المبرد : وهو بتقدير مثل ، أي مثل أسد ، ويقوى تأويله قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أي يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة علــى التمييز ... وقد يقال : برجل الأسد شدة ، وهو بدل عند سيبويه ، ويجوز عند الخليل أن يكون صفة بتأويل مثل الأسد ... ويقولون : مررت برجل نار حمرة ، أي مثل نار حمرة ... وقال غير المبرد : بل بتأويل الجوهر في مثل هذا مما يليق به من

الأوصاف ، فمعنى : رجل أسد أي جريء ، وبرجل حمار أى بليد ...

قال الشاعر :

وليل يقول الناس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها

كأن لنا منه بيوتا حصينـــة مسوحا أعاليها وساجا ستورهـــا

أى سودا أعاليها ، وكثيفا ستورها .

وثانـــيها : جنس يوصف به ذلك الجنس ، فيكرر اللفظ بمعنى الكامل ، نحو : مررت برجل رجل ، أي كامل في الرجولية ، ورأيت أسدا أسدا ، أي كاملا .

وثالثها : جنس مصنوع منه الشيء ، يوصف به ذلك الشيء نحو :

هـــذا خاتم حديد ، قال سيبويه : يستكره نحو : خاتم طين ، وصفة خز وخاتم حديد، وبـــاب ســـاج في الشعر أيضا .../٣٠٧ ومن غير الشائع قولهم : مررت برجل أبى عشرة ، وأخ لك ، وأب لك .

وفـــي ٣٠٩/١ : وممـــا جاء من ذلك سماعا على قبح سواء ، نحو : مررت بـــرجل ســـواء هو والعدم ، وسواء أبوه وأمه ، والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر .../٣١٠ ومن السماعي القبيح قولك : برجل حسبك فضله ، ومررت بـــرجل رجل أبوه ، أي كامل ، وكذا المقادير نحو : برجل عشرة غلمانه ، وبحية ، ذراع طولهـــا ، وكـــذا الجـــنس المصنوع منه الشيء ، نحو : بسرج خز صفته ، وبكـــتاب طيـــن خاتمه ، وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعاني نحو : برجل أسد غلامه ، أي جرئ .وكذا قولك : برجل مثلك أبوه ، وبرجل أبي عشرة أبوه ، وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس .

وفـــي التســـهيل وشرحه ٣١٣/٣ : والمفرد مشتق لفاعل أو مفعول أو جار مجراه أبدا أو في حال .../٣١٤ ... والجارى مجرى المشتق أبدا يعم الأوصاف التي وضـــعت موافقـــة لمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها ، فجرت مجرى المتضـــمنة معانـــيها وحروفها في استدامة النعت بها ، فلوذعى يجرى مجرى فطن وذكى ، وجرشع يجرى مجرى غليظ وسمين ، وصحيح يجرى مجرى شديد، وأمثلة

هذا النوع كثيرة ، ولذلك أدخلت كاف التشبيه على أول ما ذكرته منها . وفروع ذي بمعنى صاحب ذوا وذوو وذواتا وذوات . وأوليت فروع ذي أولي وأولات ، لأنهما بمعنى ذوى وذوات ، وقيدت النسب بالمقصود احترازا من نحو : قمرى وزئنى [قصير] من الأسماء التي هي منسوبة في الأصل ، وأغلب استعمالها دالة على أجناس دلالة مالا تعرض فيه للنسب .

وجعلت أسماء الإشارة جارية مجرى المشتق في حال دون حال ، لأن استعمالها غير منعوت بها أكثر من استعمالها منعوتا بها ، وقيدت أسماء الإشارة بغير المكانية احترازا من " هنا " وأخواتها .

وقيدت الموصولات المنعوت بها احترازا من الموصولات التي لا ينعت بها كمَنْ وما .

ومن المنعوت به حال دون حال " رجل " فإنه ينعت به في حالتين :

أحدهما :

إذا قصد به كمال الرجولية ، فقولك : مررت بزيد الرجل ، أي الذي كملت رجوليته ، ووقوعه بهذا المعنى خبرا أكثر من وقوعه نعتا .

والحال الثانية إذا أضيف بمعنى صالح إلى صدق ، وبمعنى فاسد إلى سوء ، كقولك: هو رجلٌ رجلُ صدق ، أو رجلٌ رجلُ سوء .

ومن المنعوت به في حال دون حال " أي " فإنه ينعت به تبيينا لكمال المنعوت ، ولا يكون إلا نكرة . ولا بد حينئذ من إضافته إلى نكرة تماثل المنعوت لفظا ومعنى ٣١٥ نحو : هذا رجل أي رجل . أو معنى دون لفظ نحو : هذا رجل أي فتى ، فالتماثل في اللفظ لا يلزم ، وإنما يلزم التماثل في المعنى ...

ومن المنعوت به في حال دون حال كل وجد وحق ، فإنها ينعت بها للمعنى الذي نسب لأي ، كقولك : زيد الرجل كل الرجل ، وجد الرجل ، وحق الرجل .

فالنعت بهذه كلها مطرد لا يتوقف على سماع ، بخلاف النعت بالمصدر وما ذكر بعده ، فإن السماع فيه متبوع ، واطراده ممنوع ، وللمصدر مزية على غيره ،

وكذلـــك العدد ، ويقارب فيهما الاطراد . ومن المصادر المنعوت بها رضى وعدل وزور وصوم وفطر . ومن النعت بالعدد قول بعض العرب : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلا مائة ، على النعت ، حكاه سيبويه ، وأنشد [للأعشى].

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورُقيت أسباب السماء بسلم

وفي الحديث : " الناس كإبل مائة "

والنعـــت بالقائم بمسماه معنى ينزله منزلة المشتق ، كمررت برجلٍ أسدٍ أبوه، ولبســـت ثوبا حريرا ملمسه ، وشربت ماء عسلا طعمه ، تريد ماء شديد الحلاوة ، وثوبا شديد الليونة ، ومن هذا النوع قول الشاعر :

دليل يقول الناس من ظلماته سواءٌ صحيحاتُ العيون وعورها

كأن لنا منه بيوتـــا حصينة مسُوحا أعاليها وساجـــا كسورهـــا

فأجـــرى مسوحا وساجا مجرى سود . [نسب البيتان لمضرس بن ربعى ، وهما في ديوان الأعشى]

وفي ٣/٣٢٠ ... النعت باسم الإشارة كقوله تعالى : " بل فعله كبيرهم هذا " و " إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين "

وفي ٣/٣٢١ ومثل اسم الإشارة في أنه ينعت وينعت به الذي والتى وتثنيتهما وجمعهما ، وأسماء النسب المشتقة التى يجوز أن يبدأ بها .

وفي المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٠٩ : والمفرد مشتق لفاعل ، وهو اسم الفـــاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل . أو مفعول كاسم المفعول ، وأفعـــل المفضـــل به المفعول ... أو جار مجراه أبدا ، وهى أوصاف تضمنت معنى الفعـــل دون حـــروفه ، واستديم النعت بها دون شرط ، كلوذعى وجرشع وصمحمح وشـــمردل ، فلوذعى جرى مجرى فطن ، وجرشع مجرى غليظ، وصمحمح مجرى شديد ، وشمر دل مجرى سريع ، وهى كثيرة .

وذي بمعـــنى صـــاحب وفروعه ، .../٤١٠ ... وأسماء النسب المقصود نحو قرشى ، وخرج بالمقصود نحو : قمرى ونحوه من الأسماء المنسوبة الأصل ،

وغلبت على أجناس لا يعرض فيها النسب .

والجـــارى فـــي حال دون حال مطرد وغير مطرد ، فالمطرد أسماء الإشارة غـــير المكانية نحو : جاء زيد هذا ، وخرج بالمكانية هنا ونحوه ، فلا يوصف به ، علـــى حد الوصف بهذا ونحوه ... وذو الموصولة وفروعها ... ومنه قولهم : بالفضل ذو فضـــلكم الله بـــه ، وبالكـــرامة ذات أكرمكم الله بَهْ ، أي الذي والتي . وأخواتها المـــبدوأة بهمـــزة وصل وهى : الذي والتي وفروعهما من لفظهما كالذين ، أو غير لفظهما كالألي واللاتي ، وخرج بالمبدوأة مَنْ وما وأي الموصولات ٤١١/٢ ورجل بمعـــنى كـــامل نحـــو : مررت بزيد الرجل . أي الكامل في الرجولية ، ولذا يرفع الظاهر نحو : أرجلٌ عبد الله ؟ مع العلم بأنه رجل ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبرا نحـــو : زيد الرجل ، أكثر من وقوعه نعتا . أو مضاف إلي صدق وسوء نحو : هو رجلٌ رجلُ صدق ، أي صالح . أو رجلٌ رجلُ سوء ، أي فاسد .

وأي مضاف إلي نكرة تماثل المنعوت معنى نحو : مررت برجل أي رجل ، أو أي فـــتى ، والمعنى على الكمال . وكل وجد وحق مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمـــنعوت نحو : زيد الرجل كل الرجل ، وهو رجل كل رجل ، وجد رجل ، وحق رجل ، والمقصود كما له في ذلك . فهذه المذكورات يطرد الوصف بها ، ولا يتوقف علـــي سماع . وغير المطرد النعت بالمصدر وما ذكره بعده مقصور على السماع ، وللمصدر مزية يقارب بها الاطراد ، ومنه قولهم : رجل رضى ، وعدل ، وزور ، وصوم ، وفطر ، والعدد نحو : أخذ بنو فلان ... إبلامائة ، حكاه سيبويه ، وأنشد لئن كنت في جب ثمانين قامة ...

والقـــائم بمسماه معني لازم ينزله منزلة المشتق نحو : لبست ثوبا خزا ملمسه أي شديد الليونة ، وشربت ماء عسلا طعمه ، أي شديد الحلاوة ، ...

وفـــي شرح الألفية لابن الناظم صـــ٤٩٣ : ... إنما ينعت بما كان صفة ... أو اســـما مضـــمنا معـــنى الصفة، إما وضعا كاسم الإشارة، وذي بمعنى صاحب ، أو

بمعـــنى الـــذي ، وكأســـماء النسب . وإما استعمالا كقولهم : مررت بقاع عرفج أي خشن .

وفـــي شرح ابن عقيل على الألفية ١٥١/٢ : ... وقد نعتوا به ــ أي بالمصدر ــ كثـــيرا إما قصد للمبالغة بجعل الموصوف نفس المعنى مجازا ، أو توسعا بحذف مضاف وإقامة المضاف إليه وهو المصدر مقامه ... ويرى الكوفيون أن المصدر إذا وقـــع نعـــتا كـــان مؤولا بالمشتق الذي بمعنى اسم الفاعل كثيرا ، والذي بمعنى اسم المفعول قليلا .

وفـــي التصـــريح ١١١/٢ : ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها، فيقاس على أســـماء الإشـــارة جمـــيع الموصولات إلا مَن وما، وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها، وعلى المنسوب بالياء نحو : تمّار وتامر وتمر، مما هو منسوب إلى التمر

ونقـــل الشيخ يس : ... وشبه المشتق إما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذي بمعـــنى صاحب، أو في حال دون حال كأسماء الإشارة غير المكانية وذو الموصولة وفروعها ، وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل . وأما غير المطرد كالمصدر والعدد ...

وفـــي الأشموني ٤٩/٣ في تنبيه قال : وقوع المصدر نعتا وإن كان كثيرا لا يطرد، كما لا يطرد وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتا .

وقـــد علق الصبان بقوله : ولي في المقام بحث، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطـــراد ؟ مـــع أن وقـــوع المصدر نعتا أو حالا إما على المبالغة أو على المجاز بـــالحذف إن قـــدر المضـــاف، أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق إن أوّل المصـــدر باســـم الفاعل أو المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد ، كما صرح به علماء المعاني ، اللهم إلا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني . "

وقـــال الأشمونى ٤٧/٣ تعقيبا على قول مالك : " وانعت بمشتق " : المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقا أو مؤولا به، وهو رأي الأكثرين، وذهب جمع محققـــون كابـــن الحاجـــب إلى عدم الاشتراط ، وأن الضابط دلالته على معنى في متبوعه ، كالرجل الدال على الرجولية قاله الدمامينى .

وفـــي حاشية الخضري بعد أن ذكر ما ذكره الصبان ٥٢/٢ قال : وعلى هذا فـــيجوز فـــي اسم الجنس المحلى بأل بعد اسم الإشارة كونه نعتا ككونه بدلاً أو بيانا نحـــو : هـــذا الرجل قائم، أما على الأول فلا يجوز كونه نعتا إلا المشتق كهذا القائم رجل .

وبعـــد استعراضـــنا لهذه الآراء المختلفة نجد أن هناك شبه إجماع من النحاة على أن وقوع المصدر نعتًا يقتصر فيه على السماع ، على كثرة المسموع منه، وأن هناك إجماعا منهم على اطراد وقوع أنواع متعددة، وأسماء كثيرة من الجوامد نعتا ، وأنهم اختلفوا في قياسية بعض من الأسماء الجامدة .

وقـــد رأى مجمـــع اللغـــة العربية ـــ وهو محق فيما ذهب إليه ـــ أن وقوع المصـــدر نعـــتا قياسي، مع كثرة القائلين بالالتزام فيه بالسماع ، فالقول بأن الجامد ينعـــت به قياسا أولى بهذا الحكم ، للإجماع على اطراده في أنواع متعددة ، وألفاظ كثيرة، ورد استعمالها في اللغة .

بعـــض الشـــواهد والأمثلة التي وردت في كتب النحاة دالة على مجيء النعت اسما جامدا ، سواء أكان مصدرا أم كان غير مصدر .

فقولا لهذا المرء ذو جاء	
﴿ ســـبح اســـم ربك الأعلى الذي خلق ﴾	
﴿ قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون ﴾	
هذا رجل عدل	المفصل ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد
هذان رجلان زور	المفصل ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد
هذه امرأة رضى	المفصل ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد
تمّار ، وتامر ، وتمر	التصريح
هذا الرجل قائم	المقتضب الكافية الأشمونى

مررت برجل أى رجل	المقتضب المفصل الكافية
مررت بزيد هذا	المفصل الكافية
أنت الرجل كل الرجل	الكتاب المفصل شرح التسهيل المساعد
مررت برجل أسد	الكافية
مررت برجل رجل	الكافية
هذا خاتم حديد	الكافية
صفة خز	الكافية
باب ساج	الكافية
مررت برجل أبى عشرة	الكافية
مررت برجل أخ لك	الكافية
مررت برجل أب لك	الكافية
له صوت صوت حسن	الكتاب
له صوت أيما صوت	الكتاب
له صوت مثل صوت الحمار	الكتاب
هذا صوت صوت حمار	الكتاب
هذا رجل رجل حرب	الكتاب
هذا رجل أخو حرب	الكتاب
مررت برجل أيما رجل	الكتاب المقتضب المفصل
مررت برجل حسبك من رجل	الكتاب المقتضب المفصل
مررت برجل كافيك من رجل	الكتاب المقتضب المفضل
مررت برجل ناهيك من رجل	الكتاب
مررت برجل همك من رجل	الكتاب المفصل الكافية
مررت برجل ما شئت من رجل	الكتاب الكافية
مررت برجل شرعك من رجل	الكتاب المفصل الكافية

مررت برجل هدك من رجل	الكتاب المفصل الكافية
مررت برجل مثلك	الكتاب المقتضب المفصل
مررت برجل ضربك	الكتاب المفصل
مررت برجل شبهك	الكتاب
مررت برجل غيرك	الكتاب المفصل
بمنجرد قيد الأوابد لاحه	الكتاب
مررت على ناقة عبر الهواجر	الكتاب
مررت برجل ذى مال	الكتاب المقتضب
مررت برجل رجل صدق	الكتاب المفصل الكافية شرح التسهيل المساعد
مررت برجل رجل سوء	الكتاب المفصل الكافية شرح التسهيل المساعد
مررت برجلين غيرك	الكتاب
مررت برجلين سواء	الكتاب
مررت بدرهم سواء	الكتاب
مررت برجل مثل رجلين	الكتاب
مررت ببُرٍّ ملءِ قدحين	الكتاب
مررت برجلين مثل رجل	الكتاب
مررت ببرُين ملء قدح	الكتاب
مررت برجل أسد شدة	الكتاب الكافية
هذا أخوك كل الرجل	الكتاب المفصل
هذا العالم حق العالم	الكتاب
هذا العالم جد العالم	الكتاب
هذا رجل كل رجل	الكتاب
هذا عالم حق عالم	الكتاب المفصل
هذا عالم جد عالم	الكافية المفصل
ما يحسن بالرجل مثلك	الكتاب
مررت برجل سواءٍ أبوه وأمه	الكتاب الكافية

مررت برجل سواء درهمه	الكتاب
مررت برجل خزٌ صفته	الكتاب
قوم معلو جاء	الكتاب
قوم مشيخة ومشيوخاء	الكتاب
هذا عربى محضٌ	الكتاب المقتضب
هذا عربي قلب	الكتاب المقتضب
هذا عربى قح	الكتاب المقتضب
هذا غلام يفعة	الكتاب المقتضب
هذه جارية يفعة	الكتاب
هذا رجل ربعة	الكتاب
هذه امرأة ربعة	الكتاب
أخذوا إبلا مائة	الكتاب
لئن كنت في جب ثمانين قامة	الكتاب شرح التسهيل المساعد
مررت برجل أسد أبوه	الكتاب
مررت برجل مائة إبله	الكتاب
مررت برجل رجلٍ أبوه	الكتاب
مررت برجل سواء والعدم	الكتاب الكافية
هذا درهم وزن سبعة	المقتضب
" أربعة أيام سواءٍ "	المقتضب
شتان ... والظلُّ الدومُ	المقتضب
هذا راقود خلٍّ	المقتضب
هذا خاتم حديد	المقتضب
مررت بزيد أخيك	المقتضب
﴿ عطاءً حسابا ﴾	المقتضب
مررت برجل تميمى وقيسى	المقتضب

مررت بزيد بن عبد الله	المقتضب
توهمت آيات ... وذا العام سابع	المقتضب
﴿ غير المغضوب عليهم ﴾	المفصل
هو الفتى كل الفتى فاعلموا	المفصل
ضرب هَبْر [قاطع]	المفصل
طعن نَتْر [مبالغ فيه]	المفصل
رمى سعر [ممض محرق]	المفصل
مررت برجل كفيك	المفصل
ماء غور	المفصل
وقد أغتدى ... بمنجرد قيد الأوابد	المفصل
أبصر ذاك الرجل	المفصل
وأولئك القوم	المفصل
ياأيها الرجل	المفصل
ياهذا الرجل	المفصل
جاءنى زيد غلامك	المفصل
مررت بزيد هذا	المفصل الكافية المساعد
﴿إلهين اثنين إنما هو إله واحد﴾	الكافية
مررت بهذا الرجل	الكافية
مررت بجارية أيما أمة وأيتما	الكافية
أنت الرجل جد الرجل	الكافية شرح التسهيل
أنت الرجل حق الرجل	الكافية شرح التسهيل
أنت المرء كل الرجل	الكافية
أنت المرء جد الرجل	الكافية
أنت المرء حق الرجل	الكافية

أنت رجل كل رجل ، وجد رجل وحق ...	الكافية المساعد
أنت اللئيم جد اللئيم وحق ...	الكافية
رجلان حسبك من رجلين	الكافية
رجال نهيك أو نهاك أو كفيك ...	الكافية
عندى رجال ثلاثة	الكافية
[كإبل مائة]	الكافية شرح التسهيل
عندى بر قفيزان	الكافية
مررت برجل نار حمرة	الكافية
ولــيل ... بــيوتا ... سوحا أعاليها وساجا ستورها	الكافية
رأيت أسد أسدا	الكافية
مررت برجل حسبك فضله	الكافية
مررت برجل رجلٍ أبوه	الكافية
مررت برجل عشرةٍ غلمانُه	الكافية
مررت بحية ذراعٍ طولُها	الكافية
مررت بسرج خزٍ صفتُه	الكافية
مررت بكتاب طين خاتمه	الكافية
مررت برجل أسدٍ غلامُه	الكافية شرح التسهيل
مررت برجل مثلك أبوه	الكافية
مررت برجل أبى عشرة أبوه	الكافية
لو ذعى يجرى مجرى فطن ذكى	شرح التسهيل
جرشــع يجــرى مجــرى غليظ سمين	شرح التسهيل

صمحمح يجرى مجرى شديد	شرح التسهيل
مررت بزيد الرجل	شرح التسهيل المساعد
هذا رجل أي رجل	شرح التسهيل المساعد
هذا رجل أى فتى	شرح التسهيل المساعد
أخذ بنو ... إبلا مائة	شرح التسهيل المساعد
لبست ثوبا حريرا ملمسه	شرح التسهيل المساعد
شربت ماء عسلا طعمه	شرح التسهيل المساعد
﴿ بل فعله كبيرهم هذا ﴾	شرح التسهيل المساعد
﴿ إنى أريد أن أنكحك إحدى ابنتى هاتين ﴾	شرح التسهيل المساعد
شمردل جار مجرى سريع	المساعد
بالفضل ذو فضلك الله بَهْ	المساعد
والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ	المساعد
مررت بقاع عرفج " خشن "	ابن الناظم

*

* *

* * *

النسب بالألف والنون للتعبير عن النظرية أو النزعة أو الاتجاه *

يجـئ النسـب بـالألف والـنون فـي بعض المصطلحات العلمية والألفاظ الشـائعة قصـدا إلـى الدقـة فـي أداء المعـنى فـيقال : شخصـانية لـتقابل Personalism وللتعبـير عـن المذهـب الـذي يؤكـد علـى أهمـية الشخصية باعتـبارها شـيئا فـريدا ، لا يجـوز انـتهاك حرمتها ، ويقال : الشكلانية لتقابل Formality للتعبـير عـن اتجـاه فنـي يلتزم بالشكليات أو يحتفل بها ... إلى غير ذلـك مـن قولهـم : عقلانـية rationalism وجوهرانـية essentialism ، وفَرْدانـية individualism ، وعسـكرانية militarism ممـا يمكـن حمل الألف والنون فيه على معنى النظرية أو الاتجاه أو النزعة .

وقد جاء شئ من ذلك في مصطلحات المجمع ، ورد فيه :

شخصانية personalism :

١- نظرية قال بها رينو فييه ، ومؤداها أن الشخصية في قمة المقولات ... الخ .

٢- ونظرية أخلاقية واجتماعية تقوم على القيمة المطلقة للشخص ... الخ (١) .

وقـد أعفانـا المجمعـي الدكتور رمسيس جرجس من استقصاء الأمثلة التي وردت قديما، ومن بيان معانيها في بحثه الذي نشر في العدد الحادي عشر من مجلة المجمع بعنوان (النسب بالألف والنون) فقد جمع فيه ثلاثة عشر مثالا ومائة (٢) .

ومـع ذلـك نرى من الضروري أن نستكمل بحثه الضافي بكلمة موجزة فيما قاله النحاة .

الـنحاة المتأخرون ـ على الرغم من الأمثلة الكثيرة المنقولة عن العرب ـ متفقون على أن النسب بالألف والنون شاذ، ولا يقاس على ما ورد منه عن العرب.

يقول الأشموني في قول ابن مالك :

وغيرُ ما أسلفت مقررا على الذي ينقل منه اقتصِرا

---

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز ـ الخبير بالمجمع .

يعنى أن ما جاء من النسب مخالفا لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ومــن ذلــك قولهــم في النسب إلى البحرين بحرانى .. ورقبانى وشعرانى وجمانى ولحيانى للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية [٣] .

غير أن الخليل وسيبويه ومن جرى على قولهما من النحاة قد فتحوا باباً لقبول هذا الاستعمال من غير حرج .

قــال الخليل في باب النسب : " كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاما لم تحدث العرب فيه شيئا فهو على القياس " [٤] .

ومن ذلك المعدول الذي هو على غير قياس قولهم بحراني .

يقول سيبويه : " وزعم الخليل أنهم بنوا البحر على فعلان ، وإنما كان القياس أن يقولوا بحري " [٥] .

ويقــول ابن سيده في تفسير ذلك : " وأما النسبة إلى البحر بحراني ... فإنهم كرهوا اللبس ففرقوا بين النسبة إلى البحر والبحرين وبنو البحرين لما سموا به على مثال سعدان وسكران ونسبوا إليه على ذلك " [٦] .

فكــأن كــراهة اللبس مما يسيغ مخالفة القياس، وهذا أصل مقرر من أصول العربية .

ويقــول ســيبويه : " هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة على غير طريقة ما هو على بنائه ، فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة : جُمَّانى ، وفي الطويل اللحية : اللحيانى ، وفي الغليظ الرقبة : الرقبانى ، فإن سميت برقبة أو جُمَّة أو لحية قلــت : رقــبى (ولِحْــيى) وجمى (ولِحَوى) ، وذلك لأن المعنى قد تحول ، إنما أردت حيث قلت ، جمانى : الطويل الجمة ، وحيث قلت ، اللحيانى : الطويل اللحية، فلما لم تَعْنِ ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى " [٧] .

فكــأن ســيبويه قــد لحظ في الأمثلة السابقة ما أودعه فيها العرب من معنى المبالغة في الوصف ، وهو معنى لايتحقق بالنسب القياسى بالياء ، فأجاز مخالفة القياس إذا كان المقيس مؤديا له ، فأنت تقول :

إذا أرت المبالغة في الطويل الرقبة : رقبانى ، وإذا أردت النسب المجرد قلـت: رقـبى ، لأن المعنى على حد قوله قد تحول ، وليس لك أن تعدل عن النسب بالـياء وهـو الأصل إلا لمعنى، ومن ثم إذا لم تعْنِ ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها هذا المعنى .

ويؤكـد ذلـك مـا نقل عن سيبويه ، يقول ابن سيده : " قال سيبويه : رجل جمـانى: عظـيم الجمة ، من نادر معدول النسب ، حاد بجمة ثم أضيف إليه ، وهذا عنده مطرد في جميع نادر معدول النسب ، أعنى أنه إذا رد شيئا جنسيا إلى التسمية فالنسب إليه على القياس فقط " (٨) .

ويقـول ابن منظور : " وقال سيبويه : زادوا ألفا ونونا في الربانى إذا أرادوا تخصيصـا بعِلْـم الرب دون غيره . كأن معناه صاحب علم بالرب دون غيره من العلوم " (٩) .

ومما نقله سيبويه عن أبى الخطاب الأخفش قوله :

" وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جمـيعا : روحـانى ... وزعم أبو الخطاب أن العرب تقول : روحانى لكل شئ فيه الروح من الناس والدواب والجن " (١٠) .

فهـذا الـنفر مـن أئمة النحو واللغة ، يجيز لنا ما أجازته العرب لنفسها من العدول عن النسب بالياء بالألف والنون ، إذا كان لمعنى المبالغة أو التخصيص .

وقد استفاد المجمع من هذه الرخصة اللغوية فأجاز ترجمة الكاسعة Oid التى تدل على التشبيه والتنظير بالنسب مع الألف والنون فيقال : غروانى وسمسمانى فيما يشبه الغراء والسمسم .

ثم عاد بقرار أكثر شمولا وأجاز استعمال صيغة النسب مع الألف والنون في الاصـطلاحات التي تنتهي الكلمة الإفرنجية منها بحرف Oid و Form و Like ما لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي (١١) .

وبعـــد فهل لنا اليوم أن نقترح على لجنة الأصول أن تتخذ قرارا جديدا حذوة بالقراريـــن السابقين واستكمالا لهما يجيز استعمال النسب بالألف والنون في ترجمة المصـــطلحات العلمـــية والفنية وألفاظ الحضارة التي ترد فيها اللواحق ism و ity بمعـــنى الـــنظرية أو الـــنزعة أو الاتجـــاه مـــا لم يتناف هذا الاستعمال مع الذوق العربي ؟

هوامش البحث

(١) المعجم الفلسفى : ص ١٠١ ، مصطلح رقم ٥٤١ .

(٢) مجلة المجمع : جـ١١ ، ص ١٨١ ــ ١٩٨ .

(٣) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٦٤/١ ، وشرح الشافية للرضى : ٥٨ ، حاشية الجاربردى : ١١٥/١ .

(٤) الكتاب لسيبويه : ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ .

(٥) الكتاب لسيبويه : ٣٣٥/٣ ، ٣٣٦ .

(٦) المخصص لابن سيده : ٢٤١/١٣ ، ٢٤٢ .

(٧) الكتاب لسيبويه : ٣٨/٣ .

(٨) المخصص لابن سيده : ٦٤/١ .

(٩) اللسان لابن منظور في (رب) .

(١٠) الكتاب لسيبويه ٣٣٨/٣ .

(١١) مجموعة القرارات العلمية : ص ٧٨ ، ٧٩ .

*

* *

* * *

الدورة التاسعة والخمسون

١٩٩٢م – ١٩٩٣م

موضوعات الدورة* :

الموضـــوع الأول : " لما " الحينية .

الموضوع الثـــاني : العطف على الضمير المتصل المجرور .

الموضوع الثالـــث : عمل المصدر عمل فعله .

الموضوع الرابـــع : يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط .

الموضوع الخامس : المضعّف والمضاعف في اللغة العربية . (بحث)

الموضوع السادس : تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل .

الموضوعُ السابع : تابع المنادى .

---

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/٤/٥م فوافق عليها جميعها .
(ووافق عليها المؤتمر (من البيان الختامي لأعمال مؤتمر الدورة التاسعة والخمسين ٩٢ــ١٩٩٣م) .

الموضوع الأول :

لما الحينية *

يشيع في التعبير المحدث قولهم : لما يجيئك زيد فأكرمه ، ومثله مما يجئ فيه الفعل بعد (لما) أو في جوابها مضارعاً ــ " واليازجى " في (لغة الجرائد) يخطئ هذا الاستعمال لأن لما مخصوصة بالماضي ، وقد قرر النحاة أن ما يلي لما فعل ماض مثبت لفظًا ومعنىً ــ وقد أجاز ابن عصفور وقوع جوابها مضارعاً وكذلك الفرّاء ــ ومجيء المضارع بعدها شرط لم يذكره النحاة .. تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز وقوع المضارع في جواب لما ، مستأنسة بقول الفرّاء وابن عصفور ، وجواز وقوعه بعدها شرطاً توسعًا في التعبير .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز بعنوان : " لما الحينية " .

الموضوع الثانى :

العطف على الضمير المتصل*

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

وذهب سيبويه إلى أنه يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر .. ولما كانت مؤيدات الجواز كثيرة تدارست اللجنة الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز العطف دون فاصل أو ضمير منفصل ــ على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز العطف على الضمير المتصل المجرور " .

ــ وبحث للدكتور شوقي ضيف بعنوان " جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ومتصلة مرفوعة ومجرورة " .

الموضوع الثالث :

عمل المصدر عمل فعله *

ذكر النحاة أن المصدر يعمل عمل فعله ، فإذا كان الفعل لازماً كان المصدر لازماً ، وإذا كان متعدياً كان المصدر متعدياً ــ لكنهم قيّدوا عمله بشروط كثيرة ــ تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز إعمال المصدر عمل فعله مطلقًا .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " عمل المصدر عمل فعله "

الموضوع الرابع :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط *

اتفــق الــنحاة على أن اسم الفاعل يأخذ حكم فعله في العمل تعدياً ولزوماً ــ وإذا كــان بأل عمل مطلقاً دون شروط ــ أما المجرد فقد اختلفوا في عمله ــ ذهب الجمهــور إلــى أن لا يعمل عمل فعله إلا بأربعة شروط ــ وذهب الكسائي إلى أنه يعمل مطلقاً .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

اسم الفاعل يعمل عمل فعله مطلقاً ــ أخذاً برأي الكوفيين وبعض البصريين .

* مع الموضوع بحث الدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقاً دون شروط "

الموضوع الخامس :

المضعّف والمضاعف في اللغة العربية *

لوحـــظ مـــن مـــتابعة مواد اللغة في بابَيْ المضعّف (الثلاثي) والمضاعف (الرباعـــي) أن هذين البابين متقارضان في نسبة كبيرة تصل إلى سبعين في المائة من الأفعال .

وجـــاء في كل من البابين أفعال مهموزة على حروف المعجم تقريبا وبمعان متجانسة بين أفعال كل باب على حدة .

ولذلك ترى اللجنة :

أن يفتح الباب لاستكمال المواد اللغوية في هذين البابين ، فيكون قياسا أخذ المضعّف من المضاعف ، وأخذ المضاعف من المضعّف ، عند الحاجة إليهما ، في التعبير عن معاني التوكيد ، أو التكرار ، أو التحويل مع مراعاة ما أساغت العربية في هذا الباب من اجتماع الأصوات المتجانسة ونَفْيِ ما تنافر منها.

---

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بعنوان : " مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعى يتقارضان " .

ـ ومذكرة للدكتور عبد الصبور شاهين .

الموضوع السادس :

تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل *

المصـــدر يمكـــن أن يضاف إلى فاعله ، واسم الفاعل يمكن أن يضاف إلى مفعولـــه إذا جاء المفعول تالياً له ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين أن يأتى التابع مجرورا مراعاة للفظ المتبوع .. على حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل .. تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

الأخذ برأي الكوفيين وبعض البصريين في جواز الجر مراعاة للفظ ، وجواز مراعاة المحلّ .. .

---

* مـــع الموضـــوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل ــ يجوز جره مراعاة للفظ ، كما يجوز فيه مراعاة محل المتبوع " .

الموضوع السابع :

تابع المنادى *

جعــل النحاة تابع المنادى كثير الأقسام والأنواع ــ ووضعوا قيوداً وشروطاً فــي بعــض مــنها ، مما جعل استيعاب ما قيل فيه شاقاً يعسر على الفهم .. ولذلك تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :
ترى اللجنة مايلى :

أ- تابع (أى) و (أية) في النداء مرفوع دائما .
ب- تابع المنادى المبنى يجوز فيه الرفع والنصب إلا إذا كان مضافاً خالياً من (أل) فيجب نصبه .
جـ ــ إذا كان المنادى معرباً وجب نصب تابعه .

*
*   *
*   *   *

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : " تابع المنادى " .

لما الحينيـــة *

يشيع في التعبير المحدث قولهم : لما يجيئك زيد فأكرمه ، ومثله مما يجئ فيه الفعل بعد (لما) أو في جوابها مضارعا .

فالـــيازجى فـــي (لغة الجرائد) يخطئ هذا الاستعمال ، لأن لما مخصوصة بالماضـــى . والصـــواب عنده أن يقال في موضعها إذا : إذا جاءك زيد فأكرمه ، ولهذا السبب لحن بعضهم قول ابن حجة الحموى :

والنبت يضبطها بشكل مُعْرَب　　لما يزيدُ الطيرُ في التلحين [1]

لما بين الحرفية والاسمية

لما حرف عند سيبويه : للأمر الذي وقع لوقوع غيره [2] فهي تدل على ربط جملـــة بجملة ربط السببية [3] ، وفسر ابن مالك قول سيبويه بأنها تقتضي فيما مضى وجوبا لوجوب ، كما تقتضي (لو) امتناعا لامتناع ، واستدل له بقوله تعالى﴿ وتلك القـــرى أهلكـــناهم لمـــا ظلموا ﴾ فإن المراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم ، لأن الهلاك متأخر عنه " [4].

وذهب ابن السراج وأبو على وابن جنى إلى أنها ظرف زمان بمعنى حين .

يقول أبو على : " وإنما هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول (ما) عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي في قولك : لما جئت جئت ، فصار بمنزلة ظرف من الزمان ، كأنك قلت : حين جئت " [5]

ويقـــول عـــبد القاهـــر فـــي تفســـير قـــول أبى على : وهى تجرى مجرى الظـــروف التـــي يقـــع فـــيها ضـــرب من المجازاة ، ويقع بعدها الماضي الحقيقي كقولـــك : لمـــا جئـــتُ جئـــتَ . بمـــنزلة حيـــن جئتُ جئتَ ، فلما هاهنا قد جعلت اسما .

ويستدل على اسميتها بقوله : ألا ترى أنك تضع موضعه الاسم ويكون بمعناه ، وهو

---

* بحث للدكتور محمد حسن عبد العزيز ــ الخبير بالمجمع .

قولك : حين جئت جئت ... فدلالة الاسمية وانتفاء الحرفية أن تكون الكلمة واقعة في موضع يستحق الإعراب فيه ، فهى منصوبة الموضع على الظــرف بمنزله قولك : حين جئت جئت " (٦)

ويفســر الرضى خلاف النحاة في اسميتها بقوله : ولما ظرف بمعنى (إذ) اســم عــند أبى على ، ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما ، وكلام سيبويه محتمل فإنه قال : (لما) لوقوع أمر لغيره ، وإنما يكون مثل لو " فشبهها بلو ، ولو حــرف ، وحمــل ابن خروف كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو ، إلا أن (لو) لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، و(لما) لثبوت الثاني لثبوت الأول ... ومن قال هو ظرف قال : وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي في إذا " (٧)

خصائص جملتيها

يقــرر الــنحاة أن ما يلي (لما) فعل ماض مثبت لفظا ومعنى نحو : ﴿ فلما آســفونا انتقمنا منهم ﴾ أو مضارع منفى بلم مثل : ولما لم يصدع الجبل بأمره أدرك أن جهــاده عبــث " . ويجوز زيادة أن بعد (لما) قبل الماضي نحو ﴿ فلما أن جاء البشير ﴾ وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى نحو ﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضتم ﴾ أو منفى بما : " لما خرج إلي الخلاء ما وجد أحداً يؤنسه "

أو مضــارع منفى بلم : فلما انقشع الحزن لم يعد هناك ما يستوجب اللوم أو جملة اسمية مقترنة بإذا الفجائيه نحو ﴿ فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون ﴾ .

أو جملــة اســمية مقترنة بالفاء نحو ﴿ فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد ﴾ وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء كقول الشاعر :

فلما رأى الرحمن أن ليس فيكم   رشيد ولا ناهٍ أخاه عــن الغــدر

فصب عليكم تغلب بــن وائــل   فكانوا عليكم مثل راغية البكر (٨)

وقــد أجاز ابن عصفور وقوع جوابها مضارعا ، واستشهد لذلك بقوله تعالى ﴿ فلمــا ذهب عن إبراهيم الروعُ وجاءته البشرى يجادلنا ﴾ بيد أن غيره من النحاة يؤول ذلك (٩) .

يقــول أبــو جعفر النحاس : مذهب الأخفش والكسائى أن يجادلنا في موضع جادلــنا [١٠] ويقول أبو حيان : جواب لما محذوف .. وتقديره اجترأ على الخطاب إذ فطن إلى المجادلة ، أو قال كيت وكيت . [١١] .

ويجيز الفرّاء وقوع المضارع جواباً ، يقول : وقد يجوز فلما أتانى أثب عليه كأنه قال : أقبلت أثب عليه . [١٢]

أمــا مجيء المضارع بعدها شرطا فلم يذكره النحاة ، ويبدو لى أن المحدثين حين قالوا لما يطول الوقت يزداد الاهتمام .

وضعوا لما موضع حين حيث يجوز معها أن يقال .

حين طال الوقت ازداد الاهتمــام

و حين يطول الوقت يزداد الاهتمام

ولســت أجد ما يمنعه لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أنه أسلوب شائع على الألسنة متردد في الكتابة العلمية والأدبية .

وأقترح على اللجنة الموقرة :

أن تجــيز وقوع المضارع في جواب لما مستأنسة بقول الفراء وابن عصفور وأن تجيز وقوعه بعدها شرطا توسعاً في التعبير .

المراجع :

(١) لغة الجرائد لليازجى ص ٥٦ .
(٢) الكتاب لسيبويه ٢٣٤/٤ .
(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٧٠/٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٤ .
(٥) المقتصد فى شرح الايضاح لعبد القاهر الجرجانى ١٠٩٢/٢ .
(٦) السابق ١٠٩٢/٢ .
(٧) شرح الكافية للرضى ١٢٧/٢ .
(٨) شرح التسهيل ١٠٣/٤ وهمع الهوامع ٢١٥/٢ .
(٩) المغنى لابن هشام ٢٨٠ .
(١٠) اعراب القرآن لأبى جعفر النحاس ١٠٣/٢ .
(١١) البحر المحيط لأبى حيان ٢٤٥/٥ .
(١٢) معانى القرآن للفراء ٢٣/٢ .

جواز العطف على الضمير المتصل المجرور*

قال سيبويه [الكتاب ٣٨٢/٢و ٣٨٣] : وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهـر والمضـمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر . وجاز قمت أنت وزيدٌ ، ولم يجز : مررت بك أنت وزيدٍ ، لأن الفعل يستغنى بالفاعل ، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه ، لأنه بمنزلة التنوين ، وقد يجوز في الشعر قال :

آبَكَ أيِّه بيَ أو مُصَدَّرِ   من حُمُر الجِلَّة جَأبٍ حَشْوَرِ

وقال الآخر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما بك والأيام من عجب

فقـد عطف " مصدرٍ " على الياء في " بى " وعطف " الأيام " على الكاف في " بك" وآبـك بمعـنى ويلك . وأيّه : ادع . والمصدر : الشديد الصدر. والجلة : المساق . والجأب : الغليظ . والحشور : المنتفخ الجبين .

وقـال المبرد [المقتضب ١٥٢/٤] : وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا غدا، لمـا لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور جملته على الفعل ، كقول الله عـز وجل : " إنا منجوك وأهلَك " [العنكبوت ٣٣] كأنه قال : ومنجون أهلَك ، ولم تعطف على الكاف المجرورة " .

وفـي شـرح ابـن يعيش[٧٨/٣] : وقد نسب إليه ــ أى إلى المبرد ــ رد قـراءة حمـزة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ وقال : لا تحل القراءة بهـا، قال ابن يعيش : وهذا القول غير مرضى من أبى العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقـة ، ولا سـبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسـعود وابـن عباس والقاسم وإبراهيم النخعى والأعمش والحسن البصرى وقتادة ومجاهد . وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها . وتحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكنى المخفوض :

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

أحدهما : أن تكون الواو للقسم ...

والوجه الثاني : أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال : وبالأرحام .

وقال ابن الحاجب [الكافية ٣١٩/١] : وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض مثل : مررت بك وبزيد "

وقال الرضى [٣٢/١] : وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة ، مستدلين بالأشعار ، ولا دليل فيها ، إذ الضرورة حاملة عليه ، ولا خلاف معها ."

وقال أبو البركات الأنبارى [الإنصاف مسألة ٦٥] : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك : مررت بك وزيدٍ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بالخفض ، وهي قراءة أحد القراء السبعة ، وهو حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الأصبهانى والحلبى عن عبد الوارث . وقال تعالى : ﴿ ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ﴾ فما في موضع خفض ، لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) وقال تعالى : ﴿ لكن الراسخون في العلم فيهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة ﴾ (فالمقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في " إليك " والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام . ويجوز أن يكون عطفا على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعنى من أمتك . وقال تعالى : ﴿ وصدٌ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ﴾ ، فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (به) وقال تعالى : ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين ﴾ (فمن) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) فدل على جوازه .

وقال الشاعر :

فما بــك والأيــام مــن عجــب

فالأيام خفض بالعطف على الكاف مع بك والتقدير : بــك وبالأيــام

وقال آخر :

...... أفيها كان حتفى أم سواها

فعطف سواها بأم على الضمير في " فيها " والتقدير : أم في سواها .

وقال آخر :

...... وما بينها والكعب غوط نفانف

فالكعب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في " بينها " والتقدير : وما بينها وبين الكعب .

وقال آخر :

...... عنهم وأبى نعيم ...

" فأبى نعيم " خفض بالعطف على الضمير المخفوض في " عنهم "

وأمــا البصــريون فاحتجوا بأن : الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عطفــت علــى الضــمير المجرور ... فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من قال : ... لأن الضمير قد صار عوضا عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين .

ومــنهم مــن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال : مررت بزيد وك ، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ...

ثــم حاول أن يؤول ما استدل به الكوفيون بتوجيهات متكلفة ، فــ " الأرحام " مجرور بالقسم ، أو بباء مقدرة . " وما يتلى " في موضع رفع بالعطف على " الله " أو في موضع جر بالعطف على النساء . و" المقيمين " في موضع نصب على " الله

" أو فـــي موضع جر بالعطف على النساء . و " المقيمين " في موضع نصب بتقدير فعل ، أو في موضع جر بالعطف على " ما " من قوله " بما أنزل إليك " وهكذا أخذ يذكر لكل آية أو شاهد تأويلا ، وهى تأويلات متكلفة لا داعي إليها . ولا شك في أن مـــالا يحـــتاج إلـــى تأويل أولى مما يحتاج إليه ، وأن الحمل على الأقرب أولى من الحمل على الأبعد .

أمـــا ابن مالك فقال [٣٧٥/٣ من شرح التسهيل] : وللموجبين إعادة الجار حجتان :

إحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين .

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخـــر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله كل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

وفـــي الحجتين من الضعف ما لا يخفى ، لأن شبه ضمير الجر بالتنوين ـــ مـــن العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لوضع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، لأن التنوين لا يؤكـــد ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما ، قـــد تبيـــن ضعف الحجة الأولى . /٣٧٦ وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلـــول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف لم يجز : رب رجـــل وأخـــيه ولا * أى فـــتى هيجاء أنت وجارها * ولا : كل شاة وسخلتها بدرهـــم ، ولا * الواهب المائة الهجان وعبدها * وأمثال ذلك كثيرة . فكما لم يمتنع فـــيها العطـــف لا يمتـــنع في نحو : مررت بك وزيدٍ . وإذا بطل كون ما تعلقوا به مانعا، وجب الاعتراف بصحة الجواز .

ومـــن مؤيدات الجواز قوله تعالى : ﴿ قل قتال فيه كبير وصدٌّ عن سبيل الله وكفـــرٌ بـــه والمسجدِ الحرام ﴾ بجر المسجد بالعطف على الهاء ، لا بالعطف على

ســبيل ، لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف على جزء الصــلة داخل في الصلة ، وتوقى هذا المحظور حمل أبا عليّ الشلوبين على موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة .

ومن مؤيدات الجواز قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ ... ومثّل هذه القراءة ... قــوله صلى الله عليه وسلم : « إنما مثلكم واليهود والنصارى » بالجر ، وقول بعض العرب : " ما فيها غيرُه وفَرسِه " .

وذكــر ابن مالك الشواهد التي ذكرت في الإنصاف ، وأضاف إليها ما يذكره سيبويه : * آبَك أيّه بىَ أو مُصَدَّرِ *

وما ذكر في غيره ، كقول رجل من طيئ :

* إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة *

وقول آخر : * بنا أبدا لا غيرنا تدرك المنى *

وقول آخر : * فقد خاب من يصلى بها وسعيرِها *

وقولــه : * لو كان لى وزهيرٍ ثالث وردت *

وقــال ابن عقيل [المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧٠/٢] : وإن عطف على ضــمير جر اختير إعادة الجار ، ولم تلزم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين واختاره الشــلوبين . ومذهــب جمهــور البصريين اللزوم إلا في الضرورة . وقال الجرمى والزيادى : يجوز في الكلام إن أكد الضمير .

والصــحيح الجــواز مطلقــا ، قــال تعالى : ﴿ وكفر به والمسجد الحرام ، تساءلون به والأرحام ﴾ ومن كلام العرب : ما فيها غيره وفرسِه ، بجر فرس .

وفــي شرح التصريح على التوضيح [١٥١/٢ ــ ١٥٢] ذكر الخلاف بين المانعين والمجيزين ، وذكر بعض ما استدل به المجيزون .

وفــي الأشــمونى [٨٧/٣ و ٨٨] : ذكر مثل ما ذكر في التصريح ، وعلق الصبان في حاشيته على ما قيل من أن الواو في ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ للقسم لا للعطف بأنه عدول عن الظاهر ، وأن فيه زيادة تكلف .

وقال السيوطى [همع الهوامع ١٣٩/٢] : ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره ، أى الجر ، لورود ذلك في الفصيح بغير عود ... وهذا رأى الكوفيين ويونس والأخفش ـــ وصححه ابن مالك وأبو حيان خلافا لجمهور البصرية في قولهم بوجوب إعادة الجار ، الأكثر ، واحتجوا ...

وثالثها : وهو رأى الجرمى والزيادى يجب العود إن لم يؤكد ... بخلاف ما إذا أكد نحو: مررت بك أنت وزيدٍ ومررت به نفس وزيدٍ ، ومررت بهم كلهم وزيدٍ .

وبهـــذا نرى أن جمهور البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المتصل المجرور إلا بإعادة الجار أو في ضرورة الشعر .

وأن الكوفيين وبعض البصريين وكثيرا من المتأخرين يجيزون العطف مطلقا ، مســـتندين إلى ما ورد في القرآن الكريم ، وفي بعض الحديث ، وبعض كلام العرب بدون إعادة الجار .

وأن ابـــن يعـــيش اعترض على رد المبرد قراءة حمزة ، وأن ابن مالك بيّن ضعف ما اعتمد عليه البصريون فيما ذهبوا إليه من المنع .

لكـــل ذلـــك أعتقد أن الصواب هو ما ذهب إليه المجيزون مطلقا دون التقيد بإعـــادة الجـــار ، أو بأن يكون ذلك في ضرورة الشعر ، وأن العطف على الضمير المجـــرور يمكن أن يكون بإعادة الجار ، ويمكن أن يكون بدونه وأن يكون في النثر وأن يكون في الشعر .

أمـــا العطف على بقية الضمائر فلا إشكال فيه، لأنه جائز عند جميع النحاة، ســـواء كان الضمير منفصلا في موضع رفع أو في موضع نصب ، أو كان متصلا في موضع رفع أو في موضع نصب .

فالمنفصل الذي في موضع رفع مثل قوله تعالى : " قال سنشد عضدك بأخيك ونجعـــل لكمـــا ســـلطانا فلا يصلون إليكما بآياتنا أنتما ومن اتبعكما الغالبون " ومثل قولك : أنت وصديقك أريتما الواجب .

والمنفصل الذي في موضع نصب مثل قولهم : إياك والشر . ومثل قولك : ما قابلن إلا إياك وزميلك .

والمتصل الذى في موضع نصب مثل قوله تعالى : ﴿ هذا يوم الفصل جمعناكم والأولين ﴾ ، ومثل قولك : الفائزون هنأتهم وآباءهم .

والمتصل الذي في موضع رفع قد يوجد بينه وبين المعطوف عليه فاصل مثل قوله تعالى : ﴿ لقد كنت أنتم وآباؤكم ... ﴾ وقوله : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ ، ومثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « ذهبت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر » ، وقد لا يوجد بينه وبين المعطوف عليه فاصل مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر » . ومثل قول بعض العرب : مررت برجل سواءٍ والعدمُ ، ومثل قول جرير : " ورجا الأخيطل ... ما لم يكن وأبٌ له لينالا " ، وقول عمر بن أبى ربيعة :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى .

وإن رأى جمهور البصريين أن هذا الذي لا فاصل فيه جائز لكنه ضعيف ، لأن غيرهم يرى جوازه وقوته .

*

* *

* * *

جواز العطف بدون فاصل على الضمائر مستترة ، ومتصلة مرفوعة ، ومجرورة *

أولا : ضـــمير النصـــب المتصل يجوز العطف عليه بدون فاصل باتفاق البصريين والكوفيين مثل كلمتك وعليّاً وكلمته وخالداً .

ثانيا : العطف على ضمير الرفع المستتر .

يقـــول الرضـــى أن مذهـــب البصـــريين أن التأكـــيد بالضمير المنفصل هو الأولي ويجوزون العطف بلا تأكيد لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلا بحيث لا يجوز أن يرتكـــب ، وأمـــا الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل من غير استقباح .

وتوضـــيح المســـألة أن كثيريـــن من النحاة يرون أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل قبل العطف عليه فيقال :

زيد كتب هو وأخوه الدرس

وأكتب أنا وأخي الدرس

اكتب أنت وأخوك الدرس

والصيغة في السطور الثلاثة هي موضع الخلاف ، فإن الكوفيين لا يشترطون تأكيد الضمير المستتر بضمير منفصل ، والبصريين يجيزون رأى الكوفيين على قبح ويؤثرون اشتراط تأكيد الضمير المستتر بضمير منفصل .

وإذا رجعنا إلى العرب القدماء وجدنا النحاة رووا عنهم : مررت برجل سواء والعدم وسواء مصدر صفة لرجل وبه ضمير مستتر عُطفت عليه كلمة " العم " دون ضمير منفصل ودون فاصل ، ومن ذلك قول جرير يهجو الأخطل :

ورجا الأُخَيْطل من سفاهة رأيه   ما لم يكن وأبٌ له لينالا

ففي (يكن) المجزومة ضمير مسستتر تقديره هو يعود على الأخطل ،

---

* الدكتور شوقي ضيف ـــ عضو المجمع .

وعطـف علـيه دون توكيده بضمير منفصل ، ومثله قول عمر بن أبى ربيعة في إحدى قصائده :

قلت اذا أقبلت وزهر تهادى   كنعاج الفلا تَعَسَّفْنَ رَملا

يقـول عمر : إن صاحبته أقبلت وصواحب لها يتمايلن كبقر الفلا ركبن رملا وقـد عطـف عمـر كلمة " زهر " على الضمير المستتر في " أقبلت " بدون تأكيده بضـمير منفصل ، وفي هذه الأمثلة القديمة ما يدل على صحة رأى الكوفيين وأنه لا فـرق بيـن العطف على الضمير المستتر والضمير المتصل المنصوب . وقد أثار بعض النحاة مشكلة في مثل :

أكتب أنـا وأخي الدرس . واكتب أنت وأخوك الدرس .

إذ قـال بعضـهم أن العطف في الصيغتين على الضمير المستتر لا يجوز لأن ذلك يقتضـي أن يكـون فـاعل الفعل المضارع للمتكلم وكذلك فعل الأمر اسما ظاهرا وفاعلهمـا دائمـا يكـون ضميرا ، ولذلك قالوا ان الصيغتين من باب عطف الجمل والتقدير في الصيغتين هكذا :

أكتب أنا ويكتب أخي الـدرس . واكتب أنت وليكتب أخوك الدرس .

ثانيا : العطف على ضمير الرفع المتصل

قياسـا علـى ضـمير الرفع المستتر يرى البصريون في حالة العطف على ضـمير الـرفع المتصل أن الأولى أن يؤكد بضمير منفصل أو يفصل بين الضمير المتصـل والمعطوف عليه بفاصل ــ بينما يجيز الكوفيون العطف عليه بدون تأكيده بضمير منفصل وبدون فاصل . فيحسن عند البصريين أن يقال :

ذهبـت أنـا وعلـيا إلى السـوق . دخلوا هم ومـن معهم الدرس . يقرءون هم وزملاؤهم القرآن . تعلموا أنتم وجماعتكم الفقـه .

والكوفـيون يجـيزون فـي كل هذه الأمثلة أن لا يكون بها ضمير منفصل . ويجـيز البصريون العطف على الضمير المتصل إذا فصل بين الضمير والمعطوف عليه بفاصل من مفعول وغير مفعول مثل : قرأت المحاضرة وعليّ .

أذاكر الـــدرس وخالد . ما كتبنا ولا زملاؤنا . اكتب الآن وأخـــوك .

على أن هذه الصورة التي يجيزها البصريون أكد معها ضمير الرفع المتصل فـــي القرآن الكريم بضمير منفصل في مثل قوله تعالى في سورة النحل : ﴿ لو شاء الله مـــا عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا ﴾ ، وفي سورة الشعراء ﴿ فكُبْكبوا فيها هم والغاوون ﴾ .

وفـــي ذلك ما يدل بوضوح على صحة رأى الكوفيين إذ القرآن كما رأينا قد يذكـــر الضـــمير المنفصل مع الفاصل ، وقد لا يذكره في مثل قوله تعالى في سورة الأنعـــام : ﴿ وقـــالوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ . وقوله تعالى في سورة الرعد : ﴿ جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ﴾ .

وهاتـــان الآيـــتان والآيتان السابقتان تدلان بوضوح على أن الضمير المتصل المرفوع مع الفاصل بينه وبين المعطوف عليه قد يؤكد بضمير منفصل وقد لا يؤكد.

وفي الصحيح عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه كثيرا ما كان يقول :
« كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر » . وكل ذلـــك يؤيـــد رأى الكوفييـــن في جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع بدون تأكيده بضمير منفصل .

ثالثا : العطف على الضمير المتصل المجرور

ذهب البصريون في العطف على الضمير المتصل المجرور إلى وجوب إعادة حرف الجر مع المعطوف عليه ، ففي مثل : على مررت به وبأخيه .

يتحـــتم أن يعـــاد حرف الجر وهو الباء مع المعطوف على الضمير المتصل وهـــو الهاء ، وأجاز الكوفيون ترك الإعادة ووافقهم من البصريين يونس والأخفش ومـــن المتأخرين ابن مالك وأبو حيان ، مستدلين على صحة ذلك بمثل ما سمع عن العـــرب من قولهم : ما فيها غيره وفرسه أي وغير فرسه . بعطف (فرسه) على الهاء دون إعادة المضاف ، وقال بعض الشعراء :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

فقد عطف الشاعر كلمة " الأيام " على الضمير وهو كاف المخاطب في " بك " دون إعادة الجار وهو الباء .

وأهـــم مـــن ذلك أن حمزة وهو أحد القراء السبعة المشهورين قرأ آية سورة النســـاء : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بعطف لفظة (الأرحام) على الهاء قبلها دون إعادة حرف الجر وهو الباء، ومثل ذلك آية سورة الحجر: ﴿ وجعلنا لكـــم فيها معايش ومن لستم له برازقين ﴾ . أي : ولمن لستم له برازقين ، فلم تُعِدِ الآية الكريمة حرف الجر وهو اللام المتصلة بالضمير المعطوف عليه مع المعطوف . وفـــي ذلـــك ما يشهد بصحة رأى الكوفيين . وواضح من مناقشتي السالفة للعطفِ على الضمائر أن العطف عليها دون فاصل من ضمير منفصل وغيره تشهد له أمثلة عربية متعددة ، وهو بذلك سائغ ونخلص إلى القاعدة التالية :

جواز العطف ــ دون فاصل أو ضمير منفصل ــ على الضمائر المستترة والمتصلة المرفوعة والمجرورة .

*

*   *

*   *   *

عمل المصدر عمل فعله *

قـــال النحاة إن المصدر يعمل عمل فعله ، فإذا كان الفعل لازما كان المصدر لازما ، وإذا كان متعديا كان المصدر متعديا .

ولكنهم قيدوا عمله بشروط كثيرة فقالوا : يشترط لعمله أن يكون اسما ظاهرا لا ضميرا ، مكبرا . لا مصغرا ، غير مختوم بالتاء الدالة على الوحدة وغير متبوع بـــتابع قبل تمام عمله، مفردا وليس مثنى أو مجموعا ، مذكورا لا محذوفاً ، متقدما على معموله لا متأخرا عنه ، غير مفصول من معموله بأجنبي .

وإن الباحـــث في هذه الشروط يجد أنه يمكن الاستغناء عنها كلها أو معظمها دون أن يكون هناك ضير أو خلل .

فالشـــرط الأول يمكـــن إغفالـــه وصـــرف النظر عنه، لأن الكلام عن عمل المصدر وليس عن عمل ضميره ، وأما البيت الذي نسب إلى الكوفيين الاستدلال به على عمل ضمير المصدر وهو :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم　　　وما هو عنها بالحديث المرجم

فقد جعلوا " عنها " متعلق بالضمير " وهو " وليس تعلقها بالضمير ضروريا، ويمكن جعلها متعلقة بالحديث، ولا يمنع من ذلك جره بالباء ، لأن الباء زائدة، وقد قالوا في اسم الفاعل إن معموله يجوز أن يتقدم عليه إذا كان مجرورا بحرف جر زائد .

أمـــا المختوم بالتاء الدالة على الوحدة، فقد ذكر النحاة شواهد على عمله مع وجودها، منها : يحابى به ... بضربة كفيه الملانفسيِ راكب

كما ذكروا الاتفاق على عمله إذا كان مختوما بتاء غير هذه التاء كقوله : فلولا رجاء النصـــر منك ورهبة عقابك ... ومثل قولك : أعجبتنى قراءة محمد الدرسَ ، وعيادته المريض .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وأمـــا شـــرط ألا يكون متبوعا بتابع قبل تمام عمله ، فشرط عجيب ، لأنهم يذكرون شاهدا على وروده هو : * أزمعت يأسا مُبينا من نوالكم *

ويقولون : إن " من نوالكم " ليس متعلقا بـــ " يأسا " لأنه فصل بنعته " مبينا " بل هو مـــتعلق بمحـــذوف مقدر " . وأعتقد أن مالا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، ولأن القـــرآن الكـــريم قد جاء فيه : ﴿ أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما ﴾ ، فيتيما مفعول إطعام ، وقد فصل بنعت المجرور المتعلق بالمصدر " ذي مسغبة " وإذا كان يعمل مع الفصل بنعت المتعلق به ، فان يعمل مع الفصل بنعته هو من باب أولى .

وأما شرط الإفراد فمنقوض بشواهد منها :

قد جرّبوه فما زادت تجاربهم   أبا قدامة إلا المجد والفَنعَا

وقول الآخر :

وعدت وكان الخلف ... مواعيد عرقوب أخاه ...

قياسا على اسم الفاعل الذي يعمل غير مفرد ، هذا إلى اتجاه بعض النحاة إلى إعماله غير مفرد .

أما شرط أن يكون مذكورا غير محذوف ، فقد قدروه عاملا وهو محذوف في مواضع متعدده منها : *... وما هو عنها بالحديث المرجم *

فقـــد قـــالوا : إن عنها ليس متعلقا بهو ، وإنما هو متعلق بمحذوف تقديره : الحديث عنها ، فالحديث عندهم بدل من هو ثم حذف ، وبقى ما يتعلق به .

وقدروا محذوفا في : * المَنّ للذم داع بالعطاء *

وفي : وبعض الحلم عند الجهل للزلة إذعان .

فالشرط لا داعي إليه .

أما شرط تقـــدمه على معموله فقـــد عللوه بأنه كالموصول ، ومعموله كالصلة ، ولا يـــتقدم الصلة على الموصول ، وذلك لأنهم جعلوا من مواضع عمله أن يصلح أن يحـــل محله فعل مع أن أو مع ما . ولست أدرى لماذا كان كذلك ، فالمصدر هو أصـــل المشـــتقات ، وهـــو يعمل لأن فرعه وهو الفعل يعمل ، لا لأنه حل محل أن

والفعل ، وحلول أن والفعل محله ــ كما يرى بعض النحاة ــ شرط غالب لا لازم . فضــلا عن أن من النحاة من يجيز تقدم معموله عليه مطلــقا إذا كان ظرفا أو جاراً ومجــرورا كالرضـــي ، مثل قوله تعالى : ﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾ وقوله : ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفـــة ﴾ ويرى أن تأويل ذلك تكلف .

وأمـــا شــرط ألا يفصل من معموله بأجنبي فقد مثلوا له بقوله تعالى : ﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ وبقول الشاعر :

المن للذم داع بالعطاء فلا تمنن فُتلْفى بلا حمد ولا مال

فقــد قــالوا فــي الآية الكريمة إن " يوم " ليس منصوبا برجع ، وإلا لزم ، الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله ، والإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، فقد فصل الخــبر " لقادر " بين المصدر " رجع " ومعموله " يوم " وأخْبر عن الرجع معنى لا لفظــا ، فــإن المعنى : إن رجعه يقدر الله عليه ، وهذا الإخبار وقع قبل أن يستوفي المصدر صلته بالظرف .

وهــذا كــلام فيه كثير من التكلف والتعقيد ، ولماذا لا نقول ــ كما جاء في ترتيب الآية الكريمة ــ إن الأصل : إن الله قادر على رجعه ، فقدم الجار والمجرور على اسم الفاعل ، فهو مقدم في اللفظ مؤخر في الرتبة ، وبهذا لا يكون هناك فصل بالأجنبي كما زعموا .

أمـــا البيت فقد قالوا فيه : إن ــ بالعطاء ــ ليس متعلقا بالمصدر ــ المن ــ وإن كــان المعـــنى علـــيه ، لفساد الإعراب ، لأنه يلزم عليه الفصل بأجنبي ، عن الموصول قبل تمام صلته ، ولهذا يقدر الجار متعلقا بمحذوف . والتقدير : المن للذم داع المـــن بالعطاء ، فالمن الثاني بدل من الأول ، فحذف ، وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه . فأي تكلف هذا ؟ وأي تعقيد ؟ فكيف لا يتعلق بما المعنى عليه خوفا من فساد الإعراب ؟ ومن الذي فرض هذا الإعراب ؟

أليس التمسك بهذا تمسك بما لا قيمة له ولا وزن ؟

لــم يــبق إذن إلا شرط : أن يكون مكبرا لا مصغرا ، ولعله يمكن قبول هذا الشــرط علــى أساس أنه يخرج بصيغة المصدر عن أصل وصفها ــ كما قالوا ــ ولأن التصــغير مــن خصائص الأسماء ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، فأصبح عمله ضعيفا ، ولأنهم لم يحفظوا ما يدل على عمله وهو مصغر .

ولهــذا تقــترح اللجــنة إجازة عمل المصدر عمل فعله مطلقا ، إلا إذا كان مصغرا فإنه لا يعمل .

المراجع :

- شرح ابن يعيش على مفصل الزمخشرى ٦٧/٦ ذكر بعض الشروط .
- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب ١٩٢/٢ و ١٩٥ .
- شرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/٣ ــ ١١٥ . وفيه شواهد متعددة لكثير من هذه المخالفات .
- شرح الأشمونى والصبان ٢١٣/٢ .
- شرح التصريح على التوضيح ٣/ ٦٢ ــ ٦٣ .

*

*   *

*   *   *

يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا دون شروط *

اتفــق الــنحاة على أن اسم الفاعل يأخذ حكم فعله في العمل تعديا ولزوما . واتفقــوا على أن اسم الفاعل إذا كان بأل عمل مطلقا دون شروط ، أما اسم الفاعل المجرد من أل فقد اختلفوا في عمله :

فذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يعمل عمل فعله إلا بأربعة شروط هي :

١- أن يكون دالا على الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددى .

٢- أن يكــون مسبوقا بنفي ، أو استفهام مذكور أو مقدر ، أو موصوف مذكور أو مقدر ، أو صاحب حال ، أو مبتدأ أو ما أصله المبتدأ .

٣- ألا يكون مصغرا .

٤- ألا يكون متبوعا .

وذهب الكسائى إلى أنه يعمل مطلقا سواء دل على الحال أو الاستقبال أو دل على الماضي ، وسواء سبق بشيء أو لم يسبق وسواء صغر أو لم يصغر ، وسواء أتبع أو لم يتبع . ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين .

وفي داخل هذين الاتجاهين العامين كانت هناك خلافات جزئية في استعمالات خاصــة ؛ فقــد اتفق القائلون بعدم عمله إذا كان بمعنى الماضي على أنه لا ينصب المفعــول بــه ، ثم اختلفوا في رفعه للفاعل ، فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الاسم الظاهــر ، وذهب بعضهم إلى أنه يرفعه . وذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع الضمير ، وقال بعضهم يرفعه .

وفــي الإتــباع ذهب جماعة من النحويين إلى جواز الإتباع إذا جاء المعمول قبل التابع ، لأن ضعف اسم الفاعل بالإتباع إنما يحصل بعد مجيء التابع لا قبله . ونســب هذا الرأي إلى البصريين والفراء من الكوفيين . وفي التصغير رأى بعض النحاة أن اسم الفاعل يعمل إذا كان قد استعمل مصغرا ولم يذكر له مكبر .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وقــد ترتب على القول بأن اسم الفاعل لا يعمــل إذا كان بمعنــى الماضــي تقديــرات كثــيرة . وتكلف شديد ، فقد أوجبوا في مفعوله إذا كان تاليا له أن يكون مجرورا بإضافته إليه .

فإن كان التالي له فاعله وجب رفعه ، وأن يأتي المفعول به منصوبا ، وكذلك إذا أضــيف إلــى مفعوله الأول وجب أن يأتي المفعول الثاني منصوبا ، إذا كان قد اشتق من فعل يتعدى إلى مفعولين ، وأن يأتي المفعولان الثاني والثالث منصوبين إذا كان قد أخذ من فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

فــإذا ســئل هؤلاء عن الناصب للمنصوب ، قالوا : يقدر له فعل ينصبه ولا يصح أن يقدر اسم فاعل ، لأن اسم الفاعل المذكور غير عامل ، فالمقدر كذلك يكون غير عامل .

وذهــب بعضهم إلى أن اسم الفاعل الذي يدل على الماضي يكتسب بإضافته للمفعــول قوة تجعله قادرا على أن ينصب المفعول به ، أو المفعولين التاليين ، لأنه أشــبه مــا فيه الألف واللام في امتناع تنوينه ، وما فيه الألف واللام يعمل ولو كان بمعنى الماضي ، فالمضاف للمفعول الأول يعمل كذلك فيما بعده . فالقوة عنده جاءته مــن عدم تنوينه ، ومعنى ذلك أن قوة المقرون بأل جاءت كذلك من عدم تنوينه ، لا من أن أل اسم موصول . واسم الفاعل في موقع الفعل ، والفعل يعمل مطلقا .

وقــد قــوى بعضهم هذا الرأي بقولهم : هو ظان زيدٍ أمس قائما فقائما يتعين نصبه بظان ، لأنه لو أضمر له فعل ناصب لزم حذف أول مفعوليه ، وثاني مفعولى ظــان ، وذلــك ممتــنع ، إذ لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولى ظن . ولأن اسم الفــاعل ــ ظــان ــ طالــب للمعمــول ــ قائما ــ فلا بد من عمله فيه ، كما تؤثر العوامل فيما تطلبه من المعمولات .

ومــن الغريب أنهم في تخريج الآية الكريمة : ﴿ فالق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ﴾ ، يقولون : التقدير : وجعل الشمس والقمر حسبانا ، بــتقدير فعل ناصب لقوله " سكنا " وفعل ناصب لقوله " الشمس والقمر حسبانا " أو

أنــه معطوف على معمول الفعل المقدر الذي نصب سكنا ، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه .

وكأن تقدير عامل واحد لم يكن كافيا ، فقدروا عاملا آخر .

ثم إنهم قالوا : إن معمول اسم الفاعل يجوز أن يتقدم عليه وعلى مبتدئه ، إلا إذا كـــان مقــترنا بــأل فإنـــه لا يصح تقدمه عليه ، لأن جزء الصلة لا يتقدم على الموصــــول ، وقـــد رأى بعضهم جواز تقدم معمول اسم الفاعل المقترن بأل إذا كان المعمـــول ظـــرفا أو جـــارا ومجـــرورا ، لأنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون في غيرهما. مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وشَرَوْهُ بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين ﴾ ، فإنهم يجعلون " فيه " متعلقاً " بالزاهدين " ويرفضون ما يراه الآخرون من أنه متعلق باسم فاعل مقدر مقدم عليه ، أى " زاهدين فيه من الزاهدين " لما فيه من تكلف .

لقد كانت محاولة التماس علة لعمل اسم الفاعل ، وحصرها في مشابهة للفعل المضــــارع ، السبب في كل هذه التعقيدات . ولو أننا أخذنا اللغة كما وصلت إلينا ، لاكتفيـــنا بالقول بأن اسم الفاعل يعمل لأنه جاء في اللغة عاملا ، سواء أكان مقترنا بـــأل أم كـــان مجـــردا مـــنها ، ولأنه كما يقول السيرافى ، كما قال غيره ، طالب للمعمـــول، فلا بد من عمله فيه ، كما تؤثر العوامل فيما تطلبه من معمولات . وإذا أريـــد إيجـــاد مشابهة بين اسم الفاعل والفعل ، فلتكن المشابهة في المعنى هي التي أفضـــت إلـــى المشابهة في العمل . وبهذا نخلص النحو من بعض ما ينوء به ، مما يشق على الدارسين وينفرهم منه ، بدليل أنه يعمل محوّلا إلى صيغ المبالغة اعتبارا بالمعنى لا بالصورة !

المراجع

- شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/٦ وما بعدها .
- شرح الكافية للرضى ١٩٨/٢ وما بعدها .
- شرح التسهيل لابن مالك ٧٢/٣ وما بعدها .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٨١/٢ وما بعدها .
- شرح الأشمونى والصبان ٢١٨/٢ وما بعدها .
- شرح التصريح والشيخ يس ٦٥/٢ وما بعدها .
- همع الهوامع للسيوطى ٩٥/٢ وما بعدها .

*

* *

* * *

مضعّف الثلاثـــى
ومضعّف الرباعى
يتقارضان *

اتفق علماء الصرف على تقسيم المضعّف إلى قسمين هما :

مضّعف الثلاثي ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مثل : ردّ . عَبّ . كَلّ . مَلّ . نَمَّ .

ومضـــعّف الـــرباعى ، وهو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس مثل : عسعس ــ زلزل . كبكب ــ مضمض .

والمضـــعف والمضاعف في عرفهم وفي عرف اللغويين بمعنى واحد ، فقد جاء في كـــتاب ســـيبويه (٣/٥٢٩ ، ٥٣٠) عنوان يقول : هذا باب مضاعف الفعل ثم يبدأ حديثه بقوله : والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد ، وذلك نحو: رددت ... وجـــاء أيضا (٤:٢٤١) هذا باب ما شذ من المضاعف . وكذلك جاء في المقتضب للمبرد (١:٢٤٥ ، ٢٤٦) .

وفـــي لسان العرب لابن منظور : والعرب تقول : ضاعفت الشيء وضعّفته بمعنى واحد . ومثل هذا جاء في القاموس المحيط .

وتقـــارض هاتين الصيغتين يعنى إجازة تحويل كل منهما إلى الأخرى فنحول مـــا انفـــرد به مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي ، ونحول ما انفرد به مضعف الرباعـــي إلى مضعف الثلاثي ، وذلك يثرى مفردات اللغة ، ويضيف إليها ما يزيد على مائتي كلمة ، كما سيوضح فيما بعد .

وقـــد ورد فـــي القـــاموس المحيط (٣٦٠) مادة لغوية استعملت من مضعف الثلاثـــي ، كمـــا اســـتعملت مـــن مضعف الرباعي ، إما بمعنى واحد ، وإما بمعان مختلفة.

وانفرد مضعف الثلاثي، فلم يرد معه مضعف الرباعي في (١٤٣) مادة .

---

* بحث للدكتور أمين السيد ــ عضو المجمع .

كمــا انفــرد مضعف الرباعي ، فلم يرد معه مضعف الثلاثي في (٦٥) مادة وقد بلــغ مجمــوع هذه الأنواع الثلاثة (٥٦٨) مادة، المشترك منها بنسبة مئوية قدرها ٦٣,٤ % ومضعف الثلاثي منها بنسبة ٢٥,٤% ومضعف الرباعي بنسبة ١١,٢%

ونظرا لأن ما يقرب من ثلثي هاتين الصيغتين قد جاء مشتركا بينهما نرى أنه يجــوز أن نحــول ما انفردت به إحدى هاتين الصيغتين إلى الصيغة الأخرى قياسا على الكثرة الواردة ، كما قال ابن فارس (المزهرا : ٢٠٠) : " أجمع أهل اللغة إلا مــن شذ منهم أن للغة العرب قياسا ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض " . وهذا يجيز لنا أن نأخذ بهذا التمويل عند الحاجة إليه .

وعــزى إلى سيبويه وأصحابه أن وزن ربرب ونحوه فعّل فأصله : ربّب ــ أبدل الوسط حرفا من جنس الأول " (المزهر ٥:٢)

ومــا عزى إلى سيبويه وأصحابه يوثق العلاقة بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي .

والكوفــيون يقولــون عــن مضعف الرباعي : إن هذا الباب ونحوه ثلاثي، أصــله : فعّــل ، فاستثقل التضعيف ، فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل (الهمع ١١٥:٢)

وفي كتاب سيبويه (٤١٧:٤) " هذا باب التضعيف : اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم وأن اختلاف الحرف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد ." وفي هــذا بيان لتحويل مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعى، أما عكسه فأمره أيسر من هــذا لأنــه رجــوع بالصيغة إلى الأصل الثلاثي الذي جاءت عليه جمهرة المعجم اللغوى.

وقد منحنا ابن جنى هذا الحق في الخصائص (٣٠٨:١) فقال :

ولمــا كــان الــنحويون بالعــرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين ولمعانــيهم وقصــودهم آمّين ــ جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شعاعه، وشرع أوضــاعه ، ورســم أشكاله ، ووسم أغفاله ... أن يرى فيه نحوا مما رأوا ، ويحذوه

علــى أمثلتهم التى حذوا ، وأن يعتقد في هذا الموضوع نحوا مما اعتقدوا في أمثاله، لا سيما والقياس إليه مصغ وله قابل وعنه غير متثاقل ..

ومما يؤيد اتجاهى هذا ما نقله السيوطى (في المزهر ٢: ٣٠ ، ٣١) عن ابن دريد:

قال في الجمهرة :

قـــالوا : تـــقّ تقاً ، ثم أميت هذا الفعل ، ورد إلى بناء جعفر ، فقالوا : تفتق وقالوا : تتفـــتق الرجل من الجبل ــ إذا انحدر يهوى على غير طريق . وقالوا : الهثّ ، ثم أميـــت ، والحـــق بالرباعي في الهثهثة ، وهو اختلاط الأصوات في الحرب أو في صخب ...

وكذلـــك قال ابن دريد عن : الجعّ ، القحّ ، الكحّ ، الذعّ ، الرف ، شعّ ، شغ ، صعّ ، ضعّ ، ضغّ ، لعّ ، قهّ .

وقـــد رجعـــت إلـــى القـــاموس المحـــيط فوجـــدت كثيرا مما أميت قد دونه الفـــيروزابادى وذكـــر معانـــيه ، ولم ينص على شئ من هذا بأنه أميت . ولم يذكر الثلاثـــي مـــن (صعصع) وقد قال ابن دريد : وأميت قه ، وقيل قهقه . والذي في القاموس المحيط : قهقه : رجّع في ضحكه ، أو اشتد ضحكه ، كفه فيهما ، أو : فة: قال في ضحكه : فه ، فإذا كرره قيل : قهقه .

فابـــن دريد يتحدث عن الإماتة لبعض الصيغ واستعمال صيغ أخرى بدلها ، ومَـــنْ جـــاءوا بعده يحيون ما أميت ، فهل لنا أن نقفوا آثار هؤلاء فنجدد اللغة قياسا على اللغة !

وقـــد عُـــرِضَ مقترحـــي هذا على مؤتمر المجمع الموقر في الدورة الثامنة والخمســـين في الجلسة الخامسة من جلساته ، تابعا لتعليقي على بحث للأستاذ سعيد الأفغانـــي عضـــو المجمع (سورية) بعنوان " تاريخ كلمة " ولما لم أجد معارضة عـــددْت الســـكوت موافقة ، وقمت بإحصاء للمضعف من الثلاثي ومن الرباعي من القاموس المحيط على ما سبق في الحديث عن تقارض هاتين الصيغتين .

وفيما يلي نص ما ألقى في مؤتمر العام الماضي :

هــذا وأرجو التفضل بإضافة كلمة عن مضعف الثلاثي ونقله إلى مضعف الرباعي في متن اللغة ، فقد رجعت إلى القاموس المحيط في بعض أبوابه ، فوجدت أن عددا كبيرا من مضعف الثلاثي انتقل إلى مضعف الرباعي ، أحيانا بنفس المعنى ، وأحيانا بمعنى آخر ، ومن ذلك بإيجاز :

أرّ : أرأر ــ بــر : بربرة ــ ترت ترترة ــ ثر : ثرثرة ــ جر : جرجرة ــ الحر : الحرحاء ــ الخرير : الخرخرة : الدر : الدردرة ــ الذر : الذرذار ــ الزر: الزرزور ــ السر : سرسور ــ الشر : الشراشر ــ الصرة : الصرصر ــ الطر : الطرطور ــ الظِر : الظرظور ــ العر : العرعرة ــ غر : غرغر ــ فر : فرفر ــ القر : القرقرة ــ الكر : كركر ــ مر : مرمرة ــ هر : هرهرة .

الرع : الرعرعة ــ السع : السعة ــ شع : شعشعة ــ الضع : الضعضعة ــ الطــع : الطعطع ــ الفع : الفعفع ــ كع : كعكع ــ مع : معمع ــ النع : النعنع ــ الوع : الوعوع ــ جفة : جفجفة ــ حف : حفحف ــ خف : خفخفة ــ دف : دفدف ــ ذف : ذفذف ــ رف : رفرف ــ زف : زفزف .

وإن الداعــي إلى هذا كان سؤالا عن كلمة ابتكرها أحد المترجمين المتمكنين مــن اللغــة العربية وهذه الكلمة ينبغى أن تنظر إليها معاجمنا وتضيفها إلى متنها ، لأنهــا لا تخرج عن مثال من الأمثلة الكثيرة التي وردت في اللغة العربية ، من نقل مضــعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي . هذه الكلمة هي الخصخصة بمعنى تحويل القطــاع العــام إلى قطاع خاص ، وهى لا تزيد على أنها من جعل مضعف الثلاثي (خــصّ) مــن مضعف الرباعي (خصخص) والله من وراء القصد . وفيما يلي الإحصاء المتحدث عنه من قبل ، ولم أفرق فيه بين الأسماء والأفعال :

*

* *

* * *

إحصاء
لمضعف الثلاثي ومضعف الرباعي
من القاموس المحيط

أولا : ما جاء مشتركا بين الصيغتين .

الجزء الأول

١- تبّ ... تَبَّت يداه : ضلتا وخسرتا ، وأتب الله قوته : أضعفها . وتبتب : شاخ

٢- ثَبّ : جلس متمكنا ، كثبثب ، والأمر : تمّ .

٣- جَبَّ : قطع ... والجبجب : المستوى من الأرض .

٤- الحبّ : الوداد ... والحبحبة : جرى الماء قليلا كالحبحب .

٥- الخَبّ : الخدّاع ... وخببت كعلمت ... وخبخب : غدر ...

٦- دَبّ : مشى على هينته ... والدبدبة : كل صوت كوقع الحافر على الأرض .

٧- ذبّ عنه : دفع ومنع ... والذبذبة : تردد الشيء المعلق في الهواء .

٨- ربّ : جمع وزاد ولزم ... والربرب : القطيع من بقر الوحش .

٩- زَبّ يَــزَبّ فهو أزبّ : كثر شَعَره ... والزَّبزَب : ضرب من السفن ، وزبزب : غضب ، أو انهزم في الحرب .

١٠- سبّه : شتمه ... وتَسَبْسبَ الماء : جرى وسال ... وسبسبه : أساله ...والسبسب : المفازة أو الأرض المستوية .

١١- شبّ يشب .. وشَبّت النار ... وشَبْشَ : تَمَّمَ ...

١٢- صبّه : أراقه ... وصبصبه : فرقه ومحقه فتصبصب .

١٣- الضبّ ... أرض مَضَبّة وضَبَبَة : كثيرته ... والضَّبْضَب : السمين ..

١٤- الطّب : علاج الجسم والنفس ... والطبطبية :الدِّرة . وطبطب : صوت ...

١٥- العَبّ : شرب الماء ... والعبْعَبُ : نَعْمة الشباب .

١٦- الغبّ : عاقبة الشئ ... والغبغب : صنم ، واللحم المتدلى تحت الحنك كالغَبَب.

١٧- قَبّ القوم : صَخِبوا في الخصومة ... وقبقب : هدر وصوت وحمق ...

١٨- كبّه : قلبه وصرعه كأكبه . وكبكبه فأكب وهو لازم متعد .

١٩- ألبّ بالمكان : أقام كلبّ ... ولبالب الغنم : جلبتها .

٢٠- نَبّ ينِب نبا ونبيبا ونبابا بالضم ، ونبنب : صاح عند الهياج .. ونبنب : طول عمله في تحسين .

٢١- الوَبّ : التهيؤ للحملة في الحرب كالوبوبة .

٢٢- الهبّ والهبوب : ثوارن الريح ، وهبّ التيس تهب ويهب هبيبا وهبابا وهِبّة : نبّ للسفاد ، كاهتب وهبهب .

٢٣- حتّه : فركه وقشره فانحتّ ونحاتّ ، والمرقُ : سقطت كانحتّت وتحاتت وتَحَتْمَتَتْ .

٢٤- الرَّت : الرئيس ... والرُّته : العجمة .. وأرتّه الله فرتّ . ورَتْرَتَ : تعتع في التاء .

٢٥- عَتَّهُ : رد عليه الكلام مرة بعد مرة . والعتعت كبلبل وربرب : الجَدْى .. والعتعتة : الجنون ، ودعاء الجدى بعَتْ عَتْ .

٢٦- الفتّ : الدق والكسر بالأصابع ... والفتفتة : أن تشرب الإبل دون الرى .

٢٧- القَتّ : نمّ الحديث كالتقتيت والقتقتة ... والكذب .

٢٨- كتّ البعيرُ يكت : صاح صياحا لينا .. الكتيت : المشى رويدا ، أو مقاربة الخطو في سرعة كالكتكة والنكنكت ... وكتكت : ضحك ...

٢٩- اللتّ : الدق ... واللتلتة : اليمين الغموس ...

٣٠- المتّ : المد والنزع ... والتوسل بقرابة كالمتمتة .

٣١- نتّ منخِره غضبا : نفخ ... ونَتْنَتَ : تقذّر بعد نظافة .

٣٢- الوتّ ويضم : صياح الورشان كالوتة بالضم ، والوتاوت : الوساوس .

٣٣- الهتّ : سرد الكلام ... كالهتهتة . وهتهت في كلامه : أسرع .

٣٤- أثّ النبات يئث (مثلثة ،: كثر ... والأثائث : الكثيرات اللحم .

٣٥- بثّ الخَبَر ... نشره .. وبثّ الغبار وبثبثه : هيجه .

٣٦- الجث : القطع ... وتجثجث الشَّعَر : كثر ... والطائر : انتفض ...

٣٧- حثه عليه واستحثه وأحثه واحتثه وحثثه وحتحثه : حضّه .

٣٨- العثة بالضم : سوسة تلمس الصوف ... والعثعث : الفساد ، وعثعث : حرّك وأقام . والعثائث : الشدائد .

٣٩- الغث : المهزول ... والغثغثة : القتال الضعيف بلا سلاح .

٤٠- القثّ : الجرّ والسّوق . والقثاثة : الجماعة . والقثقثة : وفاء المكيال ، وتحريك الوتد لنزعه .

٤١- الكَــث! : الكثيف .. والكثكث كجعفر وزبرج : التراب وفتات الحجارة ... وقد أكث وكثكث .

٤٢- اللث والإلثاث واللثلثة : الإلحاح والإقامة ودوام المطر ...

٤٣- مَــثّ الــنِّحْيُ : رشــح ، كمثث ... ومثمث : أسبغ الفتيلة بالدهن وخلط وتعتع وحرك ..

٤٤- نثّ الخبر : .. أفشاه . ونثنث : عرق كثيرا .

٤٥- الهثهثة : الاختلاط والظلم .. والهث : الكذب .

٤٦- بجّ : شق وطعن بالرمح ... والبجبجة : شئ يفعل عند مناغاة الصبى ... وبجبج لحمه : كثر واسترخى .

٤٧- ثجّ الماء : سال ، كانثج وتثجثج .

٤٨- الحجّ : القصد . وحجحج : أقام ونكص وكف وأمسك عما أراد قوله ...

٤٩- الخــجّ : الدفع والشق ... والخجخجة : الانقباض والاستخفاء . ورجل خجّاجة خجخاجة : أحمق لا يعقل .

٥٠- دجّ يــدج دجــيجا : دب في السير والبيت ... وليلة ديجوج ودجداجة : مظلمة وتدجدج : أظلم كدجدج .

٥١- الــرجّ : التحريك والتحرك والاهتزاز والحبس ... والرجرجة : الاضطراب ، كالارتجاج والترجرج .

٥٢- ســجّ الحــائطَ : طينه . والمسجة : خشبة يطيّن بها ... ويوم سجسج : لا حرّ ولاقر ... والسجسج : الأرض ليست بصلبة ولا سهلة .

٥٣- عجّ يعج عجيجا وعجا : صاح ورفع صوته كعجعج .

٥٤- الفــجّ : الطريق الواسع بين جبلين ... والفجفج كفدفد وهدهد وخلخال : الكثير الكلام المتشبع بما ليس عنده .

٥٥- الكُجة : لعبة يأخذ الصبى خرقة فيدوّرها كأنها كرة .. وكجّ : لعب بها . والكجكجة : لعبة تسمى است الكلبة .

٥٦- لجّ : تردد في كلامه ... وتلجلج دَارَه : أخذها منه .

٥٧- مجّ الشراب من فيه : رماه .. ومجمج في خبره : لم يُبَيّنْه .

٥٨- نُجّت القرحة تنج نجا ونجيجا : سالت بما فيها . ونجنج : مَتَع وحرك ...

٥٩- الهجاجــة : الهــبوة التى تدفن بالتراب ، والأحمق كالهجهاج .. والهجهاج : النّفور والشديد الهدير من الجمال .

٦٠- أحّ : سعل ... وأحأح زيد : أكثر من قوله : ياأُحاح . وأَحَيّ : تنحنح وأصله : أحح ، كتظنى أصله : تظنن .

٦١- بَحِــحَ : أخذته بُحّة ... وتبحبح : تمكن في المقام والحلول كبحبح ، والبحبحة : الجماعة .

٦٢- الجحّ : بسط الشئ ... والجحبح : السيد كالجحباح . ج جحا جح ...

٦٣- الدّحّ : الدش والنكاح ... والدحداح والدحدح : المرأة والناقة العظيمتان .

٦٤- الذح : الضرب بالكف ... والذحذحة : تقارب الخطو مع سرعة .

٦٥- الرح محركة : سعة في الحافر محمود .. وشئ رحرح ورحراح ورحرحان : واسع منبسط

٦٦- زحّه : نحاه عن موضعه ... وزحزحه عنه : باعده فتزحزح .

٦٧- السحّ : الصب والسيلان من فوق كالسموح والتسحسح والتسحح .

٦٨- الشح أمثلثه : البخل والحرص ... شححت بالكسر به وعليه تَشَح ... وهو شحاح كسحاب وشحيح ، وشحشح وشحشاح ..

٦٩- الصح بالضم والصحة بالكسر والصحاح بالفتح : ذهاب المرض ... والصحصح والصحصاح والصحصحان : ما استوى من الأرض .. وصحصح الأمر : تبيّن .

٧٠- ضحضح السراب : ترقرق كتضحضح . والضح بالكسر : الشمس وضوؤها وضحضح : تبين .

٧١- الطحّ : البسط .. وطحطح : كسر وفرق وبدّد إهلاكا .

٧٢- فحيح الأفعى : صوتها من فيها ... وفحفح : صحح المودة وأخلصها كفحّ .

٧٣- القُح : الخالص من اللؤم والكرم وكل شئ . وقد فَح فحوحة .. والقحقحة : تردد الصوت في الحلق .

٧٤- الكُحّ : القح .. عربيّ كح وعربية كحة . والكحكح كهدهد وسمسم : العجوز الهرمة ..

٧٥- ألح عليه في السؤال : ألحف ... ولحلحوا : لم يبرحوا مكانهم كتلحلحوا .

٧٦- المَحّ : الثوب البالى .. وخالص كل شئ .. والمحاح ككتان : الكذاب والمحماح : الخفيف النزق . ومحمح فلانا : أخلص مودته .

٧٧- نحّ ينيح نحيحا : تردد صوته في جوفه كنحنح وتنحنح ... ونحنحه : رده ردا قبيحا .

٧٨- الوحوحة: صوت معه بَحح ، والنفخ في اليد من شدة البرد .. والوحّ : الوتد ..ورجل فقير ، ومنه : أفقر من وحّ أو من الوتد .

٧٩- بخبخ البعير : هدر .. وبخّ : سكن من غضبه ، وفي النوم : غط كبخبخ .

٨٠- النخّ : عصارة السمسم والعجين الحامض .. وقد تخّ .. وأتخّه .. والتختخة : اللكنة .

٨١- جـخّ : تحول من مكان إلى آخر كجخجخ . وتجخجخ . وجخجخ : كتم ما في نفسه ونادى وصاح وقال : جخ جخ .

٨٢- الـدَّخ : الدخـان .. دخدخ : ذلّل وكف .. والدخَخ : سواء وكدورة . ورجل دُخْدُخ : قصير .. وتدخدخ : انقبض .

٨٣- الرخاخ كسحاب من العيش : الواسع ، ومن الأرض : الرخوة .. والإرخاخ : المبالغة في الشئ .. وطين رخرخ ورخراخ : رقيق .

٨٤- زخّه : أوقعه في وهدة .. وزخزها : جامعها كزخّها .

٨٥- السخاخ كسحاب : الأرض اللبنة الحرة كالسخاسخ . وسخّ في الحفر والسير : أمعن .

٨٦- الشـخ : الـبول .. وشـخّ فـي نومـه : غط . وشخشخ : امتد كالقضيب ، والشخشخة : صوت السلاح .

٨٧- الطـخّ : رمـى الشـيء وإبعاده .. والطخطاخ : الشئ الخلق . والطخطخة : تسوية الشيء وضم بعضه إلى بعض .

٨٨- الفخّ : المصيدة ... وفَخّ النائم ..: وفخفخ : فاخر بالباطل .

٨٩- لخّ في كلامه : جاء به ملتبسا مستعجما .. واللخلخانية : العجمة في المنطق " كاللخلخة "

٩٠- مخّخ العظم وتمخّخه وامتخّه ومخمخه : أخرج مُخّه .

٩١- الـنخّ : السـير العنـيف ، والإبل تُناخ .. ونخنخه : نحاه .. والإبل : أبركها فتنخنخت .

٩٢- الوخّ: الألم والقصد. والوخوخة : حكاية صوت طائر.. والوخواخ : العِنّين ..

٩٣- الجدّ ... والجَدْجَد : الأرض الصلبة .

٩٤- الحد : الحاجز بين شيئين .. والحدحد كفدفد : القصير .

٩٥- الخدّان ... والخدّ : الطريق .. وكهدهد : دويبة .

٩٦- صَدّ عنه صدودا: أعرض... وصَدْصَدُ: امرأة. وصداصد كعلابط: جبل لهذيل.

٩٧- العدّ : الإحصاء ... والعدعدة : العجلة والسرعة في المشي .

٩٨- الفديــد : رفع الصوت أو شدته .. وكذا الفدفدة ، وقد فدّ .. وفدفد : عدا هاربا من سبع أو نحو .

٩٩- القد : القطع المستأصل ... وكفلفل : جبل به معدن البِرَام .

١٠٠- الكــد : الشدة والإلحاح والطلب .. والكدكدة : الإفراط في الضحك كالكدكاد بالكسر .

١٠١- المدّ : السيل ... والمدمد : النهر والجبل .

١٠٢ـ الهدّ : الهدم الشديد .. والهدهد (م) وهدهد الطائر: قرقر، وهدهد الصبيَّ : حركه لينام .

١٠٣ـ الجذّ : القطع المستأصل ... كالجذجذة .

١٠٤ـ الحذ : الجذ والحذة بالضم : القطعة من اللحم . وقَرَبٌ (حصان) حذحاذ : سريع

١٠٥ـ غــذّ الجرح : سال . وأغذ السير وفيه : أسرع . وغذغذ منه نقصه كغذّه . وتغذغذ : وثب .

١٠٦- الفذّ : الفرد .. وفَذْفَذَ : تقاصر ليثب خاتلا .

١٠٧- القذة : ريش السهم ... والبرغوث ... وتقذقذ في الجبل : صعد .

١٠٨- مذمــذ : كذب ، وهو مِذْميذ ومذيذ : كذاب . والمِذماذ : الصيّاح والمذمذى : الظريف

١٠٩- الهذّ : سرعة القطع .. والهذهاذ والهذاهذ : القطاع .

١١٠- الأرّ : السوق والمطرد ... وأرأر : من دعاء الغنم

١١١- البِرّ : الصلة والجنة والخير ... والبربرة : صوت المعز وكثرة الكلام . بَرْبَرَ فهو بربار . ودلو بربار : لها صوت . وبربر : جبل .

١١٢- ترّ العظم : بان وانقطع ... والترترة : التحريك وإكثار الكلام .

١١٣- الــثَّرَّة مــن العــيون : الغزيرة ... والمرأة الكثيرة الكلام كالثارّة والثرثارة

والنثر : التفريق كالنثرثرة .

١١٤- الجـــر : الجذب ... والجرجرة : صوت يردده البعير في حنجرته . وجَرْجَرَ الشرابُ : صوَّت .

الجزء الثانى :

١١٥- الحـــرّ : ضد البرد .. والحرحار : موضع ببلاد جهينة .. الحرّية : الأرض اللينة الرملية ، ومن العرب : أشرافهم .

١١٦- الخريـــر : صوت الماء والريح والعقاب إذا جفت كالخرخر .. وغطيط النائم كالخرخرة .

١١٧- الـــدّرّ : النفْس واللبن ... والدردر : مغارز أسنان الصبى ، وتدردرت اللحمة اضطربت ، ودردر البسرةَ : لاكها .

١١٨- الذّرّ : صغار النمل ... والذرذار : المكثار .

١١٩- الـــزر : الـــذى يوضـــع فـــي القميص .. والزرير كأمير : الذكى الخفيف كالزرازر والزرزار ..، وزرزار : صوت .

١٢٠- الســـر : مـــا يكـــتم كالسريرة ... والتسرسر في الثوب : التهلهل . وسرسر الشفرة : حدها .

١٢١- الشر : نقيض الخير ... وشرشره : قطعه .

١٢٢- الصرة ... والصر : شدة البرد أو البرد .. وصَرّ : صاح كصرصر .

١٢٣- الطَّر : الشد والسوق الشديد ... وطرطر : طرمذ " عليه فهو طرماذ : صلف مفاخر "

١٢٤- الظِّر : الحَجَر (ج) ظُران وظِران كالأظرور والظرظور .

١٢٥- العُر والعرة : الجرب ... وقد عُرت فهى معرورة ، وتعرعرت .

١٢٦-غره : خدعه .. وغرغر : جاد بنفسه عند الموت .

١٢٧- الفَرّ والفرار : الروغان والهرب . فر يفر ... وفرفره : صاح به .

١٢٨- القُر : البرد ... والقرقرة : الضحك .

١٢٩- كــرّ عليه : عطف ، وكرّ عنه : رجع ... وكرره تكريراً... وكركره : أعاده مرة بعد أخرى .

١٣٠- مرّ مرًّا : جاز وذهب ... ومرره : جعله مُرًّا . وتمرمر : اهتزّ وترجرج .

١٣١- الورّة : الحفيرة في الأرض، والوروري كبربرى : الضعيف .. وورور نظره : أحدّه .

١٣٢- هرّه : كرهه وهرهر بالغنم : دعاها إلى الماء أو أورها كأهرّ .

١٣٣- جزّ الشَّعَر : قطعة ، والجزيزة : خصلة من صوف ، كالجزجزة .

١٣٤- الحز : القطع ... والحزحزة : ألم في القلب من خوف أو وجع .

١٣٥ــ الخــز مــن الثياب ... والخزخز بالضم : الغليظ . وكعلبط وعلابط : القوى الشديد .

١٣٦- رزّ الرجلَ : طعنه ... ورزرزه : حركه ، والحمل : سوّاه .

١٣٧- عــزّ .. كــتعزّز وقوى بعد ذله ... وعَزْعَز بالعنز فلم تتعزعز : زجرها فلم تتنحّ .

١٣٨- غزّ فلان بفلان : اختصه من بين أصحابه ... والغُزّ : الشدق كالغُزغز .

١٣٩- فــزّ عنى : عدل وانفرد ... وتفزّز عنى وافتزّ : غلب ، وفزفز : طرد إنسانا أو غيره .

١٤٠- القــزّ : الوثب ، والانقباض للوثب .. وابن قزقز بالضم : محدّث . وقَزقَزّ : موضع ، وقزاقز من الشئ : نبذ منه .

١٤١- لزّه لزا : شده وألصقه ... وتلزلز : تحرك .

١٤٢ــ مزّه : مصه . والمزة : المصّة ... ومزمزه : حركه فتمزمز ...

١٤٣- النّزّ : ما ينحلب من الارض من الماء ... والنزنزة : تحريك الرأس ...

١٤٤- الوزّ : الإوز ... والوزوز : الموت ... والوزوزة : الخفة وسرعة الوثب .

١٤٥- هزه وبه : حركه ... والهزهزة والهَزاهز : تحريك البلايا .. وهزهزه : ذلّله وحركه .... وتهزهز إليه قلبى : ارتاح للسرور ...

١٤٦- البس : السوق اللين ... والبسبس : القفز الخالى ... وبسبس : أسرع ..

١٤٧- الحسّ : الجلبة ... وحسست ... اللحم : جعلته على الجمر ، كحسحسته .

١٤٨- الرسّ : ابتداء الشئ ... ورسرس البعيرُ : تمكن للنهوض .

١٤٩- عسّ : طاف بالليل ... وعسعس الليلُ : أقبل ظلامه أو أدبر ...

١٥٠- غسّ في البلاد: دخل ومضى ... وغسّ فلانا في الماء : غطه .. كغسغس ...

١٥١- الفسفاس : الأحمق ... والفسيس : الضعيف العقل أو البدن .

١٥٢- الفَــس في العلم كالفِسيس . وفسّهم : آذاهم بكلام قبيح . والفسفاس : السريع والدلــيل الهــادى ... كالفَســفس .. وفسفســتُه : تحريكه . وتفسفس الصوت : تسمعه. وفسفس : أسرع .

١٥٣- الكَــس : الدق الشديد كالكسكسة . والكسكاس : القصير الغليظ . والتكسس : التكلف . والكسكسة لتميم لا لبكر .

١٥٤- اللسّ : الأكل واللمس ... واللسلاس واللسلسة بكسرهما : السنام المقطوع .

١٥٥- مسســته أمَسُّــه مســاً : لمســته ... والمسّ : الجنون . والمسماس بالكسر والمسمسة : اختلاط الأمر والتباسه .

١٥٦ــ النس : السوق والزجر كالنسنسة ... ونسنس : ضعف .. وتنسس منه خبرا : تنسَّمه .

١٥٧- الــوسّ : العــوض ... والوســواس : الشيطان ... والوسوسة : حديث النفس والشيطان بمالا نفع فيه ... وقد وسوس له وإليه .

١٥٨- هســه : دقه وكسره ... والهسيس : الكلام الخفى .. والهسهسة : تسلل الماء كالتهسهس .

١٥٩- الــبشّ والبشاشة : طلاقة الوجه .. وأبشت الأرض : الْتف نبتها ... وتبشبش به : آنسه وواصله .

١٦٠- جشّه : دقه وكسره ... وجشّ البئر : كنسها ونقاها كجشجشها ...

١٦١- حَشّ النار : أوقدها ... وتحشحشوا : تفرقوا وتحركوا ، كحشحشوا .

١٦٢- خَشَشْت فيه : دخلت ... وتخشخش: صوّت . وفي الشجر : دخل وغاب .. والخشخشة : صوت السلاح وكل شئ يابس إذا حكّ بعضه ببعض .

١٦٣- الــرش : نفــض الماء والدم والدمع كالتّرشاش ... والرشراش : الرخو من العظام ... كالرشرش .. والرشرشة : الرخاوة والإطافة بمن تخافه ..

١٦٤- العَشــعش ويضــم : العُــش المتراكب بعضه فوق بعض ، وعشّش الطائر تعشيشا : اتخذ عشا كاعتشّ ..

١٦٥- فَــشّ الوطب : أخرج ما فيه من الريح ... وفَشْفَش : ضعف رأيه وأفرط من الكذب .

١٦٦- قَــشّ القــوم قُشوشا : صلحوا بعد الهزال .. وأقشّ من الجدرى : برأ منه ، كتقشقش . والمقشقشتان : " قل يأيها الكافرون " و " الإخلاص " .

١٦٧- الكُــشّ : الذي يلقح به النخل ... والكشكشة : الهرب ... وكَشيشُ الأفعى وقد كشكشت .

١٦٨- اللّشّ : الطرد ... واللشلشة : كثرة التردد عند الفزع ... وهو جبان لشْلاش .

١٦٩- المــشّ : الخلــط حــتى يــذوب .. ومــص أطراف العظام .. كالتمشُّش. والمشمشة: الخفة والسرعة .. والمشمش : ثمر معروف .

١٧٠- النّشّ: السَّوق الرقيق ... ونَشْنَشَ الطائر ريشه بمنقاره ... نتف منه .

١٧١- هَشّ الورق يهشُّه هشا: خبطه بعصا... والهشهاش : الحسن الخلق السخي .. وهشّشــه : استضــعفه .. وهشهشــه : حركه .. والمتهشهشة : المتحببة إلى زوجها.

١٧٢- بــصّ يبِص بصيصا : برق ولمع .. وبعير بصباص : ضامر ... وبصبصت الأرض : ظهر منها أولُ ما يظهر ، كبصَّصَتْ وأبصّت .

١٧٣- الجِص معروف ... ومكان جُصَاجص بالضم : أبيض مستو .

١٧٤- الحَصّ : حلق الشعَر .. وحصحص : بان وظهر .

١٧٥-الدّصدصة : ضربك المنخل بيدك . ودَصّ : خدم سائسا .

١٧٦- رصّه : ألزق بعضه ببعض ... والرَّصاصة مشددة : البخيل ، وحجارة لازقة بحوالى العين الجارية كالرصراصة ... ورصرص البناءَ : أحكمه وشدده .

١٧٧- العصّ : الأصل ... وعصّ كملّ : صلب واشتد ... والعصعص كقنفذ وعلبط وحجب ... عجب الذنب . والعصعصة : وجعه .

١٧٨- الغُصــة : الشــجا ... والغصــغص كجعفر : نبت . ومنزل غاص بالقوم : ممتلئ.

١٧٩- الفــصّ للخــاتم مثلثة ... والفصفصة : العجلة في الكلام ... وفصفص : أتى بالخبر حقا .. وفص الجرحُ : ندى وسال .

١٨٠- قــصّ أثره قصا : تتبعه ... ورجل قصقاص : غليظ ... وقصقص بالجرو : دعاه . وتقصقص كلامه : حفظه .

١٨١- اللص : فعل الشئ في ستر . والسارق ويثلث ... ولصلصه : حركه ..

١٨٢- المــص : الشــرب شــربا رفــيقا ... وإنــهُ لَمصَامص : أى حسيب ذاك . والمصمصة : المضمضة ... ومُمَصْمِصَة الذنوب : مُحَمِّصَتَها .

١٨٣- نص الحديثَ إليه : رفعه ... ونصنصه : حركه وقلقله .

١٨٤- الــوَص : إحكام العمل . والوصوص والوصواص : خرق في الستر بمقدار عين تنظر فيه ... ووصوص : نظر فيه .

١٨٥- هصــه : وطــئه فشدخه ... والمهصهصة : عَيْن اللصوص بالليل خاصة . وهصهصه : غمزه ..

١٨٦- الــبض : الــرخص الجسد الرقيق ... وجارية بضبضة وباضّة وبضباضة . ورجل بُضابض : قوى .

١٨٧- حضه عليه حضا : حثه ... والحضحض كقنفذ : نبت .

١٨٨- الخضــاض كسحاب : اليسير من الحلى ... والخضخاض : نَفط أسود رقيق تهنأ به الإبل الجرب ... والخضخضة : تحريك الماء ... وتخضخض: تحرك.

١٨٩- الرضّ: الدق والجرش... ورضرضه: كسره. والحجارة تترضرض: تتكسر.

١٩٠- غض طرفه .. غضّا : خفضه ... وغضغضه : نقصه ، كغضه فتغضغض.

١٩١- الفض : الكسر بالتفرقة ... ودرع فضفاض وفضفاضة : واسعة .

١٩٢- قض اللؤلؤة : ثقبها ... والقضقاض ... الأسد (ويضم وليس فُعلال سواء كالقُضائض)

١٩٣- لضّ ولضلاض : حاذق في الدلالة . ولضلضتُه :التفاته يمينا وشمالا .

١٩٤- مضه الشئ : .. بلغ من قلبه الحزن به ... والمضمضة : تحريك الماء في الفم.

١٩٥- نض الماءُ : سال قليلا قليلا ... وحية نضناضة ونضناض : لا تستقر في مكان .

١٩٦- هضه : كسره ودقه ... كاهتضه وهضهضه فيهما .

١٩٧- بط الجرحَ : شقه ... والبطبطة : صوت البط أو غوصه في الماء ...

١٩٨- الخطّ : الكتب ... وخطخط في سيره : تمايل كلالا .

١٩٩- الرطيط : الجلبة والصياح ... والرطراط : الماء أسأرته الإبل .

٢٠٠- شط شطا : بعد ... والشطشاط : طائر ....

٢٠١- عط الثوبّ : شقه ... والعطعط كهدهد : العقود من الغنم

٢٠٢- غطه في الماء : غطسه ... غطغط البحر : علت أمواجه كتغطغط ... والغطغطة : حكاية صوت يقارب صوت القطا ..

٢٠٣- الأفطّ : الأفطس ... والفطافط : الأصوات عند الزجر .. فطفط : تكلم بكلام لا يفهم .

٢٠٤- القط:القطع ... وقطقطت السماء : أمطرت ... وتقطقط : ركب رأسه

٢٠٥- لطّ بالأمر : لزمه ... واللِّطلط : الغليظ الأسنان .

٢٠٦- مطّه : مده ... مطمط : توانى في خطه أو كلامه ، وتمطمط الماء : خثُر .

٢٠٧- النط : الشد والمد ، وقد نط يَنِط . والنطنط كفدفد وفلفل وسلسال : الطويل .

٢٠٨- الوّط : صوت الوطواط .

٢٠٩- الهطـط بضـمتين : الهلكـى مـن الناس ... والهطهطة : .. سرعة المشى والعمل ..

٢١٠- شظّه الأمر : شق عليه ... والشظشظة : فعل زُبّ الغلام في البول .

٢١١- عظّته الحرب كعضّته ... وعظعظ السهمُ عظعظه ... : ارتعش في مضيه ...

٢١٢- الكظة : البطنة ... وهو يتكظكظ عند الأكل : ينتصب قاعدا كلما امتلأ بطنُه.. والكظكظة : امتداد السقاء إذا ملأته تراه يستوى كلما صببت الماء فيه .

٢١٣- اللـظ : الـرجل العسر المتشدد كاللظلاظ ... ويوم لظلاظ : حار .. وتلظّظ الحية ولظلظتها : تحركها .

٢١٤- المـظ : شـجر الـرمان ... ومظظته : لممته ... وأمظظت العود الرطب : توقعت ذهاب نُدُوّته وعرضته لذلك ... والمظمظة : الذبذبة .

الجزء الثالث :

٢١٥- الـبعّ : الصبّ في سعة وكثرة ... والبعبع : حكاية صوت الماء المتدارك إذا خـرج من إنائه ... وبهاء : حكاية بعض الأصوات ، وتتابع الكلام في عجلة .. والبعابعة : الصعاليك .

٢١٦- التّعّ والتعة : الاسترخاء ... والتعتع : الفأفاء .. وتعتع في الكلام : تردد ...

٢١٧- ثع يثيع : قاء . والثعثع : اللؤلؤ والصدف ... والثعثعة : كلام فيه لثغة .

٢١٨- جـعّ : أكـل الطيـن ... والجعجع : ماتطا من من الأرض ... والجعجعة : صوت الرحى . وتجعجع : ضرب بنفسه الأرض من وجع .

٢١٩- الخُعْخُع كهدهد : نبت أو شجرة . وخعّ الفهد يخع : صات من حلقه إذا انبهر في عدوه .

٢٢٠- الـدع : الدفـع العنـيف ... والدعـداع : القصير ... ودعدع : عدا في بطء والتواء.

٢٢١- ذعـذع المـال وغيرَه : بدده وفرقه ، فتذعذع ... والذعاع : الفرق ، الواحد كسحابة ومن النخل : رديئة ، كذعاذعة ..

٢٢١- الرعـــراع : الـــيافع الحسن الاعتدال مع حسن شباب كالرعرع ... والرعاع كســحاب: الأحــداث الطغـــام ، وكسحابة: النعامة ومن لا فؤاد له ولا عقل ، والرعّ: السكون .

٢٢٣- السعيع كأمير ، والسّع بالضم : الشيلم ... والسعسة : دعاء المعزى بَسعْ سَعْ والهرم والغناء كالتسعسع ... وتسعسع الشهر : ذهب أكثره ..

٢٢٤- الشعشـــع والشعشاع ... : الخفيف والحسن ... والشعاع كسحاب : التفريق ... وشع البعير بوله : فرقه .. وشعشع الشراب : مزجه .

٢٢٥- الضعضـــاع : الضـــعيف مـــن كـــل شئ ... كالضعضع ... والضعّ : تأديب الناقة ..

٢٢٦- الطعّ : اللمس ، والطعطع كفدفد : المطمئن من الأرض ...

٢٢٧- مــاء قُــعّ وقُعــاع : شديد المرارة ... والقعقاع : من إذا مشى سمع لمفاصل رجلــيه تقعقع ... وقعّه كمدّه :اجترأ عليه بالكلام ... وقعقعت عُمدهم وتقعقعت : ارتحلوا ...

٢٢٨- كــع يكــع كعوعا : جبن وضعف فهو كعّ وكاعّ وكعكع بالضم .. وأكععته : خوفته .. ككععته فتكعكع هو .

٢٢٩- اللعـــاع كغـــراب : نبت ناعم في أول ما يبدو .. وألعّت الأرض : أنبتتها ... واللعلع : السراب ... واللعلاع : الجبان . واللَّعَّة : العفيفة المليحة .

٢٣٠- المعّ : الذوبان ، والمعمع : المرأة التى أمرها مُجْمَعٌ لا تعطى أحدا من مالها شيئا . والمعمعة : القتال .

٢٣١- النَّعّ : الرجل الضعيف .. والنَّعناع والنَّعنع : بقل معروف .. والنعنعة : رُتَّة في اللسان .

٢٣٢- الوَعّ : ابن آوى ، كالوعوع ، وهو الخطيب البليغ ...

٢٣٣- البغبغ كقنفذ : البئر القريبة الرشاء ... والبُغ : الجمل الصغير .

٢٣٤- الرغيغة : العيش الصالح ... والرغرغة : رفاغة العيش .

٢٣٥- الزُّغ بالضم: صُنان الحبش ، والزُّغزغ كهدهد: طائر، والقصير الصغير ...

٢٣٦- شغَّ البعير ببوله : فرقه ... والشغشغة : تحريك السنان في المطعون .

٢٣٧- صغّ : أكل أكلا كثيرا ، وصغصغ شَعَره : رجّله ...

٢٣٨- الضغيغ كأمير : الخصب ... والضغضغة : لوك الدرداء . ضغضغ اللحم في فيه : لم يحكم مضغه .

٢٣٩- التُّفّ ... وسخ الظفر ... والتفتاف : من يلتقط أحاديث النساء كالمتفتِف ...

٢٤٠- الجَفّة والجَف ويضمان : جماعة الناس أو العدد الكثير ، وجفّة الموكب : هزيزه كجفجفته .. وجفجف : حبس ومنع وردّ إبله بالعجلة مخافة الغارة .

٢٤١- حفَ رأسُه يحِف حفوفا : بعد عهده بالدهن ... وحفحف : ضاقت معيشته .

٢٤٢- خفّ يخف ...والخفيف ...وامرأة خفخافة: كأن صوتها يخرج من منخريها ..

٢٤٣- الدف بالفتح : الجنب من كل شئ ... والدُّف ... وقد دف وأدفّ ودفدف واستدفّ ودفّف تدفيفا : أسرع كدفدف ...

٢٤٤- ذف على الجريح ... أجهز .. وذافّه وعليه وله: أجهز عليه كذفّفه وذقذفه ..

٢٤٥- رف يرُف ويرِفّ : أكل كثيرا ... والرفرفة : الصوت ..

٢٤٦- زف العروس إلى زوجها ... والزفزفة : تحريك الريح الحشيش ..

٢٤٧- السفيف كأمير : نبت .. والسفساف : الردئ من كل شئ .. وسفسف: انتخل الدقيق ونحوه ، وعملُه : لم يبالغ في إحكامه .

٢٤٨- الشّف ويكسر : الثوب الرقيق .. وشفّ الثوب .. : حكى ما تحته .. وثوب شفشاف : لم يُحْكَم عملُه ..

٢٤٩- الصف : المصدر كالتصفيف ... والصفصف : المستوى من الأرض ، وصفصف : سار وحده فيه .

٢٥٠- الضَّفَف .. : كثرة العيال ... وضفّة القوم وضفضفتهم : جميعهم .

٢٥١- الطفيف : القليل .. والطَّفطفة ويكسر : الخاصرة .. والطفطاف : أطراف الشجر ... وطفطف : استرخى في يد خصمه .

٢٥٢- عف عفّاً وعفافا .. : كف عما لا يحل ولا يجمل .. والعفعف : ثمر الطلح ، وعفعف : أكله .

٢٥٣- قفّ العشبُ قفوفا : يبس ، وقف الثوبُ : جف بعد الغسيل .. وقفقف : ارتعد من البرد وغيره ، أو اضطرب حنكاه واصطكت أسنانه .

٢٥٤- الكف: اليد أو إلى الكوع .. وكففته عنه: دفعته وصرفته ككفكفته فكف هو..

٢٥٥- لفه ضد نشره كلففّه ... ورجل لفلف ولفلاف : ضعيف .. ولفلف : استقصى الأكل ..

٢٥٦- نفّ الأرض : بذرها ... النفنف : الهواء ، وكل مهوًى بين جبلين كالنفناف..

٢٥٧- هفّـت الريح تهف هّفاً وهفيفا : هبت فسمع صوت هبوبها ... والهفّاف كشداد من الخُمُـر : الطّـيّاش ومن القمص : الرقيق الشفاف كالهفهاف فيهما .. والهفهاف : الضامر البطن .

٢٥٨- بـقّ علـى القـوم بقّا وبقاقا : كثر كلامه ، كأبقّ فيهما ... والبقبقة : حكاية صوت الكوز في الماء ونحوه ، والبقباق : الفم ، وبقبق علينا الكلام : فرّقه .

٢٥٩- الحق من أسماء الله تعالى ... وقرب حقحاق : جادّ .. والحقحقة : أرفع السير وأتعبه للظهر .

٢٦٠- الإخقـيق كإزمـيل وأسبوع : الشق في الأرض .. وخَقّ الفرج يخق خقوقا صـوّت (... وقـد خَـقّ وخقخـق ... وخق القار .. وخقخق : غَلى وسمع له صوت) من لسان العرب لابن منظور .

٢٦١- دقّـه : كسـره أو ضربه فهشمه ... والدقدقة : جلبة الناس وأصوات حوافر الدواب .

٢٦٢- الـرّق ويكسر : جلد رقيق يكتب فيه ... والرقراقة التى كأن الماء يجرى في وجهها ، وترقّق له : رق له قلبه . ورقرق الماء ونحوه: صبه رقيقا .

٢٦٣- الزّق : رمى الطائربذرقه وإطعامه فرخه كالزقزقة فيهما ..

٢٦٤- السـقق بضـمتين : المغـتابون للـناس ، وسقّ الطائر : ذرق ، كسقسق .

والمسقسق : من يصعد في دكة وآخر في أخرى وينشد كل منهما ...

٢٦٥- شقّه : صدعه ... وشقشق الفحل : هدر ، والعصفور : صوتّت .

٢٦٦- طَقْ:حكَايةُ صوت الحجارة . والاسم الطقطقة (ضَقَّ يضق : صوت كطقَّ)

٢٦٧- العقيق كأمير : خرز أحمر ... وعقّ والده ... والعقعق : طائر ...

٢٦٨- غقّ ... الصقر : صوت ، كغقغق ...

٢٦٩- فققته : فتحته ، ورجل فقاق كسحاب وسحابة ، وفقفاق وفقفاقة : أحمق هُذَرة وفقفق : افتقر فقرا مدقعا .

٢٧٠- اللـــقّ : الصـــدع في الأرض ، ولق عينه : ضربها بيده .. واللقلق : اللسان واللقلقة : صوته .

٢٧١- مقّ الطَّلعة : شفها للإبار .. والمُقامق : المتكلم بأقصى حلقه . ومقمق : لان وسَلِسَ .

٢٧٢- نق الضفدع ينق نقيقا : صاح ... والنقَّاقة : الضفدعة ، والنقنقة : صوتها .

٢٧٣- الوقّ : صياح . والوقواق : الجبان ... والوقوقة :نباح الكلاب .

٢٧٤- الهقهقـــة : السير الشديد ... وهقّها : جَهَدَها بالجماع ... والهقهاق : المنكمش في أموره .

٢٧٥- الـــيَقَق : جمار النخل ... وأبيض يقَق وككتف : شديد البياض، وبيضّ يقايقُ، ويَقَّ : ابيضَّ ..

٢٧٦- بكّه : خرقه وفرقه وفسخه ... وتباك : تراكم ، والقومُ : ازدحموا كتبكبكوا ، والبكبكة : طرح الشئ وبعضه على بعض .

٢٧٧- تكّه : قطعه أو وطئه فشدخه كتكتكه ... والتكه بالكسر : لرباط السراويل ..

٢٧٨- ثكَّ في الأرض : ساح ، وثكثك : حمق وعربد. والثكثكة: المرأة الرعناء .

٢٧٩- الدّك : الدق والهدم .. والدكدك والدكداك من الرمل : ما تكبّس واستوى

٢٨٠- ركّ يرِك رِكاكة : ضعيف ... والركركة : الضعف في كل شئ .

٢٨١- زكّ زكّا وزككا وزكيكا ، وزكزك : مر يقارب الخطو ضعفا .

٢٨٢- السّكّ : المسمار ... والسكسكة : الضعف والشجاعة .. وتسكسك : تضرع.

٢٨٣- الشّك : خلاف اليقين ... والشكشكة : السلاح الحاد أو حدة السلاح .

٢٨٤- ضــكّه الأمر : ضاق عليه ، والشئ : ضغطه ، كضكضكه ، والضكضكة : مشى في سرعة ... وتضكضك : انبسط وابتهج .

٢٨٥- لكّه: ضربه بجمعه في قفاه .. واللكلك كهدهد: القصير والضخم من الإبل...

٢٨٦- مكّه وامتكه وتمككه ، ومكمكه : مصه جميعه ..

٢٨٧- هكّ الشئَ سحقه ... والهكهكة : كثرة الجماع ..

٢٨٨- بلّه بالماء ... وتبلّل : حسنت حاله بعد الهزال ... والبلبل : طائر .. والبلبلة : اختلاط الألسنة .. وبلبلهم بلبلة وبلبالا : حركهم وهيجهم .

٢٨٩- تلّه : صرعه .. والتلتلة : التحريك والإقلاق والزعزعة .

٢٩٠- الثُّلة : الجماعة منا ... وثلّ الدار : هدمه ، فتثلثل .. والثلثل كهدهد : الهدم.

٢٩١- جلّ يجل جلالة وجلالا : عظم ... والجلجلة : التحريك وشدة الصوت ..

٢٩٢- حــل المكـــان وبه : نزل ... والحلاحل : السيد الشجاع .. وحلحلهم : أزالهم عن مواضعهم ..

٢٩٣- الخــل : مـــا حمض من عصير العنب وغيره ... والخلَخل ويضم وكبلبال : خلّى ... وخلخل العظم : أخذ ما عليه من اللحم .

٢٩٤- ... دلّه عليه دلالة ويثلث ... وتدلدل : تهدّل وتحرك متدليا ، والدلالة : تحريك الرأس والأعضاء في المشى .

٢٩٥- ذل يذل .. : هان ذليل .. والذلاذل .. أسافل القميص الطويل .

٢٩٦- زللت تزِل ... : زلقت في طين .. وزلزله زلزلة وزلزالا مثلثة : حرّكه .

٢٩٧- السّل : انتزاعك الشئ وإخراجه في رفق ... السلسل كجعفر وخلخال : الماء العذب ... وتسلسل الماء : جرى ..

٢٩٨- الشّلل: أن يصيب الثوب سواد ولا يذهب بغسله .. والشلشلة: قطران الماء .

٢٩٩- صلّ يصلّ صليلا : صوت ، كصلصل صلصلة ...

٣٠٠- الضـــلال والضـــلالة والضل ويضم والضَلْضَلَة : ضد الهدى .. وضلاضل الماء : بقاياه .

٣٠١- الطّل : المطر الضعيق ... والطُّلاطلة : الداهية ... وطلطله : حركه .

٣٠٢- الظّل ... وظلّلَ بالسوط : أشار تخويفا . والظلظل بالضم : السّفن .

٣٠٣- العَلّ والعلل : الشّربة الثانية ... والعلعل كهدهد وفدفد : الذَّكَر .

٣٠٤- الغــل .. العطــش .. والغلــيل : الحقد .. وغلّ .. في الشئ غَلاّ : أُدخل ، كغلغل ودخل كانْغَلَّ وتغلّل وتغلغل .

٣٠٥- فلّــه وفلّلــه : ثلَمــه ... وتفلفــل : قارب بين الخطى وتبختر ، وشاص فمه بالسواك ، كفلفل فيهما .

٣٠٦- القُلّ والقلة بالكسر ضد الكثرة .. وقلقل : صوّتُ .. وقلقل الشئ : حركه .

٣٠٧- الكُــل ... وتكلــل به :أحاط ، وروضة مكللة : محفوفة بالنور .. والكلكل : الصدر ..

٣٠٨- .. مَلِلْت وملَّلْت وتملّلْت .. وتململ : تقلب ... والململة : السرعة ...

٣٠٩- الهــلال : غــرة القمــر ... ج أهلة .. هلّ المطر : اشتد انصبابه .. وهلهل الصوت : رجَّعه .

٣١٠- تَم يتم تَماً وتماما مثلثتين .. والتمتمة : رد الكلام إلى التاء والميم .

٣١١- ثَمَّهُ : وطئه ... والثمثام : من إذا أخذ الشئ كسره ... وتثمثم عنه : توقف .

٣١٢- الجَــمّ : الكثــير كالجميم ... والجمجمة : ألا يبيِّن كلامه كالتجمجم ، وإخفاء الشيء في الصدر .

٣١٣- حمّ الأمر بالضم حما: قضى ... والحمحمة : صوت البرذون عند الشعير ..

٣١٤- خَم البيت والبئر : كنسها ... والخمخم كسمسم : الضرع الكثير اللبن .

٣١٥- دمّه : طلاه ، والبيت : جصصه ... والدمدمة : الغضب ..

٣١٦- ذمّه ذما ومذمة فهو مذموم ... وذمذم : قلّل عطيته .

٣١٧- رّمــه يــرّمه .. رمّا ومرمَّة : أصلحه ... ورَمْرَمٌ أو يرمرمُ .. وترمرموا : تحركوا للكلام ولم يتكلموا .

٣١٨- زمه فانزم : شده ... والزمزمة : الصوت البعيد له دوِيّ .

٣١٩- الســم : الثَّقــب ، وهذا القاتل المعروف ، ويثلث فيهما .. والسَّمسم : الثعلب وبالكسر : معروف .

٣٢٠- الشَّم : حس الأنف .. والشُّماشم : ما يبقى على الكباسة من الرطب ..

٣٢١- الصــمم محــركة : انســداد الأذن ... والصّــمّة .. وأنثى القنافذ ، وصوتها الصمصمة .. وصمّم في الأمر والسير تصميما : مضى كصمصم ..

٣٢٢- الضّم : قبض شئ إلى شئ ... والضَّمضم : الغضبان ... كالضُّماضم .

٣٢٣- طمّ الماءُ طمّاً وطموما : غمر . والإناءَ : ملأه .. ورجل طِمْطِم .. في لسانه عجمة .. والطمطام : وسط البحر ، وطمطم : سبح فيه .

٣٢٤- العــم : أخــو الأب .. وعــم الشــئُ عموما : شمل الجماعة .. والعماعم : الجماعات ، وعَمْعَمَ الرجلُ : كثر جيشه بعد قلة .

٣٢٥- الغَــم : الكــرب ... والغمغمة : أصوات الثورة عند الذعر ، والأبطال عند القتال.

٣٢٦- القمــة بالكســر : أعلــى الرأس .. وتقمَّم : تتبع الكناسات ، والشئَ : نسَّمه كتقمقمه ، والقمقام ويضم : السيد ، والأمر العظيم ..

٣٢٧- الكُــم : مدخــل اليد ومخرجها من الثوب .... والكمة : القلنسوة المدورة . وتكمكم : لبسها .

٣٢٨- لمّــه : جمعــه .. وألــمّ : باشر اللممَ ... واللملوم: الجماعة .. وجيش لملم: كثير..

٣٢٩- النم : ... ورفع الحديث إشاعة له وإفسادا ... ونمنمه : زخرفه ونقشه .

٣٣٠- الهــم : الحزَن .. والهمّة ... والهمهمة : الكلام الخفى ، وتنويم المرأة الطفل

بصوتها .

٣٣١- البَنّة : الريح الطيبة والمنتنة ... والبَنْبان : العمل والردئ من المنطق ..

٣٣٢- التنّ بالكسر : المثل والقرن ... وتنتن : ترك أصدقاءه وصاحب غيرهم ..

٣٣٣- جـنّه اللـيل : سـتره .. والجناجن : عظام الصدر الواحد : جِنْجِن وجنجنه بكسرهما ويفتحان ، وجنجون بالضم .

٣٣٤- خَنّ الجذعَ : قطعه ... والخنخنة : ألا يبيِّن في كلامه، فيخنخن في خياشيمه.

٣٣٥- الدن : الراقود ... والدندنة : صوت الذباب والزنابير كالدَّنين والدندن .

٣٣٦- الذنين كأمير وغراب : رقيق المخاط ، أو ما سال من الأنف رقيقا ... وذناذن الثوب : ذلاذله ... ومازال يذن في تلك الحاجة حتى أنجحها : أى يتردد فيها .

٣٣٧- السّن بالكسر : الضرس .. وسُنَّ السكينُ فهو مسنون .. وجاء الريح سَنَاسِنَ: على طريقة واحدة .

٣٣٨- شَنّ الماءَ على الشراب : فرقه .. والشنشنة .. : الطبيعة والعادة ..

٣٣٩- الطنين : صوت الذباب ... وطَنّ : صوت كطنطن وطنّن .

٣٤٠- عنّ الشئ .. إذا ظهر أمامك ... عنعنة تميم .

٣٤١- الفَنّ : الحال والضرب من الشئ ... وفنفن : فرق إبله كسلا وتوانيا ..

٣٤٢- القَـنّ : تتبع الأخبار والتفقد بالبصر ... والقناقن بالضم : البصير بالماء في حفر القنىّ .. والقنقن : صدف بحرى .

٣٤٣- الكـنّ : وفـاء كل شئ وستره .. والبيت .. وكنكن : هرب وكسل وقعد في البيت .

٣٤٤- بة : نَبُلَ وزاد في جاهه عند السلطان ... وتبهبهوا : تشرفوا وتعظموا .

٣٤٥- جهجـه بالسـبع : صـاح ليكفه ، وجَهَّهُ : رده ردّا قبيحا ، والمجهجة بفتح الجيمين : الأسد .

٣٤٦- الرهـرهة : حسن بصيص لون البشرة ونحوه ، وترهره جسمه : ابيض من النِّعمة .. وطست رَهّ ورهرة ورهراء : واسع قريب القعر ...

٣٤٧- العَهُّ : القليل الحياء المكابر ، وعهعه ، بالإبل : زجرها ...

٣٤٨- الفهـة والفهاهـة والفهفهة : العِى .. وقد فهه كفرح : عيى ... فهوفه وفهيه وفَهْفَه .

٣٤٩- قهقه : رجع في ضحكه ، أو اشتد ضحكه كقة فيهما .

٣٥٠- الكهة : الناقة الضخمة المسنة ... والكهكهة : الحرارة .

٣٥١- لَهّ الشَّعَر : رقّقه وحسنه ، ولهله الثوب : هلهله . وتلهله الكلأ : تتبع قليله .

٣٥٢- مة الإبل رفق بها .. والمهمه والمهمة : المفازة البعيدة ، والبلد المقفر .

٣٥٣- وهــوه الكلــب في صوته : جزع فردده ... والوهُ : الحزن ، ووه من هذاوه كأف أف ..

٣٥٤- البوّ : ولد الناقة .. وبَوْبَوه كفَوْفَل : اسم جماعة .

٣٥٥- الجوّ : الهواء ... والجوجاة : الصوت بالإبل ، أصلها : جَوْجَوَةٌ .

٣٥٦- الــدَّوّ : الفلاة ... والدوداة : الأرجوحة (وأصلها دودوة ــ في لسان العرب لابن منظور) .

٣٥٧- الضوة : الجلبة كالضوضاة (ضوضيت ــ قلبوا الواو وياء في لسان العرب لابن منظور) .

٣٥٨- عَوَى ... وعوعى يعوعى وعيعى يعيعى عيعاة وعيعاء وعوّه : اسم .

٣٥٩- عَيّ بالأمر ... عجز عنه ... وعيعابة من عَذْوانَ .

٣٦٠- القــوة ضــد الضعف .. والقيقاءة بالكسر : مشربة كالتلتلة .. وقوقى قوقاة وقيقاء : صاح .

ثانيا : ما انفرد به مضعف الثلاثي .

الجزء الأول :

١- القُبّ كجب : موضع بالكوفة .

٢- أتّه أتّا : غلبه بالحجة ، ورأسه : شدخه .

٣- بَتّ : .. انبَتّ .

٤- الثّتّ : الشق في الصخرة .

٥- الجتّ : جس الكبش ليعرف سمنه من هزاله .

٦- الختّ : الطعن مداركا ... والخنت محركا : الفتور في البدن .

٧- الزت والتزتيت : التزيين ، والتزتن : التزين .

٨- الستّ بالكسر أصله : سدس .. وستى للمرأة أو لحن ، والصواب : سيدتى .

٩- شتّ يشت شتا وشتاتا وشتيتا : فرق . وجاءوا شتات شتات : متفرقين .

١٠- الصّتّ : الدفع بقهر ، أو الضرب باليد .

١١- غتّه بالأمر : كدّه .. والشئ بالشئ : أتبع بعضه بعضا .

١٢- الخُثّ : غثاء السيل .

١٣- الدَّث : المطر الضعيف . والدثة بالضم : الزكام القليل .

١٤- الرَّثّ : البالى .

١٥- الشّث : نبت طيب الرائحة يدبغ به .

١٦- الطّث : لعبة للصبيان .

١٧- الفَث : نبت يختبز حبه في الجدب .

١٨- الأجيج : تلهب النار كالتأجج وأجَّجْتُها ..

١٩- ذَجّ : شرب وقدم من سفر فهو ذاجّ .

٢٠- الزج بالضم : طرف المرفق ، والحديدة في أسفل الرمح .

٢١- شَج رأسه يشجه : كسره .

٢٢- صَجّ : ضرب حديدا على حديد فصوتا . والصّجُجُ بضمتين : ذلك الصوت .

٢٣- أضج القوم إضجاجا : صاحوا .

٢٤- ظَج : صاح في الحرب صياح المستغيث ، وبالضاد في غير الحرب .

٢٥- الوَجّ : السرعة .

٢٦- الأَخّ : القذر وبكسر ، ولغة في الأخ .

٢٧- الصَّخّ : الضرب بشئ صلب على مصمت .. والصاخّة ...

٢٨- الضّخّ : الدمع وامتداد البول ونضخ الماء ، والمضخة بالكسر : قصبة في جوفها خشبة يرمى بها الماء .

٢٩- كخّ في نومه : غطّ ..

٣٠- الإدّ والإدة : العجب والأمر الفظيع .

٣١- بدّده تبديدا : فرقه فتبدد .

٣٢- رده ردًّا ..

٣٣- سَدّ ..

٣٤- الشدة : اسم من الاشتداد . والشد : العدْو ..

٣٥- الضدّ ...

٣٦- الغدّة ...

٣٧- لَدّه لدّا .. الألدّ : الخصم ..

٣٨- ندّ البعير : شرد ونفر .

٣٩- الودّ : الحب ..

٤٠- الأذّ : القطع ..

٤١- البذّ : الغلبة ..

٤٢- خذّ الجرحُ خذيذا : سال صديده .

٤٣- الرذاذ كسحاب : المطر الضعيف .

٤٤- شذّ .. وأشذ : جاء بقول شاذ .

٤٥- الكذّان : حجارة رخوة ..

الجزء الثاني

٤٦- نذّ نذيذا : مال ، والنذيذ : ما خرج من الأنف أو الفم .

٤٧- الضرّ : ضد النفع .

٤٨- البررُ : الشدة . حجر أبَرّ وصخرة برّاء ..

٤٩- أزت القدر أزيزا .

٥٠- البزّ : الثياب . والبزاز : بائعه .

٥١- الشزازة : اليبس الشديد ، وشئ شز وشزيز .

٥٢- الكزازة والكزوزة : اليبس والانقباض . كز فهو كزّ ... والكز : البخيل ..

٥٣- الأُس : أصل البناء .

٥٤- الجسّ : المسّ باليد ...

٥٥- خسَّ نصيبه : جعله خسيسا دنيئا حقيرا ...

٥٦- الدَّسّ : الإخفاء وستر الشئ تحت الشئ .

٥٧- الشّسّ : الأرض الصلبة كأنها حجر واحد .

٥٨- الطسّ : الطست .

٥٩- يَسَّ يَيِسّ يسًّ : سار .

٦٠- الأسّ : الخبز اليابس .

٦١- تَشَّ سقاءه وفشَّه : أخرج منه الريح .

٦٢- الدشُّ : السير ، واتخاذ الدشيشة ، وهى حسوّ يتخذ من بُرّ مرضوض .

٦٣- دَشَّ الرجلُ : سار لغة في : دَشَّن .

٦٤- الطَشُّ والطشيش : المطر الضعيف ، وهو فوق الرذاذ .

٦٥- الظّشُّ : الموضع الخشن ، مثل الشظف .

٦٦- غشه : لم يمحضه النصح كغشّشه .

٦٧- بَشَّ وأشَّ : فرح .

٦٨- خصه بالشئ خصّاً ... والخُص : البيت من القصب .. والتخصيص ضد التعميم.

٦٩- الشِّصُّ بالكسر : حديدة عقفاء يصاد بها السمك .

٧٠- صَقَص الصبى وقفقه : حَدَثه .

٧١- الكصّ : الاجتماع والصوت الدقيق كالكصيص ...

٧٢- الإضُّ والإضاض : الملجأ ...

٧٣- جَضَّ : مشى الجِبضّى لمشية فيها تبختر .

٧٤- دَضّ: خدم سائسا .

٧٥- عَضَضْتُه : أمسكته بأسنانى .

٧٦- الموضّ : الاضرار .

٧٧- أطّ الرجل : صوت ...

٧٨- الثّطّ : السلْح ..

٧٩- الحطّ : الوضع ..

٨٠- الأذطّ : المعوجّ الكف .

٨١- السطط : الظلمة والجائرون .

٨٢- الضطط محركة : الوحل الشديد ...

٨٣- بَظَّ المغنى : حرك أوتاره .

٨٤- جظّه : طرده وصرعه .

٨٥- الحظّ : النصيب .

٨٦- الدظّ : الشلّ والطرد .

٨٧- الفظ : السئ الخلق .

الجزء الثالث

٨٨- هَعَّ كمدّ : قاء ــ لغة في : هاعَ .

٨٩- ذَغ جاريته : جامعها .

٩٠- الطغّ والطغياء : الثور .

٩١- الفَغّة : تضوع الرائحة .

٩٢- أفّ يئف ويؤف : تأفّف من كرب وضجر .. أُفّ .. والأفة كقُفّه : الجبان ..

٩٣- الظف : العيش النكر .

٩٤- الغفة بالضم : البلغة من العيش ... واغتففته : أعطيته شيئا يسيرا .

٩٥- جق الطائر : ذرق .

٩٦- صَقّ الحرباء يصِق : صرّ . والصَّقُّ : المسمار أكره على الدق .

٩٧- ضَقّ يضِق : صوّت كطقّ .

٩٨-... وقع في قَقَّةٍ : في رأى سوء . والققة محركة : الغربان الأهلية .

٩٩- الأكّة : الشديدة من شدائد الدهر كالأكاكة .

١٠٠- الحكّ : إمرار جرم على جرم صَكًّا .

١٠١- صكه : ضربه شديدا .

١٠٢- العكة مثلثة : شدة الحر مع سكون الريح .

١٠٣- فكّه : فصله .

١٠٤- يكّ : واحد بالفارسية ، وقد وقع في شعر رؤبة :

تَخذِّيَ الروميّ من يكٍ ليكْ

الجزء الرابع

١٠٥- ألّ في مشيه : ... أسرع .

١٠٦- البلل محركة : قصر الأسنان العليا .

١٠٧- أمّه : قصده .. والتيمم : التوضؤ بالتراب ، إبدال ، أصله التأمم .. وهما أمّاك أي أبواك ، أو أمك وخالتك ..

١٠٨- البَمّ من العود معروف ، أو الوتر الغليظ من أوتار المزهر .

١٠٩- الفمُ ... وقد تشدد الميم ، وفُمّ : حرف عطف ، لغة في : ثم .

١١٠- اليمّ : البحر ــ لا يكسر ولا يجمع جمع السالم ... ويممه : قصده .

١١١- أنّ يئن أنّا وأنينا .. : تأوّه .. وأنَّ الماءَ : صبَّه .

١١٢- الثِّن بالكسر : يابس الحشيش إذا كثر وركب بعضه بعضا .

١١٣- الحنين : الشوق ... تحنّن : ترحّم .

١١٤- الرَّنّة : الصوت . رنّ يرن رنينا : صاح ..

١١٥- زَنّ عصبُه : يبس .. وأبو زَنَّة : القِرْد .

١١٦- الصِّنُّ بول الإبل .

١١٧- الضَّنَن محركة : الشجاع . والضنين : البخيل ...

١١٨- الظن : التردد الراجح بين طرفى الاعتقاد غير الجازم .

١١٩- الغُنة بالضم : جريان الكلام في اللهاة ..

١٢٠- منّ عليه منّاً ... أنعم .. وأجر غير ممنون : غير محسوب ولا مقطوع .

١٢١- الونّ : الضعف ، والصَّنْجُ الذي يُضْرَبُ بالأصابع .

١٢٢- هَنّ يَهِن : بكى وحنّ ..

١٢٣- بَــنّة أبــو عــبد الرحمن الحمراوى شهد فتح مصر ، وإليه ينسب حمّامُ بَنَّةَ بمصر .

١٢٤- الأهّة : التحزّن .. وتأهَّه : توجع .

١٢٥- الذَّهُّ : ذُكاء القلب وشدة الفطنة .

١٢٦- ضَهَّهُ : شاكله وشابهه ، لغة في : ضاهاه .

١٢٧- الأوة بالضم والشد : الداهية ..

١٢٨- البىّ : الرجل الخسيس .

١٢٩- التّوّ : الفرد ... وبهاء : الساعة .

١٣٠- الثُّوّة بالضم : قماش البيت .

١٣١- الثِّيَّة كالنِّيَّة : مأوى الغنم .

١٣٢- الحُوّة : سواء إلى خضرة .

١٣٣- الحى : ضد الميت .

١٣٤- الخَوّ : الجوع .

١٣٥- الرَّوُّ : الخصب .

١٣٦- الرَّىّ (بلد معروف)

١٣٧- الزِّى بالكسر :/ الهيئة والجمع أزياء .

١٣٨- الصُّوّة : جماعة السباع .

١٣٩- الغَــياية : ضوء شعاع الشمس ، وقعر البئر، وكل ما أظل الإنسان من فوق رأسه كالسحابة ونحوها .

١٤٠- الفوة كالقوة : عروق يصبغ بها ...

١٤١- الكَوّة ويضم والكوّ : الخرق في الحائط .

١٤٢- مَى ومَيّة من أسمائهن ...

١٤٣- الهوة كقوة : ما انهبط من الأرض .

ثالثا : ما انفرد به مضعف الرباعى

الجزء الأول

١- بأباه ، وبه ... البؤبؤ : .. السيد الظريف .

٢- التأتأة : حكاية الصوت .

٣- ثأثأ الإبل : أرواها وعطشها ضد .

٤- الجأجاء : الهزيمة .. وكهدهد : الصدر .

٥- حأحأ بالتيس : دعاه .

٦- دأدأ وتدأدأ : تمايل في مشيه .

٧- الذأذاء والذأذاءة : الزجر والاضطراب .

٨- رَأرأ : حرك الحدقة ، أو قلبها ، وحدّد النظر .

٩- زَأزأه : خوّفه ... وتزأزأ : تزعزع .

١٠- سأسأ بالحمار : زجره ليحتبس .

١١- شأشأ ، وشؤْشؤْ : دعاء الحمار إلى الماء ، وزجر الغنم .

١٢- صَأصَأ الجِروُ : حرك عينيه قبل التفتيح .

١٣- الضئضئ كجِرجِر وجِرجِيرٍ ، والضؤضؤ كهدهد وسُرسور : الأصل .

١٤- طأطأ رأسه : طامنه .

١٥- ظأظأ التيس ظأظأة : نَبّ .. والأعلم والأهتم : تكلم بكلام لا يفهم .

١٦- الغأغاء : صوت العواهق الجبلية .

١٧- الفأفأ كفدفد وبلبال : مردّد الفاء كثيرا ، ومكثه في كلامه .

١٨- القأقاء : أصوات غربان العراق . والقئقئ كزبرج : بياض البيض .

١٩- كأكأ : نكص وجبن كتكأكأ .

٢٠- اللؤلؤ : الدر ... وأبو لؤلؤة : غلام المغيرة قاتل عمر رضى الله عنه .

٢١- مأمأت الشاة والظبية : واصلت صوتها .

٢٢- نأنأه : أحسن غذاءه ...

٢٣- الوأواء : صباح ابن آوى .

٢٤- هأهأ بالإبل : دعاها للعلف .

٢٥- يأيأه يأيأة ويأياء : أظهر ألطافه .

٢٦- الأبّ : الكلأ أو المرعى أو ما أنبتت الأرض ... وأبّ للسير : تهيأ ..

٢٧- الظبظاب : الوجع والعيب . وظُبْظِبَ الرجلُ : حُمَّ .

٢٨- القجقجة : لعبة يقال لها : عظم وضاح .

٢٩- التّحتحة: الحركة وصوت حركة السير .. وما يتحتح من مكان: ما يتحرك ..

٣٠- الثّحثحة : صوت فيه بحة عند اللهاة .

٣١- الذخذاخ : المنقِّب عن كل شئ .

٣٢- الوذوذة : السرعة ... والذئب : مريوذوذ .

الجزء الثانى

٣٣- الوشوشة: الخفة. وهو وشواش ... وتوشوشوا : همس بعضهم إلى بعضهم .

٣٤- الكضكضة : سرعة المشى .

٣٥- القدر المغظغظة : الشديدة الغليان .

الجزء الثالث

٣٦- أع أع مضمومتين ، في حديث السواك .

٣٧- الـــزعازع ... الشدائد من الدهر ، والزعزعة : تحريك الشجرة .. وتزعزع : تحرك .

٣٨- الصَّعْصَع : المتفرق .. والصعصعة : التفريق ... وتصعصع : تحرك ...

٣٩- الفعفع كفدفد : الجدى والرجل الخفيف .

٤٠- البعباع من فعال الصبيان إذا رمى أحدهم الشئ إلى آخر ...

٤١- تغـتغ فـي كلامـه : ردّده ولم يبينه ... والمتغتغ للفاعل : متكلم لم يكد يسمع كلامه.

٤٢- ثغثغ كلامه : خلّط فيه .. وهو ثغثغ وثغثاغ .

٤٣- دَغدغه بكلمة : طعن عليه .. والدغدغة : الزغزغة في معانيها .

٤٤- سغسـغ الشـيءَ : حـركه مـن موضعه كالوتد ونحوه .. وتسغسغت ثنيته : تحركت.

٤٥- اللغلغ : طائر غير اللقلق .. وفي كلامه لغلغة : عجمة ولخلخة .

٤٦- مغمغ اللحم : مضغه ولم يبالغ .. والمغمغة : العمل الضعيف الردئ ..

٤٧- النُغنُغ : الأحمق الضعيف وهى بهاء .

٤٨-... التقتقة : الحركة وسير عنيف . وتقتق من الجبل : وقع .

٤٩- ثقثق : تكلم بكلام الحماقة .

٥٠- الذَّقذاق : الحديد اللسان الذي فيه عجلة .

٥١- الجكجكة : صوت الحديد بعضه على بعض .

٥٢- الذكذكة : حياة القلب .

٥٣- النكنكة : التشديد على الغريم ، وإصلاح العمل .

٥٤- الوكوكة في المشى : التدحرج .. والوكواك : الجبان .

الجزء الرابع

٥٥- النلنل كهدهد : الرجل الضعيف .

٥٦- الولوال : البلبال والدعاء بالويل .. ولولت المرأة ولولة وولوالا : أعولت ..

٥٧- التهتهه : اللكنة ..

٥٨- ثهثه الثلجُ : ذاب .

٥٩- دهده الحجرَ فتدهده : دحرجه فتدحرج .

٦٠- الزهزاه : المختال في غير مروءة .

٦١- صهصه بهم : أسكتهم .

٦٢- الطهطاه : الفرس الرائع الفتى المطْهَم ... وطهاطه الخيل : أصواتها .

٦٣- نهنهه عن الأمر فتنهنه : كفه وزجره فكف . وأصلها نَهَّهَهُ . والنهنه : الثوب الرقيق .

٦٤- بهبه بالإبل : قال لها : باه باه .

٦٥- الموماة : الفلاة (أصله : مومومة على فعللة وهو مضاعف ، قلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ــ لسان العرب لابن منظور)

وقد قمت بفرز الأنواع الثلاثة بعضها عن بعض ، فبدأت بتدوين المشترك بين الصيغتين وأتبعته بما انفرد به مضعف الثلاثي ، ثم جاء بعده ما انفرد به مضعف الرباعي . والملاحظ أنى لم أفرق بين الأسماء والأفعال فيما اعتمدت عليه. وقد ظهر أن المشترك بين الصيغتين لم يرد فيه شئ من باب الهمزة ، وكذلك ما انفرد به مضعف الثلاثي ، على حين أنه قد جاء فيه من مضعف الرباعي وحده (٢٥) مادة ، والتي لم ترد منه هي : باب الهمزة فصل الهمزة ، وباب الهمزة فصل الخاء ، وباب الهمزة فصل العين .

وفي باب الياء من المشترك (٢٢) ومن الثلاثي مادة واحدة ، ومن الرباعي مادتان .

وفي باب التاء من المشترك (١١) ومن الثلاثي (١١) ولم يرد فيه شئ من الرباعي .

وفي باب الثاء من المشترك (١١) ومن الثلاثي (٦) ولم يرد فيه شئ مما انفرد به الرباعي .

فهذه أربعة أبواب يبدو فيها التفاوت ، وقد تتبعت المشترك بين الصيغتين فوجدت أن أكثر ما ورد فيه من باب الراء (٢٣) ثم الباء واللام (٢٢) ثم الميم (٢) ثم الحاء والفاء (١٩) ثم العين والقاف (١٨) ثم الجيم والخاء والصاد (١٤) ثم الزاى والشين والطاء والنون (١٣) ثم الثاء والكاف (١٢) ثم التاء والصاد (١١) ثم الدال والهاء (١٠) ثم الذال (٧) ثم الواو والياء (٧) ثم الغين (٦) ثم الظاء (٥) .

وما أيسر ترتيب النوعين المنفردين !

عرفـــت العربـــية * نوعين من الأفعال متصلين في بنيتهما اتصالا وثيقا، أما أحدهمـــا فيمكـــن أن يطلق عليه (المضعف)، وهو مثل : (مَدّ ــ شَدَّ ــ عَجَ ــ قـــطَّ)، وهو ما تكون عينه ولامه من جنس واحد، وأما الآخر فيمكن أن يطلق عليه (المضاعف) ، مثل :

(زلـــزل ــ وســـوس ــ جرجر ــ سلسل) ، وهو ما تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر .

وواضح أن مبنية الأول ثلاثية، ومبنية الآخر رباعية .

وقـــد اعتـــبر الصرفيون كلا من الفعلين في بابه مجردا، أى : إنه جذر مستقل عن نظيره من مادته .

غـــير أن الجوهـــرى يذهب في هذا إلى تأكيد العلاقة بين الفعلين، ويقرر أن المضـــعف أصل المضاعف، فهو يذكر مادة الثلاثي، حتى ولو لم تكن مستعملة، ثم يورد في تعريفها ماستعمل من الرباعى، وكان ذلك بناء على فكرته القائلة بأن فعلا مثل (سغسغ) ناتج من التصرف في مضعفه بتحويل (سَغَغَ) إلى (سَغغ)، ثم تقلب إحدى العينات الثلاث سينا فتكون (سغسغ) .. وهكذا .

ومـــن الممكن أن يقال حينئذ : إن تحول الفعل (سَغَّغَ) إلى (سغسغ) قد تم علـــى أســـاس المخالفة، حين استثقل تتابع ثلاثة أصوات من جنس واحد، فعدل عن أحدهمـــا بإبداله من جنس الصوت الرابع، الذي هو فاء الكلمة ، على قياس ماحدث في (تظنَّنَ) حين تحول الفعل إلى (تظنىّ) ، بقلب النون الأخيرة .

غـــير أن هذه الفكرة لدى الجوهري لم ترق للصرفيين، فإذا هم يفصلون بين البنيتين ، ويعتبرونهما مجردتين :

وقـــد وجدنـــا الزبـــيدى في (تاج العروس) ذا موقف يعتبر ثالثا، فهو يذكر الثلاثـــي حيـــن يكـــون مســـتعملا، ويذكر في تعريفه ما يتعلق به من الرباعي إن وجد ، ولكنه يذكر الرباعي مادة مستقلة ، حين لا يكون الثلاثي منها مستعملا ،

---

* للدكتور عبد الصبور شاهين ــ الخبير بالمجمع .

وهو موقف طبيعي يتعامل مع واقع اللغة .

وقـد قمنا بإحصاء لنوعي المضعف والمضاعف ، مزدوجين ، ومنفردين .

فجاء على النحو التالى (في تاج العروس) :

مجموع المضعف ٥٣٧ المزدوج منها ٣٥٥ .

مجموع المضاعف ٤٢٠ المزدوج منها ٣٥٥ .

مجموع المضاعف (المنفرد) ٦٥

مجموع المضعف (المنفرد) ١٨٢

فنسـبة المضـاعف ذي المقابل المضعف ٨٥%، من أصل (٤٢٠) جذرا . ونسبة المضعف ذي المقابل المضاعف ٦٤%، من أصل (٥٣٧) جذرا .

هـل يمكن النظر في وضع أصل جديد يجيز الصوغ القياسى لهذين النوعين من الأفعال ، بالنسبة إلى الأفعال المنفردة ؟ .

إن الاتجـاه العام الذي قرره المجمع بإجازة استكمال المادة اللغوية في ضوء القواعـد القياسية يفتح الباب إلى إمكان اشتقاق مضعف من المضاعف، والعكس . ومعـنى ذلك أن يجدّ في اللغة خمسة وستون فعلا مضعفا ، ومائة واثنان وثمانون فعلا مضاعفا، بكل ما تمثله هذه الأفعال من قيم تعبيرية .

فـإذا أخذنا في اعتبارنا أن معنى المضاعف كان غالبا يميل إلى تكرار وقوع الحـدث أو تأكـيده ، حين يدل مضعفه على مجرد وقوع الحدث ــ كان ذلك سببا لغويا يستند إليه طرد هذا القياس، إلى جانب ما يتحقق من استكمال المادة اللغوية.

وفي الموضوع نظرات أخرى عند استعراض مادته اللغوية من كلا النوعين: المضعف ، والمضاعف .

أمثلة المهموز من المضعف

أبّ : الأبّ : الكلأ . أو المرعى .

أتّ : الأتّ : الغلبة بالحجة . وأتّ رأسه : شدخه .

أثّ : أثّ النباتُ يؤُث ويئِثُّ ويأثّ : كثر والتفّ، وأثّت المرأة : عظمت عجيزتها.

أجّ : أجت النار أجيجا : سمع صوت لهبها .

أحّ : أحّ الرجل : سعل ، والأحاح العطس والغيظ .

أخّ : الأخُّ : القذر ، ولغة في الأخ ، وفي الأخت : أخَّة .

أدّ : الأدّ : الغلبة والقهر .

أذّ : الأذّ : القطع .

أرّ : الأرُّ : السوْق والطرد والجماع .

أزّ : الأزّ : صوت الغليان ، والأزيز : صوت الرعد .

أسّ : الأس : أصل كل شئ .

أشّ : الأشّ : الخبز اليابس . والقيام والتحرك للش .

أصّ : أصّه : كسره .

أضّ : الإضُّ : الأصل ؟

أطّ : صوّت (للرجل) ، و أطّت الإبل أطيطا : أنّت تعبا .

أظّ : الإناء : امتلأ حتى ما يجد مزيدا .

ـ [وفي العين أُغ أُغ : حكاية صوت المتهوع] .

أفّ : قال : أفّ ، وأفّفَ تأفيفا : قالها أيضا .

أكّ : الأكّة : الشديدة من شدائد الدهر ، وشدة الحر .

ألّ : في مشيه : أسرع ، أو اهتز ، أو اضطرب .

أمّ : قصد ، أو صار إماما .

أنّ : يئن : توجع .

أهّـ : الأهّة : التحزن .

أوّ : استعمل (أوْ) كثيرا .

أيّ : أداة استفهام .

أمثلة المهموز من المضاعف

بأبأ : إذا قال : بأبي أنت ـــ وبأبأ الصبى : قال : بابا .
التأتأة : حكاية الصوت ، أو ترديد التاء .
ثأثأ : الإبل : أرواها .
الجأجاء : الهزيمة . والجؤجؤ ـــ كهدهد ـــ الصدر .
حأحأ : بالتيس : إذا دعاه .
دأدأ : البعيرُ : عدا أشد العدو .
ذأذأ : الذأذأة : الاضطراب في المشى .
رأرأ : الرجل : حرك الحدقة أو قلبها .
زأزأ : الظليم : مشى مسرعا رافعا طرفيه .
سأسأ : بالحمار : زجره ليحتبس .
شأشأ : دعا الحمار إلى الماء .
صأصأ : الجرو : حرك عينيه قبل التفتيح .
ضأضأ : الضئضئ : الأصل .
طأطأ : رأسه : طامنه وخفضه .
ظأظأ : التيس : صاح .
غأغأ : الغأغاء : صوت جنس من الغربان .
فأفأ : ردد صوت الفاء ، وهو فأفاء .
كأكأ : نكص وتأخر .
لألأ : اللؤلؤ : الدر (حجر كريم) .
مأمأ : صوت الظبى والشاة .
نأنأ : أحسن التغذى .
هأهأ : دعاء للإبل .
وأوأ : صياح ابن آوى . (حيوان) .
يأيأ : بالقوم : دعاهم .

تابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل *
يجوز جره مراعاة للفظ ، كما يجوز فيه
مراعاة محل المتبوع

من القواعد المقررة أن المصدر يمكن أن يضاف إلى فاعله مثل قوله تعالى : ﴿ ولولا دَفْعُ الله الناس بعضهم ببعض ﴾ .

ويمكن أن يضاف إلى مفعوله مثل قوله تعالي : ﴿ لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ﴾ .

وأن اسم الفاعل يمكن أن يضاف إلى مفعوله إذا جاء المفعول تاليا له مثل قوله تعالى : ﴿ إن الله بالغُ أمره ﴾ .

فإذا جاء تابع لهذا المجرور فقد اختلف النحاة فيه :

فأجاز الكوفيون وبعض البصريين أن يأتى التابع مجرورا مراعاة للفظ المتبوع ، وأن يأتى مراعى فيه موضعه : فإذا كان فاعلا للمصدر جاز رفعه مثل قول لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجها   طلب المعقب حقَّه المظلومُ

فالمظلوم نعت للمعقب ، وجاء مرفوعا لمراعاة لمحله .

وإذا كان مفعولا للمصدر أو لاسم الفاعل جاز نصبه ، مثل قول رؤبة

قد كنت داينت بها حسّانا :   مخافة الإفلاسِ والليّانا

فالليان معطوف بالنصب على الإفلاس مراعاة لمحله .

ومثل قول الشاعر :

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتها   أو عبدَ ربٍّ أخاعون بن مخراق

فعبد منصوب مراعاة لمحل دينار .

وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، ويجعلون

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

المرفوع فاعلا لمحذوف ، والمنصوب مفعولا لمحذوف .

وفصّل بعضهم فأجاز في بعض التوابع ومنع في بعضها .

والحــق أن مــا ذهب إليه الكوفيون أولى وأيسر ، طلبا للخفة ، وتخلصا من التقدير. قال ابن مالك : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه . وإن كان التقدير قول سيبويه .

المراجع :

- الكتاب ١٧١/١ .
- شرح المفصل ٦٥/٦ وما بعدها ، و٦ / ٦٩ .
- شرح الكافية للرضى ١٩٦/٢ و ٢٠٣ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٢٢/٢ و ١٠٢٣ و ١٠٤٧
- شرح ابن عقيل ٧٩/٢ وما بعدها و ٩١/٢ وما بعدها .
- شرح الأشموني ٢١٦/٢ و ٢٢٣ .
- شرح التصريح ٦٤/٢ و ٦٥ و ٧٠

*

*   *

*   *   *

تابـــع المنـــادى *

أكثر النحاة القول في تابع المنادى ، وجعلوه كثير الأقسام والأنواع ، مع قيود وشـــروط أضافوها في بعض منها ، بطريقة جعلت استيعاب ما قيل فيه شاقا عسير الفهم .

ولكنـــنا بتطبيق بعض القواعد التي أقروها ، والتي وافقت اللجنة على الإفادة مـــنها ، كقاعدة " يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل ، أو يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع " وباختيار أسهل الآراء وأيسرها يمكن أن نجعل هذا التابع واضح المعالم ، قريب التناول .

ويتلخص ذلك في أن نقول :

المنادى إما أن يكون مبنيا ، وإما أن يكون معربا :

أ- فإذا كان المنادى مبنيا ، كان تابعه على نوعين :

١- نـــوع يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت أيّ وأيّة ، مثل قوله تعالىّ : ﴿ يأيُّهـــا الناسُ اتقوا ربكم ﴾ ، وقوله : ﴿ يأيَّتُها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضـــية مرضية ﴾ ، فأي وأية مبنيان على الضم ، لأن كلا منهما نكرة مقصودة ، و"ها " فيهما تنبيه ، وهى لازمة فيهما عوضا عما فاتهما من الإضافة .

ولا توصـــف أيّ وأيّـــة فـــي الـــنداء إلا بمـــا فيه أل ، سواء كانت معرفة كالآيتيـــن الكريمتيـــن الســـابقتين . أو التي في الاسم الموصول مثل قوله تعالى " : ﴿ يأيُّها الذي نزّل عليه الذكر ﴾ ومثل قولك : يأيّتها التى تدافع عن الحق تمسكى به.

أو باســـم الإشـــارة الخالى من كاف الخطاب مثل : يأيُّهذا الرجل ، ومن ذلك قول طرفة :

ألا أيّهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فهذا صفة لأي ، مبنى في محل رفع ، والزاجر صفة لاسم الإشارة .

---

* بحث الدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

ومن ذلك قول الشاعر :

أيُّهذان كُلا زاديكما ودعاني واغلا فيمن وغل

والفــرق بين هذا البيت والذي قبله ، أن اسم الإشارة في البيت الأول منعوت بما فيه أل ، وفي هذا البيت غير منعوت .

٢- ونوع يجوز رفعه مراعاة للفظ المتبوع ، ويجوز نصبه مراعاة لمحله ، وهو ما عدا ما سبق ، وذلك النعت ، سواء كان مفردا ، مثل : يا محمدُ الكريمُ والكريمَ .

أو كــان مضافا مجردا من أل ، مثل : ياعليُّ صاحبُ الحق ، وصاحبَ الحق ، أخذا برأى الكسائى والفراء وابن الأنبارى .

أو كان مضافا مقترنا بأل ، مثل : يا إبراهيم الكريمُ الخلق .

والتوكــيد ، ســواء كــان مفردا ، مثل : ياطلبةُ أجمعون وأجمعين . أو كان مضافا مجردا من أل ، مثل : ياجنودُ كلُّهم أو كلَّهم ، أخذا برأى الفراء .

وعطــف النســق ، ســواء كــان مفــردا مثل: يامحمدُ وعليٌ، وعليّا أخذا بــرأي المــازنى والكوفيــن . قــال ابــن مــالك [شــرح التسهيل ٤٠٢/٣] : ومــا رأوه غــير بعــيد مــن الصحة ، إذا لم تنو إعادة حرف النداء ، فإن المتكلم قــد يقصــد إيقــاع نــداء واحــد علــى الاسمين ، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ، نحو : حسبت زيدا وعمرا حاضرين ، وكأن خالدا وسعيدا أسدان ... وصحة هــذه المسألة مرتبة على أن العامل في المبدل منه عامل في البدل ، وقد بينت ذلك في البدل بأكمل تبيين " .

وقــال الرضــي [شــرح الكافــية ١٣٦/١] : وذلــك لأن الــبدل ســاد مســد المــبدل مــنه ، والأول فــي حكم الساقط ، وعطف النسق من حيث المعنى مــنادى مســتأنف ، فــإذا لــم يكــن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء . أعــنى الــلام ، جعــل فــي اللفــظ كالمــنادى المســتأنف الــذي باشره النداء ، هــذا مــا نــص علــيه ســيبويه ، وأجــاز : يــا زيــد وعمرا ، على الموضع ، إذ بَيْــن مــا باشــره حــرف الــنداء حقيقة ، وبَيْن ما هو في حكم المباشر فرق . قــالوا: ونظــير ذلــك : رب شــاة وسخلتِها . وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو: يا زيد وعمرٌو بالرفع حملا على اللفظ، وكذا أجاز: يا عبد الله وزيدا بالنصب ، وكل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع " أو كان عطف النسق

مضافا خاليا من أل ، مثل يا عليّ وأبو عبد الله ، وأبا عبد الله [١]

أو كان مقترنا بأل ، مثل : ياعليّ والكاتب . ومن ذلك قوله تعالىّ : ﴿ ياجبال أوّبى معه والطيرُ ﴾ قرئت برفع الطير ونصبه .

والبدل ، سواء كان مفرداً ، مثل : يا محمدُ أمين ، وأمينا . [٢]

أو كان مضافا خاليا من أل ، مثل : ياعليُّ أبو الحسن ، وأبا الحسن . [٣]

ب ــ وإذا كـــان المـــنادى معـــربا كان تابعه منصوبا ، مثل : يا عبد الله الكريم . وياجـــنودَ الحق كلَّكم . وياعبدَ الله ومحمدا ، أخذاً برأي الكوفيين والمازنى . ويـــا رســـول الله محمدا . قال ابن مالك [شرح التسهيل ٣٣٠/٣] : ولاحجة لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف ، كما لاحجة لمن زعم أن عـــامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه ، محتجا بضم زيد في نحو : يـــا أخانا وزيد . والجواب عنهما أن العرب التزمت في البدل والمعطوف أحد الجائزين في القياس ، وهو تقدير حرف النداء تنبيها على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل .

ويلحظ أننا لم نذكر أمثلة لعطف البيان أخذاً بقرار سابق للجنة بالاستغناء عن عطف البيان تطبيقا كذلك للقاعدة المذكورة .

المراجع

- المقتضب ٢٠٩/٤ - ٢٢٣ .
- شرح المفصل لابن يعيش ٩٠٢/٢.
- شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠/٣ و٤٠٢.
- الكتاب ١٨٣/٢ ــ ١٩٥
- شرح الرضى على الكافية ١٣٦/١ وما بعدها .
- شرح ابن عقيل ١٩٨/٢-٢٠١.
- شرح الأشمونى ١١٣/٣ وما بعدها.
- شرح التصريح على التوضيح ١٧٣/٢ وما بعدها .

(١) يـــرى النحاة أن عطف النسق المضاف الخالي من أل يجب نصبه كما لو كان منادى مستقلا ، لأن العاطف كالغائب عن الفاعل .

(٢) يرى النحاة أن البدل المفرد يبنى على الضم ، لأن البدل على نية تكرار العامل .

(٣) يرى النحاة أن البدل المضاف يكون منصوبا ، لأن البدل على نية تكرار العامل .

ولكن بتطبيق قاعدة " يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر في الأوائل " يصير ما قلناه سائغا مقبولا .

الـدورة الســتـون

١٩٩٣م - ١٩٩٤م



موضوعات الدورة* :

١- جواز استعمال " ذات " بمعنى نفس أو عين توكيدا معنويا .

٢- جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل .

٣- جواز العطف على معمولى عاملين مختلفين .

٤- صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا .

٥- قاعدة : يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل التي أخذ بها جمهرة من النحاة تجيز الموضوعات التالية :

(أ) جواز جعل الاسم الظاهر المسبوق بحرف عطف معطوفا على الضمير المستتر وجوبا الواقع فاعلا .

(ب) الاستغناء عن عطف البيان اكتفاء بالبدل اذا لم يصح احلاله محل المتبوع .

(جـ) المخصوص بالمدح بعد (نعم) أو بالذم بعد (بئس) يجوز أن يعرب بدلا من الفاعل المقرون بأل .

(د) يجوز وقوع الفعل الماضى جوابا لفعل الشرط المضارع .

(هـ) يجوز أن يعطف على النكرة المجرورة برب ، أو بكم ، أو بكل ، أو بأى اسم مضاف إلى ضميرها .

(و) " لدن " لا تنصب الا غدوة ، ويجوز نصب المعطوف على غدوة بعد لدن .

(ز) الوصف الواقع مبتدأ يجوز أن يرفع ما يسد مسد الخبر ولو كان مسبوقا بحرف جر زائد .

كما رأت اللجنة تطبيق هذه القاعدة في كل ما يمكن أن يندرج تحتها من الأساليب طلبا للتيسير والتخفيف .

---

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الثالثة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٢١ م فوافق عليها . ثم عرضت على مؤتمر المجمع عام ١٩٩٤م فأقر المؤتمر الأبحاث الخمسة الأولى ورأى تأجيل الأبحاث المتبقية إلى الدورة المقبلة بمشيئة الله تعالى .

٦- يجوز الإعلال والتصحيح فيما جاء على فُعُول ولامه واو ، مفردا أو جمعا .

٧- يجوز زيادة الواو قبل ياء النسب ، كما يجوز زيادة ألف قبلها فيما شاع وكثر استعماله .

٨- جواز إهمال " ما " النافية ، وإعمالها دون شروط .

٩- " أي " الموصولة معربة مطلقا .

١٠- جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها .

١١- جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه .

١٢- جواز جر تمييز " كايِّنْ " ونصبه .

١٣- جواز زيادة " كان " بين " ما " وفعل التعجب .

١٤- كـــان وأخواتهـــا أفعال ناقصة ناسخة ، والمرفوع بعدها اسمها ، والمنصوب خبرها ، وليس حالا بأي حال .

١٥- جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور والنداء .

١٦- حذف نون الرفع تخفيفا .

١٧- العدد والمعدود بين التذكير والتأنيث .

الموضوع الأول :

جواز استعمال ذات بمعنى نفس أو عين توكيداً معنوياً *

استعمله ذات بمعنى نفسى أو عين ، وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع ورأت أن هـــذا اللفظ الذي لم يذكره النحاة ضمن ألفاظ التوكيد المعنوى يمكن أن يستعمل ضمن هذه الألفاظ، وبعد مناقشة الموضوع انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

لم يذكر النحاة كلمة " ذات " من المؤكدات المعنوية، ولما كانت تستعمل كثيرا بمعنى " نفس " أو " عين " رأت اللجنة استعمالها ضمن ألفاظ التوكيد المعنوى ، كما تستعمل نفس وعين ، متأخرة عن المؤكد ، ومجرورة بالباء الزائدة ، وقد تتقدم على المؤكد .

---

* رأى الدكـــتور شوقي ضيف : أن " ذات " ذكرت في كتب قديمة، مطبوعة منذ سنة ١٩٨٢ ومن ثم لا داعي لعرضها على المؤتمر ، لأن هناك مؤلفين سبقونا في ذلك .

* وعلق الدكتور عبد الرحمن السيد : قائلاً نحن نعرض كى نتخذ قاعدة، ونبيح الاستعمال .

* ورأى الدكـــتور بـــدوى طبانة أنه : لا غرابة أن يكون الموضوع قد درسه مؤلف ما ، فهذا يؤيد وجهة نظر اللجنة . (مجلس)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان استعمال ذات بمعنى نفس أ وعين .

الموضوع الثانى :

جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل *.

اختلف النحاة في جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد، فأجازه بعضهم ومنعه بعضهم وقد تدارست اللجنة هذا وانتهت إلى القرار التالي :

لما كانت نسبة العمل إلى الألفاظ يقصد بها التقريب والتيسير ، وليس التأثير الحقيقى فقد رأت اللجنة الأخذ برأى القائلين بالجواز إذا كان العمل واحداً ، وتخلصا من التقديرات المعقدة في باب التنازع *

---

* رأى الدكتور شوقي ضيف أن هذا الموضوع برمته بحثته اللجنة سنة ١٩٧٨م واتخذت قرارات فيه، وأنه لا ينبغي عرضه على المؤتمر ولسيبويه فيه آراء .

* وعلق الدكتور عبد الرحمن السيد بأن المذكرة المكتوبة فيها آراء المؤيدين والمعارضين .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد .

الموضوع الثالث :

جواز العطف على معمولى عاملين مختلفين *

بعض النحاة أجاز العطف على معمولى عاملين مختلفين، والبعض عارضهم مســتندين إلــى حجــج ضعيفة لا تقوى على نقض ما ذكروه هم أنفسهم وما ذكره غيرهم من الشواهد، وقد ناقشت اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

لعل مما يساعد على إجازة هذا الأسلوب أن يكون المعنى واضحا ، وأن هذا الأسلوب يجرى على ألسنة المتحدثين ، وأقلام الكتاب في هذا العصر .

---

*علق الدكتور كمال بشر : أمن وظيفتنا تنقيه النحو أم تنقية الأساليب؟ فالمذكرات المعروضة أمامنا الآن مدونة في كتب النحو، وما علينا إلا نأخذ أحد الآراء كما أننا ينبغى أن ندرس الأساليب التى ظهرت واستجدت، وأن نردها إلى أصلها القديم .

*ورأى الأســتاذ إبراهــيم الــترزى : أن لجــنة الأصول هدفها تيسير القواعد، وقد بحث الأعضاء قديما هذا الموضــوع ورأوا أننا لا نيسر فلابد أن نستند إلى أحد الآراء، فالمسألة هي أن نيسر ولكن ليس من فراغ، أما مسألة الأساليب فهو من عمل لجنة الألفاظ والأساليب .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : العطف على معمولى عاملين مختلفين .

الموضوع الرابع :

صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقاً *

اختلف النحاة في عمل صيغ المبالغة، وهناك شواهد كثيرة متواترة تؤكد عملها ، بعد أن تدارست اللجنة ذلك انتهت إلى القرار التالي :

الأخذ بالرأي القائل بعملها .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل مطلقاً "

الموضوع الخامس :

قاعدة يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل *

ــ قــاعدة : يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل، التي أخذ بها جمهرة من الــنحاة، تجيز جملة من الأساليب التي تخلص النحو من كثير مما شابه من تعقيد ، وقد تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي تطبيقاً لهذه القاعدة :

(أ) جــواز جعــل الاســم الظاهر، المسبوق بحرف عطف، معطوفا على الضمير المســتتر وجوبــا الواقــع فاعلا، ولا داعي لجعله فاعلا لفعل محذوف، وتحويل الكلام من عطف المفردات إلى عطف الجمل .

(ب) صرف النظر عما اشترطه النحاة من ضرورة جواز إحلال البدل محل المبدل مــنه ، تطبــيقا لهذه القاعدة . وبهذا يمكن الاستغناء عن عطف البيان الذي كان يلجأ إليه عند تحقق الشرط السابق .

(جـ) جواز إعراب المنصوب بالمدح أو الذم بدلا من الفاعل المقترن بأل .

(د) جواز وقوع الفعل الماضي جوابا لفعل الشرط المضارع، وعدم تخصيص ذلك بالضرورة أو الحكم عليه بالقلة .

(هـ) جواز أن يعطف على النكرة المجرورة برب أو بكم، وعلى النكرة المجرورة بكل أو بأي اسم مضاف إلى ضمير هذه النكرة .

(و) " لدن " لا تنصب إلا " غدوة " ويجوز نصب المعطوف على غدوة بعد " لدن"

(ز) الوصــف الواقع مبتدأ يجوز أن ترفع ما يسد مسد الخبر ، ولو كان مسبوقا بحــرف جــر زائد ، وإن كان جمهور النحاة قد منع ذلك ، بحجة أن الوصف إنما يعمــل حمــلا على الفعل ، والفعل لا يسبقه حرف جر ، لأن العامل هنا اسم ، فهو صالح لدخول حرف الجر، تطبيقا للقاعدة السابقة .

وقد رأت اللجنة تطبيق هذه القاعدة في كل ما يندرج تمشيا مع الأساليب طلبا للتيسير والتخفيف .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان يغتفر في الثوانى مالا يغتفر في الأوائل .

الموضوع السادس :

الإعلال والتصحيح فيما جاء على فعول ولامه واو مفرداً أو جمعاً *

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى أن الأصل في هذه المسألة أن اللفظ الذي يأتى على هذا الوزن ولامه واو إذا كان جمعاً وجب عند جمهور الصرفيين أن تقلب لامه ياء .

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي .

المفرد الذي يأتى على وزن فُعُول، ولامه واو ــ يجوز فيه التصحيح راجحًا، والإعلال مرجوحاً، وإن كان ابن مالك في الألفية يجيز الأمرين بلا فارق .
أما الجمع الذي يأتى على هذا الوزن ، وهذه الصفة ،
فإنه يجوز فيه الإعلال برجحان ، كما يجوز فيه التصحيح مرجوحاً ،
تبعًا لما يراه كثير من علماء التصريف.

* مع الموضوع بحث للدكتور ابراهيم البسيوني بعنوان ما جاء على فعول ولامه واو .

الموضوع السابع :

زيادة الواو قبل ياء النسب *

بـــاب النســـب كـــثر فيه الخروج على القياس بالزيادة والنقص في الحروف وبتغيير الحركات ، مع إغفال صيغة النسب القياسية أحياناً واستعمالها أحياناً أخرى، وهـــناك اعتماد على الشيوع والكثرة في تعليل الإجازة ــ تدارست اللجنة موضوع زيادة الواو قبل ياء النسب وانتهت فيه إلى القرار التالى :

يجوز زيادة الواو قبل ياء النسب ، كما يجوز زيادة ألف قبل الواو مما شاع وكثر استعماله مثل : نخبوى وبوسنوى وحمزاوى وشعراوى . لأن في ذلك تيسيرا على المتكلمين وإثراءً للغة .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان : زيادة الواو قبل ياء النسب .

الموضوع الثامن :

جواز إهمال ما النافية وإعمالها دون شروط *

مـــا النافـــية العاملة عمل ليس من الحروف التي كثر فيها كلام النحاة وكثر، فيها شروطهم وخلافاتهم .

فقد نسب إعمالها إلى الحجازيين والتهاميين والنجديين بشروط ونسب إهمالها إلى التميميين ، وقيل النصب بعدما بسقوط حرف الجر ونسب ذلك إلى الكوفيين .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز إهمال ما النافية ، وإعمالها مطلقاً ، دون شروط ،
ولكن الكثير الإهمال إذا نقض نفى ما بإلا

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز إهمال ما النافية وإعمالها دون شروط " .

الموضوع التاسع :

أي الموصولة معربة مطلقاً *

الأصــل في الأسماء الموصولة أنها مبنية ، ولكن أي معربة قال النحاة لأنها ملازمــة للإضــافة لفظــاً أو تقديرا ، وهناك شروط وضعهما بعض النحاة لذلك ــ تدارست اللجنة الموضوع وانتهت إلى القرار التالي:

" أي الموصولة " معربة في جميع أحوالها إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، فيجوز أن تأتى معربة وأن تاتى مبنية اعتمادا على النصوص الواردة في هذا الشأن ، تيسيرا على الباحثين ، والدارسين .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " أى الموصولة معربة مطلقاً " .

الموضوع العاشر :

جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها *

يـرى الـنحاة أن خـبر كان وأخواتها يجوز أن يتقدم على اسمها وقالوا إن معمـول خبرها يجوز تقدمه على اسمها تالياً لكان فاصلاً بينها وبين اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً .وللكوفيين رأى في ذلك .

تدارست اللجنة كل ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها ، سواء كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، أو كان غيرها " .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها ".

الموضوع الحادى عشر :

جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه *

أســـماء الأفعال ألفاظ تدل على ما تدل عليه الأفعال وتعمل عمل الأفعال التي هي بمعناها ــ لكن البصريين والكوفيين اختلفوا في تقديم مفعول اسم الفعل عليه ــ ولكل منهم حججه .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز في معمول اسم الفعل أن يتقدم عليه كما يقع متأخرا عنه خضوعا لما جاءت به اللغة ، والشواهد العربية الموثوق بصحتها ، كما هو ثابت في الموضوع ذاته .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بعنوان " جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه " .

الموضوع الثاني عشر :

كأيِّن وحكم تمييزها *

أثبــت اللغويــون والــنحاة لــتلك الأداة خمس لغات ، لكن تمييز كأين يقع مجروراً بمن في الغالب ــ ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

كأين تدل على كثرة العدد ومعناها مثل كم الخبرية ، وتمييزها يجر بمن في الغالب ويجوز نصبه نثرا ونظما .

* مع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيوني: بعنوان كأين وحكم تمييزها .

الموضوع الثالث عشر :

حكم كان الواقعة بين فعل التعجب وما التعجبية *

اختلف النحاة في كان الواقعة بين فعل التعجب وما التعجبية على ثلاثة مذاهب ، واشترطوا للحكم بزيادتها شرطين ، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

جواز زيادة كان بلفظ الماضى أو المضارع بين ما وفعل التعجب ، كما يجوز زيادة أصبح وأمسى من أخوات كان لورود السماع بزيادتهما إثراء للغة وتجنبا للتكلف في التخريج .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى بعنوان " جواز زيادة كان بين ما وفعل التعجب " .

الموضوع الرابع عشر

منصوب كان وأخواتها *

الفعـل إذا اكـتفى بمعرفة يكون تاما ، وإذا لم يكتف يكون ناقصًا ، لذا اتجه البصريون إلى إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها اتجاهاً يختلف عن إعرابه إذا وقع بعد الأفعال التامة فجعلوه اسماً لها والمنصوب خبراً لها إذ به يتم الكلام ــ

وخالفهم الكوفيون فأعربوه حالاً ــ وهو إعراب غير سليم ــ
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يلزم الاعتداد بما قرره جمهور النحاة من أن كان وأخواتها أفعال ناقصة والمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها وليس حالاً بأي حال .

* مع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيونى بعنوان منصوب كان وأخواتها .

الموضوع الخامس عشر :

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور أو النداء *

لا خــلاف فــي منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا فى منع الفصل بيــنهما بغــير ظــرف وجار ومجرور ــ وهناك خلاف في الفصل بينهما بالظرف والجــار والمجــرور المتعلقين بفعل التعجب وفيه أقوال ، تدارست اللجنة ذلك كله وانتهت إلى القرار التالي :

جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور .

---

* مـــع الموضـــوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى بعنوان : الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور أو النداء .

الموضوع السادس عشر

حذف نون الرفع تخفيفاً *

حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة جاء على ضربين ، واجب وجائز .
تدارست اللجنة الموضوع وانتهت إلى القرار التالي :

حذف هذه النون فيه توسعة وتيسير على المتكلمين مع الاعتداد بأن الأفصح ثبوتها عند تجرد الفعل من الناصب والجازم ونون التوكيد .

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بعنوان : " حذف نون الرفع تخفيفاً " .

الموضوع السابع عشر :

العدد والمعدود تذكيرا وتأنيثا *

هناك حالات يجوز فيها تذكير اسم العدد وتأنيثه وفى معرفتها توسعة وتيسير على الناطقين باللغة العربية .

تدارست اللجنة هذه الحالات وناقشتها واتخذت القرار التالي :

اذا قدم المعدود على العدد جاز التذكير والتأنيث في هذا العدد مطلقا وليس ذلك خاصا بالكتابة العلمية كما نص على ذلك قرار سابق لمؤتمر الدورة الثامنة والعشرين هذا بالإضافة إلى جواز التأنيث والتذكير في المسائل التى أقرها النحاة".

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بعنوان " العدد والمعدود بين التذكير والتأنيث " .

استعمال " ذات " بمعنى " نفس أو عين " *

يكـثر اسـتعمال كلمـة " ذات " بمعـنى : نفس أو عين ، فقد جاء في مقال بصـحيفة الأهـرام مـا يلي : إن احتكار أقوياء عالمنا العلم والقدرة على التلاعب بمقدرات الآخرين ، ... لا تجرى مناهضتها بالركون إلى اليأس والإحباط ، ولا إلى الإرهاب ، ولا إلى شتى صور الهروب من ضرورة مواجهة الخصم بذات أسلحته ، وعلى ذات أرضية العلم والمعرفة ، التي هي أرضيته ... بل والقدرة على المشاركة في عمليات الإبداع والخلق ذاتها . "

وقد استعملت الكلمة في المعجمات دالة على معان مختلفة ، فاستعملت بمعنى صاحبة ، وذات بينكم أي حقيقة وصلكم ، وجاء من ذات نفسه أي طبعا .

وجـاء في المصباح : وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفا مشهورا حـتى قـال الناس : ذات مميزة ، وذات محدثة ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيـير ، فقالوا : عيب ذاتي ، بمعنى جبلي وخلقي ... ونفس الشيء وذاته وعينه ... وقـال المهدوى في التفسير : النفس في اللغة على معان : نفس الحيوان ذات الشيء الذي يخبر عنه ، فجعل نفس الشيء وذات الشئ مترادفين . "

وفي الوسيط : والذات النفس والشخص ، يقال : ... نقد ذاتي يرجع إلى آراء الشخص وانفعالاته " محدثة " ويقال : جاء فلان بذاته عينه ونفسه . "

وإذا كانت الذات تستعمل بمعنى النفس والعين ، فإنه يمكن ضمها إلى النفس والعين في التوكيد المعنوى ، وإن كانت كتب النحو لم تذكرها معهما . كما يجوز أن تجر بالباء الزائدة كما تجران .

ويجـوز أن تتقدم على المؤكد كما يجوز تقدمهما ، وفقا لما قرره المجمع من جواز تقدم النفس على المؤكد .

لـذا تـرى اللجـنة جـواز اسـتعمال " ذات " ضمن ألفاظ التوكيد المعنوي المعروفة.

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد*

يقول ابن مالك في شرح التسهيل عند الكلام على التنازع ١٦٥/٢ : فلو كان ثاني العاملين مؤكدا لكان في حكم الساقط ، كقول الشاعر :

* أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس *

فأتــاك الثاني توكيد للأول ، فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئا واحدا في اللفــظ والمعنى . ولك أن تنسبه للأول وتلغى الثاني لفظا ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد ، فلا اعتداد به على التقديرين .../١٦٦ ... وجعل الفراء الرفع في نحو : قام وقعد زيد ، بالفعلين معا . والذي ذهب إليه غير مستبعد ، فإنه نظير قولك : زيد وعمــرو مــنطلقان ، على مذهب سيبويه ، فإن خبر المبتدأ عنده مرفوع بما هو له خــبر ، فيلزمه أن يكون " منطلقان " مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه ، لأنهما يقتضيانه معا ، ويمكن أن يكون على مذهبه قول الشاعر :

إن الرِّغاث إذا تكون وديعة يمسي ويصبح درها ممحوقا

[الرغاث : المرضعات ، جمع رَغوث .]

فلــو كــان العطف بأو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز أن يشترك العاملان في العمل ، كقول الشاعر :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع

وفــي شــرح الألفية لابن الناظم ص٢٥٦ : ومذهب الفراء إعمال الأول أو إعمــال الثانــي وتأخير ضمير الأول إن كان رافعا نحو : يحسن ويسئ ابناك هما ، وضــربني وضربت الزيدين هما . أو إعمال المتنازعين جميعا في الاسم الظاهر إن كانا رافعين ، فيجوز : يحسن ويسئ ابناك . ولا يجوز : ضربني وضربت الزيدين.

وقال الرضى في الكافية ٧٩/١ : والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضا الفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيد ، جاز أن يعمل العاملان في المتــنازع ، فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين . لكن اجتماع المؤثرين التامين على

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

أثـــر واحـــد مدلول على فساد في الأصول ، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية .

وفي شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٨/٢ : وعند الفراء يكون الاسمان مضافين إلى من قالها في : " قطع الله يد ورجل من قالها " ولا حذف في الكلام ، لا من الأول ولا من الثاني .

وعلـــق الخضري في حاشيته بقوله : خصه الفراء بما يكثر اصطحابهما في الذكر كاليد والرجل ، والنصف والربع، وقبل وبعد ، فكأن العامل في المضاف إليه شـــئ واحـــد، فلا يرد : توارد عاملين على معمول واحد، بخلاف نحو : رأيت دار وغلام زيد ، فيمتنع لعدم الاصطحاب . "

ومثل ذلك في الأشموني والصبان [1] ٢٠٧/٢ . والهمع ٥٢/٢ .

وقال في المساعد على تسهيل الفوائد عند الكلام على التنازع ٤٤٩/١ : فإذا قلـــت : قـــام قـــام زيد ، فالثاني توكيد للأول ، فهو كالساقط والعمل للأول ، وأجاز المصـــنف مع هذا الوجه أن ينسب العمل لهما ، لكونهما شيئا واحدا [شرح التسهيل ١٦٥/٢] وعلى التقديرين ليس هذا من التنازع .

وفي الهمع قال السيوطى ١٠٩/٢ : وقال الفراء : كلاهما يعملان فيه إن اتفقا فـــي الإعـــراب المطلـــوب نحو : قام وقعد زيد ، فجعله مرفوعا بالفعلين، كما يسند للمبـــتدأ خـــبران ، وكمـــا يرفع " منطلقان " في زيد وعمرو منطلقان ، بالمعطوف والمعطـــوف علـــيه معا، لأنهما يقتضيانه . والجمهور منعوا ذلك حذرا من اجتماع مؤثرين على أثر واحد .

وفـــي التصريح ١٠٤/١ ــ ١٠٥ ، عند الكلام على بيت الفرزدق : بالباعث الـــوارث الأمـــوات ... قال : والأموات إما مجرورة بإضافة الباعث والوارث إليه ، علـــى حـــد قولهـــم : بيـــن ذراعى وجبهة الأسد ، أو منصوب بالوارث . على أن الوصفين تنازعاه ، وأعمل الثاني . " ومثل ذلك في الدرر ٣٨/١ .

---

(١) ومنه في الأشموني ٢٠٦/٢

* سقى الأرضين الغيث سهل وحزنها * أى سهلها وحزنها .

وفـــي الأشموني ١٠٢/١ ، قال الصبان في حاشيته : والأموات إما مجرور بإضــــافة الباعـــث أو الوارث إليه ، على حد قوله *بين ذراعى وجبهة الأسد * أو منصـــوب بـــالوارث علـــى أن الوصفين تنازعاه " ومثل ذلك في العينى ٢٧٦/١ ، والخزانة ٤١٠/٢ .

وفـــي العيـــنى ١٠/٣ ، وفي خزانة الأدب ٣٥٣/٢ إشارة إلى الآراء السابقة وعرض لها .

وبمراجعة هذه الآراء نجد :

١- أن مـــن النحاة من جعل العمل للعاملين عند اتحادهما في اللفظ والمعنى ، مثل : قام قام زيد ، لكونهما شيئا واحدا في اللفظ والمعنى .

٢- ومـــنهم مـــن جعل العمل للعاملين إذا اتحد عملهما في المعمول ، وإن اختلفا في اللفـــظ والمعنى ، سواء كان العمل رفعا مثل : قام وقعد زيد ، أو كان نصبا مثل *يمسى ويصبح درها ممحوقا * أو كان جرا مثل : قطع الله يد ورجل من قالها .

٣- وأنّ مَنْع اجتماع عاملين على معمول واحد في النحو حملا على امتناع مؤثرين علـــى أثر واحد في الأصول فيه مبالغة وتكلف ، لأن نسبة العمل إلى الألفاظ في النحو إنما يقصد بها التقريب والتيسير ، وإجراؤها مجرى المؤثرات الحقيقية فيه فساد ظاهر وتكلف عقيم .

٤- وبهـــذا يمكـــن أن نقول : إن تعدد العوامل لا يمنع عملها في المعمول إذا اتحد عملهـــا فيه ، سواء كانت العوامل أفعالا ، أو أسماء ، أو بعضها أفعال وبعضها أســـماء ، طلبا للتيسير والتخفيف ، مثل : استقبل وأكرم محمد عليا . ومثل قوله تعالى : ﴿ آتونى أفرغ عليه قطرا ﴾ ومثل قول الشاعر :

*عُهِدت مغيثا مغنيا من أجرته *

ومـــثل قولـــه تعالى : ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ ، ومثل قول الرسول صلى الله عليه وســـلم : « تســـبحون وتكبرون وتحمدون دُبُر كل صلاة ثلاثا وثلاثين » فالأفعال تطلب الظرف " دبر " وتطلب النائب عن المفعول المطلق " ثلاثا وثلاثين " .

ولهذا تقترح اللجنة جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل .

العطف على معمولى عاملين مختلفين *

يقول سيبويه في كتابه ١/٦٥_٦٦ : وتقول : ما كلُّ سوداءَ تمرة، ولا بيضاء شـحمة، وإن شـئت نصبت " شحمةً " ، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء . قال الشاعر أبو داود :

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ توقد بالليل نارا

فاسـتغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب . وجـاز كما جاز في قولك : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، وإن شئت قلت : ولا مـثل أخـيه . فكما جاز في جمع الخبر ، كذلك يجوز في تفريقه ، وتفريقه أن تقـول : ما مثل عبد الله يقول ذاك ، ولا أخيه يكره ذاك . ومثل ذلك : ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك . فلما جاز في هذا جاز في ذاك . "

هـذا كـلام سـيبويه ، ومـنه يتبين أن وضوح الكلام ، وعدم التباس على المخاطب ، عامل له أثره في قبول الأساليب وعدم رفضها .

ويقول المبرد في الكامل ١/١٦٨ ــ ١٦٩ ، بعد أن ذكر قول أعرابي :

فقال لِيَ المكىُّ أمّا لِزَوْجة فسبعٌ وأما خُلّةٍ فثمانى

وفـي هذا الشعر عيب ، وهو الذي يسميه النحويون العطف على عاملين ، وذلك أنه عطـف خلة على اللام الخافضة لزوجة ، وعطف ثمانيا على سبع ، ويلزم من قال هـذا أن يقـول : مـرّ عبدُ الله بزيدٍ وعمرٌو خالدٍ ، ففيه هذا القبح ، وقد قرأ بعض القراء ، وليس بجائز عندنا : ﴿ أنّ في السموات والأرض لآياتٍ للمؤمنين ﴾ ﴿ واخـتلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتهـا وتصـريفِ الـرياح آياتٍ ﴾ فجعل آيات في موضع نصب ، وخفضها لتاء الجمـيع ، فحملها على إن وعطفها بالواو وعطف اختلافا على في ، ولا أرى ذا في القـرآن جائـزا ، لأنه ليس بموضع ضرورة ، وأنشد سيبويه لعدى بن زيد العبادى

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

والصـــحيح أنه لأبى دواد الإيادى : أكل امرئ تحسبين ... فعطف على امرئ وعلى المنصوب الأول

وذكـــر المبرد الآية في المقتضب ١٩٥/٤ ، وقال فيه ما قاله هنا ، وقال إن الأخفش يجيزه .

وفي إتحاف فضلاء البشر ٣٨٩ : اختلف في ﴿ آيات لقوم يوقنون ﴾ و﴿ آيات لقـــوم يعقلون ﴾ الثاني والثالث من سورة الجاثية . فحمزة والكسائى ويعقوب بكسر الـــتاء منصـــوبة فيهما عطفا على اسم إن ، أي : وإن في خلقكم وإن في اختلاف ، والخبر قـــوله : وفي خلقكم ، وفي اختلاف ... ووافقهم الأعمش ، والباقون برفعهما على الابتداء .

وفـــي المفصـــل وشـــرحه لابن يعيش ٢٦/٣ : " وقد حذف المضاف وترك المضـــاف إليه على إعرابه في قولهم : ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ، قال سيبويه : كأنك أظهرت كل فقلت : ولا كل بيضاء ، وقال أبو دواد :

أكـــل امرئ تحسبين ... ويقولون : ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه ، ومثله : ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك ، وهو في الشذوذ نظير إضمار الجار " .

قال الشارح : اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، أما ضعفه في القياس فلوجهين :

أحدهمـــا أن المضـــاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه ، فإذا قلت : غلام زيد ، فأصله : غلام لزيد . وإذا قلت : ثوب خز ، فأصله : ثوب من خز ، فحذفت حرف الجـــر ، وبقـــى المضاف نائبا عنه ، ودليلا عليه ، فإذا أخذت تحذفه ، فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه ...

والوجـــه الثانـــي أن المضـــاف عـــامل في المضاف إليه الجر ، ولا يحسن حـــذف الجـــار وتبقـــية عملـــه ، فمن ذلك قولهم في المثل : ما كل سوداء ... /٢٧ وبيضـــاء مخفـــوض أيضـــا علـــى تقدير كل ... وكان أبو الحسن الأخفش وجماعة مـــن البصـــريين يحملـــون ذلـــك ومـــا كان مثله على العطف على عاملين ، وهو

رأى الكوفيين ... ومثله عندهم : ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عمرٌو ... وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ، ولا يجيزانه ... فإن قيل : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل ، وهو ضعيف ، والعطف على عاملين ضعيف أيضا ، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين ؟ قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم ... فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلا ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين ... وقد كثر التقلب بهذا المثل ، وأجازوا فيه وجوها من الإعراب ، وجملتها خمسة ... فأما قول أبي دواد : أكل امرئ ... فسيبويه يحمله على /٢٨ حذف مضاف تقديرة كل ... وأبو الحسن يحمله على العطف على عامين ... وهذا البيت أوكد ما استشهد به أبو الحسن ، وأما قولهم : ما مثل عبد الله ... لم يكن من تقرير مثل أو العطف على ما يلين ... "

وهكذا تستمر المناقشة لتنتهي إلى أن الحمل على تقدير مضاف أولى .

وفي الإنصاف مسألة رقم ٦٥ : كما تقول العرب: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة ، يريدون : ولا كل سوداء ... وقال الشاعر : أكل امرئ " ... أراد : وكل نار ... وهذا كثير في كلامهم.

وفي الكافية لابن الحاجب وشرحها للرضي ٢٩١/١ : فإذا حذف [أي المضاف] فالأولى والأشهر قيام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب كقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية ﴾ ، وقد يترك عند سيبويه على إعرابه إن كان المضاف معطوفا على مثله مضافا إلى شيء. كما يقال في المثل: ما كل سوداء ... قال : ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الأول . لكان عطفا عل عاملين مختلفين ولا يجوز عنده، وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا.

وفي شرح التسهيل لابن مالك ٢٧٠/٣ : ثم أشرت إلى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجرورا ، وأنه مقيس وغير مقيس ، فأما المقيس فما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظا ومعنى، بشرط كون المحذوف بعد عاطف منفصل بلا أو غير منفصل ، كقولهم : ما كل سوداء ... وما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك ،

وكقوله : أكل امرئ ... ، وكقوله :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه الفتى وهو طائع

وكقوله :

لو أنَّ طبيب الإنس والجن داويا الذي بِيَ من عفراءَ ما شفياني ،

وكقوله (جرير) :

لو أن عُصْم عمايتين وتذْبل سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

وكقوله (القطامي) :

ألم يَحْزُنك أن جبال قيس وتغلب قد تباينتا انقطاعا

والأصــل : مــا كل سوداء ولا كل بيضاء، ولا مثل أبيك ومثل أخيك يقولان وكل امرئ تحسبين امرأ وكل نار، ولم أر مثل الخير ولا مثل الشر، ولو أن طبيب الإنس وطبيب الجن ، ولو أن عصم عما يتين وعصم يذبل ، وأن جبال قيس وجبال تغلب.

وظــن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام وليس ذلك شرطا، بل يجوز مع عدمهما ، كقول الشاعر:

لغير مغتبط مغرى بطوع هوى ونادم مولع بالحزم والرشد

ومثله : كلُّ مُتْر في رهطة ظاهر العزّ وذي غربة وفقر مَهينُ

وأما غير المقيس فما خالف المقيس بخلوه مما قيدته به.

وفــي شرح الألفية لابن الناظم ٤٠٣ : وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا، بشرط أن يكون المحذوف معطوفا على مثله لفظا ومعنى.

وفي شرح الأشموني ٢٠٦/٢ : أكل امرئ ... أي : وكل نار، وقوله

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع

أي: ولا مثل الشر، لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين .. "

وعلق الصبان في الحاشية بقوله : أي : وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه ، والعــاملان فــي البيت الثاني : أر ومثل والمعمولان : الخير وجملة يتركه الفتى ، والمعطوف على الخير، الشر، وعلى يتركه الفتى ، يأتيه امرؤ.

وفي شرح التصريح ٢ / ٥٥ : ... وإنما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله

مجـــرورا بـــالعطف على امرئ المجرور بإضافة كل إليه ، لئلا يلزم العطف على معمولـــى عاملين مختلفين ... وذلك ممتنع ، لأن العاطف نائب عن العامل ، وعامل واحـــد لا يعمل جرا ونصبا ، ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين ، هذا مذهب سيبويه والمـــبرد وابـــن الســـراج وهشام ، وذهب الأخفش والكسائى والفراء والزجاج إلى الجـــواز ... واختـــير الحذف دون العطف ، لأن حذف مايدل عليه دليل مجمع على جوازه ، والعطف على معمولى عاملين مختلف فيه كما قدمنا ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه .

بعـــد هذا العرض لآراء النحاة في العطف على معمولى عاملين مختلفين نجد أن مـــنهم مـــن أجـــازه ، ومـــنهم من عارضه ، ونجد أن الأسس التي قامت عليها معارضة المانعين تتلخص فيما يلي :

أن حـــذف الجار وإبقاء عمله متفق عليه ، وأن العطف على معمولى عاملين مختلفين فيه ، والحمل على المتفق عليه أولى .

أن العطف على معمولى عاملين مختلفين لم يثبت في الاستعمال .

وكلتا الحجتين غير مسلمة ، لأن الاختلاف في أمر قاعدة لا يقتضى إلغاءها، وإنمـــا أقصى ما يمكن أن يؤدى إليه هو تفضيل المتفق عليه المختلف فيه ، هذا إذا ساعدت القرائن على هذا التفضيل .

وأن القـــول بعدم استعمال العطف على معمولى عاملين غير صحيح ، بدليل أن هؤلاء المانعين يذكرون شواهد وأمثلة تدل على الاستعمال ، من أول سيبويه إلى ابـــن مـــالك الـــذي ذكر جملة من الشواهد والأمثلة ، بعضها منسوب وبعضها غير منســـوب. كما ذكر المبرد قراءة جاءت على هذا الاستعمال ، وقد عزيت إلى حمزة والكسائى ويعقوب والأعمش ، ولا يصح أن يلتفت إلى اعتراضه عليها لأنه لا يملك هذا الاعتراض ، ولا إلى قوله بأن القرآن ليس بموضع ضرورة ، لأن الذين تناولوا الموضوع لم يقولوا إنه لا يكون إلا في الضرورة .

فإذا أضفنا إلى ذلك أن هؤلاء المانعين يقولون إن حذف المضاف وإبقاء عمله

فـــي القياس ، قليل في الاستعمال ، وإن المضاف إنما يعمل نيابة عن حرف الجر ، فحذفـــه فيه إجحاف بحذف النائب والمنوب عنه . وإن حذف الجر ــ الذي هو أصل في العمل ــ وإبقاء عمله قليل .

إذا أضفنا ذلك وجدنا أن المانعين لا يستندون في معارضتهم إلى حجة قوية ، وأن مـــن الخير أن يكون وضوحُ الأسلوب وعدم التباسه على المخاطب ــ كما قال سيبويه ــ الأساسي في القبول أو الرفض .

ولعلـــه مـــن المناســـب بعـــد أن بيـــنا رأى النحاة في العطف على معمولى عامليـــن مختلفيـــن ، أن نذكـــر أن الـــنحاة ــ كمـــا يقـــول الأشمونى ٣/٩٣ ــ قد أجمعـــوا علـــى : جـــواز العطـــف على معمولى عامل واحد نحو : إن زَيدا ذاهبٌ وعمـــرًا جـــالسٌ . وعلـــى معمـــولات عـــامل واحـــد نحو : أعلم زيدٌ عمرا بكرا جالسا ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا .

وعلى : منع العطف على معمولات أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمرو ، وأخاك غلامه بكر . "

ولهـــذا فإنني أرى أن القول بصحة هذا الأسلوب ، وجواز القياس عليه ، فيه مـــيل إلى الأخذ بالأيسر ، واجتناب لما فيه تكلف وتقدير ، ولعل مما يستوجب ذلك جـــريان هذا الأسلوب على ألسنة المتحدثين وأقلام الكتاب في عصرنا في مثل قولهم : كان إقبال الرجال على معرض الكتاب كبيرا والفتيات قليلا .

وقولهم : لوحظ في نتائج امتحانات هذا العام أن نسبة نجاح الطالبات مرتفعة والطـــلاب منخفضة وقولهم : لا شك في أن التراخى في تطبيق القانون يعقب نتائج وخيمة ، والأخذ بالحزم ردودا طيبة .

وقول بعضهم : إكرام اللئيمِ يعقب الندامةَ ، والكريمِ الامتنان والسلامة .

إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل مطلقا *

اختلف النحاة في إعمال صيغ المبالغة عمل اسم الفاعل : فأجاز البصريون إعمالها عمل اسم الفاعل محتجين بالسماع عن العرب ، وبالحمل على أصلها وهو اسم الفاعل ، لأنها محولة عنه لقصد المبالغة . وأجازوا فيها أن يتقدم معمولها عليها، وعلى مبتدئها كما يجوز ذلك في اسم الفاعل . وإن كان بعضهم لم يجز إعمال بعض الصيغ .

أما الكوفيون فلم يجيزوا إعمال شئ منها ، لمخالفتها لأوزان المضارع ومعناه ، ولأنها تدل على المبالغة ، والمضارع لا يدل عليها . وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ، ومنعوا تقديمه عليها .

وقول الكوفيين ضعيف من أوجه :

أنهم أجازوا إعمال الفاعل الذي بمعنى الماضى ، وهو مخالف لمعنى المضارع .

وأنهم أجازوا إعمال المصغر ، وهو مخالف لوزن المضارع ومعناه . وأن قولهم مخالف للمسموع عن العرب ـــ والسماع هو أقوى الأدلة ـــ في العمل وتقدم المعمول عليها وعلى المبتدأ الذي وقعت خبرا عنه ، فمن إعمالها قول القلاخ : أخا الحرب لِبّاسا إليها جلالها ...

وقول بعض العرب : إنه لمنجار بوائكها .

وقول أبى طالب : ضَرُوب بنصل السيف سوقَ سمانها ...

وقول ابن قيس الرقيات : فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا ...

وقول اللاحقى : حَذِر أمورا لا تضير ...

وقول لبيد : أو محل شيخ عضادة سمحج ...

ومن إعمالها مجموعة قول زيد الخير : أتانى أنهم مَزِقون عرضى ...

وقول طرفة : ثم زادوا أنهم في قولهم غفُر ذَنبهَم ...

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

ومـــن تقدم معمولها قول بعض العرب : أما العسلَ فأنا شرّاب ، فالعسل تقدم على : أنا شراب.

وقـــول الراعـــي أو أبـــي ذؤيب : ... إنها على الشوق إخوانَ العزاء هيوج فإخوان مفعول هيوج ، وعلى الشوق متعلق به .

ثم إن مالا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه.

ومـــن هـــذا نرى أن قول البصرين هو الأرجح والأولى بالاعتماد ، وأن من الخـــير أن نقول : إن صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا دون شروط ، وأن معمولها يجوز أن يتقدم عليها وعلى مبتدئها.

المراجع

- الكتاب ١/١١٠ - ١١٥ .
- المقتضب ٢/١١٢ - ١١٣ .
- شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦٩ - ٧٤ .
- شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٢ .
- شرح التسهيل لابن مالك ٣/٧٩ - ٨٢ .
- شرح ابن عقيل ٢/٨٥- ٩٠ .
- شرح الأشموني ٢/٢٢٠ - ٢٢٢
- شرح التصريح ٢/٦٧ - ٦٩.

*

* *

* * *

يُغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل *

يقول النحاة : يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل . ويقولون : يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع . يقصدون بذلك أن التابع يجوز أن يقع في الموقع الذي لا يجوز أن يقع فيه المتبوع ، أي أن المعمول إذا كان لا يصح وقوعه مباشرا للعامل إلا بشروط معينة ، فإن تابعه ليس من الضروري أن تتحقق فيه هذه الشروط، لأن مناقضته للشروط جاءت بصورة فيها نوع من الخفاء بحيث لا تصادر القاعدة ولا تنقضها .

ولعل أصل هاتين العبارتين ما ذكره سيبويه [الكتاب ٢/١٨٦ــ١٨٧] :

وقال الخليل رحمه الله : من قال : يازيدُ والنضرَ ، فنصبت ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التى يُرَدّ فيها الشئ إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم ويقولون : يازيد والنضرُ . وقرأ الأعرج : ﴿ ياجبال أوبى معه والطيرُ ﴾ فرفع . (سورة سبأ ، آية : ١٠)

ويقولون : ياعمرو والحارثُ . وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارثُ . ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز ألبتة ، نصب أو رفع ، من قِبَل أنك لا تنادى اسما فيه الألف واللام بيا ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في يا ، لم تجعلها خاصة للنضر ، كقولك : ما مررت بزيدٍ وعمروٍ ، ولو أردت عملين لقلت : ما مررت بزيد ولا مررت بعمرو . "

ويتضح ذلك في مسائل منها :

١- أنهم قالوا في العطف (الأشمونى ٣/٩٢) : يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ، فالأول نحو : قام زيد وعمرو . والثاني نحو : قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح : قام أنا ، ولكن يصلح : قمت ، والتاء بمعنى أنا. فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه ،

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وجعــل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمــزة ، أو النون ، أو تاء المخاطب ، أو بفعل الأمر نحو : أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد ، و﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ (البقرة ، آية : ٣٥) أى : وليســكن زوجــك ، وكذا باقيها . وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو : ﴿ لا تضــار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾ (سورة البقرة ، آية : ٢٣٣) قال ذلك الناظم . [شرح التسهيل ٣/٣٧١ـ٣٧٢] .

قــال الشــيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن " زوجك " معطوف على الضمير المستكن في " اسكن " المؤكد بأنت " .

وعلــق الصــبان فــي الحاشية بقوله : أى ويغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل ، وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة .

٢- وفي عطف البيان والبدل قالوا [الأشمونى وحاشية الصبان ٣/٦٥] : أن البدل علــى نية إحلاله محل المبدل منه ، أو على نية تكرار العامل ، فيكون في التقدير من جملة أخرى ، وعلى هذا قالوا : إنه إذا امتنع إحلاله محل المبدل منه لا يكون بــدلا ، وإنما يكون عطف بيان ، ومثلوا لذلك بقولهم : ياغلامُ يعمرَ ، وقوله : أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا ، وقوله : أنا ابن التاركِ البكريِّ بشرٍ ... ويمتنع الإبدال فــي نحــو : هــند ضربت زيدا أخاها ، وزيد جاء الرجل أخوه ، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى ، فيفوت الربط في الأولى .

وقد بين الصبان سبب منع يعمر ونوفل ، لأنهما منصوبان ، وسبب منع بشر لما يترتب عليه من إضافة الصفة المقترنة بأل لما ليس مقترنا بأل ، وأضاف لصور المــنع : يأيها الرجل غلامُ زيد وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ، ويا زيد الحارثُ ، ويــا زيد هذا . إذ يلزم على البدلية إتباع " أي " في النداء بغير ذي أل ، وإضافة " كــلا " إلــى اثنين متفرقين ، وإدخال " يا " على ذي أل ، وعلى اسم الإشارة بدون وصف .

واستثناء هذه الصور مبنى على أن البدل لابد أن يصلح لحلوله محل الأول .

وقال في ٩٢/٣ : والبدل أيضا على هذين القولين نحو : ادخلوا أولكم وآخركم ، فيقدر عامل على الأول ويكون من إبدال الجمل بعضها من بعض ، ولا يحتاج إليه على الثاني " يريد على القول بتقدير عامل ، أو على القول بأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل .

وعلى هذا نحكم بالجواز على كل هذه الصور التى قيل إنها ممتنعة .

ويقول الرضى [شرح الكافية ٣٣٧/١] وأنا إلى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان بل قال [١٤/٢] : أما بدل المعرفة من النكرة فنحو : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله ... ﴾ (الشورى آيتا ٥٢-٥٣) والحق أن المثال بالآية الكريمة من البدل ، ولا يصلان بشئ بالنسبة لعطف البيان . وأن سيبويه ذكر عطف البيان في ١٨٦/٢ ، قال : وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نصرا عطف البيان ونصبه ، كأنه على قوله : يازيدُ زيدا . وأما قول أبى عمرو فكأنه استأنف النداء . "

وفي باب نعم قال الأشمونى [٢٨/٣] : وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل . ورُدّ بأنه لازم وليس البدل بلازم . ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم " وعلق الصبان بقوله : أى قد لايصلح ، فلا ينافى أنه قد يصلح نحو : نعم الرجل غلام الأمير . قال يس [التصريح ٩٧/٢] وأقره شيخنا والبعض : يمكن أن يقال : قد يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ، قال في الارتشاف : قد يجوز في الاسم إذا وقع بدلا مالا يجوز فيه إذا ولى العامل ، فإنهم حملوا : إنك أنت قائم ، على البدل ، وإن كان لا يجوز : إن أنت .

وقال الصبان [في صـ٦٥] : وفي المستوفي [١/١١٠ـ١١١] : أولى ما يقال

فـــي : نعم الرجل زيد ، أن " زيد " بدل من الرجل ، ولا يلزم أن يجوز : نعم زيد ، وذكـــر الدماميني من صور تخلف ذلك : فتنت هند حسن لها ، وأكلت الأرغفة جزء منها . "

وفـــي فعـــل الشـــرط وجوابــه [الأشموني ٤/١١ــ١٢] : وماضيا فمضارعا نحـــو: ﴿ مـــن كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ﴾ (سورة الشورى ، آية : ٢٠) وعكسه قليل ، وخصه الجمهور بالضرورة . ومذهب الفراء والمصنف جوازه فـــي الاختيار ، وهو الصحيح ، لما رواه البخارى ... ومنه : ﴿ إن نشأ ننزل عليهم مـــن الســـماء آية فظلت ﴾ (سورة الشعراء ، آية : ٤) لأن تابع الجواب جواب " وعلق الصبان بقوله : قد يقال : يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع . ويجاب بأن هذا خلاف الأصل ، ولذا لم يغتفر مطلقا بل في مواضع مخصوصة . "

وفـــي رب قال [الكافية وشرحها ٣٢٩/٢] : ورب للتعليل ... مختصة بنكرة موصوفة على الأصح ... وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة ، والضمير مفرد مذكـــر خلافـــا للكوفييـــن في مطابقة التمييز .../٣٣٢ ويجوز أن يعطف قياسا على المجـــرور بـــرب ، وبكـــم ، وعلـــى النكرة المجرورة بكل وأى ، اسم مضاف إلى ضـــميرها ، لكـــون ذلـــك الضـــمير نكرة ... نحو : رب شاة وسلختها ، وكم ناقة وفصيلها، وكل رجل وأخيه ، وأى رجل وغلامه .

وقـــال الجزولى : هذا المعطوف معرفة ، لكنه جاز ذلك لأنه يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع . ولو كان كما قال لجاز : رب غلام والسيد "

وفي مغنى اللبيب وحاشية الأمير [الأمير ٢٠٦/١] : وسمع أعرابى يقول بعد انقضـــاء رمضـــان : يارب صائمه لن يصومه ، ويارب قائمة لن يقومه . وهو مما تمسك به الكسائى على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى " .

وعلـــق الأمـــير بقولـــه : لأن " صائم " مضاف للهاء ، فلو لم يكن عاملا فيها كانـــت الإضـــافة محضـــة ، فيكون معرفة ، ومدخول "رب" لا يكون إلا نكـــرة ، والقـــوم يجعلونه على حكاية الحال .

وفــي لَدُن قال [في الهمع ٢١٥/١] : قال سيبويه [١١٩/٣] : لا تنصب لدن غــدوة ، ولا تقــول : لدن بكرة ، لأنه لم يكثر في كلامهم . وإذا عطف على غدوة المنصــوب بعدها فقيل : لدن غدوة وعشية ، جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع ، والنصب على اللفظ ، وضعف ابن مالك في شرح الكافية [٩٥٣/٢] النصـــب ، وأوجــبه أبو حيان ومنع الجر لأن غدوة عند من نصبه ليس في موضع جــر ، فليس من باب العطف على الموضع قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون " لدن " انتصب بعدها ظرف غير غدوة ، وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز في الثوانى مــالا يجــوز فــي الأوائل ، وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية وساقطة في التسهيل . "

وفي تعريف المبتدأ قال الأشمونى [١٥٤/١] : هو الاسم العارى عن العوامل اللفظــية غــير الزائدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعا لمستغنى به ... والعارى عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان ، وغير الزائدة لإدخال نحو : بحسبك درهــم ، و ﴿ هل من خالقٍ غيرُ الله ﴾ (سورة فاطر ، آية : ٣) وقد علق الصبان بقــوله : " غير الله " إما نعت لخالق ، لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف ، والخبر محذوف أى : لكم . أو هو الخبر ، و يصح أن يكون " غير الله " فاعلا لخالق أغنى عــن الخبر ، لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل ، والفعل لا تدخل عليه " من " الزائدة ، فكذا ما هو بمنزلة ، كذا في يس [التصريح ١٥٦/١] .

ولكننا إذا طبقنا القاعدة السابقة جاز أن تكون الآية الكريمة من المبتدأ الذي له مــرفوع يغــنى عن الخبر ، لأن العامل هنا ليس فعلا ولكنه اسم يعمل عمله . وهذا أيسر وأولى .

ولذا فإننى أرى أن جعل هذه القاعدة من القياس المطرد يخفف بعض ما ينوء به النحو من القيود والتعقيد ، والتأويل والتقدير .

بعــد أن درســت اللجنة هذه الأساليب ، وأقوال النحاة فيها ، رأت أن تطبيق قــاعدة : يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الأوائل ، لا يصادر القواعد الأساسية التي

ارتضـــاها النحاة ، وأن فيه تيسيرا كبيرا في تخريج الأساليب ، وتخليصا للنحو من افتراضات لا داعي إليها ، ولذا رأت الأخذ به فيما استبان لها من الأساليب السابقة :

١- الاســم الظاهــر في مثل " : اسكن أنت وزوجك الجنة " معطوف على الضمير المســتتر وجوبــا في " اسكن " وليس فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل السابق . ومثل ذلك في بقية ما يستتر فيه المرفوع وجوبا .

٢- عطــف البــيان يمكن أن يعرب بدلا ، وإن لم يصح إحلاله محل المبدل منه في مثل قول الشاعر : * أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا *

وقوله : * أنا ابن التارك البكري بشر *

وفـــي مــثل قولـــك : يأيها الرجل رسول محمد . ومثل : كلا أخويك محمد وعلى عندي. ويا زيد الحارث . ويا زيد هذا .

وبهذا يمكن الاستغناء عن عطف البيان كما ذهب إلى ذلك بعض النحاة .

٣- المخصوص بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، يعرب كل منهما بدلا من الفاعل المقــرون بأل . وليس مبتدأ والجملة التى قبله خبر ، ولا مبتدأ خبره محذوف ، ولا خبرا مبتدؤه محذوف .

٤- إذا كـــان فعل الشرط مضارعا كان جوابه مضارعا ، ويجوز كونه ماضيا مثل قـــولـــه تعالى : ﴿ إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ﴾ لأن تابع الجواب جواب وهو فظلت " ولا يكون ذلك مختصا بالضرورة ، ولا يحكم عليه بالقلة.

٥- رب مختصـــة بـــالدخول على نكرة ، ويجوز أن يعطف على النكرة المجرورة برب، والمجرورة بكم ، وبكل ، وبأى اسم مضاف إلى ضميرها مثل : رب شاة وسلختها ، وكم ناقة وفصيلها ، وكل رجل وأخيه ، وأي رجل وغلامه .

٦- لَــدُن لا تنصـــب إلا غـــدوة ، فإذا عطف على غدوة جاز أن ينصب المعطوف فيقال: لدن غدوةً وعشيةً .

٧- الوصـــف يعمل حملا على الفعل ، فإذا وقع الوصف مبتدأ جاز أن يرفع ما يسد مسد الخبر ، إلا إذا سبق بحرف جر زائد مثل قوله تعالى : ﴿ هل من خالق غير

الله يــرزقكم ﴾ ، لأن الفعل لا يسبق بحرف جر ــ عند النحاة ــ ولكنا إذا طبقنا القــاعدة السابقة جاز أن يكون " غير الله " فاعلا سد مسد الخبر ، لأنه اسم وليس فعلا .

كما رأت اللجنة :

تطبيق هذه القاعدة في كل ما يمكن أن يندرج تحتها من الأساليب طلبا للتيسير والتخفيف .

*

* *

* * *

ما جاء على فُعول ولامه واو *

الأصـــل في هذه المسألة أن اللفظ الذي يأتي على هذا الوزن ولامه واو ، إذا كان جمعا وجب عند جمهور الصرفيين أن تقلب لامه ياء ، وذلك نحو عصىّ ودلىّ وجـــثىّ في جمع عصا ودلو وجاث ، وأصل هذه الجموع عُصوو ، ودُلوو ، وجُثوو وقعت الواو لام فُعول جمعا فوجب قلبها ياء لتصبح هكذا عصوى ودلوى ، وجثوى، وحينـــئذ تجـــتمع الـــواو والياء والسابقة منهما متأصلة ذاتا وسكونا فتقلب الواو ياء وتدغم في الياء ، ثم تكسر عين الكلمة لمناسبة الياء المشددة ..

إلـــى هنا ينتهى العمل الواجب في الجمع ، وبعد هذا يجوز لك أن تبقى فاءا لكلمـــة على حركتها، وهى الضمة ، ويجوز أن تكسرها اتباعا للعين .. قرأ الحسن قوله تعالى" فألقوا حبالهم وعصيهم " بضم الفاء في عصيهم، وقرأ غيره بكسرها..

والســـر في هذا القلب أن الجمع ثقيل بذاته ، وقد ازداد ثقلا بوقوع واوين في طرفه وضم فائه وعينه ، فتخففوا من هذه الأثقال بقلب لامه ياء وماتبع ذلك من تغيير ..

وبهذا حكم هؤلاء العلماء بشذوذ أبُوّ واخوّ جمعي أب وأخ ، ونحوّ ونجوّ جمعي نَحو ونجو — وهو السحاب الذي أريق ماؤه — لأنها جموع على فعول سلمت لاماتها من الإعـــلال وكـــان حقهـــا أن تُعل ، والقياس فيها أن تقول أبىّ وأخىّ ونحىّ ونجىّ .. حكـــى ســـيبويه عن بعض العرب " وإنكم لتطيرون في نحوّ كثيرة " أى في جهات متفرقة ، وهو شاذ عند الجمهور كما سبق بيانه ..

وهـــناك من العلماء من يرى جواز الوجهين في الجمع والمفرد ، وإن كان الإعلال في الجمع أرجح لثقله ، والتصحيح في المفرد أرجح لخفته ، ويترتب على هذا أن ما حكـــم بشذوذ من نحو أبوّ وأخوّ ونحوّ ونجوّ لا يكون عند هؤلاء شاذا وانما هو جاء بقلة ..

وابن مالك من الكافية يتفق رأيه مع هؤلاء فيجيز الوجهين الإعلال والتصحيح في

---

* بحث للدكتور إبراهيم البسيونى — عضو المجمع .

الجمع والمفرد .. استمع إلى قوله فيها :

ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ماقفى

لكـنه ذهب في ألفيته إلى أبعد من ذلك فأجاز الإعلال والتصحيح في الجمع والمفرد بلا فارق بينهما .. يقول في الألفية :

كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذى الواو ولام جمع أوفرد يعن

والألفية بالطبع كان تأليفها بعد الكافية ، فكأن ابن مالك عدل عن رأيه الأول برجحان الإعلال في الجمع والتصحيح في المفرد إلى المساواة بينهما في جواز الإعلال والتصحيح ..

والحكم عند الجمهور كما سبق بيانه ، وجوب الإعلال في الجمع ، فإن كانت لام الكلمة واوا في مفرد على وزن فعول فالأكثر عندهم تصحيحها وإدغام الواو فيها نظرا لأن المفرد خفيف يحتمل ثقل الواوين فتقول سما سموا وعلا علوّا وعتا عتوا ، ويجوز لك الإعلال ، وإن كان قليلا بالنسبة للتصحيح نحو عتا عتيّا وقسا قسيّا ..

ونستخلص من هذا كله أن المفرد الذي يأتي على وزن فُعول ولامه واو يجوز فيه التصحيح راجحا والإعلال مرجوحا ، وإن كان ابن مالك في الألفيه يجيز الأمرين بلا فارق .

أما الجمع الذي يأتى على هذا الوزن وهذه الصفة فإنه يجوز فيه الإعلال برجحان كما يجوز فيه التصحيح مرجوحا . تبعا لما يراه كثير من علماء التصريف.

المراجع :

١- شرح الشافية للرضي
٢- شرح الأشموني لألفية ابن مالك بحاشية الصبان
٣- شرح ابن عقيل على الألفية بحاشية الخضري
٤- التذييل والعلل بدال لأبى حيان شرح تسهيل ابن مالك " مخطوط "

زيادة الواو قبل ياء النسب *

وافق مجلس المجمع في دورته الثانية والأربعين ، في الجلسة الخامسة والعشرين ، بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤ ، على جواز استعمال : الوحدوى والوحدوية في النسب إلى وحدة ، على أن ذلك نسب إلى وحدات ، وأن القائل بالوحدوية ينزع إلى اعتبار النسب إلى الوحدات ، دون تفرقة أو تعدد .

وفي الجلسة الثامنة للمؤتمر بتاريخ ١٩٧٦/٣/٤ ، رأى أعضاء المؤتمر تعديل القرار إلى ما يلي : يجوز استعمال وحدوى ووحدوية نسبا على غير قياس لشيوع استعمالها .

والقرار بالصيغة التي رآها المؤتمر يتسم بالواقعية ، والبعد عن التكلف في تلمس العلة لما يراد إجازته من الصيغ والألفاظ .

والاعتماد على الشيوع والكثرة في تعليل الإجازة ، يبيح القياس على هذه الصيغة فيما شاع وكثر ، وبخاصة أن باب النسب كثر فيه الخروج على القياس بالزيادة والنقص في الحروف ، وبتغيير الحركات ، مع إغفال صيغة النسب القياسية أحيانا ، واستعمالها أحيانا أخرى .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى: بَصْرة : بِصرى ، وأُمية: أموى . ودَهْر: دهرى . وسَهْل : سُهلى .

وإلى : مَرْو : مروزى . ورَىّ : رازى .

وإلى : فوق : فوقانى . وتحت : تحتانى . وسفل : سفلانى .

وإلى : بادية : بدوى . وعالية : عالى وعلوى . وخراسان : خراسى .

وإلى : خريف : خَرْفى ، وخَرَفى .

وإلى جلولاء : جلولى وحروراء حرورى

وإلى : شِتاء : شَتَوى . وطيئ : طائى . والبحرين : بحرانى . والحيرة : حيرى وحارى .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وإلى : صنعاء : صنعاني . وبهراء : بهراني . وروحاء : روحاني .

وإلــى عظيم الرقبة والشعر والجُمَّة واللحية : رقباني ، وشعراني ، وجماني، ولحياني.

وإلى الشام شامي وشآمي وشآم ، وإلى اليمن يمني ويمان ويماني .

وإلى تهامة : تِهاميّ وتهام . غيرها .

وعلــى ذلــك يمكن أن نقول في النسب إلى : نُخبة : نخبوى . وأسرة : أسروى . وأهل : أهلوى . وبوسنة : بوسنوى .

كذلــك يمكــن أن تــزاد ألــف قــبل الواو ، فيقال في النسب إلى : بيضة : بيضــاوى. وجــبلة : جبلاوى . وجيزة : جيزاوى . وحمزة : حمزاوى وسبعة : ســبعاوى. وسنطة : سنطاوى. وشعرة : شعراوى . وطحلة : طحلاوى . وعِزْبة : عــزباوى . وغَــزّة : غــزاوى . وغَلَبة : غلباوى . وغَمْرة : غمراوى . ونفرة : نفــراوى . وأهــل : أهــلاوى . وبحر : بحراوى . وسحر : سحراوى . وسعد : ســعداوى . وصفط : صفطاوى . وعجم : عجماوى . وعرب : عرباوى . وقمح : قمحــاوى . وكفر : كفراوى . ومنزلة : منزلاوى . ومحلة : محلاوى. ومعصرة : معصــراوى . وغــير هذه الألفاظ مما شاع وكثر استعماله ، سواء استعمل بزيادة الــواو وحدها، أو بزيادتها وقبلها ألف، وذلك لأن في قبولها تيسيرا على المتكلمين، وإثراء للغة .

*

* *

* * *

جواز إهمال " ما " النافية
وإعمالها دون شروط *

مـــن الحروف التى كثر فيها كلام النحاة ، وكثرت فيها شروطهم وخلافاتهم " ما " النافية العاملة عمل ليس .

فقد نسب إعمالها إلى الحجازيين والتهاميين والنجديين بشروط

وقيل : النصب بعد ما بسقوط حرف الجر ، ونسب ذلك للكوفيين .

ونسب إهمالها إلى التميميين .

فمـــن شروط ما ــ عند من قالوا بإعمالها ــ ألا تأتى بعدها إنْ الزائدة ، وألا تؤكد بما ، فإذا جاءت إنْ بعدها ، أو أكدت بما بطل عملها ، يقول الشاعر :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وقوله : فما إن طبنا جبـــن ولكـــن منايانـــــا ودولـــة آخرينـــــا

ورواية المجيزين : ... ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ...

كما استدل المجيزون بقول الشاعر :

لا ينسك الأسى تأسيا فما ما من حمام أحد معتصما

وأجاب المانعون بأنه شاذ أو مؤول ، أي : فما يجدى الحزن ، ثم ابتدأ ما .

ومـــن الشـــروط مراعاة الترتيب بين اسمها وخبرها ، فإذا تقدم خبرها على اســـمها بطل عملها ، وسواء كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، أو كان غيرهما، مـــثل : مـــا في الحجرة أحد ، وما عندك على ، وما مسيء من أعتب ، وما منطلق على .

وأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

وقول الآخر : نجران إذ ما مثلَها نجران

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

فقيل : غلط ، أو شاذ ، أو مبنى لإضافته إلى مبنى ، أو حال ، وكانت في الأصل صـــفة لما بعدها ثم تقدمت ، والخبر محذوف ، وقيل : بشر خبر ، ومثلهم مبتدأ ، وبنى على الفتح لإبهامه ، وإضافته إلى مبنى . أو بشر مبتدأ ، والخبر محذوف مقدم علـــى المبتدأ ، أى : ما في الوجود بشر مثلهم ، أى : مماثلاً لهم ، ورد بأن حذف عـــامل الحال إذا كان معنويا ممتنع . وقيل : مثلهم ظرف زمان تقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر . وقيل : ظرف مكان .

ويجـــيز الفـــراء تقدمـــه مطلقا ، ويجيزه ابن عصفور إذا كان ظرفا أو جارا ومجـــرورا . وحكـــى الجرمى أن ذلك لُغَيّة ، سمع : ما مسيئا من أعتب . واستشهد أبو علي على تقدم الظرف والجار والمجرور بقول الشاعر :

لو أنّك يا حسين خلقت حرا وما بالحر أنت ولا الخليق

وألا يـــتقدم معمـــول خبرها على أسمها ، فإن تقدم بطل عملها . وأجاز ابن كيسان بقاء العمل ، ونسب للكوفيين فإذا كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز ، لأنهم يتوسعون فيها ، مثل قول الشاعر :

بأهبة حزم لُذْ وإن كنت آمنا فما كلَّ حين من توالى مواليا

وأجاز السيوطى تقدم الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، ومنع تقدمهما إذا كانا معمولين للخبر .

ومـــن الشروط ألا ينتقص النفى بإلا ، فإذا نقص بإلا رفع الخبر ، مثل قوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾ وإن نقص بغير إلا بقى عمله مثل : ما علىّ غيرَ حاضر .

وأما قول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات . إلا معذبا

وقوله :

وما حق الذي يعتو نهـــارا ويســـرق ليلـــه إلا نكـــالا

فهو شاذ ، أو مفعول مطلق لفعل محذوف ، أو مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير :

إلا يـــدور دوران منجنون ، فدوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف الفعل وحذف المفعـــول المطلق وأقيم المضاف إليه مكانه قالوا والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبراً من الدهر وكونه واقعاً بعد الإيجاب والباعـــث علـــى تقدير دوران ، أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا ، لأنه اسم للـــدولاب الذي يسقى عليه الماء ، فتارة يجعل السافل عاليا ، وتارة يعكس ، وأسماء الـــذوات لاتنصب على المفعولية المطلقة، إلا أن تكون آلة لها نحو: ضربته سوطا. وكذا القول في : وما صاحب الحاجات إلا معذبا ، فإنه في تقدير : إلا يعذب معذبا ، أي : تعذيـــبا . والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم، لأن معذبا اسم مفعول ، ولا يقبل النصب على المفعولية المطلقة .

وأجـــاز يونـــس والشلوبين النصب بعد الإيجاب ، والشاهدان يشهدان لهما ، والأصل عدم التأويل .

وقيل : يجوز النصب بشرط كون الخبر وصفا ، وهو قول الفراء .

وقيل: يجوز النصب بشرط كون الخبر مشبها به ، وهو قول بقية الكوفيين.

وقـــيل : يجـــوز إذا كان الخبر هو الاسم في المعنى ، مثل : ما محمد إلا أخاك أو منزلا منزلته ، مثل : ما هذا الشاعر إلا زهيرا .

أمـــا شواهد عملها مستوفية للشروط التي ذكروها ، فمنها قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقوله : ﴿ ما هن أمهاتِهم ﴾ .

وإليك بعض ما قاله النحاة في " ما "

قـــال ســـيبويه [الكـــتاب ٥٧/١] : هذا باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضــــع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله ، وذلك الحرف " ما " تقول : ما عـــبدُ الله أخاك ، وما زيد منطلقا . وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، أى لا يعملونهـــا فـــي شئ ، وهو القياس ... فإذا قلت : ما منطلقٌ عبدُ الله ، أو ماسئ من أعتب ، رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ...

وتقول : ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، لم تقو " ما " حيث نقضت معنى

ليس ، كما لم تقوحين قدمت الخبر ... وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

فأصبحوا ... ما مثلهم بشرُ وهذا لا يكاد يعرف .

ويبدو أن عبارة سيبويه لم تكن على النحو الذي يريده المبرد ، فقال [المقتضب ١٩١/٤] : .. فأما قول الفرزدق : فأصبحوا ... ، فالرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش ، وغلط بين، ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتا مقدما وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال ... "

وقال ابن مالك [شرح التسهيل ٣٦٨/١] ... وقد تعمل متوسطا خبرها ، وموجبا بإلا ، وفاقا لسيبويه في الأول ، وليونس في الثاني ... /٣٧٢ من العرب من ينصب خبر ما متوسطا بينها وبين اسمها ، وأشار إلى ذلك سيبويه ٣٧٣/٢ وأنشد ... وإذ ما مثلهم بشر ... واستشهد أبو على في التذكرة على نصب خبر ما مقدم على اسمها بقول الشاعر :

لو أنك يا حسين خلقت حرا وما بالحر أنت ولا الخليق

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب ...

ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق ، لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقا ، لكنه رفع بشرا بالابتداء ، وحذف الخبر ونصب مثلهم على الحال ، أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقدا جوازه عند الحجازيين فلم يصب .

والجواب عن الأول ... والجواب عن الثاني أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه ، مبادرين إلى تخطئته . ولو جرى شئ من ذلك لنقل ، لتوفر الدواعى على التحدث بمثل ذلك لو اتفق . ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله .

فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده ، والله أعلم .

وروى عن يونس عن غير طريق سيبويه إعمال ما في الخبر الموجب بإلا / ٣٧٤ ، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر :

وما الدهر إلا منجنونا ...

وتكلف في توجيه هذا البيت بأن قال ...

وهـذا عـندي تكلـف لا حاجة إليه . فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبا خبرين لما منصـوبين بها ، إلحاقا لها بليس في نقض النفي ، كما ألحقت بها في عدم النقض . وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مقلس :

وما حق الذي يعتو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا

وقـال السيوطي [الهمع ١٢٤/١] : وإذا امتنع النصب في حال تقدم الخبر ، ففـي تقدم معموله أولى ، نحو : ما طعامك زيد آكل . وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياسا على لا ولن ولم .

فـإنْ تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو : ما في الدار أو مـا عـندك زيد ، وما بي أنت معينا ، فأقوال . ، أحدها منع النصب كغيرهما ، والثاني الجواز للتوسع فيهما .

والثالـث جـواز النصب إن كان الظرف المتقدم معمول الخبر ، والمنع إن كان هو الخبر . وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه ، وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها [الكافـية الشـافية ٤٣٠/١ ومـا بعدها] وعندي عكس هذا ، وهو النصب إن كان الظرف المتقدم الخبر ، والمنع إن كان معموله . "

وإذا كـان مـا ذكره السيوطي عن رأى ابن مالك في كتابه ـ شرح الكافية الشافية ـ صحيحا ، في جواز تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، وموجـبا بعدم جواز تقدمهما إذا وقعا خبرين ، فإن ابن مالك قد وضح رأيه توضيحا تامـا ، لا لبس فيه ولا إيهام ، في شرح التسهيل ، وهو جواز العمل مع تقدم الخبر إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجروراً ، ويفهم من هذا جواز تقدمه إذا كان واحد منهما من باب أولى ، وقدم من الشواهد والأمثلة ما يؤيد رأيه ويجليه .

بعـد هذا العرض لأقوال النحاة ، واختلافهم ، وتخريجهم للشواهد ، وتكلفهم في هذا التخريج ، وجزم الأعلام منهم بإسقاط الشروط التي قيل إنهم اشترطوها . أرى أنـنا نسـتطيع أن نقول : إنّ " ما " يعملها بعض العرب عمل ليس ، ويهملها بعضهم ، وقد وردت شواهد للإعمال ، وشواهد للإهمال ، وكلها شواهد عربية ،

فمن أعملها لم يكن مخطئا ، ومن أهملها لم يكن مخطئا .

وأقترح أن توافق اللجنة على القرار التالي :

" ما " النافية يجوز إهمالها ، ويجوز إعمالها عمل ليس مطلقا دون شروط .

المراجع :

ـ كتاب سيبويه ٥٧/١ وما بعدها .

ـ المقتضب للمبرد ١٨٨/٤ وما بعدها .

ـ شرح ابن يعيش على المفصل ١٠٨/١ وما بعدها .

ـ شرح الرضى على الكافية ١١٢/١ .

ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٣٠/١ وما بعدها .

ـ شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٨/١ وما بعدها .

ـ المغنى لابن هشام .

ـ شرح الأشمونى وحاشية الصبان ٢٠٠/١ وما بعدها .

ـ شرح التصريح على التوضيح ١٩٦/١ وما بعدها .

ـ الهمع للسيوطى ١٢٣/١ وما بعدها .

*

* *

* * *

" أىّ " الموصولة معربة مطلقا *

الأصل في الأسماء الموصولة أنها مبنية ، ولكن " أىّ " معربة ، قال النحاة: لأنهـا ملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا ، أى أنها إذا لم تكن مضافة في اللفظ ، فإنها مضـافة فـي التقدير ، أنها موضوعة على الإبهام ، ولذا كانت محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وذلك بالمضاف إليه ، وإلى تعريف عينه ، وذلك بالصلة .

وقد ذهب الخليل ويونس والأخفش والكوفيون إلى أنها معربة مطلقا ، لوجود معـارض البـناء وهـو الإضافة ، والإضافة من خصائص الأسماء ، والأصل في الأسماء الإعراب .

وذهـب سيبويه إلى أنها معربة ، إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها ، فإنها تكـون مبنـية ، لوجود الشبه الافتقارى مع عدم المعارض ، لتنـزل المضاف إليه منزلة صدر الصلة ، فكأنه لا إضافة .

وعلى ذلك يكون لأى أربع حالات :

١- أن تكون غير مضافة في اللفظ ، وأن يذكر صدر الصلة ، مثل : يسرنى أىّ هو فـاهم . وهذه معربة باتفاق ، فتقول : أكرمْ أيًّا هو ناصح لك ، وأقبل على أىٍّ هو مستفهم .

٢- أن تكـون غـير مضـافة ، وأن يحذف صدر الصلة ، مثل : يعجبنى أىّ مؤد واجبه، وهذه معربة كذلك باتفاق ، فتقول : أكرم أيًّ ناصح لك ، وأقبل على أىٍّ مقبل عليك .

٣-أن تكـون مضـافة في اللفظ ، وأن يذكر صدر صلتها ، مثل : يسرنى أيُّهم هو معـتدٌ بنفسـه ، وهذه معربة كذلك باتفاق ، فتقول : أكرم أيَّهم هو معتد بنفسه ، وأثن على أيهم هو حافظ عهده .

٤- أن تكون مضافة في اللفظ، وأن يحذف صدر صلتها، وهذه فيها الخلاف السابق،

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

فيبنـــيها ســـيبويه ، ويعربها غيره . ومن ذلك الآية الكريمة : ﴿ ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا ﴾ .

" فـــأيهم " مفعول ننزع عند سيبويه ، وهى مبنية على الضم في محل نصب ، وهم مضـــاف إلـــيه ، وأشد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والحـــق أن هذا الرأي فيه عنت بالغ ، وتكلف شديد ، فعند عدم الإضافة في اللفـــظ يقـــال : أنهـــا مضافة في التقدير ، وعند وجود الإضافة في اللفظ يقال : إن المضـــاف إليه نزل منزلة صدر الصلة ، فكأنه لا إضافة ، فهل هناك تكلف أشد من هذا وعنت أبلغ .

أمـــا الذيـــن قـــالوا إنها معربة دائما فذهبوا إلى أن أيّ في الآية استفهامية لا موصولة ، ثم اختلفوا بعد ذلك ، فقال يونس : الجملة الاستفهامية سدت مسد مفعول نـــنزع ، وننزع معلق عن العمل لوجود الاستفهام . ولا يجعل التعليق خاصا بأفعال القلوب .

وقـــال الكسائى والأخفش : المفعول : كل شيعة ، ومن زائدة ، بناء على ما ذهبا إليه من أن " من " تزاد في الإيجاب . وجملة الاستفهام مستأنفة .

وقـــال الخليل : مفعول ننزع محذوف ، والجملة الاستفهامية نائب فاعل قول محذوف ، والتقدير : لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيه أيهم أشد .

وقـــد قرئـــت الآية الكريمة : " أيَّهم أشد " بالنصب ، وهذه القراءة لا إشكال فيها.

وقد احتُج على القائلين بأنها معربة بقول غسان بن وعلة :

إذا ما لقيت بنى مالك ... فسلم على أيُّهم أفضل

فـــأي اسم موصول مبنى على الضم في محل جر بعلى ، وهم مضاف إليه ، وأفضل خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ، والجملة صلة الموصول لا محل لها .

وذلـــك لأن حروف الجر لا تعلق ، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته .

وقد روى البيت : على أيهم ، بالجر . وبهذه الرواية يحتج من أعربها .

ألا يغـــنى عن كل هذه الخلافات أن نقول هنا مثل ما قالوه عندما دخلت " أل " علـــى الأعلام المنقولة من مصدر ، أو من صفة ، مثل : الفضل والحارث والعباس والحســـن ، قالوا : إن الأعلام معرف ، وليست في حاجة إلى دخول " أل " عليها ، ولكن سمع دخولها على بعض هذه الأعلام ، للمح الأصل ، أي للدلالة على أن هذه الأعـــلام كانت في الأصل نكرات ، وكانت لدخول أل عليها ، فلما جعلت أعلاما ، أصبحت معارف ، ولم تعد في حاجة إليها ، ولكنها سمع دخولها على بعضها لتشير إلى هذا الأصل .

وهـــنا نســـتطيع أن نقـــول : إن الأســـماء الموصـــولة مبنية ، ولكن " أيّ " لملازمـــتها للإضـــافة أعربت ، فإذا جاءت مبنية في بعض الأساليب العربية ، فإنما بنيت لتدل على أن أصلها البناء .

ولعل مما يؤيد ذلك ، أن الآية الكريمة فيها قراءة بالنصب ، وأن بيت الشعر فيه رواية بالجر .

وبذلـــك نســـتريح من هذا التكلف في التخريج ، وهو مع ما فيه من تكلف لا يسلم من شذوذ ، ونكون قد أفدنا من نهجهم في التخلص من خلافاتهم .

المراجع :

ـ الكتاب ٣٩٩/٢ ـ ٤٠٤ .

ـ شرح التسهيل لابن مالك ١٩٩/١ ـ ٢٠٨ .

ـ شرح ألفية ابن مالك لبدر الدين صـ٩٤ .

ـ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٩١/١ وما بعدها .

ـ شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٣٦/١ وما بعدها .

ـ شرح التصريح لألفية ابن مالك ١٣٥/١ وما بعدها .

جواز تقديم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها *

يقـول الـنحاة : إن خبر كان وأخواتها يجوز أن يتقدم على اسمها مثل قوله تعـالى : ﴿ فمـا كان جواب قومه إلا أن قالوا ... ﴾ فأن وما دخلت عليه في تأويل مصـدر يقـع اسـما لكان ، وجواب خبرها . ومثل قوله : ﴿ وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين ﴾ ، فنصر اسم كان ، و " حقا " خبرها .

وقالوا : إن معمول خبر كان يجوز أن يتقدم على اسمها ، تاليا لكان ، فاصلا بيـنها وبيـن اسـمها إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، لأنهم يتوسعون فيهما مالا يتوسعون في غيرهما ، فتقول : كان عندك محمد مقيما، فعندك متعلق بمقيم. وتقول : يكون في الربيع الجو معتدلا ، ففي الربيع متعلق بمعتدل .

وإذا كان معمول الخبر ليس ظرفا ولا جارا ومجرورا كان فيه ثلاثة آراء :

١- رأى البصـريين الذيـن ذهـبوا إلى منع وقوعه تاليا للفعل مطلقا ، لما فيه من الفصل بين العامل والمعمول بمعمول عامل آخر ، سواء تقدم المعمول وحده ، أو تقـدم مـع الخبر متقدما عليه ، ففي مثل : كان محمد مؤديا واجبه ، لا يصح أن يقال : كان واجبه مؤديا محمد ، للفصل بين العامل والمعمول .

٢- رأى الكوفيين الذين ذهبوا إلى الجواز مطلقا مستدلين بقول الفرزدق :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عَوّدا

فإياهم مفعول عود ، الذي هو خبر كان ، وقد فصل معموله بين كان واسمها .

ووجـه المانعون البيت على أن كان زائدة بين الاسم الموصول " ما " وجملة الصـلة ــ إيـاهم عطية عود ــ وعطية مبتدأ ، وجملة عود خبره ، وإياهم مفعول لعود مقدم على المبتدأ ، وتقدم معمول الخبر على المبتدأ جائز .

كما وجه على أن اسم كان ضمير الشأن ، والجملة التي بعدها خبر .

وعلى أن اسم كان ضمير عائد على " ما " والجملة التي بعدها خبر .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وقيل : إن البيت ضرورة .

كما استدل المجيزون بقول الشاعر :

باتت فؤادى ذاتُ الخال سالبةً   فالعيش إن حم لى عيش من العجب

وأصـــل التركيـــب : باتت ذات الخال سالبة فؤادى ، فوقع مفعول الخبر تاليا للفعـــل الناسخ . ولا مجال هنا لتقدير الاسم ضمير الشأن ، لأن " سالبة " منصوبة ، وخبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة .

كما استدل المجيزون كذلك بقول الشاعر :

لئن كان سلمى الشيبُ بالصدّ مغريا   لقدهوّن السلوان عنها التحكم

فســلمى منصـــوبة بمغريا ، قال الخضرى في حاشيته : إن هذا أقوى ما استدل به الكوفيون ، لأنه لا سبيل إلى ضمير الشأن لظهور نصب الخبر .

وقـــيل : إن البيتين قد يوجهان على أنّ كلا من " فؤادى وسلمى " منادى بأداة نداء محذوفة .

٣-رأى ابن السراج والفارسي من البصريين ، وابن عصفور من المتأخرين ، الذين أجـــازوا أن يقع معمول الخبر بعد الفعل الناسخ إذا تقدم الخبر مع معموله ، وكان المعمـــول سابقا للخبر ، مثل : كان كتابه قارئا علىّ . ومنعوا وقوع معمول الخبر تاليا للفعل الناسخ إذا تقدم وحده .

أما إذا تقدم الخبر وكان معموله متأخرا عنه مثل : كان مستقبلا ضيفه علىّ، فإنه يجوز عند الجميع .

كمـــا يجـــوز أن يتقدم معمول الخبر على الفعل الناسخ ، مثل قوله تعالى : " وأنفســـهم كـــانوا يظلمـــون : ومثل قوله : ﴿ أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون ﴾ فأنفسهم مفعـــول " يظلمـــون " الـــذي هو خبر لكان ، في الآية الكريمة الأولى ، و " إياكم " مفعـــول " يعـــبدون " الـــذي هو خبر لكان ، في الآية الكريمة الثانية ، وقد تقدم كل منهما على الفعل الناسخ .

والحق أن النفس تستريح إلى ما ذهب إليه الكوفيون ، لأنه أبعد عن التكلف

في التخريج . والإعراب في التأويل .

أمـــا ما ذهب إليه البصريون من أن فيه فصلا بين العامل والمعمول بمعمول عـــامل آخر ، فحجة ضعيفة ، لأن هذا العامل الآخر ليس غريبا عن الفعل الناسخ ، لأنـــه حـــد له ، فهـــو معمول لهذا الفعل ، وبين الفعلين رابطة تقرب كلا منهما من الآخر ، وتجعل الفصل بينهما بمعموله سائغا مقبولا .

أمـــا تقديـــر أداة نـــداء في البيتين فيجعل الدلالة فيهما على المعنى المقصود ضـــعيفة غـــير واضـــحة ، لأنه إذا قال : باتت يافؤادى ذات الخال سالبة ، جاز أن يسأل: ما الذي سلبته ؟

وإذا قـــال : لئن كان يا سلمى الشيب مغريا بالصد ، فإن الظن سيتجه إلى أنه لا يقصـــدها ببيته ، وإنما يقصد امرأة أخرى هون سلوانه عنها التحكم . وليس ذلك مقصودا لكل منهما .

والمفروض أن يكون الكلام واضحا يؤدى المعنى من أقرب الطرق وأيسرها.

ولذلـــك فإنـــنى أرى أنه يجوز تقدم معمول خبر كان وأخواتها على اسمها ، سواء كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، أو كان غيرهما .

المراجع :

ـ شرح التسهيل ١/٣٤٨ و ٣٦٧ .

ـ شرح الرضى على الكافية ٢/٢٩٩ .

ـ شرح التصريح على التوضيح ١/١٨٩ .

ـ شرح الأشمونى ١/١٩٣ ـ ١٩٤ .

ـ العينى ٢/٢٨ .

ـ شرح أبيات مغنى اللبيب ٧/٢٧٨ .

ـ حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١/١١٥ .

جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه *

أسماء الأفعال ألفاظ تدل على ما تدل عليه الأفعال ، وتعمل عمل الأفعال التي هي بمعناها ، فإذا كان الفعل لازما كان اسم الفعل لازما ، وإذا كان متعديا كان اسم الفعـل متعديا ، إلا في ألفاظ قليلة جاءت لازمة والأفعال التي هي بمعناها متعدية ، مثل : آمين بمعنى استجب ، وإيه بمعنى زد . فكل من الفعلين متعد ، ولكن الاسمين الدالين على معنى كل منهما لم يذكر لهما مفعول .

ومن المعروف أن الفعل المتعدى يجوز أن يتقدم مفعوله عليه ، قال تعالى " : إيـاك نعبد ، وإياك نستعين " فإياك في الجملة الأولى مفعول مقدم لنعبد ، وإياك في الثانية مفعول مقدم لنستعين .

ولكـن البصريين والكوفيين اختلفوا في جواز تقديم مفعول اسم الفعل عليه ، فأجـاز الكوفيون تقدمه كما تقدم على الفعل ، لأنه بمعناه ، ويعمل عمله ، ومستندين إلـى ما جاء في القرآن الكريم من قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... والمحصـنات مـن النسـاء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم ﴾ النساء آية ٢٤ فكتاب عندهم مفعول " عليكم " وهي بمعنى " الزموا " ، أي : الزموا كتاب الله .

وإلى ما جاء في الشعر من قول جارية من بنى مازن :

يأيها المائح دلوي دونكا   إني رأيت الناس يحمدونكا

فدلوي مفعول دونك ، وهى بمعنى خُذْ ، أي : خذ دلوي .

ومـنع البصـريون تقدمـه ، وأولوا ما استدل به الكوفيون ، فقالوا في الآية الكريمة إن " كتاب " مصدر منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : كتب الله ذلك كتابا عليكم ، وعليكم متعلق بالفعل المحذوف أو بالمصدر .

وقالوا في البيت : إن " دلوي " مبتدأ ، ودونك خبر . ويجوز أن يجعل خبراً لمبـتدأ محـذوف ، والتقدير : هذا دلوي دونك . وأجاز بعضهم أن يكون " دلوي "

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـ عضو المجمع .

مفعولا به لفعل محذوف يفسره " دونك " أي : خذ دلوي . وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا به لاسم فعل محذوف يدل عليه المذكور ، أي : دونك دلوي .

وقـالوا : إن أسـماء الأفعال فرع في العمل على الأفعال ، لأنها إنما عملت لقـيامها مقام هذه الأفعال ، فيجب ألا تتصرف تصرفها ، فلا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، حتى لا يتساوى الفرع بالأصل ، لأن درجة الفروع أقل من درجة الأصول.

وقالوا : إن هذه الألفاظ غير متصرفة في نفسها، فينبغي ألا يتصرف عملها، فوجب ألا يجوز تقديم معمولها عليها.

وإذا نظـرنا إلى هذين الاتجاهين نجد أن اتجاه الكوفيين عملي واقعي، ينظر إلـى ما أثر عن العرب، وما نطقت به ألسنتهم، وما يرشد إلى المعنى المقصود من أيسر الطرق وأقربها.

أمـا اتجـاه البصـريين فهـو اتجاه عقلي ، يخضع اللغة لنا تقضيه النظرة المنطقية، وإن اقتضى ذلك تحميل الكلام فوق ما يحتمل، وتقدير ما لم يرد على ذهن المـتكلم ولسانه ، ولا حاجة تدعو إليه ، ولا يتفق أحيانا مع ما ارتضوه من قواعد ، وما وضعوه من أصول ، فقد قالوا : إن ما ذهبوا إليه في هذا الموضوع فيه مبالغة في التقدير، ومجانبة لما ينبغي أن تكون عليه اللغة من سهولة ويسر.

لقـد جـاء في اللغة معمول اسم الفعل متأخر عنه، مثل قوله تعالى : ﴿ يأيها الذيـن آمـنوا علـيكم أنفسكم ﴾ فأنفسكم مفعول اسم الفعل عليكم ، الذي هو بمعنى الـزموا وجاء متقدما عليه كذلك في قوله تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ كما جاء في غير ذلك من الكلام العربي.

كمـا جـاء معمول الفعل متأخرا عنه ومتقدما عليه، فكلما جاز ذلك في الفعل يجوز كذلك في اسم الفعل، محاكاة لما قاله العرب ، وسيرا على نهجهم في الصياغة والتعبير.

ومـن الغريـب أنهـم قـالوا: إن اسـم الفاعل يأخذ حكم الفعل في التعدي واللـزوم ، فـإذا كـان فعلـه مـتعديا كـان اسم الفاعل متعديا ، وإذا كان الفعل

لازمـــا كـــان اســـم الفـــاعل لازمـــا كذلك. ولكنهم أجازوا تقدم معمول اسم الفاعل علـــيه وتأخـــره عـــنه ، بـــل إنهـــم أجـــازوا تقدم معمول اسم الفاعل على المبتدأ الـــذي وقـــع اســـم الفـــاعل خبرا عنه. وقالوا: إنه يعمل سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا.

وإذا نظـــرنا إلى كل من اسم الفعل واسم الفاعل ، وجدنا أن اسم الفعل أقرب شـــبها بالفعل من اسم الفاعل، لأنه يدل على ما يدل عليه الفعل، أما اسم الفاعل فيدل علـــى الحدث كما يدل الفعل، ويدل كذلك على من فعل الفعل أو قام به الفعل، ثم إنه يعمـــل وهـــو مثنى أو جمع، مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، فهي تبعد اسم الفاعل عن شبه الفعل، وتجعله موغلا في الاسمية، وكان مقتضى هذا ألا يعمل أصـــلا ، أو فـــي أقل الأحوال أن يكون عمله أضعف من عمل اسم الفعل. على ما يفضي إليه منطقهم.

لهـــذا أرى أن معمول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه، كما يأتي متأخرا عنه، خضوعا لما جاءت به اللغة، لا استجابة لما يقضي به المنطق.

المراجع

ــ الكتاب ١/١٢٦ ـ ١٢٧ .

ــ شرح ابن يعيش على المفصل ١/١١٧.

ــ شرح التسهيل ٢/١٣٧ .

ــ شرح التصريح ٢/٢٠٠ .

ــ شرح الأشموني ٣/١٥٧ .

ــ الإنصاف مسألة ٢٧ .

ــ شذور الذهب ٤٢١ .

ــ الهمع ٢/١٠٥ .

ــ الدرر ٢/١٣٨ ـ ١٣٩ .

ــ خزانة الأدب ٣/١٥ وما بعدها .

كأيّنْ وحكم تمييزها *

أثبت اللغويون والنحاة لهذه الأداة خمس لغات هي :

كأيِّن ، وكائنْ ، وكأْين ، وكيْئين ، وكئِنْ ، وأشهرها كأيِّن بتشديد الياء ، وتليها كائنْ، وبهـــا قرأ ابن كثير، والأولى هي الأكثر استعمالا في القرآن الكريم، وبها قرأ سائر القراء، أما الثانية " كائن " فأكثر ما جاء منها كان في الشعر لافي النثر.

واللغات الثلاث الباقية نادرة في الاستعمال.

قـــال تعالى : ﴿ وكأيّن من نبى قاتل معه ربِّيون كثير ﴾ ، وقال جل شأنه : ﴿ فكأيِّن مـــن قرية أهلكناها وهي ظالمة ﴾ ، وقال عز من قائل : ﴿ وكأيّن من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم ﴾ .

وقال الشاعر :

اطرد اليأسَ بالرجا فكأيِّن   آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بعد عُسر

وقال آخر :

وكائنْ رأينا من غنيٍّ مُذَمَّمٍ   وصعلوك قوم مات وهو مُحمَّد

وقال جرير بن الخطفي :

وكائنْ بالأباطِح من صديق   يراني ، لو أُصبتُ هو المصابا

وقال آخر :

وكائن لنا فضلا عليكم ومِنَّةً   قديما ولا تدرون ما مَنَّ مُنْعِمُ

وهذه الآيات الكريمة والشواهد الشعرية تبين لنا كثرة الاستعمال في كائِنٌ .. شعرا ونثرا ، كما تبين مجئ " كائنْ " في الشعر كثيرا ..

معناها

كأيِّـــن تســـتعمل بمعنى كم الخبرية في قصد التكثير لعدة ما تضاف إليه فهى كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار أريد بها المبالغة في الكثرة ، وهو ما تفيده

---

* بحث للدكتور إبراهيم البسيونى ــ عضو المجمع .

كم الخبرية .

وجــاء فــي معجم ألفاظ القرآن الكريم أن كأيِّن اسم له الصدارة في الجملة ، ويفيد معنى الكثرة مثل كم الخبرية .

وقد اتفق العلماء على افادتها هذا المعنى .. أما استعمالها في الاستفهام فأمر نــادر جاء منه قول أُبَي بن كعب لابن مسعود : " كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آية " ؟ قال ثلاثا وسبعين .

أصلها :

" كأيِّــنْ " مركــبة من كاف التشبيه وأى الاستفامية ، وقد زال معنى كل من التشبيه والاستفهام بعد التركيب ، وجَدَّ للكلمة معنى جديد لم يكن لجزئيها هو الدلالة علــى معنى الكثرة الذي تفيده " كم " الخبرية . قال ابن يعيش في شرح المفصّل : " هى مركبة ، أصلها " أيّ " زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة ، وحصل من مجموعهمــا معني ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد ، ولذلك نظائر في العربية "

وقد اتفقت كلمة العلماء على ذلك ، ولم يخرق هذا الاتفاق إلا أبو حيان ، فإنه قال ببساطة الكلمة ، وردّ دعوى التركيب بأنها بلا دليل .. نص على ذلك في البحر المحيط عند تفسير قوله تعالى :

" وكأيّن من نبيٍّ قاتل معه ربيون كثير "

ومــع هــذا الــذي ظهــر من أن النحاة حكموا بما يشبه الإجماع على كأيّن بالتركيــب ، فــإن رأى أبــي حيان القائل ببساطتها له وجاهته ، ومعه دليله ، وهو لوضوحه ويسره حقيق بالقبول ..

حكم تمييزها :

موضــع كأيــن مــن الإعراب هو موضع كم الخبرية ، تعرب بإعرابها باتفاق العلمــاء لأنها بمعناها ، غير أن تمييزها يقع مجرورا بمن في الغالب .. قال الإمام الرضى : " ولم أعثر على منصوب بعد كأيّن ، وقال بعضهم يلزم ذكر "مِنْ " بعدها،

ولعــل ذلــك لأنــه لو لم يؤت بمن ، وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنوّن فكأن ممــيزها كممــيز كــم الاستفهاميّة مع أنها بمعنى كم الخبرية " هذا ما ذكره الإمام الرضــى فــي شرحه على كافية ابن الحاجب ، والحق أن كلامه مردود ولا يطابق الواقع ، فقد ورد تمييز كأيّن وكائنْ منصوبا في الشعر والنثر ، فمن الشواهد السابقة التى ذكرها النحاة قول الشاعر :

اطرد اليأس بالرجا فكأين   آلمًا حُمّ يسره بعد عسر

وفيه جاء التمييز منصوبا بعد كأين ، وهو " آلمًا "

وقول الآخر :

وكائن لنا فضلا عليكم ومنة   قديما وما تدرون ما منّ منعم

وفيه جاء التمييز منصوباً بعد كائن وهو " فضلا "

أضف إلى هذا أن سيبويه حكى قول بعضهم : كأيّن رجلا قد رأيت "

وفــيه جاء التمييز منصوبا بعد كأين في عبارة نثرية .. غير أن سيبويه قال بعد ذلك : " إلا أن أكثر العرب يتكلمون بها مع مِنْ " .

من هذا يتضح أن تمييز كأيّن وكائن يكثر أن يجئ مجرورا بمن ويصح أيضا أن يجــئ منصــوبا دون حرج إعتمادا على ما جاء من كلام العرب شعرا ونثرا ، وبالله التوفيق . ،

المراجع

ـــ كتاب سيبويه جــ١ صـــ٢٩٧ ـــ ٢٩٨

ـــ شرح المفصل لابن يعيش جــ٤ صـــ١٣٤ ـــ ١٣٥

ـــ شرح الكافية للإمام الرضى جــ٢ صـــ١٠١

ـــ مغــنى اللبيب لابن هشام جــ٢ صـــ١٠٢   ـــ شرح الاشمونى بحاشية الصبان جــ٤ صـــ٦٤   ـــ التصريح على التوضيح جــ٢ صـــ٢٨١

ـــ معجم ألفاظ القرآن الكريم جــ٥ صـــ١١٣

جواز زيادة كان بين ما وفعل التعجب *

كـــان ـــ علـــى ثلاثـــة أقسام ، أحدها : الناقصة ، والثاني : التامة ، والثالث : الـــزائدة . والأخـــيرة تـــزاد بيـــن الشـــيئين المتلازمين : كالمبتدأ والخبر ، والفعل ومرفوعه، والصلة والموصول ، والصفة والموصوف .

وإنمـــا تنقاس زيادتها بين [ما] وفعل التعجب نحو : ما كان أحسن محمدا ، وما كان أصحّ علم من تقدّم ، ولا تزاد في غيره إلا سماعا .

وقـــد اختلف النحاة في : كان ـــ الواقعة بين فعل التعجب و ـــ ماالتعجبية ـــ على ثلاثة مذاهب :

١- **أنها زائدة** ، لا اسم لها ولا خبر . وهو مذهب الكوفيين والفارسى .

ومعـــنى زيادتها : أنها غير عاملة ، ولا يتأثر الأسلوب بحذفها ، وفائدتها : أنها تمـــنح الأسلوب قوة وتوكيدا وتمكّنا ، وتدل على الزمن الماضى ، ولكنها تتجرد من الحـــدث الـــذي يكون في الفعل فلا تحتاج إلى اسم ولا إلى فاعل ، وبذلك تكون قد خالفت كان ـــ التامة والناقصة لأنهما يحتاجان إلى ذلك .

٢- **أنهـــا التامّة** ، واسمها ضمير المصدر الدال عليه الفعل ، كأنه قيل [كان هو] أى : الكون ، وهو مذهب السيرافى .

٣- **أنهـــا الناقصـــة** ، واسمها ضمير يعود على (ما) وخبرها فعل التعجب ، وهو مذهب الجرمى ، ونقله بعضهم عن : البصريين .

وإذا كـــان لها اسم وخبر فقد خرجت عن باب التعجب ؛ لأن ـــ ما التعجبية لابد أن تكون متصلة بفعل التعجب .

واختار أبو حيان من هذه المذاهب ، مذهب الفارسى والكوفيين .

وقد اشترط النحاة للحكم بزيادة [كان] شرطين :

١- أن تكون بصيغة الماضي ، وإنما كانت الزيادة بلفظ الماضي دون المضارع ؛

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ـــ الخبير بالمجمع .

لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة ؛ كالباء وغيرها ، فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ، فتحصَّن بذلك الشبه عن أن يزاد ، كما أن الأسماء لا تزاد إلاّ شذوذا .

٢- أن تكون متوسطة بين شيئين متلازمين كما مرَّ

ومن شواهدها بلفظ الماضي قول امرئ القيس :

أدرى أم عمرو دمعها قد تحدّرا بكاء على عمرو وما كان أصبرا

وقول عبد الله بن رواحة :

ما كان ــ أسعدَ مَنْ أجابك آخذًا بهداك مُجْتنبًا هوىً وعنادا

إلا أنــه نقل عن الفراء في ارتشاف الضرب لأبي حيان : أنه أجاز زيادة (تكون) بيــن ما ــ وفعل التعجب نحو قولهم : ما يكون أطولَ هذا الغلام ، وما يكون أهون زيدا . كما وردت زيادة ــ يكون في الشعر أيضا ، وشاهده قول رجل من طيئ :

صدّقْت قائلَ ما يكون أحقَّ ذا أطفلا يَبُذُّ ذوى السيادة يافعا

والأصل : صدّقْتُ قائل : ما أحق هذا طفلا يافعا يبذّ ذوى السيادة .

وفي شرح التسهيل لابن مالك : بأن ذلك لا يصحّ عن البصريين .

وأرى أنهم محجوجون بما جاء عن العرب شعرا ونثرا .

وإليكم بعض نصوص النحاة في هذا :

١- قــال ابن يعيش في شرح المفصل : اعلم أنه قد تدخل كان ــ في باب التعجب زائــدة على معنى إلغائها عن العمل ، وإرادة معناها ، وهو الدلالة على الزمان ، وذلــك نحــو قولك : ما كان أحسن زيدا إذا أريد أن الحسْن كان فيما مضى ، فــ (مــا) مبــتدأة على ما كانت عليه ، وأحسن زيدا ــ الخبر ، وكان ــ ملغاة عن العمــل ، مفــيدة للزمان الماضي ، كما تقول : مَن كان ضرب زيدا ، تريد : من ضــرب زيــدا ، ومَــن كان يكلِّمك . تريد : من يكلمك ، فكان ــ تدخل في هذه المواضــع ، وإن ألغيت من الإعراب ، فمعناها باقٍ ، وهى هنا نظيرة (ظننت) إذا ألغيت ، فإنه يبطل عملها ، ومعنى (الظن) باق .

٢- وفـــي ارتشـــاف الضـــرب لأبي حيان : ... وإذا زيدت كان ــ فهى فارغة من الفاعل

قاله الفارسي .

٣- وفي شرح التسهيل لابن مالك يعرض لرأى السيرافى في كان ــ الزائدة فيقول: وزعـــم الســـيرافى أن كان ــ الزائدة مسندة إلى مصدر منوىّ ، ولا حاجة إلى ذلـــك: ولا يـــبالىُ بأن يقال : خلوها من الإسناد إلى منوىّ يلزم منه كون الفعل حديـــثا عن غير محدّث عنه ؛ لأن كان ــ المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالىُ بخلوّها من الإسناد ، كما أن الضمير الواقع فصلا لمّا قصد به ما يقصد بالحـــروف من الدلالة على معنى في غيرها ــ استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب " .

٤- ويعلـــل الصـــيمرى فـــي كتابه التبصرة والتذكرة بعدم جواز جعل كان ــ غير زائـــدة، على أن نضمر فيها اسمها ، ونجعل ما بعدها خبرا لها ؛ لأن ما ــ التي للتعجـــب لا تقـــع إلا على فعل التعجب ، فإذا أضمرت في كان ــ وجعلتها غير زائدة ، فقد أوقعت [ما] عليها ، فلم تل فعل التعجب في لفظ ولا تقدير ، أما إذا جعلتها ــ زائدة فكأنها وليتْ فعل التعجب .

ومن خلال ما سبق :

نرى أن كان ــ الواقعة بين ما ــ وفعل التعجب تكون زائدة ولا اسم لها ولا خبر ، كما يرى الكوفيون والفارسي .

بين " كان " وأخواتها في حكم زيادتها في أسلوب التعجب .

١- ورد عـــن ابن يعيش في شرح المفصل : ولا يزاد في باب التعجب إلا [كان] وحدها دون غيرها من أخواتها ؛ وذلك لأنها أم الأفعال لا ينفك فعل من معناها

٢- وفـــي ارتشاف الضرب لأبى حيان : ولا يزاد غيرها (أي كان) من أفعال هذا الباب خلافا للكوفيين ؛ فإنهم أجازوا زيادة (أمسى وأصبح) في التعجب وحكوا: (ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) يعنون : الدنيا " .

وقـد أجـاز ذلك الكوفيون والأخفش ، قال الفراء : وأخوات كان ــ تجرى مجراها . ولهذا أرى أن زيادة : أمسى وأصبح ــ جاء به السماع ، وهو سائغ .

المصادر :

ــ شرح الشواهد للشنتمرى على سيبويه ٢٩٠/١ بولاق .
ــ المقتضب للمبرد ١٨٤/٤ فما بعدها . تح . الشيخ عضيمة .
ــ الأصول لابن السراج ١٢٤/١ . تح . د . الفتلى .
ــ التبصرة والتذكرة ١٩٢/١ و ٢٧٠ . تح . د . فتحى عليّ الدين .
ــ الهمع للسيوطى ١٢٠/١ طــ السعادة .
ــ شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١ تح . د. عبد الرحمن السيد / ود . بدوى المختون .
ــ ارتشاف الضرب لأبي حيان ٩٦/٢ . تح . د . النحاس .
ــ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢٨٩/١ تح . الشيخ محي الدين .
ــ شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧ فما بعدها .
ــ المغني لابن هشام ٢٨٧/١ تح . الشيخ محي الدين .
ــ شرح التصريح ١٩١/١ .
ــ الدرر اللوامع للشنقيطى ٨٩/١ .
ــ شرح الكافية الشافية لابن مالك : تح . د . هريدى .
ــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٦٨/١ ، تح . د . بركات .

*

* *

* * *

منصوب كان وأخواتها *

من الأمور المقدمة في النحو العربي أن الفعل إذا اكتفي بمعرفة يكون تاما ، وإذا لم يكتف بهذا الموقع يكون ناقصا ، وعلى هذا الأساس اتجه البصريون إلى إعراب المرفوع بعد كان وأخواتها اتجاها يختلف عن إعرابه إذا وقع بعد الأفعال التامة فجعلوه اسما لها ، نظرا لأن الفائدة به مع الفعل لا تتم كما هو الشأن مع الفعل التام ، أما المنصوب فجعلوه خبرا لها ، إذ به يتم الكلام وتصبح الجملة مفيدة .

لكن الكوفيين ، من باب المخالفة للاتجاه البصري ، أعربوه حالا وهذا الإعراب غير سليم من عدة أوجه :

أولا : الحال على تقدير " في " أو ما يصلح جوابا لكيف وهذه علامة مطورة مع الحال ، والمنصوب بعد كان وأخواتها لا يطرد فيه ذلك .. مثلا قولنا : كان المسافر محمدا لا تصلح معه هذه العلامة .. ثم كيف يكون العلم حالا ؟ والحال لابد أن تكون وصفا ؟

ثانيا : منصوب هذه الأفعال قد يكون ضميرا ، ومحال أن يكون الضمير حالا ، لأن الحال وصف ، والضمير لا يوصف به ، يقول الرسول صلوات الله عليه لعائشة : " إياك أن تكونيها يا حميراء " ويقول لعمر في ابن صياد : " وإن مكنهُ فلن تسلط عليه، وإلا مكنه فلا خير لك في قتله " ومن ذلك قول قيس في ليلى : " كاد الغزال يكونها " وقول ابن أبي ربيعة : " إن كان غدرًا فلا تكنه " وقول أبي الأسود :

فإلا يكنهُ أو تكنه فإنه ... أخوها غَذَتْهُ أمُّه بلبانها

ففي هذه الشواهد وقع الضمير في موضع النصب لمضارع كان، ومثل ذلك كثير.

ثالثًا : أن الباء الزائدة تقع في الخبر المنفي من هذا الباب نحو قول الشاعر :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

---

* بحث للدكتور إبراهيم البسيونى ــ عضو المجمع .

ونحـــو : ﴿ أليس الله بكافٍ عبده ﴾ ، والنحاة لا يقولون لوقوع ذلك في الحال ، وقد ردوا علـــى ابـــن مـــالك الذي يجيز ذلك محتجا بقول الشاعر : " فما رجعت بخائبة ركـــاب " الـــخ " ردوا علـــيه بأن الباء أصلية داخلة على موصوف محذوف تقديره بحاجـــة خائـــبة، ويمكن تخريج الكلام على أن " رجع " قد تسجل هذا العمل فتصبح بذلك من أخوات كان ..

رابعاً : هذه الأفعال ليست على منهج الأفعال اللازمة ، ذلك بأن الأفعال اللازمة تدل على الحدث والزمان وتكتفي بمرفوعها ، فلا غرابة إذن في أن ينصب ما بعد فاعلها علـــى الحال أو التمييز .. أما كان وأخواتها فإنها ليست من هذه الجهة أفعالا إلا من حيـــث اللفظ والتصرف لعدم دلالتها على الحدث ، لأن الفعل الحقيقي هو الذي يدل علـــى الحـــدث والزمن، ولهذا فالخبر كأنه عوض عن الحدث المفقود ، ومن ثم فإن الفائدة لا تتم إلا به ..

خامســا : هذه الأفعال ليست سوى أدوات : تشعر بزمن من الأخبار ، وغيرها ليس كذلـــك ، فضلا عما يجوز في بعضها مما لا يجوز في الأفعال التامة ؛ كزيادة كان واصـــبح وأمســـى .. ثم إن وقوع ضمير الفصل بين مرفوعها ومنصوبها يقطع بأن هـــذا المنصـــوب خـــبر لا حـــال نحـــو قوله تعالى : ﴿ إن كان هذا هو الحق من عـــندك ﴾ وقوله : ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ وقوله : ﴿ كنتَ أنت الرقيب عليهم ﴾ .. فمـــن المعـــروف أن هـــذا الضمير لا يقع إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخـــبر ، ولم يقع بين الحال وصاحبها ... وأيضا قد يقع ضمير الشأن اسما لكان . كما في قول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت   وآخر فتن بالذي كنت أصنع

وضمير الشأن لا يجئ بعد الفعل اللازم مطلقا ..

مـــن أجل هذا كله يلزم الاعتداد بما قرره جمهور النحاة من أن كان وأخواتها أفعال ناقصة ، والمرفوع بعدها اسمها والمنصوب خبرها وليس حالا بأي حال ، والله ولى التوفيق .

المراجع

ـ سيبويه جـ٢ صـ١٢ .
ـ التزييل جـ١ صـ٥٦ .
ـ المغنى جـ٢ صـ٨٤ـ٨٥
ـ التصريح على التوضيح جـ١ صـ٣٦٨ .
ـ الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ١١٩ .
ـ ابن يعيش جـ٢ صـ١٩ .
ـ الجنى الدانى صـ٥٥-٥٦ .
ـ شرح الكافية جـ٢ صـ٢٩٠ .
ـ المقتضب جـ٤ صـ٢٥٤ .

*

* *

* * *

الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور أو النداء *

لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور .

وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب — خلاف ، وفيه أقوال :

أولا : الجواز — وهو مذهب الجرمى والمازنى والفراء وأبى على الفارسي والزجاج ، وهو : اختيار ابن خروف والشلوْبين ، وذلك مثل قولهم : ما أحسن اليوم محمدا ، وما أجمل في الدار بكرا . والجواز هو المشهور المنصور ، هكذا قال الأستاذ أبو على الشلوْبين وهو المنتهى بهذا الفنّ نقلا وفهما .

واحتجوا : بأن فعل التعجب وإن كان ضعيفا ، فلا ينحط عن درجة [إنّ] في الحروف ، وأنت تجيز الفصل في [إنّ] بالظرف من نحو : إن في الدار عليا ، وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أجوز وإن ضعف ؛ لأنه لا يتقاصر عن الحروف ؛ فلذلك يجوز الفصل في التعجب . فإن كان الظرف والجار معمولا لمفعول فلا يجوز الفصل نحو " ما أحسن بالمعروف أمرا ، وما أحسن اليوم مقاتلا " إذا جعلت [اليوم] معمولا لـ [مقاتل] . فهنا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب ؛ لذا لم يجز الفصل اتفاقا ، لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

هذا ، وقد أشار ابن مالك لهذا الخلاف حين قال :

وفصله بظرف أو بحرف جرّ ... مستعمل والخلف في ذاك استقر

ومحلّ الخلاف : إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور ، فإن عليه ضمير من المعمول وجب تقدم الجار والمجرور ، وهو [بالرجل] وجوبا ؛ لأنه

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى — الخبير بالمجمع .

تعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور .

ثانـــيا : المنع ــ قال الشيخ أبو عليّ الشلوبين : حكى الصيمرى أن مذهب سيبويه : مـــنعُ الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله ، كما عزى المنع أيضا في الهمع إلـــى سيبويه ، ومن الذين منعوا الفصل : الأخفش في أحد قوليه، وأكثر البصريين، واختاره الزمخشرى .

وحجـــة القائليـــن بعـــدم الفصل : أن التعجب يجرى مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة ، والأمثال ــ الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم " الصيف ضيعْت اللبـــن " يقال ذلك بلفظ التأنيث ، وإن كان المخاطب مذكرا ، كما أن فعل التعجب لا يتصرّف ، وقد لزم طريقه واحدة فضعف عن الفصل .

ثالثا : وهناك من النحاة من زعم بأن الفصل بالظرف والمجرور قبيح ، جاء هذا في ارتشاف الضرب لأبي حيان .

وأعرض نصوصا لآراء النحاة سالفين وخالفين :

١- ورد فـــي شـــرح الكافية لابن مالك ١٠٩٨/٢ بعد أن تكلم عن الفصل ناقلا عن الســـيرافى قوـــله " وكثير من أصحابنا يجيز ذلك منهم (الجرمى) وكثير منهم يأباه، منهم الأخفش والمبرد " .

٢- وقد نصّ المبرد في المقتضب ١٧٨/٤ على منع الفصل صراحة .

٣- وفي المفصل للزمخشرى ٢١٧ .

" وقـــد أجـــاز الجـــرمى وغيره من أصحابنا الفصل ، وينصرهم قول القائل " ما أحســـن بالـــرجل أن يصدق " ومن العجب اعتراف الزمخشرى بنصر الذين أجازوا الفصل مع أنه نفسه خالف المجيزين بلا دليل .

٤- وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ٣٨/٣

" وذهـــب الأخفـــش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع ، واختاره الزمخشرى ونسبه الصميرى إلى سيبويه " .

٥- وفي كتاب التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢٦٨/١ .

" ولا يجـوز الفصـل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه ، لأن فعل التعجب لا يتصرّف وقد لزم طريقة واحدة ، فضعف عن الفصل " .

٦- وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧

" فأمـا سيبويه فلم يصرح في الفصل بشئ ، وإنما صرح بمنع التقديم فقال : ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر (ما) ولا أن تزيل شيئا عن موضعه ، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديـم ـ ما في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يتعرض للفصل بالظرف "

ومما سبق ، وما سلف من آراء النحاة يتحصّل لنا جواز الفصل وشاهده :

(أ) في المسموع من النثر :

١- قـول على رضى الله عنه ، وقد مرّ بعمار بن ياسر ، لماّ قتل : أعززْ عليَّ أبا الـيقظان أن أراك صـريعا مجـدّلا : حيث فصل بين: أعززْ ، وأن أراك بـ (عليّ) وبـ (أبا اليقظان) وذلك مجوز بالفصل بالنداء أيضا .

٢- وقـول عمرو بن معد يكرب الزبيدى : لله درّ بنى سليم : ما أحسنَ في الهيجاء لقاءَهـا ، وأكـرم في اللّزبات عطاءَها ، وأثبت في المكرمات بقاءَها ، والله لقد قاتلتها فما أجبنتها ، وسألتها فما أبخلتها وهاجيتها فما أفحمتها "

(ب) والنظم :

١- كقول العباس بن مرداس :

وقـال بـنى المسلمين : تقدموا وأحببْ (إلينا) أن تكون المقدّما فقد فصل بقوله (إلينا) من فعل التعجب وفاعله الذي هو المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله والفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب .

٢- وقول عمر بن أبى ربيعة :

فصدّتْ وقالت بل تريد فضيحتى وأحببتْ [إلى قلبى] بها متغضّبًا

٣-وقول أوس بن حجر :

أقيم بدار الحزْم ما دام حزمُها وأحْر [إذا حالت] بأن أتحوّلا

فقـد فصـل الشاعر بـ (إذا الظرفية) بين فعل التعجب وهو (أحْر) ومعموله وهو قوله (بأن أتحوّلا) .

(جـ) والقياس :

إذا كـان الظـرف والجار والمجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد ، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد ــ أحق وأولى .

= ورغـياً لهذا كلّه ، فإننا لا نرى القياس والسماع في المنثور والمنظوم إلا مجوّزا لهـذا الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو الجار والمجرور، أو النداء ولا داعى للمنع ؛ لأن مذهب المجيزين يوسّع القاعدة على أساس السماع الفصيح والقياس الصحيح .

المصادر

ــ المقتضب للمبرد ١٧٨/٤ . ــ البغداديات للفارسى ٢٠٣ .

ــ المفصل للزمخشرى ٢١٧ . ــ شرح التسهيل لابن عقيل ١١٧/١ .

ــ التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢٦٨/١ تح : د. علىّ الدين .

ــ شرح ابن عقيل على الألفية ١٥٦/٣.

ــ شـرح عمـدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ٧٥١-٧٥٢ . تحقيق : عدنان الدورى .

ــ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٥٧/٢ فما بعدها .

ــ شـرح التسـهيل لابـن مـالك ٤٠/٣ــ٤٢ تـح : د. عبد الرحمن السيد . ود. بدوى المختون . ــ شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٧ فما بعدها .

ــ شـرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق : د. عبد المنعم هريدى ١٠٩٦ فما بعدها . ــ ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٨/٣ . تح . د. النحاس .

ــ شرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ . ــ همع الهوامع للسيوطى ٩١/٢ طــ أولى .

ــ شرح التصريح ٩٠/٢ . ــ شرح الأشمونى مع الصبان ٢٤/٣ .

ــ الدرر اللوامع ١٢١/٢ للشنقيطى . طــ أولي .

ــ حاشية الخضري على ابن عقيل ٦١/٢ .

حذف نون الرفع تخفيفا *

جاء هذا في الأفعال الخمسة ، وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو: يكتبان وتكتبان، ويكتبون وتكتبون، وتكتبين. وثبوت هذه النون علامة على رفع الفعل المضارع كالأمثلة المذكورة. وحذفها على ضربين: واجب وجائز.

فالواجب في موضعين

الأول : أن يكون علامة على جزم الفعل المضارع أو نصبه، نحو: لم يذهبا ولن يذهبا ، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهبي ولن تذهبي، ومثله قوله تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ﴾ .

والثاني: عند توكيد أحد الأفعال الخمسة بالنون، نحو: هل تسافرانّ يا خالدان ؟ وهل تعودُنّ إلى العمل يا محمدون ؟ وهل تقعدنّ مع البنات يا فاطمة؟

والحذف الجائز ضربان: كثير وقليل .

فالكثير: عند اتصال الفعل بنون الوقاية، نحو قوله تعالى : ﴿ أفغير الله تأمروني ﴾ قرئت بنونين متحركتين (تأمرونني) وقرئت بالإدغام (تأمرونّي) وقرئت بنون واحدة مخففة (تأمروني) والقراءة الأخيرة موضع الشاهد، وقد حذفت منها نون الرفع على الصحيح ، وقيل نون الوقاية.

ومذهب سيبويه أنها نون الرفع، ورجحه ابن مالك، لأنها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى ..

والقليل: فيما عدا ذلك.

ومنه قول الراجز:

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الزكي

الأصل : " تبيتن تدلكين " بثبوت النون ، لكن الشاعر حذفها.

---

* بحث للدكتور أمين السيد ـــ عضو المجمع .

ومثله قول أبى طالب :

فإن يك قوم سرهم ما صنعتم سيحتلبوها لاقحا غير باهل

الأصل : " سيحتلبونها " بثبوت النون ، ولكن الشاعر حذفها .

ومـــن حذف النون بمجرد التخفيف ماروه البغوى من قول النبى صلى الله عليه وسلم :

« لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا » .

حذفت النون من الفعلين الواقعين بعد حتى علامة على نصبهما . وحذفت من الفعلين الواقعين بعد لا النافية ، وهما (تدخلوا ، وتؤمنوا) بمجرد التخفيف .

ومـــن الحذف القليل ما جاء في حديث خرجه مسلم ، في قتلى بدر ، حين قام عليهم ورســـول الله صلى عليه وسلم فناداهم ـــ الحديث ـــ فسمع عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : " يا رسول الله ، كيف يسمعوا ؟ وأنى يجيبوا " .

فحذف النون من (يسمعون ، ويجيبون) .

ومـــن هذا الحذف قراءة أبى عمرو قوله تعالى : ﴿ قالوا ساحران تَظَّاهرا ﴾ بتشـــديد الظاء ، لأن أصلها : تتظاهران ، قلبت التاء الثانية ظاء وأدغمت في الظاء وحذفت نون الرفع .

وقـــد مـــثَّل ابن مالك في شرح التسهيل لحذف النون مفردة نظما ونثرا ، فذكر أكـــثر مـــا تقدم ، ولم يتعرض لذكر الضرورة في الشعر ، ثم أعاد رأيه في شواهد التوضـــيح بقوله : ومن حذف النون بمجرد التخفيف ما رواه البغوى ... وقول ابن مالك : " بمجرد التخفيف " يشير إلى جواز حذف هذه النون ، دون الأسباب المتقدمة باعتماد على الشواهد المذكورة من القرآن ومن الحديث ومن الشعر .

وقد علل ابن مالك رأيه بمجرد التخفيف .

لهـــذا أرى الأخـــذ بـــرأيه في حذف هذه النون توسعة وتيسيرا على المتكلمين . مع الاعـــتداد بـــأن الأفصح ثبوتها عند تجرد الفعل من الناصب والجازم ونون التوكيد ونون الوقاية .

بعض المراجع :

ـ الخصائص لابن جنى١:٣٨٨ .
ـ الهمع للسيوطى ١:٥١ ، ٥٢ .
ـ شرح التصريح ١:١١١ .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١:٧٦ ، ٧٧ .
ـ حاشية يس على التصريح ١:٨٦ .
ـ الدرر اللوامع للشنقيطى ١:٢٧ ، ٢٨ .
ـ مصابيح السنة للبغوى ٢:٩٦ .
ـ شواهد التوضيح لابن مالك ١٧٣ .

*

* *

* * *

العدد والمعدود
بين التذكير والتأنيث *

فـــي مجموعـــة القرارات العلمية في خمسين عاما ، جاء القرار رقم (١٣٣) تحـــت عنوان : " جواز موافقة العدد لمعدوده " . وقد وافق عليه المؤتمر في الجلسة التاسعة من الدورة الثامنة والعشرين ، ونص هذا القرار :

من أراد في الكتابة العلمية أن يتلافى الصعوبة في مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدوده تذكيرا وتأنيثا ـــ جاز له استعمال كلتا الصورتين ، إذا قدم المعدود على العدد . وكان اسم العدد صفة .

وتخصـــيص الكـــتابة العلمـــية بهذا القرار غير صحيح لأن القاعدة عامة ، ونصـــها : " فلـــو قدم المعدود وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها " والقاعدة المشار إليها هي قاعدة المخالفة ، والمثال المذكور بعد هذه القاعدة تقول : مســـائل تسع ، ورجال تسعة ، وبالعكس " أي: مسائل تسعة ، ورجال تسع ، فتوافق الصفة الموصوف ، أو يخالف العدد المعدود .

وهـــناك حـــالات أخرى يجوز فيها تذكير اسم العدد وتأنيثه ، وفي معرفتها توسعة وتيسير على الناطقين باللغة العربية ، ومن هذه الحالات :

أ- أن يقصد المعدود ولا يذكر في اللفظ ، نحو قولك : صمت خمسة ، أو : صمت خمســـا ، فـــالأول على تقدير : صمت خمسة أيام ، والثاني على تقدير : صمت أياما خمسا ، ففي الأول حققت قاعدة المخالفة ، وفي الثاني حققت قاعدة المطابقة بيـــن النعـــت والمـــنعوت في التذكير والتأنيث ، على أن خمسا صفة لموصوف محذوف . ومن هذا الحديث الشريف : " من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام العام كله " أي : بأيام ست ، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه .

---

* بحث للدكتور أمين السيد ـــ عضو المجمع .

ب ــ الجمــع بــالألف والتاء إذا كان مفرده مذكرا ، نحو : ثلاثة سجلات ، وثلاث سجلات فإثبات التاءُ في لفظ العدد رأى البصريين ، وجواز حذفها رأى البغداديين والكسائي ، مراعاة للفظ والجمع ونحن بالرأي الثاني ، ليصبح قول القائل : ثلاث جنيهات ، وثلاث حمامات .

جـ ــ ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا . نحو : ثلاث شخوص ــ تريد نسوة ، كما في قول الشاعر :

فكان مجنى دون من كنت أنفى ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

ونحو : عشر أبطن ــ تريد قبائل ، كما في قول الشاعر :

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العشر

د ــ ما كــان لفظــه مؤنثا ومعناه مذكرا ، نحو : ثلاثة أنفس ــ أي : أشخاص ، ونحو: تسعة وقائع ، أي : مشاهد .

هـــ إذا كان المعدود مما يجوز فيه التذكير والتأنيث ، نحو : ثلاثة أنابيب ، وثلاث أنابيــب ، ونحو ثلاثة أنفس ، وثلاث أنفس ، ونحو : ثلاثة أحوال وثلاث أحوال .

هذه الأحوال الخمسة التي أو جزت القول فيها ــ ينبغي أن تضاف إلى القرار الذي ذكر قبلها ، كما ينبغي أن تحذف من هذا القرار عبارة " في الكتابة العلمية " .

بعض المراجع :

ــ التصريح على التوضيح ــ عيسى البابي الحلبي .

ــ حاشية الصبان على شرح الأشمونى ــ المطبعة الشرفية بالقاهرة .

ــ الخصائص لابن جنى ــ مطبعة دار الكتب .

ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ــ المطبعة الشرفية بالقاهرة .

ــ شرح المفصل لابن يعيش ــ مكتبة المتنبى بالقاهرة .

ــ كتاب سيبويه ــ تحقيق عبد السلام هارون .

ــ الكتاب المقتضب للمبرد ــ تحقيق عضيمة .

ـ الكشاف للزمخشرى .
ـ لسان العرب لابن منظور .
ـ لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق سعيد الأفغاني .
ـ المزهر للسيوطى ـ طبعة محمد على صبيح بالقاهرة .
ـ المغرب لابن عصفور ـ الجمهورية العراقية .
ـ همع الهوا مع الأسيوطى ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة .
ـ الواضـح فـي علم العربية لأبي بكر الزبيدى ـ دار المعارف بالقاهرة .

*

* *

* * *

الدورة الحادية والستون

١٩٩٤م - ١٩٩٥م



موضوعات الدورة *:

١- يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل .
٢- الفصل بين الصلة والموصول .
٣- جواز حذف الفاء في جواب الشرط .
٤- اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .
٥- حذف حرف العطف .

---

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢م مع موضوعات الدورة السابقة فوافق عليها .

ثم رأى المؤتمر في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢م تأجيلها إلى الدورة المقبلة ، كما عرضت الموضوعات المؤجلة من الدورة السابقة ــ الستين ــ واعتبرها بحوثاً قيمة وفيما يلي بعض المناقشات التى دارت حولها .

* فـي موضـوع استعمال ذات بمعنى نفس أو عين رأى د. عبد الله الطيب أن اللجنة وفقت في هذا الرأى لأن النحويين لم يحصروا كل الكلمات التى استعملت في التأكيد .

* فـي موضوع جواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل تساءل أيضا د. عبد الله الطيب عما إذا كان يمكن أن يلحق بهذه القاعدة أيضاً مسألة الفصل بين المتضايفين.

* في موضوع جواز العطف على معمولى عاملين مختلفين علق أ.د. رفيدة قائلاً بأنه إذا كان كل نموذج يصبح قاعدة ــ فالاتجاه سيكون إلى التصعيب وليس التيسير .

وعلق د. أحمد علم الدين الجندى بأنه لم تكن هناك خلافات بين القرّاء والنحاة لأنه في الصدر الأول كان القارئ نحوياً وكان النحويُ قارئاً .

وعلـق د. كمال بشر قائلاً بأنه ليس من شأننا أن نغير في القواعد المستقرة الثابتة إلا إذا وجدنا مندوحة توجب هذا الأخذ .

* وفي موضوع يغتفر في الثوانى مالا يغتفر في الأوائل تساءل د. كمال بشر عن الفائدة العملية من إلغاء عطف البـيان فـي حين أن هناك أمثلة بكلامهم هم لا ينطبق عليها أن تكون بدلاً ــ وعلق قائلاً بأن هذا ربما يكون تسـهيلاً ولكن في مقابله تضحية كبيرة بالقاعدة وأن تطبيق تلك القاعدة يؤدى إلى التعقيد أكثر لأن هناك أمثلة كثيرة أخرى رويت وسجلت على أنها عطف بيان .

* فـي موضـوع زيادة الواو قبل ياء النسب علق د. عبد الله الطيب قائلاً بأن المجمع أقر هذه الواو لكنها في الواقع صحيحة لأن تاء التأنيث كثيراً ما تصير ألفاً مقصورة ، وهذا أمر أشار إليه صاحب الصحاح .

هـذا وقـد عرضت بقية الموضوعات دون تعليق إضافة إلى الأبحاث المعروضة في صدر هذه الدورة ورأى المؤتمـر تأجيلها إلى العام المقبل بعد توجيه الشكر إلى د. عبد الرحمن السيد (مقرر اللجنة) على تلك البحوث القيمة .

الدورة الثانية والستون

١٩٩٥م - ١٩٩٦م

موضوعات الدورة :

أولا : موضوعات مؤجلة من الدورة الماضية (الحادية والستين)

١- يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل .

٢- الفصل بين الصلة والموصول .

٣- جواز حذف الفاء في جواب الشرط .

٤- اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .

٥- حذف حرف العطف .

ثانياً : موضوعات جديدة *

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

٢- جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة .

٣- جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو جدول وقسور .

٤- " لا " النافية .

٥- جواز زيادة الواو .

٦- ضمير الفصل .

٧- النسب إلى فم فموى ويجوز على قلة فميّ وفوهيّ .

٨- جواز إلحاق علاقة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر .

٩- النسب إلى المثني والجمع بأنواعه .

١٠- " حتى وكى " تجران الأسماء وتنصبان الأفعال .

١١- إنابة غير المفعول به عن الفاعل .

١٢- إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصول .

---

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م ـ وقد أجازها المجلس . ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ٣/٢٤م١٩٩٦م.
فردّ القرارات إلى اللجنة وأوصى بطبع البحوث في مجلة المجمع .

الموضوع الأول :

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل *

هناك خلاف بين الكوفيين والبصريين في عمل أنْ الناصبة محذوفة دون بدل ـ فعلى حين يرى الكوفيون أنها تعمل وأوردوا الشواهد على ذلك ـ لم يجز البصريون عملها محذوفة ـ درست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

" أن " تعمل النصب في الأفعال محذوفة من غير بدل بشرط أن يكون المعنى واضحا على تقديرها وإن كان الكثير أن يكون هناك بدل ، رعاية لما ورد من الشواهد الكثيرة في هذا المجال ولشيوعها على ألسنة الكتاب والمتحدثين .

---

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ٢/٢٢ /١٩٩٥م ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابقة بتاريخ ٢/٤/١٩٩٥ فرأى تأجيله لهذه الدورة.

* علق د. شوقي ضيف قائلاً بأن المعروض هو أشياء موجودة في كتب النحو ، وهو يخالف الكثير من القواعد النحوية المشهورة كهذا الموضوع فمعنى هذا أننا سنجيز للناس أن يقرأو ا المضارع مرة مرفوعاً ومرة منصوباً (مؤتمر)

وعلق أ. على رجب بأن القول بأنّ أنْ تعمل غائبة محفوف بالشك .

وعلق د. أمين السيد بأن في القرآن ما يؤيد ذلك .

* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

الفصل بين الصلة والموصول *

نظراً لقوة الالتصاق بين الصلة والموصول، امتنع الفصل بينهما بأجنبى ، أما إذا كان الفاصل غير أجنبى فقد أجاز النحاة مجيئه في أمور أربعة ..
ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز الفصل بين الصلة والموصول الاسمي إلا " أل " ، بالقسم وجملة الحال ومعمول الصلة والمنادى ، سواء أكان في معني الموصول أم لم يكن .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ٢/٢٢/ ١٩٩٥م ثم عرض علي مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢م فرأى تأجيله لهذه الدورة .
* ومع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيوني بنفس العنوان .

الموضوع الثالث :

جواز حذف الفاء في جواب الشرط *

اتفق النحاة على وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ، وذلك إذا كان الجواب لا يصـــلح أن يكون فعل شرط .. واتفقوا أيضاً على جواز حذف هذه الفاء فى ضرورة الشعر ووردت شواهد كثيرة على ذلك .
تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز حذف الفاء من جواب الشرط في الضرورة والاختيار والأكثر إثباتها .

---

* عـــرض هـــذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته ٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢/٢٢/ ١٩٩٥م . ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢م فرأى تأجيله لهذه الدورة .
* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور أمين السيد بنفس العنوان .

الموضوع الرابع :

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو *

فـــي حالة وقوع الواو أو الياء عيناً لاسم المفعول من الثلاثى المعتل العين نحو مقــول ومصـــوغ ومبـــيع ومدين ــ فإنها تعل بنقل حركتها حملا على الفعل فيلتقى ســـاكنان ــ عين الكلمة وواو مفعول الزائدة ويصبح لا سبيل إلى التخلص منهما إلا بحذف إحداهما .

تدارست اللجنة آراء النحاة في ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

جواز الوجهين في اسم المفعول المعتل العين بالياء : النقص مثل مبيع ومدين وهو الأشهر ، والإتمام مثل مبيوع ومديون على الأصل .
أما إذا كانت العين واوا فيلزم النقص الا في ضرورة الشعر .

* عرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢م ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢ فرأى تأجيله لهذه الدورة .
* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور أحمد علم الدين الجندى بنفس العنوان .

الموضوع الخامس :

حذف حرف العطف *

حذف حرف العطف كثير في الاستعمال اللغوى المعاصر في مستويات لغوية مختلفة ـ في الشعر ـ والقصة القصيرة وفي بعض المقالات وهذا الاستعمال له سند من تفسير بعض النحاة القدماء الذين يجيزون حذف حرف العطف ـ في الشعر والنثر ـ وهو الواو وأو ـ ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز حذف حرفي العطف (الواو) و (أو) في الاستعمال ، إذا كان المعنى مفهوما ، اعتماداً على ما ورد في النصوص العربية السليمة شعرا ونثراً .

---

* عـرض هذا الموضوع في الدورة الحادية والستين وأجازه المجلس في جلسته ٢٥ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٢٢م ثم عرض على مؤتمر المجمع في جلسته السابعة بتاريخ ١٩٩٥/٤/٢ فرأى تأجيله لهذه الدورة .

* ومع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بنفس العنوان .

الموضوع السادس :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

يـرى البصـريون أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشـعر، علـى حين يرى الكوفيون أنه يجوز في النثر في ثلاث مسائل ـ أن يكون المضـاف مصـدراً والمضاف إليه فاعله أو يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، أو أن يكون الفصل قسماً .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعمول وبالظرف وبالجار والمجرور وبالقسم .

---

* أجازه المجلس في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م .
* علـق الدكـتور شـوقي ضيف بقوله : إننا لا نملك رد أى شئ في هذا الموضوع لأنه مقرر في كتب النحو (مجلس)
* علّـق د. رفـيدة قـائلاً : بأن القرآن لم ترد فيه إلا قراءتان احداهما متواترة وهى قراءة عبد الله بن عامر والأخرى شاذة في سورة إبراهيم ـ والقرآن في آلاف الآيات لم يفصل بين المضاف والمضاف إليه وتساءل فأيهما الأولى بالقبول .. الكثير الشائع أم القليل النادر (مؤتمر)
* وعلـق د. عبد الكريم خليفة قائلاً ـ بأنه يستشهد بالقراءة الشاذة في البحث العلمى للمتخصصين ـ بيد أنه لا يجوز أن نشيع بلبلة في هذه القواعد (مؤتمر)
* وعلق د. عبد الله الطيب بأن هذا استعمل الآن في اللغة المكتوبة (مؤتمر)
* ومع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بنفس العنوان .

الموضوع السابع :

جواز حذف الموصول الاسمى وبقاء الصلة .*

البصريون يخالفون الكوفيين في جواز حذف الموصول الاسمى وبقاء صلته ــ فعلـــى حيـــن أجازه الكوفيون والبغداديون والفرّاء وابن مالك ــ منعه البصريون إلا الأخفش والمازنى وللنحاة آراء وأدلة في ذلك ــ
تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز حذف الاسم الموصول غير (أل) وبقاء صلته إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، ويكثر الحذف كلما قويت الدلالة كالعطف .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦ وأجازه .

* رأى د. شوقي ضيف أن الموضوع كان يحتاج إلى أمثلة من اللغة المعاصرة (مجلس)

ورد د. أحمد علم الدين قائلاً بـــأنه استند إلى القرآن والقراءات الموثقة والشعر العربي الأصيل وأنه إذا جاء في العامية المعاصرة شئ من هذا فالقياس على ما جاء به (مجلس)

* ومع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى بالعنوان نفسه .

الموضوع الثامن :

جواز التصحيح والإعلال في تصغير نحو جدول وقَسْوَر *

القــاعدة العامـــة في هذا الموضع أن الواو والياء إذا التقتا في كلمة واحدة ــ وكانت السابقة منهما متأصلة ذاتاً وسكوناً وجب قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء سواء أكانت الواو حرفاً أصلياً أم زائداً ــ وسواء أكانت متقدمة على الياء أم متأخرة عنها .. بيد أن علماء التصريف يجوزون في مثل ذلك الإعلال والتصحيح في حال التصغير ــ تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

كل اسم ثالثه واو متحركة مما يجمع على مفاعل وشبهه نحو جدول وقسور، يطّرد عند تصغيره ، الإعلال فالإدغام فيقال جديل ، ويسير طبقا للقاعدة التي تلزم ذلك ، وأجاز العلماء التصحيح نحو جديول وقسيور بقلة حملا على جمع التكسير ، واللجنة ترى رعاية للقاعدة الأساسية الالتزام في مثل هذه الكلمات بالإعلال والإدغام .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

* ومع الموضوع بحث للدكتور إبراهيم البسيونى بالعنوان نفسه .

الموضوع التاسع :

" لا " النافية *

اخـــتلف النحاة في عمل لا النافية عمل ليس، فمنهم من منعه، ومنهم من أجازه بشروط .. ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

" لا " النافية تستعمل مهملة وتستعمل عاملة عمل ليس ، وتستعمل عاملة عمل إنَّ بشروط مذكورة في البحث .

---

* عرض الموضوع على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٦/٣/١٩٩٦م وقد أجازه المجلس .

* ومع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع العاشر :

جواز زيادة الواو *

جـــواز وقوع الواو العاطفة زائدة كان مثار خلاف بين النحاة فعلىٰ حين ذهب الكوفـــيون إلـــى جواز زيادتها ووافقهم الأخفش والمبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين ، أ منع جمهور البصريين زيادتها .
تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

تري اللجنة

جواز الحكم بزيادة الواو في تفسير بعض التراكيب العربية الموثوق بحجيتها شعراً ونثراً .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

* علـــق أ. مختار ولد إياه قائلاً بأن اللجنة في هذا اقترحت شيئاً جديداً ـــ ونحن هنا لا نخلق قاعدة جديدة وإنما نفسر بعض المسائل كما أنه لا ينبغى إتخاذ قرار إلا في حالة تعدد الأمثلة لنتمكن من القياس (مؤتمر) .

ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الحادي عشر :

ضمير الفصل *

لضـــمير الفصـــل أحكـــام خاصة انفرد بها ــ وأهم ما يقوم به هو الفصل بين شـــيئين متلازميـــن كالمبتدأ والخبر، كما أنه يفيد معنى الحصر والتخصيص ــ كما يرفع اللبس ــ وله شروط .

وحول جواز اهماله بحيث لا يكون له موضع من الإعراب ــ أو أن يكون له محل ــ دارت مناقشات اللجنة وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز في ضمير الفصل أن يهمل فلا يكون له موضع من الإعراب ، وأن يكون له محل من الإعراب فيكون مبتدأ وما بعده خبر .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .
* علق د. شوقى ضيف قائلاً بأن هذه مسائل إعرابية ليست من عمل المجمع ــ (مجلس)
* وعلق د. عبد الرحمن السيد قائلاً بأن الإعراب هو النحو . (مجلس)

ومع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني عشر

النسب إلى فم فمويّ ويجوز على قلة فميّ وفوهيّ *

فـيما يتصل بالنسب إلى فم ــ إذا قلنا فموى فهذا واجب على لغة القصر التى نقلهـا ابــن برى وواجبة أيضاً عند من يرد المحذوف في التثنية أو الجمع بالتاء ــ وإذا قلنا فميّ ــ فهذا جائز عند من لا يرد المحذوف ــ

ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

النسب إلى فم " فمويّ " ويجوز على قلة (فميّ) و (فوهيّ) .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

* ومع الموضوع بحث للأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث عشر .

جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر *

الفعـل يجب إفراده دائماً حتى إن كان فاعله مثنى أو مجموعاً ــ ولكن روى عـن قبـيلة طيـئ وجيرانها من القبائل العربية أنها كانت تلحق الفعل علامة تثنية للفاعل المثنى وعلامة جمع للفاعل المجموع ــ وهى لغة أكلوني البراغيث ــ ويشيع هـذا الاسـتعمال المعاصر الآن ــ حيث تجرى على الألسنة ــ ظلموني الناس ــ لاموني العوازل، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله
أو نائب فاعله اسم ظاهر مثنى أو جمع .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

* علق د. شوقي ضيف قائلاً بأن هذا مخالف لقواعد النحو التى اتفق عليها النحاة، فهى لغة (أكلونى البراغيث) ــ ورأى أن اللجنة كان من الأفضل لها أن تعرض تذليلات لأساليب جديدة (مجلس) .

* ورد د. أحمـد علـم الديـن علـى هذا التعليق قائلاً بأنه جاء بأمثلة من اللغة المعاصرة مثل ظلمونى الناس وزارونى الجيران ــ وهذا امتداد للأصل القديم في العربية (مجلس)

* ومـع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بعنوان : " جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر " .

الموضوع الرابع عشر .

النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه*

سبق للمجمع أن درس مسألة النسب إلى جمع التكسير على حاله دون رده إلى المفـرد عـند الحاجـة وأصدر في ذلك قراراً ، كذا درس مسألة النسب إلى الجمع بـالألف والتاء في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء ــ وله قرار في ذلك .

وكـذا فـي مسـألة النسـب إلـى المثـنى فـي المصـطلحات العلمية بيد أنه لم يـتعرض لمسـألة النسـب إلـى جمع المذكر السالم إذا سمى به، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

يجوز النسب إلى المثنى ، وجمع التكسير، والجمع السالم بنوعيه على ألفاظها تفادياً للبس حتى لا يشبه النسب إلى المثنى أو الجمع النسب إلى المفرد.

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

ومـع الموضوع بحث للدكتورأمين على السيد بعنوان : " النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه: جمع المذكر السالم والجمع بالألف والتاء وجمع التكسير " .

الموضوع الخامس عشر .

حتى وكى تجران الأسماء وتنصبان الأفعال*

علـــى الـــرغم مـــن إســـاغة البصريين والكوفيين لأن تكون الأداة جارة في اســـتعمال، وناصـــبة في استعمال آخر، إلا أن هناك اختلافاً فيما تفعله كل من حتى وكى ..

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة

أن كلاً من حتى وكى يمكن أن تكون ناصبة للأفعال في بعض الأساليب ، وأن تكون جارة للأسماء في أساليب أخرى ، مع التنويه بأن حتى تنصب الفعل وتجر الاسم صريحا كان أو غير صريح .

---

* عرض الموضوع على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس.

* ومع الموضوع بحث للدكتور الدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع السادس عشر .

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

ينوب عن الفاعل عند حذفه ـ المفعول به ، والظرف ، والمصدر ، والجار والمجرور ـ وذلك بشروط ..

تدارست اللجنة هذه الشروط وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز إنابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل ، سواء وجد المفعول به أم لم يوجد .

---

* عرض هذا الموضوع على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

* ومع الموضوع الدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع السابع عشر .

إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصل *

اخـتلف البصـريون والكوفيون في هذا الضمير ــ فالهمزة والنون هما الاسم عـند البصريين ، والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة ، فهى كالهاء في اغـزه وارمهْ ، وإذا وصلت حذفتها كما تحذف الهاء في الوصل ــ وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هى الاسم واحتجوا لذلك ..

تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

جواز إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصل .

---

* عرض على مجلس المجمع في جلسته التاسعة والعشرين بتاريخ ١٩٩٦/٣/٦م وقد أجازه المجلس .

* علق د. محمد حماسة عبد اللطيف بأن بعض القراءات القرآنية تجيز هذا الاستعمال وبعض النحويين يحكمون بأنه لهجة من اللهجات ــ وهو واقع لغوى موجود في هذا كله .

* ومع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعنوان نفسه .

يجوز أن تنصب أنْ المضارع محذوفة من غير بدل *

يـــرى الكوفـــيون أنّ " أنْ " الناصبة للفعل المضارع يمكن أن تعمل محذوفة دون بدل . أما البصريون فلم يجيزوا عملها محذوفة .

احـــتج الكوفـــيون بـــورود الشـــواهد الدالة على عملها محذوفة ، ومن ذلك قـــراءة عـــبد الله بـــن مســـعود :﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدوا إلا الله﴾ فتعـــبدوا فعـــل مضـــارع منصـــوب بأنْ مقدرة ، والتقدير : أن لا تعبدوا فحذفت " أن " ونصب الفعل المضارع . وقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوعى   وأنْ أشهدَ اللذات هل أنت مخلدى

فأحضـــر منصوب بأن مقدرة ، ويؤيد هذا التقدير عطف" وأنْ أشهد اللذات " عليه، وقول عامر بن الطفيل .

فلم أر مثلها خباسة واجد   ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعلَه

فأفعل منصوب بأن مقدرة ، والتقدير : أن أفعله .

ويؤيد ذلك قول العرب : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه ، فتسمع يجوز فيه النصـــب علـــى تقدير " أنْ " . وقولهم : مُرْه يحفرَها ، فيجوز نصب " يحفر " على تقدير " أنْ " .

وقد رفض البصريون هذا العمل محتجين :

بـــأنّ " أنْ " مـــن عوامـــل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فلا تعمل مع الحذف من غير بدل .

وأنّ " أنّ " المشـــددة التى هى من عوامل الأسماء لا تعمل مع الحذف مع أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال .

وأنّ " أنْ " الخفـــيفة إنمـــا عملت لمشابهتها " أنّ المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا يعمل مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى ألا يعمل مع الحذف ، حتى لا

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

يكون الفرع أقوى من الأصل .

وأنّ مـن العـرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها ، تشبيها لها بما ، لأنهـا تكـون مـع الفعـل الذي بعدها بمنزلة المصدر ، كما أنّ " ما " كذلك ، فلما أشبهتها في هذا الوجه ، أشبهتها في ترك العمل . وقد قرأ ابن مجاهد : ﴿ لمن أراد أنْ يُتمُّ الرضاعة ﴾ بالرفع . وقال الشاعر :

ياصاحبى فدت نفسى ..

أنْ تقـرأن علـى أسماء ويحكما منى السلام وألا تشعرا أحدا فلم يعملها في "تقرآن" تشبيها لها بما .

وردوا مـا استدل به الكوفيون بأن قراءة " لا تعبدوا " شاذة ولا حجة فيها ، لأن " تعبدوا " مجزوم بلا ، لأن المراد النهى .

وقـالوا : إن الـرواية الصـحيحة فـي " أحضـر " الرفع ، وعلى فرض صـحة روايـة النصـب ، فهـو محمـول على التوهم ، أى أنه توهم أنه أتى بأن فنصـب علـى طـريق الغلـط ، واسـتدلوا علـى جـواز التوهم وأثره في قول العرب ، بقول الأخوص اليربوعى :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

فجر " ناعب " توهما فيه أنه قال : ليسوا بمصلحين ، فعطف عليه بالجر .

وبقول صرمة الأنصارى :

بدا لى أنى لست مدرك مامضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

فجر " سابق " توهما منه أنه قال : لست بمدرك .

وقـالوا : إن نصب " أفعله " في قول الشاعر : " بعدما كدت أفعلَه " إما على طريق التوهم والغلط ، كأنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله لأنهم قد يدخلون أن على خـبر كاد في ضرورة الشعر ، لا في اختيار الكلام ، وإما أن يحمل على أنه أراد : بعد ما كدت أفعلُها ، يعنى الخصلة ، فحذف الألف ، وأبقى فتحة الهاء على ما قبلها.

ولا شك في أن هذه التخريجات تخريجات بعيدة متكلفة ، فهذا التخريج الأخير

ضعفه بعض النحاة بأنه يحتمل أن يكون التقدير : أفعلَنْه ، بنون التأكيد الخفيفة ، فحذفت النون وبقيت الفتحة ، أما تخريجه على أنه توهم أنه قال : كدت أن أفعله ، فهو تخريج ضعيف ، لاعترافهم بأنّ " أنْ " لا تدخل على خبر كاد إلا قليلا في ضرورة الشعر ، فمجئ أن بعد كاد لا يسبق إلى الذهن . لأن الذي يسبق إليه هو الكثير الغالب الجاري على الألسنة . أما أن يتوهم أنه جاء بها مع أن الإتيان بها شاذ قليل ، فاحتمال شاذ قليل لا يعول عليه .

أما نصب " أحضر " وغيره على التوهم لوروده في اللسان العربي ، فالشواهد التي جاء فيها يجوز هذا التوهم ، لبعد المسافة بين المعطوف والمعطوف عليه ، فيمكن أن ينسى فيتوهم ، أما أن يقع التوهم في الكلمة نفسها ، فاحتمال بعيد جدير بالنظر .

وأما القول بأن قراءة " تعبدوا " شاذة ، وهى قراءة عبد الله ابن مسعود ، وإذا لم يكن قد سمعها من الرسول ــ وهو احتمال ضعيف ــ فهو عربي يحتج بكلامه ، مسلم يوثق بقوله فيما ينطق به لسانه ، أو يرويه عن العرب ، فضلا عن أن يكون قراءة في القرآن الكريم .

وتخريج الآية على أن الفعل " تعبدوا " مجزوم لا منصوب ، تكلف غير مقبول ، لأنهم قالوا : إن الأصل أن يكون مرفوعا ، وأن تكون " لا " نافية ، كما يقضى بذلك السياق ، ثم حكموا على قراءة الجزم بالشذوذ ثم أبَوْا إلا أن تكون القراءة الشاذة لها تخريج شاذ لا يعين عليه السياق ، فقالوا : إن الفعل مجزوم بلا الناهية ، مع أن الأصل أن أقول : أخذت ميثاقك على أن تفعل كذا ، أو أخذت ميثاقك تفعل كذا ، وليس الأصل أن أقول : أخذت ميثاقك آمرك بفعل كذا ، أو أنهاك عنه .

وأما الاحتجاج بأن بعض العرب يهملها حملا على ما ، فعملها ضعيف مع وجودها في الكلام . فهذا لا يمنع عملها ، لأنا نجد من الأفعال المتعدية ما يضمن معنى الفعل اللازم ، فلا يطلب المفعول في حال تضمينه ، ولكن هذا لا يمنعه من

أن يكون تام التصرف ، كامل الأحكام ، إذا ما استعمل استعماله الأصلي .

وإذا قـيل إن ذلـك جائـز فـي الأفعال لتمكنها وقوتها ، فإنا نقول إنّ " أنْ " لكثرة دورانهـا على الألسنة ، واستعمالها في اللغة ، ولأنها أم الباب ، وأصل النواصب . كان لها من الحكم ما ليس لغيرها ، فاختصت بالعمل محذوفة دون سائر أخواتها .

وأما القول بأن أنّ المشددة لا تعمل مع الحذف ، مع أنها من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فأنْ الخفيفة أولى ألا تعمل مع الحذف . فقـد نقضـتم أنـت ذلك بأن جعلتموها تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى ، وتعليلكم هذا العمل بأن هذه الأحرف دالة عليها ، فنزلت منزلة مالم يحذف، تعلـيل ضـعيف مردود ، لأن أنّ المشددة لا تعمل محذوفة ، سواء أكان هناك دليل يـدل عليها أم لم يكن ، فقد لزمكم ما حاولت الخروج منه ، وهو أن يكون الضعيف ــ في رأيكم ــ أقوى عملا من القوى .

وقولكـم : إنّ " أنْ " الخفـيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت أنّ المشددة ، دعوى تدعونها ، ولا حاجة إليها . وإنما وجدتم أنّ المشددة تعمل في الأسماء ، وأنْ الخفيفة تعمل في الأفعال ، كما وجدتم غيرهما من العوامل والأدوات .

وأعتقد كما قلت أن هذا بحث فيما هو وراء ما قالت العرب ، وليس فيه كبير فائدة . بل قد يكون في الاندفاع فيه إكثار من القيود ، وإفراط في التضييق ، وإقامة لكثير من الحواجز والسدود .

وقـد سبق أن وافق مجلس المجمع والمؤتمر في الدورة الخمسين على جواز حـذف " أنْ " فـي بعض الأساليب المعاصرة ، استنادا إلى ما ورد من نظائر لهذا الاسـتعمال في مسموع العربية من القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، ومن شعر العصر العباسي ، ومن أمثلة متعددة من مأثور القرن الثالث الهجري .

ومرفق بهذا صورة لصفحة ١٤٧ من مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما.

جواز حذف " أن " في بعض الأساليب المعاصرة *

يشـــيع في الاستعمالات المعاصرة ، مثل قولهم : يحب يأكل ويريد يضحك ، مما يتوارد فيه فعلان ثانيهما متصل بالأول مما عهد فيه ذكر أن ، وترى اللجنة أن حـــذف " أنْ " بـــاب مـــن أبـــواب العربية واسع ، وأن هذا الاستعمال له نظائر في مســـموع العربية وذلك في مثل قول الله تعالى ﴿ أفغير الله تأمرونِّي أعبد ... ﴾ وفي الحديـــث النـــبوي « لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها » ، وفي الشعر العباسي لابن الرومي :

" كل حر يريد يظهر حاله "

وفـــي القـــرن الثالث الهجري أمثلة متعددة في كتاب " أخبار القضاة " لوكيع ومـــنها : " تحسن تتوضأ " و " أحب تقطن عندي " و " تتجرَّأ تشهد عندي " ومن ثم لا تري اللجنة مانعا من قبول ذلك الاستعمال إذ شاع وقبله الذوق .

ولـــم يبيـــن القرار السابق ضبط الفعل بعد حذف " أنْ " وإذا قدرنا أنه يرجح رفعه متابعة للبصريين ، فإنني أرى أنه يجوز نصبه ما دام السياق يدل ، على تقدير

---

* عرض على المجلس في ج ٢٦ د ٥٠ فوافق عليه كما عرضته اللجنة .

* وعرض على المؤتمر في ج ٥د ٥٠ فوافق عليه كما عرض .

* عـــرض هـــذا الموضوع على اللجنة الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع في مذكرة درستها اللجنة كما درست ما قدم إليها من مذكرات أخرى بعد ذلك ، وانتهت اللجنة إلى قرار وافق عليه المجلس والمؤتمر .

* انظر محاضر جلسات المجلس في الدورة الخمسين ــ الجلسة السادسة والعشرين

وكذلك محاضر جلسات المؤتمر الخمسين ــ الجلسة الخامسة

* قدم في ذلك :

- مذكرة الأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع (موقع " أن " في الجملة المصدرية) .
- مذكرة الأستاذ عبد العليم السيد فودة خبير لجنة الأصول بالمجمع: (إضمار" أن قبل المضارع والقول فيه).
  (تقدير " أن " في بعض الأساليب بين فعلين مضارعين) .
- مذكرات الدكتور تمام حسان عضو المجمع .
- مذكرة الأستاذ محمود محمد شاكر عضو المجمع ر شواهد التوضيح لتقدير " أن") .

" أنْ " كمـــا ذهـــب إلى ذلك الكوفيون واطمئنانا إلى الشواهد التي ساقوها للاستدلال على صحة رأيهم .

المراجع

- الكتاب ١/٣٠٣ .
- المقتضب ٢/٨٢ و ٨٣ .
- الكشاف ١/٢٩٣ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٧ .
- أوضح المسالك ٩٥ .
- شرح الأشمونى ١/١٥٥ .
- الهمع ١/٦ .
- الدرر ١/٣ .

وقد رأت اللجنة :

أنّ " أنْ " تعمل النصب في الأفعال محذوفة من غير بدل ، بشرط أن يكون المعنى واضحا على تقديرها . وإن كان الكثير الغالب أن يكون هناك بدل ، رعاية لما ورد من الشواهد الكثيرة في هذا المجال ، ولشيوعها على ألسنة الكتاب والمتحدثين .

*

*   *

*   *   *

الفصل بين الصلة والموصول *

الموصول مع صلته في حكم الكلمة الواحدة ، وهما في قوة الالتصاق كالجار مع المجرور أو المركب تركيبا مزجيا ، ولافائدة لواحد منهما دون الآخر ، ومن هنا كانت الموصولات مبنية بسبب افتقارها في بيان معناها إلى الصلة ، ونظرا لقوة هذا الإلتصاق بين الصلة والموصول ، امتنع الفصل بينهما بأجنبى ، فإذا قلت مثلا : " إن الذي ألف هذا الكتاب باحث ممتاز " لا يجوز لك أن تقدم كلمة ، باحث ، وهى خبر إن ، فتجعلها فاصلة بين الذي وصلته ، لأنها أجنبية منهما ...

أمـــا إذا كـــان الفاصل غير أجنبي ، فقد أجاز النحاة مجيئه ، وذلك واقع في الأمور الأربعة الآتية :

أولا : القسم

قال ابن مالك : " والقسم ليس بأجنبي لأنه مؤكد للصلة " وجعله ابن جني من قبـــيل الاعتراض بين الصلة والموصول ، وكذلك فعل ابن عصفور .. ومن الفصل بالقسم قول جرير :

ذاك الذي ، وأبيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل

ففصل بين الذي وصلته بقوله " وأبيك " وهو قسم .

ثانيا : جملة الحال ..

وجملة الحال ليست أجنبية ، لأن العامل فيها فعل الصلة ، فهي إذن من توابع الصلة ، وما كان كذلك لا يعد أجنبيا ، ومن ثم صح الفصل بها كقول الشاعر:

إن الذي ، وهو مثر ، لا يجود حرٍ بفاقة تعتريه بعد إثراء

فقد فصل بقوله " وهو مثر " وهى جملة حالية ، بين الذي وصلته :

ثالثا : جملة النداء ..

يرى ابن مالك لصحة الفصل بالنداء أن يكون المنادى هو مايدل عليه الموصول

---

* بحث للدكتور إبراهيم البسيونى ــ عضو المجمع .

السابق من حيث المعنى ، كقول حسان بن ثابت .

وأنت الذي ، ياسعد ، بؤت بمشهد كريم وأثواب المكارم والحمد

فقد فصل بقوله يا سعد " بين الذي وصلته ، وسعد المنادى هو نفس الموصول السابق ، فإن وقع النداء فاصلا على غير هذا الوجه حكم بشذوذه ، وذلك كقول الفرز دق :

تعش فإن عاهدتني لاتخونني نكن مثل من ، يا ذئب ، يصطحبان

فالذئب المنادى ليس هو ما يدل عليه الموصول ..

ولكن غير ابن مالك لم يشترط هذا الشرط ، وجعل الفصل بجملة المنادى عاما أي سواء أكان في معنى الموصول السابق أو غيره .. وقد نصَّ على ذلك أبو حيان وهو الرأي الحقيق بالقبول ...

رابعا : الفصل بمعمول الصلة ..

يجوز الفصل بين الصلة والموصول بمعمول الصلة .. قال السيوطى في الهمع : " ويجوز الفصل بغير أجنبي كمعمول الصلة نحو : جاء الذي زيدا ضرب "

فزيدا مفعول به للفعل ضرب ، وقد تقدم فاصلا بين الذي وصلته ، وجاز ذلك لأنه من توابع الصلة ، وبهذا الاعتبار لا يعد أجنبيا ..

وبعد .. فقد وضح مما تقدم أنه يجوز الفصل بين الصلة والموصول بالقسم وجملة الحال ومعمول الصلة وجملة المنادى مطلقا ، سواء أكان المنادى في معنى الموصول أم لم يكن ، مع إفادة أن هذه الفواصل الجائزة مختصة بالموصول الاسمى، أما إذا كان الموصول أل " أو حرفا امتنع الفصل .

المراجع

- الخصائص جـ١ صـ٢٠٣ .
- المقرب لابن عصفور صـ ٦٦.
- شرح التسهيل جـ١ صـ ٢٣٠ .
- الهمع جـ١ صـ٨٨ .
- ارتشاف الضرب صـ٥٥٠ تحقيق د. مصطفى النحاس .
- شرح الكافية الشافية جـ١ صـ٣٠٩ تحقيق د. عبد المنعم هريدى .

جواز حذف الفاء في جواب الشرط *

اتفق النحاة على وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء ، إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون فعل شرط ، وقد جمع بعضهم أكثر هذه الأنواع في قوله :

اسمية طلبية وبجامد وبما ولن وبقد وبالتنفيس

وأوجز هذه المسألة ابن مالك في بيت واحد من الألفية هو قوله :

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل

ولكنهم اتفقوا أيضا على جواز حذف هذه الفاء في ضرورة الشعر ، وقد ورد من شواهد هذا الحذف ما يتجاوز القلة إلى حد الكثرة ، ومن النحاة من تجاوز الحذف في الضرورة إلى الحذف في الاختيار .

وقد لخص السيوطى آراءهم في هذه المسألة فقال في الهمع : (١)

وفي جواز حذفها أي الفاء أقوال :

أحدها : يجوز ضرورة واختيارا ــ نقله أبو حيان عن بعض النحويين ، وخرج عليه قوله تعالى : ﴿ وإن أطعمتموهم إنكم لمشركون ﴾ (٢)

ثانيها : المنع في الحالين ــ قال أبو حيان : في محفوظى قديما أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة ، وأنه زعم في قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال : وهذا ليس بشيء ، لأنه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية الأخرى .

ثالثها : وهو الأصح ، يجوز ضرورة ، ويمتنع في السعة ، وهو مذهب سيبويه وفي المغنى لابن هشام : (٣)

... وإن الفاء قد تحذف للضرورة ، كقوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها .

---

* بحث للدكتور أمين السيد ــ عضو المجمع .

(١) جـ ص ٦٠

(٢) سورة الأنعام آية رقم ١٢١ .

(٣) جـ١ ص ١٤١ (باب الفاء)

وعن المبرد منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

وعــن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إن ترك خيرا الوصية للوالدين ﴾ ...

وقــال ابن مالك : يجوز في النثر نادرا ، ومنه حديث اللقطة : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع به » .

ومــا عزى إلى المبرد من أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر ـ يردُّه قوله في المقتضب [1] : " ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز " ، كما قال :

أما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

وهو عندي على إرادة الفاء .

والبصـــريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ، أي : وإني ناظر متى أشرف ...

وأما قول عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ، " لأن التقديم فيه لا يصلح " هــذا نــص كلام المبرد وبه يتم إجماع النحويين على جواز حذف الفاء من جواب الشرط في ضرورة الشعر ، وإمامهم في ذلك سيبويه . [2]

والرأي الأول المذكور في الهمع أنه يجوز ضرورة واختيارا، على ما تقدم، وما جاء في المغنى عن الأخفش أن ذلك واقع في النثر الفصيح ، وعــن ابن مالك أنه يجوز في النثر نادرا .

---

(١) جـ٢ ص ٧١

(٢) الكتاب ٣: ٦٤ ، ١١٤ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٩ : ٣ ، خزانة الأدب ٣ : ٤٤٤ وشرح التسهيل ٤ : ٧٦

وقد تقدمت شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الشريف ، وقد عثرت على حديث آخر في رياض الصالحين [١] وهو :

« عن عمر قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيني العطاء ، فأقول : أعطه من هو أفقر إليه مني ، فقال : خذه ، إذا جاءك من هذا المال شئ وأنت غير مشرف ولا سائل فخذه فتموّله ، فإن شئت كله ، وإن شئت تصدق به ومالا فلا تتبعه نفسك ».

فقد حذفت الفاء من جواب الشرط (كله) و (تصدق به)

وعلى ما تقدم يجوز حذف الفاء من جواب الشرط ضرورة واختيارا ، والأكثر إثباتها .

*

* *

* * *

---

(١) ص ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو *

إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم المفعول من الثلاثي المعتل العين نحو : مقول ومصوغ ، ومبيع ومدين ـ أعلت بنقل حركتها حملا على الفعل ، فيلتقى ساكنان : عين الكلمة ، وواو مفعول الزائدة ، ولا سبيل إلى التخلص منهما إلا بحذف إحداهما .

فسيبويه يحذف واو مفعول لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الثقل بها، والأخفش يحذف عين الكلمة ؛ لأن الواو الزائدة علامة المفعولية ، وجريا على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

فاسم المفعول من : باع ودان على كلا الرأيين : مبيع ومدين مع الاختلاف في الميزان الصرفي

واختلف العرب في اسم المفعول من بنات الياء ـ فقد نقل عن تميم أنهم يصححون مفعولا من الياء فيقولون : مبْيوع ومعْيوب . روى ذلك الخليل وسيبويه عن العرب ، وهى بذلك جاءت على (الأصل) لأن اسم المفعول يطرد قياسا من الثلاثي على وزن (مفْعول) . وقد قالوا : طعام مزيوت ، ورجل مدْيون ، وشجعهم على تصحيح مفعول خفة الياء مع سكون ما قبلها ، كما أن الياء أقوى على احتمال الضمة من الواو .

ولا اعتداد بمن أنكر هذا (الأصل) وهو: الإتمام ، وإن كان (الاستعمال) جرى على غير الأصل كقولهم : مبيع ، وذلك لغة الحجاز وهو (الأفصح) .

ومن شواهد الإتمام في المعتل العين بالياء ما ورد في الشعر :

قد كان قومك يزعمونك سيدا وإخال أنك سيد مَعْيون(1)

العباس بن مرداس (وهو تميمى) .

حتى تذكّر بيضات وهيجه يوم رذاذ عليه الدجْن مغْيوم

علقمة الفحل (وهو من تميم)

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ـ الخبير بالمجمع .

(1) أى : مصاب بالعين . وورد بالغين ومعناه : الغيم . أي : غطى عليه .

*وكأنها تفاحــة مَطْيوبــة *

أنشد الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء (وأنشدها لشاعر من تميم) .

والقــياس : مطيــبة كمبيعة ، ولكنه أتى به على (الأصل) ، وهذا مطرد عندهم ، وعزاه سيبويه لغة لبعض العرب .[١]

وفي النثر :

قالوا طعام مزْيوت وبُرّ مكيول وثوب مَخْيوط ، وخذه مطيوبة بها نفسا وردّ الأشياء على أصولها ــ عند النحاة ــ معترف به في العربية .

أما معتل العين بالواو :

فالقــياس عند البصريين حذف أحد الواوين ، فيقولون : ثوب مَصُون وحلى مصُوغ ــ فهم لا يتمون مفعولا من الواو ؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ولا ســيما بعدها واو أخرى ، فكرهوا اجتماع الواوين مع الضمة ، فلم يقولوا : مقْوول ومخْــووف علــى الأصل ، كما قالوا : مَبْيوع ومَخْيوط ؛ لأن الياء أخف ، فاحتملوا من ردّه إلى الأصل لخفته مالم يحتملوا في الواو ولثقلها .

على أنه قد ورد عنهم تصحيح المفعول من (الواو) أيضا ، ولكنه قليل ، أو نــادر . قــالوا : فرس مقْوود وحَلْى مصْووغ وعنبر مَدْووف وثوب مَصْوُون وقول مقْوُول ورجل مَعْوُود من مرضه والأشهر : مقُود ومصُوغ ومَدُوف ومَصُون .

أمــا ســيبويه فقد أشار إلى إتمام اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوى ، حيــث يقــول : " وقــد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزم الأصل قالوا : مخيوط ، ولا يستنكر أن تجئ الواو على الأصل [٢] " .

وفــي الأمالى الشجرية [٣] : ولو جاء التصحيح فيما كان من الواو لم ينكر ، والمبرد : قاس عليه وأجازه .

---

(١) الكتاب ٣٦٣/٢ بولاق ، وزاد الجوهرى : وهى لغة مقيسة لبعض العرب .

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٦٦/٢ ــ ٣٦٧ ط بولاق و ٣٥٥/٤ ط الأستاذ هارون ، وقد أكد ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨٠/١٠ .

(٣) أمالى الشجرى ١٧٠/١ تحقيق د. محمود الطناحى

ويـــرى المبرد : أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاثي إنمـــا ـــ يجـــوز في ضرورة الشعر ، وهو حين ـــ يجيزه في الضرورة إنما يجرى على قاعدة أصولية مفادها : أنه يجوز ردّ الأشياء في الضرورة إلى أصولها .

وفي شرح المفصل : أنه نسب جواز ذلك مطلقا إلى المبرد، وورد في المنصف[١]: وأجـــاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافا لأصحابنا كلهم، أما حجة المبرد في جـــوازه والقياس عليه، فإن نطق اسم المفعول الواوي الأصل أيسر من نطق أمثال : غُـــؤُور بواويـــن وضمتين. يقول :" وليس ذلك بأثقل من : سُرْت سُؤُورا، وغارت عيـــنه غُـــؤُورا؛ لأن في: سُؤُور وغُؤُور واوين وضمتين، وليس في: مَصُوُون مع الواوين إلا ضمة واحدة [٢] " .

كمـــا حكى ذلك الكسائى عن العرب وقاس[٣]عليه ، وأنه لغة بطون من تميم كبـــنى يـــربوع وغيرهم ، وقبائل بنى عقيل ، كما حكيت هذه اللغة عن : البغداديين أيضا .

ويســـتأنس لهـــذا ، بما نسمعه اليوم في الجزيرة العربية وما حولها لما كان يـــنطق به العرب قديما ، ففي لهجة (حائل) وما حولها ويسكنها كثير من (تميم) يقولـــون فـــي الـــيائى : فلان مدْيون . والثوب مخيْوط ومبْيوع ، والزيت مكْيول ، والـــتفاحة مطيوبة بدل : مدين ومخيط ومبيع ، كما يقولون في (نجد) : أم البيض مَصْيودة[٤]. بدل : مصيدة . وفي الكويت يقولون : مزْيود . ومزْيوت . ومحيْوس (مخلوط بغيره) ومغْيوب .

ويعلـــق الأستاذ حفنى ناصف على صيغة (مديون) بقوله : ولا يعرف غير هذه اللغة عند عوام ديارنا[٥]

---

(١) ٢٨٥/١

(٢) الممتع في التصريف ٤٦١ والمنصف ٢٨٥/١

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١٧٦/٤ .

(٤) أي : أن أنثى الطير ذات البيض بسهل صيدها .

(٥) مميزات لغات العرب ٢٦ .

أمـــا الواوى : فقد قلبوا عينه ياءً في مناطق الحجاز والكويت فهم يقولون : معْيوف (اسم شخص) . مَبْيُوق . من (باق يبوق) أى : سُرِق . ومَصْيوع . أى (عاطل) وملْيوم . من (لام يلوم) .

والفصيح : ملوم . وملْووم أقل فصاحة .

المصادر والمراجع غير ما سبق .

- الخصائص ١/٢٦٠ و ٢٦٩ .
- شرح التصريح ٢/٣٩٩ .
- اللسان : عود / دوف / صوف / قود .
- الهمع ٦/٢٧٥ تحقيق .د. عبد العال سالم .
- شرح شواهد الشافية ٣٧٨ و ٣٩٠ .
- شرح الشافية ٣/١٥٠
- ارتشاف الضرب ١/١٥٠ تحقيق د. النحاس .
- الأشمونى ٤/٣٢٤ دار إحياء الكتب العربية .
- شرح الكافية الشافية ٣ ٢١٤ لابن مالك .
- ليس في كلام العرب ١١٥ تحقيق أحمد عطار ط٢ .
- أدب الكاتب ٤٧٧ .
- التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٨٧ فما بعدها .
- الاقتضاب ٢٧٥ للبطليوسى

*

* *

* * *

حذف حرف العطف *

يكثر حذف حرف العطف في الاستعمال اللغوى المعاصر في مستويات لغوية مختلفة ، ونرى ذلك في الشعر ، وفي القصة القصيرة ، وفي الرواية وفي بعض المقالات .

وهذا الاستعمال المعاصر له سند من تفسير بعض النحاة القدماء الذين يجيزون حذف حرف العطف ، وهو الواو ، و (أوْ) ، وقد ورد شعرا ونثرًا .

ولما كان النحاة لا يكادون يُجمعون على شئ ، فقد اختلفوا في حذف حرف العطف ، فأجاز ذلك بعضهم شعرًا ونثرا ، ومنعه بعضهم شعرًا ونثرًا ، وأجازه بعضهم في الشعر دون النثر ، وعدّه في الشعر ضرورة .

يقول أبو الفتح ابن جنى " القياس ألاّ يجوز حذف الحروف ولا زيادتها .

ومع ذلك فقد حذفت تارة ، وزيدت أخرى .

أما حذفها فكنحو ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم : أكلتُ لحمًا ، سمكًا ، تمرًا . وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت ، كيفَ أمسيت مما   يزرعُ الودّ في فؤاد الكريمِ

يريد : كيف أصبحت وكيف أمسيت . وأنشد ابن الأعرابىّ :

وكيف لا أبكى على عَلاَّتى   صَبَائحى ، غَبائِقى ، قَيْلاتى

أي : صبائحى وغبائقى وقيلاتى .[1]

وقد نقل مؤلفو الضرائر هذين البيتين[2] وزادوا عليهما، فزاد ابن عصفور. قول الشاعر :

فأَصْبحْنَ يَنْشُرْنَ آذانَهنَّ   في الطرْحِ طرفًا شِمالاً يمينا

---

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ـــ الخبير بالمجمع .

(١) الخصائص لابن جنى ٢/٢٨٠ ، وانظر الجزء الأول أيضا ص ٢٩٠ وفيه يعده شاذا .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٣ (مخطوط بدار الكتب)

يريد : ويمينا [١] ويقول ابن هشام : حذف حرف العطف بابه الشعر كقول الحطيئة :

إنّ امرءًا رهطه بالشام منزله   برمل يبرين جارٌ شدَّ ما اغتربا

أي : ومنزله برمل يبرين . كذا قالوا [٢]

وقــد خُرِّجــت عدّة آيات من القرآن الكريم على حذفه ، إحداها قوله تعالى ﴿ وجــوهٌ يومئذ ناعمةٌ ﴾ ــ الغاشية ٨ ــ أي : ووجوه عطف على ﴿ وجوه يومئذ خاشعة ﴾ ــ الغاشية ٢- والثانية ﴿ أنَّ الدينَ عندَ الله الإسلام ﴾ - آل عمران ١٩ ــ فيمــن فتح الهمزة وهى قراءة الكسائي [٣] عطف على ﴿ أنّه لا إله إلاّ هو ﴾ ــ آل عمــران ١٨ ــ والثالــثة ﴿ ولا علــى الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ﴾ ــ التوبة ٩٢- أي : وقلت. هناك بالطبع تخريجات أخرى غير القول بحذف العطف ، والذي يعنيني هنا أن حذف حرف العطف أحدها .[٤]

وقد جاء فى صحيح البخارى قول عمر بن الخطاب ــ رضى الله عنه ــ وقد دخل على حفصة فقال : " يابنيّة ، لا يغرّنَّكِ هذه التى أعجبها حسنُها حُبُّ رسولِ اللهِ ــ صــلى الله علــيه وسلم ــ إيَّاها ، يريد عائشة " [٥] يقول السهيلى " وبلغنى عن بعض أشياخنا الجلَّة أنه جعل من هذا الباب قول عمر بن الخطاب ــ رضى الله عنه ــ " لا يغــرنك هذه التي أعجبها حسنها حبّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إياها " قال : " المعنى حسنها وحبّ رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ لها " وبلغ الاستحســان بالســامعين لهــذا القول إلى أن علقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري رحمه الله تعالى " [٦]

---

(١) انظر الضرائر لابن عصفور : ١٦٦١ (تحقيق السيد أحمد إبراهيم) دار الأندلس .

(٢) مغنى البيب لابن هشام : ٦٣٥ .

(٣) السبعة في القرآن لابن مجاهد : ٢٠٢ (تحقيق الدكتور شوقي ضيف) دار المعارف بمصر..

(٤) انظــر : مغنى اللبيب لابن هشام ٦٣٥ (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده .

(٥) صحيح البخارى ٤٤/٧ (كتاب النكاح ــ باب حب الرجل بعض نسائه أفضل من بعض) طبعة الشعب .

(٦) نتائج الفكر للسهيلى ٢٦٤ ، ٢٦٥ (تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ــ دار الرياض للنشر والتوزيع) .

وجـــاء فـــي صـــحيح الـــبخارى " ثم سأل رجل عمر ، فقال : إذا وسع الله فأوْسِعوا، جمع رجل عليه ثيابه ، صلى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ ، في إزارٍ وقميص ، فـــي إزار وقَباءٍ ، في سراويل ورداء ، في سراويل وقميص ، في سراويل وقباء ، في تُبَّانٍ وقباء ، في تُبّانٍ وقميص ، قال وأحسبه قال : في تبّانٍ ورداء[1] " وفسر ابن مالك ذلك على حذف حرف العطف (أو) وقال إنّ في هذا الحديث فائدتين أولاهما ورود الفعـــل الماضـــي بمعـــنى الأمر وهو : صلى رجل والمعنى : ليُصلِّ رجل " والفائدة الثانية حذف حرف العطف فإن الأصل صلى رجل في إزار ورداء ، أو في إزار وقمـــيص ، أو فـــي إزار وقباء ، فحذف حرف العطف مرتين (ولم يورد ابن مـــالك من الحديث سوى هذا الجزء فقط) لصحة المعنى بحذفه " وأضاف " ونظير هـــذا الحديـــث في تضمن الفائدتين قول النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ « تصدق امرؤ من ديناره ، من درهمه ، من صاع بُره ، من صاع تمره[2] » ونقل ابن هشام " وحكى أبو الحسن أعطه درهمًا درهمين ثلاثة ، وخُرّج على إضمار(أو)[3] "

والذيـــن لا يجيزون حذف حرف العطف يتأولون الشواهد التي سبق إيرادها ويقـــدرون تقديرات مختلفة كالبدل وغيره ، يقول السهيلى " لا يجوز إضمار حروف العطـــف ، خلافـــا للفارسي ومن قال بقوله ، لأن الحروف أدلة على معان في نفس المـــتكلم فلـــو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وَحْى يسفر به عمّا في نفس مُكلِّمه ، وحكـــم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلـــك اللهـــم إلاّ أنّ حـــروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر[4] "

ولكن الأصحّ كما يقول السيوطى جواز حذف حرف العطف[5] ، والسهيليّ

---

(١) صحيح البخارى ١٠٣/١ (كتاب الصلاة ــ باب الصلاة في القميص والسراويل والتّبان والقباء)

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ٦١،٦٢(تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى) مكتبة دار العربية وانظر الهمع ١٤٠/٢ .

(٣) مغنى اللبيب ــ مرجع سابق .

(٤) نتائج الفكر للسهيلى ٢٦٣ .

(٥) الهمع ١٤٠/٢ .

مع تشدده يجيز حذف حرف الاستفهام لأن هناك دليلا عليه من هيئة المتكلم . وكل حذف جائز عند النحاة يسوّغه وجود دليل على المحذوف ، وحذف حرف العطف يسوغه أيضا فهمه من الكلام ، وإرادته هي التي تجيز حذفه ، ولا شك أن تفسير الكلام على البدل لا يستقيم في كل ما حذف فيه حرف العطف ، ففي قول صلاح عبد الصبور في قصيدته (كلمات لا تعرف السعادة) .

يانسيان

يانسيانُ ، اجعلْ ماضيَنا من أصدافٍ ، مستقبلنا من تبْر(1)

لا يمكن فيه أن تكون " مستقبلنا من تبر " مستأنفة ، وإلاّ كانت تقريرًا لا يتناسب مع السياق ، ولا يناسب المعنى أيضا أن تكون بدلاً من ماضينا من أصداف" لأنها لو كانت بدلاً لكانت بدل إضراب ، وهو غير مراد هنا ، لأن المعنى المفهوم هو طلب جعل الماضي من أصداف وجعل المستقبل من تبر ، وبعبارة نحوية : وقوع " ماضينا " و " مستقبلنا " في نطاق مفعولية " اجعل " وهذا لا يتأتى إلاّ بعطف " مستقبلنا " على " ماضينا " غير أن حرف العطف قد حذف ، وهو مفهوم ، ومقصود مع عدم وجوده ، وليس ثمة لبس أو غموض ، وعدم إرادة غيره ساعد على فهمه وتعيينه دون سواه .

واعتمادا على النصوص الواردة من الاستعمالات اللغوية في الشعر والنثر ، واعتمادا على تفسير النحاة كابن مالك والسيوطي لبعض هذه النصوص ، واعتمادا على إرادة حرف العطف مع حذفه وعدم اللبس في ذلك يمكن أن نجيز حذف حرف العطف (الواو) و (أوْ) في النصوص اللغوية الفصيحة المعاصرة إذا كان المعنى مفهوما .

---

(1) الأعمال الكاملة ، الجزء الأول ص ١١٥ وهناك نصوص أخرى كثيرة جدا حذف فيها حرف العطف ولحذفه تفسير انظر كتابي : ظواهر نحوية في الشعر الحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور ص ١١٦ (مكتبة الخانجى) ، وانظر كتابي : الضرورة الشعرية في النحو ٣٦٠ (مكتبة دار العلوم) .

مراجع أخرى غير المذكورة :

١- تفسير القرطبي ١٢٨٥ (طبعة الشعب)
٢- شرح الكافية للرضى ٣٢٦/١ .
٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٦٠/٣ (تحقيق د. عبد المنعم هريدى)
٤- البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبي الربيع : ٦٩٠ (تحقيق د. عيار الثبيتى)
٥- ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٠٨/٣ (تحقيق د. مصطفى النحاس) .
٦- البحر المحيط لأبي حيان ٤٠٧/٢ ــ ٤٠٩
٧- شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ١٣٧/٢ .
٨- حاشية الصبان على الأشمونى ٩٢/٣ .
٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عبد الخالق عضيمة ــ القسم الأول ٥٧٤/٣ .

*

* *

* * *

الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

اختلف النحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه : فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما إلا في الشعر .

ويرى الكوفيون أنه يجوز الفصل بينهما في النثر في ثلاث مسائل ، هي:

١- أن يكون المضاف مصدرا ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر : " وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم " فقتل مصدر مرفوع على أنه نائب فاعل " زُيِّنَ " وشركائهم مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بمفعول المصدر وهو " أولادهم " ومن ذلك قول الشاعر :

عَتَوْا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة فَسُقناهم سَوْقَ البُغاثَ الأَجادِلِ

فسوق مصدر مضاف إلى فاعله وهو " الأجادل " وفصل بينهما بمفعوله وهو " البغاث "

وإما ظرفه كقول بعضهم " تَركُ يوما نَفسِك وهواها ، سَعْيٌ لها في رداها " فترك مصدر مضاف ، ونفسِك مضاف إليه ، وفصل بينهما بالظرف .

وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والفاعل مقدر ، أي : تركك نفسك .

٢- أن يكون المضاف وصفا ، والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما المفعول الثاني، كقراءة : ﴿ فلا تحسَبنّ الله مخلفَ وعْدَه رسلِه ﴾ ، فمخلف اسم فاعل ينصب مفعولين ، فأضيف إلى مفعوله الأول وهو رسله، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو وعده . ومن ذلك قول الشاعر :

ما زال يُوقِن من يَؤُمك بالغنى وسوَاك مانعُ فضلَه المحتاجِ .

فمانع اسم فاعل مضاف لمفعوله الأول وهو " المحتاج " وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو فضله .

وإما الظرف أو الجار والمجرور مثل قوله عليه السلام « هل أنتم تاركو لي

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

صـــاحبي » فتاركو ، جمع تارك ، اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو " صاحبي " بدليل حذف النون ، ولي جار ومجرور متعلق " بتاركو " وفصل به بين المضاف والمضاف إليه . ومن ذلك قول الشاعر :

فرِشْنى بخير لا أكونن ومِدْ حتى   كناحِتِ يوما صخرةٍ بِعَسيلِ

فناحـــت اســـم فـــاعل مضاف إلى مفعوله وهو صخرة، وقد فصل بينهما بالظرف يوما ــ

٣- أن يكون الفاصل قسما ، مثل قولك : هذا كتابُ واللهِ محمدٍ ، فكتاب مضاف . ومحمد مضاف إليه ، وقد فصل بينهما بالقسم .

أما الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير هذه المواضع فمختص بالشعر .

وتطبيقا لهذا الرأى أجاز الكوفيون الفصل بين " كم " الخبرية والمضاف إليها بالظرف والجار والمجرور .

ومنع هذه الإضافة البصريون ، وأوجبوا في الاسم أن يكون منصوبا .

وقد استدل الكوفيون على جواز الفصل بقول الشاعر :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا   وشريفٍ بخله قد وضعه

وبقول الآخر :

كم في بنى بكر بن سعدٍ سيدٍ   ضخم الوسيعة ماجدٍ نفاع

واســـتدل البصريون على المنع بأن " كم " هي العاملة فيما بعدها الجر ، وإذا فصـــل بيـــنهما بظـــرف أو جار ومجرور بطلت الإضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجـــرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز في اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

كم نالنى منهم فضلا على عدم   إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل

فالتقدير : كم فضلٍ . وبقول الشاعر :

تَؤُم سِنانا وكم دونه   من الأرض مُحْدَوْدبا غارُها

والتقدير : وكم محدودبٍ غارها دونه .

وقالوا : إنها بمنزلة عدد ينصب ما بعده .

ولما اعترض الكوفيون بأنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده لما جاز أن يفصـــل بينهما ، لأن العدد لا يفصل من معموله ، قالوا : إنما جاز الفصل بين " كـــم " ومميـــيزها دون العدد ، لأن " كم " منِعَت بعض ما للعدد من التصرف ، لأن العدد يقع فاعلا ومفعولا لفظا ومعنى ، ولا يجوز ذلك في " كم " ولهذا جعل لها نوع من التصرف لا يكون للعدد ، ليقع التعادل بينهما .

وهـــذا ـــ كما هو واضح ـــ ضرب من الحدس والتكلف لا داعي لهما . كما أن ما استدل به البصريون ليس فصلا بظرف أو جار ومجرور ، فالبيت الأول : كم نالـــنى ... " فصل فيه بجملة فعلية . والبيت الثاني : وكم دونه من الأرض ... " فيه فصل بظرف وجار ومجرور معا .

ومـــن هـــذا يتبيـــن أن ما ذهب إليه الكوفيون أصح وأولى بالاعتماد ، لأنه مسموع عن العرب ، بعيد عن الضرب في متاهات الفرض والتقدير .

المراجع

- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤١ .
- شرح التسهيل ٤١٨/٢ وما بعدها ، ٢٧٢/٣ وما بعدها .
- شرح الأشمونى ٢٠٧/٢ وما بعده ، ٥٨/٤ وما بعدها .
- التصريح على التوضيح ٥٧/٢ وما بعدها ، ٢٨١ وما بعدها .

*

* *

* * *

جواز حذف الموصول الاسمى وبقاء الصلة *

أجـــاز الكوفيون والبغداديون والفراء حذف الموصول الاسمى (إذا علم) . ويســـير ابـــن مالك معهم ، ولكنه شرط في بعض كتبه كون الموصول معطوفا على موصول آخر .

أمـــا البصـــريون فهـــم على خلاف ما سبق حيث يمنعون حذفه إلا الأخفش والمازنى .

ولنعرض لبعض آراء النحاة وأدلتهم وما ورد في ذلك من النصوص :

الاحتجاج والقرآن الكريم

أولا : احـــتج المجيزون على حذف الموصول الاسمى مطلقا غير الألف واللام بما يلي :

أ- في القرآن [1] ﴿ وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم[1]﴾ أي : وبالذي أُنزل إلـــيكم ليكون مثل قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزّل على رسوله والكتاب الذي أُنزل من قبل ﴾ [2]

ب- ﴿ لقـــد تقطّع بينكم [3]﴾ بنصب بينكم ، وهى صلة الموصول المحذوف ، وقد ســـأل أبـــو يعلـــى أستاذه المازنى عنها فأجابه بقوله : يريد : ما بينكم ، أي أنه حـــذف بما الموصولة وأبقى الصلة ، قال أبو يعلى مستفهما ؛ أتحذف الموصول وتترك الصلة ؟ قال : نعم .

وممـــا يؤكـــد حذف الموصول وبقاء الصلة قراءة ابن مسعود : ﴿ لقد تقطع ما بينكم ﴾ ، ويعلق الفراء في معاني القرآن ــ بعد أن ذكر قراءة ابن مسعود ، وهى

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

(١) العنكبوت ٤٦

(٢) النساء ١٣٦

(٣) الأنعام ٩٤

التي زكّاها الفراء فيما سبق .

هذا، ويستأنس لما سبق ما ورد من آيات في الذكر الحكيم ، أكتفي منها بما يلي:

أ- ﴿ وإذا رأيـتَ ثَـمّ رأيتَ ﴾[١] فقد ذهب الفراء والأخفش إلى أن ــ ثَمّ ــ ظرف المكان وهى صلة لموصول محذوف . أي : وإذا رأيت ما ثَمّ .

ب ــ ﴿ وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر﴾[٢]ففي قوله : من نذر ــ دلالة على حذف موصول قبل قوله : نذرتم . والمعنى : أو ما نذرتم من نذر ؛ لأن ــ مـــن نذر ــ تفسير لذلك المحذوف ، وحذف ذلك للعلم به ، ولدلالة (ما) في قوله : وما أنفقتم ــ عليه .

جـــ ﴿ ومـا مـنّا إلا له مقـام معلوم ﴾[٣] فقد أجاز القرطبي أن يكون المحذوف موصولا على قول الكوفيين ، أي : وما منّا إلا مَنْ له مقام معلوم .

هذا ، وقد خرّج أبو حيان في البحر آيات كثيرة على تقدير حذف الموصول الاسمى وبقاء الصلة .[٤]

ب ــ كما احتجوا بالشعر :

من قول حسّان :

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواءُ .

أي : ومن يمدحه .

وقول الأحوص :

أني لأمدحكم وأعلم أنه سيّانِ عندك مَن يَغُشُّ وينصحُ

أي : ومن ينصح . فحذف : مَن لدلالة الموصول المتقدم عليه .

وقول بعض الطائيين :

ما لذي دأبه احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

أراد : والذي هواه أطاع .

وقول ابن رواحة :

فوالله ما نلتم وما نيلَ منكم بمعتدلٍ وفْق ولا متقارب

أراد ما الذى نلتم وما الذى نيل منكم

---

(١) الإنسان / ٢٠

(٢) البقرة / ٢٧٠

(٣) الصافات ١٦٤

(٤) انظر:البحر المحيط ١/٤٦٥ و ٢ / ٣٢٢ و ٣٦٦ و ٥/٣٧٠ و ٥١٠ و ٧ / ١٤٧ و ٢٩٧ و ٨/٢٢٣و ٣٩٩

وفـــي خـــزانة الأدب عـــن الفراء : لشتّان ما أنوي وينوى بنو أبى جميعا فما هذان مستويان [1] يقول الشارح : وبقي استعمال ما الموصولة بفعل ولم يذكروه ، وهو ما أورده الفـــراء ، وينـــبغى أن تقـــدر ما الموصولة في الفعل الثاني ليكون مرفوعها شيئين، فما موصولة لأن بعدها فعل وينوى ــ الثانية يتعين أن يكون الموصول قبلها محذوفا.

وقول أبى ذؤيب .

لعمرى لأنت البيت أكرمَ أهلُه　　　وأقعد في إفتائه بالأصائل

أي : الذي أكرم أهله .

ومما يستأنس به قول المتنبي :

بئس الليالي سهرت من طربي　　　شوقا إلى من يبيت يرقدها

أي (التي) سهرت فيها .

(جـــ) كما احتجوا بالنثر :

١- أجاز الفراء والكوفيون أن (مَن) تحذف وتضمر على معنى (الذي) مع (من وفـــي) خاصة فيقال : منّا بقول ذلك ، ومنّا لا بقوله ، وفينا بقول ذلك ، وفينا لا بقوله .

٢- وفـــي مجـــالس ثعلب : اختصم عندي من يقوم ويفعل . قال : أجازه الفراء في الاستواء

ثانـــيا : المانعون مطلقا حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة ، وعليه البصريون ، وقـــد أوّلوا الشواهد الشعرية كشاهد حسّان حيث جعلوا (مَنْ) نكرة ، وليست موصـــولة ، والفعل وصفا لها ، والتقدير : وواحد يمدحه وينصره ، كما أوّلوا الآيات القرآنية كما سبق ذكره .

---

(١) نسب في العينى ٥٤٣/١ للفرزدق.

الاحتجاج بالقياس

استدل البصريون على عدم جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته ، وقد استدلوا لذلك بأن الصلة والموصول كالشيء الواحد ، ومحال أن يحذف جزء الشيء ويبقى جزؤه ، ويرد عليهم بأن الموصول كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ، وكذلك ما أشبهه وفي شرح الرضى[1] : ولا وجه يمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ؛ إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا كـ (شيه) و (سه) وليس الموصول بألزق منها.

ومما سبق أرى أن اتجاه البصريين فيه كثير من المبالغة في التقدير ، والمجانية لما ينبغي أن تكون عليه اللغة من يسر وسهولة .

أما اتجاه الكوفيين والبغداديين ويونس والمازنى ومعهم ابن مالك فإنه اتجاه واقعي يحترم ما أثر عن العرب من منثور ومنظوم ، وما يرشد إلى المعنى من أيسر طريق وأقربه ، دون تكلّف أو مبالغة "

المصادر

١- معاني القرآن للفراء ٢١٨/٣ و ١ / ٣٤٥ .

٢- مجالس ثعلب ٣٩٧/٢ طـ ٤ . تح : الأستاذ عبد السلام .

٣- المقتضب للمبرد ١٣٧/٢ تح : الشيخ عضيمة .

٤- شرح الكافية ٦١/٢ طـ دار الكتب الحديثة .

٥- البحر المحيط لأبي حيان : ٤٦٥/١ و ٣٢٢/٢ و ٣٣١ و ٣٦٦ و ٥/ ٣٧٠ و ٥١٠ و ١٤٧/٧ و ٢٩٧ و ٣٩٩/٨ و ١٢٣ .

٦- شرح أبيات مغني اللبيب البغدادى ٣٤٦/٧ تح : عبد العزيز رباح وزميله .

---

(١) ٦١/٢ طـ دار الكتب العلمية بيروت .

٧- شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١ ، تح : د. عبد الرحمن السيد و د. بدوى المختون .

٨- الهمع ٨٨/١ فما بعدها . تصحيح : النعسانى .

٩- الدرر للشنقيطى ٦٧/١ فما بعدها .

١٠- الأشمونى مع الصبان ١٧٤/١ طـ الولى . إحياء الكتب العربية .

١١- مجالس العلماء للزجاجى ١٤٣ تح : الأستاذ عبد السلام هارون . الكويت .

١٢- أمالى الشجرى ١٠٠/٣ تح : د. الطناحى ٥/١ و ١٤٠ و ١٠٠/٣ و٢/ ٧٣ .

١٣- أمالى القالى ١٣٢/٢ .

١٤- المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٢٥ لابن عقيل تح : د. بركات .

١٥- مغنى اللبيب ٦٢٥ تح : الشيخ محي الدين طـ المدني بدون تاريخ .

١٦- المنصف لابن جنى على التصريف للمازني ٣٢٥/٣ . الأستاذ إبراهيم مصطفى وزميله .

١٧- حجة القراءات . لأبى زرعة ٢٦١ .

١٨- السبعة لابن مجاهد ٢٦٣ تح : د. شوقي ضيف .

١٩- إتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .

٢٠ـ شرح الكافية الشافية ٣١٣/١ فما . تح د. هريدى . ط . دار المأمون .

٢١ـ خزانة الأدب البغدادي ٢٨٤/٦ فما بعدها . تح : الأستاذ عبد السلام هارون .

٢٢- تفسير القرطبي ١٣٧/١٥ دار الكتاب العربي ١٣٨٧ ـ ١٩٦٧ .

*

* *

* * *

جواز التصحيح والإعلال
في تصغير نحو جدول وقسور *

القـــاعدة العامـــة فـــي هذا الموضوع تقول : الواو والياء إذا التقتا في كلمة واحـــدة، أو ما هو كالكلمة ، وكانت السابقة منهما متأصلة ذاتا وسكونا ، وجب قلب الـــواو ياء وإدغام الياء في الياء ، سواء أكانت الواو حرفا أصليا أو زائدا ، وسواء أكانـــت مـــتقدمة على الياء أم متأخرة عنها ، وذلك نحْو سّيد ومرمِيّ ، فأصل سيد سيْود ، وأصل مرميّ مرموى ، قلبت الواو في كلا اللفظين ياء ، وأدغمت الياء في الياء ...

هـــذا هـــو الأصـــل المتفق عليه ، وبناء على ذلك كان يجب حين تصغر كلمة مثل جدول أو قسْور فنقول جديول وقسيور ، أن تقلب الواو ياء وتدغم الياءان طبقا لهذه القـــاعدة ، ولكننا وجدنا علماء التصريف يجوزون في مثل ذلك الإعلال والتصحيح فـــي حال التصغير ، فيقولون جديّل وقسيِّر بالقلب والإدغام ، وجديول وقسيور بلا قلب ولا إدغام ، فما سر ذلك ؟

قـــالوا : هـــذا الجـــواز محكوم بقاعدة هي : إذا كان المكّبر مما يجمع على مفاعل وشـــبهه وثالثه واو متحركة نحو جدول وجداول ، وقسور وقساور ومحور ومحاور ومعـــول ومعـــاول وأســـود وأساود ، فعند تصغيره تجتمع ياء التصغير وهي ثالثة ســـاكنة وسابقة مع هذه الواو المتحركة ، وفي هذه الحالة يجوز لك أن تقلب الواو يـــاء وتدغـــم الياء في الياء على القياس ، وكما تقول القاعدة المذكورة . وهذا هو الكثـــير الغالب ، ويجوز لك وجه آخر هو ابقاء كل حرف على حاله بلا إعلال ولا إدغـــام ، ذلك لأن الواو استطاعت أن تبقى لأنها تقوّت بحركتها ، ثم إنها ثبتت في جمـــع التكســـير فقالوا في جدول وقسور ومعول جداول وقساور ومعاول ، مع أنها واقعـــة بعد الف مفاعل ، وهم يحملون التصغير على التكسير لما بينهما من روابط

---

* بحث للدكتور إبراهيم البسيونى ــ عضو المجمع .

قويـــة أضـــف إلـــى ذلـــك أن ياء التصغير عارضة ، أى فهى ليست في قوة الياء الأصلية وقوة الرابطة بين التصغير والتكسير تظهر بوضوح فيما يجرى عليهما من أحكـــام موحدة ، فمثلا كلمة سفرجل حين تجمع على صيغة منتهى الجموع تحذف لامهـــا فيقال سفارج ، وكذلك الحال عند تصغيرها فيقال سفيرج بحذف لام الكلمة ، وإذا أخذنـــا كلمة وجمعناها على هذا الوجه ، فاننا نحذف الفضول ونبقى الفاضل ، أي نحـــذف السين والتاء فتقول مخارج ، وهو عين ما يصنع مع الكلمة إذا صغرت فيقال مخيرج ، وأيضا عندما يعوض عن المحذوف تكون الياء هي حرف التعويض فـــي كـــل مـــن التكســـير والتصغير فيقال سفاريج ومخاريج في الجمع وسفيريج ومخيريج في التصغير ..

مـــن هـــنا تظهـــر قـــوة الرابطة بين التصغير والتكسير ، ومن ثم أجازوا في هذا الضـــرب مـــن الكـــلام تصحيح الواو في التصغير كما صحت في التكسير بطريق الحمـــل عليه . والرأي عندي في هذا الموضع أنه من المستحسن في استعمال هذا النوع من الكلمات الاعتداد بالوجه الأول والاقتصار عليه ، وهو الإعلال والإدغام، رعاية كما تنص عليه القاعدة الأصلية ، ولا داعي لاستعمال الوجه الآخر .

المراجـــع

- شرح الشافية جـــ١ صـــ١١٦ .
- الهمع جـــ٢ صـــ١٨٦ .
- الأشمونى جـــ٤ صـــ٣١٤ .
- التصريح جـــ٢ صـــ٣٨٦.
- ابن الناظم صـــ٣٤٤ .

" لا " النافيـــة *

تســتعمل " لا " النافــية الداخلــة على الجملة الاسمية مهملة غير عاملة فيما بعدها ، فما بعدها مبتدأ وخبر .

وتستعمل عاملة عمل " ليس " فترفع المبتدأ وتنصب الخبر .

وتستعمل عاملة " عمل " إنّ " فتنصب المبتدأ وترفع الخبر .

أما عملها عمل ليس فقد اختلف فيه النحاة ، فمنهم من منعه ومنهم من أجازه بشروط ، فإذا اختل شرط منها أهملت .

فقــد نســب إهمالها إلى التميميين ، وإلى الأخفش والمبرد والفراء ، وقيل لم يوجد في شئ من كلام العرب خبر " لا " منصوبا كخبر ما وليس ،

ونســب إعمالــه إلى الحجازيين قليلا بشروط ، وقيل تعمل في الاسم فقط ، ونسب للزجاج . وقيل تعمل في الشعر فقط ، وقيل عملها شاذ .

أما شروط عملها فهي : ألا ينتقص نفى خبرها بإلا .

وألا يتقدم خبرها على اسمها .

وألا يتقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو جار ومجرور .

وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

ومن شواهد إعمالها مستوفية للشروط قول الشاعر :

تعزّ فلا شئ على الأرض باقيا   ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيا

وقول سعد بن مالك البكري :

من صدَّ عن نيرانها   فأنا ابن قيس لا براحُ

وقول الشاعر :

نصرتك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل   فبُوِّئْتَ حصنا بالكماة حصينا

وقول سواد بن قارب رضى الله عنه :

وكن لي شفيعا يوم لا ذو سفاعة   بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

وقــد ذكر ابن الشجري وابن جنى وطائفة أنها تعمل في المعرفة ، مثل قول النابغة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وقول المتنبي :

إذا الجرد لم يُرْزَق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

وقول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدارُ دارا ولا الجيرانُ جيرانا

قال ابن مالك : والقياس على هذا شائع عندي .

ووجــه النحاة ذلك على أنه نادر ، أو على أن المرفوع معمول لفعل محذوف تقديره : أرَى ، مثلا ، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل . أو على أن المرفوع مبــتدأ ، والفعل يقدر بعده ، ناصبا لما ظُنّ أنه خبر ، على أنه حال ، إذا كان الفعل ينصب مفعولا واحدا ، أو على أنه مفعول ثان إذا كان الفعل ينصب مفعولين .

أما عملها عمل " إن " فبشروط كذلك ، إذا اختل شرط منها أهملت .

فقد اشترطوا في عملها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .

وألا يفصل بينها وبين اسمها . وألا يدخل عليها جار .

و " لا " هــذه هى التي تسمى " النافية للجنس " نصا ، وهذا هو الفارق بينها وبين " لا " العاملة عمل ليس ، فإنها قد تكون لنفي الوحدة ، أو لنفي الجنس ولكن لا على سبيل التنصيص .

ومن أجل ذلك اشترط بعض النحاة شروطا ثلاثة أخرى هي : أن تكون نافية، وأن يكــون نفــيها للجنس ، وأن يكون النفي نصا . وهذه الشروط لا داعي لها لأن الحديث فيها .

ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا أحَدَ أغيرُ من الله .

ومثل قول حاتم ، أو أبى ذؤيب الهذلى :

إذا اللقاح غدت ملقى أصِرَّتُها ولا كريمَ من الولدان مصبوح

ومثل قولك : لا صاحبَ خلق مذمومٌ ، ولا جادًا في عمله ضائع .

وقد ذكر النحاة أمثلة لها كانت عاملة فيها في معرفة ، مثل قول عمر رضى الله عنه : قضية ولا أبا حسنٍ لها ، وقول عبد الله بن الزَّبير الأسدى في عبد الله بن الزُّبَيْر بن العوام ، وكان قد سأله فلم يعطه :

أرى الحاجات عند أبى خُبَيْب نكدن ولا أميةَ في البلاد

وقول أحد بنى دبير :

لا هيثم الليلة للمطى ولا فتى مثل ابن خَيْبَرى

ولكنهم أولوها على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة ، أى : ولا مثل أبى حسن ...... ومنه قول أبى سفيان يوم فتح مكة : لا قريش بعد اليوم . وقولهم : لا بصرة لكم .

أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى هذا العلم ، فيكون التقدير في المثال : ولا فيصل لها . وفي البيت الأول : ولا أجواد في البلاد. وفي البيت الثاني : ولا حادي لها .

أما مثل : لا إله إلا الله ، فقالوا : إن لفظ الجلالة ليس خبر لا ، لأنه معرفة، إنما هو بدل من الضمير المستتر في الخبر ، عامًا كان الخبر مثل : موجود . أو خاصا مثل : لنا ، أو يستحق العبادة .

وقيل : لا خبر لها ، وإلا بمعنى غير صفة تابعة لمحل لا مع اسمها ، وظهر إعرابها على ما بعدها وهو الرفع .

وقيل : ما بعد إلا مرفوع على أنه بدل من محل لا مع اسمها .

وقيل : لفظ الجلالة مبتدأ مؤخر . وإله خبر مقدم ، وركب مع لا ، وليس في الكلام حذف .

واسم لا النافية للجنس العاملة عمل إنّ ، يكون معربا منصوبا إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف مثل : لا صادقَ العزم مهزوم ، ولا حريصا على عمله خائب .

ويكون مبنيا إذا لم يكن مضافا ولا شبيها بالمضاف . وهو يبنى على الفتح إذا

كـــان مفـــردا أو جمع تكسير . ويبنى على الفتح أو الكسر إذا كان مجموعا بالألف والتاء ، مثل قول سلامة بن جندل :

إنّ الشبابَ الذي مجد عواقبه فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشيب

بكسر لذات " وفتحها .

فإذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما كان منصوبا بالياء .

وبالنظر في الشروط التي ذكرها النحاة للا النافية العاملة عمل ليس ، والعاملة عمل إن ، نجـــد أن شرط التنكير للمعمول غير مسلّم ، لوجود الشواهد التي تدل على أنها تعمـــل فـــي المعـــرفة ، وأن تخريج النحاة لهذه الشواهد فيه تقدير وتكلف لا داعى إليهما.

وبهذا نستطيع أن نقول : إن" لا " النافية الداخلة على الجملة الاسمية ، الكثير فـــيها أن تكـــون مهملة غير عاملة ، وأنها تعمل عمل ليس بشرط بقاء النفي وعدم نقضه بإلا ، وبشرط بقاء الترتيب بين معموليها .

وأنهـــا تعمـــل عمل إنّ بشرط بقاء الترتيب بين معموليها ، وبشرط ألا يدخل عليها جار .

والكثير في " لا " المهملة أن تكون مكررة ، مثل قوله تعالى " : لا فيها غَول " ولا هـــم عـــنها يُـــنْزَفون " وقوله " : من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة " ومثل قولك : لا محمد في المنزل ولا محمود .

والكثير أن يحذف خبر لا إذا كان مفهوما من السياق ، مثل قوله تعالى :
﴿ ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت ﴾ وقوله : ﴿ قالوا لا ضير ﴾ .

المراجع

- الكتاب ٢/ ٢٩٦ ــ ٢٩٩ .
- شرح ابن يعيش على المفصل ١/١٠٥ ــ ١٠٧ .
- شرح التسهيل ١/٣٧٦ ــ ٣٧٧ . ٢/٥٣ وما بعدها .
- شرح التصريح على التوضيح ١/١٩٩ و ٢٣٥ وما بعدها .
- شرح الأشمونى على الألفية ١/٢٠٤ وما بعدها ، و ٢/٣ وما بعدها .
- مغنى اللبيب ١/٣٣٣ وما بعدها .
- شذور الذهب ٢٠١ و ٢٠٧ ــ ٢٠٨ .
- همع الهوامع ١/١٢٥ و ١٤٤ وما بعدها .
- شرح شواهد مغنى اللبيب ٤/٣٧٨ و ٣٨٢ .

*

*   *

*   *   *

جواز زيادة الواو*

اختلف النحاة في جواز وقوع الواو العاطفة زائدة ، فذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها ، ووافقهم أبو الحسن الأخفش ، وأبو العباس المبرد ، وأبو القاسم بن برهان من البصريين .

ومنع جمهور البصريين زيادتها .

احتج الكوفيون بأنها وقعت زائدة في كلام العرب ، وجاء ذلك كثيرا في القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾ فالواو زائدة في " وفتحت " والتقدير : فتحت أبوابها لأنه جواب بقوله : إذا جاءوها " كما قال تعالى في أهل النار : ﴿ حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ﴾ ولا فرق بين الآيتين . ومثل قوله : ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ...﴾ ، فالواو في " واقترب " زائدة ، لأن التقدير: اقترب ، لأنه جواب إذا . ومثل قوله : ﴿ إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت ﴾ ، قالوا في " وأذنت " الثانية زائدة ، لأنها جواب إذا . ومثل قوله : ﴿ فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهيم ﴾ ، فإحدى الواوين زائدة .

وغير ذلك في القرآن الكريم كثير .

ومن ذلك قول الشاعر [هو امرؤ القيس] :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى ... بنا بطن خبت ذي قفاف عقنقل

فالواو في " وانتحى " زائدة ، لأنها جواب لما . وقول الآخر :(١)

حتى إذا قملت بطونكم ... ورأيتم أبناءكم شبوا

وقلبتم ظهر المجنّ لنا ...

---

* بحث للدكتور – عبد الرحمن السيد – عضو المجمع .

(١) هو الأسود بن يعفر . ديوانه : ١٩ .

فالوا و في " وقلبتم " زائدة ، و " قلبتم " جواب إذا . والشواهد كثيرة على زيادتها.

أمـــا البصـــريون فقـــالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يحكم بزيادته إذا أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكن ههنا .

ولجئوا في التخريج إلى الحكم بأن الواو عاطفة في الآية الأولى ، وجواب إذا محـــذوف . والـــتقدير : فـــازوا ونعموا . وفي الآية الثانية قالوا كذلك :إن الجواب محـــذوف ، والـــتقدير : قالوا ياويلنا . أو إنه " فإذا هي شاخصة " . وفي الآية التى تلـــيها قـــالوا : الجواب محذوف ، والتقديرُ : إذا السماء انشقت ، وأذنت ... وحقت " يرى الإنسان الثواب والعقاب .

وقـــالوا بحـــذف الجواب كذلك في البيت الأول ، والتقدير : فلما أجزنا ساحة الحـــى ... خلونـــا ونعمـــنا . وكذلـــك قالوا : إن الجواب محذوف في قول الآخر ، والتقدير: حتى إذا قملت بطونكم ... بأن غدركم ولؤمكم .

وقـــالوا : إنمـــا حذف الجواب في هذه المواضع توخيا للإيجاز والاختصار ، وقد جاء الحذف كثيرا في كتاب الله وكلام العرب .

وقالوا : إن حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ، لأن الذهن يذهب في تقديره كل مذهب .

وهذا كلام عجيب ، لأنه يوحي بأن إظهار الجواب غير بليغ ، أو على الأقل، هو أقل في درجات البلاغة من الحذف . وهذا غير صحيح ، لأن إظهار الجواب في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب أكثر من حذفه .

ثـــم إنـــنا نقـــدر الجواب محذوفا إذا كنا مضطرين إلى هذا ، عندما لا يكون مذكورا في الكلام ، أما إذا كان مذكوراً فليس هناك داع إلى تكلف تقديره ، وهو في الشواهد المذكورة موجود ، إذا قدرت الواو زائدة ، ولا ضرر في هذا ولا ضعف .

والقـــرآن الكـــريم نزل على نبينا صلى الله عليه وسلم بلغة العرب الذين أرسل إلـــيهم ، تطبـــيقا لقوله تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ﴾ وقـــوله : ﴿ لسانُ الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾ وقوله :

﴿ نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين . بلسان عربي مبين ﴾ وغير ذلك من الآيات الكريمة .

وأن يكـون قـد نـزل باللغـة العربية ، يقتضي أن يأتي على ما أتت عليه هـذه اللغـة ، لـتكون الحجـة أقـوى ، والإعجـاز فيه أظهر ، ولعل خير شاهد علـى ذلـك هـو مـا جاء في مفتتح كثير من السور من الحروف المقطعة ، التي اخـتلف المفسـرون فـي المقصـود مـنها ، وكـان من أرجح الآراء فيها ، أنها جـاءت لـتدل علـى أن القـرآن الكـريم يـتكون من الأحرف التي يتكون منها كلامهـم ، وهـم أفصـح العـرب ، ومع ذلك عجزوا عن أن يأتوا بما يماثله ، أو يمـاثل بعضـه وقـد جـاءت الـواو زائدة في بعض الأساليب العربية ، فأن تأتى زائـدة فـي بعـض آيـات القرآن الكريم لا يتعارض مع تقديره وإجلاله ، بل إنه أبلغ في الدلالة على إعجازه ، لأنه جاراهم ، ومع ذلك أعجزهم .

ثـم أيهمـا أكثر إيجازا واختصارا ، أن نكتفي بما هو موجود ؟ أو أن نقدر زائدا محذوفا .

وممـا يلفت النظر أنهم عندما يأتون بمثال يستدلون به على صحة كلامهم ، يأتون بمثال عجيب ، يقولون : ألا ترى أنك لو قلت في تهديد عبدك : والله لئن قمتُ إلـيك " وسـكتّ، ذهـب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه ، من القتل والقطع والضـرب والكسـر ، فيكون أبلغ في ردعه من قولك : لئن قمت إليك لأضربنك ، لأنه قد وطن نفسه له ، فيسهل ذلك عليه .

وكذلـك لـو قلت لطالب معروفك : والله لئن زرتني " فإذا حذف الجواب . تصورت له أنواع الإحسان إليه . ويكون ذلك أبلغ في استدعائه من قولك : والله لئن زرتني لأعطينّك درهما " لأنه ربما يكون مستغنيا غير راغب فيه .

فقـد جـاءوا عند الترهيب بأخف أنواع العقوبة ، وعند الترغيب بأتفه أنواع الإحسـان ، لكي يصلوا إلى ما يريدون من بلاغة الحذف وتأثيره . ولو أنهم جاءوا في الأول بأشد أنواع العقوبة ، وفي الثاني بأعظم أنواع المكافأة ، لكان التأثير أقوى،

وأدعى إلى الامتثال والاستجابة لما يراد من فعل أو ترك .

لذلـــك فإنني أري أن القول بأن الواو زائدة ، أيسر وأقرب من تقدير محذوف لا داعي إليه ، ما دام الكلام مستغنيا عنه .

ولعل خير ما يزكى هذا الرأي قول ابن هشام في مغنى اللبيب : والزيادة ظاهـــرة في قوله [ابن الذئبة الثقفي، أو وعله بن الحارث ، أو الأجرد الثقفي ...] :

فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوى من سفاهته كسرى .

وقوله [هو أبو العيال الهذلي] :

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغينى

وقد علق الأمير في حاشيته على المغنى على البيت الأول بقوله : أي : لأنه مضـــارع مثبـــت لا يـــربط بـــواو الحال . قال الدمامينى : يمكن أن العطف على محذوف، أي : يهمل حقي وينوي . "

وعلـــق الـــبغدادي علـــى البيت الثاني بقوله : وزيادتها هنا متحتمة ، لأن إذا الفجائـــية لا تدخـــل إلا على جملة اسمية، يكون مبتدؤها مجردا من حرف العطف . ونقل عن السكرى قوله : يريد : أنت ، والواو مقحمة .

المراجع :

- المقتضب ٢/٧٨ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦٤ .
- شرح ابن يعيش على المفصل ٨/٩٣ و ٩٤ .
- مغني اللبيب ٢/٥٥ .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣/٧٢ وما بعدها .
- همع الهوامع ٢/١٣٠ .
- شرح أبيات مغنى اللبيب ٦/١٢٦ وما بعدها .

ضمير الفصل *

ضـــمير الفصل ــ هو نوع من الضمائر العامة ، ولكن له أحكام خاصة ينفرد بها.
فـــإذا قلت : الصادق الناطق بالحق يبغي رضا الله ــ فيجوز أن يكون المعنى الذي تـــريده : الصـــادق يبغي رضا الله . فـــ : يبغي رضا الله ــ تكون ركنا أساسيا في الكلام ؛ لأنها لا يتحقق المعنى الأصلي إلا بوجوده وانضمامه إلى المبتدأ (الصادق) وتعرب كلمة : الناطق صفة .

ويمكـــن أن يكـــون المعـــنى هـــو (الصادق الناطق بالحق) فكلمة الناطق ــ هي الأساسية ؛ لأنها خبر ، وما جاء بعدها يمكن الاستغناء عنها .

فالأمران متساويان بغير ترجيح لعدم قرينة مرجحة .

لكـــن إذا قلت : الصادق هو الناطق بالحق يبغي رضا الله ــ فيتعين المعني الثاني وحده ، ويمتنع الأول ويزول الاحتمال الذي كان قائما قبل مجيء الضمير .

وأهـــم دور يقـــوم بـــه هذا الضمير ــ هو الفصل بين شيئين متلازمين كالمبتدأ أو الخـــبر ، أو أصـــله المبتدأ وليس صفة ولا بدلا ولا غيرهما من التوابع التي ليست أصـــيلة في المعنى الأساسي ، كما أن هذا الضمير يفيد معنى الحصر والتخصيص (أي القصر) ، كما يرفع اللبس ففي مثل قولك : محمد القائم ، يحتمل أن يكون ــ القـــائم ــ نعتا للمبتدأ وأن الخبر سيجيء أما إذا أتينا بضمير الفصل (هو) وقلنا : محمـــد هـــو القائم ــ تعين كون ــ القائم خبرا ، لا نعتا ، ولضمير الفصل شروط وهي :

الأول والثانـــي فـــي صـــيغته ، والثالـــث والرابع في الاسم الذي قبله ، والخامس والسادس في الاسم الذي بعده .

فيشـــترط فـــي صـــيغته : أن يكون بصيغة الضمير المنفصل المرفوع ، وفي ذلك ضـــرب مـــن التأكـــيد ، وهـــذا التأكيد هو الذي أوجب تعرّف ما قبله وفي الإفراد

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

والتذكـير والحضور والغيبة . وأما تعرّف ما بعده فهو الدافع إلى الإتيان به ليميز الخبر من التابع كقوله تعالى : ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ القصص ٥٨ ، ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ المائدة ١١٧، ﴿ إن ترنِ أنا أقل منك مالا وولدا ﴾ : الكهف ٣٩. فلا يجوز : كنت هو الفاضل .

ويشترط فيما قبله : أن يكون معرفة ، وأن يكون مبتدأ ، أو ما أصله المبتدأ : كاسم كان وإنَّ ، ومعمول ظننت وأخواتها ، كقوله تعالى : ﴿ وإنا لنحن الصافون ﴾ ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ القصص ٥٨ .

وخـالف الفـراء في ذلك ، فأجاز كونه نكرة نحو : " ما ظننت أحدا هو القائم " ، " وكان رجل هو القائم " .

ويشترط فيما بعده : أن يكون خبرا لمبتدأ ، أو ما أصله خبرًا له ، وأن يكون معـرفة كالآية ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾ أو ما قارب المعرفة في امتناع دخول أل ــ عليه وهو أفعل التفضيل المقترن بـ (من) كقوله تعالى : ﴿ إن ترن أنا أقلَّ مـنك مـالا وولدا ﴾ أنا ــ ضمير فصل. (أقلَّ) أفعل تفضيل وانتصب بـ (تر) مفعولا ثانيا .

هذا مذهب جمهور النحاة في الجميع ، وفي كلٍّ خلاف :

أ- فقـد خـالف في ذلك الجرجانى ، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه ﴿ إنه هو يبدئ ويعيد ﴾ وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ .

ب ــ خـالف بعضـهم فذهب إلى جواز وقوعه قبل المضارع ومثلوا لذلك بقولهم : كان زيد هو يقوم .

جـ وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقولهم : جاءنى زيد هو ضاحكا ، وذكر المالقى أن ذلك لا يقاس عليه لقلته ، كما جاء في قراءة مروان بـن الحكـم ﴿ وهـؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم ﴾ هود ٧٨ بنصب أطهر على الحـال، على أن يكون (بناتي) خبر المبتدأ (هؤلاء) و (هن) فصل . وقد ضعف هذا القول لوقوعه قبل الحال وصاحبها ، كما قد ضعَّف سيبويه وغيره هذه القراءة لخروجها على أصولهم ، وقد ردّ بأن (أطهر) نصب بـ (لكم)

على أنه خبر (هن) فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي .

د ــ ويرى بعض المخالفين عدم مطابقة الضمير مستشهدا بقول جرير :

وكائنْ بالأباطح من صديق   يراني لو أصبتُ هو المصابا

ولم يطابق ما قبله ، وقياسه : يراني أنا ــ مثل : ﴿ إنْ تَرنِ أنا أقلَّ منك مالا ﴾ .

وأُوِّل : بأنــه ليس فصلا وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فصل ، فقيل : لما كــان صــديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب ، فجعل ضــمير الصــديق بمنزلة ضميره ؛ لأنه نفسه في المعنى . وزعم ابن الحاجب أن الإنشــاد : لــو أصــيب بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق . وهناك تأويلات أخرى أمسكنا عن ذكرها ، لا داعي لها .

هــ ــ كمــا ذهب قوم إلى جواز وقوع الضمير بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخــول (أل) علــيهما نحو : ما أظن أحدا هو خير منك ، ولكن سيبويه أنكر هذا إنكارا شديدا [١] .

وذهــب قــوم من الكوفيين إلى جواز وقوعه بين نكرتين[٢] مطلقا ، وخرجوا عليه ما جاء في القرآن ﴿ أن تكون أمةٌ هي أربى من أمة ﴾ [٣] هي ــ ضمير فصــل عند الكوفيين، ولا يجوِّز البصريون ذلك لكون ــ أمة ــ نكرة . وعليه ــ فهــي مبــتدأ ، خبره ــ أربى والجملة الاسمية خبر كان ، وذهب قوم منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم ــ لا نحو : لا رجل هو منطلق .

و ــ وذهــب الكسائي والفراء : إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو : ما شأن عمرو هو الجالس .

---

(١) الكتاب ٣٩٧/١

(٢) النحل ٩٢ .

(٣) من الملحوظ في استعمالاتنا الحديثة ــ التزام ضمير الفصل بين المعرفتين نحو : عليٌ هو القادم ، ومحمد هو الذي زارني ، ويكاد الاستغناء ينعدم .

ز ــ وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه " وهو محــرَّم عليكم إخراجُهم [١] " والرأي الصواب : أن الضمير فيما سبق لا يمكن حملــه على ضمير الفصل لمخالفته شروط ضمير الفصل عند جمهور النحاة ، بل هو إشارة إلى مبتدأ متأخِّر .

ح ــ وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر نحو : هو القائم زيد ، وهو القائم كــان زيــد ، وذهــب آخرون إلى جواز توسّطه بين كان واسمها وبين ظن والمفعول .

الأول نحو : كان هو القائم زيد ، وظننت هو القائم زيدًا .

وهــناك من الخلافات الأخرى [٢] بين النحاة ــ أمسكنا عنها خشية الإملال ، والــنحو فــي غــنىً ؛ لاعتمادها على أمثلة مصنوعة ، نشأ عنها تفريعات كثيرة ، مخالفــة لمــا أجمع عليه جمهور النحاة ومخالفة كذلك للمسموع عن العرب شعره ونــثره ، وقــد اعــتمد جمهــور النحاة على ما ورد في القرآن الكريم[٣] وقراءاته والســنة[٤] النــبوية ، وفي ذلك تيسير لقضايا النحو ، وتصفية لمسائله من الشوائب والاتجاهات الضعيفة التي تثقل كاهله .

إعراب هذا الضمير :

يتعين القول بالفصل في هذا الضمير في صورتين :

الأولــى : أن يليه منصوب ويقرن باللام الفارقة كقولك: إن كان محمد لهو الكريمَ ، وإن ظننــت عليا لهو الفاضلَ ؛ لامتناع الابتدائية لما سبق في التبعية ؛ لدخول اللام عليه .

---

(١) البقرة ٨٥ .

(٢) الهمع ٢٣٨ ــ ٢٤٢ .

(٣) مــن ذلــك : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ . الزخرف ٧٦ ، ﴿ تجدوه عند الله هو خيرًا ﴾ المــزمل ، ﴿ وإذ قــالوا اللهم إن كان هذا هو الحقَّ من عندك ﴾ الأنفال ٣٢ ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحقّ ﴾ سبأ ٦ .

(٤) انظر : إعراب الحديث النبوي . للعكبري ٣٧٩ .

الثانـــية : أن يلـــيه منصـــوب وقبله اسم ظاهر منصوب كقولك : ظننت محمدًا هو القـــائمَ، إذ لا يمكن الابتدائية فيه ؛ لنصب ما بعده ، ولا البدلية لنصب ما قبله ؛ ولا التوكـــيد ؛ لأن المضـــمر لا يؤكد الظاهر ، ويلاحظ أنك لو أسقطت ضمير الفصل فيما سبق من الأمثلة لم يُخلّ سقوطه في الكلام .

علـــى أن قوما من العرب وهم تميم يعملون ضمير الفصل فهو عندهم مبتدأ وما بعده خبر مطلقا في أيّ تركيب وقع فيه ، وعلى ذلك قراءة ابن مسعود ﴿ ولكن كـــانوا هـــم الظـــالمون ﴾[١] . " على أن هم ــ مبتدأ ، والظالمون ــ خبر مرفوع والجملة خبر كان ــ وكذلك قرأ عيسى " إن ترنِ أنا أقلُّ[٢] " وكذلك قرأ أبو السَّمّال ﴿ تجـــدوه عـــند الله هو خيرٌ وأعظم أجرا ﴾[٣] برفع خبر وأعظم وقرأ أبو معاذ ﴿ كنت أنت الرقيبُ عليهم ﴾[٤] برفع الرقيب ، وقرأ الأعمش ﴿ وإذ قالوا اللهم إن كـــان هذا هو الحق من عندك ﴾[٥] برفع الحق ، وقرأ ابن أبى عبلة ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ﴾[٦] برفع الحق ، جعل هو ــ مبتدأ والحـــق خبره ، والجملة موضع المفعول الثاني (ليرى) ، وقراءة : الجمهور فيما سبق بالنصب ، وهو ــ فصل . وبالرفع ورد شاهد قيس بن ذريح :

أتبكي على لبنى وأنت تركتها   وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ

علـــى أن (أنت) مبتدأ و (أقدر) خبره ، والجملة خبر (كنت) . وقراءة الجمهور على معنى أن الضمير ليس إلا رابطة بين أجزاء الجملة فهو عنصر غير أصـــيل فـــيها ، فما بعده يعرب كما لو كان غير موجود ، أما قراءة تميم فالضمير عندها أساسى ، ولذلك أعربوه مبتدأ وأعربوا ما يليه خبرًا له ، قال الجرمى " لغة

---

(١) الزخرف ٧٦ .

(٢) الكهف ٣٩ .

(٣) المزمل ٢٠ .

(٤) المائدة ١١٧ .

(٥) الأنفال ٣٢ .

(٦) سبأ : ٦ .

تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم ــ مبتدأ [١] " .

ورعيًا لما سبق أرى أن ضمير الفصل يجوز فيه الإهمال والإعمال بشروطه التى ذكرها جمهور النحاة ، وبذلك نحافظ على لغة العرب وطرز خطابهم ، وفي ذلك فتح السبيل إلى أن تستمر العربية نامية على وجه يلائم روحها وأصالتها .

ــ والفرق بين النصب والرفع في الآية الثالثة مثلا : أن النصب على معنى : وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه خيرا (ثانى مفعول وجد) على حين معنى قراءة الرفع : وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله ــ لا يجحد ولا ينكر ــ هو خيرٌ وأعظمُ أجرا ، ويكون الخبر هو الجملة الاسمية ، وهى تفيد الثبوت والاستمرار .

ومثل ذلك ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث صيام يوم عاشوراء : « فلما قدم النبي المدينة صامه وأمر بصيامه ، فلما نزل رمضان كان هو الفريضة[٢] » . لك في (الفريضة) الرفع على أن يكون هو ــ مبتدأ ، والفريضة : خبره . والجملة في موضع نصب على أنه خبر (كان) .

ولك النصب على أن يكون ــ هو ــ فصلا لا موضع له ، (والفريضة) بالنصب خبر كان .

أما تردد هذا الضمير بين الاسمية والحرفية ، وهل له موضع من الإعراب أوْلا ؟

فقد جرى خلاف شديد هذا بين النحاة ، هل هو اسم فيكون له موضع من الإعراب ؟ أو هو حرف فلا يكون له محل من الإعراب ؟ وقد ذهب الكوفيون إلى الأول ، والبصريون إلى الثاني .

وأرجح أنه إذا تعين كون الضمير فصلا ــ تعين خلو محله من الإعراب ، وتعين أن يكون مجرد حرف ، لا يعمل شيئا ، شأنه شأن كاف الخطاب في أسماء

---

(١) البحر ٢٥٩/٧ .

(٢) إعراب الحديث النبوي ٣٧٩ . العكبرى . تح : عبد الإله نبهان . دار الفكر سورية . وانظر : إتحاف الحثيث لإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث . العكبرى ٢١٩ تح : محمد سليم . الرياض .

الإشــارة [ذلــك وتلــك وهو بذلك بعيد عن الاسمية لخلوه من الإسناد مثل [كان] الزائدة فلا يبالى بخلوها من الإسناد ولأنه لما قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة علــى معنى في غيره ــ استجيز ألا يكون له موضع من الإعراب ، وإذا لم يكن له موضع من الإعراب فالحكم عليه بالحرفية أولى من الحكم بالاسمية . ويستأنس لهذا بما ذهب إليه برجشتراسر من أن ضمير الفصل وسيلة للربط ، وهذه الوسيلة قديمة جــدا ، وكانــت شــائعة فــي اللغــات السامية ، وربما تكون أقدم من الربط بفعل الكينونة[١] .

المصادر غير ما تقدم

- الكتاب لسيبويه : ٣٨٩/٢ فما . الأستاذ عبد السلام .
- همع الهوامع ٢٣٦/١ فما بعدها تح : د. عبد العال سالم .
- شرح الرضى على الكافية ٢٥/٢ فما بعدها .
- التبصرة والتذكرة للصيمرى ٥١٢/١ فما بعدها .
- الإنصاف ٧٠٦/٢ / المسألة ١٠٠ .
- مغنى اللبيب ٤٩٣/٢ فما بعدها . تح : الشيخ محيى الدين .
- ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٨٩٨ .
- آمالى الشجرى ١٦١/١ و ٣٧/٢ و ٥٠٧ تح د/ الطناحى .
- الأشباه والنظائر ٢٢/٤ فما بعدها د/ عبد العال سالم .
- شرح الكافية الشافية ٢٤٠/١ فما بعدها . تح هريدى .
- الحجة لابن خالويه ٣٤٢ فما بعدها . تح د/ عبد العال سالم .
- شرح التسهيل ١٦٧/١ فما د. عبد الرحمن السيد وزميله د. المختون .
- حاشية الصبان ٢٨٢/١ فما بعدها . طــ : عيسى الحلبى .
- المقتضب للمبرد ١٠٣/٤ تح الشيخ عضيمة .

---

(١) ا لتطور النحوى ٨٨ طــ أولى ١٩٢٩ .

- المخصص لابن سيدة ج ١٤/٥٠ طـ بولاق .
- رصف المباني للمالقى ١٢٨ .
- شرح التصريح ٢٧٠/١ .
- البحر المحيط ٢٩٦/٧ و ٣٦٧/٨ و ٢٧ و ١٢٩/٦ و ٣٥٩ و ٤٨٨/٤ .
- مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٣٦ و ٤٩ و ١٢١ ، ١٦٤ .
- معاني القرآن للفراء ٤٠٩/١ .
- شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣ .

*

* *

* * *

النسب إلى فم " فموى "
ويجوز على قلة " فمى " و " فوهى " *

في القاموس المحيط : الفَمُ مثلثة ، أصله فُوه ، وقد تشدد الميم .

وفي اللسان : الفراء : يقال : هذا فم ، مفتوح الفاء مخفف الميم ، وكذلك في النصب والخفض : رأيت فما . ومررت بفم ، ومنهم من يقول : هذا فُمّ ، ورأيت فُما ، ومررت بفُم ، فضم الفاء على كل حال ، كما يفتحها في كل حال .

وأما بتشديد الميم فإنه يجوز في الشعر ، ولو قال : من فَمِّه بفتح الفاء لجاز . فأما : فو وفا وفي ، فإنما يقال في الإضافة ، إلا أن العجاج قال : خالط من سلمى خياشيم وفا .

قال : وربما قالوا ذلك في غير الإضافة .وهو قليل .

وفي الصحاح : الفم أصله فوْه ، نقصت منه الهاء ، فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم . فإذا صغَّرتَ أو جمعت رددته إلى أصله وقلت : فويه وأفواه ، ولا تقل : أفماه . فإذا نسبت قلت : فمِيّ ، وإن شئت فَمويّ، يجمع بين العوض وبين الحرف الذي عوض منه ، كما قالوا في التثنية فموان . قال: وإنما أجازوا ذلك لأن هناك حرفا آخر محذوفا وهو الهاء ، كأنهم جعلوا الميم في هذه الحال عوضا عنها ، لا عن الواو . وأنشد الأخفش للفرزدق :

[هما نفثا في فِيّ من فمويهما ...] قال : وفيه لغات : يقال : هذا فَمّ ، ورأيت فما ، ومررت بفمٍ ، بفتح الفاء على كل حال ، ومنهم من يعربه في مكانين بقوله : رأيت فَماً وهذا فُمٌ ، ومررت بفِمٍ .

وفي كتاب سيبويه[1] في باب عنوانه : باب الإضافة ، وهو باب النسب : وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان فَوْه ، فأبد لوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم دم ، ثبتت في

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة (يقصد النسب) والتثنية ، فمن ترك " دم " علـــى حاله إذا أضاف (أي نسب) ترك " فم " على حاله . ومن رد إلى دم اللام رد إلى فم العين فجعلها مكان اللام ، كما جعلوا الميم مكان العين في فم . قال الشاعر وهو الفرزدق :

هما نفثا في فيّ من فمويهما ...

وقـــالوا : فمـــوان ، فإنما تردّ في الإضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالـــتاء ، وتبـــنى الاســـم كما تثنى به ، إلا أن الإضافة أقوى على الرد ، فإن قال : فمـــان، فهـــو بالخـــيار ، إن شاء قال : فَمِوىّ ، وإن شاء قال : فَمِىّ . ومن قال : فموان، قال : فمويّ على كل حال .

وعلـــق الســـيرافى بقوله : كما يقال في أخ : أخويّ ، من حيث قال : أخوان وكـــان أبـــو العباس المبرد يقول : من لم يقل : فمِيّ ، فحقه أن يرده إلى الأصل ، والأصل : فوه ، فيقول : فوهى .

وقد نقل ابن برى[٢] أن فما جاء في الشعر مقصورا مثل عصا ، قال : وعلى ذلك جاء تثنيته فموان ، وأنشد :

ياحبذا وجهُ سليمى والفما والجيدُ والنحرُ وثدى قد نما

وممـــا سبق نرى أن " فموى " عند النسب إلى " فم " واجبة على لغة القصر الـــتى نقلها ابن برى ، ولا يجوز غيرها . وواجبة كذلك عند من يرد المحذوف في التثنية أو الجمع بالتاء ولا يجوز غيرها .

وأن " فَمِـــىّ " جائـــزة عـــند من لا يرد المحذوف ، ويجوز أن يقال عندهم " فموى " لأن الإضافة أقوى على الرد كما يقول سيبويه .

ويجوز أن يقال : " فوهى " بالرد إلى الأصل ، كما نقل السيرافى عن المبرد.

وبهـــذا نســـتطيع أن نقول : إن " فموى " عند النسب إلى " فم " أكثر وأشهر وأوضح ، وإنه يجوز على قلة أن يقال : " فَمِىّ " وأن يقال : " فوهى "

(١) ٣/٣٦٥ ــ ٣٦٦ و ٣/٤٥٣ .

(٢) لسان العرب ١٧ / ٤٣٤ .

كمــا نســتطيع أن نقــول : إن استبدال الأكثر والأوضح بالأدنى والأقل سائغ مقــبول ، أمــا العكــس وهــو اســتبدال الأدنى والأقل والأوضح فتحكم غير سائغ وغــير مقــبول ، يقــول الله تعالي : ﴿ أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾ صدق الله العظيم .

*

*   *

*   *   *

جواز إلحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله أو نائب فاعله اسم ظاهر *.

قدم الأستاذ عباس حسن رحمه الله . بحثا بعنوان " بعض الشوائب في النحو " وضح في جانب منه : جواز ما منعه النحاة من اتصال علامة التثنية أو الجمع بالفعل إذا كان فاعله اسما ظاهرا . وقد وافق المؤتمر على أن يطلب إلى مقرر اللجنة سحب هذا القرار . كما عرض الأستاذ الشيخ محمد محي الدين رحمه الله مذكرة تؤيد جواز تلك اللغة ، وقد أورد لها أكثر من عشرين شاهدا يؤيد بها تلك اللهجة ، ولما عرض قرار اللجنة على المؤتمر رئي سحبه ، وصرف النظر عن هذا الموضوع .

(عرض وتحليل واستنتاج)

والمعروف في العربية الفصحى ، أن الفعل يجب إفراده دائما حتى إن كان فاعله مثنى أو مجموعا فيقال مثلا : قام الرجل ، وقام الرجلان ، وقام الرجال بإفراد الفعل (قام) دائما . أما قبيلة طيء العربية وجيرانها من القبائل العربية فقد روى عنها : أنها كانت تلحق الفعل علامة تثنية للفاعل المثنى وعلامة جمع للفاعل المجموع ، وتعرف هذه الظاهرة عن النحاة العرب بلغة " أكلوني البراغيث " وكان سيبويه أول من مثّل لها في كتابه ، واختار هذا المثال فقال " في قول من قال أكلوني البراغيث " كما تحدث عنها غير مرة في كتابه فقال " واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواك فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث علامة[1].والسبب في هذه اللغة وهي (إلحاق العلامة) أن الفاعل قد يكون

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

(١) الكتاب ٢٣٦/١ بولاق .

غــير قــابل لعلامـــة تثنــية ولا جمــع كــ (مَنْ) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه ، والفعــل مجــرد لــم يعلــم القصــد فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غــيره ، فوصــلوه عــند قصــد التثنــية والجمع بعلامتيهما ، وجرّدوه عند قصد الإفــراد ، فــرفعوا اللــبس ، ثــم ألــزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجرى الباب على سنن واحد .

وأعرض الآن شواهد جديدة تؤيد هذه اللغة ولم ترد في مذكرة شيخنا الأستاذ محمــد محــي الديــن ، وكذلــك أقدم أدلة أخرى شملت التراث العربي مقارنا ذلك بالسّاميات أخوات العربية وباللغة العربية المعاصرة في عالمنا العربي .

أ- من القرآن الكريم :

١- ﴿ قــد أفلحُوا المؤمنون ﴾ . سورة المؤمنون ١ في قراءة طلحة بن مصرف . قال عيسى بن عمر : سمعت طلحة يقرأ " قد أفلحوا المؤمنون " فقلت له أتلحن؟ ردّ علــيه في ثقة واعتزاز " نعم : كما لحن أصحابي[1] " يريد أن مرجوعه في القراءة إلى ما روى وليس بلحن ؛ لأنه على لغة طيء وأخواتها .

٢- ﴿ يوم يُدْعَوْا كلُّ أناسٍ بإمامهم ﴾ ٧١/الإسراء في قراءة الحسن البصرى [2] .. الواو في " يدعوا " حرف دال على الجمع ، وكلّ ــ فاعل على لهجة طيئ .

٣- ﴿ لا يملكــون الشــفاعة إلا مَنْ اتخذ عند الرحمن عهدا ﴾ ٨٧/ مريم . مَنْ ــ وقعت فاعلا ، وواو الجماعة حرف .

٤- ﴿ خشّــعًا أبصارهم يخرجون من الأجداث ﴾ ٧/ القمر . خشّعًا أبصارهم على يخْشعْنَ أبصارهم وهي لغة طيئ [3] .

٥- ﴿ وأُدخلــوا الذيــن آمنوا ﴾ إبراهيم ٢٣ في قراءة الحسن البصرى وعمرو بن عبيد.

" الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة السادسة والثلاثين " .

(١) البحر ٣٩٥/٦ .

(٢) الكشاف ٣٦٩/٢ ط ١ . التجارية .

(٣) الكشاف ٣٦/٤.

٦- ﴿ ليســوا ســواء من أهل الكتاب أمةٌ قائمة يتلون آيات الله ﴾ آل عمران ١١٣
قالوا في (ليسوا) علامة جمع لا ضمير . واسم ليس (أمة قائمة) والمعنى :
ليس سواء من أهل الكتاب أمة قائمة موصوفة بما ذكر وأمة كافرة [١] .

ب ــ من الحديث الشريف مما لم يذكره الشيخ محي الدين :

١- قول عائشة : « كنّ نساءُ المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلاة الفجر » .

٢- وقــال أنــس : « وكنّ أمهاتى يحْثُثنَنى » النون حرف يدل على جمع المؤنث :
أمهاتى : اسم كان .

٣- « قد أوكدتاه يداه وأعمدتاه[٢]رجلاه »

٤- « مَــن كــنَّ له ثــلاثُ بنات يؤدّ بُهنَّ ...... وجبتْ له الجنة البتَّةَ » والوجه في
الرواية المشهورة (وهي هذه) أنه جعل النون علامة مجردة للجمع وليست اسما
مضمرا ، كما أن تاء التأنيث في قولك : قامت هند ــ علامة وليست اسما .

٥- « قال : فغضب عمران حتى احمرتا عيناه » .

٦- « قام النبي (ص) يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ... فلما فرغ وأتى النساء
تذكَّرهن وهو يتوكأ على يد بلال ، وبلال باسط ثوبه ، يلقين النساءُ صدقة » .

٧- وقول الرسول (ص) لورقة عندما قال له : ليتني أكون حيّا إذ يخرجك قومك:
« أو مخرجــيّ هــم ؟ » وأصلها : مخرجوى ، فجمع بين الواو التي تدل على
جمع الذكور (وهم) وهى للجمع المذكر .

وإذا كــان لي أن أعقب على تلك الأحاديث وغيرها كثير فأقول كما قال أبو عبــيدة القاسم بن سلام " لأهل الحديث لغة ولأهل العربية لغة ، ولغة أهل العربية أقيس ، ولابدّ من اتباع لغة أهل الحديث[٣] " ، ولله درّ السهيلى حين قال : ألفيت في

---

(١) البحر ٣٣/٣ .

(٢) أي : صــيرتاه عمــيدا وهــو المريض الذي لا يستطيع أن يثبت على المكان حتى يعمد من جوانبه لطول اعتماده في القيام عليهما .

(٣) انظر مقدمة كتاب المغيث في غريب القرآن والحديث لأبي موسى المدينى .

كتـب الأحاديـث ما يدل على (كثرة) هذه اللغة (وجودتها)[١] . وماذا نريد بعد كثرة لغة طيء وجودتها بشهادة علم من أعلام العربية .

أمـا ما سبق من الآيات الكريمة فحسبنا مقولة ابن خالويه : قد أجمع النـاس جمـيعا أن اللغة إذا وردت في القرآن فهى أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك[٢] .

كما أن لغة طيء وجيرانها عندما وردت في القرآن الكريم أصبحت عنصرا من عناصر اللغة الفصحى ؛ أنها استخدمت في أرقي نصّ نموذجي لها .

ج ـــ أمـا شواهد الشعر على هذه اللغة فما أكثرها في دواوينه في جميع العصور ، وقـد جمعـت منه الكثير غير ما جمعه شيخنا الأستاذ محمد محي الدين ـــ وقد أمسكت عنها خشية الإملال والإطالة .

د ـــ وممـا يستأنس لهذه اللغة ما ورد في اللغات السامية أخوات العربية القديمة من إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثنى والمجموع .

أولا :- وذلـك فـي العـبرية : الآية الأولى من الإصحاح الثاني من سفر التكوين وترجمـتها الحرفـية (فاكتملوا السمواتُ والأرض) . وفي سفر المزامير ١/٥ ما ترجمته الحرفية (لا يقومون الأشرار بالعدل) . وانظر أمثلة أخرى : سفر روث ١ /٥ وأيضا : تك ١/٩ و ٢٠ تك ٢/٦ و ٤ ـــ تك ٧ / ١٨ و ١٩ و ٢٠ ـــ تك ٢/٨ و٣ و١٣ وسفر الأمثال ١٠/٥ وغيرها .

ثانيا : الحبشية :

وفـيها ما ترجمته الحرفية " فعادوا الشعوبُ " ومثل ذلك ما ترجمته الحرفية " وكـثروا أطفـالهم ومـا ترجمـته الحرفـية " ويلبسـون الزهادُ ملابس خشنة من الصوف "[٣]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٣ .

(٢) المزهر ١٢٩/١ .

(٣) قوانين الملوك ٣٣١ دكتور عبد السميع محمد أحمد .

ثالثا : السريانية :

وفيها ما ترجمته الحرفية (كملوا أيامُ خدمته) فلحقت واو الجمع بالفعل المتقدم علـــى فاعلـــه المجمـــوع (الآية ٢٣ (إنجيل لوقا) وانظر شواهد مماثلة في الآية الأولـــى من الصحاح الخامس (انجيل متى) الآية العاشرة من الإصحاح الخامس . سفر (أمثال سليمان) . الآية التاسعة عشرة من الإصحاح ١٩ (سفر أيوب) .

رابعا : الآرامية

وفيها ما ترجمته الحرفية (لئلا يزنوا الآخرون بامرأتك) وانظر أمثلة أخرى في : إنجيل متى ١/٥ .

ويؤكـــد ماســـبق أن الأســـلوب كان شائعا لدى الناطقين باللغات السامية ، ثم تطـــور في العربية حيث تخلت عن مطابقة الفعل لفاعله غير المفرد يفسّر هذا قول ســـيبويه " وإنما قالت العرب : قال قومك وقال أبواك ؛ لأنهم اكتفوا بما أظهروا عن أن يقولوا : قالا أبواك ، وقالوا قومك فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا [١] .

وهـــذا يؤكد لنا أن المطابقة هي الأصل وهي الصورة القدمى في العربية كما وجدناهـــا كذلـــك في أخواتها الساميات كما تقدم . أي : أن هذا الأسلوب أسبق من القـــاعدة العامـــة المعروفة الآن وهي إفراد الفعل ؛ لأن المعقول أن يجمع الفعل مع الجمع ويفرد مع المفرد ، ومن العجيب أن نفرًا من النحاة يقررون عكس هذا المبدأ، فيســـمون حالـــة إفراد مع تثنية الفاعل أو جمعه ــ قياسا ، ويكون العكس إذن وهو تثنية الفعل مع الفاعل المثنى وجمعه مع الفاعل الجمع ــ خروجا على القياس[٢].

هـــ : ونرى هذا التركيب يظهر في كتاب (المكافأة) لأحمد بن يوسف المعروف بابن الداية ت ٣٤٠ هـــ وأسلوبه يمثل المستوى الرفيع في الكتابة العربية المصرية وفيه يقول : " ودخل شهر رمضان فلما مضى نصفه اشتهوا عليّ صبياني حلوى في العيد ... "[٣] . كما ورد مثل هذا عند ابن المجاور في مؤلفه " صفة بلاد اليمن ومكة

---

(١) الكتاب ٢٣٤/١ بولاق .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١٤١/١ .

(٣) تاريخ اللغة العربية في مصر ١٢٩ د. أحمد مختار .

وبعض الحجاز " وقد انتهى من كتابته في سنة١٠٠٣ هـ وقد أحصيت أكثر من ثلاثين شاهداً لهذا التركيب في عبارات نثرية.[١]

ولم يكن غريبا أن نسمع هذا التركيب في اللغة العربية المعاصرة من مثل : ظلموني الناس ، زاروني الجيران ، لاموني العوازل ...... وهي امتداد للأصل القديم في العربية والساميات .

آراء العلماء في هذه اللغة

١- ينقل ابن يعيش رأى سيبويه قائلا " ذهب سيبويه إلى أنهما (أى الألف والواو ......) قد تكونان تارة اسمين للمضمرين ومرة تكونان حرفين دالين على التثنية والجمع ، فإذا قلت : الزيدان قاما . فالألف اسم وهو ضمير الزيدين ، وإذا قلت : الزيدون قاموا . فالواو اسم وهو ضمير الزيدين . وإذا قلت قاما الزيدان . فالألف حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين ، وكذلك إذا قلت : قاموا الزيدون . فالواو حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة " وقال عنها سيبويه في كتابه " وهي لغة قليلة "[٢] فسيبويه اعترف بها فلم يحكم عليها بالضعف أو الشذوذ كما فعل غيره ، وهى عنده لم تبلغ من درجة الشيوع على ألسنة الفصحاء ما بلغته اللغة الأخرى، والوارد المسموع بها كثير في ذاته بدليل ورودها مرات كثيرة في القرآن والحديث والشعر والنثر على السواء ، وإن كان قليلا بالنسبة للوارد من اللغة الأخرى ، والقلة النسبية لا تمنع القياس ، ويكفى أن تأتى الظاهرة في القرآن والسنة والشعر لنقيس عليها ونحاكيها .

٢- واعتماداً على رأى المازنى الذي يرى أن العلامات التي تلحق الفعل والفاعل مثنى أو جمعاً ، إنما تلحق الفعل والوصف المسند إلى أكثر من واحد ليتميز عن الفعل المسند إلى الواحد ، إذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد، فإذا قلت : زيد قام ـ ففي الفعل ضمير مستتر في النيّة وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثنى أو جمع فالضمير في النيّة ، ولكن التثنية والجمع تحتاج إلى

(١) انظر ص ٥و٣٧٣ ــ ٨٨ . ٨٩ و ١٨٩ و ٢٣٤ و ٢٦٠ وغيرها .

(٢) ٢٣٦/١ بولاق .

علامـــة تـــدل عليهما ؛ وبذلك تكون لغة طيئ صحيحة قياسا وعلى هذا فإن ما يســـمونه لغـــة : أكلونى البراغيث لم يكن شئ منها شاذا مخالفا للقياس ، بل إنها على مذهب المازني قياسية .

٣- وعندما أعرب الزمخشرى قوله تعالى : ﴿ لا يملكون الشفاعة إلا مَنْ اتخذ عند الرحمـــن عهـــدا ﴾ ٨٧ مريم ــ فمنْ ــ فاعلا ، وواو الجماعة علامة على لغة أكلونى البراغيث ، وقال عنها : " قد وقع في الآيات والأحاديث وكلام الفصحاء مالا يحصى "[١] .

٤- ويصـــف ابن يعيش هذه اللغة بقوله : " وهي لغة فاشية لبعض العرب كثيرة في كلامهم وأشعارهم : وأفهم من كلام ابن يعيش : أن لغة طيئ لم تكن لهجة محلية، بـــل هي من لبنات اللغة الفصيحة المشتركة ، وبنزول القرآن الكريم بها ، وحديث الرسول ، وأشعار العرب ، زادها ذلك تأصيلا ، ومنحها سعة وانتشارا .

٥- وفـــي شرح صحيح البخاري عند التعليق على الحديث النبوي « يتعاقبون فيكم ملائكـــة » يقول : الواو في قوله (يتعاقبون) علامة الفاعل المذكر المجموع ... وهي لغة فاشية مشهورة ولها وجه من القياس واضح .

٦- ويقول السهيلى : " ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة وجودتها "[٢] .

٧- أما ابن مالك فإنه يذكر اللغتين ، كما أنه يقبل لغة طيئ دون تأويل أو تخريج.

٨- وأبو حيان وصف اللغة السابقة بأنها صحيحة حسنة[٣] ، وليست شاذة كما زعم بعضهم .

٩- والســـيوطى رأى أن هذه العلامات حروف ، وعلل هذا بنقل الأئمة ، وأنها لغة طيئ وغيرهم .

---

(١) شرح درة الغواص للخفاجى ١٥٢/ استانبول .

(٢) الجنىالداني في حروف المعاني للمرادي ١٧٠ .

(٣) البحر ٦/ ٢٩٧ .

تأويل الشواهد

ولنأخذ موقف من شاهد واحد من شواهد هذه اللغة وهو قوله تعالى : ﴿ وحسبوا ألا تكون فتنةٌ فعموا وصمّوا ثم تاب الله عليهم ثم عموا وصموا كثير منهم ﴾ (المائدة ٧١) فقد أسند الفعلان إلى الفاعل الظاهر ـ كثير ـ واتصلت بهما الواو التي هي علامة الجمع ، ومنع ذلك بعض النحاة ، فلا يقال عندهم : قاما الزيدان وقاموا الزيدون ؛ ولهذا فقد تأولوا الآية عدة تأويلات :

التأويل الأول : (كثير : بدل من الواو في عموا وصموا) وأول الآية على هذا : الأخفش الأوسط .

التأويل الثاني : (كثير ـ خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : العمى والصم كثير) .

التأويل الثالث : (كثير : مبتدأ مؤخر ، وجملة : ثم عموا وصموا ـ خبر مقدم).

التأويل الرابع : وهو توجيه لا تأويل فيه : بأن نجعل الواو علامة للجمع وتجعل : (كثير) فاعلا .

وهناك تأويلات أخرى كثيرة متكلفة فيما يشبه هذه الآية .

أما ابن هشام فقد صرح في المغنى بضعف هذه اللغة وحاول تخريجها فأتى بأحد عشر وجها بعضها يخرجها عن كونها علامات في الفعل[١]، لكنه في أوضح المسالك[٢] دلل عل صحة هذه اللغة في قوله : والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرف دلّوا بها على التثنية والجمع كما دلّ الجميع بالتاء في نحو قامتْ ـ على التأنيث ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير ، أو تابع على الإبدال من الضمير .

ويأتى عصر الحريرى ت ٥١٦ هـ صاحب المقامات وقد انتشرت هذه اللغة في عصره ، لكنه اعتبرها من أوهام الخاصة وحكم بضعفها وقال : إن إلحاق الفعل

---

(١) مغني اللبيب ٣٦٦/٢ .

(٢) ٣٥١/١ .

علامـــة التثنية والجمع لم ينطق به القرآن ولا أخبار الرسول ولا نقل عن الفصحاء وما سمع إلا في لغة ضعيفة[١] ، وقد ردّ عليه الشهاب الخفاجي فقال : وليس الأمر كمـــا ذكره فإن هذه لغة قوم من العرب يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع ، والاسم الظاهر فاعلا .[٢]

ويرى بعضهم أن هذه اللغة من الضرورات واستشهد لذلك بقول أبي تمام :

شجيٌ في الحشى ترداده ليس يفترُ به صُمْنَ آمالي وإني لمفطر

فقـد ألحق النون ــ بالفعل علامة للجمع على هذه اللغة . والصحيح أنه لا ضرورة في ذلك ؛ لأن الشاعر لو قال [صام آمالي] لاستقام الوزن أيضاً .

وقــد وقف الأشموني موقف سابقيه من كبار النحاة في إثبات هذه اللغة بقوله: " ولا يجــوز حمــل جمــيع ما جاء من ذلك على الإبدال والتقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المـــأخوذ عـــنهم هذا الشأن ، اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع " .

وأرى من بعد ذلك أن هذه اللغة نقلت عن طيء وجيرانها ــ وهي من القبائل الست التـــي أخذ عنها العلماء اللغة ، وتعقيد القواعد والتشريع اللغوي وقد أشار إلى ذلك الفارابي اللغوي ، فإذا أضفنا إلى جميع ما سبق وأن لغة طيء هذه عزيت إلى أبي عمـــرو الهذلي وكانت من لغته ، وكان الهذلي هذا من فصحاء الأعراب الذين سمع مـــنهم ونقـــل عـــنهم الإمام أبو عبيدة معمر بن المثنى ت ٢٠٨هـــ ازددنا يقينا أن الشـــواهد عليها قديمة في كلام العرب وأنها ليست من صنع النحاة حتى تُتّخذ مادة للسخرية .

ولهـــذا ، فليس الأمر في حاجة إلى هذا الإسراف في التأويل ما دام قد ثبتتْ رواية تعزو ذلك النهج اللغوي إلى قبائل عربية فصيحة، وهذا يردّ هذه التأويلات؛ لأن هذا التأويل يستساغ لو كانت هذه اللهجة لجميع العرب .

تلك هي آراء النحاة وغيرهم في هذه الظاهرة ، وهم فيها مقلبون لكل الأوجه

---

(١) درة الغواص للحريري ١٠٨ ط ليبسك ١٨٧١ .

(٢) شرح الدرة للخفاجي ١٥٢ استانبول .

الممكنة في العربية تأويلا وتخريجا ، فقد أسرف النحاة على أنفسهم حين أجازوا في قـوله تعالى ــ وهو من شواهد اللهجة ــ : ﴿ وأسروا النجوى الذين ظلموا ﴾ [١] جمـيع وجـوه الإعـراب في كلمة (الذين) فقالوا مرة : إنها مرفوعة ومرة إنها منصوبة ، ومرة في موضع الجر، ثم اختلفوا فيما بينهم في حالة الرفع، فالرفع على ستة أوجه ... والنصب على وجهين ... والجر على وجهين أيضا[٢] . وحسبنا تعليقا علـى هـذا الـتكلف والإغراق في الإعراب ما قاله البغدادي حين ذكر ابن خلف وجوهـا وتـأويلات كثـيرة لشـاهد شعري لهذه اللهجة ــ " وجميعها متعسّفة في الإعراب [٣] ".

وأرى أن ظاهرة التأويل هذه إنما جاءت عند النحاة لأمرين :

الأول : عدم صدق القاعدة على بعض ما سمع، والآخر : حرص النحاة على تفسير كل ما سمع في ضوء (أصولهم وقواعدهم) وإذن فلا معنى للتأويل بقصد إخضاع لغـة قبـيلة للغـة أخرى ، وعجيب من النحاة أن يخضعوا الكلام المخالف لسهام التأويل ، دون أن يصححوا قاعدتهم لتساير الشاهد المأثور عن العرب .

وإذا كـان النحويون قد بنوا منهجهم في فصاحة اللغة على أسس منها : مدى شـبه تلـك اللغة بلغة القرآن ، وقد عبّر المبرد عن هذا المنهج بوضوح في قوله : " وإنمـا يقـال بنو فلان أفصح من بني فلان أي : أشبه لغة بلغة القرآن[٤] " فكيف يتأتـي إخـراج لهجة طيئ وأخواتها من الفصحى ، وقد ثبت ورودها كما سبق في القـرآن والسـنة وتراث العرب شعره ونثره . ويرحم الله أبا حيان في مقولته : إذا ثبتت القراءة لهجة عربية فلا ينبغي أن يُخطّأ بها القارئ أو يُغلّط " .

---

(١) الأنبياء ٣ .

(٢) انظر البحر المحيط ٢٩٧/٦ وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبرى ٧١/٢ .

(٣) خزانة الأدب ٢٣٦/٥ .

(٤) الفاضل للمبرد ١١٣ .

مصادر البحث

- صحيح البخاري ١٤٣/١ .
- صحيح مسلم ١٦٠٣/٣ و ٦٤/١ و٢/ ٦٠٣ .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: ٢٤٦ تح طه محسن .
- الفائق للزمخشرى ٧٣/٣ .
- إعراب الحديث النبوي ٥٨ للعكبرى تح : نبهان .
- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث ١٥٧/٢ د. محمود فجال .
- شرح ديوان أبي تمام ٢١٤/٢ للتبريزى تح : محمد عبده عزام .
- ضرائر الشعر ١٣٢ للقزاز تح : د. زغلول ود. هدارة .
- تفسير القرطبي ٢٣٤١/٣ .
- صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز لابن المجاور ٥و٣٣و٨٨و٨٩ و١٨٩ وغيرها .ط ليدن ١٩٥١ .
- قوانين الملوك ٣٣١ د. عبد السميع محمد أحمد .
- شرح الأشمونى ٤٩/٢ دار إحياء الكتب العربية .
- البحر المحيط ٢٩٧/٦ و ١٧٥/٨ فما بعدها .
- الكشاف ٣٦٩/٢ط التجارية و ٤/ ٣٦ .
- روح المعاني للألوسى ٨/١٧ .
- إعراب القرآن للنحاس ١٨٣/١ .
- النهاية لابن الأثير ٢٩٧/٣ .
- إملاء ما من به الرحمن ٤٥٣/١ للعكبرى ١٣٠/٢ .
- حاشية الشهاب على البيضاوى ٣/ ٢٦٩.
- مجاز القرآن لأبي عبيده ١٧٤ تح سزكين .
- معاني القرآن للأخفش ٢٨٦/١ تح هدي قراعة .
- تفسير الرازى ٤٤٧/٢ .
- الهمع للسيوطى ٢٢٦/٢ تح د. عبد العال سالم ٥٧/١ و١٦٠ نشره النعساني.
- الكتاب ٢٣٦/١ بولاق .
- خزانة الأدب ٢٣٦/٥ .
- الاقتراح في أصول النحو ١٩ للسيوطى ط سوريا

النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه :
جمـــع المذكـــر السالـــم
والجمع بالألف والتاء
وجمع التكسير *

سبق أن درس المجمع مسألة النسب إلى جمع التكسير على حاله ، دون رده إلى المفرد عند الحاجة وأصدر القرار التالي :

قرار رقم (١١٠) من مجموعة القرارات العلمية ونصه :

رأى المجمع في هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد .

بهـــذا عـــدل عـــن مذهـــب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع توضيحا . وتبييناً . ١هـــ .

كذلـــك درس المجمع مسألة النسب إلى الجمع بالألف والتاء في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء .

وقد أصدر المجمع القرار رقم (١١٢) وينص على :

جـــواز النســـب إلى الجمع بالألف والتاء في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء .

كمـــا درس المجمع مسألة النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية وأصدر في ذلك القرار رقم (١١٤) ، وقد جاء فيه :

ويرى المجمع إجازة ذلك ، تنظيرا له بالجمع ، إذا إنه أقر من قبل أن ينسب إلـــى الجمـــع بلفظـــه عند الحاجة كإرادة التمييز على أن يلزم المثني الألف في هذا التركيب ، لأن الإعراب عندئذ يكون على الياء .

وعلى هذا نقول في النسبة إلى الملوك : ملوكى . وإلى الدول : دولى ومما جاء

---

* بحث للدكتور أمين السيد ــ عضو المجمع .

من ذلك : الثعالبى . الأنماطى . المحاملى . الجواليقى .

ونقول في النسب إلى ساعات : ساعاتى ، وإلى عرفات : عرفاتي ، وإلى رياضيات : رياضياتى ، وإلى أذرعات : أذرعاتي .

ونقول في النسب إلى المسمى (حسنين) حسنينى، وفي المسمى (صالحان) صالحانى .

وقد اعتمدت هذه القرارات على الأصول التي أقرها المتقدمون فقد جاء في كتاب سيبويه [١]:

هذا باب الإضافة إلى الجمع .

أعلم أنك إذا أضفت إلى جميع أبدا فإنك توقع الإضافة على واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسما لشئ واحد ، وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع ، فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبلى ، وقبلية للمرأة ... وكذلك لو نسبته إلى المساجد قلت : مسجدىّ .

وإذا جاء شئ من هذه الأبنية التى توقع الإضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله .

ألا تراهم قالوا في أنمار : أنمارى ، لأن أنمارا اسم رجل ، وقالوا في كلاب: كلابىّ ...

وسألته عن قولهم : مدائنى . فقال : صار هذا النبأ عندهم اسما لبلد .

... وقالوا في الضِّباب إذا كان اسم رجل : ضبابى ، وفي معافر : معافرىّ . وهو فيما يزعمون : معافر بن مر أخو تميم بن مر .

وقالوا في الأنصار : أنصاري ...

وفي المقتضب للمبرد [٢].

النسب إلى الجماعة ...

لاخلاف بين سيبويه والمبرد في هذا ، وقد نقل المحقق نص سيبويه هنا ، وفي شرح

(١) ٣٧٨:٣، ٣٧٩ .

(٢)١٥٠:٣

المفصـــل لابـــن يعيش (جــ٦ صـــ٩) مالا يختلف عما تقدم في كتاب سيبويه وفي المقتضب .

وقال السيوطى في همع الهوامع (١٩٧:٢)

إذا نسب إلى اسم الجمع، أو الجمع المسمى به، الجمع الغالب ، أو الجمـــع الـــذي واحده مهمل ، نسب إليه على لفظه كما ينسب إلى الواحد فيقال :

في قوم ونمر : قومى ونمرى .

وفـــي كلاب ضِباب وأنمار ـــ أسماء قبائل : كلابى وضبابىّ وأنمارى لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلا .

وفـــي الأنصـــار : أنصاري ، لأنه وإن كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم.

وفي شماطيط وعباديد : شماطيطى وعباديدى ؛ إذ ليس له واحد معين يرجع إليه .

وأمـــا الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل ، فإنه ينسب إلى الواحد منه ، فيقال في الفرائض : فرضى ...

وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا .

وخـــرج علـــيه قول الناس : فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء إلى أن القمري والدبسى منسوب إلى الجمع من قولهم : طيور قمْر ودبس [١].

وفـــي شـــرح التصريح للشيخ خالد الأزهري (٣٣٦:٢) مالا يختلف عما تقدم في كتاب سيبويه ، وكتاب المقتضب ، وشرح المفصل لابن يعيش .

وفي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١٣٠:٤) عند قوله :

والواحد اذكر ناسبا للجمع　　إن لم يشابه واحدا بالوضع

نراه يدور في فلك السابقين ، وينص على أن قول الناس : فرائضى وكتبى وقلانسى خطأ .

---

(١) قُمْرج أقمر مثل : حمر وأحمر ، والأقمر : الأبيض . والظبر االدُّبس الذي لونه بين السواد والحمرة .

وهـذه القرارات التي صدرت عن المجمع ينبغي أن يضاف إليها ما ورد عن السـابقين فـي النسب إلى المثنى على حاله دون أن يلزم الألف . وفي النسب إلى الجمع دون رده إلى المفرد .

وقـد عرضـنا بعـض ما أثر عن السابقين في هذا لكى نتوسع في قرارات المجمـع السابقة . وأهم ما ينبغي الاعتماد عليه هنا هو قول السيوطى في الهمع : " وأجاز جماعة أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا " .

فقـد أطلـق هـؤلاء " الجمع " ليشمل أنواع الجمع الثلاثة : جمع التكسير ، والجمع بالألف والتاء ، وجمع المذكر السالم .

ولم يتعرض المجمع لمسألة النسب لجمع المذكر السالم إذا سمى به ، وينبغى أن ينسـب إليه على لفظه إذا سمى به ، فنحو : حمدون ـ علما ـ ننسب إليه على لفظـه ، فـنقول : حمدوني ، ولا نغيره ، وينتقل إعرابه إلى ياء النسب ، لأن الواو التي قبل النون لم تعد علامة إعراب .

والذي نستنبطه مما تقدم :

أ- جـواز النسـب إلى المثنى على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى المثني .

ب ـ وجـوب النسب إلى المثنى على حاله إذا سمى به ، فنقول في النسب إلى نحو (حمدان) : حمدانى ، وفي نحو (حسنين) علَماً : حسنينىّ .

جـ ـ جواز النسب إلى جمع المذكر السالم على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع .

د ـ وجوب النسب إلى جمع المذكر السالم على حاله إذا سمى به ، فنقول في النسب إلى نحو (صالحين) علما : صالحيني ، وإلى نحو (زيدون) علما : زيدوني .

هـ ـ جـواز النسـب إلى المجموع بالألف والتاء على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى الجمع والمنسوب إلى المفرد .

و ـ وجوب النسب إلى المجموع بالألف والتاء على حاله ، إذا سمى به ، فنقول في النسـب إلى (عرفات) عرفاتى ، وفي النسب إلى (أذرعات) أذرعاتى ، وفي النسب إلى (ساعات) ساعاتي ، وفي النسب إلى (رياضيات) رياضياتى .

ز ــ جــواز النسب إلى جمع التكسير على حاله عند خوف اللبس بين المنسوب إلى المفرد والمنسوب إلى الجمع .

ح ــ وجــوب النســب إلى جمع التكسير على حاله إذا سمى به نحو : محاسني ــ نســبة إلى محاسن علما . مما تقدم رأت اللجنة جواز النسب إلى المثنى والجمع بأنواعــه علــى لفظهما تفاديا للبس، حتى لا يشبه النسب إلى المفرد النسب إلى الجمع . فإذا سمى بشيء من هذا وجب النسب إليه على حاله دون تغيير .

*

* *

* * *

حتى وكي تجران الأسماء وتنصبان الأفعال *

بهـذا في إجماله قال البصريون والكوفيون ، ومع إساغة كل فريق أن تكون الأداة جـارة فى استعمال ، وناصبة في استعمال آخر ، نجدهما مختلفين فيما تفعله كل من حتى وكي .

فقد ذهب البصريون إلى أن " كي " يمكن أن تعمل الجر في الأسماء ، وأن حتى هي التي يمكن أن يتحقق فيها ذلك ، ولكن البصريين لم يقبلوا منهم ما قالوه .

ومـن الغريـب أن البصريين يقولون في الأداة : إذا ذهبت بها مذهب حرف النصـب ـ لـم تتوهم فيها غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيها غيره ، فهي ـ وإن كانت حرفا واحدا ـ قد تنزلت منزلة حرفين .

ويقـول الكوفـيون : إن الأداة تكـون حرف نصب من غير تقدير ناصب ، وتكون حرف جر من غير تقدير جار .

ومـع ذلـك يقـول أحـد الفريقين : إنا أجمعنا على أن " حتى " من عوامل الأسـماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء، فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكـون حـرف خفـض لأنه من عوامل الأسماء كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل للأسماء .

ويقـول الفريق الآخر: إنما قلنا إن " كي " لا يجوز أن تكون حرف خفض ، لأن " كـي " مـن عوامل الأفعال ، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض لأنه من عوامل الأسماء وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء .

وهكـذا اتفق الفريقان على أصول معينة ، ولكنهما لم يلتزما بهما ، وأخذ كل فريق يحاول الاستدلال على صحة ما ذهب إليه ، وفساد ما ذهب إليه غيره ، مع أن

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـ عضو المجمع .

الإشكال ــ فيما أرى ــ غير قائم ، لأن كل أداة من الأداتين إذا وجد معها ما يمنعها مــن عمــل النصــب كانت جارة ، وإذا وجد معها ما يمنعها من عمل الجر كانت ناصبة.

فالكوفيون يمنعون أن تكون " كي " حرف جر ، لأن اللام الجارة تدخل عليها فــي مــثل قوله تعالى : ﴿ لكيلا تأسوا على ما فاتكم ﴾ ، لأن حرف الجر لا يدخل على مثله .

والبصريون يمنعون أن تكون " حتى " ناصبة في مثل قول الشاعر :

داويتُ عينَ أبى الدّهيق بمظله   حتى المصيف ويَغْلُوَ العقدان

فالمصيف مجرور بحتى ، ولا يصح أن تكون " حتى هي الناصبة للفعل " يغلو " لأن حتى لا تكون في الموضع الواحد جارة ناصبة ، فوجب ألا تكون حتى هي الناصبة له ، وإنما هو منصوب بأن مقدرة لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم .

ولم يقل الكوفيون إنها تكون جارة ناصبة في الموضع الواحد ، وإنما قالوا : إنهــا تكون حرف نصب من غير تقدير ناصب ، وتكون حرف جر من غير تقدير جار . ولا أظن أن ما يبيحه البصريون لأنفسهم يمكن أن يُحَرّموه على غيرهم . فقد قــالوا ــ كما سبق ــ إذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيها غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيها غيره .

ومــا قالــه كل منهما صحيح في الأسلوب الذي ذكره ، ولكن صحته في هذا الأســلوب ، لا تُلْزِم الاقتصار عليه ، والانحصار في نطاقه ، وإنما يُتَّجه إليه عندما يمتــنع غــيره ، وكــلا الاتجاهيــن سائغ ، وحذف " أن " وبقاء عملها مستعمل في الأساليب العربية ، مع وجود " حتى " وعند عدم وجودها ،
مثل قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

ومثل قولهم : تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه ، وليس ذلك بدعا ، فعدا وخلا يمكن أن يكونا فعلين ، وأن يكونا حرفي جر . ومنذ ومذ كذلك .

وإليك بعضا مما جاء في مغنى اللبيب لابن هشام في حتى الجارة : قول الشاعر:

أتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تخيب

وقولهم : أكلت السمكة حتى رأسها . وقوله تعالى: ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ وقول الشاعر :

عَيّنت ليلة فما زلت حتى نصفِها راجيا فعدت يئوسا

وقول الشاعر :

سقى الحيا الأرض حتى أمكنٍ غربت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

ومما انفردت به حتى أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو : سرت حتى أدخلها ، وذلك بتقدير : حتى أن أدخلها ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ...

وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها ، كما يقول الكوفيون ، لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال ، وكذا العكس ثم يقول : ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان : مرادفة إلى نحو : ﴿ حتى يرجعَ إلينا موسى ﴾ ومرادفة كي التعليلية نحو : ﴿ ولا يزالون يقاتِلونكم حتى يردوكم ﴾ ، ﴿ هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ﴾ ويحتملهما ﴿ فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله ﴾ ...
﴿ وما يعلمان من أحد حتى يقولا... ﴾ ومرادفة إلا في الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعلَ ، المعنى حتى أن تفعلَ ...

وهو ظاهر فيما أنشد ابن مالك في قوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجودَ وما لديك قليل

وفي قوله :

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبيت مالكا وكاهلا ...

وجعــل ابن هشام من ذلك الحديث : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يُهَوِّدانه أو ينصرانه ... »

ولا ينتصــب الفعــل بعــد حــتى إلا إذا كــان مستقلا ، ثم إن كان استقباله بالــنظر إلــى زمــن الــتكلم فالنصــب واجــب . نحو : " لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى "

ويقول عن كي: كي الجارة هي التي تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا، وهــي الداخلــة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة : كيمه ، بمعنى لمه.

وعلى ما المصدرية في قوله :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما　　　يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وقــيل ما كافة . وعلى أن المصدرية مضمرة نحو : جئتك كي تكرمني ، إذا قدرت النصب بأن ... وقوله تعالى : ﴿ كيلا يكون دولة ﴾ إذا قدرت اللام قبلها كانت بمنزلة أن المصــدرية ، فــإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ، ومثله في الاحتمالين قوله :

أردت لكيما أن تطير بقربتي　　　فتتركها شنا ببيداء بلقع

فكي إما تعليلية مؤكِّدة للام ، أو مصدرية مؤكَّدة بأن ، ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة كقوله :

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا　　　لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وعــن الأخفــش أن كي جارة دائما ، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة ، ويرده : ﴿ لكيلا تأسوا ﴾

فإن زعم أن كي تأكيد للام ، كقوله : ولا لِلما بهم أبدا دواء .

رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ .

وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما، ويرده قولهم: كيمه، كما يقولون : لمه. وقول حاتم:

وأوقــدت ناري كي ليُبْصَرَ ضوؤها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ...

إذا قــيل : جئــت لنكرتني بالنصب ، فالنصب بأن مضمرة ، وجوز أبو سعيد كون المضــمركي ، وستجد في المراجع الأخرى آراء توافق أوتتعارض ، ومن أجل ذلك فإننا نميل إلى القول بأن كلا من حتى وكي يمكن أن تكون ناصبة للأفعال في بعض الأساليب ، وأن تكون جارة للأسماء في أساليب أخرى .

مع التنويه بأن حتى تنصب الفعل وتجر الاسم صريحا كان أو غير صريح .

المراجع

- مغنى اللبيب ١٩٣/١ وما بعدها ، و ٢٧١ وما بعدها .
- الإنصاف مسألة رقم ٧٨ ، ومسألة رقم ٨٣ .
- شرح التسهيل ٥/٣و ١٦٦، و ١٥/٤ و٢٣ وما بعدها، و٥٣ وما بعدها .
- الهمع ٤/٢ وما بعدها ، و٢٢ وما بعدها .

*

*　*

*　*　*

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

ينوب عن الفاعل عند حذفه وبناء الفعل للمجهول أشياء :

المفعــول بــه : فــإذا كان الفعل متعديا للمفعول ثم حذف فاعله ، أقيم المفعول به مقامــه، فــيرفع بعــد أن كان منصوبا كقولك : استقبل خالدٌ الضيفَ . فتقول فيها : استقبل الضيفُ .

الظــرف : وذلك إذا كان الفعل لازما . ويشترط لإنابته : أن يكون الظرف متصرفا وهــو مــا يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ، وأن يكون مختصا : كقولك : صــيم رمضان ، وجلس أمامُ القائد ، فلا تجوز إنابة الظرف عن الفاعل مثل : سير زمــان وجلس مكان ، ولِذا وجب عند إنابته عن الفاعل أن يخصص بوصف مثل : سير زمان طويل . أو إضافة مثل جُلس مكان محمد .

المصدر : ويشترط لإنابته عن الفاعل : أن يكون مختصا بأن يقيد بوصف أو إضافة أو عــدد ، وأن يكــون متصرفا ، ومثاله من القرآن : ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخةٌ واحدةٌ ﴾ الحاقة ١٣ .

الجار والمجرور : وذلك بشرط تحقق القاعدة من الإسناد إليهما كقول القرآن الكريم ﴿ ولمــا سُــقط في أيديهم ﴾ الأعراف ١٤٩ . لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصحّت نيابته عن الفاعل .

ويجــوز إنابــة المصدر أو الظرف أو المجرور عن الفاعل إذا لم يوجد في الكــلام مفعــول به كما مرّ في الأمثلة وبالشروط التي ذكرت مع كل منهما. أما إذا كــان بعــد الفعل المبنى للمجهول مفعول به بجانب الظرف أو الجار والمجرور أو المصــدر ، فلايقام إلا المفعول به ، ولا يجوز إقامة واحد من هذه الأشياء مع وجود المفعول ، وهذا مذهب البصريين . وحجتهم " أن الفعل المتعدى إنما جئ به للحديث عن الفاعل والمفعول ، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه ، وعن المفعول

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

بـــأن الفعل وقع عليه ... فإذا أريد الاقتصار على الفاعل حذف المفعول لأنه فضلة ، فلـــم يحـــتج إلى إقامة شئ مقامه ، ومتى أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقـــى الفعـــل حديـــثا عن المفعول به الأصل لا غير ، فوجب تغييره وإقامته مقام الفـــاعل ؛ لئلا يخلو الفعل من المسند إليه ... فلكون الفعل حديثا عن المفعول به في الأصـــل، مـــتى ظفر به وكان موجودا في الكلام ، لم يقم مقام سواه ، مما يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو: المصدر والظرف والجار [(١)] والمجرور " مثال ذلك : أنشد الشاعرُ القصيدة إنشادا بارعا في الحفل أمام الحاضرين . نقول عند بنائه للمجهـــول : أُنشـــدت القصـــيدةُ إنشـــادًا بارعا في الحفل أمام الحاضرين . باختيار المفعول به دائما (أي في جميع الحالات) ليكون هو النائب عن الفاعل .

والاتجـــاه الثاني: وأصحابه جمهور الكوفيين وابن مالك وأبو عبيد القاسم بن سلام، وهـــم يجـــيزون إنابة غير المفعول به عن الفاعل مطلقا . أي سواء أكان في الجملة مفعول به أم لم يكن فيقال على هذا الرأي :

كَرّم العميدُ الطلابَ المتفوقين تكريما جميلا

وحجـــة الكوفييـــن ومـــن تـــبعهم : أن الظرف وحرف الجر يعمـــل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السّعة، فصار كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل، كذلك هذه الأشياء

١- كُرم (تكريم) جميل الطلاب المتفوقين (إنابة المصدر) .

٢- كُرم (الطلاب) المتفوقون تكريما جميلا (إنابة المفعول به).

٣- كُرم (يوم الخميس) الطلاب المتفوقين تكريما جميلا (إنابة الظرف).

٤- كُرم الطلاب المتفوقين (في نادي الجامعة) (إنابة الجار والمجرور).

وقد استدل أصحاب هذا الاتجاه على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع :

أ- بقـــراءة أبي جعفر يزيد بن القعْقاع أحد القراء العشرة، وبقراءة شيبة وعاصم : ﴿ ليُجزى قومًا بما كانوا يكسبون ﴾ (الجاثية ١٤) ، بإقامة الجار والمجرور مقام

---

(١) شرح المفصل ٧٤/٧ .

نائب الفاعل مع وجود المفعول به (قوما) مقدما.

ب - وبقـــراءة الشواذ : ﴿ وقالوا لولا نُزِّل عليه القرآن ﴾ ٣٠ من الفرقان : بنصب القرآن.

جـ - وقوله تعالى : ﴿ ويُخْرَجُ له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ﴾ فيمن بناه لما لم يسّم فاعله ونائب الفاعل إما الجار والمجرور (له) أو الظرف (يوم القيامة).

ء - وقـــراءة عاصـــم " نُجى المؤمنين[1] " فقد أقيم المصدر المقدر (النجاءُ) مقام الفاعل مع وجود المفعول.

وقد تأول ذلك البصريون، وردّوا على الكوفيين بأن الآية الأولى لا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل : ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون، ثم حذف الفـــاعل للعلـــم به، وأضمر الغفران فارتفع واستتر في الفعل، فالنائب المفعول به لا الجار والمجرور، وهذا عند أبي حيان تكلف لا محوج إليه. وإيّاه نختار.

كمـــا تأولوا الآية الثالثة، وردّوا على الكوفيين بأن الذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر، والمفعول متعدًّى إليه بواسطة حرف الجر ، والتقدير " ويخرج له عمله يوم القـــيامة كتابا " وكتابا ينصب على الحال الواقعة موقع مكتوب ، فلذلك لا يجوز أن تقام مقام الفاعل .

وقال البصريون عن الآية الرابعة : إنه سكّن الياء وهي آخر الفعل الماضي، وهـــو من باب الضرورة . والردّ عليهم أن الضرورة بابها الشعر ولا ضرورة في القرآن كما استدل الكوفيون ومن تبعهم بالشعر كقول رؤبة :

لم يُعْن بالعلياء إلا سيّدا ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هُدَى

فقد أقيم الجار والمجرور وهو (بالعلياء) مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو (سيّدا) . والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : " لم يعن بالعلياء إلا سيدٌ " .

---

(١) الأنبياء ٨٨ .

وقول جرير :

ولو ولدتْ قُفيرة جروَ كلبٍ   لسبّ بذلك الجرو الكلابا

فقد ناب الجار والمجرور [بذلك] عن الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) .

وتـــأول ذلك البصريون وقالوا : هو من ضرورة الشعر . والتقدير (ياجرو كلب) أي : لو ولدت قفيرة الكلاب . فالكلاب مفعول به (ولدت) و (ياجرو كلب) نداء معـــترض. وقـــال ابـــن خروف فيمن زعم بأن (جرو كلب) منادى و(الكلاب) منصوب بـــ (ولدت) : قال عنه : بأنه أفسد اللفظ والمعنى .

ومثله قول الآخر : أتيح لي من العدى نذيرا   به وقيتُ الشرَّ مستطيرا

فقـــد أســـند الفعل (أتيح) إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به وهذا جائز عند الكوفييـــن والأخفش ومن معه حيث أنيب عن الفاعل الجار والمجرور وهو قوله _ بذكر) مع وجود المفعول به وهو (قلبه) .

أما الاتجاه الثالث : فصاحبه الأخفش وهو من البصريين ، فإنه يتوسط بين الطرفين الســـابقين فيجيز أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به في حالة ما إذا كان غـــير المفعـــول بـــه مقدمـــا على المفعول به كما في الشواهد السابقة ، أما إذا تقدم المفعول به على غيره فلا يجوز إقامة غير المفعول به نائبا عن الفاعل ويتحتّم إقامة المفعول به وحده .

ويلجأ البصريون إلى تأويل هذه النصوص التي احتج بها الكوفيون والأخفش وأبـــو عبيد القاسم ، وحملها على الضرورات الشعرية ، ومالا يحتاج إلى تأويل أو حمْـــلٍ علـــى الضرورة أولى مما يحتاج ولا سيما أنه قد ثبت له شواهد من القرآن الكريم وقراءاته .

المصادر

- البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٦٥ لابن الأنبارى . تح : د. طه عبد الحميد .
- أوضح المسالك شاهد رقم ٢٢٩ .
- شرح ابن عقيل ١/٤٣٠ .
- شرح الكافية للرضى ١/٨٤ فما بعدها .
- شرح التصريح ١/٢٩١ .
- أوضح المسالك ١/٣٧٩ .
- الهمع ٢/٢٦٥ فما بعدها تح د. عبد العال سالم .
- الدرر اللوامع ١/١٤٤ .
- شرح الأشموني ٢/٦٨ دار إحياء الكتب العربية .
- شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٤ .
- منار السالك ١/٢٥٨ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٦٨ فما بعدها لأبي البقاء العُكْبَري . دار الغرب الإسلامي . بيروت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٧ .
- البحر المحيط ٨/٤٥ .
- الخصائص ١/٣٩٧ .
- شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ لابن مالك . مركز البحث العلمى بمكة المكرمة .
- المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٩٩ لابن عقيل . مركز البحث العلمى بمكة المكرمة .

إشباع فتحة النون من (أنا) في الوصل *

ضـــمير الـــرفع المنفصل (أنا) يتكون من الهمزة والنون المفتوحتين . فإذا وقف عليه أشبعت فتحة النون فيه ، أو اجتلبت له هاء ساكنة فقيل (أنهْ)[1] . وهذه الهاء الساكنة، أو الألف (في رأي القدماء الناتجة عن إشباع فتحة النون لبيان حركة النون في الوقف. يقول العكبري" الاسم الهمزة والنون، وإنما زيدت الألف عليها في الوقف لبيان حركة النون، فإذا وصلته بما بعده حذفت الألف للغنية عنها"[2] وهذا هو رأى البصريين.

وقـــد يـــرد هـــذا الضـــمير في الشعر والألف مثبتة وصلاً. وقد عدّ هذا من ضرورة الشعر. يقول أبو سعيد السيرافي" وربما اضطر الشاعر فيثبتها وهو واصل، قال الشاعر:

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني   حميدٌ قد تذريت السناما

وقال الأعشى:

فكيف أنا وانتحالي القوافِــ   ي بعد المشيب كفى ذاك عارا" [3]

ويقول أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي الفزاز: ومما يجوز للشاعر " إثبات الألــف من (أنا) في الوصل، وحقها أن تسقط في الوصل وتثبت في الوقف؛ وذاك أن الاسم من (أنا) (أَنَ) ، وإنما زيدت الألف للوقف ، فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف مثل قوله :

فكيف أنا وانتحالي القوافِــ   يَ بعد المشيب كفى ذاك عارا

وأنكر هذا قومٌ ، وقالوا : الروايةُ : فكيف يكون انتحالي القوافي"[4] .

---

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ــ الخبير بالمجمع .

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٤٤.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/١٠٨

(٣) شرح السيرافي ١/٢١٥ (مخطوط بدار الكتب).

(٤) ضرائر الشعر : ٨٦.

وقد قال مثل هذا ابن عصفور في ضرائره.[١]

وقـــد اخـــتلف البصريون والكوفيون في هذا الضمير، فالهمزة والنون " هو الاســـم عند البصريين، والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة فهي كالهاء في اغزهْ وارمهْ، وإذا وصلتَ حذفتَها كما تحذف الهاء في الوصل. وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هو الاسم واحتجو لذلك بقول الشاعر:

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميدٌ قد تذريت السناما

ووجه الشاهد أنه أثبت الألف في حال الوصل "[٢] وموقف البصريين يضيّق واسعاً، ويحجـــر مـــباحا ، وقد اضطرهم هذا الموقف إلى إنكار رواية الشعر الذي ورد فيه إثبات الألف وصلا ، أو تغيير الرواية ، والبحث عن مخرج يصطنعونه .

وباللغـــة وقـــراءة القرآن تثبت صحة مذهب الكوفيين ، أما اللغة فإن " إثبات الألـــف وصـــلا ووقفا لغة بنى تميم ، ولغةُ غيرهم حذفُها في الوصل ولا تثبت عند غـــير بنى تميم وصلا إلا في ضرورة الشعر [٣] " على ما بينه أبو حيان في البحر المحـــيط ، ويقـــول الرضى " وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة " [٤] ولعله يعنى بنى تميم أو بعض بنى قيس وربيعة .[٥] .

وأما قراءة القرآن فقد جاء في قراءة قوله تعالى : ﴿ قال أنا أحيى وأميت ﴾ [٦] مـــا يقوله ابن مجاهد : " كلهم قرأ (أنا أحيى) يطرحون الألف التى بعد النون من (أنـــا) إذا وصـــلوا في كل القرآن ، غير نافع ، فإن أبا بكر بن أبى أويس وقالون وورشا روَوْا عنه : (أنا أحيى) بإثبات الألف بعد النون في الوصل إذا لقيتها همزة في كل القرآن مثل قوله (أنا أحيى) إلا في قوله : ﴿ إنْ أنا إلاّ نذيِّر مبين ﴾ [٧]. فإنه

---

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور: ٤٩، ٥٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٣

(٣) البحر المحيط ٢٨٨/٢ .

(٤) شرح الشافية ٢٩٥/٢ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٣٦٥ .

(٦) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٧) الآية ١١٥ من سورة الشعراء .

يحذفها في هذا الموضع مثل سائر القراء . وتابع أصحابه في حذفها عند غير همزة. ولم يختلفوا في حذفها إذا لم تلقها همزة إلاّ في قوله : ﴿ لكنّا هو الله ربي ﴾ [١] ، [٢] وقد أفاض ابن الجزرى في ذكر طرق القراءة في إثبات الألف من (أنا) وحذفها ، وأشار إلى أنّ المدنيَّيْنِ قرآ بإثبات الألف ، وصحح الوجهين عن قالون نصا وأداء[٣].

وفي الاستعمال المعاصر نجد أن الوجهين (إثبات الألف وصلا وحذفها) يترددان معا ، وإن كان يلاحظ أن الإثبات أكثر ، وقد أحصيت ما ورد في بعض دواوين الشعر المعاصر فوجدت أنّ استعمال (أنا) مشبعة الفتحة وصلا ـ أو بتعبير القدماء مثبتة الألف ـ جاء ستًّا وثلاثين مرة في مواضع شتى وسياقات مختلفة ، وهناك استعمالات أخرى جاءت (أنا) فيها بحذف الألف . وإن كنت أرى أن كل استعمال منهما له ما يسوغه في السياق بحيث يمكن تفسيره تفسيرا نصّيا يخدم دلالة النصّ نفسه [٤] .

ومن هنا أقترح إجازة استعمال (أنا) مثبتة الألف وصلاً في الشعر وغيره لورودها بهذه الصورة في قراءة سبعية موثقة ، ولكونها لهجة عربية معترفا بها ، ولا داعي للحكم على هذا الاستعمال بأنه ضرورة .

---

(١) من الآية ٣٨ من سورة الكهف .

(٢) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ١٨٨ .

(٣) النشر في القراءات العشر ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ وانظر الحجة في القراءات لأبي زرعة ١٤٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٢/٢٨٨ والحجة في القراءات السبع ٧٥ ، ٧٦ والكشف عن وجود القراءات السبع ٣٠٦ ، ٣٠٧ والهمع ١/٦٠ .

(٤) انظر ظواهر نحوية في الشعر الحر : دراسة نصية في شعر صلاح عبد الصبور ٩٦ .

المراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ٣٦٥ .
٢- إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١/١٠٨ .
٣- البحر المحيط لأبي حيان ٢/٢٨٨ .
٤- تفسير القرطبي ، الجامع لأحكام البيان ١٠٩٥ (الشعب) .
٥- الحجة في القراءات لأبي زرعة ١٤٢ .
٦- الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ٧٥،٧٦ .
٧- شرح الشافية للرضى ٢/٢٩٥ .
٨- شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٣ .
٩- شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١/٢١٥ (مخطوط بدار الكتب ١٣٧ نحو).
١٠- ضرائر الشعر لأبي عبد الله محمد بن جعفر التميمى الفزاز ٨٦ .
١١- ضرائر الشعر لابن عصفور ٤٩،٥٠ .
١٢- ظواهر نحوية في الشعر الحرّ . د. محمد حماسة عبد اللطيف ٩٦ .
١٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبي طالب ١/٣٠٦ ، ٣٠.
١٤- النشر في القراءات العشر للشاطبى ٢/٢٣٠ ، ٢٣١ .
١٥- همع الهوامع للسيوطى ١/٦٠ .
١٦- معاني القرآن للفراء ٢/١٤٤ .

*

*   *

*   *   *

الدورة الثالثة والستون

١٩٩٦م – ١٩٩٧م

موضوعات الدورة* :

١- أداة العطف بعد التسوية .

٢- جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل .

٣- جمع علم المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث .

٤- حول وقوع الفعل الماضى حالاً من غير قد .

٥- مجيء الحال معرفة .

٦- لا سيما .

٧- زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير .

٨- جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل .

٩- توكيد النكرة .

---

*عرضت هذه الموضوعات على مجلس المجمع في جلسته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ٥ مارس١٩٩٧م ووافق عليها جميعها.

* ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته التاسعة بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢٢م فأقرها جميعها .

الموضوع الأول .

أداة العطف بعد التسوية *

اســتعمال " أم " المتصلة عاطفة له أساليب كثيرة كلها صحيح فصيح فيجوز أن تذكر قبلها كلمة سواء وأن يذكر ما يدل عليها، وأن تذكر قبلها همزة التسوية وألا تذكر ، وأن تذكر قبلها جملة وأن يذكر قبلها مفرد ، وأنه عند عدم ذكر الهمزة يجوز استعمال أم ويجوز استعمال أو ــ

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

الأخذ بما قاله النحاة من وجوب العطف بأم إذا ذكرت همزة التسوية ، وترى جواز العطف بأو أو أم عند عدم ذكر همزة التسوية ، أخذاً بآراء بعض المتقدمين ، وتصحيحاً لما كثر استعماله في عصرنا الحاضر على ألسنة الكتاب والمتحدثين .

---

* رأى الدكتور شوقي ضيف أنه حبذا لو وسّع هذا القرار وأجازت اللجنة " أو " أو " أم " مطلقاً بعد التسوية .

* علــق الدكــتور عبد الرحمن السيد بأن المطرد في الاستعمال القرآني والمراجع اللغوية أنه إذا ذكرت همزة التسوية يعطف بأم . (مؤتمر) .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل *

ذكر النحويون أن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ، كما ذكروا أن الفاعل لا يتقدم على فعله ــ وقد تحكم هذا في تحليل كثير من الجمل الواردة في اللغة ــ وكان ثمة تعسف في ذلك .

ناقشت اللجنة وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

من باب التيسير أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده ، وكذلك الاسم المرفوع بعد أداة التحضيض .

---

* علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأن هذا إعراب والمجمع لا يصدر إعراباً .

* علــق الدكــتور عبد الرحمن السيد بأن الدكتور شوقي ضيف سبق وقدم في مؤتمر الدورة التاسعة والسبعين مذكرة بإلغاء كان من النحو .

* أيّد الدكتور محمد مختار ولد اباه اقتراح اللجنة .(مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث :

جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث *

اخـتلف العلمـاء في جمع الاسم المختوم بتاء التأنيث الذى يأتى علماً لمذكر عـامل مـثل حمـزة ــ وهبيرة ــ وطلحة ــ فعلى حين يرى البصريون أن يجمع بـالألف والتاء كما يجمع العلم المؤنث ، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون ــ ذهب الكوفيون إلى أنه يجمع بالواو والنون كما يجمع العلم المذكر .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز جمع المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث بالواو والنون ، أو بالألف والتاء ، تأصيلا لما ورد من جمع ألفاظ ليس فيها مسوغ واحد من مسوغات جمع المذكر السالم ، وقد جمعت بالواو والنون والألف والتاء .

---

* تساءل الدكتور إبراهيم السامرائى عن مدى الحاجة إلى أن نقول حمزون مثلاً وأيده د. شوقي ضيف في ذلك وكذا الدكتور يوسف عز الدين.

* وذكر الدكتور أمين السيد أن القرار هو جواز وليس فيه التزام .

* علــق الدكــتور محمد حماسة عبد اللطيف أن اللجنة في ذلك تستهدى بما فعله النحاة القدماء من قبل ، عندما كانوا يجيزون أشياء لا تستعمل وكانوا يعللون ذلك بأنه ادخار لوقت الحاجة .(مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه..

الموضوع الرابع :

حول وقوع الفعل الماضي حالاً من غير قد *

للنحويين مذاهب في الجملة الفعلية التى في موضع الحال ــ الجملة الماضوية، وذلك من حيث اقترانها بقد ــ

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

– اعتماداً على الشواهد الكثيرة الواردة في القرآن الكريم وكلام العرب – أنه يجوز وقوع الجملة ذات الفعل الماضي حالاً دون حاجة إلى تقدير (قد) .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

مجيء الحال معرفة *

يؤول جمهور النحاة الحال بنكرة إذا جاءت معرفة ، إذ أنهم يرون أنها تكون نكرة لا معرفة ، ويرى البعض أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ـ كما قال البعض ان الحال إذا تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ـ

تدارست اللجنة تلك الآراء وانتهت إلى القرار التالي :

بالرجوع إلى ما قاله أئمة النحاة نرى أن الحال قد وردت فيما نقل عن العرب نكرة ومعرفة ، وأن أمثلة المعرفة كثيرة ، وأنواع التعريف متعددة ، وهذا يجعلنا نميل إلى أن تعريفها قياسي كتنكيرها وإن كان التنكير أكثر ، ولا حاجة إلى القول بالتأويل عندما تجيء معرفة .

* مع الموضوع بحث للدكتورعبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع السادس :

لا سيما *

قـيل فـي هذا الأسلوب كلام كثير ــ قيل : انه يفيد الاستثناء ، ولا يفيده ــ وقـيل : إن " ما " زائدة لازمة وقيل غير لازمة وقيل : قد تكون اسماً موصولاً وقد تكون عوضاً عما تضاف إليه سى وغير ذلك ــ

ناقشت اللجنة هذا الأسلوب وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

جواز استعمال لا سيما على الأوجه التى كثرت وشاعت في عصرنا وذلك :

(أ) بذكر الواو ولا ، مثل " تعجبني الأخلاق الكريمة ولا سيما الصدق .

(ب) وبحذف الواو وحدها .

(ج) وبحذفها مع لا .

كل ذلك بتشديد الياء أو تخفيفها .

---

* تساءل الدكتور عبد الله الطيب عما إذا كانت الشواهد كثيرة في حذف لا ..

* علق الدكتور أمين السيد أن الذي منع ذلك وحده هو صاحب المصباح المنير .(مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع السابع :

زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير *

مــن صــيغ جمع التكسير الدالة على الكثرة فعالل وما كان على هيئتها نحو مفاعل وفياعل وفواعل فإذا جمع الاسم جمع تكسير على إحدى هذه الصيغ وكان قد حــذف منه شئ عند الجمع فإنه يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف منه أصلاً كان المحذوف أو زائداً ـــ

تدارست اللجنة ذلك واستعرضت الشواهد فيه وانتهت إلى القرار التالى .

ترى اللجنة :

أن جمع التكسير الذي على وزن فعالل وشبهها ، يجوز فيه أن تزاد الياء قبل آخره ، مثل مساجيد (جمع مسجد) ، وما كان منه بياء يجوز فيه حذفها مثل عصافر (جمع عصفور) ، وفي هذا ضرب من التيسير والتوسعة في بنية الكلمة وطرد " للباب على وتيرة واحدة " .

---

* علــق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأن جمع التكسير ليس له قياس في اللغة إنما ينبنى على السماع لذا فينبغى ألا يغــير مســاجد إلى مساجيد لأننا بذلك نقحم أشياء على النحو العربي ووافقه في ذلك الدكتور عبد الكريم خليفة.

* ذكر الدكتور أمين السيد أن الشواهد القرآنية تؤيد هذا القرار ومنها (ولو ألقى معاذيره) . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثامن :

جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل *

اختلف النحاة في جواز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل إذا دلّ على التعليل. فعلى حين ذهب معظمهم إلى عدم جواز ذلك باعتبار أنه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى وأن نائب الفاعل في هذه الحالة هو ضمير المصدر ــ

ذهب البعض إلى جواز إنابته عن الفاعل لأن تقدير سؤال اعتبار ضعيف لا يجب أن يمنع الإنابة عن الفاعل ــ

تدارست اللجنة تلك الآراء وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

أن الجار والمجرور الدال على التعليل يصلح أن ينوب عن الفاعل إذا لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون نائبا عنه .

---

* مع الموضوع للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع التاسع :

توكيد النكرة *

رأى الكوفـيون والأخفـش وابـن مـالك أن تأكـيد الـنكرة تأكيداً معنويا جائـز بشـرط أن يفـيد، ولذلـك شـرطان ــ أن تكـون الـنكرة محدودة ، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول .وذهـب البصـريون إلـى أن توكـيد النكرة غير جائز مطلقاً ــ

تدارست اللجنة تلك الآراء وانتهت إلى القرار التالى :

يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً بشرط إفادته وكون التوكيد بألفاظ الإحاطة والشمول .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

أداة العطف بعد التسوية *

ذكر النحاة أن " أم " تكون متصلة في موضعين :

أولهمــا ــ وهو الذي يعنينا ــ أن تكون مسبوقة بهمزة التسوية الداخلة على جملة ، سواء كانت الجملة التي دخلت عليها الهمزة ، والجملة التي دخلت عليها أم فعليتين ، أم كانـــت الجملـــتان اسميتين ، أم كانتا مختلفتين . وقالوا إن " أم " قد تقع بين مفرد وجملة .

وإنه ليس من الضروري وجود كلمة " سواء " بل يكفي وجود ما يدل عليها. وإن همزة التسوية قد تكون مذكورة في الكلام ، وقد تحذف عند أمن اللبس .

فالجملتان الفعليتان مثل قوله تعالى(١) : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾

والجملتان الاسميتان مثل قول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكا :

ولست أبالى بعد فقدى مالكا   أموتى ناءٍ أم هو الآن واقع

والجملتان المختلفتان مثل قوله تعالى(٢) :﴿ سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾

والواقعة بين مفرد وجملة قول الشاعر :

سواء عليك النَّفْر أم بِتَّ ليلة   بأهل القباب من عُمَير بن عامر

وعدم وجود كلمة " سواء " لوجود ما يدل عليها بيت متمم بن نويرة السابق .

وعدم وجود همزة التسوية في الكلام قراءة : ﴿ سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾ بهمزة واحدة . ومثل قول الشاعر السابق : سواء عليك النفر ...

فإذا كانت همزة التسوية غير موجودة في الكلام ، فإن بعض النحاة يرون جواز العطف بأو ، يقول الرضى(٣) : ولا تجئ بالهمزة قبل " أو " فلا تقول : لا أبالي

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

(١) سورة يس ، آية : ١٠ .

(٢) سورة الأعراف : آية : ١٩٣ .

(٣) الكافية ٢ / ٣٧٧ .

أقمت أو قعدت ، ولا : لأ ضربنه أقام أو قعد ، لأنك إنما جئت بالهمزة مع أم، وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام ، لما فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا ، وليس في الهمزة مع أو معنى التسوية . "

ويقــول الدمامينى نقلا عن السيرافى [١] : فإن قلت : فما وجه العطف بأو ، والتسوية تأباه ، لأنها تقتضي شيئين فصاعدا ، وأو لأحد الشيئين أو الأشياء ؟ قلت: وجهه السيرافى بأن الكلام محمول على معنى المجازاة ، فإذا قلت : سواء عليّ قمت أو قعــدت ، فــتقديره : إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء . وعليه فلا يكون سواء خــبرا مقدما ، ولا مبتدأ كما قيل ، فليس التقدير : قيامك أو قعودك سواء على ، أو ســواء عليّ قيامك أو قعودك . بل سواء خبر مبتدأ محذوف ، أي : الأمران سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر .

ويقول الرضى [٢] : اعلم أن أم على ضربين ، متصلة ومنفصلة ، فالمتصلة تخــتص بــثلاثة أشــياء : أحدهــا تقدم الهمزة إما للاستفهام... أو للتسوية نحو[٣] : ﴿ ســواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم... ﴾ ويقول [٤] : وأما همزة التسوية وأم التســوية فهما اللتان تليان قولهم : سواء ، وقولهم : لا أبالي ومتصرفاته ، نحو قولــك : سواء عليّ أقمت أم قَعدت ، ولا أبالي أقام زيد أم قعد . فعند النحاة قولك : أقمــت أم قعــدت جملــتان فــي تقدير مفردين ، معطوف أحدهما على الآخر بواو العطــف، أي ســواء علــيّ قيامك وقعودك . فقيامك مبتدأ ، وقعودك عطف عليه ، وسواء خبر مقدم . وقد أجاز أبو على أيضاً أن يكون سواء مبتدأ ، وأقمت أم قعدت خــبره ، لكونهمــا في الظاهر فعلين ... والذي يظهر لى أن " سواء " في مثله خبر محــذوف تقديــره : الأمران سواء عليّ ، ثم بين الأمرين بقوله : أقمت أم قعدت ،

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٧٥/٣ .

(٢) الكافية ٣٧٣/٢

(٣) المنافقون ، آية : ٦.

(٤) الكافية ٣٧٥/٢

وهــذا كمــا فــي قولــه تعالى [1] : ﴿ فاصبروا أو لاتصبروا سواء عليكم ﴾ أى : الأمــران سواء ، ... والجملة الاسمية المتقدمة ، أى الأمران سواء ، دالة على جزاء الشــرط ، أي : إن قمت أو قعدت فالأمران سواء علىّ ، ولا شك في تضمين الفعل بعد سواء وما أبالي معنى الشرط . "

ولعل مما يؤيد صحة استعمال أو في هذا الأسلوب ما أورده صاحب الصحاح في مادة " سواء : قال : يقال : سواء علىّ أقمت أو قعدت وما أورده صاحب اللسان فــي المــادة نفسها : وإذا قلت : سواء علىّ احتجت أن تترجم عنه بشيئين ، تقول : سواء سألتنى أو سكتّ عنى ، وسواء أحرمتنى أم أعطيتنى .

ومــن هــذا نــرى أن استعمال " أم " المتصلة عاطفة له أساليب كثيرة كلها صحيح فصيح ، فيجوز أن تذكر قبلها كلمة " سواء " وأن يذكر ما يدل عليها . وأن تذكــر قــبلها همــزة التسوية ، وألا تذكر . وأن تذكر قبلها جملة ، وأن يذكر قبلها مفرد. وأنه عند عدم ذكر الهمزة يجوز استعمال أم ويجوز استعمال أو .

وهذا الأسلوب الذي قبله السيرافى والرضى والدمامينى ، وورد التمثيل له في الصــحاح وفــي اللسان ، أصبح كثير الاستعمال في عصرنا الحاضر ، جاريا على ألسنة المتحدثين وأقلام الكتاب ، وهو من أجل ذلك جدير بالإجازة والقبول .

*

* *

* * *

---

(١) سورة الطور ، آية : ١٦ .

جواز إيلاء أداة الشرط وأداة التحضيض جملة اسمية خبرها فعل *

يقول النحويون : إن أداة الشرط لا يليها إلا فعل ، ويقولون أيضا : إن الفاعل لا يـتقدم على فعله ، وهاتان القاعدتان تحكمتا فى تحليل كثير من الجمل الواردة في اللغة مثل قول القرآن الكريم : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كـلام الله ﴾ [١] وقوله : ﴿ إذا السماءُ انشقّت ﴾ [٢]، فيجعل النحويون الاسم المرفوع الواقـع بعـد أداة الشـرط فاعلا لفعل محذوف وجوبًا ، ويجعلون الفعل الواقع بعده مفسـرا لذلـك الفعـل المحذوف ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم ، والجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب .

وفـي هذا التفسير تعسّف ، ويظهر هذا التعسّف في مثل " هلاّ زيدٌ قام أبوه " حيـث وقع الاسم المرفوع بعد أداة التحضيض " هلاّ " وهي من الأدوات التى قالوا عـنها لا يصـح أن يليها إلا الفعل ، فلما لم يوجد الفعل هنا جعلوه مضمرًا وجوبا ، وفي تفسيره يقولون : هلاّ لا بَس زيدٌ قام أبوه .

وكذلـك يكـون الـتقدير في ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾ و ﴿ إذا السـماء انشقت ﴾ ، إذ يقولون إن التقدير هو : وإن استجارك أحد استجارك ، وإذا انشقت السماء انشقت . إلا أنه لا يُتكلّم به " كما يقول الأشمونى [٣] .

وقـد نشب خلاف بين البصريين والكوفيين حول تفسير الاسم المرفوع الواقع بعـد أداة الشرط ، فقال البصريون إنه فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده من فعل مسند إلى ضميره أو ملابسه .

وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو

---

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ــ الخبير بالمجمع .

(١) التوبة ، الآية : ٦ .

(٢) الانشقاق الآية ١ .

(٣) شرح الأشمونى ١/٥٠ .

قولــك : " إنْ زيدٌ أتاني آته " فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل . ولكــل مــن الفريقيــن حججــه التي تستند إلى نظرية " العامل " لا إلى النصوص اللغوية.[١]

وانفرد أبو الحسن الأخفش برأيه الذي يقول إن هذا الاسم يرتفع بالابتداء وإن كــان ابن الأنباري يقول عنه " وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابــتداء ففاســد ، وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل، ويختص به غيره، ولهذا كــان عــاملا فــيه ، وإذا كان مقتضيا للفعل ، ولا بد منه بطل تقدير الابتداء ، لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ، لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم .

والحــق أن القــول بوجوب إيلاء أداة الشرط والتحضيض فعلا هو من كلام النحويين ، أمّا اللغة فقد ورد فيها كثيرا جدا اسم مرفوع بعد أداة الشرط ، والاحتكام ينبغــي أن يكــون للغة ، وقد ورد في سورة التكوير اثنتا عشرة آية ولى فيها الاسم المــرفوع أداة الشرط " إذا الشمس كورت " إلى قوله " وإذا الجنةُ أزلفت " وورد في ســورة الانفطار أربع آيات " إذا السماء انفطرت " إلى قوله " وإذا القبور بعثرت " ووردت آيتان في سورة الانشقاق وورد مالا يحصى كثرة في الشعر .

ومن التيسير في القواعد أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده وكذلك بعد أداة التحضيض .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري في المسألة الخامسة وثمانين ٦١٥ وما بعدها .

جمع علم المذكر العاقل المختوم بتاء التأنيث *

إذا جعـل الاسم المختوم بتاء التأنيث علما لمذكر عاقل مثل : حمزة وهبيرة وطلحـة ، فقـد اختلف العلماء في جمعه ، فذهب البصريون إلى أنه يجمع بالألف والتاء كما يجمع العلم المؤنث ، ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون .

وذهـب الكوفـيون إلـى أنـه يجوز أن يجمع بالواو والنون كما يجمع العلم المذكر.

كانـت حجة البصريين أن المفرد فيه علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكـير، فلو جمع بهما لأدى ذلك إلى أن يجتمع في اسم واحد علامتان متضادتان، وهذا غير جائز .

واسـتدلوا على صحة رأيهم بأنه لم يسمع عن العرب جمع هذا الاسم ونحوه إلا بالألف والتاء كقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها   بسجستان طلحة الطلحات

وكقولهم في جمع ربعة وصفا لرجل : ربعات .

وقـالوا : إن الأصـل في جمع مسلمة أن يقال : مسلمتات ، ولكنهم قالوا : مسـلمات ، وحذفوا التاء التي كانت في المفرد ، حتى لا يجمعوا بين علامتي تأنيث في اسم واحد ، لأنه محذوف كالثابت ، والتاء التي في الجمع عوض عن التاء التي كانت في المفرد .

أما الكوفيون فقالوا : إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون ، لأنه في التقدير جمع للمجـرد من التاء ، لأن العرب قد تجمع الكلمة على تقدير حذف حرف منها ، مثل قول الشاعر :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم

فكسره على مالا هاء فيه واستدلوا كذلك بالاتفاق على أن الاسم المختوم بألف

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

التأنيث الممدودة أو المقصورة ، إذا سمى به مذكر عاقل يجمع بالواو والنون ، فيقال في : حمراء وحبلى : حمراء ون وحُبْلون ، مع أن ألف التأنيث أشد في التأنيث من التاء ، لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ، ولم تخرج الكلمة من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف في منع الصرف مقام شيئين بخلاف التأنيث بالتاء . وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التأنيث، فانه يجوز ذلك فيما في آخره التاء بطريق الأولى .

وقد حاول البصريون إبطال رأى الكوفيين بأن تقدير حذف التاء في المفرد غير صحيح ، لأنه لو جمع بالواو والنون لم يكن في الكلام ما يدل على أن التاء كانت في المفرد ، وإذا جمع بالألف والتاء ، كانت التاء التي في الجمع عوضا عن التي كانت في المفرد . أما المختوم بألف التأنيث فقد صيغت الكلمة عليها ، وليست في حاجة إلى أن تعوض بعلامة تأنيث في الجمع .

والحق أن هذا كله إيغال في مسالك عقلية لسنا في حاجة إلى أن نمعن فيها، لنختار من بينها .

وأعتقد أننا نستطيع أن نقول : إن اللغة قد حفظت لنا أسماء جمعت بالواو والنون وجمعت بالألف والتاء ، مع أنها لم تستكمل الشروط التي ذكرها النحاة لكي يجمع الاسم جمع مذكر سالما .

فأرْض مؤنثة ، وليست علما ، ولا لعاقل .

وسَنَة فيها مع ما سبق تاء التأنيث ، وكذا عِضَة ، وعِزَة ، وثُبة ، ورِئة ، وفِئة ، ومِئة ، ورِقة ، ولِدة ، وحِشة ، وظُبة ؛ وغيرها ، قد جمعت كلها بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وجرا .

وعلى هذا يكون من الأولى ــ دون أن نضرب في المسالك السابقة ــ أن نقول : إن ما جعل علما لمذكر عاقل من الأسماء المختومة بتاء التأنيث يجوز أن يجمع بالألف والتاء مراعاة للفظه ، وأن يجمع بالواو والنون رفعا ، وبالياء والنون نصبا وجرا ، مراعاة لمعناه ، دون أن نكد أنفسنا في البحث عن مسوغ أو شاهد ،

لأنـــه لـــم يفقد من شروط هذا الجمع إلا الخلو من تاء التأنيث ، مع توافر الشروط الأخرى فيه .

وقد نقل الفراء : علا نون في جمع علانية ، وهو الرجل المشهور .

وقالوا : رجل ربعة ، أى : معتدل القامة ، وجمع على : ربعون .

المراجع

- الإنصاف مسألة ٧٧ .
- شرح التسهيل ١/٧٩ .
- التصريح ١/٧٢ وما بعدها .
- الأشمونى ١/٧٢ وما بعدها .
- الهمع ١/٤٥ .

*

* *

* * *

حول وقوع الفعل الماضي حالاً من غير " قد " *

من الجملة الفعلية التي في موضع الحال – الجملة الماضوية ، ولقد رأينا أن للنحويين فيها مذاهب :

١-ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن الجملة الماضوية المثبتة التي في موضع الحال – لابدّ من اقترانها " بقد " ظاهرة أو مضمرة ، فإن وجدت ظاهرة فبها ونعمت، وإن لم توجد وجب تقديرها، وإضمارها حينئذ واجب عند البصريين . وقد استدلوا بالسماع والقياس .

أولا : السّماع :

(أ) الماضي المقترنة بـ " قد " ظاهرة في موضع الحال .

في القرآن :

١- ﴿ أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ﴾ البقرة / ٧٥ .

٢- ﴿ وإن طلقتموهن من قبل أن تمسّوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ﴾ البقرة / ٢٣٧ .

(ب) ما جاء من غير " قد " وحملوه على إضمارها وجوبا :

في القرآن :

١- ﴿ كلما رُزِقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رُزِقْنا من قبل وأُتُوا به متشابها ﴾ البقرة / ٢٥ ، فقوله : وأتوا به متشابها – في موضع الحال على إضمار " قد " وصاحب الحال ضمير الفاعلين في (قالوا) .

٢- ﴿ وإذ قلنا للملائكة اسجُدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى واستكبر ﴾ البقرة / ٣٤ فقد أعربوا (أبى واستكبر) – على أنه في موضع الحال على إضمار (قد) .

كما يرد على البصريين في الإعراب السابق بأنه غير ملزم لصحة كون الكلام

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى – الخبير بالمجمع .

مستأنفا ، وليس في موضع الحال . وقد ردّ عليهم ابن مالك: بأن الأصل عدم التقدير؛ لأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد ، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه[1] " .

والصحيح : هو ضرورة القياس على ما في القرآن الكريم ، فلا محوج إلى ارتكاب تقدير (قد) ؛ لأن ما في التنزيل من شواهد يردّ مزاعم البصريين في إضمارهم لها .

ثانيا : القياس :

قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا لوجهين :

أحدهما : أن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي ألا يقوم مقامه .

والثاني : أنه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه [الآن] أو [الساعة] نحو : مررت بعليّ يضرب ؛ لأنه يحسن أن يقترن به [الآن أو الساعة] وهذا لا يصلح في الماضي فينبغي ألا يكون حالا .

واحتج الكوفيون على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا من غير (قد) بالسماع والقياس :

أولا : السماع من القرآن

أ- ﴿ وجاءوا أباهم عشاءً يبكون قالوا ... ﴾ يوسف / ١٦ . قالوا : حال من واو الجماعة في (يبكون) شرح التسهيل ٣٧١/٢

ب - ﴿ والذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ... ﴾ آل عمران / ١٦٨ ، والجملة من "وقعدوا" حالية . البحر ٤٢٦/٣ بيروت .

جـ ﴿ وقال الذي نجا منهما وادّكر بعد أُمّة أنا أنبئكم بتأويله ﴾ يوسف / ٤٥ ، والجملة من قوله : وادّكر حالية . البحر ٢٨٤/٦ .

د - ﴿ وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوّا ﴾ النمل / ١٤ ، واستيقنتها - في موضع الحال . البحر ٥٨/٧ ط ١

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٣/٢ تح : د. عبد الرحمن السيد ود. بدوي المختون .

هـــــ - ﴿ فقالوا ربنا باعد بين أسفارنا، وظلموا أنفسهم فجعلناهم أحاديث... ﴾ سبأ / ١٩ وجملة - ظلموا حالية . البحر ٥٣٩/٨

و- ﴿ قـــال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما ادخلوا عليهم الباب ﴾ المائدة/ ٢٣ ، أنعـــم - فـــي موضـــع نصب على الحال من المضمر في (يخافون) . مشكل إعراب القرآن ٢٢٢ مكي بن أبي طالب ، تح : حاتم الضامن.

ز- ﴿ وإن يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات ... ﴾ فاطر/ ٢٥ جـــاءتهم رســـلهم فـــي موضع الحال " التبيان في إعراب القرآن ١٠٧٤/٢ " (العكبري) تح : البجاوي .

ح - ﴿ ودانـــية علـــيهم ظلالها وذُلِّلتْ قطوفها تذليلا ﴾ الإنسان / ١٤ ، وذُلِّلتْ - في موضع الحال . إملاء ما منّ به الرحمن. ٢٧٦/٢ . العكبري

ط - ﴿ قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به ... ﴾ الأحقاف / ١٠ ، وكفرتم به حـــال ، وجـــواب الشـــرط محذوف تقديره : ألستم ظالمين ؟ إملاء ما من به الرحمن ٢٣٤/٢ .

ى - ﴿ وســـارعوا إلـــى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقيـــن ﴾ آل عمران / ١٣٣ ، أعدّت - حال من جنة لأنها وصفت . إملاء منّ به الرحمن ١٤٩/١ للعكبري ، ط. بيروت .

ك - ﴿ قـــال رب أنـــىّ يكون لي غلام وكانت امرأتي عاقرا ﴾ مريم / ٨ . وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٢

ل- ﴿ إلا الذين يصِلُون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاءوكم حَصِرتْ صدورهم ﴾ النساء / ٩٠ . حَصِرَ - فعل ماض ، وهو في موضع الحال، وتقديره " حصرة صـــدورهم" والدلـــيل على صحة هذا التقدير، قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضـــرمي والمفضّل عن عاصم: حصرةً [١] صدورهم ، (إتحاف فضلاء ، البشر ١٩٣) قراءة الضحاك : حصراتٍ صدورهم " وقرأها : جناح بن حبيش

---

(١) مختصر شواذ القراءات ٢٨/١ ابن خالويه

حاصرات . بألفين [١] .

وقــد احتجَّ البصريون بأنه لا حجة للكوفيين في هذا ؛ إذ إن (حصرتْ) صفة لقوم المذكــور فــي أول الآية، أو صفة لقوم مقدر. والمعنى : أو جاءوكم قوما حصرتْ صــدورُهم - فقومًــا نصــب على الحال، وحصرت - صفتهم ، وحذف الموصوف وأبقيتْ صفته _ أو محمولا على الدعاء عليهم، لفظه لفظ الماضي، ومعناه : الدعاء، فلــيس حــالا ، كأنه قال : أو جاءوكم ضيَّق الله صدورهم ، كما تقول : جاء محمد أكرمه الله ، وأحسنَ إليَّ - غفر الله له.[٢]

ومن الشعر:

١- قول امرئ القيس :

له كفل كالدِّعْص لبّده الندى   إلى حارة مثل الغبيط المذأّب [٣]

وجملة : لبَّده الندى في موقع الحال والفعل لماضي من غير (قد) .

٢- وقوله أيضا في وصف فرسه :

دَريرٍ كخذروف الوليد أمَره   تَقَلُّبُ كفيه . بخيطٍ موصل [٤]

وجملة : أمرّه في موقع الحال . ووقع الفعل الماضي حالا من غير (قد) .

٣- وقوله طرفة :

وكرِّى إذا نادى المضاف مُحَنَّباً   كسيدِ الغضا نَبهتهُ المتوردِ[٥]

وجملــة (نَبّهتهُ) في موقع الحال ، ووقع الفعل الماضي حالا من غير (قد) . شرح التسهيل ٢/٣٧١.

---

(١) المرجع السابق

(٢) الإنصاف . المسألة : ٣٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧١ تح : د. عبد الرحمن السيد و.د.بدوى المختون . الدعص : قطعة من الرمل مستديرة . الغبيط : ما يوضع على ظهر البعير لتركب المرأة فيه .

(٤) درير : سريع الدوران : يشبّه فرسه في سرعته . بخذروف الوليد في الدوران : المرجع السابق .

(٥) نــادى = صوّت وطلب النجدة. المضاف = المستغيث . المُحنَّب = الفرس الذي في ذراعه انحناء. السِّيد = الذئب ، وذئب الغضا : أخبث الذئاب . نَبَّهتَهُ : هيجته . المتورِّد : الشديد العطش . شبه الشاعر حصانه بهذا الذئب الشرس الذي ينطلق إلى الماء بسرعة ليشرب . المعلقات السّبع ج١/٦٨تح . د. على الجندي .

٤- وقول الذبياني :

سبقْت الرجال الباهشين[1] إلى العلا كسبْق الجواد اصطاد قبل الطوارد

وجملـــة (اصــطاد) في موقع الحال ، ووقع فيها الفعل الماضي من غير (قد) ، المرجع السابق .

٥- وقول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزّة كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

شرح التسهيل ٢/٣٧٢

فـــ (بلّله القطر) جملة فعلية ماضوية ــ وقعت حالاً من غير أن يقرن الفعل بـــ (قد) فدلّ على جوازه .

والبصـــريون يرون أن (قد) مقدرة قبل الفعل ، والتقدير : قد (بلّله القطِر) ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر .

ثانياً : القياس :

أ- أنـــه لـــو كان الماضي معنى لا يقع حالا إلا وقبله (قد) مقدرة ، لامتنع وقوع المنفى بـــ (لم) حالاً ، ولكان المنفي بـــ (لما) أولي منه بذلك ؛ لأن لم ــ تنفـــي (فعَل) ، ولمّا ــ تنفي (قد فعل) ، وهذا واضح لاريب فيه (شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٣ تح : د. عبد الرحمن السيد ود. بدوي المختون) .

وقـــد جـــاءت الجملة الفعلية المنفية بـــ (لم) حالا كقوله تعالي : ﴿ فانقلبوا بـــنعمة مـــن الله وفضل لم يَمسَهْم سوء ﴾ آل عمران / ١٧٤. وكقوله : ﴿ وردَّ الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا ﴾ الأحزاب / ٢٥ وكقول زهير :

كأن فُتات العِهن في كل منزل نزلْنَ به حَبُّ الفنا لم يُحطَّم[2]

(المرجع السابق ٢/٣٦١) .

---

(١) بهش إلى الشيئ : خف إليه .

(٢) العهن = الصوف . الفنا = عنب الثعلب ، وهو شجر له حبّ أحمر . شبه الشاعر : الصوف الأحمر بحبّ عنب الثعلب قبل حطمه .

ومـــثال المنفـــي بـــ (لمّا) قوله جل شأنه : ﴿ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ... ﴾ البقرة / ٢١٤.

وكقول الشاعر:

بانت قطام ولمّا يحظَ ذومِقة   منها بوصل ولا إنجاز ميعادِ

(المرجع السابق ٣٧٠/٢)

ب ــ إن كــل مـــا جاز أن يكون صفة للنكرة نحو : مررت برجل قاعد ــ جاز أن يكـــون حالا للمعرفة نحو : مررت بالرجل قاعدا . والفعل الماضي يجوز أن يكون صـــفة للـــنكرة نحو: مررت برجل قعد ، فينبغي جواز وقوعه حالا للمعرفة نحو : مررت بالرجل قعد[١] .

ولقد جهد ابن الأنبارى في تضعيف مذهب الكوفيين ، وإن كان مرتكزا على أســـاس متين من القياس والسماع ، والمتتبع لأبي حيان في البحر يجده يرجح مذهب الكوفيين ولا يقدر (قد) مع الماضي حيث يقول :

جـــاء منه مالا يحصى كثرة بغير (قد)[٢]، ويقول أيضا : " ولا يحتاج إلى إضمار (قــد) ؛ لأنـــه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير (قد) فساغ القياس علـــيه[٣] ، وفـــي موطن ثالث يقول : وهو الصحيح ؛ إذ كثر في لسان العرب كثرة توجـــب القياس ، ويبعد فيها التأويل[٤] " كما أكد السيوطى في الهمع مقولة أبي حيان حيـــث يقول : والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون (قد) ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جداً ؛ لأننا إنما نبنى المقاييس العربية على وجـــود الكـــثرة ، وهـــذا مذهـــب الأخفش ، ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين عن الجمهور[٥] " ولعل ما يعزز هذا وروده في القرآن الكريم في ١٦١ موضعا[٦] .

---

(١) الإنصاف مسألة ٣٢ .

(٢) البحر ٣١٧/٣ .

(٣) السابق ٣٥٥/٦ .

(٤) السابق ٤٩٣/٧ وانظر : ارتشاف الضرب ٣٧٠/٢ تح : د. النماس .

(٥) الهمع ٤٩/٤ تح : د. عبد العال سالم .

(٦) التأويل النحوي في القرآن الكريم ٩٤٨/٢ــ د. عبد الفتاح . طــ أولى . الرياض .

والصواب : يؤكد أن ورود ذلك بكثرة في القرآن الكريم ، وفي الكلام شعره ونـــثره ــ يبيح وقوع الفعل الماضي حالا من غير (قد) لفظا أو تقديرا ، وفي ذلك توسعة للقاعدة وتيسير لبعض مسائل النحو .

*

* *

* * *

مجيء الحال معرفة *

يرى جمهور النحاة أن الحال تكون نكرة لا معرفة ، فإن جاءت معرفة أولت بنكرة .

ويرى بعض النحاة أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل .

وقال بعضهم : إذا تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا مثل : عبد الله المحسَن أفضل منه المسيءَ ، لأن التقدير : إذا أحسن .

ولعله من الخير أن نرجع إلى كتب النحو لنعرف وجه الحق في هذا الموضوع .

قال سيبويه ٣٧٢/١: وهذا ما جاء منه بالألف واللام ، وذلك قولك : أرسلها العِراكَ، قال لبيد بن ربيعة :

فأرسلها العراكَ ولم يذدها ... كأنه قال : اعتراكا .

وقال ٣٧٣/١ : وهذا ما جاء منه مضافا إلى معرفة ، وذلك قولك : طلبتَه جَهْدَك ، كأنه قال : اجتهادا ، وكذلك : طلبتَه طاقتك ...

وقال : هذا باب ما جعل من الأسماء مصدرا ... وذلك قولك : مررت به وحدَه ، ومررت بهم وحدَهم ، وبأخويك وحدَهما ، ومررت برجل وحدَه ، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز : مررت بهم ثلاثتهَم ، وأربعتّهم ، وكذلك إلى العشرة .

٣٧٤/١ : وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول ... ومثل خمستهم قول الشماخ :

أتتني سليم قَضَّها بقضيضها   تَمَسح حولي بالبقيع سِبالها

كأنه قال : انقضاضهم ، أي انقضاضا ...

٣٧٥/١ : ... وبعض العرب يجعل قَضَّهم بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه.

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

وقـــال : هـــذا باب ما يجعل من الأسماء مصدرا ، كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو : العراك ، وهو قولك : مررت بهم الجَمَّاءَ الغفير ، والناس فيها الجمّاءَ الغفير ... ويقـــول ٣٩١/١:هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه مفعول به ، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ، ... كأنه قال : كلمته مشافهة ... أى كلمته في هذه الحال ...ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا ، قوله : رجع فلان عَوْدَه على بدئه ، وانثنى فلان عَوْدَه على بدئه .

وقـــال ٣٩٧/١ ــ ٣٩٨ : هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألـــف واللام ... وهو قولك : دخلوا الأولَ فالأول .../٤٠٠ هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور .. ولو كان على إضمار كان لقلت : هـــذا الـــتمرَ أطيب منه البسرَ ، لأن كان قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة ، فليس هو على " كان " ولكنه حال .

ويقـــول المـــبرد ٢٣٦/٣ : الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالا، وذلك قولك : كلمته فاه إلى فيّ ... ويقول ٢٣٧/٣ :

واعلـــم أن مـــن المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة ، وليس بحال ولكـــن دل على موضعه ، وصلح للموافقة فنصب ... وذلك قولك : أرسلها العراكَ ، وفعـــل ذلـــك جهـــدَه وطاقـــتَه .../٢٣٩ : هذا باب الأسماء الموضوعة في مواضع المصـــادر إذا أريـــد بها ذلك ، أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعيـــن ، وذلـــك قولك : مررت بزيد وحدهَ ومررت بأخويك وحدَهما ، ومررت بالقوم خمستَهم ، ومررت بهم ثلاثتَهم ، وأتاه القوم قضَّهم بقضيضهم .

وفـــي شرح التسهيل لابن مالك ٣٢٤/٢ : ومذهب سيبويه في كلمته فاه إلى فـــيّ، أنه نصب الحال ، لأنه واقع موقع مشافها ، ومؤد معناه . ومذهب الكوفيين أن أصـــله : كلمـــته جاعلا فاه إلى فيّ ، ومذهب الأخفش أن أصله : كلمته من فيه إلى فـــيّ. وأولى الثلاثة أولها؛ لأنه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق، على وجه لا

يلــزم مــنه لــبس ، ولا عدم النظير ، وذلك موجود بإجماع /٣٢٥٦ في هذا الباب وغيره ، فوجب الحكم بصحته ...

وأجاز القياس عليه هشام الكوفي ، فيقال على رأيه : ماشيته قدمَه إلى قدمي، وكافحته وجهته إلى وجهي .

وذكر ابن خروف أن الفراء حكى : حاذيته ركبتَه إلى ركبتي ، وجاريته بيـــته إلى بيتي ، وصارعته جبهتَه إلى جبهتي ، بالرفع والنصب ، ولا يُرَد شئ من هذا ، ولكن الاقتصار فيه على السماع أولى .

وفـــي ٣٢٧/٢ : ومـــن وقوع المعرف بالإضافة حالا لتأويله بنكرة قول أهل الحجـــاز : جاء القوم ثلاثتهم ، وأربعتهَم ، والنساء ثلاثَهن وأربعَهن ، إلى عشرتهم وعشـــرهن ، النصـــب عند الحجازيين على تقدير جميعا ، ورفعه التميميون توكيدا على تقدير : جميعهم .

وذكـــر الأخفـــش الأوسط أن من العرب من يقول : جاءوا خمسة عشرهم ، وجئـــن خمـــس عشـــرتهن . وحكـــى ســـيبويه النصب والرفع في : جاءوا قضَّهم بقضيضهم ، ومعناه : جاءوا جميعا .

ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة قول العرب : جاءت الخيل بَدَادِ ، فبداد علم جنس وقع حالا لتأويله بنكرة ، كأنهم قالوا : جاءت الخيل متبددة .

وفي كافية ابن الحاجب وشرحها للرضى ٢٠٧/١ :

ومـــنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض أصحاب أمير المؤمنين على رضى الله عنه في بعض أيام صفين :

فما بالناس أمس أسدَ العرين وما بالنا اليوم شاءَ النجف

وفي الأشموني ٢/ ١٣٣ : وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأوي، فأجـــازوا : جـــاء زيد الراكبَ . وفصل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشـــرط صـــح تعـــريفها لفظا نحو : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسئَ ، فالمحسن والمسيء حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط ، إذ التقدير : عبد

الله إذا أحســن أفضــل منه إذا أساء ، فإن لم يتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيــئهما بلفظ المعرفة ، فلا يجوز : جاء زيد الراكبَ ، إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب .

وفي العينى ٣/٥٣٥ :

فإن تك فاتتك السماءُ فإننــي بأرفع ما رفع ما حولى من الأرض أطولا

أخا الحرب لبَّاسا إليها جِلالَها وليــس بــولاَّج الخوالــف أعقــلا

قائلــه هــو القــلاخ بن حزن بن جناب ، أخا الحرب : كلام إضافي منصوب على الحال، وأراد بقوله : أخا الحرب ، مؤاخى الحرب ، وهو كناية عن ملازمته الحرب وأنه لا يفارقها . "

أمــا الجمهــور فــيرى التزام تنكيرها لأن الغالب كونها مشتقة ، وصاحبها معرفة، فإذا كانا منصوبين فقد يتوهم أنها نعت له .

وبالــرجوع إلــى ما قاله أئمة النحاة نرى أنها قد وردت فيما نقل عن العرب نكــرة ومعرفة ، وأن أمثلة المعرف كثيرة ، وأنواع التعريف متعددة ، وهذا يجعلنا نمــيل إلى أن تعريفها قياسي كتنكيرها وإن كان التنكير أكثر ، ولا حاجة إلى القول بالتأويل عندما تجئ معرفة .

*

* *

* * *

لا سيّما *

يقول سيبويه[١] ــ عند الكلام على " كأيِّنْ " : قال عز وجل [٢] : ﴿ وكأيِّنْ من قرية ﴾ ، وقال عمرو بن شأس [٣] :

وكائنْ رددنا عنكم من مُدَجَّج   يجئ أمام الألف يرْدِى مُقَنّعا

فإنمــا ألزموها " من " لأنها توكيد ، فجعلت كأنها شئ يتم به الكلام، وصار كالمثل. ومثل ذلك : ولا سيَّما زيدٍ ، فرب توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة .

ويقول[٤] : وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب : ولا سِيمّا زيدٍ ، فزعم أنــه مــثل قولــك : ولا مثل ما زيد ، و " ما " لغو . وقال : وقال : ولا سِيّما زيدٌ كقولــك : دَعْ مــا زيــدٌ ، وكقوله[٥] : ﴿ مثلا ما بعوضةٌ ﴾ فسى في هذا الموضع بمــنزلة مــثل ، فمن ثم عملت فيه لا ، كما تعمل رُبَّ في مثل ، وذلك قولك : رب مثلِ زيد ، وقال أبو محجن الثقفي :

يارب مثلِك في النساء غريرةٍ   بيضاءَ قد متَّعْتُها بطلاق

ويقول ابن يعيش في شرحة لمفصل الزمخشرى[٦] : لا سيما كله يستثنى بها، ويقع بعدها المرفوع والمخفوض ، فمن خفض جعل " ما " زائدة مؤكدة ، وخفض ما بعدهــا بإضافة السِّى إليه ، كأنه قال : ولا سى زيدٍ ، أي : ولا مثل زيد. ومن رفع جعــل " مــا " بمعنى الذي ، ورفع ما بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف ... والسى منصوب بلا ، وليس بمبنى ، لأنه مضاف إلى ما بعده ، ولا يبنى ما هو مضاف ...

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

(١) الكتاب ١٧٠/٢ .

(٢) الحج ٤٨ ، والطلاق ٨ .

(٣) يردى : يمشى متبخترا .

(٤) الكتاب ٢٨٦/٢ .

(٥) البقرة .

(٦) ٨٥/٢ .

ولا يستثنى بسيما إلا ومعه جحد ، لو قلت : جاءني القوم سيما زيد لم يجز حتى تأتى بلا ، ولا يستثنى بلا سيما إلا فيما يراد تعظيمه .

ويقول الرضى في شرح كافية ابن الحاجب [١] : واعلم أن الواو التي تدخل على لا سيما في بعض المواضع كقوله : ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية ... إذ هي ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ، والسِّى بمعنى المثل ، فمعنى : جاءني القوم ولا سيما زيد ، أي : ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني : أي : هو كان أخص بي ، وأشد إخلاصا في المجيء ، وخبر " لا " محذوف . وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها ، فقيل : سيّما بحذف لا ، ولا سِيمَا بتخفيف الياء مع وجود " لا " وحذفها . وقد يحذف ما بعد لا سيما ، على جعله بمعنى خصوصا ، فيكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق ، وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو : أيها الرجل ، من باب النداء إلى باب الاختصاص ، لجامع بينهما معنوي .

ويقول ابن مالك[٢] : ومن النحويين من جعل " لا سيما " من أدوات الاستثناء، وذلك عندي غير صحيح ، لأن أصل أدوات الاستثناء هو إلا ، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته ، وما لم يكن كذلك فليس منهما ... ولا سيما بخلاف ذلك فلا يعد من أدواته، بل هو مضاد لها، فإن الذي يلي لا سيما داخل فيما قبله، ومشهود بأنه أحق بذلك من غيره ، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول امرئ القيس :

ألا رُبّ يوم صالحٍ لك منهما ولا سيّما يوم بدارة جُلْجُل

فلا تردد في أن مراده دخول يوم " دارة جلجل " فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح ، وأن له مزية ، وهذا ضد المستفاد بإلا .

---

(١) شرح الكافية ٢٤٩/١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٨/٢ وما بعدها .

وإذا ثبت هذا فلتعلم أن " لا " من لا سيما هي العاملة عمل إن ، وسِيّ اسمها ، وهو نكرة ، وإن أضيف إلى معرفة ، لأنه كمثل معنى وحكما ، و " ما " بعده زائدة إن جُـرّ مـا يلـيها . وبمعنى الذي إن رُفِع ، وهو حين يرفع خبر مبتدأ محذوف ، والمبـتدأ أو خـبره صلة ما ... ويجوز أن تجعل " ما " عوضا عن المضاف إليه ، ويوما منصوب على التمييز ... وأشار إلى هذا الوجه الفارسى ، واستحسنه أبو على الشلوبين ...

ويجـوز أن يجعل " يوما " من البيت المذكور منصوبا على الظرف ، ويكون صـلة لما ، وبدارة جلجل صفة (ليوما) أو متعلقا به لما فيه من معنى الاستقرار . ويجوز أن يجعل بدارة جلجل صلة ما ، ويوما منصوبا لما فيه من معنى الاستقرار، فـإن " مـا " المذكورة قد توصل بظرف كقولك : يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعـبة ، والتهجد ولا سيما قربَ الصبح . وقد توصل بجملة فعلية كقولك : يعجبني كلامك لا سيما تَعِظُ به ، فمن الأول قول الشاعر :

يسر الكريمَ الحمدُ . لاسيمّا لَدَى شهادةِ من خَيره يتقلّب

ومن الثاني قوله :

فقِ الناس في الحمد لا سيّما يُنيلُك من ذي الجلال الرضا

وقد تخفف " لا سيمًا " كقول الشاعر :

فِهْ بالعُقود وبالأيْمان لا سيَما عَقْدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَب

وقد يقال : لا سوَاما ، بمعنى : لا سيّما .

وقـد ذكر السيوطى معظم هذا الذي قيل[1] ، ومما قاله : وما زائدة ، وزيادة مـا بين المضافين مسموعة ، ويجوز حذفها نحو : لا سى زيد ، نص عليه سيبويه، وزعـم ابن هشام الخضراوى أنها زائدة لازمة لا تحذف ، وليس كما قال . ... وقيل إن " مـا " حـرف كاف لسىّ عن الإضافة ، والمنصوب تمييز ، مثل قولهم : على الـتمرة مثلها زبدا ... ومن أحكام لا سيما أنه لا يجئ بعدها الجملة بالواو . وقال أبو

---

(١) الهمع ٢٣٤/١ وما بعدها .

حيان : ولحن من المصنفين من قال : لا سيما والأمر كذا ... وقد سمع تخفيف الياء مــن لا سيما ، حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون ، ومنعه ابن عصفور ، حذرا مــن بقــاء الاســم المعرب على حرفين ... ولا يحذف " لا " من " لا سيما " لأنه لم يسمع إلا في كلام المولدين كقوله : سيما مَن حالت الأجْراس من دون مناه .

وذكر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو ، وجوز غيره حذفها .

وقال الصبان[1] : ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم ، أي : اختصاصا فيكون معــنى لا ســيما راكبا ، يختص بزيادة محبتى راكبا ، فقول المصنفين : ولا سيما والأمــر كذا تركيب عربي ، خلافا للمرادى . قال الدمامينى : ونظير جعل لا سيما الذي بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سِيّ على كونه اســم " لا " التبرئة ، نقل : أيها الرجل ، من النداء إلى الاختصاص ، مع بقائه على حالته في النداء من ضم أي ورفع الرجل .

وفــي خزانة الأدب[2] ذكر البغدادي كثيرا مما سبق ، ومما جاء فيها : وأما من نصب فقد تكلفوا لتوجيهه ... وقال الفارسي : ما حرف كاف لسيّ عن الإضافة ، فأشــبهت الإضــافة فــي : علــى التمرة مثلها زبدا ، ففتحتها على هذا بناء . وقيل منصــوب بإضمار فعل ، أي : أعنى يوما ... وإنما أدخل الواو نظرا إلى المعنى أنه مقدر بجملة أي : وأخص هذا اليوم ... وقد جعلها الشارح واو الاعتراض ... ثم ذكر أن قولهــم : ولا ســيما قــد تحــذف واوها وقد تخفف ياؤها . لكن قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قوله :

ولا سيما يوم بدارة جلجل   فهو مخطئ.

ثــم قــال : تتمة : في شرح التسهيل : قد يقع بعد ما ظرف ... وقد تقع جملة فعلية ... والغالب وصلها بالاسمية .

---

(1) حاشية الصبان على الأشمونى ١٢٩/٢ .

(٢) جــ٢ صــ٦٣ وما بعدها . ويراجع كذلك : شرح أبيات مغنى اللبيب لعبد القادر الجرجانى ٢١٦/٣ ـ ٢١٩ ، والدرر ١٩٩/١ .

ومما سبق نرى أن هذا الأسلوب قيل فيه كلام كثير ، فقد قيل : إنه يفيد الاستثناء . ولا يفيده .

وإن من استعمله على خلاف ما جاء في بيت امرئ القيس مخطئ .

ولإن " ما " زائدة لازمة . وقيل غير لازمة . وقد تكون اسما موصولا ، وقد تكون عوضا عما تضاف إليه سي . وقيل حرف كاف لسى عن الإضافة وقيل لا يستعمل سى إلا ومعه جحد ، وقيل يجوز حذف لا .

وقيل إن الياء قد تكون مشددة ، وقد تخفف مع وجود لا وحذفها .

وقيل إن ما بعدها قد يكون ظرفا ، وقد يكون جملة فعلية ، وقد يكون جملة اسمية . وقيل إنه لا يجئ بعدها الجملة بالواو ، وقيل يجوز .

وأولى هذه الأساليب بالاختيار في رأيي : تعجبني الأخلاق الكريمة لا سيما الصدق.

: تعجبني الأخلاق الكريمة سيما الصدق.

بذكر " لا " وحذفها ، وبتشديد الياء وتَخفيفها .

*

* *

* * *

زيادة الياء أو حذفها في جمع التكسير *

مـــن صيغ جمع التكسير الدالة على الكثرة : فعالل ، وما كان على هيئتها أو عدتها نحو : مفاعل ، وفياعل ، وفواعل .

فإذا جمع الاسم جمع تكسير على إحدى هذه الصيغ ، وكان قد حذف منه شئ عـــند الجمع فإنه يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف منه أصلا كان المحذوف أو زائـــدا ، فمـــثال مـــا حـــذف مـــنه أصل : سفرجل ، نقول في جمعها : سفارج وسفاريج، ومثال ما حذف منه زائد : منطلق ، نقول في جمعها : مطالق ومطاليق .

وقـــد أجاز الكوفيون أن تزاد هذه الياء في كل ما شابه (مفاعل) وأن تحذف من كل ما شابه مفاعيل ، فيجيزون في جمع جعفر : جعافر وجعافير ، كما يجيزون في جمع عصفور : عصافر وعصافير .

وهـــذا عندهم جائز في الكلام . ويستشهدون على الأول بقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾ (١) وعلى الثاني بقوله تعالى : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ (٢)

ووجـــه الاستشهاد أن المفاتح جمع مفتاح ، وقد حذفت المدة منها في الجمع ، وأن المعاذير جمع معذرة ، وقد زيدت الياء قبل آخرها .

والبصـــريون لا يجـــيزون هـــذا إلا للضرورة ، وتأولوا الشاهدين ، وقالوا : إن المعاذيـــر جمـــع معـــذار ، والـــياء التـــي قـــبل آخره منقلبة عن هذه الألف . وقـــالوا : إن المفـــاتح جمع مفتح، وليس جمع مفتاح، فليس في المفرد ما يدعو إلى وجـــود الـــياء. وقد تعرض لهذه المسألة كثير من المتقدمين : ففي كتاب سيبويه في باب ما يحتمل الشعر جاء قوله(٣) : وربما مدوا مثل مساجد ومنابر ، فيقولون :

---

* بحث للدكتور أمين السيد ـــ عضو المجمع .

(١) سورة الأنعام آية رقم : ٥٩ .

(٢) سورة القيامة آية رقم : ١٥ .

(٣) جـــ١ : ١٠ .

مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحدة في الكلام ،
كما قال الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نفى الدراهيم تنقاد الصيارف

ويشـــرح السيرافى هذا فيقول[١]: قد تزيد العرب في الشعر ياء في الجمع فيما ليس حكمـــه أن يجمع بالياء نحو قولهم : مسجد ومساجيد ... ثم يعلق عل بيت الفرزدق بقـــوله : وإنما الوجه في الكـــلام " الدراهم والصيارف " وإنما زاد الياء ها هنا لأن دخولهـــا في الجمع في غير الضرورة على وجهين : أحدهما أن يكون الاسم الواحد علـــى خمســـة أحـــرف ورابعه حرف زائد من حروف المد واللين فنقلبه في الجمع كقولهـــم : صـــندوق وصناديق ... والوجه الثاني أن يكون الاسم الواحد على خمسة أحـــرف أو أكثر وليس رابعه حرفا من حروف المد واللين فيحذف الواحد حتى يبقى الاســـم علـــى أربعـــة أحرف ، ثم يجمع ، فإذا جمع فأنت مخير بين التعويض من المحـــذوف وبين تركه ، فمن ذلك إذا جمعت (فرزدق) ... فإذا اضطر الشاعر زاد هذه الياء التي تزاد للتعويض في غير التعويض لأنهما جميعا في أصلهما ياء فيكون من الضرورة بمنزلة التعويض .

ثـــم يتحدث صاحب الإنصاف في مسألة إعراب الأسماء الستة ويذكر اختيار الكوفيين بأن إعرابها بالحركات ، والحروف إشباع ، ثم يذكر قولهم : وقد جاء ذلك كثـــيرا في استعمالهم ، ويذكر عدة شواهد ، ومنها قول الفرزدق السابق ، والياء في الجمع عندهم إشباع جائز .

فـــي الهمع[٢] شرح السيوطى هذه المسألة " ثم قال : وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار .

واســـتدلوا بقولـــه تعالى : ﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾ والأصل : مفاتيح ، لأنه جمع مفتاح وبقوله تعالى : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ ، لأنه جمع معذرة ...

---

(١) كتاب ما يحتمل الشعر من الضرورة تحقيق القوزى : ٨٠ .

(٢) ٢:١٨٢ .

ووافـــق ابن مالك الكوفيين فأجاز في سربال وعصفور : سرابل وعصافر .
وفي درهم وصيرف : دراهيم وصياريف .

وكذلك فعل الأشمونى ، ثم قال :[١]

أجـــاز الكوفـــيون زيـــادة الياء في مماثل (مفاعل) وحذفها من مماثل (مفاعيل) فيجيزون في : جعافر ـــ جعافير ، وفي عصافير ـــ عصافر .

وهـــذا عـــندهم جائز في الكلام ، وجعلوا من الأول : ﴿ ولو ألقى معاذيره ﴾ ومن الثاني : ﴿ وعنده مفاتيح الغيب ﴾ .

ووافقهـــم (ابن مالك) في التسهيل في جواز الأمرين ، واستثنى (فواعل) فلا يقال فيه (فواعيل) إلا شذوذا ، كقوله :

سوابيغ بيض لايخرقها النبل

ومذهـــب البصـــريين أن زيـــادة الـــياء في مثل (مفاعل) وحذفها في مثل (مفاعيل) لا يجوز إلا للضرورة .

والوجه أن نأخذ برأي الكوفيين ومعهم ابن مالك ، دون أن نستثنى ما استثنى، فـــتطلق القـــاعدة بشقيها : الزيادة فيما لا يستحق الزيادة ، نحو : مساجيد . والحذف فيما لا يجوز إلا الإثبات ، نحو : عصافر .

ولعـــل ابـــن يعـــيش يميل إلى هذا ؛ استنباطا من قوله [٢]:وقالوا : منكر ... والجمـــع : مناكـــير ، وموســـر من ايسر ... عادت الواو إلى الياء في الجمع، نحو: مياسير ، لتحركها وزوال الضمة قبلها ، وقالوا : مطفل ومطافل ، ومشدن ومشادن، وربما قالوا : مطافيل ومشادين ...

وفي جواز هذين الأمرين ضرب من التيسير والتوسعة في بنية الكلمة وطرد للـــباب علـــى وتـــيرة واحـــدة ، فالمفاتيح والمفاتح يصح أن يكون مفردهما المفتاح والمفتح، وكذلك مناكير يصح أن يكون مفردها المنكور أو المنكر.

---

(١) ٤:٩٨ .

(٢) ٥ : ٦٨ ، ٦٩ .

جواز إنابة الجار والمجرور الدال على التعليل عن الفاعل *

اخـــتلف الـــنحاة فـــي جـــواز إنابة الجار والمجرور عن الفاعل إذا دل على التعليل.

فذهـــب معظمهم إلى عدم جواز ذلك بحجة أنه مبنى على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى ، وأن نائب الفاعل في هذه الحاجة هو ضمير المصدر .

وذهب بعضهم إلى جواز إنابته عن الفاعل ، لأن تقدير سؤال اعتبار ضعيف لا ينبغي أن يمنع الإنابة عن الفاعل .

يقول الأشمونى ٢/٤٥: والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال ، كمذ ومنذ ... ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن إذا جاءت للتعليل ، فأما قوله :

يغضي حياء ويغضى من مهابته   فلا يكلم إلا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر ، لا قوله : من مهابته .

قـــال الصـــبان : واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطَّرْف المفهوم التزاما من يغضي ، لأن الإغضاء خاص بالطرف .

وعلـــق على قولهم : ولا دل على تعليل بقواه : لأنه مبنى على سؤال مقدر ، فكأنـــه من جملة أخري ، وبهذا يُعَلَّل منع نيابة المفعول لأجله والحال ... وفي المقام بحث ، وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه ، وإن شاع عندهم ، لأنه كما يجوز أن يقدر : كيف جئت ؟ ولم جئت؟ ... يجـــوز أن يقدر : مَنْ ضربت ؟ في قولك : ضربت زيدا . ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغي جعله سببا لمنع نحو : يقام لإجلال زيد ، ويهتز من اشتياقه ، مما هو كلام مفيد ، فتأمل . "

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

وفي شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي ٣١١/٥ ، عند الكلام على البيت السابق :

وأورده المصنف والمرادى في شرحه على أن نائب الفاعل ضمير المصدر ، وهـو الإغضـاء . قـال ابـن يعيش : ولا يكون " من مهابته " نائب الفاعل ، لأن المفعـول له لا يقوم مقام الفاعل ، لئلا تزول الدلالة على العلة ، فأعرفه ، انتهى . وكذا في إعراب الحماسة لابن جنى أيضا .

قال ابن الحاج في نقد المقرب لابن عصفور : نص أبو الفتح في التنبيه على مشكل " الحماسة " على أن قوله : " من مهابته " ليس نائب الفاعل لأنه مفعول له ، وليس مثل : سير بزيد ، لأن بزيد مفعول في المعنى . وهذا خطأ ، بل كل مجرور يقـوم مقام الفاعل ، فيجوز :ذُهِب مع فلان ، وامْتُلِئ من الماء ، وأُغْضِي من مهابة زيـد ، وسِـير في حال إقامته ، انتهى ، نقله أبو حيان في تذكرته، وله مذاهب قد انفرد بها . "

والحـق أن الحجـة التـي احـتجوا بها لمنع إنابة ما دل على التعليل حجة واهـية، يـبدو فـيها الـتكلف واضحا ، بل إننا نقول : إن إنابة الدال على التعليل أقرب إلى الذهن ، وأسلس في التقدير، وأيسر في تناول المسائل وتخريجها.

*

*　*

*　*　*

توكيد النكرة *

ذهـــب الكوفـــيون والأخفـــش ووافقهم ابن مالك إلى أن تأكيد النكرة تأكيدا(*) معنويا جائز بشرط أن يفيد ، وتتحقق الإفادة من توكيد النكرة إذا اجتمع أمران : الأول : أن تكـــون النكرة محدودة ، أي موضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء . الثاني : أن يكـــون التوكـــيد من ألفاظ الإحاطة والشمول مثل : اعتكفت أسبوعا كلّه ، فإذا لم تكن النكرة محدودة ، أو لم يكن التوكيد بلفظ من ألفاظ العموم لم يجز توكيد النكرة؛ لعـــدم الفـــائدة في التوكيد ، فلا تقول : صمت زمنًا كلّه ؛ لأن النكرة غير محدودة ، ولا تقول : اعتكفت شهراً نفسه ؛ لأن المؤكد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول .

وذهـــب البصريون إلى أن توكيد النكرة غير جائز مطلقا سواء كانت محدودة أو غير محدودة . أما الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم بالفعل والقياس .

أما النقل : فقول عبد الله بن مسلم الهذلي :

١- لكنه شاقه أن قيل ذا رجبُ   ياليت عدة حولٍ كلِّه رجبُ

حيث أكد حولٍ وهي نكرة محدودة بلفظ كلِّه .

وقـــد ردّ المانعون الشاهد وزعموا أن الرواية عندهم : ياليت عدة حولي ... بإضافة حول إلى ياء المتكلم فهو معرفة لا نكرة .

٢- وقول الآخر :

* قد صرّت البكْرة يوما أجمعا *

فأكد يوما ــ بأجمع ، فدل على جوازه .وقد ردّ المانعون بأن ــ يوما ــ ليس بنكرة، والأصـــل (يومي) فقلب كسرة الميم فتحة فانقلبت ياء المتكلم ألفا مثل قوله تعالى : ﴿ يا حسرتا على ما فرطت ... ﴾ وهذا كله من المانعين تمحّل بعيد وغير مستساغ.

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

(*) التوكـــيد المعنوي : هو التابع الذي يرفع احتمال إرادة غير الظاهر ، وله ألفاظ خاصة وهو على قسمين : أحدهما : ما يجئ لرفع توهم مضاف إلى المؤكد وهو لفظان : النفس والعين . والثاني من التوكيد المعنوى : مايجئ لرفع توهم عدم إرادة الشمول مثل : كلا وكلتا وكل وجميع وعامة .

٣- وقول الراجز :

ياليتنى كنت صبيّاً   تحملنى الذّلفاء حولا أكتعا

فأكتعا ـــ توكيد لحول ، والنكرة محدودة .

٤- وقول الآخر

* أوفتْ به حولاً وحوْلا أجمعا *

فأجمعا ـــ توكيد لحول ، والنكرة محدودة .

٥- وقول العرجى :

نلبث حولا كاملا كلَّه   لا نلتقى إلا على منهج

حيث أكد النكرة المحدودة بلفظ (كله) وهو يدل على الشمول والإحاطة .

٦- وقول الآخر :

إذا القَعود[1] كرّ فيها حَفَدا   يوما جديدا كلّه مُطَرَّدا

حيث أكد (يوما) وهو نكرة محدودة بقوله (كلّه) وذلك يدل على أن العرب تستجيز توكيد النكرة المحدودة بألفاظ التوكيد المعارف .

والبصريون المانعون لذلك لا يرونه حجة ؛ لأن الرواية برفع (كلّ) على أن يكون توكيدا للمضمر في (جديد) والمضمرات لا تكون إلا معارف .

وهناك شواهد أخرى تؤكد مذهب الكوفيين أمسكنا عنها خوف الإملال والإطالة [2] .

وحسبنا في نهايتها ما ورد في الحديث عن عائشة رضى الله عنها : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كلَّه إلا رمضان [3] » حيث أكد (شهرا) وهو نكرة محدودة بقوله (كلَّه) .

---

(١) البكر من الإبل حين يركب . (حَفَدَ) خف في العمل وأسرع . واليوم المطَّرد : الطويل .

(٢) ومن ذلك قول شيم بن خويلد : زحَرتَ به ليلة كلها فجئت به مُؤْيدًا خَنْفقيقا

الزحير : إخراج الصوت بأنين ، ويقال للمرأة إذا ولدتْ ولدا : زَحرتْ به . والشطر الثاني : كناية عن أنه جاء به ناقصا مقصرا .

(٣) وفي سنن أبي داود : باب الصوم !! : هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يصوم شهرا كلّه ؟ على الاستفهام .

أمـــا القـــياس : فلأنـــك إذا قلـــت : قعـــدت يوما وقمت ليلة ، فاليوم موقّت يجوز أن تقعـــد فـــي بعضـــه ، واللـــيلة موقـــتة يجوز أن تقوم في بعضها ، فإذا قلت : قعدت يوما كلّه ، وقمت ليلة كلّها ــ صح معنى التوكيد ، ورفع الاحتمال.

أما البصريون فاحتجوا مستدلين بما يلي :

١- أن الـــنكرة شائعة ليست لها عين ثابتة كالمعرفة فينبغي ألا تفتقر إلى تأكيد مالا يعرف لا فائدة فيه .

٢- أن النكرة تدل على الشيوع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون تأكيدا له .

٣- أن ألفـــاظ التوكـــيد المعنوي معارف بذاتها ، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكّـــد فلا تؤكد نكرة . ووجهوا ما ورد من ذلك بأنه يحمل على : البدل أو الشذوذ أو الضـــرورة ، كما اتهموا الشواهد والروايات التي تجيز رأى الكوفيين بالتحريف والصنعة تارة ، أو المجهول القائل تارة أخرى .

ويميل ابن الأنبارى في الإنصاف(١) لرأيهم قائلا " ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التـــي ذكرها الكوفيون صحيحة عن العرب ، وأن الرواية ما ادعوه ــ لما كان فيها حجـــة ؛ وذلـــك لشذوذها وقلّتها في بابها ؛ إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذا مخالفـــا للأصـــول والقياس، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغـــيرها، وأن يُجعـــل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل، لا على التأكيد " .

ولا أجد في الرد على البصريين أبلغ من قول ابن مالك " وإجازته (يشير إلى رأى الكوفيين) أولى بالصواب لصحة السماع بذلك . ولو لم ينقل استعماله عن العرب ــ لكان جديرا بأن يستعمل قياسا ، فكيف واستعماله ثابت (٢)" .

وفي مصدر آخر لابن مالك يقول : ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقـــا ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا ، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لم يفد "

---

(١) ٤٥٦/٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٧٧/٣ تح د. هريدى رحمه الله ورضى عنه . وعبد الرحمن السد .

ثـــم ســـاق أمثلة لذلك ... ثم قال " فتوكيد النكرة إن كان هكذا (أي بشرط الإفادة) حقيق بالجواز " ثم ساق شواهد عدة ختمها بقوله " وأما مالا فائدة فيه : اعتكفت وقتا كلّـــه ، ورأيت شيئا نفسه ، فغير جائز ، فمن حكم بالجواز مطلقا، أو بالمنع مطلقا، فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب[١] " .

والحـــق أن مذهب البصريين في تلك القضية يجنح بهم إلى الغلو والتمحل ــ إذ كانـــت أدلتهم عقلية فحسب، وهذا يخرجهم عن حدود الإنصاف، على أن الشواهد الـــتى اســـتدل بها الكوفيون عقلا ونقلا ــ كثيرة ــ وهى تكفى لإثبات رأيهم ، القائم على احترام المسموع من العرب ما دام قد ثبت وورد ، ولنا أن نقيم القواعد السليمة عليه ، من غير حرج أو كلفة، وفي ذلك من التيسير ما فيه.

المصادر

- الإنصاف ٤٥١/٢ لابن الأنبارى .
- شرح ابن عقيل ١٦٦/٢ .
- الهمع ١٢٤/٢ نشره النعسانى .
- ارتشاف الضرب ٦١٢/٢ لأبي حيان تح : د. النماس .
- شرح الرضى على الكافية ٣١٠/١ .
- أوضح المسالك لابن هشام رقم ٤٠٢ .
- شرح شذور الذهب لابن هشام رقم ٢٢٨ .
- شرح المفصل ٤٤/٣ .
- الأشمونى ٧٦/٣فما بعدها . دار إحياء الكتب .
- شرح التصريح ١٥٦/٢ فما بعدها . بولاق .
- الدرر اللوامع ١٥٦/٢ الشنقيطى .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/٣، فما بعدها . تح الدكتور زين محمد بدوى المختون .

الدورة الرابعة والستون

١٩٩٧م – ١٩٩٨م



موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : صيغتا التعجب .

الموضوع الثاني : أفعل التفضيل دلالا ته واستعمالاته .

الموضوع الثالث : تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً .

الموضوع الرابع : حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس .

الموضوع الخامس : قد مع المضارع لا تفيد التقليل وحده .

الموضوع السادس : من الجارة يجوز أن تأتى لابتداء الغاية في الزمان .

الموضوع السابع : دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي .

الموضوع الثامن : جواز حذف الفاء في جواب الشرط .[١]

الموضوع التاسع : جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه .[٢]

الموضوع العاشر : جواز زيادة الواو .[٣]

---

* عرضـــت هذه الأعمال على مجلس المجمع بتاريخ ١٩٩٨/٢/٢٣م ووافق المجلس عليها ورأى عرضها على مؤتمر المجمع كأبحاث لأخذ الرأي فيها ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته ١٢ المنعقدة بتاريخ ١٧/٣/ ١٩٩٨م وفـــي خـــتام جلسة المؤتمر تقدم الدكتور الخياط بالشكر إلى اللجنة على مابذلت من جهد ــ وأن على السادة الأعضاء أن يروا رأيهم فيها فيما بعد .

(١) مؤجل من الدورة ٦١ وعرض في د/٦٢ ثم أجل للعرض في هذه الدورة .

(٢) مؤجل من الدورة ٦٢ .

(٣) مؤجل من الدورة ٦١ وعرض في د/٦٢ ثم أجل لهذه الدورة .

الموضوع الأول :

صيغتا التعجب .*

صـــيغتا التعجـــب ــ ما أفعلَهُ وأفْعِلْ به ــ من الصيغ التى دار حولها خلاف كثـــير بيـــن النحاة، فتعددت آراؤهم بشأنها وكان في بعضها تكلف ، تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أ ــ إعراب الصيغة الأولى على أن ما التعجبية مبتدأ والجملة التي بعدها جملة فعلية خبر عنها .

ب ــ إعراب الصيغة الثانية على أن أفعل فعل أمر في لفظه ومعناه للتعجب ، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب .

---

* رأى الدكـــتور محمـــد نائل أن مضمون صيغة ما أجمله مثلاً ــ يعنى " هو جميل " فهو إذن تعجب في معنى الخبر وتطبق عليه قواعد الخبر اعتماداً على المعنى لا على اللفظ .

* وعلـــق الدكـــتور عبد الرحمن السيد قائلاً بأن اللجنة نظرت إلى الأسهل والأيسر وأنها بسَّطت الصيغة الثانية وجعلتها تسير وفق الأساليب العربية .

* ورأى الدكـــتور هيثم الخياط أن اللجنة لم تجتهد في إخراج هذه القواعد عن أصولها وإنما اختارت تارة رأى الكوفيين وتارة رأى البصريين وأنها لم تأت بجديد .

* علق د. عبد الرحمن السيد بأن اللجنة تحاول أن تختار الرأى الأقرب إلى تأدية المعنى الواضح وأنها لا تضع نحواً جديداً . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

أفعل التفضيل دلالاته واستعمالاته *

فـــي ضوء إرادة المفاضلة أو عدم إرادتها تكون صورة أفعل التفضيل ، فإذا أريدت المفاضلة وكان مجرداً من أل والإضافة وجب أن يكون مفرداً مذكراً ، وكذا إذا كـــان مضـــافاً إلى نكرة ، وإذا أضيف إلى معرفة جاز فيه الوجهان السابقان ــ المطابقة وعدمها ــ ناقشت اللجنة هذا وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

أن أفعل التفضيل يجب أن يطابق ما هو له إذا كان بأل ، ويجب إفراده وتذكيره إذا كان مجرداً من أل والإضافة ، أو كان مضافاً إلى نكرة ، ويجوز فيه المطابقة في غير ذلك، فإن لم يقصد به التفضيل جاز مراعاة المعنى المقصود ، وجاز الإفراد والتذكير .

---

* علــق الدكتور هيثم الخياط قائلاً بأن رأى اللجنة هو أن تطلق إضافة أل إلى أسماء العلم جميعاً ــ وألا تكون سماعية ــ وهذا رأى مقبول .(مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث :

تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً *

اخـــتلف الـــنحاة في تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً على حين ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر وجـــوّزوا تقديمهـــا مـــع المضمر، ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً متصرفاً مع الاسم الظاهر والمضمر .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

جواز تقديم الحال على صاحبها إذا كان اسماً ظاهراً .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بعنوان : تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسمٌ ظاهرٌ .

الموضوع الرابع :

حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس *

يجوز حذف حرف النداء ـــ يا ـــ في الكلام العربي الفصيح، وقد اختلف في جـــواز حـــذف حـــرف الـــنداء، إذا كان المنادى اسم جنس معيناً ويقصد به النكرة المقصودة، وإذا كان المنادى اسم إشارة .

استعرضت اللجنة الشواهد في ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجنس .

---

* علـــق الدكتور أحمد علم الدين الجندى بأنه استثمر قول القدماء في حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس في الشواهد القديمه ، في الأسلوب المعاصر الذي نتكلم به .

* وعلـــق الدكـــتور الخياط قائلاً بأن اللجنة اختارت رأى الكوفيين وهو الرأى الصواب في نظره ـــ فيما يتعلق بجواز حذف ياء النداء ، لأن هذا يقرّب نحو القدماء من حديثنا اليوم .

* رأى د. عـــبد الله الطيـــب ود. الخياط حذف بيت ذى الرمة من البحث ووافقهم الدكتور أحمد علم الدين على ذلك.(مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

" قد " مع المضارع لا تفيد التقليل وحده *

مـــن استعراض الشواهد تبين للجنة أن استعمال قد مع الفعل المضارع يمكن أن يكـــون للتقليل ، ويمكن أن يكون للتكثير ، ويمكن أن يكون كذلك للتحقيق ــ وأنه لا فضل لأحد الاستعمالات على غيره .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن قد مع الفعل المضارع لا تفيد التقليل وحده .

---

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه

الموضوع السادس :

مِنْ الجارة يجوز أن تأتى لابتداء الغاية في الزمان *

" مِـــنْ " الجارة تأتى لمعانٍ كثيرة ، للغاية المكانية وفي ذلك اتفق البصريون والكوفيون، واتفاق الغاية الزمانية وهذا هو مذهب الكوفيين والأخفش —

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

أنه يجوز أن تأتي من الجارة لابتداء الغاية من الزمان كما تأتي لابتداء الغاية في المكان .

---

* علـــق الدكتور أحمد علم الدين قائلاً بأن اللجنة أخذت برأى الكوفيين إثراء للغة لما أثر عن العرب من منثور ومنظوم ، وما يشير إليه المعنى من أيسر طريق وأقربه دون تكلف أو مبالغة . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الموضوع السابع :

دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسي *

دخـــول أل الـــزائدة للمـــح الأصل ـــ قياسيٌّ ـــ لكن النحاة رأوا ، أن دخول (أل) للمح الأصل ـــ بمعنى أن الأصل كان نكرة لذا فهو صالح لدخول أل عليه ـــ لكنه سماعيٌّ ـــ

تدارســـت اللجـــنة ذلـــك وجاءت بأمثلة كثيرة تجعل من دخول (أل) للمح الأصل قياسيّاً وليس سماعيّاً .

وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

أن دخول أل الزائدة للمح الأصل قياسىٌّ .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه

الموضوع الثامن :

جواز حذف الفاء في جواب الشرط *

* انظر القرار في الدورة الثانية والستين والبحث مرفق به .

الموضوع التاسع :

جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه *

* انظر القرار في الدورة الثانية والستين والبحث مرفق به .

الموضوع العاشر :

جواز زيادة الواو *

*

* *

* * *

* انظر القرار في الدورة الثانية والستين والبحث مرفق به .

صيغتا التعجب *

كانـــت صـــيغتا التعجـــب ــ ما أفعَلَهُ وأَفْعِلْ به ــ من الصيغ التي كثر فيها خـــلاف الـــنحاة ، وتعـــددت آراءوهم ، وظهر في بعضها التكلف والصنعة ، وإليك بعض ما قالوا :

فـــي الصـــيغة الأولى ــ ما أَفْعَلَه ــ اتفق النحاة على أن ــ ما ــ اسم مبتدأ واجـــب التقديم ، لأنها في كلام جرى مجرى المثل ، فلزم طريقة واحدة . ثم اختلفوا بعد ذلك :

فقـــال ســـيبويه وجمهور البصريين : إنها نكرة تامة بمعنى شئ، وابتدئ بها لتضـــمنها معنى التعجب المناسب له قصد الإبهام، والجملة الفعلية التي بعدها خبر، فهي في موضع رفع، والمعنى : شئ حَسَّن محمدا، أي جعله حسنا .

وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية، والجملة التي بعدها هي الخبر.

وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعني الذي، والجملة التي بعدها صلة، فلا موضـــع لهـــا، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير: الذي حَسّن محمدا شئ عظيم . أو نكـــرة ناقصة ، والجملة التي بعدها صفة لها، فموضعها رفع، والخبر كذلك محذوف وجوبا، والتقدير : شئ حَسّن محمدا شئ عظيم .

كذلك اختلفوا في ــ أَفْعَل ــ :

فقـــال البصريون والكسائى وهشام من الكوفيين : هو فعل ماض، للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، مثل : ما أفقرني إلى رحمة الله، والفتحة التي في آخره فتحة بناء، كالفتحة التي في آخر الأفعال الماضية، وما بعده مفعول به .

وقال بقية الكوفيين هو اسم لمجيئه مصغرا في قول العَرْجى :

ياما أُمَيْلح غزلانا شَدَنّ لنا   من هؤليائكن الضال والسَّمرُ

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

والفــتحة التي في آخره فتحة إعراب لا فتحة بناء، كالفتحة التي في عندكَ وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ في المعني ، تقتضي عندهم نصبه، فالناصب له أمر معنوي هو المخالفــة، وهي عدم صلاحية الخبر للحمل على المبتدأ حقيقة أو حكما، وأفعل إنما هــو وصف في المعنى للمعمول الذي بعده لا لضمير ما، فأحسن عندهم معناه فائق فــي الحسن، وليــس معناه جعل محمدا حسنا .

بخــلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى مثل : الله ربُّنا، أو مشبها به مثل قوله تعالى [١] : ﴿ وأزواجه أمهاتُهم ﴾ فإنه يرتفع ارتفاعه .

ومــا بعــد ــ أفعل ــ منصوب على أنه مشبه بالمفعول به ، لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة .

وقــد رُد هذا الرأي بأن التصغير في أفعل ــ شاذ، على أنه لم يسمع إلا في أملح وأحسن ، ووجة تصغيره أنه أشبه الأسماء عموما لجموده ، وأنه لا مصدر له، أو أنهــم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة ، أو أشبه أفعل التفضيل خاصة بكونه على وزنه ، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا خاصة .

وفي الصيغة الثانيةــ أَفْعِل به ــ مثل : أَحْسِن بمحمد ، أجمعوا على فعلية ــ أَفْعِلْ ــ لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل ، ثم اختلفوا بعد ذلك :

فقــال جمهــور البصــريين : لفظــه الأمر، ومعناه في أصل وضعه الخبر، فمدلوــله ومدلول ــ أَحْسَنَ ــ في الصيغة الأولى ما أحسن محمدا ــ واحد وهو في الأصــل فعــل ماض على وزن ــ أفعَل ــ وهمزته للصيرورة، أي صار ذا حسن، كــأغد البعــير، أي صار ذا غدة، وأبقلت الأرض، أي صارت ذات بقل، ثم غُيِّرت صــيغة الماضي إلى صيغة الأمر، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، لأن الأمر لا يرفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالياء كامرر بعلي، ولهذا القبح التزمت زياتها، بخلافها في فاعل الفعل

---

(١) سورة الأحزاب، آية : ٦ .

الماضي مثل[١] ﴿ كفى بالله شهيدا ﴾ ، فيجوز تركها لعدم القبح في تركها .

وقال الفراء وابن كيسان من الكوفيين ، والزجاج من البصريين، والزمخشرى وابن خروف من المتأخرين : هو أمر في لفظه ومعناه ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والباء للتعدية ، داخلة على المفعول به لا زائدة. ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر الواقع فاعلا :

فقال ابن كيسان : الضمير للحُسْن المفهوم من أحسن ، والتقدير : أحسن ياحُسْن بمحمد ، أي : الزمه ، ولذلك لزم الضمير صورة واحدة فلم يثن ولم يجمع . ويعترض على هذا بأنه يقال : أَحْسِن بمحمد يا على ، إذ لا يخاطب شيئان في حالة واحدة .

وقال غيره : الضمير للمخاطب المُسْتَدْعَى منه التعجب ، فمعنى أَحْسِن بمحمد، اجعل يا مخاطب محمداً حسنا، أي : صفه بالحسن كيف شئت. وإنما لم يؤنث الضمير ولم يثن ولم يجمع لأنه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لا تغير.

وهكذا نرى خلافا كبيرا ، وآراء متعددة ، منها السائغ المقبول ، ومنها المغرق في التكلف ، ولعل خير ما يمكن أن يختار مما قالوا هو:

في الصيغة الأولى ـــ ما ـــ استفهامية مشوبة بالتعجب مبتدأ، والجملة التي بعدها مكونة من فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله ضمير مستتر يعود على ـــ ما ـــ والاسم الذي بعده مفعول به منصوب، والجملة خبر عن المبتدأ .

وفي الصيغة الثانية ـــ أَفْعِل ـــ فعل أمر في لفظه ومعناه، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والباء للتعدية، داخلة على المفعول به لا زائدة . والضمير المستتر الواقع فاعلا يعود على المخاطب المستدعى منه التعجب، ومعنى: أَحْسِن بمحمد، اجعل يا مخاطب محمدا حسنا، أي : صفه با لحسن كيف شئت . وإنما لم يؤنث الضمير، ولم يُثَن ولم يجمع ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

وبذلك تدخل الصيغتان في نطاق المعروف المألوف من الصيغ دون نبُوٍّ أو شذوذ .

---

(١) سورة الرعد، آية : ٤٢.

أفعل التفضيل دلالاته واستعمالاته

يقـــول النحاة : إن أفعل التفضيل هو الوصف المبنى على وزن أفعل للدلالة علــــى أن شـــيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل: محمد أكرم مِنْ عليّ، والضوء أسرع من الصوت، فكلاهما متصف بالصفة، ولكن أحدهما يزيد على الآخر فيها.

وقـــال بعضـــهم : إن أفعـــل التفضيل، قد لا تقصد به المفاضلة أصلا، وإنما يقصد به مجرد الاتصاف بالصفة، أو يقصد به الزيادة المطلقة على كل ما سواه.

وفـــي ضوء إرادة المفاضلة أو عدم إرادتها، تكون صورة أفعل التفضيل فإذا أريـــدت المفاضلة وكان مجردا من أل والإضافة وجب أن يكون مفردا مذكرا مثل : فاطمة أفضل من زينب، والفائزان أحسن من بقية المتسابقين .

وكذلك يجب أن يكون مفردا مذكرا إذا كان مضافا إلى نكرة مثل : الصغرى أفضل لاعبة، والمثقفات أفضل نسوة .

وإذا كـــان مقترنا بأل وجب أن يطابق الموصوف مثل قوله تعالى(١) : ﴿ سبِّح اســـم ربـــك الأعلى ﴾ وقوله(٢) : ﴿ وتمت كلمة ربك الحسنى ﴾ ، وقوله(٣) : ﴿ ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعْلَوْن ﴾ .

وإذا أضـــيف إلى معرفة جاز فيه الوجهان السابقان؛ المطابقة وعدمها، مثل : القـــائدان أفضل القادة ، أو أفضلا القادة . ومثل قول الرسول : « ألا أخبركم بأحبكم إلـــيّ ، وأقربكم منى مجالس يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقا ، الموطئون أكنافا ، الذين يألفون ويؤلفون »

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

(١) سورة الأعلى، آية : ١.

(٢) سورة الأعراف، آية : ١٣٧.

(٣) سورة آل عمران آية : ١٣٩.

أمـــا إذا لـــم تـــرد المفاضـــلة أصـــلا بـــل أريد الاتصاف بالصفة، أو أريد الـــزيادة المطلقـــة علـــى مـــا ســـواه، فقد قال بعض النحاة: إنه يجب فيه المطابقة كالمقـــترن بـــأل ، ويستشـــهدون لذلـــك بأمـــثلة لا يؤيـــد معظمها ما ذهبوا إليه ، ومـــنها : الـــناقص والأشـــج أعـــدلا بنى مردان[1]. ويقولون إن المراد : عادلاهم، لأنه لم يكن فيهم عادل غيرهما.

ومنها قول الشنفرى :

وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وقول الفرزدق :

إن الذي سَمَك[2] السماء بنى لنا   بيتا دعائمه أعز وأطول

وقول حسان :

أتهجوه ولست له بكفء   فشركما لخيركما الفداء

ويقولـــون : إن المقصود بالأول : لم أكن بعَجِلِهم ، وبالثاني : دعائمه عزيزة طويلة ، وبالثالث : فالشِّرير منكما فداء للخيِّر .

وجعلـــوا مـــن ذلـــك قوله تعالى[3] : ﴿ ربكم أعلم بكم ﴾ أي : عالم ، لأنه لا يشاركه في علمه أحد. وقوله[4] : ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾ أي : وهو هيِّن عليه ، لأن المقدورات لا تتفاوت بالنسبة لقدرته تعالى .

وإذا نظـــرنا فـــي هذه الأمثلة نجد أن ما جاء منها مطابقا هو المثال الأول ، ونجـــد أن بيـــت الفرزدق لا مطابقة فيه، ونجد أن بقية ما استشهدوا به لا يصلح أن يكـــون سندا لدعواهم ، لأن الموصوف مفرد مذكر، واسم التفضيل مفرد مذكر، ولا يمكن أن يكون غير ذلك.

---

(١) الـــناقص هـــو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، لأنه نقص أرزاق الجند، والأشج هو عمر بن عبد العزيز لشُجة في جبينه.

(٣) رفعها .

(٣) الإسراء، آية : ٥٤ .

(٤) الروم آية : ٧

وابن مالك يوافق النحويين فيما ذهبوا إليه، فهو يقول في الألفية :

......................وما لمعرفة أضيف ذو وجهين عن ذى معرفة

هذا إذا نويت معنى من وإن لم تنو فهو طبق مـــا بـــه قـُـرِن

أى إن لم تنو التفضيل طابق الموصوف

ويقول في شرح التسهيل ٥٨/٣ : إن قرن أفعل التفضيل بحر في التعريف أو أضـــيف إلى معرفة مطلقا له التفضيل ، أو مؤولا بما لا تفضيل فيه طابق ما هو له فـــي الإفـــراد والتذكـــير وفروعهما ، وإن قُيِّدَت إضافته بتضمُّن معنى مِنْ جاز أن يطابق، وأن يستعمل استعمال العادى ... واستعماله عاريا دون من مجردا عن معنى التفضـــيل، مـــؤولا باسم فاعل أو صفة مشبهة ، مطرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع ، ولزومه الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة " .

وبعد أن يسوق الأمثلة السابقة وغيرها يقول : والذي سُمع منه فالمشهور فيه الـــتزام الإفـــراد والتذكـــير إذا كان ما هو له مجموعا لفظا ومعنى كقوله تعالى(١) : ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا ﴾ ... وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا كقول الشاعر ــ الفرزدق ــ :

إذا غاب عنا أسودُ العين كنتم كراما . وأنتم ما أقام ألائم

أراد : وأنـــتم مـــا أقام لئام، فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم، فلذلك جمعه، إلا أن ترْك جمعـــه أجـــود ... وإذا جمع أفعل العاري لتجرده من معنى التفضيل إذا جرى على جمـــع، جـــاز أن يؤنـــث إذا جـــرى على مؤنث... وعلى هذا يقول ابن هانئ : كأن صـــغرى وكـــبرى صحيحا ، لأنه لم يؤنث أصغر وأكبر المقصود بهما التفضيل ، وإنما أنث أصغر بمعنى صغير، وأكبر بمعنى كبير. "

وبهـــذا حكـــم علـــيه أولا بالمطابقة ، ثم ختم حكمه بأن عدم المطابقة أشهر وأجود.

وقد حكى ابن الأنبارى عن أبي عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما

---

(١) سورة الفرقان، آية: ٢٤.

لا تفضـــيل فيه[١]، وقال : لم يسلم له النحويون هذا، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وأولوا ما استدل به .

فالآيـــة الأولى ﴿ ربكم أعلم بكم ﴾ أي : أعلم من غيره العالم ببعض أحوالكم والآيـــة الثانـــية ﴿ وهو أهون عليه ﴾ باعتبار قياس الغائب على الشاهد، أي قياس أعمال الخالق سبحانه على أعمال المخلوق .

وأعجلهم ، وأعز وأطول ، لا مانع من جعلهما للتفضيل .

وبيـــت حســـان : فشـــركما لخيركما ، قالوا : ليسا للتفضيل بل هما اسمان كالسهل والصعب .

وقول ابن مالك : إذا صح جمعه لتجرده عن معنى التفضيل جاز أن يؤنث في قول أبي نواس " يفيد أن مراعاة المعنى المقصود تسوغ ذلك[٢].

وبهذا نستطيع أن نخلص إلى أن أفعل التفضيل يجب أن يطابق إذا كان بأل. ويجـــب إفراده والتذكير إذا كان مجردا من أل والإضافة أو كان مضافا إلى نكرة . ويجـــوز فـــيه المطابقـــة وعدم المطابقة في غير ذلك فإن لم يُقْصد به التفضيل جاز مراعاة المعنى المقصود، وجاز الإفراد والتذكير .

المراجع

ـ شرح التسهيل : ٥٨/٣ وما قبلها وما بعدها .

ـ شرح التصريح على التوضيح : ١٠٢/٢ وما بعدها .

ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٣٤/٢ وما بعدها .

---

(١) شرح الأشموني : ٣٨/٣ـ٣٩ وما قبلهما وما بعدهما .

(٢) وقد أجاز المجمع ذلك في القرار رقم ١١٦ الذي نصه : جواز صوغ فُعلى دون تعريف كما في دُنيا .

تقديم الحال على العامل فيها وصاحبها اسمٌ ظاهر *

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو" منتصراً جاء محمد ويجوز أن يتقدم مع المضمر نحو " منتصراً جئت".

أمـــا الجـــرمى وهو من البصريين ــ فإنه لا يجوّز تقديم الحال على عاملها تشبيها بالتمييز، ويرد عليه بأن الفرق بين الحال والتمييز ، أن الحال يقتضيها الفعل بوجه ، فقدّمت كما تقدم سائر الفضلات.(١)

وكذلـــك الأخفـــش فإنه منع تقديمها ؛ لبعدها عن العامل ، فلا يقال : " راكبا محمد جاء " .

وذهـــب البصـــريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصـــرفا مـــع الاسم الظاهر والمضمر. فالأول مثل " منتصراً جاء محمد " والثاني مثل " منتصراً جئت " أو كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف، وهي الصفة التي تضـــمنت معـــنى الفعل وحروفه ، وقبلت التأنيث والتثنية والجمع، والمراد بها: اسم الفـــاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كقولهم: محمد منطلق مسرعا، فمسرعا حال من فاعل (منطلق) المستتر فيه ، فلك في " راكبا " من " جاء محمد راكبا " وفي " مســـرعا " من " محمد منطلق مسرعا " أن تقدمهما على (جاء) وعلى (منطلق) فتقول " راكبا جاء محمد " و " مسرعا محمد منطلق " أو " محمد مسرعا منطلق "

وردّ جمهـــور البصريين على ما سبق من قول الكوفيين والجرمى والأخفش بالسماع والقياس

أولاً :- أما السماع فما جاء في القرآن﴿ خشعا أبصارهم يخرجون من الأجداث﴾(٢) القمـــر / ٧ . فـــ (خُشّعاً) ــ حال من الواو في يخرجون ، وقد تقدم على عامله الفعل.

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

(١)الهمع ٢٨/٤تح د. عبد العال سالم .

(٢) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى ﴿ خاشعًا أبصارهم ﴾ . وقرأ ابن مسعود ﴿ خاشعةً أبصارهم ﴾ ؛ الإقناع فى القراءات السبع ٧٧٧/٢ لابن الباذش ، والسبعة فى القراءات ٦١٨ لابن مجاهد .

ومن الأمثال العربية قولهم [١] : شتىّ تؤوب الحَلَبةُ : جمع شتيت ، حال تقدم على صاحبه وهو (الحلبة) الواقع فاعلا وعلى عامله : تؤوب . والمعنى : متفرقين يـــرجع الحالبون ، وساغ هذا لكون العامل فعلا متصرفا فهو من القوة : بحيث يعمل متقدما ومتأخرا على السّواء . وهذا المثل : كلام عربي مرويّ عن الفصحاء . ومن أشعار العرب :

١- سريعا يهونُ الصعبُ عند أولى النهى إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا اليأسا.

حيث تقدم الحال (سريعا) وتأخر الفعل (يهون) .

٢- وقول سويد بن أبى كاهل اليشكرى :

مُزْبِدًا يخطر ما لم يرنى وإذا يخلو له لَحْمى رتَعْ

حيث تقدم الحال (مزبدا) على عامله (يخطر) .

٣- وقول الآخر :

وصلْتُ ولم أصرم مسيئين أسرتى وأعْتبْتهم حتى يلاقوا ولائيا

٤- وقول يزيد بن مفرغ الحميرى:

عدس مالِعبَّادٍ عليك إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملين طليقُ

فتحمليـــن ـــ فـــي موضـــع نصـــب على الحال من فاعل (طليق) عند البصريين، وعاملها (طليق) وهو وصف مشتق يعمل عمل الفعل .

ثانـــياً :- القياس : لما كان العامل متصرفا وجب أن يكون عمله متصرفا، وإذا كان عمله متصرفا جاز تقديم معموله عليه، مثل المفعول به كقولهم: سعْدًا ضرب علىّ، وبكـــرًا أكـــرم إبراهيم، والحال تُشَبَّه بالمفعول به، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعـــل يجـــوز تقديم الحال عليه، وإلى ذلك ذهب شارح المفصل ورضى الدين في شرح الكافية .

أمـــا الكوفـــيون ومـــن سارسيرهم فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا لا يجوز تقديم الحـــال على العامل فيها ؛ لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر، ألا ترى أنك

---

(١) مجمع الأمثال ، أول حرف الشين ، الميدانى .

إذا قلت (راكبا جاء زيد) كان في (راكبا) ضمير زيد ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز .

والجواب عن رأى الكوفيين : أن قولهم " إنما لم يجز تقديم الحال ؛ لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر ــ فاسد ، وذلك لأنه ــ وإن كان مقدما في اللفظ ــ تأخر في التقدير ، وإذا كان مؤخرا في التقدير ، جاز فيه التقديم ، قال عزّ وجل : فأوجس في نفسه خيفةً موسى " فالضمير في (نفسه عائد إلى (موسى) وهو تأخّر في اللفظ .

وقد ذهب الكوفيون إلى تأويل شواهد البصريين المجيزين تقديم الحال على عاملها : ففي شاهد يزيد بن مفرغ الحميرى السابق :

.... أمنت وهذا تحملين طليقُ

أعربوا [هذا] اسما موصولا مبتدأ ، وجملة (تحملين) صلة الموصول. و(طليق) خبر المبتدأ فلا شاهد فيه على تقديم الحال .

وكذلك في الآية السابقة ﴿ خُشّعاً أبصارهم يخرجون ﴾ فقد أعرب الكوفيون (خشّعاً) صفة لمفعول محذوف ، والتقدير : يوم يدع الداعي إلى شئ نُكُرٍ قوما خشّعاً أبصارهم . فلا شاهد فيه على تقديم الحال على عاملها .

ويُردُّ على الكوفيين بأن الأصل عدم الحذف .

ولأجل هذا أميل إلى مذهب البصريين ؛ لأنه اعتمد على المعقول والمنقول من القرآن والمثل والشعر . أما الكوفيون فقد اعتمدوا على دليل عقلي ضعيف ، وعلل واهية قائمة على الحذف والتأويل للشواهد الموثّقة .

المصادر

- الأمثال لأبي عبيد ١٣٣ رقم ٣٦١ .
- المقتضب ١٦٨/٤ للمبرد .
- الأصول ١٦/١، فما بعدها . لابن السّراج .
- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣١ صـــ٢٥٠.
- التبييـــن عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٨٣ للعكبرى . تح : عبد الرحمن العثيمين .
- المســاعد علـــى تســهيل الفوائد ٢٤/٢ لابن عقيل ٢٤/٢ تح : الدكتور بركات.
- شرح ابن عقيل ٥٤٧/١.
- السبعة في القراءات. لابن مجاهد . تح : الدكتور شوقي ضيف .
- شرح الكافية١٨٧/١ فما بعدها . للرضى .
- شرح التسهيل ٢٥/٢ تح د. بركات .
- أسرار العربية ١٩١ فما بعدها ، لابن الأنبارى .
- شرح المفصل ٥٧/٢ لابن يعيش .
- همع الهوامع ٢٧/٤ تح . د. سالم .
- شرح التصريح ٣٨١/١ .
- أوضح المسالك ٩١/٢ لابن هشام .
- شرح الأشمونى ١٧٩/٢ ط دار إحياء الكتب العربية .
- الدرر اللوامع ٢٠١/١ للشنقيطى .

حذف حرف النداء في اسم الإشارة واسم الجنس

يجوز حذف حرف النداء ــ يا ــ في الكلام العربي الفصيح، وقد جاء في القرآن الكريم مثل قوله تعالى : ﴿ يوسفُ أعرض عن هذا ﴾ آية / ٢٩ يوسف . أي يا يوسف .

﴿ سنفرغُ لكم أيّها الثّقلان ﴾ آية / ٣١ الرحمن . أي : يأيها .

﴿ أن أدُّوا إليّ عباد الله ﴾ آية /١٨ الدخان . أي : يا عباد الله .

كما جاء في كلام العرب كقول الشاعر :

إنما الأرض والسماء كتاب فاقرءوه معاشرَ الأذكياء.

أي (يا معاشر) .

ويمتنع حذف حرف النداء إذا كان ما بعده : مندوبا ــ مثل (يا محمدا) أو مستغاثا مثل (يالله) للمسلمين أو متعجبا منه مثل (يالجمال السماء) ، أو كان بعيدا [١] ، أو كان المنادى اسم جنس غير معين مثل : (يا رجلا خذ بيدي) لأنه عام يشمل كل رجل ، ولم يوجّه الخطاب لرجل معين .

واختلف في جواز حذف حرف النداء في الموضعين التاليين:

أولاً : إذا كان المنادى اسم جنس معيّناً ، ويقصد به النكرة المقصودة مثل قولهم : (أطرقْ كرا، إن النعام في القرى) [٢] أي : اخفض يا كروان عنقك للصيد ، فإن مَنْ هو أطول عنقا منك ــ وهو النعام ــ قد صيد ، وهو مثل يُضرب لمن تكبّر وقد تواضع من هو أشرف منه .

وقولهم (افتد مخنوق) [٣] أي : يا مخنوق. ويضرب لمن وقع في شدة ويبخل بافتداء نفسه بما له، وقولهم (أصبحْ ليل) أي : يا ليل [٤] .

---

* بحث للدكتور ــ أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

(١) لأن حذف حرف النداء يضيّع الوسيلة الصوتية التى يستدعى لها .

(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٤٣١/١ .

(٣) مجمع الأمثال ٧٨/١ .

(٤) مجمع الأمثال /١ ٤٠٣ .

ومن ذلك في الشعر :

عجبت لعطّارٍ أتانا يسومنا   بدسكرة المرّان دُهْـنَ البَنَفْسَـج

فقلتُ له عطارُ هلا أتيتنا   بنوْرِ الخزامى أو بخُوصَة عَرْفج

أراد : يا عطار[١] .

ومن الأمثال العربية (صمِّي صمام) .

يضـرب لشـدة وقوع الداهية. أي: يا صمام . و (فيحى فياح): أي: الحرب[٢] .

وقولهم (أعورُ عينَك والحجرَ) أي : يا أعورُ ، احفظ عينك والق الحجرَ [٣].

وفـي الحديـث الشريف[٤] الذي حكاه النبي عليه الصلاة والسلام عن موسى عليه السلام حين وضع الحجر على ثوبه ، وذهب ليغتسل ففرّ الحجر بثوبه ، فقال : ثوبي حجرُ , أي : يا حجر .

وفي الحديث الشريف : « اشتدي أزمة تنفرجي » . أراد (يا أزمة) وكلامه أفصح الكلام .

ومن ذلك قول الأعشى :

وحتى يبيت القوم في الصفّ ليْلَهم   يقولون: أصبح ليل والليلُ عاتمُ [٥]

أراد : يا ليل ، فحذف حرف النداء .

وفـي ضـوء ما سبق يمكن أن نقول الآن : ليلُ : أمالك آخر يدنو، صبحُ : أمالك مَقْدم يُرجى أي : يا ليلُ ، يا صبحُ .

---

(١) الخـزامى : عشبة صغيرة الورق حمراء الزهر طيبة الرائحة. العرفج: نبات سهلي يميل إلى الخضرة ذو قضـبان دقـيقة، وفـي أطرافه زهرة صفراء، والغنم تأكله رطبا ويابسا (البلغة في شذور اللغة ٣٧ نشرها أوغست هفز ط٤(١٩١) ــ الدسكرة : بناء حوله بيوت للأعاجم فيها الشراب والملاهي ــ الخوصة : الورق من النخل وغيره . وانظر المحتسب ٧٠/٢ .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢١/٢ تح : الأستاذ هارون .

(٣) المستقصى للزمخشري ٢٥٥/١ .

(٤) انظر الجامع الصغير للسيوطي ٤٢/١ .

(٥) أمالي الشجري ٤١٩/١ تح د. محمود الطناحي وانظر : ديوان الأعشى، والتصريح على التوضيح ١٦٥/٢.

ثانيًا : إذا كان المنادى اسم إشارة مثل قوله تعالى :

أ) ﴿ ثـــم أنـــتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ البقرة /٥٨ . أي : ياهؤلاء . أنتم : مبتدأ ، خـــبره : الجملة الفعلية (تقتلون) ، وهؤلاء ــ منادى على حذف حرف النداء، وقد فصل بجملة النداء بين المبتدأ والخبر، وهو قول الفراء .

ب) ﴿ هأنتم هؤلاء جادلْتم عنهم في الحياة الدنيا ﴾ النساء/١٠٩ .

جــ) ﴿ هأنتم هؤلاء تُدْعَوْنَ لتنفقوا في سبيل الله ... ﴾ محمد ٣٨ .

د) ﴿ هأنتم أولاء تحُبونهم ولا يحبونكم ﴾ آل عمران / ١١٩ .

هــ) ﴿ هأنتم هؤلاء حاجَجْتُم فيما لكم به علم ﴾ آل عمران / ٦٦ : أي ــ هؤلاء .

ومما جاء في الشعر :

أ) ذا ارْعواءً فليس بعد اشتعال الرْ   رَأْس شيباً إلى الصِّبا من سبيل[١]

أي : ياذا ارعواء .

ب) وقول ذي الرمة :

إذا هملتْ عيني لها قال صاحبي   بمثلك ــ هذا ــ لوعة وغرام[٢]

أي : بمثلك لوعة وغرام ــ يا هذا .

جــ) وقول رجل من طيئ :

إن الألي وُصِفوا قومي لهم فبهم   هذا اعتصم تلْق مَن عاداك مخذولا [٣]

فقد نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء ، وهذا مذهب الكوفيين .

د) وقول الآخر:

ذي دعي اللوم في العطاء فإنَّ الْ   لَوْمَ يغرى الكرام بالإجزالِ[٤]

فقد حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة (ذي) .

---

(١) الأشمونى ١٣١/٣ والعينى ٢٣٠/٤ .

(٢) العينى ٢٣٥/٤، شرح أبيات مغنى اللبيب ٣٥٢/٧ والدرر اللوامع ١٥٠/١ .

(٣) شرح الأشمونى ١٠٤/٣ فما بعدها .

(٤) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

هـ) وقول الآخر :

لا يغرّنكمْ أولاء من القوْ   مِ جُنوح للسّلم فهو خداع [١].

هذا هو رأى الكوفيين في جواز حذف حرف النداء، إذا كان المنادى اسم جنس معين أو اسم إشارة وعلّتهم في ذلك السماع من القرآن الكريم والحديث الشريف والأمثال العربية والشعر .

ووافق ابن مالك الكوفيين في شرح التسهيل[٢] حيث : ولا يجوز حذف حرف النداء ... فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف إلا أن جوازه يقلّ في اسم الإشارة واسم الجنس المبنى للنداء .

وفي معنى ذلك يقول في ألفيته :

وذاك في اسم الجنس والمشار لَه   قلّ ، ومن يمنعه فانْصر عاذِلهْ

فهو يطالب بتأييد من يلوم المانع؛ إذ لا حجة له في المنع لورود أمثلة تكفي لإباحة القياس عليه .

أما البصريون فيرون امتناع حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ ولذا رموا المتنبي باللحن حين مدح أبا بكر الطوسى فقال :

هذى برزْتِ لنا فهجْت رسيسا   ثم انصرفْت وما شفيت نسيسا [٣]

بحذف حرف النداء (يا هذى) والمتنبي كوفي المذهب؛ ولهذا فالكوفيون يجيزونه، وأما البصريون فإنهم يحملون ما ورد من ذلك على الشذوذ أو الضرورة أو التأويل، وقالوا بذلك في الآية السابقة :

" ثم أنتم هؤلاءَ تقتلون أنفسكم " البقرة / ٨٥ ـ وأولوه على أن : أنت : مبتدأ و ـ هؤلاء : خبر، وجملة : تقتلون ـ حال، أو : صلة على أن (هؤلاء) اسم موصول .

أو : هؤلاء ـ منصوب بإضمار أعنى، ويكون : أنتم : مبتدأ ، و(تقتلون) الخبر[٤].

---

(١) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

(٣)الرسيس = مسّ الحمى، والنّسيس = بقية النفس : شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٦/٢؛ وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨/١ (للعكبرى) .

ويقـــول الشـــيخ خـــالد الأزهري : وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ في النثر[١] : يقول المرادى في شرح النظم : الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة . على السماع ؛ إذ لم يوجد إلا في الشعر، إلا أن البصريين أوّلوه عندما ورد في القرآن كما في الآية السابقة .

ونحن نؤيد الاتجاه الكوفي في جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة واسم الجـــنس للسماع الموثوق الذي استشهدوا به، كما أنه ليس هناك ما يمنع من حذف الأداة في الأساليب العربية ، إذا كان السياق يؤيده ، كما أن هذا الحذف يفيد إيجازا، فلا مانع منه ، وكذلك فيه من التخفيف مالا يخفى .

وفـــي ضـــوء مـــا سبق فلنا أن نستْثمر رأى الكوفيون في أسلوبنا المعاصر ونزكِّيه، كقول الوالد لولده : هذا، استمع قول المعلم، ولو أغضبك قوله !

وقول الآخر لأولاده : هؤلاء . اعلموا أن أقوى الناس مَنْ قاوَم هواه !

ومثل ذلك قولنا : وَلَدْ . القطار ! بِنْتْ . النار !

بحذف حرف النداء مع اسم الإشارة والنكرة المقصودة .

*

* *

* * *

---

(١) شرح التصريح ١٦٥/٢ .

قد مع المضارع لا تفيد التقليل وحده *

يقـــول ابـــن هشام في مغنى اللبيب ١/٢٥٦ وما بعدها: وأما الحرفية فمختصة بـــالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهى معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء اللهم إلا بالقسم كقوله :

فقد والله بين لي عنائي   يوشك فراقهم صرد يصيح

ولهـــا خمســـة معـــان : أحدها التوقع، وذلك مع المضارع واضح، كقولك: قد يقدم الغائـــب الـــيوم ، إذا كنـــت تتوقع قدومه . وأما مع الماضي فأثبته الأكثرون ، قال الخلـــيل : يقـــال : قـــد فعل ، لقوم ينتظرون الخبر . ومنه قول المؤذن : قد قامت الصـــلاة ، لأن الجماعة منتظرون لذلك وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي ، وقال : التوقع انتظار الوقوع ، والماضي قد وقع ...

الثالـــث التقلـــيل ، وهو ضربان : تقليل وقوع الفعل نحو : قد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل . وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : ﴿ قد يعلم ما أنتم عليه ﴾ أى : ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق.

الرابع التكثير ، قاله سيبويه في قول الهذلي(١) :

قد أترك القِرْن مصفًرا أنامله   كأنّ أثوابه مُجَّت بفرصاد

وقاله الزمخشرى (٢) في : ﴿ قد نرى تقلب وجهك ﴾ ، قد نرى : ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية ، كقوله : قد أترك القرن مصفرا أنامله.

واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض(٣) :

قد أشهد الغارة الشعواء تحملنى   جرداء معروفة اللحيين سرحوب

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ـــ عضو المجمع .

(١) كتاب سيبويه ٤/٢٢٤، ابن يعيش ٨/١٤٧. وهو لعبيد الأبرص. مجت : رشت . الفرصاد : التوت شبه الدم به في الحمرة. والمقتضب ،وشرح التسهيل ١/٢٥٦.

(٢)١/٣١٩.

(٣) علق الأمير في حاشيته : استشهد به لعروض البسيط المخبونة وضربه المقبوض . والجرداء رقية القوائم. ومعـــروفة اللحييـــن : قليلة لحمهما. والسرحوب : الطويلة على وجه الأرض . والبيت لعمران بن إبراهيم الأنصاري، وقيل إنه لامرئ القيس .

الخـــامس : التحقـــيق نحو[١] : ﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى[٢] : ﴿ قد يعلم ما أنت عليه ﴾ .

ويقول ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٨/٤: وإذا كانت حرفا فهي على ثلاثة أضرب : أحدها أن تكون حرف تقريب ...

والثانـــي أن تكون حرف تقليل ، فتدخل على المضارع المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتعليل وقوعه، كقولك : البخيل قد يعطى ، والجواد قد يمنع .

الثالـــث أن تكون حرف تحقيق فتدخل على كلٍّ من بناء المضارع والماضي لتقرير معـــناه ، ونفى الشك عنه. فدخولها على الماضي كثير كقوله تعالى[٣] : ﴿ قد سمع الله قـــول التي تجادلك في زوجها ﴾ ، ومن دخولها على المضارع قوله تعالى[٤] : ﴿ قـــد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ و[٥] : ﴿ قد يعلم الله المعوقين منكم ﴾ وقول الشاعر[٦] : قد أترك القرن مصفرا ......

ولا يفصل بين قد والفعل إلا بالقسم كقول الشاعر[٧] :

لقد أرسلوني في الكواعب راعيا فقد وأبى راعى الكواعب أَفْرسُ

وقد ذكر صاحب خزانة الأدب بيت عبيد ٥٠٢/٤:

فقد أترك القرن ، على أن قد مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار، قال سيبويه : وتكون قد بمنزلة ربما ، وأنشد البيت ، وقال : كأنه قال : ربما وأراد بربما التكثير، قال سيبويه في قول الهذلى : قد أترك القرن...

---

(١) سورة الشمس، آية : ٩ .

(٢) سورة النور، آية : ٦٤ .

(٣) سورة المجادلة، آية: ١ .

(٤) سورة البقرة، آية : ١٤٤.

(٥) سورة الأحزاب، آية :٨ .

(٦) هو عبيد الأبرص والبيت من البسيط، كتاب سيبويه ٢٢٤/٤، والمقتضب ١٨١/١، وابن يعيش١٤٧/٨ شرح التسهيل ٢٥٦/١.

(٧) شرح التسهيل ٢٥٦/١ قال في اللسان: أنشده ابن الأعرابي .

وقالــه الزمخشرى في : ﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ﴾ ، قال : أي ربما ، ومعــناه تكثــير الــرؤية ، ثــم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض ، قــد أشهد الغارة ...

وزعــم ابن مالك أن مراد سيبويه أن قد مثل ربما في التقليل لا في التكثير، ورد علــيه أبــو حيان ، وانتصر بعضهم لابن مالك، وقد نقل الجميع الدمامينى في الحاشية الهندية، وصحح كلام أبى حيان، ولا بأس بإيراده" .

وبعد أن ذكر كلام الدمامينى في مناقشة الموضوع قال ٥٠٣/٤: هذا آخر ما أورده الدمامينى، وقد أجاد في رده. "

ومن ذلك قول علقمة بن عبدة [(١)] :

وقد أقود أمام الخيل سَلْهَبَة   يَهْدى لها نَسَبٌ في الحي معلومُ

و [(٢)] ﴿ قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لِواذاً ﴾ .

قــال الزمخشــرى ٧٩/٣: أدخل قد ليؤكد علمه بما هم عليه من المخالفة عن الدين والــنفاق، ومــرجع توكــيد العلــم إلى توكيد الوعيد، وذلك أن قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما ، فوافقت ربما في خروجها إلى معنى التكثير في نحو قوله[(٣)] :

فإن تمس مهجور الفناء فربما   أقام به بعد الوفود وفود

ونحو قول زهير:

أخي ثقة لا تهلك الخمر ماله   ولكنه قد يهلك المال نائلُه

والمعــنى أن جميع ما في السموات والأرض مختصة به خلقا وملكا وعلما، فكيف يخفى عليه أحوال المنافقين ... " .

ومعنى قول زهير : أنه لا يضيع ماله فيما لا يجدي، ولكنه يضيعه في أوجه الخير، ومساعدة المحتاجين .

---

(١) المقتضب ١٨١/١، السلهبة: طويلة العظام .

(٢) سورة النور، آية : ٦٣ .

(٣) البيت لأبي عطاء السندى، خزانة الأدب ١٦٧/٤ .

ومن ذلك ما أنشده أبو عبد الله نفطويه، قال : أنشدنا أحمد بن يحيى لعدى بن زيد[١] :

قد يدرك المبطئ من حظه   والخير قد يسبق جهد الحريص

فسرقه القطامى فقال :

قد يدرك المتأنى بعض حاجته   وقد يكون مع المستعجل الزلل

وقول عنترة [٢] :

ولقد أبيت على الطوى وأظله   حتى أنال به كريم المأكل

وقول رجل من بنى سلول [٣] :

ولقد أمر على اللئيم يسبنى   وأعف ثم أقول ما يعنينى

* * *

ومن هذا يتبين أن استعمال قد مع المضارع يمكن أن يكون للتقليل ويمكن أن يكـون للتكثير ، ويمكن أن يكون كذلك للتحقيق ، ولا فضل لأحد الاستعمالات على غيره .

*

* *

* * *

---

(١) المصون ٦٩ .

(٢) شرح ابن يعيش ١٠٦/٧ .

(٣) العينى ٥٨/٤ .

مِن الجارة يجوز أن تأتى لابتداء الغاية في الزمان *

تأتى مِن الجارة لمعان كثيرة، من أشهرها : التبعيض وبيان الجنس والظرفية والاستعانة ...[١] الخ كما تأتى لابتداء الغاية وهو الغالب عليها سواء كانت :

أ ــ غاية مكانية : وذلك باتفاق البصريين والكوفيين ، مثل قوله تعالى :

﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾[٢]

فلفظ المسجد الذي جر بـــ (مِنْ) ابتداء مكاني للغاية دلّت عليه : مِنْ، وكذلك ما نزل منزلة المكان نحو قولك : من فلان إلى فلان .

ب ــ أو ابتداء غاية زمانية، وهو مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه، وشواهده :

[١] القرآن الكريم (أ) ﴿ لا تقم فيه أبدا لمسجد أُسِّس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحبّ المطهرين ﴾ [٣].

فدخلـــتْ ــ مِنْ ــ على أول يوم، وهو ظرف زمان، وبها استشهد الأخفش في (معاني القرآن) [٤]

(ب) ﴿ يأيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة مِنْ يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ﴾[٥].

(جــ) ﴿ لله الأمر مِن قبل ومن بعد ﴾ [٦] والقَبل والبعد زمان .

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ الخبير بالمجمع .

(١) المقتضب ١٣٦/٤ للمبرد، والأزهية في علم الحروف ٢٣٢ للهروى . تح : عبد المعين الملوحى . دمشق، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ تح د. عبد الرحمن السيد ، ود / بدوى المختون ، والهمع ٢١١/٤ تح د/ عبد العال سالم .

(٢) الإسراء / ١ .

(٣) البقرة / ١٠٨ .

(٤) ٥٦١/٢ تح عبد الأمير الورد . ط أولى .

(٥) الجمعة / ٩ .

(٦) الروم / ٤ .

[٢] كما احتجوا بما جاء في الحديث الشريف ــ من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم :

أ ــ « مــثلكم ومــثل الــيهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال : من يعمل لي إلــى نصــف النهار على قيراطٍ قيراط ؟ فعملت اليهود إلى نصفُ النهار على قيراط قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قــيراط قــيراط ؟ فعملــت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قــيراط قيراط ، ثم قال : من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس . علــى قيراطين قيراطين ؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشــمس علــى قيراطين ألا لكم أجركم مرتين » [١] ويعلق ابن مالك الأندلسي علــى الحديث بأنه استعمل (مِن) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات وهو مما خفــي علــى أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله " وأما مِنْ ــ فتكون لابتداء الغاية في الأماكن وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقــول : إذا كتبــت كــتابا من فلان إلى فلان ــ فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها [٢] " ويقول سيبويه : " وأما (مذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان ... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها [٣] " .

يعنى أن (مذ) لا تدخل على الأمكنة، ولا (مِنْ) على الأزمنة .

وفي شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك تعليق على ما سبق حيث يقول : فالأول مسلّم بإجماع ، والثاني : ممنوع لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح[٤] " .

ب ــ ومــن شواهد هذا الاستعمال أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أرأيتكم ليلــتكم هذه ، فإن على رأس مئة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد » [٥] .

---

(١) صحيح البخارى ٤/٢٠٧ .

(٢) كتاب سيبويه ٤/٢٢٤ تح الأستاذ هارون .

(٣) السابق ٤/٢٢٦ .

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٨٩ لابن مالك ، تح : طه محسن . بغداد .

(٥) السابق ١٩٠ .

جــــ وقــول عائشة رضى الله عنها : فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل " [١] (شرح التسهيل ١٣٢/٣) .

د ــ وقول أنس رضى الله عنه : " فلم أزل أُحب الدُّباء من يومئذ [٢] " .

هــ وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم : " فمطرنا من جمعة إلى جمعة " [٣]

و ــ وفــي جــامع المســانيد أن رسول الله صلى عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله عنها: هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام [٤] " .

ف ــ (مِــنْ) فيما سبق من الآثار أتتْ لابتداء غاية زمانية ، وذلك مذهب الكوفيين ومن لفّ لفّهم .

[٣] وإليك شواهد شعرية أتتْ فيها مِنْ ــ لابتداء الغاية في الزمان أيضا .

أ- قول النابغة :[٥]

مُخيِّرْنَ من أزمان يوم حليمة   إلى اليوم قد جُرِّبن كلّ التجاربِ

ب ــ وقول جبل بن حوال :

وكل حسام أخْلصتْهُ قُيونُه[٦]   تُخيّرْنَ من أزمان عــاد وجــرهم

جــ وقول بعض الطائيين :

من الآن قد أزمعْتُ حلما فلن أُرى   أغازل خَوْدًا أو أذوُق مداما

د ــ وقول الآخر :

أَلِفْتُ الهوى من حين أُلفيتُ يافعاً   إلى الآنِ مَمْنُوّاً بواشنٍ وعاذلِ

هــ ومنه : مازلتُ مِن يومِ بنْتم والهًا دَنِفاً   ذا لوعة عيشُ مَنْ يُبْلى بها عجبُ [٧]

---

(١) صحيح البخارى ٣١٧/٣ .

(٢) البخارى ٧٦/٣و٨٩/٧ و ١٠٢ والدّباء = القرع .

(٣) صحيح البخارى ٣٥/٢ وانظر الموطأ ١٩١/١ وسنن النسائى ١٢٥/٣ .

(٤) شرح التسهيل ١٣٢/٣ .

(٥) ديوانه ٤٥ ومغنى اللبيب ٣١٩/١ ومعجم شواهد العربية ٥٨/١، ونون النسوة عائدة إلى السيوف المذكورة في البيت السابق، يوم حليمة ــ من أشهر أيام العرب، سار فيه المنذر بعرب العراق إلى الحارث الغسّانى .

(٦) القيون : جمع قيْن وهو الحداد . شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، ١٣٢ تح ــ فؤاد عبد الباقى.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١٣٣/٣ .

ز ــ ومنه : إنـــي زعيـــم يانـــويـــ قـــة إن أمـــنت مـــن الـــرزَّاح
ونجوت من عَرض المنو ن من الغدو إلى الرواح

ح ــ وقول زهير :

لمن الديار بقُنّة الحِجرْ أقْويْنَ من حجج ومن دهر[١] .

والحجج ــ جمع حجة بكسر الحاء وهى السّنة والدهر اسم زمان .

[٤] ومما جاء قول بعض العرب : من الآن إلى غد [٢] .

فمـــا جـــاء من الشعر ، وقول العرب يؤيد مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه في أن [مِنْ] تأتى لابتداء الغاية الزمانية، أما أهل البصرة فيمنعونه، وقد تمحلوا وأولوا :

مـــا جاء في القرآن الكريم، فقالوا في الآية (أ) : لمسجد أسس على التقوى من أول يوم ... أن التقدير : من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لأن من مذهبهم أنها لا تجر الزمان، فتكون (مِنْ) لابتداء الحدث ؛ إذ (التأسيس) مصـــدر، والمصدر: حدث، كما أن تقدير المضاف غير الأصل ، فلا يصار إليه إلا لحاجة ، ولا حاجة بنا إلى المصير[٣] إليه .

أما الآية (ب) : إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة... فـــ [مِنْ] ليست لابتداء الغايـــة وإنما هي ظرفية ، وقدروا مضافا في الآية لتكون [من] لابتداء الغاية في الأحداث ، أي : صلاة يوم الجمعة .

وما جاء في الشعر أولوه كذلك، أو أنكروا ثبوته، أو طعنوا في روايته برواية أخرى فالشاهد الأول للنابغة رقم :

أ ــ تُخُـــيِّرْنَ مـــن أزمـــان يـــوم حليمة . فـــ [مِن] فيه لابتداء الغاية في الأحداث وقدّروه : من استمرار يوم حليمة على تقدير مضاف، فليست فيه [من] للدلالة على

---

(١) القنّة : أعلى الجبل ــ الحجر : منازل ثمود ــ أقوين : خلون من السكّان .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٦١/٢ تح عبد الأمير الورد ــ بغداد ١٩٨٥ .

(٣) الإنصاف. المسألة ٥٤، وشرح المفصّل لابن يعيش ١١/٨ فما بعدها ، الى شبة . وشرح الأشمونى٢/٢١١ دار احياء الكتب العربية .

ابتداء الغاية في الزمان، كما يرى الكوفيون [١]

أما قول زهير :

لمن الديار بقُنّة الحِجْر   أقْوَيْنَ من حجج ومن دهرِ [٢]

فقد ردّ البصريون هذه الرواية (التي تؤيد مذهب الكوفين) حيث وردت فيها (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان، وذلك أن الإقواء لم يبتدئ من الحجج (جمع حِجّة وهى السنة) بل المعنى : من أجل مرور حجج ودهر، (فمِن) في هذا الشاهد ليست زمانية ، وإنما هي للتعليل، والرد الثاني: أن في الأسلوب مصدرا محذوفا، تقديره : من مرِّ حجج ومن مرّدَهْر، فيكون مجرورها حدثا لازمانا، وردّ ثالث : بأن: مِنْ فيه زائدة ، وأصل الكلام : أقوين حججاً ودهرا .

ومن البصريين من أنكر رواية الشاهد السابق، وادعاء أن المروى [أقوين مذحجج ومذدهر] على أن (مذ) تأتى لابتداء الغاية في الزمان الماضي .

ومن البصريين من ينكر هذا الشاهد بتّة حتى لا يحتج به الكوفيون.[٣]

وإذا بطل تمحل تخريج هذه الشواهد والنصوص ــ ثبت ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد والأخفش وابن درستويه وارتضاه المحققون من متأخري النحاة كابن مالك وابن هشام وأبى حيان وهو أن [مِن] تأتى لبدء الغاية في الزمان .

يقول ابن مالك في شرح التسهيل[٤] : " وأما استعمال (مِن) في الزمان فمنْعُه غير صحيح، بل الصحيح جوازه لثبوت ذلك في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة والأشعار الفصيحة " .

ويقول أبو حيان[٥] " مِنْ : ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان نحو : خرجت من البصرة، ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين، وقد كثر

---

(١) خزانة الأدب ٣٣١/٣ الأستاذ عبد السلام هارون .

(٢) خزانة الأدب ٤٣٩/٩ فما .

(٣) أوضح المسالك ١٢٨/٢ و ١٤٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١١/٨ .

(٤) ١٣١/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٤١/٢ تح : د. النحاس .

ذلــك (لابتداء الغاية في الزمان) في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه وهو الصحيح، وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد " .

ويقول المرادى[١] : " وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسّف " .

ولقــد استثمرت لغتنا المعاصرة رأى الكوفيين، وذلك في قولنا : نمت من أول الليل إلى آخره .

ولهــذا نــرى الأخذ برأي الكوفيين إثراء للغة، لما أثر عن العرب من منثور ومنظوم، وما يرشد إليه المعنى من أيسر طريق وأقربه، دون تكلف أو مبالغة .

مراجع لم ترد في أثناء البحث

- البــيان فــي غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ٤٠٥/١ تح د. طه عبد الحميد .
- البحر المحيط ٩٩/٥ .
- الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٧/٢ .
- التصريح على التوضيح ٨/٢ .

*

* *

* * *

(١) الجنى الدانى في حروف المعانى ص ٣١٤ .

دخول أل الزائدة لِلَمْح الأصل قياسي *

هـــي أل الداخلـــة على بعض الأعلام التي كانت في الأصل نكرة، لملاحظة المعنى الذي نقلت عنه .

قـــالوا[١] : وأكثر ما يكون ذلك في المنقول عن صفة ، سواء كانت اسم فاعل مـــثل: حارث وقاسم . أو كانت من أمثلة المبالغة مثل : عبّاس وضحّاك . أو كانت صفة مشبهة مثل : حسن وحسين .

وقـــد يكون في المنقول عن مصدر مثل : فضل . وفي المنقول عن اسم عين مثل : نعمان ، فإنه في الأصل اسم للدم .

قـــالوا : ودخول أل للمح الأصل سماعي، فليست كل الأعلام المنقولة تدخل علـــيها أل ، وإنما يقتصر في ذلك على ما سمع دخول أل عليه، فلا تدخل في نحو: محمد وصالح ومعروف ، لأنه لم يُسمع .

كما لا تدخل على المنقول مما لا يقبل أل في أصل وصفه مثل : يزيد ويشكر علمين، لأن أصلهما الفعل المضارع، والفعل لا يقبل أل وكذا لا تدخل على ما ليس منقولا، مثل : سعاد وأدَد " أبو قبيلة من اليمن " .

والحـــق أن مـــا قالـــه الـــنحاة في ذلك فيه بعض التضييق، لأن القاعدة متى استعملت ، وذكر لها بعض الأمثلة، افتُرِض أنها تذكر لينسج المتكلم على منوالها، لا لـــيردد فقـــط الألفـــاظ التي ذكرها السابقون ، ولم يُبَح له أن يفعل كما فعلوا إلا بعد مراجعة المعجمات كلمة لمعرفة أنها استعملت أو لم تستعمل .

وقد مثلوا لما يسمع دخول أل عليه بالأعلام : محمد وصالح ومعروف . ومع ذلـــك ذكر الشيخ يس بن زين الدين العلمي، في حاشية على التصريح ١٥٢/١: قال الشهاب القاسمي : وجهه كما أفاده في تقرير الدرس، أن نحو محمد لم يقع، ولكنه لو

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

(١) شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٥٠/١ ــ ١٥١ .

وقع لكان جائزا ، لأنه اسم ، بخلاف نحو يزيد، لأنه لم يقع ، ولا يجوز وقوعه لأنه فعل ، وهذا صريح في تأييد ما ندعو إليه .

كما جاء في الصفحة نفسها : والباب كله سماعي ، فلك الآن أن تسمى ولدك بــنحو حــارث ، ثم تدخل عليه أل للّمح ، لوروده ، ولا يشترط قصد إطلاقه على المسمى نفسه الذي وردت التسمية به .

وهــذا الــنص يوحــي بتوهم وجود من يظن أن ذلك خاص بالأعلام السابقة بعينها .

وقــد رأينا أن من السابقين من أجاز دخول أل على محمد . وأما صالح الذي قالوا : إنه لم يسمع دخول أل عليه ، فكلنا سمعنا بالملك الصالح أيوب .

فــلا يمكــن أن نــتوقف فــي مثل : الرشيد والمنصور والمهدى ، وطالب وغالــب وكاســب والهــادى والناصــر والفــاتح والغــازى والــناقص والأشــج والأمجد والدباغ والصباغ والطباخ والجزار والوحش و ... غير ذلك كثير .

إنــنا نــرجو أن يكــون مــبدؤنا التيســير، وألا نعترض على مالا يستحق الاعتراض عليه .

*

* *

* * *

الدورة الخامسة والستون

١٩٩٨م – ١٩٩٩م

موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل .

الموضوع الثاني : النسب إلى فم (فمويّ) ويجوز على مكة (فميّ) و (فَوْهيّ) .

الموضوع الثالث : النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه .

الموضوع الرابع : ضمير الفصل .

الموضوع الخامس : لا النافية .

الموضوع السادس : جواز حذف الموصول الأسمى وبقاء الصلة .

الموضوع السابع : أفعل التفضيل المقترن بأل بين المطابقة وعدمها .

الموضوع الثامن : الفصل بين المصدر ومعمولة الظرفي .

---

* عرضت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١ .
ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الثالثة عشرة بتاريخ ١٩٩٩/٣/١٧م فوافق عليها ما عدا الموضوع الأول " يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل " فقدرّه المؤتمر للجنة .

الموضوع الأول :

يجوز أن تنصب أن المضارع محذوفة من غير بدل*

* علّـق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأننا نيسّر النحو ولا نصعبه، وأننا إذا أخذنا بذلك(أن تعمل وهى محذوفة) فمن شأن هذا أن يحدث خللاً في تعليم النحو .
* كما علّق الدكتور عبد الكريم خليفة قائلاً بأن الشواهد الشعرية الموجودة في البحث تتعلق بالوزن والضرورة وعندما نوجهها للنشر فهى تقع في باب إجازة العاميّ وأيّد رأى الدكتور شوقي فيما يقال وذكر أن التيسير لا بد أن يكون فيما لا يخرج عن ثوابت اللغة فالأصل هو عدم الحذف .
* علـق الدكتور أمين السيد قائلاً بأن المجمع سبق أن أجاز حذف أن في بعض الأساليب المعاصرة ـــ واستدل بصورة هذا القرار من مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص ١٤٧ .
* كما علق الدكتور إحسان النص قائلاً بأن القاعدة هى الفعل المضارع وأن وماعدا ذلك فهو شاذ لا نقيس عليه.

وبعد المناقشة ردّ المؤتمر القرار للجنة .(مؤتمر)

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين .

(وقد رُد الموضوع إلى اللجنة) .

الموضوع الثاني:

النسب إلى فم فمويّ ويجوز على قلة فميّ و فَوْهيّ *.

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين وقد وافق المؤتمر على القرار .

الموضوع الثالث :

النسب إلى المثنى والجمع بأنواعه *.

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين . وقد وافق المؤتمر على القرار .

الموضوع الرابع :

ضمير الفصل *

---

* علـــق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأن هذه مشكلة نحوية بتَّ فيها النحاة وجاءوا بالصيغ المختلفة وأعربوها — وأن مهمتنا هنا أن نقدم ما فيه صعوبة ونذلّله .

* علـــق الدكـــتور أمين السيد قائلاً بأن ضمير الفصل حرف ذو معنى في غيره ، وأنه إذا أدَّى هذا المعنى في غيره وهو التفرقة بين الخبر والصفة في مثل محمدٌ هو الناجحُ — فإننا نحتاج إلى التنبيه عليه . وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار . (مؤتمر)

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين .

الموضوع الخامس :

لا النافية *

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين وقد وافق المؤتمر على القرار .

الموضوع السادس :

جواز حذف الموصول الاسمى وبقاء الصلة *

---

* علق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأننا لا نستطيع أن نعلم الشباب أن الاسم الموصول قد يحذف وتظل صلته وقد وافق المؤتمر على القرار . (مؤتمر)

* انظر القرار والبحث في الدورة الثانية والستين .

الموضوع السابع :

أفعل التفضيل المقترن بأل بين المطابقة وعدمها ٠

* سبق أن نوقش الموضوع في الدورة السادسة والخمسين. انظر القرار وبحثين للدكتور محمد حسن عبد العزيز والدكتور أمين السيد في أعمال هذه الدورة وقد وافق المؤتمر على القرار .

الموضوع الثامن :

الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي*

المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته لـذا فهـو لا يتقدم به عليه ، كما لا يتقدم شئ من الصلة على الموصول ولا يفصل بيـنهما بأجنبى ، كما لا يفصل بين الموصول وصلته .. وإذا ورد ما يوهم ذلك فإنه يـؤوّل ولكـن فـي ظل النصوص الفصيحة وما أثر عن العرب من ورود الفصل باجنبى وتوسُّع النحاة في الفصل بين المصدر ومعموله .

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالى :

ترى اللجنة :

جواز الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي ، اعتماداً على ما ورد في القرآن الكريم وفي الفصيح من كلام العرب منثوراً ، ومنظوماً ، وما أجمع عليه أعلام النحاة من أن الفصل مغتفرٌ إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه ، لاتساعهم فيه ، واستئناساً بالقاعدة المجمع عليها من أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج .

---

* علـق الدكتور شوقي ضيف قائلاً بأننا لسنا بصدد أن نقرر المسائل النحوية في الأصول فأن ننقل ما في كتب النحو ونتناقش فيه ليس هذا هدفنا ـــ إنما نحن نريد بعض الآراء التي تيسّر النحو العربي .

وبعد المناقشة وافق المؤتمر على القرار . (مؤتمر)

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي *

معلوم أن المصدر المقدر بالحرف المصدري ، والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ، فلا يتقدم به عليه ، كما لا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، كما لا يفصل بين الموصول وصلته .

فإذا ورد ما يوهم ذلك أُوّل .

وقد ورد الفصل بأجنبي في القرآن الكريم :

١- في قوله جل اسمه : ﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ (١)

ويترتب على هذا الفصل بأجنبي بين مصدر ومعموله ، ومعنى الآية والله أعلم : إنه على رجعه يوم تبلى السرائر ـ لقادر، إلا أنه يجوز أن يكون إعرابه الآن على هذا لأن الظرف الذي هو يوم تبلى السرائر على هذا التقدير يكون متعلقاً (بالرجوع) وقد فصل بينهما بـ (لقادر) وهو خبر ـ إنّ . وهو أجنبي عن المصدر ولا يجوز على رأيهم الفصل بينهما .

وابن جنى يتأول إعراب الآية : بقوله : إنه على رجعه لقادر أى يرجعه يوم تبلى السرائر، فدلّ (رجعه) على (يرجعه) (٢) .

وأرجح أن الآية الكريمة يمكن أن يحتج بها على جواز الفصل، لأن معمول المصدر ظرف وهو (يوم تُبْلى) .

والظرف والجار والمجرور قد توسّع فيهما النحاة كثيرا ويكفيهما رائحة الفصل (٣) .

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ـ الخبير بالمجمع .

(١) سورة الطارق : ٨ ، ٩ .

(٢) الخصائص ٤٠٢/٢ و ٢٥٥/٣ وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٣٣/٢ وهمع الهوامع ٥/ ٧٠ تح د/ عبد العال سالم ، وشرح التسهيل ١١٤/٣ لابن مالك . تح د. عبد الرحمن السيد ، ود . المختون

(٣) الرضى على الكافية ١٩٥/٢

٢- وورد الفصـــل كذلك في قوله جلّ شأنه ﴿ إن الذين كفروا يُنادَوْن لمقْتُ الله أكبرُ من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون ﴾ [١]

وعلـــق الزمخشــــرى الظرف (إذ) بالمقت الأول، وهو مصدر مفصول من معمولـــه، ولا يصح عمله ــ مع الفصل على رأى النحويين[٢] . والزمخشرى حين رأى ذلك فقد أهدر حكماً نحوياً في سبيل المعنى وتوجيهه .

أمـــا ابـــن هشـــام فيرى غير ذلك حيث يقول : " والصواب أن (إذ) متعلقة بمحذوف . أي : مقتكم " .

ويقـــرر بعض النحاة : أن الحذف خلاف الأصل، كما أن القارئ يستشعر أن تعليق الظرف (بالمقت) المذكور أسبق إلى الفهم[٣] .

٣- كمـــا ورد الفصل أيضا في قوله عزّ اسمه ﴿ كُتب عليكم الصيام كما كُتب على الذيـــن من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات ﴾ ، فقد جوز بعضهم كالزمخشرى : أن تكـــون (أيامـــا) منصوبة بالمصدر وهو ــ الصيام مع وجود الفصل[٤] وفي مغنى اللبيـــب[٥] " وفيه أن أياما منصوبة بفعل محذوف تقديره : صوموا أياما ، ولا تتعلق (بالصيام) لوجود الفصل بمعمول : كُتب ، وهو : كما كُتب . كما ورد الفصل بين المصدر ومعموله في الشعر كذلك :

١- كقـــول الشـــاعر : المنُّ للذمّ داعٍ بالعطاء فلا .. تَمْنُنْ فتُلْفَى بلا حمدٍ ولا مالِ[٦]

ومعـــنى الشاهد : أن تعداد الإنسان مآثره على من أسداها إليه ــ يستدعى من الناس ذمّـــه وانتقاصه ، وأن من فعل ذلك أصبح بغير مال وبغير حمد، لأنه كدّر الصنيعة بالمنة .

---

(١) غافر / ١٠ .

(٢) الكشاف ١١٩/٤ فما بعدها .

(٣) النحو وكتب التفسير ٧١٠/١ د. إبراهيم رفيده، وانظر الخصائص ٢٥٦/٣ .

(٤) راجع الكافية بشرح الرضى ١٩٥/٢ .

(٥) مغنى اللبيب ٥٤١/٢ .

(٦) شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ١٠٢٠/٢ .

فالذي يسبق إلى الذهن أن الباء الجارة (للعطاء) متعلقة بـ (المنّ) ليكون التقدير: المنُّ بالعطاء داعٍ للذم ، وعليه مدار المعنى ، إلا أن ذلك التقدير ممنوع في الإعراب لاستلزامه فصلا بأجنبي بين المصدر (المنّ) ومعموله ، فإذا أخبرت بـ (داع) عن : المصدر وهو [المنّ] وجعلت (بالعطاء) متعلقا بالمصدر المذكور كنت قد ذكرت ما أخبرت به عنه قبل أن تذكر معمولاته، وهذا هو الإخبار عما هو كالموصول قبل استكمال ما هو بمنزلة الصلة. وجمهور النحاة لا يجيز ذلك ، وحاولوا التخلص من ذلك المحظور، فقدروا للجار والمجرور (بالعطاء) متعلقا كأنه قيل : المنّ للذم داع للمن بالعطاء ، فـ (المنّ) الثاني بدل من (المنّ) الأول وبقى ما يتعلق به دليلاً عليه .

وبعضهم يجوز أن يكون [بالعطاء] متعلّقا بـ (لا تمنُنْ) أو بفعل من معناه، مضمر يدل عليه الظاهر[١] .

٢- ومما يتصل بهذا الموضوع من : الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي في الشعر :

تلك المحاورة التى وقعت بين ابن جنى والمتنبي ، قال أبو الفتح: ذاكرت المتنبي شاعرنا وقت القراءة في إعراب هذا البيت :

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمة .. بأن تسعدوا والدمع أشفاه ساجمة [٢] .

فالشاعر خاطب صاحبيه، وقد كانا عاهداه بأن يسعداه ببكائهما عند ربع أحبَّته، والربع إذ تقادم عهده فدرس، كان أشجى لزائره وحزنه، فقلت له : بأي شيء تتعلق الباء من (بأن) ؟

فقال بالمصدر الذي هو : وفاؤكما، فقلت له : وبما ارتفع وفاؤكما ؟ فقال : بالابتداء . فقلت : وما خبره ؟ فقال : كالربع . فقلت له : هل يصح أن يخبر عن اسم قبل تمامه ، وقد بقيت منه بقية ، وهى الباء ومجرورها ؟

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٢١/٢ .

(٢) تفسير أبيات المعاني من شعر المتنبي ٢٢٣ والخصائص ٤٠٢/٢ فما بعدها .

فقال : هذا لا أدرى ما هو، إلا أنه قد جاء في الشعر له نظائر[١]

فابن جنى لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ويؤول ما جاء من الشواهد مخالفا لهذه القاعدة، فهو يقول :

وكذلك لا يجيزون أن تعلق الباء في " بأن تسعدا " بالوفاء، وقد أخبرت عنه بقولك : كالربع ، فإذا لم يجز ذلك كانت الباء " بأن " متعلقة بفعل محذوف يدل عليه قوله : وفاؤكما " فكأنه لما قال : وفاؤكما كالربع : " قال " وفيتما بأن تسعدا " وإن لم يقدر هذا التقدير فسد الإعراب[٢] " ثم نظّر لذلك بالآية الكريمة السابقة وهي: ﴿ إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر ﴾ وقد سبق الحديث[٣] عنها .

وأرى بعد هذا العرض في الفصل بين المصدر ومعموله الظرفى ، أن الرأى الصحيح لا يمنع هذا التعبير، لأنه ورد في الفصيح منثوراً ومنظوماً فلا سبيل إلى ردّه ، وبعضهم يؤولونه ويخرجونه على وجه تسلم به القاعدة على تقدير فعل محذوف ، بل أجاز الرضى – وهو على حق فيما ذهب إليه حيث يقول : " ويجوز الفصل بينه – أي بين المصدر ومعموله بأجنبي على هذا فلا يقدر الفعل ... [٤] لأن تقدير الفعل فيما أراه تكلف أيضا، ومجانبة لما يجب أن تكون عليه اللغة من يسر وسهولة ، وما يرشد إلى المعنى المقصود من أقرب طريق وأيسره ، ومالا يحتاج إلى تأويل أولى . وهناك حجة أخرى لجواز الفصل في الآية الأولى والآية الثالثة : بأن معمول المصدر ظرف، وجار ومجرور في الشاهد الشعري الأول والثاني، والظرف والجار والمجرور قد توسّع فيهما النحاة كثيرا، وفي ذلك يقول الصبان : " فالفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه لاتساعهم فيه [٥] ".

---

(١) انظر هذه النظائر في أمالي الشجرى ٢٩٦/١ – ٣٠٠ تح : د/ محمود الطناحى والخصائص ٢٥٦/٣ وشرح التسهيل ١١٤/٣ تح د. عبد الرحمن السيد ود/ بدوى المختون .

(٢) تفسير أبيات المعاني من شعر أبيات أبي الطيب المتنبي ٢٢٣ – ٢٢٤ تح : د/ الصواف وزميله . طـ دار المأمون للتراث .

(٣) ص ١ من هذا البحث .

(٤) شرح الكافية للرضى ١٩٥/٢ .

(٥) حاشيته على الأشموني ٢٩٢/٢ .

وفـــي النهاية : أرى أ ن النصوص فصيحة، والمعنى واضح في ظل ما أثر عـــن العـــرب ومـــا نطقت به ألسنتهم ولا داعي للتأويل والتقدير، فمذهب المجيزين يوسّع القاعدة على أساس السماع الفصيح .

*

* *

* * *

الدورة السادسة والستون

١٩٩٩م – ٢٠٠٠م



موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : تعامل حاشا فى الاستثناء معاملة عدا وخلا .

الموضوع الثانـــى : مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا .

الموضوع الثالـــث : إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى .

الموضوع الرابـــع : إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو مايدل عليه.

الموضوع الخامس : اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو .

* عرضـــت هذه الأعمال على مجلس المجمع في جلسته الخامسة والعشرين بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٦م فوافق عليها جميعاً، ثم عرضت على المؤتمر في جلسته الرابعة عشرة بتاريخ ٢٠٠٠/٤/١٢م فأقرها جميعها .

الموضوع الأول :

تعامل حاشا فى الاستثناء معاملة عدا وخلا *

حاشا وعدا وخلا ــ يصح استعمالها أفعالاً تنصب ما بعدها ، ويصح استعمالها حروفاً فيُجرّ ما بعدها، وهى نائبة عن إلا في الاستثناء .

ولم تأتِ حاشا في كتاب سيبويه إلا على أنها حرف ولكن من جاءوا بعده وجدوها في كلام العرب مسبوقة بما المصدرية ــ أي أنها تكون فعلاً ــ

تدارست اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن " حاشا " تعامل فى الاستثناء معاملة " خلا وعدا " فتكون حرفًا يجر ما بعده ، وفعلاً ينصبه ، وقد تدخل عليها " ما " المصدرية فلا يكون ما بعدها إلا منصوبًا مثل خلا وعدا .

---

* وافق المؤتمر عليه .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثاني :

مجيء الحال من المضاف إليه مطلقًا*

اشـترط أكـثر الـنحاة ، فـي صاحب الحال إذا كان مضافاً إليه أن يكون المضاف إما جزءاً حقيقياً من المضاف إليه أو بمنزلته، وإما عاملاً في المضاف إليه ، وكـذا ذهـب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها في العامل ــ تدارست اللجنة ذلك كله وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن صاحب الحال يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مجرورًا بإضافة أو بحرف جر أصلى ، أو زائد ، أو مبتدأ ، وتأتى الحال من المضاف إليه مطلقًا دون تقيدٍ بما ذكره النحاة .

---

* علق الدكتور هيثم الخياط قائلاً بأن في البحث المقدم آيتان تخالفان ذلك وهما :
﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾ و ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا ﴾

* وعلـق الدكتور أمين السيد قائلاً : بأنه يريد أن يقول إن العامل في الحال هو العامل في صاحبه ــ وقد هدم سيبويه هذه القاعدة في القرن الثاني الهجرى ولم يستعملها ولم يدع إليها ــ وفي مجئ الحال من المضاف إليه مطلقاً توسعة على الكتاب والأدباء والشعراء والمثقفين بعامة ــ وقد وافق المؤتمر على القرار .

* مع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الثالث :

إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى *

هناك اختلاف بين النحاة في جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى — وقالوا إن الاسم لا يضاف إلى مرادفه ولا يضاف موصوف إلى صفته ولا تضاف صفة لموصوفها —

ناقشت اللجنة ذلك وانتهت إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنه يجوز قبول التراكيب الإضافية التي فيها ما ظاهره
أن الاسم أضيف إلى نفسه أو إلى موصوفه إذا اختلف اللفظان
من غير تأويل أو تقدير محذوف .

---

* وافق عليه المؤتمر .

* مع الموضوع بحث للدكتور عبد الرحمن السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الرابـــع :

إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه *

فـــي الاستعمال المعاصر شاع اجتماع القسم والشرط ثم يأتى الجواب للشرط ــ ومن خلال استشارة كتب النحو في هذا الاستعمال ــ واستعراض آراء النحاة في ذلك ــ رأت اللجنة القرار التالي :

جواز أن يكون الجواب للشرط غير الامتناعى ، وفى غير ما يسبقه ما يحتاج إلى خبر مع تقدم القسم أو ما يدل عليه .

---

* وافق عليه المؤتمر

* مع الموضوع بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

اسم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو *

* انظر القرار والبحث والمناقشات فى الدورة الحادية والستين .

* وقد تغيرت صيغة القرار لتصبح : ترى اللجنة جواز الإتمام فى اسم المفعول المعتل العين بالياء على الأصل مثل مبيوع ومديون ، إضافة إلى النقص مثل مبيع ومدين وهو الأشهر .

* علـق الأسـتاذ علـى رجب قائلاً : أحيى الدكتور أحمد علم الدين فيما أورده وما يمثل نموذجاً لما ينبغى أن نسـلكه في استمالة العامية لأن العامة درجوا على استعمال مثل هذه الصيغة ــ مديون ــ مبيوع وما شاكلها ــ وكنا نخطئها لكننا إذا أجزنا هذه القاعده فإننا نستأنس . (مؤتمر)

تعامل " حاشا " في الاستثناء معاملة " عدا وخلا " *

اختلف النحاة فى عمل هذه الألفاظ فى الاسم الواقع بعدها ، فذهب بعضهم إلى أنها يجوز أن تنصب هذا الاسم على أنها أفعال ، ويجوز أن تجره على أنها حروف .

وذهب بعضهم إلى أن هذا جائز فى بعضها دون بعضها الآخر .

يقول سيبويه [الكتاب٢/٢٠٩] : فحرف الاستثناء إلا ... وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس وعدا وخلا .

وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة ،وليس بإسم، فحاشا وخلا فى بعض اللغات. ويقول[الكتاب٢/٣٤٩] : وأما حاشا فليس بإسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله ، فيجعل خلا بمنزلة حاشا .

ويقول المبرد متحدثا عن إلا [المقتضب٤/٣٩١] : وهى حرف الاستثناء الأصلي، وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك ... وما كان حرفا سوى "إلا" فحاشا وخلا . وما كان فعلا فحاشا وخلا " وإن وافقا لفظ الحروف . وعدا ولا يكون ."

ويقول [المقتضب٤/٤٢٦]: وأما عدا وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ... وقد تكون "خلا " حرف خفض ، فتقول: جاءني القوم خلا زيدٍ ... فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض وفعلاً فى لفظ واحد ؟ فإنّ ذلك كثير ، منه "حاشا " وقد مضى تفسيرها... فإذا قلت : ما عدا وما خلا لم يكن إلا النصب . "

ويقول ابن مالك [شرح التسهيل ٢/٣٠٦] من أدوات الاستثناء : حاشا وعدا وخلا ، والمستثنى بهن منصوب أو مجرور ، فإن كان منصوبًا فهن أفعال مستحقة منع التصرف ، لوقوعها موقع الحروف ، وتأديتها معناها. وإن كان المستثنى بهن مجرورا فهن أحرف جر . وكون "حاشا " حرفا جارا هو المشهور، ولذلك لم

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

يـــتعرض سيبويه لفعليتها والنصب بها . إلا أن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيـــته ، فمن ذلك قول بعضهم : اللهم اغفر لى ولمن سمعنى حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، رواه أبو عمرو الشيباني وغيره.

وقـــال الأخفش: وأما " حاشا " فقد سمعت من ينصب بها. وأنشد ابن خروف فى شرح الكتاب :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم   على البرية بالإسلام والدين

وتعصب بعض المتأخرين مانعا فعلية " حاشا " بقول بعض العرب [الأقيشر] :

في فتية جعلوا الصليب إلههم   حاشاى إني مسلم معذور

والجواب : أن هذا ورد على استعمالها حرفا ".

ونقـــل عن الفراء إجازته نصب المستثنى بحاشا وخفضه ، قال : إذا استثنيت بمـــا عـــدا وما خلا ضميرا لمتكلم قلت : ما عدانى وما خلانى ، ومن نصب بحاشا قال:حاشاني ، ومن خفض قال : حاشاى .

ونقل عن بعض من منع النصب بها، بأنها لو كانت فعلاً لجاز أن يوصل "ما " بهـــا، كمـــا وصلت بعدا وخلا . ورد عليه بأن ذلك غير لازم ، لأن من أفعال هذا الباب " ليس ولا يكون " ولم توصل " ما بهما ، وبأن الدليل يقتضي ألا توصل "ما " وغـــيرها مـــن الحروف الموصولة إلا بفعل له مصدر مستعمل ، حتى يقدر الحرف وصـــلته واقعيـــن موقع ذلك المصدر ، ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مســـتعملة ، فهـــذا وصـــل ببعضها ، فإذا وصل ببعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل ، فلا يبالى بانفراده بذلك . على أنه قد قيل " ما حاشا " في حديث ابن عمر : أسامة أحب الناس إلىّ ما حاشا فاطمة " .

وإن كان هذا الحديث قد اعترض على الاستدلال به ، بأن " ما " فيه نافية .

وبتتـــبع أراء النحاة في هذه الألفاظ : خلا وعدا وحاشا ، نجد أنها يمكن أن تستعمل أفعـــالا جامدة لوقوعها موقع إلا ، فيكون المستثنى بعدها منصوبا على أنه مفعول به

لهـــا ، ويكـــون فاعلها ضميرًا مستترًا ، ويمكن أن تستعمل حروف جر ، فيكون ما بعدها مجرورا بها .

وأن الجر" بعدا " لم يذكره سيبويه ، كما لم يذكر النصب " بحاشا " ولكن غيره من النحاة ذكروا ما لم يذكره ، واستدلوا للجر بعدا بقول الشاعر :

أبحنا حيَّهم قتلا وأسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير

كمـــا اســـتدلوا للنصب بحاشا بما سمع من قول بعض العرب : اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ، وبقول الفرزدق :

حاشا قريشا فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

وقـــال جمهـــور النحاة إن " ما " المصدرية إذا دخلت على خلا وعدا تعين أن يكونا فعليـــن، لأن " ما " المصدرية لا يقع بعدها حرف ، وتكون ما المصدرية وما دخلت علـــيه فى تأويل مصدر منصوب ، إما على الظرفية على حذف مضاف ، أى وقت خلوهم ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل . أي : خالين .

وقـــالوا إن " ما " لا تدخل على " حاشا " . ولكن بعضهم أجاز دخولها عليها . وهو الصحيح ، إجراء لها مجرى أختيها واستدلوا بقول الأخطل في التصريح:

رأيت الناس ما حاشا قريشا : فإنا نحن أفضلهم فعالا

وفى كتاب سيبويه فى الجزء الثاني صـــ٣٤٩ تحقيق هارون: وأما "حاشا " فليس بإســـم ، ولكـــنه حـــرف يجـــر ما بعده ، كما تجر " حتى " ما بعدها ، وفيه معنى الأســـتثناء، وبعض العرب يقول: ما آتاني القوم خلا عبدِ الله فيجعل" خلا " بمنزلة " حاشا " فإذا قلت : " ما خلا " فليس يفيه إلا النصب ...

ألا ترى أنك لو قلت : أتوني ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما .

وفى الهمع للسيوطى١ :٢٣٣:

والعـــذر لســـيبويه فـــي قـــول هذه العبارة أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولذلك قال: ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاما .

وإذا كان سيبويه لم يحفظ النصب بحاشا فإن غيره قد حفظه . ففي شرح التصريح

٣٦٥/١ : وقد ثبت النصب بنقل أبى زيد والفراء والأخفش والشيبانى وابن خروف، وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم.

فـــإذا أخذنا برأي هؤلاء فى جواز النصب بحاشا، سواء دخلت عليها "ما " أم لم تدخل انضمت إلى أختيها " خلا وعدا " فى هذا الحكم .

وبهـــذا ترى اللجنة أن " حاشا " تعامل فى الاستثناء معاملة " خلا وعدا " فتكون حـــرفا يجر ما بعده ، وفعلا ينصبه، وقد تدخل عليها " ما " المصدرية فلا يكون ما بعدها إلا منصوبا مثل " خلا وعدا " .

بعض المصادر

- الكتاب ٣٩٦/٢ ، تحقيق هارون .
- المقتضب ٣٩١/٤و٤٢٦ .
- الإنصاف مسألة ٣٧ .
- شرح التصريح ٣٦٥/١ .
- شرح الأشمونى ١٢٧/٢ وما بعدها .
- شرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، وما بعدها .

*

*   *

*   *   *

مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا *

قال الأستاذ عباس حسن فى كتابه " النحو الوافي حـ٢ص٤،٤" : يصح أن يكون صاحب الحال مضافًا إليه ، نحو : تمتعت بجمال الحديقة واسعة . ونَعِمْتُ برائحة الزهر متفتحًا ناضرًا ، نادر الفاكهة ناضجة .

ويشترط أكثر النحاة فى صاحب الحال إذا كان مضافًا إليه أن يكون المضاف:

(أ) إما جزءا حقيقيا من المضاف إليه ، نحو : أعجبتنى أسنان الرجل نظيفا ، وراقتنى أظفاره بَاسطا أنامله . فالأسنان مضاف، وهى جزء حقيقى من المضاف إليه أى من صاحب الحال (وهو : الرجل) والأظفار مضاف. وهى جزء حقيقى من المضاف إليه صاحب الحال . وهو الضمير العائد على الرجل، ويعتبر فى حكم الرجل .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ أيُحِبُّ أحدكم أن يأكلَ لحمَ أخيه مَيْتًا فكرهتموه ﴾ فكلمة (ميتا) حال من المضاف إليه ، وهو : أخ ، والمضاف (وهو لحم) بعض منه.

(ب) وإما بمنزلة الجزء الحقيقى ، (حيث يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه : فلا يتغير المعنى العام) كما فى الأمثلة الأولى : (تمتعت بجمال الحديقة واسعة ، ونعمت برائحة الزهر متفتحا ناضرا ... فيصح أن يقال : تمتعت بالحديقة واسعة ، ونعمت بالزهر متفتحا ...

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ ثم أوحينا إليك أن اتبع مِلَّةَ إبراهيم حنيفا ﴾ حيث يصح: أن اتبع إبراهيم حنيفا .

(حـ) وإما عاملاً فى المضاف إليه ، كأن يكون المضاف مصدرًا عاملاً فيه ، نحو: عند الله تقدير العاملين مسرورين . ونحو قوله تعالى : ﴿ إليه مرجعُكم جميعا ﴾ أو أن يكون وصفًا عاملاً فيه ، نحو هذا رافع الراية عالية فى الغد.

---

* بحث للدكتور أمين السيد ــ عضو المجمع .

وفى شرح التصريح (١ : ٣٨) بعد الحديث عن هذه المسألة :

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم ، وهى أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها. وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معمولاً للمضاف، والمضاف لا يعمل فى الحال إذا لم يشبه الفعل ، فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقـاعدة موفـاة ؛ لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد . وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه وكجزئه ، فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضـاف كأنه صاحب الحال ، فيكون العامل فيه هو العامل فى الحال ، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك . فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال : إذ لو قلت : ضربت غلام هند جالسة ، أو نحو ذلك ـــ لم يجز .

قال ابن مالك : بلا خلاف .

ونقل غيره عن بعض البصريين إجازة ذلك .

قـال أبو حيان : والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه ، سواء كان المضاف إليه جزأه أو كجزئه أو لم يكن ؛ لما تقرر من أنه لابد من اتحاد الحال وصاحبها فى العامل . وأما(ميتا) فيحتمل أن يكون حالا من (لحم) و(إخوانا) يحتمل أن يكون منصوبا على المدح و(حنـيفا) يحتمل أن يكون حالاً من الملة . وذكَّر لأن الملة والدين بمعنى ، أو من الضمير فى (اتَّبِعْ) .

وفـى المغنى لا بن هشام : المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، وليس بـلازم عند سيبويه ، ويشهد له نحو : أعجبنى وجه زيد مبتسما ، وصوته قارئا فإن عـامل الحال الفعل . وعامل صاحبها المضاف ، وقوله : (لميَّة موحشا طلل) فإن عـامل الحـال الاستقرار الذى تعلق به الظرف ، وعامل صاحبها ـــ وهو طلل ـــ الابتداء .

وفـــى حاشـــية الصبان (جــ٢ : ١٢٣) بعد ما تقدم : وقال الرضى في باب المبـــتدأ : التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه. والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .

وقال الأشمونى فى شرح الألفية تحت عنوان (تنبيه) حـــ ٢ : ١٢٢ :

ادعـــى المصنف فى شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف إليه فـــيما عـــدا المسائل الثلاث المستثناة ، نحو : ضربت غلام هند جالسة، وتابعه على ذلـــك ولده فى شرحه ، وفيما ادعياه نظر ؛ فإن مذهب الفارسي الجواز، وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري فى أماليه .

وفى حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للألفية (١ : ١٩٤) : وذهب سيبويه إلى جواز اختلاف الحال وصاحبها فى العامل،لأنه أشبه بالخبر من النعت، وعامل الخـــبر غير عامل صاحبه ، وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف إليه مطلقا ، فليحرَّر، ثم رأيت فى الصبان التصريح به.

صـــاحب الحـــال يكـــون فاعلاً أو مفعولاً أو مجرورًا أو خبرًا أو مبتدأ . وتأتى من المضاف إليه مطلقا . دون تقيد بما ذكره ابن مالك فى قوله :

ولا تجز حالاً من المضاف له   إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفـــــا   أو مثل جزئه فلا تحيفـــــا

*

* *

* * *

إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى *

اخـــتلف الـــنحاة في جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى، فذهب البصـــريون إلـــى أنـــه لا يجـــوز إضافة الاسم إلى ما اتحد معه فى المعنى ، لأن المقصـــود بالإضـــافة أن يســـتفيد المضاف التعريف من المضاف إليه المعرفة . أو التخصيص من المضاف إليه النكرة ، فإذا كان المضاف إليه متحدًا معه فى المعنى، كانـــت الإضـــافة كأنهـــا إضـــافة الشيء إلى نفسه . والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصـــص بهـــا . ولذلـــك قـــالوا : لا يضـــاف الاسم إلى مرادفه مثل : ليث أسدٍ، وقمح برٍ.

ولا يضاف موصوف إلى صفته مثل : رجل فاضلٍ ، ومنزل واسعٍ .

ولا تضاف صفة لموصوفها مثل : فاضل رجلٍ وواسع منزلٍ .

فإذا جاء فى كلام العرب ما يوهم ذلك أوّلَ .

فممـــا يوهـــم إضـــافة الشيء لمرادفه إضافة الاسم إلى اللقب . مثل قولهم : جاءنـــي ســـعيد كرزٍ، فهما لمسمى واحد ، وأضيف أحدهما للآخر، فيؤول على أن المـــراد بالمضـــاف المســـمى ، والمراد بالمضاف إليه الاسم ، أي جاء فى مسمى هذا الاسم .

ومما يوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: حَبَّة الحمقاء ، وصلاة الأولى. ومســـجد الجامع ، فيؤول على تقدير موصوف ، أي : حبة البقلة الحمقاء ، وصلاة الساعة الأولى ، ومسجد المكان الجامع .

وممـــا يوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْد قطيفة ، وسحق عمامة ، فـــيؤول على تقدير موصوف ، وعلى أن الصفة مضافة إلى جنسها ، ويجر جنسها بمن ، أي : شئ جرد من جنس القطيفة ، وشئ سحق من جنس العمامة .

---

* بحث للدكتور عبد الرحمن السيد ــ عضو المجمع .

وعلـــى هـــذا أولوا ما جاء مثل ذلك فى القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ ولدار الآخرة خير ﴾ ، قالوا : التقدير : ولدار الساعة الآخرة .

وفى قــوله تعالى : ﴿ وما كنت بجــانب الغربي ﴾ ، التقــدير فيه : بجانب المكان الغربى .

وفى قوله تعالى : ﴿ وحب الحصيد ﴾ ، التقدير : حب الزرع الحصيد .

وفـــى قوــله تعالى : ﴿ إن هذا لهو حق اليقين ﴾ ، وقوله : ﴿ وإنه لحق اليقين ﴾ ، قالوا : إنه على تقدير مضاف ، أي : حق الأمر اليقين .

وفى قوله تعالى : ﴿ وذلك دين القَيِّمة ﴾ ، قالوا : التقدير : ذلك دين الملة القيمة .

أما الكوفيون فقالوا : إنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان من غير تـــأويل ، وقـــد استدلوا بهذه الآيات، وبالمأثورات التي نقلت عن العرب ، فالمضاف يدل على ما يدل عليه المضاف إليه .

ومممـــا يمكـــن أن يضـــاف لهـــذه الـــنماذج قوله تعالى : ﴿ يعلم خائنة الأعين ﴾ فالمعنى هو : الأعين الخائنة . وقول بشامة بن حزن النهشلى :

إنا محيوك يا سلمى فحيينا وإن سقيت كرام الناس فاسقينا

فالمعنى : الناس الكرام .

وبالنظر في كل من الاتجاهين نجد أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الذهن وأيسر فى التخريج ، وأن بعض ما ذهب إليه البصريون فيه إكثار من الحذف ، مثل قولهم : شيء جرد من جنس القطيفة ، كما أن فيه تقدير مالا يتبادر إلى الذهن، مثل قولهم : دار الساعة الآخرة . فهل هذا هو المقصود ؟ وما المعنى؟ وكيف تكون دارا للساعة الآخرة ؟

ومع أن ابن مالك يميل إلى التقدير ، نجده يقول : ونبهت أيضا على إضافة الاســم إلـــى ما هو الأصل صفـــة، كمسجد الجامـــع، واسطة بين المحضـــة وغير المحضة على أصح القولين ، لأنها إضافة تصل ما هي فيه بما يليه ، عما بها نحو: ﴿ ولـــدار الآخـــرة ﴾ ، وإما بالتبعية ، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح، فوجب أن

يكــون لنوعه اعتباران : اتصال من وجه ، وانفصال من وجه ... مع أن بعض هذا الــنوع لا يحســن فيه تقدير موصوف ، نحو: ﴿ دين القَيِّمة ﴾ ، فإن أصله : الدين القــيمة والــتاء للمــبالغة ، فإذا قدر محذوف لزم أن يقال : دين الملة أو الشريعة ، والملــة هي الدين ، وكذا الشريعة ، فيلزم تقدير ما لا يغنى تقديره ، لأن المهروب منه كان إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو لازم بتقدير الملة والشريعة ... "

وســواء أكــان هــناك تقدير أم لم يكن ، فالإضافة موجودة ، فالإضافة إذاً إضافة صــحيحة ومن الخير أن تقبل الأساليب وتفسر على ما هي عليه ، دون إلزام بحذف أو تقدير .

بعض المصادر

- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة / ٦١ .
- شرح التسهيل ٢٢٥/٣ وما بعدها .
- الأشمونى ١٨٣/٢ وما بعدها و ١٨٧ وما بعدها .
- شرح الرضى على الكافية ٢٨٥/١ ــ ٢٨٨ .
- الهمع ٤٨/٢ ــ ٤٩ .

* * *

إجازة أن يكون الجواب للشرط مع تقدّم القسم أو " ما يدلّ عليه "

يشيع الآنَ في الاستعمال المعاصر أن يجتمع القسم والشرط ثم يأتي الجواب للشرط ، والملاحظ أنّ هذا الاستعمال يجرى على أقلام كثير من الأفذاذ المشهورين لا الألفاف المستضعفين ، كأن يقول أحدهم : " ولئن كانت هذه النسخة أقدم النسخ عهْدًا ، فإنّها أقلّهنّ وزنًا "[١] وكقول آخر : " ولئن فاتني كل ما تلقيته وعرفته فأرجو ألاّ يكون قد فاتنى عُظْمُه ولبابُه "[٢]، ولقد انتقل هذا الاستعمال من بطون الكتب إلى الصحف اليومية ، وبخاصة المقالات التي لها بالتراث أو بالشريعة سبب .

فإذا ذهبنا نستشير كتب النحو فى هذا الاستعمال ، وجدنا سيبويه يقول فى كتابه " هذا باب الجزاء إذا كان القسم فى أوله وذلك قولك : " والله إنْ أتيتنى لا أفعلُ"، لا يكون إلاّ معتمدةً عليه اليمين. ألا ترى أنك لو قلت : " واللهِ إن تأتنى آتك" لم يجزْ . ولو قلت : " والله مَنْ يأتني آتهِ " كان محالاً ،واليمين لا تكون لغوًا كلا والألف (يعنى همزة الاستفهام) : لأن اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلاّ أن يكون عليه . ألا ترى أنك تقول : " لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك " ، لأنها لام قسم . ولا يحسن فى الكلام" لئن تأتني لا أفعل " لأن الآخر لا يكون جزمًا .[٣] وقد يكون هناك شرط ، وليس هناك قسم ، ولكن جواب قسم، فيقدر النحويون لام القسم التي تسمّى اللام الموطئة للقسم . يقول سيبويه " فلو قلت : " إن أتيتني لأكرمنّك " و" إن لم تأتني لأغمنّك " جاز ؛ لأنه فى معنى " لَئن أتيتني لأكرمنّك ، ولئن لم تأتني لأغمنّك " ولا بدّ من هذه اللام مضمرةً

---

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ــ الخبير بالمجمع .

(١) مقدمة تحقيق تأويل مشكل القرآن ص ٨٦للسيد أحمد صقر .

(٢) ثقافة المفهرس (ضمن مباحث فن فهرسة المخطوطات ــ معهد المخطوطات العربية ــ القاهرة ١٩٩٩) ص٢٣٤ والبحث للمرحوم محمود الطناحى .

(٣) سيبويه ٨٤/٣ .

أو مظهـرةً لأنهـا لليميـن ، كأنك قلت : "واللهِ لئن أتيتني لأكرمنّك [١] " وعلى هذا خرّجـت هذه الآيات الكريمة ، في قوله تعالى : ﴿ وإن لم ينتهوا عمّا يقولون ليمسّنّ الذيـن كفـروا مـنهم عذابٌ أليم ﴾ [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ وإنْ لم تغفرْ لنا وترحمْنا لنكوننّ من الخاسرين ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وإنْ أطعتموهم إنكم لمشركون ﴾ [٤].
وقـد أجاز العكبرى والحوفى أن تكون هذه الآية من حذف فاء الجزاء [٥] ، وقد ردّه ابـن هشـام ، يقول " وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدّر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرها   والشرُّ بالشر عند الله مِثْلانِ

مـردودٌ، لأن ذلـك خـاص بالشـعر " [٦] وقـد ردّ أبـو حيان في البحر المحيط على الحوفى بمثل هذا يقول : " وجواب الشرط زعم الحوفى أنه { إنكم لمشركون } على حذف الفاء ، أي فإنكم . هذا الحذف من الضرائر فلا يكون في القرآن ، وإنما الجـواب محـذوف و (إنكـم لمشركون) جواب قسم محذوف ، التقدير: والله إن أطعـتموهم لقوله : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسّنّ ﴾ [٧] وقوله : ﴿ وإن لم تغفر لـنا وترحمْنا لنكونَنَّ ﴾ [٨] وأكثر ما يستعمل هذا التركيب بتقدير اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على إن الشرطية كقوله : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ﴾ [٩] ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه " [١٠] .

---

(١) السابق ٦٦/٣ .
(٢) الآية ٧٣ من سورة المائدة .
(٣) الآية ٢٣ من سورة الأعراف .
(٤) الآية ١٢١ من سورة الأنعام .
(٥) انظر التبيان في إعراب القرآن ٥٣٦/١ والبحر المحيط ٢١٣/٤ .
(٦) مغنى اللبيب، لابن هشام ٢٣٦/١ .
(٧) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .
(٨) من الآية ٢٣ من سورة الأعراف .
(٩) من الآية ١٢ من سورة الحشر .
(١٠) البحر المحيط ٢١٣/٤ .

وإذا اجتمع الشرط والقسم، وقبلهما ما يحتاج إلى خبر من مبتدأ أو اسم كان أو اسم إنّ ونحوهما، فإنه يترجح أن يكون الجواب للشرط ، لأن سقوطه مخلّ بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد[١] ، وقد يأتي الجواب للقسم.

هــذا ما يقرره كثير من النحويين أو جمهورهم فإذا ورد من التراكيب ما يكون فــيه الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه ، وهو اللام الموطئة للقسم ، ولم يســبقهما مــا يحتاج إلى خبر ، فإن النحويين يؤولون هذا تأويلا يبعده عن الجواز ، ويُخْرجه عن أن يكون فيه قسم وشرط مجتمعان ، وبعضهم يقصره على الشعر[٢].

وكــل ما سبق عن الشرط غير الامتناعى ، وأمّا الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر كقوله :

فأقسم لو أندَى النديُّ سوادَه   لما مسحت تلك المسالات عامرُ

وقولــه : واللهِ لولا اللهُ ما اهتدينا .

على أن ابن عصفور ذهب إلى أنّ الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيًا لأنه مُغنٍ عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لايكون إلا ماضيا . [٣]

والذي أراه أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو مايدلّ عليه في الشرط غير الامتناعى وفى غير ما يسبقه ما يحتاج إلى خبر لما يأتي :

أولا : انّ الفــرّاء ذهــب إلى جواز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه[٤]، وذهــب ابــن مالك مذهبه في هذا ، يقول " ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخــره [٥] " ويقول : " وقد يستغنى عند عدم المبتدأ بجواب شرط مؤخر عن جواب قسم مقدم[٦] .

ثانيا : عبارة سيبويه توحي بجواز ذلك إذا كان فعل الشرط مضارعًا، يقول " ولا

---

(١) انظر الأشمونى ٢٩/٤ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٤٥٧/٤ . وانظر مغنى اللبيب ٢٣٦/١، ٢٣٧ .

(٣) انظر الأشمونى : ٢٨/٣ .

(٤) انظر مغنى اللبيب ٢٣٦،٢٣٧/١ والأشمونى ٢٩/٣ وراجع نصّ الفراء في معاني القرآن ١٣٠/٢و ٦٦/١.

(٥) شرح التسهيل ٢١٦/٣ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣ وانظر منار السالك إلى أوضح المسالك ٢٢٧/٢ والهمع ٢٥٢/٤ .

يحْسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل لأن الآخر لا يكون جزمًا [١] " فعبارة " لا يَحْسن " توحي بجواز ذلك مع عدم حسنه .

ثالثا : هناك شواهد كثرة وردت عن العرب ، وهذا هو الأساس فى الجواز وعدمه، من ذلك قول الفرزدق[٢] :

لئن بلّ لي أرضي بلالٌ بدفعـــــةٍ من الغيث فى يمنى يديه انسكابُها

أكنْ كالذي صاب الحيا أرضَه التي سقاها، وقد كانت جدِيبًا جنابُهـا

وقول ذي الرمّة [٣] :

لئن كانت الدنيا عليّ كما أرَى تباريحَ مِنْ ميّ فللموتُ أرْوَحُ

وقول الأعشى[٤] :

لئن منيت بنا عن غِبِّ معركةٍ لاتُلْفنا عنْ دماءِ القوم نَنْتفلُ

قـــال الفراّء : " وأنشدني بعض بنى عُقَيْل[٥] " ، ثم عاد فقال " وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة[٦] :

لئنْ كان ما حدثته اليوم صادقـــا أصمْ في نهار القيظِ للشمس باديـــا

وأركبْ حمارًا بين سَرْج وفروةٍ وأُعْرِ من الخاتام صغرى شماليـــا

قال الفراء أيضا " وأنشدنى القاسم بن مَعْن عن العرب

حلفتُ لهُ إن تُدْلجِ الليلَ لا يزلْ أمامَك بيتٌ من بيوتى سائرُ

ولمّـــا كان هذا الاستعمال جائزًا فى الشعر على حد تعبير الرضى الذى يقول " ويجـــوز قلـــيلا فى الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره "[٧] ، وجائزا في الشـــعر وغـــيره عـــند الفـــراء وابـــن مالك ــ وهما من أئمة اللغة ــ ، وفاشيا فى الاستعمال المعاصر ، أرى أن تجيزه اللجنة استنادًا إلى كل ما قدمته .

---

(١) سيبويه ٣/٨٤ .

(٢) ديوانه ١/٤٧ .

(٣) ديوانه : ٢٢ .

(٤) ديوانه ٦٣ وشعراء النصرانية .

(٥) معانى القرآن ١/٦٧ .

(٦) معانى القرآن ١٣١ .

(٧) شرح الكافية ٤/٤٥٧ .

الدورة السابعة والستون

٢٠٠٠م – ٢٠٠١م

موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : زيادة الواو بين "لابد" والمصدر المؤول بعدها من "أن" والفعل أو " أنَّ " ومعموليها.

الموضوع الثاني : همزة إنَّ بعد القول بين الفتح والكسر .

الموضوع الثالث: اتساع مفردات الصيرورة اعتمادًا على دلالة التحول .

الموضوع الرابع : تقارض الصيغ بين مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي .

الموضوع الخامس : إنابة غير المفعول به عن الفاعل .

* عرضت هذه الموضوعات وقراراتها على مجلس المجمع في جلسته السادسة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٢ من مارس ٢٠٠١م فوافق عليها جميعها ، ثم عرضت على مؤتمر المجمع في جلسته الرابعة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٧من مارس ٢٠٠١م فوافق عليها أيضاً .

الموضوع الأول :

زيادة الواو بين "لابدّ " والمصدر المؤول بعدها من أنْ والفعل أو أنَّ ومعموليها *.

زيادة الواو مما اختلف فيه النحاة قديما بين الإجازة والمنع ، وهذا الاختلاف فـــى تفســـير بعض التراكيب اللغوية الواردة فى الاستعمال لا يغيرها . ومنها الواو التي تأتى بين لابد وما يأتى بعدها من مصدر مؤول من أن والفعل أو أن ومعموليها ــ ولأن هـــذا الاســـتعمال شـــاع فـــى العصر الحاضر لدى كثير من المثقفين حتى اللغويين منهم . فقد تدارسته اللجنة وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

صحة التركيب الذي تُزاد فيه الواو بين " لابد " والمصدر المؤول بعدها من أنْ والفعل أو أنَّ ومعموليها لكثرة ورود الواو زائدةً فى تراكيب كثيرة فى العربية ، لتقوية المعنى وتمكينه " .

---

* فـــي الجلسة الرابعة عشرة من المؤتمر ٢٠٠١/٣/٢٧م علق أ.د. شوقي ضيف بقوله : إن هذا التعبير لم ينقل لـــنا عن الذين عاشوا قبل القرن الثالث . وبعد القرن الثالث لا يستشهد فيه بالصيغ الجديدة . وأننا نستطيع أن نـــأخذ قـــراراً بـــأن الصيغة صحيحة ولكنه ليس من الضرورى أن نعربها ونقول الواو زائدة لأن هذا يسبب مشكلة إذا علمنا الناشئة أن واو العطف زائدة .

* ورأى أ.د. أحمـــد مخـــتار عمـــر أنه مع تصحيح هذا الأسلوب الجديد القديم ، لأن المجمع في مقدمة معجمه الوسيط يقول إنه ألغى الحدود الزمنية وبذلك فهو لم يقف عند قرن الاستشهاد وهو القرن الثالث الهجري، كما أنـــه أدخـــل الكلمات المستعملة في اللغة العربية بين المثقفين حتى هذه اللحظة ــ إضافة إلى أن البحث أتى بنصـــوص كثيرة لكتاب يستشهد بهم .. كالصاغانى وابن جنى وابن خلدون، والأكثر من هذا أن المجمع أقر عبارة بل وفي أيام السلم التي تجمع بين حرفى عطف، ونشر هذا في القرارات المجمعية من الدورة ٣٤ــ٣٧ ص٧٢.

وقد أجاز المؤتمر القرار بعد هذا .

ومع الموضوع بحث مقدم من االدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بعنوان : " زيادة الواو (في لا بدّ وأن) "

الموضوع الثاني :

همزة إنَّ بعد القول بين الفتح والكسر*

لأن كثيرًا من الباحثين يتوهمون أن مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها محصورة فى مسائل محددة ، مع أن النحاة قد وضعوا ضابطًا عامًا للكسر والفتح فكل موضع يمكن أن تؤول فيه إن مع ما بعدها بمصدر تستحق الفتح ـ وكل موضع لا يمكن أن تـؤول فـيه مـع ما بعدها بمصدر تستحق الكسر ، وكل موضع يمكن فيه التأويل وعدمه يجوز فيه الفتح والكسر . فقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنه يجوز فى إنَّ التي تقع بعد لفظ القول ومعناه ـ الكسرُ والفتحُ .
فالكسرُ على إرادة الحكاية . (وهو نقل الجملة بلفظها) .
والفتحُ على إرادة التضمين (أي تضمين الفعل (قال) معنى (ظن) ، أو معنى فعل يأتى مفعولُهُ مفردًا مثل : ذَكَرَ أو أخبر .

---

* في جلسة مؤتمر المجمع الرابعة عشرة بتاريخ ٢٠٠١/٣/٢٧م علق أ.د. كمال بشر قائلا: إن هذه قضية كبيرة ـ والبحـث ممـتاز وقيم ـ ولكن أين المتكلم الذي يستطيع أن يميز هذا الموقف من ذاك فهذه قضية العلماء الكبار .

* ورأى أ.د. شوقي ضيف أن الناشئة من الصعب أن تفهم فكرة التضمين .

* فعلـق أ.د. أحمـد مخـتار عمر قائلا بأن المجمع إذا كان سيتقيد بما سيدرس لتلاميذ المدارس فقد نزل إلى مستوى لا يصح أن ينزل إليه ، لأننا نتعامل مع مشكلة تمس جانب اللغة في التعبير وتمس المثقف الذي يريد أن يضع العبارة المناسبة في الموقف المناسب .

ـ ورأى أ.د. ناصـر الدين الأسد تعديل صيغة القرار لتكون : تكسر همزة إن بعد لفظ القول إذا أريدت الحكاية ـ بمعنى نقل الجملة بلفظها كما قال قائلها وتفتح الهمزة إذا أريد التضمين إلى آخر القرار .. فووفق على ذلك.

ـ ومع الموضوع بحث للدكتور أحمد مختار عمر بعنوان : " همزة إن بعد القول بين الفتح والكسر ".

الموضوع الثالث :

اتساع مفردات الصيرورة اعتمادًا على دلالة التحول *.

لأن صـــار وهى تعبر عن معنى التحول تأخذ كان وبعضًا من أخواتها إليها دلالـــة ــ ولأنهـــا تخرج نفسها من خلال هذا الباب إلى سياقات اللغة لتأخذ كمّاً من المفردات سياقيًا يؤدى هذا المعنى ــ فقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالى .

ترى اللجنة :

ــ إثراءً للغة ــ اتساع الأخذ بمفهوم الصيرورة لكل مفرد يدلُّ على التحول ، لأن دلالة هذا المفهوم موجودة فى الاستعمال المُعاصر حيث ترتكز أدوات " كان وظنَّ " عليه .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد كشك بالعنوان نفسه، وقد أجاز المؤتمر القرار والبحث .

الموضوع الرابع :

تقارض الصيغ بين مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي*

تقارض هاتين الصيغتين يعنى تحويل كل منهما إلى الأخرى مما لم يرد عن العرب اشتراكه فيهما ــ فتحول ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضعّف الرباعى ــ وهــذا يضيف إلى مفردات اللغة ما يزيد على مائتي كلمة . وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أن تقارض الصيغ بين مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي يعنى تحويل ما انفرد به مضعَّف الثلاثي إلى مضعّف الرباعي وتحويل ما انفرد به مضعّف الرباعي إلى مضعّف الثلاثي .

ويُعدُّ هذا تطبيقًا لقرار المجمع بتكملة المادة اللغوية إذ ورد بعضها ولم يرد بعضها الآخر .

---

* عرض هذا الموضوع في الدورة ٥٩ ومثبت بها البحث كاملاً .
* علــق أ.د. كمال بشر قائلاً : هل يريد الباحث أن يجعل هذا قياساً ينضم إلى أقيسة اللغة في التقعيد .. وطلب مــن الدكــتور أن يأتي بأمثلة شائعة مستعملة نحن في حاجة إليها بحسب المقامات الاجتماعية والسياسية في العالم العربي.
* علق الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر بقوله: أننا حينما نستخدم الفعل خصخص فهو فعل ليس له منافس الآن فــي لغــة الاقتصاد. وهذا المثال يصلح لأن يكون مثالاً للحاجة الملحة التي تحتم علينا أن ننتقل من مضعّف الثلاثي إلى مضعّف الرباعي .
* وعلق أ.د. أمين السيد بأن أمثلة كثيرة لهذا منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية . (الجزء التاسع والسبعون نوفمبر ١٩٩٦م) ، وقد ووفق على القرار بعد تعديله إلى : ويقتصر التحويل على الحاجة إليه في ضوء قرار المجمع ــ ومع الموضوع بحث للدكتور أمين السيد بالعنوان نفسه .

الموضوع الخامس :

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

لأن العربـــية لديها حساسية بالغة فى استثمار قواعد النحو ومطابقتها لما هو أنســـب للســـياق والموقـــع ، ومطابقة الحال للمقام. تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

ترى اللجنة :

أنـه يجوز مع وجود المفعول به ــ إنابة الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر عن الفاعل ، إذا تعلّق غرض المتكلم بأحدها .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندي بالعنوان نفسه .

زيادة الواو في " لابّد وأنْ .." *

زيـــادة الواو مما اختلف فيه النحاة قديما ، فبعضهم يجيزه مستشهدًا على ذلك بشـــواهد من القرآن الكريم ، ومن الشعر العربي ، وبعضهم يمنعه ، ويتأوّل ما ورد مـــن الشـــواهد وجوهًا من التأويل لا تخلو من وجاهة [(١)]. وكلا المذهبين ــ كما هو واضـــح ــ اختلاف في تفسير بعض التراكيب العربية الواردة في الاستعمال ، وهذا الاختلاف لا يغيّر هذه التراكيب ولا يبّدل منها ، ولا يفضّل أحدها على الآخر ، لأن هـــناك فرقا واضحا بين المتكلّم باللغة " و" دارس اللغة " . المتكلم يَجْرى على سنن لغته ونظامها ، والدارس يراعى القواعد التي استنبطها ويعمل على اطرادها.

ومما يدخل تحت هذه المسألة الواوُ التي تأتي بين " لابّد " وما يأتي بعدها إذا كان مصدرًا مؤولا من " أنْ والفعل " أو " أنّ ومعموليها " . وقد شاع هذا الاستعمال فـــي العصر الحاضر لدى كثير من المثقفين حتى اللغويين منهم كأن يقول بعضهم :" لابّـــد وأنْ يكـــون لهذه المشكلة حلّ " أو أن يقول :" لابّد وأنّ هذا الأمر واضح تمام الوضوح ".

ولـــيس هذا الاستعمال مقصورًا على لغة المحدثين ، بل إنّه مما ورد في لغة بعـــض السابقين ، فقد جاء في " التكملة والذيل والصّلة " للحسن بن محمد الصغاني المـــتوفى سنة ٦٥٠ هـــ في مادة (زوى) قوله :" وقال الجوهري أيضا : والزاي حرف يمدّ ويقصر ، ولا يكتب إلا بياء بعد ألف ، وليس كذلك ، فإنّه إذا مُدَّ لابّد وأنْ يكتب بهمزة بعد الألف ، لأنها من نتائج المدّ ولوازمه " [(٢)]

وقـــد نقـــل صـــاحب تاج العروس كلام الصّغاني فقال عن الزّاي :" وقال المصنف (إذا مدّ كتب بهمزة بعد الألف) هذا الكلام أورده الصغاني في التكملة بعد أن ذكر كلام الجوهري وقال : وليس كذلك فإنه إذا مدّ لابّد وأن يكتب بهمزة بعد الألف لأنها

---

* بحث للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ــ الخبير بالمجمع .

(١) انظر المسألة الستين في كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري : ٤٥٦ .

(٢) التكملة والذيل والصلة للصاغانى ٤٣١/٦.

من نتائج المد ولوازمه. انتهى " [١] ولم يعقب على كلام الصّغاني بشيء .

وقد وقع الخلاف في التفسير التركيبي بين البصريين والكوفيين في عدد من آي القـرآن الكـريم ، مـنها قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها ﴾[٢] وقـوله تعالى : ﴿ فلما أسلما وتلّه للجبين وناديناه أن يا إبراهـيم ﴾[٣] وقـوله تعالى : ﴿ إذا السماء انشقت و أذنت لربّها وحُقّت وإذا الأرض مدّت ﴾[٤] فقد رأى الكوفـيون أنّ جـواب الشرط مذكور في الآيات ، وهو " قال لهم خزنتها " في الآية الأولى ، و " ناديناه في الثانية ، و " أذنت " أو " إذا الأرض مدّت " في الثالثة، وأنّ الواو زائدة في جميع ذلك . وأمّا البصريون فقد قالوا بعدم زيادة الواو في جميع هـذه الآيـات، ورأوا أن الجـواب محـذوف، وأنّ الحذف أبلغ من الذكر في هذه المواضـع لأنهـم " لا يجـيزون زيـادة هذه الواو ، ويرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفـة للعلـم بها والاعتياد في مثلها ، وتأويل ذلك عندنا على معنى : فلما أسلما وتلّـه للجبين ، وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ؛ أدرك ثوابنا ، ونال المنزلة الرفيعة عندنا ، وكذلك : إذا السماء انشقت وكان كذا وكذا عرف كل واحد ما صارَ إلـيه مـن ثواب أو عقاب ... وكذلك قوله عز وجلّ : ﴿ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلامٌ عليكم ﴾[٥] تقديره : صادفوا الثواب الذي وعدوه ... وذهـب أصحابنا إلى أن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ في المعنى من إظهاره وأنّـه لذلك [٦] حذفت هذه الأجوبـة . قالوا : ألا ترى أنك إذا قلت لغلامـك : والله لئن قمت إليـك .

وسكتّ عن الجواب ؛ ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر

---

(١) تاج العروس للزبيدي ١٦٦/١٠ (زوا) .

(٢) سورة الزمر ، الآية : ٧٣ .

(٣) سورة الصافات ، الآية : ١٠٣و١٠٤

(٤) سورة الانشقاق، الآيات: ١و٢و٣ .

(٥) سورة الزمر، الآية : ٧٣.

(٦) (ما) زائدة في مثل هذا التركيب .

وغير ذلك ، فتمثلت في فكره أنواع العقوبات ، فتكاثرت عليه ، وعظمت الحال في نفسـه ، ولـم يـدر أيهـا يتقى . ولو قلت " والله لئن قمت إليك ؛ لأضربنّك فأتيت بالجواب ، لم يتق شيئا غير الضرب ، ولا خطر بباله نوع من المكروه سواه ، فكان ذلـك دون حـذف الجواب في نفسه ... وكذلك الحال في الجميل من الفعل ، نحو قولك : واللهِ لئن زرتني ،إذا حذفت الجواب تصورتْ له أنواع الجميل وضروبه من الإحسان إليه والإنعام عليه .

ولو قلت : والله لئن زرتني ؛ لأعطيّنك دينارًا ، رمى بفكره نحو الدينار ولم يجل في خلده شيء من الجميل سواه ، ولعله أيضا أن يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه ، فـلا يدعوه ذلك إلى الزيارة . وإذا حذفت الجواب تطلعتْ نفسه إلى علم ما توليه إياه، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة كما كان الباب الأول أدعى له إلى الترك " [١]

وإذا كان ابن جني قد اجتهد في شرح وجه الحذف في مثل هذه التراكيب فإنّ الفـراء اكـتفى بوصف التركيب الذي يرى فيه زيادة الواو يقول : وقوله تعالى في ﴿ فلمـا جهزهم بَجهازهم جعل السّقاية ﴾ [٢] جواب . وربّما أدخلت العرب في مثلها الـواو وهي جواب على حالها ، كقوله في أول السورة : ﴿ فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجبّ وأوحَينا إليه ﴾ [٣] والمعنى ــ والله أعلم ــ أوحينا إليه . وهي في قراءة عبد الله ﴿ فلما جهزهم بجهازهم وجعل السقاية ﴾ ومثله في الكلام : لمـا أتانـي وأثب عليه ، كأنه قال : وثبت عليه[٤] وكذلك فعل ابن قتيبة إذ يقول : "وواو النّسـق قد تزاد حتى يكـون الكلام كأنه لا جواب له " [٥] وذكر آيات الزمر والصـافات وأضـاف قوله تعالى : ﴿ حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل

---

(١) سـر صـناعة الإعراب لابن جني : ٢/٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ وقد نقل صاحب كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف هذه المحاجة لمساندة رأي البصريين في المسألة المشار إليها سابقا .

(٢) سورة يوسف الآية ٧٠ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ١٥.

(٤) معاني القرآن للفراء : ٢/٥٠ وانظر الجزء الأول : ١٠٧، ١٠٨ والجزء الثالث : ٢٤٩ حيث يقصر زيادة الواو في جواب) حتى إذا) و (فلمّا أنْ) ورأى أن العرب لم يجاوزوا ذلك .

(٥) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: ٢٥٢وانظر ٢٥٣،٢٥٤.

حَــدَب يَنْسلون . واقتربَ الوعد الحق﴾ [١] ورأى أن الجواب هو : اقتربَ وأنّ الواو زائدة.

وهناك أبيات من الشعر أوردوها شواهد على هذه الحالة وهي حذف الجواب عند البصريين ، وزيادة الواو عند الكوفيين ، منها قول امرئ القيس :

فلما أجزنا ساحةَ الحيّ وانتحى   بنا بَطْنُ خَبْتٍ ذي قفافٍ عَقَنْقَلِ [٢]

أراد : انتحى ، بزيادة الواو على رأى الكوفيين .

وقول الأسود بن يعفر :

حتى إذا امتــلأت بطونُكُــمُ   ورأيتمُو أبناءَكُــم شبُّـــوا [٣]

وقَلَبْتُمُ ظهــــــرَ المجنّ لنا   إنّ اللئيــمَ العاجــز الخــبُّ

أراد ــ في تفسيرهم ــ : قلبتم .

وهذه الواو الزائدة في الكلام يسميها الهروي :" المقحمة " لأنه لو لم تجئ بها لكــان الكــلام تامّا [٤]، ويفرق بين الواو المقحمة والواو الزائدة للتوكيد كقولك : ما رأيــت أحــدًا إلاّ وعليه ثيابٌ حسنة ، وإن شئت قلت : إلاّ عليه ثيابٌ حسنة . وفي القرآن الكريم ﴿ وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتابٌ معلومٌ ﴾ [٥] وفي موضع آخر ﴿ وما أهلكنا من قرية إلاّ لها منذرون ﴾ [٦] . وقال الشاعر :

إذا ما ستور البيت أُرْخين لم يكنْ   سراجٌ لنا إلاّ ووَجهك أَنْورُ

فجاء بالواو وقال آخر :

وما مسّ كفى من يدٍ طابَ ريحُها   من النّاس إلا ريحُ كفّك أَطيبُ

---

(١) سورة الأنبياء الآية : ٩٦،٩٧.

(٢) ديوانه : ٩٨. ويقول أبو بكر بن الأنبارى عنه: " والواو مقحمة لمعنى التعجب " شرح القصائد السبع الطوال : ٥٥ .

(٣) ديوانه : ١٩ .

(٤) الأزهية في علم الحروف : ٢٣٤ .

(٥) سورة الحجر، الآية ٤ .

(٦) سورة الشعراء، الآية : ١٠٨ .

فجاء بغير الواو [١] .

وقد عهدت زيادة الواو في مواضع ، منها قولهم :" ربّنا ولك الحمدُ " المعنى ــ كمــا يقــول الهروي : ربّنا لك الحمد . ومنها ما أورده ابن جني الذي اجتهد في الاحــتجاج لرأي البصريين ، إذ يقول : " وقد زيدت الواو في نحو قولهم : كنت ولا مال لك ، أي : كنت لا مالَ لك. وكان زيدٌ ولا أحد فوقه . وكأنهم استجازوا زيادتها هنا لمشابهة خبر كان للحال، ألا ترى أن قولك: كان زيدٌ قائما مشبّه من طريق اللفظ بقولهــم : جــاء زيدٌ راكبا ، وكما جاز أن يشبه خبر كان بالمفعول فينصب ، فغير مُــنْكرٍ أيضــا أن يشــبه بالحال في نحو قولهم : جاء زيدٌ وعلى يده باز فتزاد فيه الــواو"[٢] وكذلك نجد ابن هشام الذي يرجح أحد الرأيين على الآخر يقول ــ وكأنه يميل إلى القول بزيادة الواو ــ : والزيادة ظاهرة في قوله :

فما بالُ من أسْعَى لأجْبُر عَظْمَهُ حِفاظًا، ويَنْوى مِنْ سفاهته كسْرِى

وقوله :

ولقد رمقْتُك في المجالس كُلّها فإذا وأنْتَ تُعين مَنْ يَبْغينى " [٣]

تأسيسًا على كل ما سبق أرى ألاّ يخطّأ التعبير الذي تزاد فيه الواو بين" لا بدّ " والمصــدر المــؤول من أنْ والفعل أو أنَّ ومدخوليها مثل : " لابدّ وأن يكون لهذه المشــكلة حلّ " وأن يُنْظر إليه على أنّ الواو فيه زائدة لتمكين اللفظ وتقوية المعنى. وفي النصوص التي أوردتها دليلٌ يعوّل عليه وسند يستند إليه في القياس عليه .

وبالله التوفيق .

---

(١) الأزهية : ٢٣٩ .

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٥٠/٢

(٣) مغنى اللبيب لابن هشام : ٣٦٢/٢.

أهم المراجع

١- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنبارى (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) .

٢- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (تحقيق السيد أحمد صقر) .

٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي .

٤- سر صناعة الإعراب لابن جني (تحقيق د. حسن هنداوى) .

٥- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (تحقيق عبد السلام هارون) .

٦- شرح الكافية للرضى .

٧- شرح المفصل لابن يعيش .

٨- كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحوي الهروي .

٩- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون).

١٠- معاني القرآن للفراء .

١١- مغنى اللبيب لابن هشام (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) .

*

*   *

*   *   *

همزة إنّ بعد القول بين الفتح والكسر *

يـــتوهم كثـــير مـــن الباحثين فيظن أن مواضع كسر همزة "إن" و " فتحها " محصورة في مسائل محددة ، غير مدركين أن النحاة قد وضعوا ضابطا عاما للكسر والفـــتح ، فكـــل موضع يمكن أن تؤوّل فيه "إن" مع ما بعدها بمصدر[١] تستحق فيه الفتح ، وكل موضع لا يمكن أن تؤول فيه مع ما بعدها بمصدر تستحق فيه الكسر ، وكل موضع يمكن فيه التأويل وعدمه يجوز فيه الفتح والكسر ، يقول ابن مالك :

وهمز إنّ افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر

ومعـــنى هذا أن النحاة حين عدوا وقوع "إن" ومدخولها بعد القول من مواقع الكســـر ، كـــانوا ينظرون إلى عدم إمكانية حلول المصدر (المفرد) محلهما ، لأن مفعول القول لا يكون إلا جملة .

والـــذي يبدو لي أن ما قاله النحاة مقصور على نوع واحد من أنواع القول ، وهـــو ما يحكى بعده نص المقول (أو المفعول) فهذا يجب كسر همزة "إن" بعده ، ولا خـــلاف معهـــم فـــي ذلك . وهذا النوع من القول هو الذي عناه سيبويه بقوله : " واعلـــم أن (قلـــت) فـــي كلام العرب وقعت على أن تحكي بها ما كان كلاما لا قولا"، يعني بالكلام الجمل ، كقولك : زيد منطلق ، وقام زيد ، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يبنى الكلام منها كزيد من قولك زيد منطلق [٢].

أمـــا خلافـــي مع النحاة فيتعلق بأنواع أخرى من القول لا تستحق كسر همزة "إن" بعدها لإمكانية حلول المفرد محلها هي ومدخولها ، ومع ذلك صمت النحاة عن هذه الأنواع فأوهموا الكافة عموم الحكم ، وهو ليس كذلك . ومن هذه الأنواع :

١- قال التي بمعنى ذكر ، أو نطق ، أو أخبر وهذه يأتي مفعولها مفردا . [٣]

---

* بحث للدكتور أحمد مختار عمر ــ عضو المجمع .

(١) أو بعبارة أخرى : يمكن أن يحل محلها هي ومدخولها مفرد .

(٢) اللسان ، وتاج العروس (قول) . ومثل هذا قول سيبويه : تقول : " قال عمرو : إن زيدا خير منك ، وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله " (الكتاب ١٤٢/٣) .

(٣) تاج العروس (قول) وفي اللسان : سمي الملك قَيْلا لأنه إذا قال قولا نفذ .

٢- قـــال التـــي بمعنى فعل ، قال ابن الأثير : العرب تجعل القول عبارة عن جميع الأفعـــال وتطلقه على غير الكلام واللسان ، فتقول : قال بيده (أي أخذ) ، وقال برجله (أي مشى) ، وقال بثوب (أي رفعه) وكل ذلك على المجاز والاتساع.

٣- قـــال التي بمعنى اجتهد ، أو حكم ، أو رأى رأيا ، وهذه تتعدى بحرف الجر ، وفـــي الحديـــث قولوا بقولكم أو بعض قولكم .. قال في اللسان : أي قولوا بقول أهل دينكم وملتكم [١] .

بـــل إن جـــواز الفـــتح يمتد ليغطي كذلك " قال " التي تشتمل على لفظ القول ومعـــناه إذا لـــم يُرد المتكلم حكاية مفعولها ، ويتم في هذه الحالة تقدير حرف الجر معها أو تضمين فعل القول معنى فعل آخر يأتي مفعوله مفردًا [٢] كقوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات ﴾ (البقرة ٢٥) . ويتضح هذا أكـــثر في قوله تعالى : ﴿ وشهدوا أن الرسول حق ﴾ (آل عمران ٨٦) ، مع قوله تعـــالى فـــي آية أخرى : ﴿ واشهد بأنا مسلمون ﴾ (آل عمران ٦٤) . وقد لوحظ تقديـــر حرف الجر في عدد من القراءات مع أفعال أخرى ، كقراءة معظم السبعة : ﴿ فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى ﴾ على حذف حـــرف الجـــر ، أي بأنّ في حين قرأ ابن عامر وحمزة ﴿ إن الله يبشرك بيحيى ﴾ بكسر الهمزة إجراء للنداء مجرى القول [٣] .

فالعـــامل الحاسم إذن بالنسبة للفعل الذي يشتمل على لفظ القول ومعناه ، وفي غـــيره من الأفعال المشابهة هو إرادة الحكاية أو عدمها . ويتفرع على هذا أن هناك أفعـــالا خلـــت من لفظ القول ولكنها حملت معناه ، وقصد بها الحكاية فكسرت همزة "إن" بعدهـــا . وقـــد قـــرأ عاصم – في رواية – وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق والأعمش وغيرهم : ﴿ فدعا ربه أني مغلوب فانتصر ﴾ (القمر ١٠) على إضمار

---

(١) اللسان (قول) .

(٢) يقـــول سيبويه : وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق ؟ فقال : إذا لم ترد الحكاية ، وجعلت تقول مثل تظن قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب (الكتاب ١٤٢/٣) .

(٣) الإتحاف ص ١٠٥ .

القول عند البصريين ، أو على إجراء الدعاء مجرى القول عند الكوفيين [١]. وعلى الجانــب الآخر سمعت أمثلة لفعل القول لم يُرد به الحكاية ففتحت همزة "إنّ" بعده . وفـــي هـــذا يقـــول الأشموني : " فإن لم تحك ، بل أجري القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روي بالوجهين قوله :

أتقول إنك بالحياة ممتَّعُ ... وقد استبحت دم امرئ مستسلم

فالكسر على إرادة الحكاية ، والفتح على تضمين القول معنى الظن [٢] . ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد غد ... فمتى تقول إن الدارَ تجمعنا

قـــال الجوهـــري : وبـــنو سليم يُجرون متصرِّف قلت (ما تصرف منها) في غير الاســـتفهام أيضا[٣] مجرى الظن فيعدونه إلى مفعولين ، فعلى مذهبهم يجوز فتح "إن" بعد القول [٤] .

وقـــد كـــان الأشـــموني دقيقًا حين أوجب الفتح عند عدم قصد الحكاية، وكان الصبّان ذكيا حين دافع عن المرادي في إجازته الفتح والكسر في هذه الحالة بقوله : " قبل اختيار أحدهما "[٥]. فإذا اخترت أحد الوجهين وجب الكسر في حالة ، ووجب الفتح في حالة .

فـــإذا رجعـــنا إلى القراءات القرآنية نستشيرها في هذه القضية نجدها مؤيدة لجواز الوجهين بعد القول حسب القصد ، فإن اتجه القصد إلى الحكاية وجب الكسر، وإلا وجب الفتح . ومن هذه القراءات :

١ــ قوله تعالى : ﴿ ولقد قال لهم هارون من قبل يا قوم إنما فتنتم به وإن ربكم الرحمن ﴾ (طه ٩٠) ، فقد فتح الهمزة في المرتين عدد من القراء ، وفي " إن"

---

(١) الكتاب ١٤٣/٣ ، والمغني ٦٣/٢ ، وتفسير الألوسي ٨١/٢٧ .

(٢) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ، وشرح العيني ٢٧٣/١ – ٢٧٥ .

(٣) لأن جميع العرب يفعلون ذلك في الاستفهام .

(٤) الصحاح (قول) .

(٥) الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/١ .

الثانية أبو عمرو – في رواية – والحسن وعيسى [١] .

٢- قـوله تعالى : ﴿ ولئن قلـت إنكم مبعـوثون من بعد الموت ﴾ (هود ٧)، فقد قرأه المطوعي (إمام في القراءات ، عارف بها ، ضابط لها ، ثقة ، وتوفي عام ٣٧١ كما ورد في لطائف الإشارات) ، والأعمش ، وعيسى بفتح الهمزة . وقد ذكـر الألوسـي أن هذا على تضمين " قلت " معنى " ذكرت " تجوزا ، وقيل إن الذكر والقول مترادفان فلا داعي للقول بالتجوز .

٣ـ قولـه تعالى : ﴿ قل أُوحي إليّ أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجـبا يهـدي إلـى الرشـد فآمنا به .. وأنه تعالى جد ربنا .. وأنه كان يقول سـفيهنا .. وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن .. وأنه كان رجال من الإنس .. وأنهـم ظـنوا كمـا ظننـتم .. وأنا لمسنا السماء .. وأنا كنا نقعد منها .. وأنا لا ندري .. وأنا منا الصالحون .. وأنا ظننا .. وأنا لما سمعنا الهدى .. وأنا منا المسلمون ..﴾ (الجن ١-١٤) .

فقـد قـرأ نـافع وابـن كثير وأبو عمرو بالكسر في الآيات جميعا ابتداء من قوله تعـالى : ﴿ وأنـه تعـالى جـد ربـنا ﴾ ، وقـرأ ابـن عامـر وعاصم وحمزة والكسـائي بالفـتح [٢]. وذكـر صـاحب الإتحاف أن أبا جعفر قرأ بالفتح في ثلاثة مـنها وهـي : ﴿ وأنـه تعـالى ﴾ ، ﴿ وأنه كان يقول ﴾ ، ﴿ وأنه كان رجال ﴾ جمعا بين اللغتين[٣] .

وجميع التخريجات التي ذكروها لتفسير الفتح مطعون عليها ، وهي ما يلي :

أ ـ أن الآيات معطوفة على نائب الفاعل للفعل " أوحي " .

قـال أبـو حيان : وهذا لا يصح في جميعه ، مثل : ﴿ وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ﴾ .

ب ـ أن الآيات معطوفة على الضمير المجرور في " به " (الآية ٢) .

---

(١) معجم القراءات القرآنية ٣/٢٢٧ .

(٢) روح المعاني ٢٩/٩٤ . وعكس أبو حيان النسبة في البحر ٨/٣٤٧ .

(٣) انظر معجم القراءات القرآنية ٥/٢١٣ .

وهـذا لا يجوز إلا على رأي الكوفيين ، فضلا عن أن بعض ما فتح لا يناسبه العطف في المعنى .

جـ ـ أن الآيات معطوفة على مفعول " آمنا به " بعد تأويله بـ " صدقناه " .

ولكن بعض ما فتح لا يناسبه تسليط " آمنا " عليه ، مثل :" وأنا ظننا "[١] .

ولا يسلم من التجريح إلا القول بالفتح على عدم إرادة الحكاية ، ويكون الجميع معطوفا على مفعول القول الوارد في الآية الأولى .

٤ـ وهناك قراءة رابعة تلفت النظر لأن القارئ بها أغلب السبعة ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشّرك بكلمة منه ﴾ (آل عمران ٤٥) . فقد قرأها بكسر الهمزة حمزة وابن عامر ، وبفتح الهمزة باقي السبعة، وهم : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وعاصم ، والكسائي . فالكسر على أنها مقول القول ، والفتح على تقدير : نادتها بأن الله يبشرك[٢].

ومعنى هذا أن القاعدة النحوية الخاصة بكسر همزة " إن " بعد القول ينبغي أن تتعدل لتصبح على النحو التالي :

يجوز في " إنّ " التي تقع بعد لفظ القول ومعناه الكسر والفتح . فالكسر على إرادة الحكاية (وهي نقل الجملة بلفظها) ، والفتح على إرادة التضمين (أي تضمين الفعل قال معنى ظن ، أو معنى فعل يأتي مفعوله مفردا مثل ذكر أو أخبر) ، أو على تقدير حرف الجر .

*

* *

* * *

---

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٨ .

(٢) حجة القراءات لأبي زرعة ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، وانظر معجم القراءات ٤٠٦/١ .

اتساع مفردات الصيرورة
اعتمادا على دلالة التحول *

في بناء الجملة العربية مفرد لغوي ناسخ هو " صار " يرفع المبتدأ وينصب الخبر ويخلع على جملته دلالة التحول ، ومثاله قول المتكلم : صار الطينُ إبريقا بمفهوم كون الطين مادة لزجة لم يحدث لها تشكيل وبالصيرورة بان تحوله من هيئة الطين إلى هيئة الإبريق .

وقد بان لهذا المفرد سيطرة دلالية خاصة في باب كان وأخواتها توازي سيطرة كان على بناء الجملة الاسمية بمطلق المضيّ فيها ، وبان وجودٌ له في باب ظن وأخواتها معتمد على دلالة التحول الواردة في باب كان .

وتسلمنا دلالة التحول في الجملة العربية إلى :

(١) خلوص صار إلى هذه الدلالة وقيامها بالنسخ ..

(٢) وجود جملة مفردات تدخل في نظام كان وأخواتها ؛ لاتفاق دلالة هذه المفردات مع صار في مفهوم التحول .

(٣) مجئ بعض أخوات كان سياقيا دالا على الصيرورة .

(٤) ورود الصيرورة في باب ظن بناء على إكساب الفعل قيمة تعدٍ زائدة .

والثراء الوارد لمعنى التحول من جهتي الاستعمال التراثي والمعاصر يجعلنا نلقى الضوء على هذه المفردات التي تمثل عطاء للمستعمل المعاصر الذي إن لمح دلالة التحول في بناء جملة اسمية وقع بها في إطار صار وأخواتها أو ظن وأخواتها .

نصوص من النحاة تدل على ثراء وعطاء الصيرورة :

أ- ابن مالك وشرح الكافية :

لعل شرح الكافية يكون من المصادر التي اتسع فيها أمر الاستشهاد بالصيرورة أكثر من غيره .

---

* بحث للدكتور أحمد كشك ــ الخبير بالمجمع .

يقول صاحب شرح الكافية ١/٣٨٨ :

وربيتـــه حتـــــى إذا ما تركتـــــه   أخـــا القوم واستغنى عن المسح شاربه

وبالمخض حتّى آض جعدا عنطنطا   إذا قام ساوى غارب الفحـــل غاربـــه[1]

وقال آخر :

وكان مُضلّي من هُديت برشده   فلّله مغوٍ عاد بالرشد آمرا

وفي الحديث " فاستحالت غربا " ، وفي حديث آخر " لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض " ، ومن كلام العرب : أرهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربة ".

وقال بعض العرب :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه   فيالَك من نَعمى تحولّن أبؤسا

... وحكـــى سيبويه عن بعض العرب ما جاءت حاجتُك بالنصب والرفع بمعنى ما صـــارت ". ويـــتابع صاحب الشرح حديثه قائلا : " فهذه ثمانية أفعال مساوية لصار معـــنى وعملا ، وأما غدا وراح فإنهما ملحقان عند بعضهم بها أيضا إلا أنى لم أجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا ".

ويحدد ابن مالك بعضا من أخوات كان تتضح فيه دلالة الصيرورة قائلا :

وأما كان وظل وأضحى ، واصبح وأمسى فاستعمالها بمعنى صار كثير .

ب ــ جاء دالة على الصيرورة

والنســـبة موجهة في الأصل لسيبويه كما يعبر عنها نصه الوارد في كتابه ١/ ٥٠ والذي يوضح أمر الأشموني قائلا :

" وحكـــى ســـيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صـــارت فالنصـــب علـــى أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود إلى ما ، وحاجتك التأنيث على ما لأنها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك خـــبر ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك . وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها " والصبان يتحدث طردًا للمجئ في غير المثل قائلا بأن " ابن الحاجب طرده

---

(١) المخـــض : اللبن الخالص ، العنطنط الرجل الطويل ، الغارب ما بين السنام إلى العنق في البعير ثم استعير لأعالي كل شيء .

فـــي غيره وجعل منه:جاء البرقفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم " حاشية الصبان ١/٢٢٩ "

جـ ــ آل ومفردات أخرى يرتاب في صيرورتها بعض الدارسين :

رغـــم أن المفرد " آل " لم يرد في حسبة ابن مالك في شرح الكافية إلا أنه في التسهيل ١/٣٤٤ يعرضه في جملة ما رادف معنى صار معلقا على التصور الدلالي قـــائلا : " والأصـــح ألا تلحـــق بها آل ولا قعد مطلقا " . والإفصاح عن مثل هاتين الكلمتيـــن وغـــيرهما مـــن كلمات مثل غدا وراح وأسحر وأفجر وأظهر في مجال الـــرفض لـــدى نحوي يجعلها احتكاما إلى السياق داخل القبول ومن هنا تبدو دلالة التحول واضحة ورؤية نحوي لا تصادر رؤية نحوي آخر فها هي " قعد" يقول عنها صاحب شرح التسهيل ١/٣٤٨ :

" والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا وجعل من ذلك قول الراجز :

لا يقنع الجاريـــة الخضابُ ولا الوشـــاحـــان ولا الجلبـــابَ

من دون أن تلتقى الأركابَ ويقعـــــد ... لـــه لعـــــابُ

" وحكى الكسائي : قعد لا يُسأل حاجة إلا قضاها "

والاستشـــهاد لصـــيرورة غدا وراح قد يعتمد على قول ابن مسعود رضي الله عنه " اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمعة " وحديث " تغدو خماصا وتروح بطانا " فمنصوب المفردين يتأهب للصيرورة كما يتأهب للحالية .

والصيرورة المختلف حولها في مفهوم (بات) من كان وأخواتها قيل فيها :

ومـــن أصـــلح ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قول الشاعر (عمرو بن قيس المخزوميّ)

أجنيّ كلما ذكرت كليبٌ أبيتُ كأننى أطوى بجمر

(ديوان الهذليين ٢ / ٨٠١)

لأن كلما تدل على عموم الأوقات وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل " وإن كـــان الأشـــموني في شرحه ١/٢٣٠ يقول : وزعم الزمخشري أن بات ترد بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه "

ســياقات العربــية تسلم إلى مجموعة من المفردات دالة على التحول رافعة للمبــتدأ ناصبة للخبر هي : صار ، كان ، أمسى ، أصبح ، بات ، أضحى ، ظل ، آض ، تــرك ، عــاد ، استحال ، رجع ، قعد ، حار ، ارتد ، تحول ، (جاء) في سياق خاص وغير خاص ، غدا ، راح ، اسحر ، أفجر ، أظهر ، آل .

فهــذه الأفعــال بالإمكــان وفق دلالة التحول أن تنسخ الجملة الاسمية رافعة للمبتدأ ناصبة للخبر .

د ــ انتقال معنى الصيرورة والتحول إلى باب ظنّ :

يقــول صــاحب شرح التسهيل عن القسم الرابع من باب ظن المرتبط بدلالة التحول ٢/٨٢ :

" والــنوع الرابع صيّر وأصار وما وافقهما كجعل في ﴿ ... فجعلناه هباء منثوراً ﴾ (الفرقان / ٢٥)

وهــب ، فــي قولهــم : وهبنــي الله فداءك ؛ أي جعلني . ذكره الأزهري عن ابن الأعرابي . وردّ كقوله تعالى : ﴿ لو يردوكم من بعد أيمانكم كفارا ﴾ (البقرة / ١٩) .. وترك كقول الشاعر :

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

واتخذ كقوله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ (النساء / ١٢٥) .. وألحق ابن أفلــح بأصار (أكان) المنقولة بمعنى صار وما حكم به جائز قياسا ، لكني لا أعلمه مسموعا " ٢/٨٣ .

والحديث السابق يوقفنا أمام مجموعة من الملاحظات :

١) الأفعــال التــي تؤدي معنى الصيرورة في باب ظن: صيّر، أصار، جعل، ردّ ، ترك ، اتخذ ، تخذ ، وهب ، أكان الملحقة بأصار ، ومجموع هذه الأفعال تسعة.
٢) تتفق هذه الأفعال دلالة مع صار التي في باب كان .
٣) الجاري على هذه الأفعال حين مفارقة صار كما ألاحظ :

أ ــ تضعيف عين الفعل والتضعيف وسيلة من وسائل التعدي كما في " صيّر ".
ب ــ إضافة همزة التعدية وهي وسيلة أخرى كما في أصار وأكان .

جـ ــ احتمال تضمين الأفعال الباقيات معنى الصيرورة المتعدية كما في صيّر.

د ــ قـبول صـار وسـائل الـتعدية يمثل ميزة دلالية لها في باب كان مع بقاء صيرورتها ويعطى قبولا لوجود المنصوب الثاني والاستقرار في باب ظن.

هـ ــ دلالة الأفعال على الصيرورة دلالة سياقية .

٤) كم هذه الأفعال يثبت الاتساع والثراء فابن أفلح جعل (أكان) بمعنى (أصار). ولـم يرفض ابن مالك هذا الاتساع تحقيقا للقياس وهذا واضح من قوله : " وما حكم بـه جائـز قياسا ، ولكني لا أعلمه مسموعا " . ويبدو أن قياسية الصيرورة ارتكازا علـى دلالة التحول جعل الأشموني في تعليقه لمراد (نحو جعل) يقول : " إنما قال " نحو " لإدخال كثير من حذاق النحاة .. ضرب العامل في المثل نحو ﴿ ضرب الله مـثلا قـرية ﴾ النحل / ٧٦ ، ﴿ واضرب لهم مثلا أصحاب القرية ﴾ يس / ١٣ ، ويقـول " وما زاده بعضهم من نبذ في نحو ﴿ نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهـم ﴾ البقرة / ١٠١ فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ، ولا يصـح أن يكـون ظرفا لنبذ ؛ لأن الظرف لابد أن يكون حاويا لفاعل العامل وذلك متعذر هنا . كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره حاشية الصبان ٢/٢٥ وهكذا تكون ضرب ونبذ في سياق دال على التحول ناصبتين لمفعولين .

والخلاصـة أن الصيرورة وقعت في دائرة النسخ بمراد التحول في موقعين : موقع أفصـح عن منصوب واحد وموقع أفصح عن منصوبين ؛ ولأن مراد التحويل كان مـناط النسـخ فعلينا أن نوسع دائرته سبيلا قياسيا وسياقيا في لغتنا المعاصرة التي تركـز استخدام أفعال النسخ في إطار الصيرورة والتحول بعيدا عن الزمن فالباحث المعاصر يكثر من أمر هذه التراكيب :

– وقد أضحت أمورنا معقدة غير ملق بالتعقيد في حدود زمن الضحى .

– لا يمكـن أن توقت بالليل وحده ، وهاهي قراءة سريعة لبعض وريقات من جريدة أخبار اليوم ٢٠٠٠/١١/١٨ تسلم إلى مراد الصيرورة في أصبح من خلال قول فؤاد عـلام ص٥ " لـم يتمكـن الإخوان من تحقيق فوز لهم داخل هذه النقابات وأصبح تواجدهـم فـي بعضها عاديا " ومن خلال قول رفعت السعيد ص ٦ " وشنت حملة

إعلامية غسلت كل القيم وأصبحت التعددية الحزبية جريمة " وقول آخر من مقال بعنوان بوش قلق على ابنه ص ٨ " ولكن لو أصبح هذا الرئيس ابني فلكم أن تتخيلوا ... " وقول جلال عارف تحت عنوان ملفات ساخنة ص ٩ " في ظل هذه الأوضاع تصبح استعادة العراق .. مطلبا عاجلا وتصبح العلاقات ... وتصبح المصالحة العربية هدفا .. ".

ليتسع مقصود التحول استخداما معاصرا إثراء لحق اللغة وتيسيرا لحاجة المستعمل عاديا كان أم مبدعا مع قبول السياق لهذا المراد مع إحساس بالمفرد الناصب لمفعول واحد والمفرد الناصب لمفعولين وليتحرك القياس بناء على ذلك تاركا طريقا لحرية الاستخدام ما دامت الحرية لا تنافر مطالبه .

في النهاية يرمى البحث المقدم إلى :

١) اتساع الأخذ بمفهوم الصيرورة لكل مفرد يدل على التحول لأن دلالة هذا المفهوم موجودة في الاستعمال المعاصر حيث ترتكز أخوات كان وظنَّ عليه .

٢) الأفعال المستخدمة في سياق العربية قديمها وحديثها الدالة على الصيرورة ناصبة لمفعول واحد هي : صار ، كان ، أمسى ، أصبح ، ظل ، بات ، أضحى، آض ، ترك ، عاد ، استحال ، رجع ، قعد ، حار ، ارتد ، تحول ، غدا ، راح ، (جاء) في سكٍّ وفي غير سك ، آل ، أسحر ، أفجر ، أظهر .

والمستخدمة في سياق العربية ناصبة المفعولين باستخدام وسائل التعدية :

أ ــ عن طريق الهمز أصار أكان .

ب ــ عن طريق التضعيف : صيّر .

جـ ــ عن طريق التضمين : جعل ، رد ، ترك ، اتخذ ، تخذ ، وهب ضرب (العاملة في المثل) ، نبذ .

تقارض الصيغ بين
مضعَّف الثلاثي ومضعّف الرباعي *

مضـــعّف الثلاثـــي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، كما عرفه سيبويه بقوله : والتضعيف أن يكون آخرَ الفعل حرفان من موضع واحد .
وذلك نحو : رددت ... (الكتاب : تحقيق هارون ٣: ٥٢٩ ، ٥٣٠)
ومثل هذا في (المقتضب للمبرد : تحقيق عضيمة ١ : ٢٤٥ ، ٢٤٦)

ومضـــعّف الرباعـــي مـــا كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس آخر ، نحو عسعس . زلزل . كبكب . وسوس .

والمضعف والمضاعف مصطلح واحد عند النحاة واللغويين ، ويتعين أحدهما بالإضـــافة فـــيقولون : مضـــعف الثلاثـــي ومضعف الرباعي ، أو يتعين بالوصف فيقولون: الثلاثي المضعف ، أو الرباعي المضعف .

ومـــثل هذا قولهم : مضاعف الثلاثي ، ومضاعف الرباعي ، وهو كقولهم : الثلاثي المضاعف ، والرباعي المضاعف .

وتفارض هاتين الصيغتين يعني تحويل كل منهما إلى الأخرى مما لم يرد عن العـــرب اشتراكه فيهما ، فنحول ما انفرد به مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي ، ونحول ما انفرد به مضعف الرباعي إلى مضعف الثلاثي .

وهذا يضيف إلى مفردات اللغة ما يزيد على مائتي كلمة .

وبـــيان ذلـــك في إحصاء المضعف الثلاثي ومضعف الرباعي من القاموس المحيط :

فقد جاء مشتركا بين الصيغتين (٣٦٠) ستون وثلاثمائة مادة .
وجاء ما انفرد به مضعف الثلاثي في (١٤٣) ثلاث وأربعين ومائة مادة .
وما انفرد به مضعف الرباعي (٦٥) خمس وستون مادة .

---

* بحث للدكتور أمين السيد ـــ عضو المجمع .

وقد بلغ مجموع هذه الأنواع الثلاثة (٥٦٨) مادة :

المشترك منها بنسبة مئوية قدرها (٦٣,٤ %)

وما انفرد به مضعف الثلاثي بنسبة مئوية قدرها (٢٥,٤ %)

وما انفرد به مضعف الرباعي بنسبة مئوية قدرها (١١,٢ %).

ونظـــرا لأن مـــا يقرب من ثلثي هاتين الصيغتين قد جاء مشتركا بينهما – نرى أنه يجـــوز أن نحـــول ما انفردت به إحدى هاتين الصيغتين إلى الصيغة الأخرى قياسا على الكثرة الواردة .

* وقد قال ابن فارس : أجمع أهل اللغة إلا من شذ منهم أن للغة العرب قياسا ،وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ، وهذا سند قوى لهذه المسألة .

* وعزى إلى سيبويه وأصحابه أن وزن :" ربرب " ونحوه فَعّل فأصله رَبّبَ ، أبْدل الوسط حرفا من جنس الأول .

ومـــا عزى إلى سيبويه وأصحابه يوثق العلاقة بين مضعف الثلاثي ومضعف الرباعي .

* والكوفـــيون يقولـــون عن مضعف الرباعي : إن هذا الباب ونحوه ثلاثي ، أصله (فعّل) فاستثقل التضعيف ، فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل .

* وفي كتاب سيبويه :" هذا باب التضعيف : اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم ، وأن اختلاف الحرف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد "

وفي هذه العبارة بيان لتحويل مضعف الثلاثي إلى مضعف الرباعي .

* ومما يزكى هذه الفكرة ويوجب تطبيقها قول ابن جنى في الخصائص :

ولمـــا كـــان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلِّين ، ولمعانـــيهم وقصـــودهم آمين – جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه ، وشرع أوضـــاعه ، ورسم أشكاله ووسم أغفاله ... أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويحذوه على أمثلـــتهم التى حذوا وأن يعتقد في هذا الموضع نحواً مما اعتقدوا في أمثاله ، لاسيما والقياس إليه مصغ وله قابل ، وعنه غير مُتَثَاقِل ..

وقد جاء كلام ابن جنى تحت عنوان (باب من غلبة الفروع على الأصول)

* وابـــن دريد يتحدث عن الاماتة لبعض الصيغ ، ومن جاءوا بعده يحيون ما أميت. ولنا أن نقفو آثار هؤلاء ، فنجدد اللغة وننميها قياسا على اللغة .

وقد عرض هذا المقترح على مؤتمر المجمع في الدورة الثامنة والخمسين في الجلسة الخامسة من جلساته ، ولم يعارضه أحد .

ولذلـــك ترى اللجنة أن تقارض الصيغ بين مضعف الثلاثي ومضعّف الرباعي يعنى تحويـــل مـــا انفرد به مضعف الثلاثي ، إلى مضعف الرباعي وتحويل ما انفرد به مضعّف الرباعي إلى مضعّف الثلاثي وبالإحصاء فإن هذا يضيف إلى مفرد اللغة ما يزيد على مائتي كلمة .

وهذا يعتبر تطبيقا لقرار المجمع بتكملة المادة اللغوية إذ ورد بعضها ولم يرد بعضها الآخر .

*

*   *

*   *   *

---

* نشر هذا البحث مستوفى في مجلة مجمع اللغة العربية ، بحوث مؤتمر الدورة الستين ١٤١٤ هـ ـــ ١٩٩٤م ـــ القسم الثاني الجزء التاسع والسبعون ـــ جمادى الآخرة ١٤١٧ هـ ـــ نوفمبر ١٩٩٦م

إنابة غير المفعول به عن الفاعل *

ينوب عن الفاعل عند حذفه وبناء الفعل للمجهول أشياء :

المفعول به : فإذا كان الفعل متعديا للمفعول ثم حذف فاعله ، أقيم المفعول به مقامــه ، فــيرفع بعد أن كان منصوبا كقولك : استقبل خالدٌ الضيفَ . فتقول فيها : استقبل الضيفُ

الظــرف : وذلــك إذا كان الفعل لازما . ويشترط لإنابته : أن يكون الظرف متصــرفا وهــو ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ، وأن يكون مختصا : كقولك: صيم رمضان ، وجلس أمامُ القائد ، فلا تجوز إنابة الظرف عن الفاعل مثل: ســير زمان . وجُلس مكان ، ولذا وجب عن إنابته عن الفاعل أن يخصص بوصف مثل : سير زمان طويل . أو إضافة مثل جُلس مكانُ محمد .

المصدر : ويشترط لإنابته عن الفاعل : أن يكون مختصا بأن يقيد بوصف أو إضــافة أو عدد ، وأن يكون متصرفا ، ومثاله من القرآن : ﴿ فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدةٌ ﴾ الحاقة ١٣ .

الجار والمجرور : وذلك بشرط تحقق الفائدة من الإسناد إليهما كقول القرآن الكريم : ﴿ ولما سُقِطَ في أيديهم ﴾ : الأعراف ١٤٩ . لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فصحّت نيابته عن الفاعل .

ويجــوز إنابــة المصدر أو الظرف أو المجرور عن الفاعل إذا لم يوجد في الكلام مفعول به كما مرّ في الأمثلة والشروط التي ذكرت مع كل منها . أما إذا كان بعــد الفعــل المبنــي للمجهــول مفعول به بجانب الظرف أو الجار والمجرور أو المصــدر، فلا يقام إلا المفعول به ، ولا يجوز إقامة واحد من هذه الأشياء مع وجود المفعول ، وهذا مذهب البصريين . وحجتهم " أن الفعل المتعدي إنما جئ به للحديث عن الفاعل والمفعول ، فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه ، وعن المفعول

---

* بحث للدكتور أحمد علم الدين الجندى ــ عضو المجمع .

بــأن الفعل وقع عليه ... فإذا أريد الاقتصار عل الفاعل حذف المفعول لأنه فضلة ، فلــم يحتج إلى إقامة شيء مقامه ، ومتى أريد الاقتصار على المفعول حذف الفاعل وبقى الفعل حديثا عن المفعول به لا غير ، فوجب تغييره وإقامته مقام الفاعل ؛ لئلا يخلو الفعل من المسند إليه ... فيكون الفعل حديثا عن المفعول به في الأصل، متى ظفــر بــه وكان موجودا في الكلام ، لم يقم مقام الفاعل سواه ، مما يجوز أن يقوم الفاعل عند عدمه من نحو : المصدر والظرف والجار والمجرور " [١]

مثال ذلك : أنشد الشاعرُ القصيدة إنشادا بارعا في الحفل أمام الحاضرين . نقول عند بــنائه للمجهول : أُنشدت القصيدةُ إنشادًا بارعا في الحفل أمام الحاضرين . باختيار المفعول به دائما (أي في جميع الحالات) ليكون هو النائب عن الفاعل .

والاتجاه الثاني : وأصحابه جمهور الكوفيين وابن مالك وأبو عبيد القاسم بن ســلام، وهــم يجيزون إنابة غير المفعول به عن الفاعل مطلقا . أي سواء أكان في الجملة مفعول به أم لم يكن فيقال على هذا الرأي :

كَــرّم العمــيدُ الطــلاب المتفوقين تكريما جميلا ١- كُرِّم (تكريم) جميل الطلابَ المتفوقين (إنابة المصدر)

وحجــة الكوفييــن ومــن تــبعهم : أن الظــرف هــو حرف ٢- كُرِّم (الطلابُ) المتفوقون تكريما جميلا (إنابة المفعول)

الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعــولا بهما ٣- كُرِّم (يومُ الخميس) الطلاب المتفوقين تكريما جميلا (إنابة الظرف)

علــى السّــعة ، فصــــارا كالمفعول به ، وكمــا جاز ٤- كُرِّم الطلاب المتفوقين (في نادي الجامعة)

أن يجعــل المفعــول به قائمــا مقـــام الفــاعـــل ، (إنابة الجار والمجرور) كذلك هذه الأشياء .

وقد استدل أصحاب هذا الاتجاه على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع :

---

(١) شرح المفصل ٧/٧٤.

أ ـ بقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد القراء العشرة ، وبقراءة شيبة وعاصم : ﴿ لـيُجزْي قومًـا بما كانوا يكسبون ﴾ (الجاثية ١٤) بإقامة الجار والمجرور مقام نائب الفاعل مع وجود المفعول به (قوما) مقدما .

ب ـ وبقـراءة الشواذ : ﴿ وقالوا لو نُزِّل عليه القرآنَ ﴾ ٣٠ من الفرقان : بنصب القرآن .

جـ وقوله تعالى : ﴿ ويُخْرَجُ له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ﴾ ، فيمن بناه لما لم يسمّ فاعله ونائب الفاعل إما الجار والمجرور (له) أو الظرف (يوم القيامة) .

ء ـ وقـراءة عاصـم ﴿ نُجِّى المؤمنين[1] ﴾ فقد أقيم المصدر المقدر (النجاءُ) مقام الفاعل مع وجود المفعول .

وقد تأول ذلك البصريون ، وردّوا على الكوفيين بأن الآية الأولى لا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل : ليجزي الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ، ثم حذف الفـاعل للعلم به ، وأضمر الغفران فارتفع واستتر في الفعل، فالنائب المفعول به لا الجار والمجرور ، وهذا عند أبي حيان تكلف لا محوج إليه ، وبقوله أقول .

كما تأولوا الآية الثالثة ، وردّوا على الكوفيين بأن الذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر ، والمفعول متعدًّى إليه بواسطة حرف الجر ، والتقدير : ﴿ ويخرج له عمله يوم القيامة كتاباً ﴾ ، وكتابا ينصب على الحال الواقعة موقع مكتوب، فلذلك لا يجوز أن تقام مقام الفاعل .

وقال البصريون عن الآية الرابعة : إنه سكّن الياء وهي آخر الفعل الماضي ، وهـو من باب الضرورة . والردّ عليهم أن الضرورة بابها الشعر ولا ضرورة في القرآن ، كما استدل الكوفيون ومن تبعهم بالشعر كقول رؤبة :

لم يُعْن بالعلياء إلا سيّدا ولا شفى ذا الغيّ إلا ذو هُدَى

فقـد أقـيم الجـار والمجـرور وهو (بالعلياء) مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهـو (سـيّدا) . والدلـيل علـى أن الشـاعر أنـاب الجار والمجرور ولم ينب

---

(١) الأنبياء ٨٨ .

المفعــول بــه ، أنــه جــاء بالمفعول به منصوبا ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول: " لم يعن بالعلياء إلا سيّد " .

وقول جرير :

ولو ولدتْ قُفيْرة جروَ كلبٍ   لسبّ بذلك الجرو الكلابا

فقد ناب الجار والمجرور [بذلك] عن الفاعل مع وجود المفعول به (الكلابا) .

وتــأول ذلك البصريون وقالوا : هو من ضرورة الشعر . والتقدير (يا جرو كلب) أي : لو ولدت قفيرة الكلاب . فالكلاب مفعول به (ولدت) و (يا جرو كلب) نداء معــترض . وقــال ابــن خروف فيمن زعم بأن (جرو كلب) منادى و(الكلاب) منصوب بــ (ولدت) : قال عنه : بأنه قد أفسد اللفظ والمعنى .

ومثله قول الآخر :

أتيح لي من العدى نذيرا   به وقيتُ الشرَّ مستطيرا

فقــد أســند الفعل (أتيح) إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش ومن معه ، كما استشهدوا بقول الشاعر :

وإنما يُرضى المنيبُ ربَّه   مادام مَعْنيًّا بذكرٍ قلبَه

حيث أنيب عن الفاعل الجار والمجرور وهو قوله (بذكرٍ) مع وجود المفعول به وهو (قلبَه)

أمــا الاتجــاه الثالــث : فصــاحبه الأخفــش وهــو مــن البصريين ، فإنه يتوســط بيــن الطرفيــن الســابقين ، فيجــيز أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعــول بــه فــي حالــة مــا إذا كان غير المفعول به مقدما على المفعول به كما فــي الشــواهد الســابقة ، أمــا إذا تقــدم المفعــول به على غيره فلا يجوز إقامة غير المفعول به نائبا عن الفاعل ويتحتّم إقامة المفعول به وحده .

ويلجأ البصريون إلى تأويل هذه النصوص التي احتج بها الكوفيون والأخفش وأبــو عبيد القاسم ، وحمْلها على الضرورات الشعرية ، وما لا يحتاج إلى تأويل أو حمْــلٍ علــى الضرورة أولى مما يحتاج ولا سيما أنه قد ثبت له شواهد بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته .

رأى :

إذا اجــتمع المصـــدر والظرف والمجرور : فأنت مخيَّر في إقامة ما شئت .
وقيل يختار إقامة المصدر نحو: ﴿ فإذا نفخ في الصور نفخة واحدةً ﴾ (الحاقة ١٣)
وعليه ابن عصفور . وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. [١]

والحــق في هذه المسألة أن يقال : إن كان الأهم عند المتكلم غير المفعول به أنيــب هذا الأهم مناب الفاعل ، ولو كان المفعول به مذكورا في الكلام ، أو أنه أوّل أو غير أوّل ، متقدم على غيره أو غير متقدم .

فإذا قلت (خطف اللصُّ النقود من صاحبها أمام الراكبين في القطار) تكون نــيابة الظــرف (أمـــام) أولى من نيابة غيره فيقال : خُطِف (أمامُ) الراكبين في القطـــار) النقودَ من صاحبها . لأن الأهم في الخبر أن تقع الحادثة أمام الراكبين ، ولا يستطيع الراكبون أن يدفعوا عنه ، وقد يكون الأهم الجار والمجرور نحو :سُرِق [في قسم الشرطة) سلاحَ جنودها . حيث ناب الجار والمجرور لأهميته ، فما كان أكــبر أهمــية وأعظــم تحقيقا للمراد - فهو الأحق بالاختيار في الإنابة والأوْلى من غيره[٢] .

ومعـــنى مـــا سبق في الخبرين السابقين أن العربية عندها حساسية بالغة في استثمار قواعد النحو ومطابقتها لاختيار الأوْلى في السياق والموقع ، ومطابقة الحال للمقـــام ؛ فـــلا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى تكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها .

وهذا يؤكد ربط المعاني النحوية بمدلولات التراكيب العربية .

---

(١) همع الهوامع ٢٦٩ تح . د. عبد العال سالم وارتشاف الضرب ١٩٤/٢ تح د: النحاس .

(٢) النحو الوافي ١٢٠/٢عباس حسن .

المصادر

- البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٦٥ لابن الأنباري . تح : د . طه عبد الحميد .
- أوضح المسالك شاهد رقم ٢٢٩ .
- شرح ابن عقيل ١/٤٣٠ .
- شرح الكافية للرضى ١/٨٤ فما بعدها .
- شرح التصريح ١/٢٩١ .
- أوضح المسالك ١/٣٧٩ .
- الهمع ٢/٢٦٥ فما بعدها تح د. عبد العال سالم .
- الدرر اللوامع ١/١٤٤ .
- شرح الأشموني ٢/٦٨ دار إحياء الكتب العربية .
- شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٤ .
- منار السالك ١/٢٥٨ .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٦٨ فما بعدها لأبي البقاء العكبرى . دار الغرب الإسلامي : بيروت .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٧٧ .
- البحر المحيط ٨/٤٥ .
- الخصائص ١/٣٩٧ .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك . مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- المساعد على تسهيل الفوائد ١/٣٩٩ لابن عقيل . مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .

*

* *

* * *

الدورة الثامنة والستون

٢٠٠١م – ٢٠٠٢م

موضوعات الدورة* :

الموضوع الأول : القرن التاسعُ عشر .

الموضـــوع الثانـــي : القـــرن الحـــادي والعشـــرون / الواحـــد والعشرون / الأحد والعشرون *.

---

* عُرض هذان الموضوعان على مجلس المجمع في جلسته الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٦ من ذي الحجة ١٤٢٢هـــ، الموافــق ١٨ من فبراير ٢٠٠٢م، وقد رفض المجلس القرارين الخاصين بهما وأوصى بنشر البحثين في مجلة المجمع .

الموضوع الأول :

القرنَ التاسعُ عشر *

من المعلوم في قواعد النحو أن العدد المركب يبنى على فتح الجزأين ، وكذلك الوصف ، ولكن نظراً لما يشيع الآن في لغة الإذاعة والإعلام ، وحتى في لغة كبار المثقفين من معاملة صدر الوصف من العدد المركب معاملة الكلمة الحرة مثل : جاء القرنُ التاسعُ عشر، أي إعرابها حسب العوامل ، فقد رأى البحث أن هذا التعبير يمكن تصحيحه بشيء من التحليل البسيط، حيث ان هناك قاعدة تسمح بإضافة الوصف من العدد إلى العدد المماثل له أو إلى العدد الأعلى منه .. وعلى ذلك يمكن أن يُخرّج التعبير .. جاء القرن التاسعُ عشر على اعتبار أنه جاء القرن التاسعُ عشر تسعة عشر، بمعنى أن أصل التركيب كان تعبيراً يشتمل على وصف من العدد المركب وعدد مركب مضاف إليه .

ولنا في هذا التركيب ثلاث طرق أهمها إضافة صدر الوصف المركب إلى عجز العدد المركب .. وهذه الطريقة ذكرها النحاة ..

---

* اعترض د. شوقي ضيف على هذا التركيب . باعتبار أن المعروف في الأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر أنها تُبنى على فتح الجزأين ماعدا اثنى عشر، إضافةً إلى أن رأى بعض النحاة الذي يجيز إعراب الجزء الأول بحسب العوامل الداخلة عليه، وإضافة الجزء الثاني، لم يأخذ به الأسلاف إلى اليوم، وأن المجمع لا يستطيع أن يأتى بقاعدة جديدة في الوصف من العدد المركب .

* رأى د. كمال بشر أن هناك فرقاً بين الاستعمال والقياس، وأن الوضع في هذا الموضوع مستقر الآن على بناء الجزأين على الفتح معاملةً له معاملة العدد المركب، وأن الرجوع عن هذا سيحدث بلبلة كبيرة .

* علق الأستاذ الدكتور عبد الحافظ حلمي محمد قائلاً : اعترف أنني — في صدر شبابي — كنت بالفطرة استبعد الوصف من العدد، وكنت أقول : التاسعُ عشر، حتى أقنعني وأجبرني بعض الفضلاء أن ألتزم بالقاعدة . فأنا أولاً عندي حسّ منطقي أن الوصف مختلف عن العدد، وهو ما يسميه الدكتور أحمد مختار الوصفية والاسمية، فهذه المصطلحات جديدة عليَّ، وأنا أتكلم بالفطرة، فالوصف ليس عددا، وباصطلاح

وبعد أن تدارست اللجنة هذا الموضوع انتهت إلى القرار التالي :

القاعدة في الوصف من العدد المركب أن يُبنى على فتح الجزأين ، ويجوز إعراب الطرف الأول حسب موقعه في الجملة بالحركات ، وجر الطرف الثاني بالإضافة .

الدكـــتور أحمـــد مخـــتار لـــيس اسمًا عدديًا، وما دام هناك جديد فأنا شخصيًا سعيد بهذا الجديد، وأطلق عليه (الفـــتوى)، لأن الدكتور أحمد مختار مثل الفقيه المتضلّع الذي يحل أحيانًا ما يستحرمه الناس. والحقيقة أن ما جـــاء به الدكتور أحمد مختار ليس قاعدة جديدة ــ كما ذكر الدكتور شوقي ضيف ــ فهو لم يأت إلا بدليل غير معروف لكثير من الناس، وفي رأيي أن هذا الرأي يتفق والفطرة العادية؛ فالوصفية شئ مختلف تمامًا عن العدد، ويجب أن يتبع سياق النحو والإعراب .

* علـــق الدكتور أحمد مختار عمر قائلا : بأنه لا أحد يدّعى أن ما قاله إنما يكشف أو يكتشف بعض العلاقات، التي ربما خفيت على بعض الناس، واستشهد بقول ابن الأنبارى في المذكر والمؤنث، بأنه يجوز ضبط الطرف الأول حسب موقعه في الجملة ضبط إعراب، وبقاء الطرف الثاني على حاله من البناء على الفتح، وكذا استشهد بالـــنحو الوافي للأستاذ عباس حسن، كما استدل بأن المجمع سبق أن اتخذ قراراً بجواز الجر بعد حيث، مع أن الجمـــيع يقـــول إن حيث تضاف إلى الجمل ولا بد أن يرفع ما بعدها إذا كان اسماً، وتساءل سيادته عن سبب خـــروج المجمـــع عن هذا الأصل حين أجاز جر الاسم الواقع بعد حيث على الإضافة .. كما نوه بأن المجمع يتردد في قبول ما كان يقبله القدماء .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد مختار عمر بنفس العنوان .

الموضوع الثاني :

القرن الحادي والعشرون / الواحد والعشرون / الأحد والعشرون *

تبيـن بالنسـبة للواقـع اللغوي الحديث كثرة مجيء لفظ (أحد) مركباً مع العشـرة فقط كعدد اسمي ، كأحد عشر مثلاً، وكثرة مجيء لفظ واحد معطوفاً عليه أحد ألفاظ العقود باعتباره عدداً اسمياً، وكذلك تبين أنه لم يرد لفظ (أحد) في مركب مـزجى أو عطفيّ باعتباره عدداً وصفياً، كما تبين التساوي في كثرة الاستعمال بين وقـوع لفظـي (واحـد) و (حـادي) كعددين وصفيين مع ألفاظ العقود بدءاً من العشرين . وقد تدارست اللجنة هذا الموضوع وانتهت فيه إلى القرار التالي :

الفصيح أن يميز في الاستعمال بين العدد الاسميّ، والعدد الترتيبي أو الوصفى ، ويستخدم مع الأول لفظ واحد، ومع الثاني لفظ (حادي) ، ويجوز على سبيل التيسير أن يوضع (الواحد) مكان (الحادي) بضرب من التأويل يجعل معنى القرن (الواحد والعشرون) هو : المتمم للواحد والعشرين ، أو القرن تمام الواحد والعشرين ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

---

* رأى د. كمـال بشـر أن لفـظ واحد يستعمل في الأعداد المفردة، وأن يصبح الحادي إذا انتقلنا إلى الأعداد المركبة أو المعطوفة .

* ورأي د. شـوقي ضـيف أن هذا القرار يمثل مشكلة لأنه اضطر إلى أن يجعل هناك مضافاً محذوفاً، مع أن الحـذف والـتقدير فـي النحو لا يرضى عنه كثيرون، إضافة إلى أن ابن مضاء ألغاه، وبالتالي فإنه لا داعي لمخالفـة القاعدة العامة، والمجمع ليس من حقه أن يغير في قواعد النحو التي ارتضتها الأمة لأكثر من أربعة عشر قرناً .

* علـق الدكـتور أحمـد مخـتار عمر قائلا : إن هذا التأويل موجود في ألفاظ العقود منذ القديم، وأن العرب ترخّصـوا في ألفاظ العقود فاستعملوها أسماء للأعداد وصفات لها، وبالتالي فإن الترخيص استند إلى ترخص موجود في اللغة منذ القديم .

* وقـد علق الأستاذ فاروق شوشة قائلاً : بأنه يقترح أن ينشر البحث ضمن مطبوعات المجمع باعتباره إجتهاداً مـن الأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر، وقال إن القادمين بعدنا لعلهم يكونون أرحب صدراً وأفقاً ويقفون من هذا الكلام موقفاً مغايراً .

* مع الموضوع بحث للدكتور أحمد مختار عمر بنفس العنوان .

القرن التاسعُ عشر *

المذكــور فــي كتــب النحو أن الوصف من العدد المركب يأخذ حكم العدد المركــب في بنائه على فتح الجزأين ؛ يقول سيبويه : " إذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت خامس قلت : حادى عشر . وتقول : ثانى عشر .. إلى أن تبلغ تسعة عشــر ، ويجــرى مجــرى خمسة عشر في فتح الأول والآخر " (٣/٥٦٠) . ولكن وردت في لغة الإعلام العبارات الآتية :

- من الآن وحتى الخامسِ عشر من هذا الشهر .
- حتى السادسِ عشر من الشهر القادم .
- مات في السابعةِ عشرة من عمره .

وما زلت أذكر حديثاً للكاتب الكبير المرحوم الأستاذ عباس محمود العقاد ألقاه في إذاعة القاهرة ، قال فيه : وجاء القرن التاسعُ عشر ..

وقد ظللت حينا من الدهر آخذ على المتحدثين إعراب الجزء الأول من العدد الوصــفى المركــب حســب موقعــه فــي الجملة (أخطاء اللغة العربية المعاصرة ص ١٢٩) إلــى أن وجــدت المخــرج في كتب النحو ، حين الحديث عن إضافة الوصــف من العدد إلى عدد مساوٍ له للدلالة على أن فاعلا هذا هو بعض من العدد الأصــلى المحــدد (النحو الوافى ٤/٥٥٥) كقوله تعالى : ﴿ ثانى اثنين إذ هما فى الغار ﴾ (التوبة ٤٠) ، أو إلى عدد أقل منه ليفيد معنى التصيير والتحويل (النحو الوافــى ٤/٥٦١) ، كقــوله تعالى : ﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم ﴾ (الكهف ٢٢) .

وعلــى الــرغم من أن الرواة لم ينقلوا عن العرب إضافة الوصف من العدد المركــب إلــى عدد مركب فقد أجازه النحاة ، وفي ذلك يقول الأشمونى : " لم يذكر ابــن مــالك هــنا صــوغ اسم الفاعل من المركب .. لكونه لم يسمع إلا أن سيبويه

---

* بحث للدكتور ــ أحمد مختار عمر ــ عضو المجمع .

وجماعـــة من المتقدمين أجازوه قياسا " (٧٧/٤) . وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نجد فيه :

" ومن قال خامس خمسة قال خامسُ خمسةَ عشرَ ، وحادي أحدَ عشرَ . وكان القياس أن تقول : حادىَ عشرَ أحدَ عشرَ .. فإن قلت : حادى أحد عشر ، فحادى وما أشبهه يـــرفع ، ويجر ، ولا يبنى لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فإن بنيتَ " حادى " وما أشبهه معها صارت ثلاثةُ أشياء اسما واحدا " (٥٦٠/٣) .

وقـــد ذكر النحاة أن الوصف من العدد المركب إذا أضيف إلى لفظ جاز فيه ثلاثة أوجه :

١- إضـــافة كـــامل الوصف المركب إلى كامل العدد المركب : " ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ " وحكم هذا النوع بناء كل من الطرفين على فتح الجزأين ، الأول في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه الإعرابي ، والثاني في محل جر بالإضافة .

٢- إضـــافة صدر الوصف المركب إلى كامل العدد المركب : " ثالث ثلاثة عشر " وحكـــم هـــذا النوع إعراب الطرف الأول حسب العوامل ، وبناء الثانى على فتح الجزأين في محل جر مضاف إليه .

٣- إضافة صدر الوصف المركب إلى عجز العدد المركب : " ثالث عشر" ، ويجوز في هذه الصورة وجهان :

أ- بناء الطرفين ، أو بعبارة أخرى : الاحتفاظ بوضع كل طرف على الصورة التى كان عليها قبل الاختصار ، فيبنى كل طرف على الفتح باعتباره وحدة مستقلة ، لا باعتـــبار تركـــبهما وتشكيلهما وحدة واحدة ، فيقال : " ثالثَ عشرَ " . وعيب هذا الضـــبط أنـــه يوقع في خلط بين الوصف المركب المضاف إلى العدد المركب ، والوصف المركب .

ب ــ ضـــبط الطرف الأول حسب موقعه في الجملة ضبط إعراب ، وإبقاء الطرف الثانى على حاله من البناء على الفتح (المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٥٢/٢) ، فنقول: " ثالثُ عشرَ " ، وثالثَ عشرَ ، " وثالثِ عشرَ " ، أو جره (الطرف الثانى)

على الإضافة لزوال تركيبه ، فنقول : " ثالث عشرٍ " (النحو الوافى ٥٦١/٤) .
ومـــيزة هذا الرأى أنه لا يوقع في خلط بين الوصف المركب المضاف إلى العدد المركـــب ، والوصف المركب ، لأن الأول يتميز بضم شطره الأول (أو فتحه أو كسره) ، في حين أنه في الصورة الأخرى يكون مبنيّاً مع شطره الثاني على فتح الجزأين (تفصيل ذلك في المخصص ١١١/١٧ ، النحو الوافي ٥٦١/٤).
فلـــو أخذنـــا بالوجـــه الأخير وطبقناه على قولهم : وجاء القرن التاسعُ عشرَ (أو التاسعُ عشرٍ) لأمكن تصحيحه على أن يكون المراد : " القرن التاسعُ تسعةَ عشر، أي " الـــبالغ تســـعة عشر " ، أو " المتمم تسعة عشر " وعلى حد تعبير الرضى : " هذا المبنى على وزن الفاعل وإن لم يكن اسم فاعل حقيقة لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحائط " (شرح الكافية ٢٧٢/٤) . وبهذا تصح الجملة ، ويصح ما يشـــبهها فـــتقدر الجملـــة : " حتى الخامسِ عشر " بالجملة : " حتى اليوم الخامس [خمسة] عشر أي البالغ خمسة عشر ، أو المتمم ، أو الموفى ، أو تمام الخمسة ، أو كمالها ... (همع الهوامع ٣١٨/٥) .

*

*   *

*   *   *

القرن الحادي والعشرون / الواحد والعشرون / الأحد والعشرون *

لفــت نظــري حوار سجله " بريد الأهرام " بين هاويين لغويين من أصدقاء الأهــرام ، يجمعهما تخصص واحد ليس اللغة العربية ، وهما الدكتوران شعبان عفيفي ، وأحمد شفيق الخطيب أستاذا اللغة الإنجليزية . وقد بدأ الحوار حين خطّأ الأول قــول القــائل : " نحــن علــى أعتاب القرن الواحد والعشرين " ذاكرا أن الصواب : " .. القرن الحادي والعشرين " . فرد الثاني مصوبا التعبيرين بالإضافة إلــى تعبير ثالث لم يتطرق إليه الأول ، استنادا إلى أن " معجمات اللغة تذكر عن كلمــة (الحــادي) أنها مقلوب (الواحد) ، وتذكر أيضا أنه يمكننا القول (أحد وعشــرون) بمعنى (واحد وعشرون) ، ومن ثم يمكننا أن نقول : " القرن الأحد والعشرون " .

فما القول الفصل في الموضوع ؟

بعــد رجوعــنا إلى العديد من أمهات كتب اللغة والنحو أمكننا أن نحرر القول في المسألة فيما يأتى :

أولا : يمــيز العــرب بيــن العدد الاسمي والعدد الوصفى (أو الترتيبى) في جميع الأعــداد مــا عــدا ألفــاظ العقود بدءا من العشرين ، والمائة ومضاعفاتها ، حيث يطــابقون فــيها العدديــن : الاسمي والوصفي ، فيقولون : " عشرون رجلاً ، و " الــرجل العشــرون " ، والــنحاة يتأولون الجملة الأخيرة على معنى : الرجل المتم للعشــرين ، أو تمــام العشــرين فتحذف " التمام " وتقيم " العشرين " مقامها (ابن الأنبارى ــ المذكر والمؤنث ٢/٢٥٣ ، ٢٥٤) .

ثانيا : أن العددين " واحد " و " أحد " عددان اسميان لاوصفيان ، ويختص كل منهما بموقع معين، فالأول حين يكون العدد منفردا (عند بدء العدد) ، ومؤنثه "واحدة "، والآخــر حين يليه لفظ من ألفاظ العقود ، مثل " أحد عشر " ، و " أحد وعشرون "

* بحث للدكتور أحمد مختار عمر ــ عضو المجمع .

ومؤنثه " إحدى " . وقد يقع مع ألفاظ العقود " واحد " و " واحدة " أيضا لكن قليلا ، فيقال : " واحد عشر " ، و " واحدة عشرة " ، و" واحد وعشرون " و " واحدة وعشرون " (شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٤ ، ٢٧٢)

وقد ذكر السيوطي أن " واحد عشر " مما حكاه الكسائي ، وأنه جاء على الأصل (همع الهوامع ٣١٧/٥ ، ٣١٨) .

ثالثا : أن صحة التبادل بين " واحد " و " أحد " باعتبارهما عددين اسميين لا تستتبع صحة وقوعهما كعددين وصفيين ، وبالتالي لا تصح النتيجة التى توصل إليها الدكتور أحمد شفيق الخطيب ، وهى : " ومن ثم يمكننا أن نقول : القرن الأحد والعشرون " .

رابعا : أن هناك خلافا بين النحاة حول نوع كلمة " واحد " المستعملة في العدد وأصلها ، وقد تبلور هذا الخلاف في رأيين هما :

١- أنها اسم فاعل من وَحَد يَحِد ، أي انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي العدد المنفرد (شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٤ ، ٢٧٢) .

٢- أنها ــ وهذا رأي أبي علي الفارسي ــ اسم وليست بوصف ، كما أن سائر أسماء الأعداد كذلك (المخصص ٩٧/١٧ ، ١١١) ، وقد مال أبو البقاء الكفوي إلى هذا الرأي حين قال :" الواحد : اسم بنى لمفتتح العدد "(الكليات ص ٥٣).

خامسا : أن هناك خلافا آخر بين النحاة حول أصل كلمة " حادي " ووزنها، تبلور في الرأيين التاليين :

١- أنها فاعل من " وحد " وهذا هو رأي ابن جني ــ وأصلها " واحد " فنقلت من " فاعل " إلى " عالف " (الخصائص ٧٨/٢ ، وأوضح المسالك ص ١٧٤) .

٢- أنها فاعل من " حدو " ووزنها " فاعل " ، فقد حكى الفراء : " معي عشرة فاحدُهُنّ لي " أي اجعلهن أحد عشر ، قال ابن جني : " فظاهر هذا يؤنس بأن (الحادي) : فاعل " (الخصائص ٧٨/٢) . وقال ابن سيده : ذكر الفراء أن " حادي عشر " من قولك " يحدو " ، أي يسوق ، كأن الواحد الزائد يسوق العشرة

وهو معها (المخصص ١٧/ ٩٧ ، ١١١) .

سادســا : أن الخــلاف حول اسمية " واحد " أو وصفيتها ، وحول أصل " حادى " وهــل هـــي مقلوبـــة " واحد " أو كلمة قائمة بذاتها ــ لا يفيد شيئا في مدى صحة اســتخدام " واحــد " كعــدد وصفي . فالعامل الحاسم في هذا هو الاستعمال وليس القياس العقلي ، فإن باب العدد مبني في كثير من مسائله على الشذوذ . ومثال ذلك مــا ذكــره المــبرد في المقتضب (٢/١٥٣) من أنه كان القياس أن تقول : واحدُ رجــالٍ ، واثــنا رجـــال ، كما تقول : ثلاثة رجال ، ولكنه لم يُقل . وكذلك مجيء العدد.

(١) على شكل اسم الفاعل ، وهو اسم جامد ، وتأنيث " أحد " على غير قياس على " إحدى " .

ســابعا : أنـــه نتـــيجة لتمييز العرب بين العددين الاسمي والوصفي تحقيقا للوضوح المطلــوب ، اتجه الاستعمال الشائع والفصيح إلى أن تسير سلسلتا العددين الاسمي والوصفي في خطين متوازيين على النحو التالي :

٢- العــدد الوصـــفى : الأول ــ الثانى .. الحادي عشر ــ الثاني عشر .. الحادي والعشــرون ... إلخ ، ومؤنث الأول : الأولى ، ومؤنث الحادي وأخواتها : بإضافة تاء التأنيث .

وكما لا يجوز أن يحل " اثنان " محل " الثاني " كان من المفروض ألا يحل " الواحــد " أو " الأحــد " مكان " الحادي " لكن توهم الوصفية في كلمة " واحد " أو القول بوصفيتها هو الذي سهل على العربي الانتقال بها من سلسلة الأعداد الاسمية إلـــى سلســـلة الأعــداد الوصفية . لكن يظل استعمالها قليلا ، ولا يمكن تسويغه إلا بضـــرب مـــن الـــتأويل يشبه تأويل النحاة لاستخدام ألفاظ العقود بدءاً من العشرين والمائة ومضاعفاتها أسماء وصفات في آن واحد . وهو تأويل إذا كان ضروريا مع العشرين وأخواتها فما الداعي إلى ارتكابه مع " الواحد " وله بديل لا تشوبه شائبة ، ولـــيس مضطرا إليه لأن أمامه البديل الخالص من أي شائبة وهو لفظ " حادي " ؟

يقول ابن الأنباري : وتقول هذا الجزء الواحد والعشرون والأحد والعشرون ، وهذه الورقـة الإحـدى والعشـرون والواحدة والعشرون على معنى : هذه الورقة تمام الإحدى والعشرين وتمام الأحد والعشرين (المذكر والمؤنث ٢/٢٥٣) .

ويظـل بعد ذلك استعمال لفظ " الحادي " هو الاستخدام الفصيح المجمع على فصاحته ، كما يتضح من النصوص الآتية :

أ- يقول سيبويه : " إذا أردت أن تقول في أحد عشر كما قلت خامس ، قلت : حادي عشر ، وتقول في المؤنث حادية عشرة ... " (٣/٥٦٠) .

ب ـ ويقـول ابن هشام : " وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقهـا كالعشرين فإنك تقلب فاءهما إلى موطن لامهما فتصيرهما ياء ، فتقول حادٍ وحادية " (أوضح المسالك ص ١٧٤) .

جـ ويقول ابن الأنباري : " الذي يجيزه النحويون كلهم : الجزء .. الحادي عشر ، والثاني عشر " (المذكر والمؤنث ٢/٢٥٣) .

د ـ ويقـول الرضـي فـي شرحه على الكافية : " إن قصدت الواحد باعتبار حاله (يعنى رتبته) قلت : الأول ، والثاني ، والثالث .. وإنما أبدلت الأول بالواحد لأن الواحد يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات ، إذا لم يقصد الترتيب . فقلت: الأول ، ليتبين قصد الترتيب " (٤/٢٧٢،٢٣٥) .

لهذا يبدو غريبا مساواة عباس حسن بين الاستعمالين الراجح والمرجوح حين يقول: " يصـح اشتقاق صيغة فاعل من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحد وتسعة ومـا بيـنهما ويذكر بعد الصيغة العقد معطوفا عليه بالواو خاصة ، نحو : الواحد والعشـرون ، والحـادي والعشرون ، والواحدة والعشرون والحادية والعشرون .. والثاني والثلاثون ، والثانية والثلاثون وهكذا " (النحو الوافي ٤ / ٥٥٩ ، ٥٦٢) .

وبعد هذه الجولة في كتب اللغة والنحو فكرنا في استقراء الواقع اللغوي القديم

مــن خــلال البحــث في موسوعة الحديث الشريف [١] من ناحية ، والاستعمالات الواقعية في معجم لسان العرب من ناحية أخرى .

*وقد تبين لنا من الرجوع إلى موسوعة الحديث الشريف ما يأتى :

١- ورود لفظ " أحد " في الحديث الشريف كعدد اسميّ مع غير العشرة ، في مثل : فجـاء أبـو طلحة بسَلَبِ أحدٍ وعشرين رجلا " ، " إذا صام الناس يوم الفطر وهم يظـنون أنـه رمضـان فجـاءهم ثبت أن هلال رمضان قد رئي قبل أن يصوموا بيوم، وأن يومهم ذلك أحد وثلاثون فإنهم يفطرون " ، فعدّها فإذا هي أحد وخمسون ديناراً ، أحد وثمانون رجلاً .

٢- ورود " واحدة " في الحديث كعدد اسمي في مثل : " فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جَذَعة " ، " فإذا زادت واحدة يعني واحدة وتسعين ففيها حقّتان، " التمسـوها فـي العشـر الأواخر من رمضان ، والتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسـة ، قـال : قلت يا أبا سعيد .. ما التاسعة والسابعة والخامسة ؟ قال : إذا مضت واحدة وعشرون فالتي تليها التاسعة ، وإذا مضى ثلاث وعشرون فالتي تليها السابعة " .

٣- عـدم ورود أي مـن العدديـن الاسـميين السابقين في سياق يقعان فيه عددين وصفيين.

* كما تبين لنا بالرجوع إلى مادة لسان العرب [٢] استخدام كلمة " أحد " كعدد اسمي مع غير العشرة في مثل قوله : " في كل فقرة أحد وثلاثون دينارا " ، " كان له أحد وعشرون .." .

---

(١) برنامج صخر (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧) . وتضم الموسوعة كتبا تسعة هى : صحيحا البخاري ومسلم ، وسنن الترمذى ، والنسائى ، وأبي داوود ، وابن ماجة ، والدارمي ، ومسند أحمد ، وموطأ مالك .

(٢) (بـرنامج المعاجم العربية – مكتبة التراث الإلكترونية – الإمارات) . ، وتختلف النسخة الإلكترونية عن النسخة الورقية في أنها تعطيك الفرصة في استخلاص جميع المواقع التي ورد فيها اللفظ المعين، سواء ورد في المداخل في لغة الشرح، وسواء ورد في مادته أو في غير مادته .

ومـــرة ثانـــية لم يرد العدد "أحد" في لسان العرب في أي سياق يحتمل فيه أن يكون عددا وصفيا .

فـــإذا انتقلنا إلى المادة المعاصرة، واستقرأنا ما أمكننا جمعه من خلال شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات الخاصة بلغة الصحافة(١) وجدنا الأمر لا يختلف كثيرا عما سبقت ملاحظته ويمكن تلخيص الملاحظات فيا يأتي :

١- كثر مجيء لفظ أحد مركبًا مع العشرة كعدد اسمي : " أعلن أحد عشر من نواب جـبل لبـــنان ، " أن أحد عشر شخصا قتلوا صباح أمس" ، " قبل الانتخابات بأحد عشر شهرا ".

٢- كثر مجيء لفظ " واحد " معطوفا عليه أحد ألفاظ العقود باعتباره عددا اسمياً مثل " مـــنذ واحـــد وخمســـين عاما " ، " عن واحد" وسبعين عاما " ، " واحد وعشرون بحرًا".

٣- لم يرد لفظ " أحد" في مركب مزجي أو عطفي باعتباره عددا وصفيا .

٤- التســـاوي فـــي كـــثرة الاســـتعمال بين وقوع لفظي " واحد " وحادي " كعددين وصـــفيين مـــع ألفاظ العقود بدءا من العشرين ، فمن الأول : " عالم القرن الواحد والعشرين ... " ، تحديات القرن الواحد والعشرين " ، طائرة القرن الواحد والعشرين الروسية "، " أبواب القرن الواحد والعشرين "، " أعتاب القرن الواحد والعشرين " ، " ســـلاح القرن الواحد والعشرين " ، " مدخل القرن الواحد والعشرين " ، " سيعبر بمصـــر إلـــى القـــرن الواحـــد والعشـــرين " . ومن الثاني :" وبينما قرننا الحادي والعشـــرون يتأهـــب .. "، " تحديات القرن الحادي والعشرين "، " مع مطلع القرن الحـــادي والعشـــرين " ، " في بدايات القرن الحادي والعشرين"، " كان في الحادية

(١) أجري البحث على مادة تقرب من مليوني كلمة تشكل قاعدة بيانات جزئية أخذت من جريدة الحياة لمدة عام (يـــناير ١٩٩٥ – ديسمبر ١٩٩٥)، ومادة أخرى استخلصت من على شبكة الإنترنت في موضوعات متنوعة (أدب – اقتصـــاد – سياسة – إعجاز قرآني ... إلخ ، وشملت مقالات في صحيفة الأهرام، والسياسة الدولية، والـــنهار اللبنانـــية، والشرق القطرية وغيرها، وقد بلغت مادة البحث ما يقرب من مليون ومئة ألف كلمة فيكون مجموع مادة البحث قرابة ثلاثة ملايين كلمة .

والسبعين من العمر " ، " تقبل على القرن الحادي والعشرين "، " يقبل القرن الحادي والعشرون وقد تكاملت " ، " مع دخول القرن الحادي والعشرين ".

٥- لـم يـأت لفـظ " واحـد " أو " واحدة " مركبا مع العشرة مطلقا، وإنما اقتصر الاسـتخدام على " حادي " و" حادية " : " وفي الحادية عشرة رصدت المقاومة" ، " في الحادية عشرة صباحا " ، الدورة الحادية عشرة " ، " بين الحادية عشرة صباحا والثالثة " ، " في الحادي عشر من آذار " ، " في الحادي عشر من الشهر " ، " حتى الحادي عشر من إبريل ".

* * *

وفـي الخـتام : يقـترح صاحب البحث على لجنة الأصول أن توافق على القرار التالـي: الفصـيح أن يمـيَّز في الاستعمال بين العدد الاسمي ، والعدد الترتيبي أو الوصـفي ، فيستخدم مع الأول لفظ " واحد " ، ومع الثاني لفظ " حادي . ويجوز - جـنوحا إلـى التيسير - أن يوضع " الواحد " مكان " الحادي " بضرب من التأويل يجعـل معنى " القرن الواحد والعشرون " هو " القرن المتمم للواحد والعشرين ، أو القـرن تمـام الواحد والعشرين، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. ولا ينصح باستخدام لفظ " أحد " في تركيب مزجي أو عطفي باعتباره عددا وصفيا .

*

* *

* * *

بيان بأسماء السادة أعضاء وخبراء ومحررى

لجنة الأصول من الدورة الثامنة والأربعين إلى الثامنة والستين

الدورة وتاريخها	الأعضاء	الخبراء	المحررون
(٤٨) ٨١/١٩٨٢م	أ.د.مهدى علام(رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ.د. عبد العزيز السيد أ.د. محمد رفعت فتح الله أ. عبد السلام هارون	أ.د. محمد حسن عبد العزيز	أ. أيمن حجازى
(٤٩) ٨٢/١٩٨٣م	أ. د. مهدى علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ.د. محمد رفعت فتح الله. أ. عبد السلام هارون	أ.د. محمد حسن عبد العزيز أ.عبد العليم فودة	أ.أيمن حجازى
(٥٠) ٨٣/١٩٨٤م	أ.د. مهدى علام (رئيس اللجنة) أ.محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ. عبد السلام هارون	أ.عبد العليم فودة	أ.أيمن حجازى أ. أحمد عبد التواب
(٥١) ٨٤/١٩٨٥م	أ.د. مهدى علام (رئيس اللجنة) أ.محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ. عبد السلام هارون	أ.عبد العليم فودة	أ.أيمن حجازى أ.أحمد عبد التواب أ.عبد الناصر محمد
(٥٢) ٨٥/١٩٨٦م	أ.د. مهدى علام(رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ.عبد السلام هارون أ.د. كمال بشر	أ.عبد العليم فودة	أ.أيمن حجازى أ.محمد أحمد الألفى

الدورة وتاريخها	الأعضاء	الخبراء	المحررون
(٥٣) ٨٦/١٩٨٧م	أ. د. مهدى علام (رئيس اللجنة) أ. محمد شوقي أمين (المقرر) أ.د. شوقي ضيف أ.عبد السلام هارون أ.د. كمال بشر أ. د. محمد نايل	أ.عبد العليم فودة	أ.أيمن حجازى
(٥٤) ٨٧/١٩٨٨م	أ.د. مهدى علام (رئيس اللجنة) أ.د. شوقي ضيف (المقرر) أ.عبد السلام هارون أ.د. كمال بشر أ.محمد نايل أ.د.محمود مكى	أ.عبد العليم فودة	أ. محمد مصطفى
(٥٥) ٨٨/١٩٨٩م	أ.د. شوقي ضيف (المقرر). أ.د.محمود مكى أ.د. محمد نايل أ.د.أمين السيد أ.عبد الكريم العزباوى	أ.عبد العليم فودة أ.د.محمد حسن عبد العزيز	أ. محمد مصطفى
(٥٦) ٨٩/١٩٩٠م	أ.د. شوقي ضيف (المقرر) أ.د. كمال بشر أ.د. محمد نايل أ.د.محمود مكى أ.د.أمين السيد أ.د. عبد الرحمن السيد أ.عبد الكريم العزباوى	أ.د.محمد حسن عبد العزيز	أ. محمد مصطفى
(٥٧) ٩٠/١٩٩١م	أ.د. شوقي ضيف (المقرر) أ.د. كمال بشر أ.د. محمد نايل أ.د.محمود مكى أ.د.أمين السيد أ.د. عبد الرحمن السيد	أ.د.محمد حسن عبد العزيز	أ.محمد مصطفى أ.ثروت عبد السميع
(٥٨) ٩١/١٩٩٢م	أ.د. شوقي ضيف (المقرر) أ.د. كمال بشر أ.د. محمد نايل أ.د.محمود مكى أ.د.أمين السيد أ.د. عبد الرحمن السيد	أ.د.محمد حسن عبد العزيز	أ.أسامة محمد على أ.ثروت عبد السميع

الدورة وتاريخها	الأعضاء	الخبراء	المحررون
(٥٩) ٩٢/١٩٩٣م	أ.د.شوقي ضيف (المقرر) أ.د.كمال بشر أ.د. محمد نايل أحمد أ.د. أمين السيد أ.د. عبد الرحمن السيد أ.د. إبراهيم خليل البسيونى	أ.د. أحمد علم الدين الجندى . أ.د.عبد الصبور شاهين	أ.أسامة محمد على . أ.عمرو فاروق . أ.ثروت عبد السميع
(٦٠) ٩٣/ ١٩٩٤م	أ.د.عبد الرحمن السيد (المقرر) أ.د.أمين السيد أ.إبراهيم البسيونى	أ.د.أحمد علم الدين الجندى	أ.عمرو فاروق أ.نادر صلاح الدين
(٦٣،٦٢،٦١) ٩٥، ٩٦/ ١٩٩٧م	أ.د.عبد الرحمن السيد (المقرر) أ.د.أمين السيد	أ.د.أحمد علم الدين الجندى أ.د.محمد حماسة عبد اللطيف	أ.نادر صلاح الدين
(٦٥، ٦٤) ٩٧/٩٨/ ١٩٩٩م	أ.د.عبد الرحمن السيد (المقرر) أ.د.أمين السيد	أ.د.أحمد علم الدين الجندى أ.د.محمد حماسة	أ.نادر صلاح الدين
(٦٦) ٩٩/ ٢٠٠٠م	أ.د.أمين السيد (المقرر) أ.د.أحمد علم الدين أ.د.أحمد مختار عمر	أ.د.محمد حماسة عبد اللطيف أ.د.أحمد كشك	أ.نادر صلاح الدين
(٦٧) ٢٠٠٠/ ٢٠٠١	أ.د.أمين السيد (المقرر) أ.د.أحمد علم الدين أ.د. أحمد مختار عمر	أ.د.محمد حماسة أ.د.أحمد كشك	أ.نادر صلاح الدين
(٦٨) ٢٠٠١/ ٢٠٠٢	أ.د.أحمد مختار عمر (المقرر) أ.د.أمين السيد أ.د.أحمد علم الدين	أ.د.محمد حماسة أ.د.أحمد كشك	أ.نادر صلاح الدين

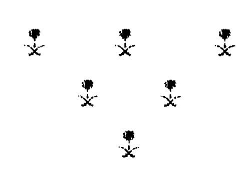
فهرس المحتويات

الموضوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة
الدورة التاسعة والخمسون		٤٥٥
القــرارات :		
لما الحينية		٤٥٨
العطف على الضمير المتصل المجرور.		٤٥٩
عمل المصدر عمل فعله .		٤٦٠
يعمل اسم الفاعل عمل فعله مطلقا دون شروط .		٤٦١
المضعّف والمضاعف في اللغة العربية .		٤٦٢
تـــابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل .		٤٦٣
تابع المنادى .		٤٦٤
البحوث :		
لما الحينية .	أ.د. محمد حسن عبد العزيز	٤٦٥
جـــواز العطـــف علـــى الضـــمير المتصل المجرور .	أ.د عبد الرحمن السيد	٤٦٨
جواز العطف بدون فاصل على الضمائر .	أ.د. شوقي ضيف	٤٧٥
عمل المصدر عمل فعله .	أ.د. عبد الرحمن السيد	٤٧٩
يعمـــل اســـم الفاعل عمل فعله مطلقا دون شروط .	أ.د. عبد الرحمن السيد	٤٨٣
مضـــعّف الثلاثـــي ومضـــعّف الرباعـــي يتقارضان .	أ.د أمين السيد	٤٨٧
المضعّف والمضاعف (العنوان مقترح) .	أ.د. عبد الصبور شاهين	٥٢٤
تـــابع المجرور بإضافته إلى المصدر وإلى اسم الفاعل .	أ.د. عبد الرحمن السيد	٥٢٨
تابع المنادى .	أ.د. عبد الرحمن السيد	٥٣٠
الدورة الستون		٥٣٣
القرارات :		
جـــواز استعمال "ذات" بمعنى نفس أو عين توكيدا معنويا.		٥٣٧
جـــواز اجتماع أكثر من عامل على معمول واحد إذا اتحد العمل.		٥٣٨
جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين.		٥٣٩
صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل مطلقا .		٥٤٠
قاعدة : يغتفر في الثواني ما لا يغتفـــر في الأوائـــل التي أخـــذ بها جمهرة من النحاة .		٥٤١

الموضوع		الصفحة
ضمير الفصل. مؤجل من (د/٦٢) انظر ص ٦٣٠ .		٨١١
لا النافية. مؤجل من (د/٦٢) انظر ص ٦٢٨ .		٨١٢
جـواز حذف الموصـول الاسمي وبقاء الصلة. مؤجل من (د/٦٢) انظر ص ٦٢٦ .		٨١٣
أفعل التفضيل المقترن بأل بين المطابقة وعدمها. مؤجل من (د/٥٦) انظر ص ٣٢٦ . قرارات ، ٣٣٤ بحوث .		٨١٤
الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي.		٨١٥
البحوث :		
الفصل بين المصدر ومعموله الظرفي .	أ.د. أحمد علم الدين الجندي	٨١٦
الدورة السادسة والستون		٨٢١
القرارات :		
تعامل حاشا في الاستثناء معاملة عدا وخلا .		٨٢٤
مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا .		٨٢٥
إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى.		٨٢٦
إجـازة أن يكـون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه .		٨٢٧
اسـم المفعول المعتل العين بالياء أو الواو. مؤجل من (د/٦١) انظر ص ٦١٣ .		٨٢٨
البحوث :		
تعامل حاشا في الاستثناء معاملة عدا وخلا .	أ.د. عبد الرحمن السيد	٨٢٩
مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا .	أ.د. أمين السيد	٨٣٣
إضافة الاسم إلى ما اتحد معه في المعنى.	أ.د. عبد الرحمن السيد	٨٣٦
إجـازة أن يكـون الجواب للشرط مع تقدم القسم أو ما يدل عليه .	أ.د. محمـد حماسـة عبد اللطيف	٨٣٩
الدورة السابعة والستون		٨٤٣
القرارات :		
زيـادة الـواو بيـن "لابد" والمصدر المؤول بعـدها من "أن" والفعل أو "أنّ" ومعموليها.		٨٤٦
همزة إنّ بعد القول بين الفتح والكسر .		٨٤٧
اتساع مفردات الصيرورة اعتمادًا على دلالة التحول .		٨٤٨
تقارض الصيغ بين مضعّف الثلاثي ومضعّف الرباعي (وانظر د/٥٩ ص ٤٦٢ قرارات ، ٤٨٧ بحوث) .		٨٤٩

الموضوع		الصفحة



تم إعداد هذا الجزء للطباعة
بمركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية

أشرف على تنسيقه وإخراجه
حسين عبد السلام خاطر
رئيس مركز الحاسب الآلي بالمجمع

راجع تجاربه

نادر صلاح الدين

مدير إدارة المعجمات اللغوية

تم صفه وإخراجه للطباعة

بمركز الحاسب الآلي بمجمع اللغة العربية

القاهرة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م

مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر
٩٢ ش قصر العينى - القاهرة ت : ٧٩٥١٨١٠ - ٧٩٥١٨١٨